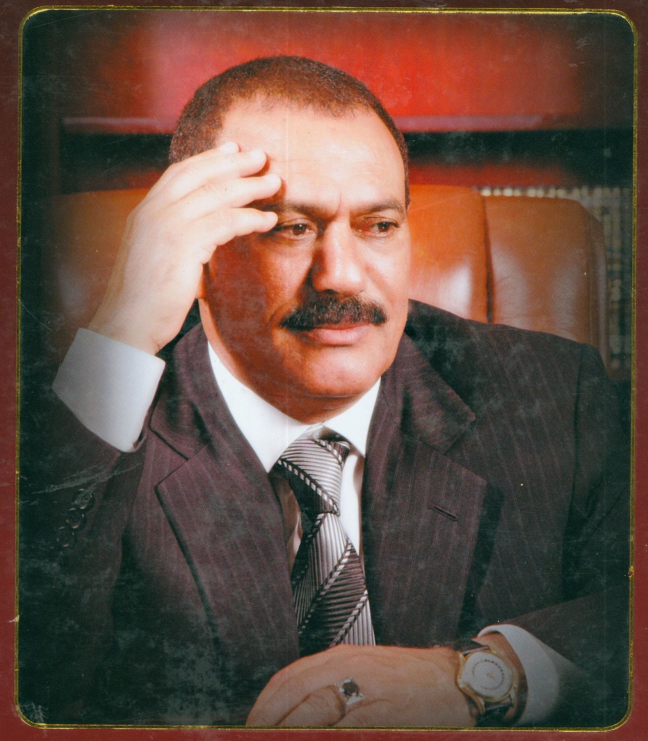


قائد و وطن

3 عقود من التحولات

الطبعة الثانية

إهـــــــداء ٢٠٠٩

العميد الركن / على حسن الشاطر

الجمهورية اليمنية

قائد و وطن

3 عقود من التحولات

قائد و وطن

3 عقـود من التحـولات

صادر عن :

دائرة التوجيه المعنوي

الطبعة الثانية ٢٠٠٨

رقم الإيداع بدار الكتب بصنعاء : (٦٠٣) لسنة ٢٠٠٨م
الناشر: دائرة التوجيه المعنوي

الإخراج والتصميم:
مركز التصميم والاخراج الفني
بدائرة التوجيه المعنوي

الطباعة وفرز الألوان :
مطابع دائرة التوجيه المعنوي
ص.ب : ١٧
هاتف : ٢٦٢٦٢٦/٢٦٢٦٢٨-٠١-٩٦٧+
فاكس : ٢٩٤٩١٣-٠١-٩٦٧+
البريد الإلكتروني : 26Sept@y.net.ye
صنعاء – الجمهورية اليمنية



مقدمة

صباح يوم السابع عشر من يوليو ١٩٧٨م كان أبناء الشعب اليمني يتطلعون إلى الجلسة التاريخية التي كان يعقدها مجلس الشعب التأسيسي والمكرسة لترشيح وإنتخاب رئيس للجمهورية وقائد عام للقوات المسلحة في ظل أوضاع أقل ماتوصف بالخطورة والتعقيد.. فأسفرت نتائج تلك الجلسة عن إنتخاب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة .

وفي وصفه لتلك اللحظات العصيبة التي تم ترشيحه فيها يقول الرئيس: "كنت أشعر بصعوبة المهمة وأعرف أن فقداني لحياتي سيكون في أية لحظة.. لكنني رأيت أن التضحية لانقاذ الوطن واجبة وسهلة".

ويردف قائلاً : "لقد اخترت كفني ولم أخش شيئاً عندما طلب مني تحمل المسؤولية فما كنت أخشاه هو أن ينتكس الوطن".

لقد رأى مجلس الشعب التأسيسي في المقدم علي عبدالله صالح الرجل المناسب لتحمل تلك المهمة الصعبة في ذلك الوقت الصعب منطلقاً في ذلك من عدة إعتبارات لعل أهمها أن علي عبدالله صالح يتمتع باحترام جميع الاطراف وتقديرهم، وأنه الرجل الأقوى في مؤسسة الجيش وله مواقف بطولية ومشرفة في الدفاع عن الوطن منذ قيام الثورة ،والأهم من ذلك كله أنه لم يكن لديه أية ميول سياسية أو إنحياز لأي حزب من الاحزاب التي كانت تتصارع حينها على السلطة.

لكل هذه الاسباب وغيرها فقد قرر المجلس منح علي عبدالله صالح ثقته بإعتبار أنه الاقدر على حماية الثورة وانقاذ البلاد من الانهيار.



وبالفعل، فقد كان علي عبدالله صالح ذلك القائد الذي لا يكذب أهله، وتحمل المسؤولية بكل شجاعة، وفي أول خطاب له بعد ادائه اليمين الدستورية في ١٨ يوليو ١٩٧٨م حدد الرئيس المنتخب ملامح واولويات المرحلة مشيراً بأن الخطوب والحوادث مهما كبرت لا تزيدنا في هذا البلد وفي هذا الشعب إلا صلابة وقوة" .

ابرز الاولويات التي تحدث عنها في خطابه:

- الحفاظ على مبادئ الثورة ومكاسب الشعب.

- الإصرار على مواصلة مسيرة التنمية الشاملة وفي إطار من الحرية والديمقراطية.

- بناء الدولة المركزية الحديثة.. دولة النظام والقانون .

- بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير القوات المسلحة والأمن.

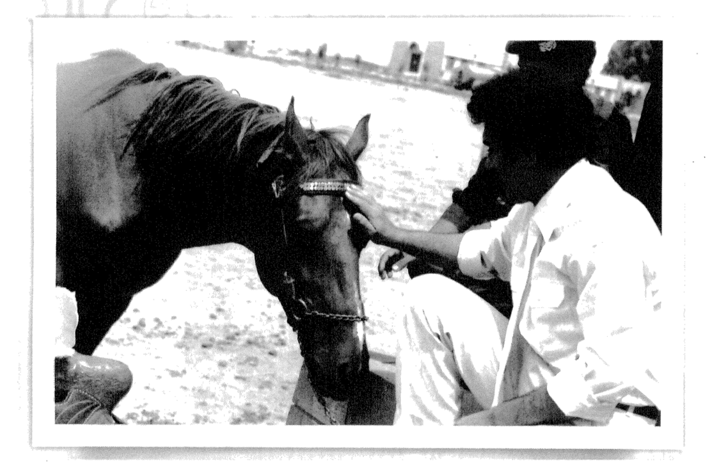
- الإيمان العميق والراسخ بوحدة الشعب اليمني وبذل كل الجهود في سبيل تحقيق تلك الأمنية الوطنية الغالية.

ثم ماذا ؟

لقد استطاع الرئيس علي عبدالله صالح منذ البداية أن ينتقل بالبلاد من حالة الفوضى واللااستقرار الى حالة الامن والاستقرار كخطوة أولى لكي يستعيد الناس ثقتهم بالدولة، ولاعتبار أن ترسيخ الامن والاستقرار عاملان مهمان لتعبيد الطريق نحو التنمية.

ولتحقيق تلك الغاية لم يعمد علي عبدالله صالح بما تميز به من صفات قيادية نادرة وما حباه الله به من حكمة الى الضرب بحد السيف لتستقيم الامور.. بل انتهج الحوار حتى مع ألد خصومه فكان ذلك الطريق الاقرب الذي تمكن من خلاله أن يعيد عجلة الحياة في اليمن الى مسارها الصحيح.

ومع مضي السنوات الاولى من ولايته بدأ نجم علي عبدالله صالح في اللمعان والبروز، وأحس أبناء شعبنا بجدية الرجل ومصداقيته ومدى حبه لوطنه ووفائه لشعبه، وذلك مابدا واضحاً عندما اعلن تقديم استقالته عند انتهاء ولايته الاولى حيث خرج الشعب في مظاهرات حاشدة يطالبه بالعدول عن رأيه معلناً تمسكه به كقائد للمسيرة.



وبنظرة منصفة لما شهدته اليمن من تحولات خلال العقود الثلاثة الماضية نجد بأن ما تحقق في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح أقرب إلى الاعجاز؛ خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما تعرضت له البلاد خلال تلك العقود من مؤامرات وما واجهته من تحديات كانت كافية لاسقاط اي نظام مهما كانت قوته وسطوته.

لكن علي عبدالله صالح وبالرغم من كل ذلك استطاع الصمود في وجه تلك التحديات والمضي بالوطن الى الامام مستمداً قوته من إيمانه الذي لا يتزعزع بالله سبحانه وتعالى وعزيمة شعبه الصابر.

وكان من أهم ما تحقق من إنجازات تدفق النفط لأول مرة في اليمن العام ١٩٨٤م وإعادة بناء سد مارب في العام ١٩٨٦م وبين هذا وذاك تحققت أشياء كثيرة وتحولات كبرى وعميقة في مجالات أخرى عديدة سيجد القارئ في هذا الكتاب تفاصيل عنها، غير أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية يعد أبرز إنجازات الرئيس علي عبدالله صالح الذي وعد بها الشعب منذ أول يوم لتوليه مسئولية قيادة الوطن.

وقد رأى الكثيرون من الساسة والمفكرين بأن الرئيس علي عبدالله صالح إذا لم يحقق شيئاً غير اعادة تحقيق الوحدة فذلك كافٍ ليخلد إسمه التاريخ.

فقد انتقل اليمن بالوحدة الى مرحلة جديدة، أصبح فيها لاعباً رئيساً في المنطقة، أهله ذلك انتهاجه للديمقراطية والتعددية التي تفرد بها عن غيره من بلدان المنطقة من خلال الانتخابات الحرة والمباشرة التي لم تعد مقتصرة على انتخاب أعضاء البرلمان أو المجالس المحلية بل تعدت ذلك الى إنتخاب الرئيس ثم المحافظين.

في هذا الوضع الجديد بات اليمن عاملاً مؤثراً ومهماً في تحقيق استقرار المنطقة وأمنها، بل وفي السلم والأمن الاقليمي والدولي.

لقد اصبح اليمن رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال نتيجة للجهود التي بذلها الرئيس علي عبدالله صالح حتى يضعه في هذه المكانة الرفيعة.. ولذا وانصافاً للرجل نضع بين يدي القارئ هذا الكتاب الذي حاولنا من خلاله قراءة مسيرة ثلاثين عاماً من التنمية والبناء والديمقراطية بلغة تغلب عليها الحقائق والارقام ولا مكان فيها للمبالغة.

قائد و وطن
3 عقود من التحولات







الإشراف العام :
العميد الركن / علي حسن الشاطر
الاستاذ / عبده بورجي

إشراف ومتابعة :
عميد ركن/ يحيى عبدالله بن عبدالله

تحرير :
عقيد ركن/ ثابت حسين صالح
عقيد/ عبداللطيف علي عبدالله
الاستاذ/ أحمد محمد الجبلي
الاستاذ/ عثمان تراث
الاستاذ/ إبراهيم العشماوي
الدكتور/ حازم الراوي
مقدم/ عبيد مثنى الحاج

إدارة كمبيوتر :
عقيد مهندس/ محمد محمد السمحي

التصميم والإخراج:
أمين عبدالله منصور
أحمد صالح مفرح

ساعد في الاخراج:
مرشد علي الخلقي

مراجعة لغوية:
ملازم١/ طلال محمد الشرعبي
ملازم١/ فؤاد علي الباشا

المصورون:
عبدالله حمود السنحاني
لطف عبداللطيف سلطان
عبدالله علي الزبير
جبران دماء عمر

إدارة التصوير:
رائد/ حسن الحرازي
ملازم أول/ عبدالجبار سعيد
مساعد أول/ عبدالسلام الحرازي

ادارة المطابع :
مقدم/ قائد عبده سفيان
رائد/ محسن بركات

معالجة صور
محمد ثابت الحرازي
فتحي حقلان

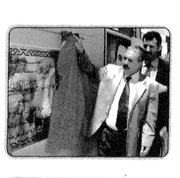
الطباعة وفرز الألوان:
مطابع دائرة التوجيه المعنوي



















1

علي عبد الله صالح

من الفلاحة إلى الزعامة

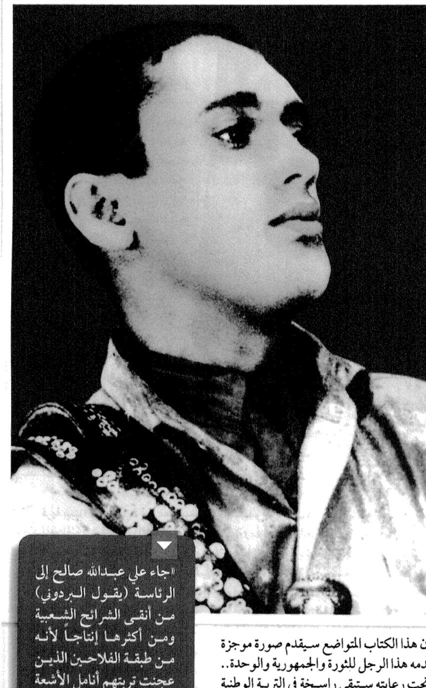
عشق عظيم للشعب والوطن

ضمن طابور واسع من رفاقه الثوريين المناضلين الوطنيين الشرفاء احتل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مكانة متميزة في السفر المشرف للثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر) وتاريخ الوطن المعاصر وتبوأ مرتبة عالية في ملحمة المجد الوطني والدفاع المكين عن الجمهورية وتحقيق أهداف الثورة وسطر في مجرى الزمن وذاكرة الوطن وأجياله المتعاقبة أعمالاً بطولية وإنجازات وطنية عظيمة لا يطالها النسيان.. وتمثل مسيرة حياته نموذجاً متميزاً ومصدر إلهام للبسطاء من أبناء هذا الشعب ولكل الذين يعشقون التضحية في سبيل الحرية والأهداف الإنسانية السامية والمناضلين من أجل سعادة الإنسان وتطوره.

توافرت العديد من العوامل الموضوعية والتاريخية المحلية والقومية والدولية إلى جانب شروط ذاتية واجتماعية وثقافية وأخلاقية ساهمت جميعها في تكوين معدن القائد وشخصيته الوطنية، ورسمت خطه النضالي والسياسي القيادي المتميز المتسم بالوضوح والشفافية السياسية والتسامح، وجعلته باستمرار في مقدمة الركب النضالي، وحتمت نجاحه في مختلف المراحل.. فقد كانت ولادته ونشأته خلال واحدة من أهم وأخطر مراحل التاريخ الوطني والقومي وفي أوج عنفوانها الثوري .. إنها المرحلة التي اتسمت بنمو الوعي الثوري والعمل السياسي الوطني المنظم بأبعاده القومية التحررية، وتطور الحركة الوطنية بانتقالها من الطابع العفوي والتمردات غير المنظمة ومن مرحلة الشعارات والكلام النظري إلى مرحلة العمل الثوري السياسي المنظم.. وهي المرحلة التي أسهمت في نضوج الوعي الشعبي وإنتاج جيل كبير من المناضلين الثوريين الذين استطاع بعضهم مجاراة تطورات الأحداث وخوض جميع معارك الوطن الكبيرة، وكان علي عبدالله صالح أحد هؤلاء الأبطال الذين لم يعترهم الوهن أو الضعف ولم يستسلموا للخوف، وممن صقل معدنهم الوطني وسجاياهم الثورية في معارك الثورة والجمهورية، وكان أكثر يقيناً بالوطن والشعب وبمبادئ وأهداف الثورة، وحمل راية الثورة والجمهورية، جنباً إلى جنب مع كل اليمنيين الشرفاء المدافعين عنها في كل الظروف والأوقات إلى آخر نبضة في قلوبهم وآخر قطرة من دمائهم.

حياة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ ولادته ونشأته ونشاطه الوطني وتجربته النضالية في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية والسيادة الوطنية زاخرة بالكثير من المواقف والتجارب الفنية بالدروس الوطنية الصحيحة والنقية في الإباء والبسالة والفداء والتسامح والبطولة المعبرة عن أسمى معاني الولاء الوطني والعزة والشرف والمسؤولية الحقة.. والكتابة أو الحديث عن السيرة الذاتية لهذا القائد الفذ إنما يمثل استقراءً لحقيقة الإنجازات والانتصارات الوطنية التي اقترنت به.. وجسدت في الواقع الوطني تلك الأحلام والأمنيات العظيمة والجميلة التي راودت الوطن وأبناءه منذ مطلع القرن المنصرم، من الصعوبة بل من المستحيل أن نختزل في سيرة موجزة عن هذا المناضل مجمل معطيات تاريخه الحافل بالمآثر الجليلة والأعمال البطولية والمواقف المشرفة منذ ولوجه بوابة العمل الوطني حتى لحظة تسنمه قيادة هذا البلد، فهذا القائد لم يتردد في أية لحظة من لحظات حياته عن المواجهة المصيرية القاسية والمريرة مع أعداء

من الصعب أن نختزل في سيرة موجزة عن هذا المناضل مجمل معطيات تاريخه الحافل بالمآثر الجليلة والأعمال البطولية والمواقف المشرفة منذ ولوجه بوابة العمل الوطني حتى لحظة تسنمه قيادة هذا البلد



«جاء علي عبدالله صالح إلى الرئاسة (يقول البردوني) من أنقى الشرائح الشعبية ومن أكثرها إنتاجاً لأنه من طبقة الفلاحين الذين عجنت تربتهم أنامل الأشعة وقطرات المطر وهم طاقة الإنتاج والعطاء التي تصنع رغد اليمن».

الثورة و الوطن، ولم يساوم أو يهادن على أي من مبادئ وأهداف الثورة ومصالح الشعب، ولم يدخر وسعاً في التضحية في سبيل وطنه وشعبه، ولم يتردد لحظة في الإستجابة لنداء الوطن وخوض أكبر وأخطر المعارك في سبيل الحرية والعدل الإجتماعي والدفاع عن الثوابت والأهداف الوطنية التي قدم الشعب من أجلها أغلى التضحيات من أكرم أبنائه وأعلاهم شرفاً.

كما أن ثلاثة عقود من تاريخ الوطن المعاصر متصلة عضوياً بنبوغ وحكمة وعطاء هذا القائد وتجربته القيادية التي ارتبطت بها الولادة الحقيقية والنهضة المعاصرة لهذا الوطن، وأضحى خلالها الرمز الحي لتجدد روح الثورة واستمرار قوة فعلها المتنامي، وعنواناً للإنبعاث والخروج باليمن من دائرة التمزق والتخلف والإنحطاط السياسي، الإقتصادي، الثقافي، نحو بناء الدولة الوطنية المؤسسية الحديثة.. بيده هدم أسوار التشطير وأعاد بناء صرح اليمن الموحد ومشروعه الحضاري الديمقراطي، ووضع لبنات تطوره ومشاريعه التنموية طوبة طوبة على امتداد الساحة الوطنية حواضرها وريفها دون استثناء، ووصل بالوطن إلى برزخ الأمان وهذا المستوى الرفيع من التطور في مختلف مجالات الحياة، وحسبنا أن هذا الكتاب المتواضع سيقدم صورة موجزة بالحقائق والأرقام والشواهد الراسخة لما قدمه هذا الرجل للثورة والجمهورية والوحدة.. فهذه الإنجازات التي تحققت على يديه وتحت رعايته ستبقى راسخة في التربة الوطنية وفي وجدان وحياة الملايين من أبناء هذا الشعب كعناوين بارزة لمراحل ومهام بناء الحياة الحضارية الجديدة في يمن الوحدة والديمقراطية.

لقد جسد فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح عبر تاريخه النضالي وسجاياه الشخصية وقيمه الوطنية والدينية أعظم سجايا الذاتية الوطنية اليمنية عبر مراحل التاريخ المختلفة، وعرفه اليمنيون وغيرهم فدائياً شجاعاً، وقائداً عسكرياً ملهماً، وزعيماً حكيماً وحليماً، ومواطناً صالحا وابا حنوناً باراً بوطنه وشعبه، وفارساً نبيلاً متسامحاً ومتحرراً من العصبيات والإنتماءات الضيقة واثقاً ومؤمناً بشعبه، وقائداً قومياً عميق الإيمان والإعتزاز بعروبته وأمته الإسلامية.

ميـــلاد قائـــد


• في هذا البيت المتواضع ولد علي عبدالله صالح بسنحان

في عام ١٩٤٢م، ولد الرئيس في أسرة فقيرة هو ثالث أبنائها، وكانت ولادته في قرية (حصن عفاش بيت الأحمر مديرية سنحان) جنوب شرقي صنعاء في بيت صغير عتيق لا يتجاوز مساحته ٨٠ متراً مربعاً توارثته عدة أجيال... لم تكن ولادته في مثل ذلك الزمن المظلم مدعاة للسعادة والفرح لرب الأسرة، بل على العكس من ذلك كانت ولادة طفل جديد في الواقع اليمني مصدراً للقلق والحزن بإضافة أعباء جديدة على هذه الأسر المعدمة التي تفتقر إلى قوت يومها الضروري سيما وأن النظام الإمامي كان ينتزع من أفواه ابناء الشعب الجائعين القسم الأعظم من نتاج عملهم وكدحهم المضني والطويل كمكوس وجبايات وإتاوات.

قرية بيت الأحمر عبارة عن نقطة صغيرة في جسد الوطن تختزل في أحشائها كافة مكوناته ومضامينه ومتناقضاته وتفاعلاته المختلفة السائدة في ذلك العهد، تقبع على قمة ربوة يغلفها الحزن كبقايا قلعة حميرية دفنت في أحشائها بعض صفحات تاريخ هذا الوطن وتتطلع ببصرها وأحلامها نحو المجهول بانتظار القادم من وراء الأفق البعيد أو المنبعث من تحت رماد الوطن وانقاضه ليعيد لها حياتها وماضيها التليد. هذه القرية لا تاريخ مدون لها ولم تدخل معجم البلد وخرائطه الجغرافية، وأهميتها كانت تنحصر بمقدار ما يقدمه أهلها من خراج للإمام.. وصمدت إلى ستينات القرن الماضي محتفظة بأسرارها.. على نور أضوائها الساطعة تفتح عين أحد أعظم رجالات التاريخ اليمني المعاصر، ترعرع يقتات من خيرات أرضها ومياه جداولها الصغيرة يستنشق هواءها العابق برائحة الحقول بعد المطر، امتزجت تربتها بدموعه وأولى قطرات دمه، على ثراها وبين صخورها وأشواكها كانت أولى خطواته المتعثرة، هذه القرية الصغيرة «بيت الأحمر»، التي بالكاد يمكن رؤيتها على الخارطة الجغرافية لمنطقة سنحان أصبحت خلال ستينات القرن الماضي أحد المعالم الوطنية البارزة كبؤرة ثورية ومدرسة نضالية أفرزت العديد من القيادات الوطنية السياسية والعسكرية الذين أسهموا بدور ريادي وفاعل في خدمة الوطن وقيادته.. شارك أبناؤها في صناعة الفجر الثوري السبتمبري وخاضوا ببسالة وإقدام كل معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية، ولاشك أن الفعل الثوري الوطني لهذه الكوكبة من المناضلين قد جعل قرية بيت الأحمر وبجانبها عدد قليل من قرى سنحان مواقع متقدمة للدفاع عن الثورة ونظامها الجمهوري، بل انها كانت في احيان كثيرة القرية الوحيدة التي ترفع على منازلها وجبالها اعلام الجمهورية.

طفولة بائسة

في هذا الواقع تفتحت مدارك الطفل علي عبدالله صالح الـذي فقد أباه وهو لازال في الشهر الثامن من عمره وبدأت خطواته الأولى في دروب الشقاء والمعاناة ليتحمل -مثل غيره من أطفال ذلك العهد- مبكراً نصيبه من العناء والجهد والعمل الشـاق في مساعدة جميع أفراد أسرته في البحث عن لقمة العيش.. كانت مغادرته الأولى لمحيطـه الأسري ومسـقط رأسـه راعيـاً خلف قطيع الأغنام في مضـارب القرية والقـرى المجـاورة لهـا، وكانت سـعادته حين كان يترحل بعيداً يتعرف من خلالها على واقع جديد غير الذي ألفه في القرية، وكان ذلـك في سـنوات القحـط عندمـا كان الجفـاف يجتـاح المراعـي القريبة من ديـار الأهل ولم يجد بُداً مـن الارتحال مع أغنامـه إلى حيث تـدر الأرض خيرها في القـرى المجاورة مهنة الرعـي بما فيها من مشـقات ومصاعـب وترحـال مسـتمر لـن تهد من عزمـه بل أكسـبته الكثير من السـجايا والخصال الحميدة مثـل الجلدَ، الصبر وتحمـل الجوع والعطش وظروف الطقـس وتقلباتـه المختلفـة، ونمـى مـع هذه المهنة شـعوره بالمسؤولية والرجولة المبكـرة ومواجهـة الحقائق.. منهـا تعلم الحب لـلأرض والطبيعـة وحياتها البرية والحيوانات والطيور التي يتتبع مسـارها في فضـاءات مـن البهـاء المفتوحـة علـى وديان واسـعة، وشـعاب ضيقـة وجبال شـاهقة تتباين ألوانهـا وخصوبة مراعيها بإختـلاف فصـول السـنة، وفي تلـك الفضاءات الرحبة للتأمل بدأت تتشـكل خيوط الآمال والتطلعـات إلى حياة أكثر جمالاً وإستقراراً.. ولم يكن يعي حينها ما يخبـئ له القدر ولم يـدرك بعد أن مصيره مسـطور في كتاب هذا القدر الذي أوكل إليه حمل رسـالة وطنية وإنسـانية تاريخية عظيمة.

عوامل ومؤشرات النضوج المبكر

ينتمـي علي عبـدالله صالـح إلى أسرة فلاحيـة عريقة في أصولهـا، تنحدر من أنقـى الشرائح الشـعبية التـي ظلت عبر العصـور المختلفة تمثل قـوى الإنتاج الإجتماعية الرئيسـة الصانعة للأحـداث والدافعـة لعجلة التنميـة والتطور، وحرص النظام الإمامـي على قهرها وتجميد فعلهـا ودورها الوطنـي والدفع بها إلى مهاوي الجهل والتخلف الشـامل الممزوجة بالبؤس والشـقاء والحرمان ومختلف أدوات ووسائل القمع والقهر والإفقار والاستعباد الإجتماعي (الفكريـة والعسـكرية والأمنيـة)، وكانت طفولة هـذا القائد في واقع يعيش أسـوأ حالات الفقر المدقع ويندر فيه وجود أسرة أو فرد لم يسلم من القهر والجبروت والإذلال حتى علية القـوم، وأسرته مثل غيرها مـن الأسر الفلاحية اليمنية كانت لا تحصل على لقمة العيش إلا بـما تسـتطيع أن تقدمه مـن عمل مضني وجهد جماعـي متواصل طوال أيام السـنة في أرض صغيرة لا تنتج سـوى الكفاف الذي كان يذهـب معظمه إلى خزائن الأئمة كزكاة واتاوات وأجـر للجنـود، وهـذه الصورة البائسـة للواقع تعكـس حقيقة ما كان يكابـده علي عبدالله صالح أسـوة بجميع الأطفال اليمنيين الذين يجدون أنفسـهم منذ السنوات الأولى للعمر في دوامـة العمل الشـاق والمتواصل، إلاّ أن فقدانه المبكر لوالده وهـو لا يزال في المهد لم يكمل شـهره الثامـن جعل المعاناة أشـد وطأ على هذا الصبي في ظل شـعوره المبكـر والمتنامي بأنه رجل البيت عند غياب الأخوين الأكبر منه، ووطنّ نفسه لتحمل مسؤولية المشاركة الفاعلة في إعالـة نفسـه وأسرته، وسـخر طاقاته وملكاته الذهنية والنفسـية ليكـون محل ثقة كل من حوله وقادراً على المضي في هذا الواجب، وهو ما جعله يدرك بشـكل مبكر أن حياته ليسـت ملكـه، وعليـه أن يثريها ويطورهـا ليكن قادراً عـلى خدمة أسرته وتحمل جـزء من همومهم وآلامهـم.. هذه المعطيات الإجتماعية والأسرية مثلت البذرة الأولى والأرضية الخصبة التي تكونـت ونمـت وصقلت فيها شـخصية هـذا الرجل بشـكل متواصل، وحولهـا تمحورت بدايات تفكيره ومعارفه التي شـكلت البدايات العملية في مسـيرة البناء النوعي لهذا الصبي الفطن المتوقد ذكاءً وحيوية وإعداده لتحمل رسالة وطنية عظيمة.

البعـد الآخر في تكوين شـخصية ووعي هذا القائد يتجسـد في الأحـداث الثورية المتلاحقة التـي شـهدها الواقع الوطني خلال السـنوات الأولى مـن طفولته وكان نمـوه متزامناً معها وفي أتونهـا، فهذا القائد ولد ونمى وترعرع في فترة تزخر بالعمل الوطني من أجل الإنعتاق والنضـال الثـوري التحرري القومي والوطني، واتحد مسـار حياته مع هـذه الحركة المعادية للاستبداد والاسـتعمار والجور والقهر، ومع تطورها ونموها واتساع دائرة فعلها ونفوذها، كان نمـو هـذا الفتـى وتنامي مداركـه ووعيه واكتسـاب المزيد مـن الخبرات عـبر الأطوار المختلفـة التـي مرت بهـا حياته.. هـذا العنفوان الثوري، سـاهم في تكوين وعيه ومشـاعرّه الوطنية وتزويده بالكثير من المعارف التي غالباً ما تنطبع في ذهن الطفل وتحدد إلى حدٍ بعيد سلوكه وقناعاته وردود فعله العملية في المستقبل.

لقـد كانت نشـأة هذا القائد في مختلف مراحل حياته ضمن إطـار واقع مرحلة تاريخية ثورية انتقاليـة تصادمـت فيها القيـم والمبادئ والأخلاقيـات الجديدة المتخلقة في رحـم الثورة مع الواقع الاستعماري الإمامي الكهنوتي المتخلف، وقيم وثقافة الحرية وقواها مع ثقافة وقوى الظلم والاسـتعمار والقهـر الإجتماعي، ولهذا فإن هذا القائد والجيـل الذي ترعرع معه كان بعيداً عن تأثير القناعات الفكرية والثقافية الإمامية وعن التشوهات والأضرار التي ألحقها هذا النظام بالمجتمع وعقول وقناعات وسلوكيات الأجيال التي سبقته.. وبفعل ما تفرد به عـلي عبـدالله صالح من ملكات ومواهب فطرية ومكتسـبة ميزه الله بها فقد كان أكثر قابلية

لأن تحصنه هـذه المرحلة ضد الكثير من الأمراض الإجتماعية الخطيرة التـي نشرهـا النظام الإمامي داخـل المجتمع، وتجلى أثـر هذه الحصانة منـذ المراحل الأولى من حياته العملية والنضالية في تجرده من النعرات المذهبية والطائفية والنزعات والمصالح الأنانية الضيقة، فكان عن حق الابن البار والجسـور للحركة الوطنية اليمنيـة وحاملاً حقيقياً لجيناتها الوراثية التي كانت ولا زالت تحكم وتتحكم في ثقافته ووعيه وسلوكه ونهجه القيادي حتى اليـوم. بداية معارفه بالعالم الخارجي وأحداثه كانـت من خلال الراديو الذي بدأ يدخل البلد ولم يعـد محرماً من قبـل الأئمة كما كان بالأمس، وسـاهم هذا الجهاز الصغـير في كسر حاجز العزلة عن اليمنيين.. من خلال هذا الجهاز تعلـم «علـي» كلمات جديدة لم يسـمعها مـن قبل وكانت «فلسـطين» من بين أكثـر المفـردات اللغوية الجديدة رسـوخاً في الذاكـرة، ولم يع حينها أن هذه الكلمة التي نقلها «الراديو» إلى مسـامعه ما هي إلا بذرة صغيرة، زرعـت في روحه ووجدانه لتتحول مع الأيام إلى رباط مقدس يوحده عضويـاً وروحياً بأهـم القضايا المصيرية للأمـة العربية، وتحتل صدارة أولوياته النضالية على الصعيد الدولي والقومي.



من خـلال جهاز الراديو تعلـم «علي» كلمات جديدة لم يسمعها من قبل وكانت «فلسطين» من بين أكثر المفردات اللغوية الجديدة رسوخاً في الذاكـرة، ولم يع حينها أن هذه الكلمة التي نقلهـا «الراديو» إلى مسـامعه ما هـي إلا بذرة صغـيرة، زرعت في روحه ووجدانه لتتحول مع الأيام إلى رباط مقدس

في الكُتّـــــاب

المرة الأولى التي ابتسـم فيها الحظ لهذا الطفل كانت عندما التحق «بالكُتّاب» في مسـجد القرية وهو المدرسة الممكنة والمتاحة في ذلك الوقت أمام الأغلبية السـاحقة من أطفال اليمن، أحب «الكتّاب» لأنه وجد فيه اسـتراحة نسبية من عنائه وكدحه اليومي الشـاق في الزراعـة ورعـي الأغنام، ووجد فيه لأول مرة متعة الطفولـة الحقيقية ومرحها مع أترابه من أبنـاء القرية مثل: محمد اسـماعيل وعلي محسـن وصالح الضنين وعبداللاه القاضي وغيرهم... مع الأيام تحول هذا الحب «للكتّاب» إلى عشـق بعد أن أيقـن أنـه وجـد فيه الشيء الذي كان يبحث عنـه ولم يدرك ماهيته، والمتمثل في إشباع نهمه الفطري وغريزتـه التواقة للمعرفة وتعطشـه الكبير للعلم فأقبل على الدروس القرآنية بجد وعقل متفتح وشـغف كبير جعله محل إعجاب وتقدير وإهتمام استاذه الفقيه/ محمد عبدالعزيز الصفوي الذي جاء من خولان لتدريس أبناء قرية «بيت الأحمر» القرآن مقابل أجر معلوم.

«الكُتّاب» عشـيق الطفولة ومحراب حبه الأول في هذه الحياة أبى إلا أن تلفظه خارج جدرانه وتقفل أبوابه في وجه هذا الطفل اليتيـم الـذي عجـز عن دفع تكاليف تعلم القرآن المحددة بعـشرة ريالات (ماريا تاريزا النمسـاوية) لكل من يتطلع لدراسـة مصحـف القرآن كاملاً وثلاثة ريالات سـنوياً إذا آثر الدراسـة بنظـام المدة.. كانت هذه الحادثة أول انتكاسـة لآماله المشروعة وطموحاته الكبيرة بعد موت أبيه، وقد تركت في نفسـه جرحاً غائراً، وظلت حتى اليوم منقوشـة كالوشـم في جدار الذاكرة، لتلعب فيها بعد دوراً حاسـماً في تحديد سـلوكه ونشـاطه وقراراته وتوجهاته العملية اللاحقة على الصعيد الشـخصي والوطني.
وكان عليـه أن يتقبلهـا بجلد كحقيقة مرة أوعز أسـبابها في ذلـك الوقت إلى يتمه وفقره وظروف واقعة الأسري الذي يسـحق بـلا رحمـة جميع أحلامه وتطلعاته.. مر وقت ليس بالقصير حتى أدرك أنه مثل بقية أبناء هذا الوطن ضحايا نظام إمامي كهنوتي متخلف يمتهن تجهيل وإفقار وإذلال واستعباد وتهجير شعبه ويسخر طاقات البلد وامكاناتها لانتاج وتطوير وتوسيع القاعدة الاجتماعية للجهل والفقر والتخلف، وكافة أشكال البؤس والويلات والأمراض الاجتماعية. وبناء مؤسسات للقمع والقهر الإجتماعي وجباية الإتاوات.. نظام ظل يتفاخر بحكمه للبلد لأكثر من ١٠٠٠ عام والوصول بها إلى أواسـط القرن العشرين ولا زالت مدنها وقراها تعاني الظلمة بمختلف مضامينها وأشـكالها وتبحث عن وقود «للفوانيس» ومعالم للنور ترشـدها نحو المستقبل.. الآلاف من أبنائها يبحثون في أوسـاطهم عمن لديه القدرة على فك طلاسم الحروف للإستعانة به في قراءة أو كتابة رسـالة، فـلا يجدونه إلا في المدينـة.. بلد تقرع أبواب القرن الحادي والعشرين وإمامها يتباهـى «بالمعلامة» أحد أعظم انجازاته كمنارة للعلم والمعرفة، والثقافة في اليمن!.

في مدرسة الأيتام

بعد عجز أسرة علي عبدالله صالح في دفع تكاليف الدراسة في الكتاب حاولت أسرته الدفع به إلى التعليم وإلحاقه في واحدة من المدارس الحكومية الثلاث التي كانت موجودة في العاصمة صنعاء، ولكن دون جدوى فهذه المدارس المحدودة كانت حكراً للصفوة من الناس وأبناء الأسر الحاكمة والمقربين منها، ومحرمة على العامة من أبناء الشعب... رفض قبوله في واحدة من المدارس الحكومية لم يمنع أسرته من مواصلة جهودها في البحث عن فرصة أخرى لتدريس ابنها "علي" وكانت هذه المرة في مدرسة الأيتام الوحيدة في العاصمة صنعاء، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر اليسير من حيث الجهد والأموال المطلوبة لذلك وهو ما اضطر الأسرة الحريصة كل الحرص على تدريس ابنها إلى بيع جزء من أراضيها التي كانت تقتات من محاصيلها الزراعية لمواجهة شظف العيش وتوفير النفقات والرشاوى اللازمة لاستصدار حكم شرعي يثبت يتم ابنهم وإلحاقه في مدرسة الأيتام، وكذلك دفع المخصصات المعلومة المفروضة عليهم من الإمام كضرائب وجبايات ونفقات لحملات القمع التي كان يرسلها الإمام إلى المنطقة حتى لا يضطروا إلى وضع ابنهم رهينة في حظائر الإمام مقابل ذلك.

بعد الكثير من الجهد والمعاناة. تمكن خلالها من الإنضمام إلى هذه المدرسة بموجب حكم شرعي يثبت يتمه وفقره . لقد كانت حالة التعليم آنذاك بل وانعدامه ماعدا للصفوة من الناس تجسد أكثر صور الواقع المأساوية وأشدها معاناة، وتعكس حقيقة الحياة التي كان يعيشها شعبنا في ذلك العهد، من مدرسة الأيتام ومن رحم المعاناة التي كان يعيشها طلابها تخرج الكثير من المناضلين الوطنيين الذين حملوا راية النضال لتغيير الواقع، أمثال عبدالله السلال، وأحمد حسين المروني، والشهداء أحمد الحورش، ومحي الدين العنسي، وأحمد البراق وغيرهم من المناضلين.. إلخ. لم يطل به المقام في هذه المدرسة فالمحن والمآسي التي واجهها علي عبدالله صالح كانت أكثر من أن تحتمل، مما أضطره إلى ليفكر بالإلتحاق في سلك الجندية، إلا أن الفترة التي عاشها في هذه المدرسة بكل معاناتها ارتسمت في عقله وذهنه كجزء من المأساة الكبيرة التي كان يعيشها الوطن والشعب في ظل الإمامة.

طفولة علي عبدالله صالح وحياته الأولى بكل أشكالها ومساراتها المتعرجة المشحونة بالمآسي والعذابات، تمثل في مضمونها العام اختزالاً مكثفاً لحياة الأجيال اليمنية في عهد الإمامة، وتقدم في الوقت ذاته صوراً ساطعة للواقع اليمني المعاش بكل مظاهره وألوانه البشعة، وقد لعب هذا الواقع دوراً مؤثراً في تشكيل هوية وشخصية الأجيال التي ترعرعت فيه ومن خلاله، إلا أن هذا الأثر يختلف من شخص إلى آخر باختلاف السجايا والصفات الفردية للشخص، وقابليته على التعاطي مع معطيات وإفرازات هذا الواقع سلباً وإيجاباً، وهذا الواقع بلا شك شكل اللبنات الأولى لتكوين شخصيته وساهم في نضوجه المبكر وتنمية شعوره بالمسؤولية إزاء كل من يعيشون معه. وحتم عليه أن يكون دوماً مبادراً للفعل قادراً على العطاء بسخاء وهو ما خلق فيه نزعة التضحية الذاتية في سبيل من يحبهم ويشاركهم آلامهم وهمومهم كما يشاركهم مسراتهم وتطلعاتهم، وإن كان في أعماقه يفتعل شيئاً آخر يتجاوز بعيداً واقعهم وأحلامهم القروية البسيطة.. مثل هذه القناعات والسلوكيات إنما تنم عن ملكات ذهنية ونفسية تفرد بها علي عبدالله صالح منذ طفولته، ونمت وتطورت معه بإستمرار.. يصف الشيخ/ محمد محسن الأحمر- شيخ قرية بيت الأحمر- طفولة الرئيس بقوله «تعامله مع زملائه في القرية وفي المعلامة (الكتّاب) طيب.. بريء ولطيف، وأحياناً يعمل لزملائه مقالب مضحكة.. مشاغب، مشاكس حيناً آخر»، ويصفه الحاج علي أحمد صالح إسماعيل -من نفس قريته- «طموحه كبير مقارنة بأقرانه. وكان أذكى واحد فيهم» ويضيف: «إن علي عبدالله صالح منذ طفولته وهو يتمتع بفطانة فاقت سنه، وتفوق بها على أقرانه، وشجاعته غير عادية وكان دائماً يحلم أن يكون في سلك الجندية..»

ويرى المؤلف عبدالخبير سعيد المهيوب في كتابه (علي عبدالله صالح، صانع نهضة اليمن الحديث)، «إن هذه الحياة التي عاشها علي عبدالله صالح، صنعت فيه قدرات وصفات ذاتية جعلته جديراً بتحمل مسؤولية قيادة البلاد مستقبلاً بكل ما كانت تعيشه من اضطراب سياسي واقتصادي وانعدام الأمن والاستقرار.

ومن هذه الصفات تقديره للمصلحة العليا للوطن وجعلها فوق كل المصالح الأخرى، وتمسكه بالحرية ورفض الاستبداد.. كما تميز بصفات الصبر والشجاعة والمرونة والحكمة والعدل، ورفضه للظلم والقهر والغطرسة، وميله للتواضع والرحمة والكرم..»

أجمع علماء الاجتماع والسياسة أن المواهب والصفات القيادية مثل غيرها من الصفات والمزايا الشخصية المختلفة هبة من الله سبحانه وتعالى يمنحها لمن يريد من عباده، وتتجلى ملامحها عند أصحابها منذ الطفولة وتمر بمراحل نمو وتطور في معترك الحياة والسلوك اليومي للشخص. وأن للوسط الأسري والاجتماعي وخصائص الواقع الموضوعي أثراً كبيراً في صقل وتنمية هذه المواهب وإظهارها.. وعلي عبدالله صالح أحد أولئك القلائل الذين خصهم الخالق بمثل هذه المواهب، وقد أجمع عقال القرية وشيوخها وأفراد أسرته وزملائه ممن عاشروه في مختلف مراحل العمر على تفرده بمثل هذه السجايا والتي عبرت عن نفسها بمواقف حياتية مختلفة منذ نعومة أظافره حتى لحظة تسنمه قيادة هذا البلد قبل ٣٠عاماً.

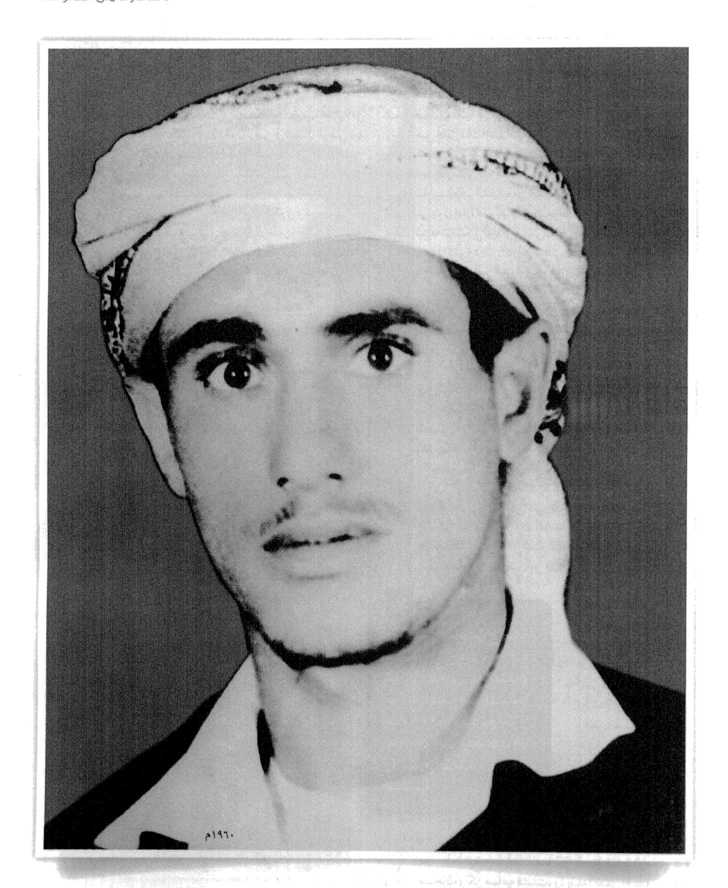
أحلام الطفولة

الإلتحاق بسلك الجندية مثلت بداية الحلم المستقبلي المعبر عن النزعة القيادية المبكرة للطفل علي عبدالله صالح منذ الرابعة من عمره وتجلت هذه النزعة القيادية الغريزية وهذا الحلم في واقعه الحياتي بأن جعل الجندية لعبته المفضلة التي استقطب إليها بقية أطفال القرية ليكون قائدهم فيها.. وهناك عدة عوامل في واقعه الحياتي المبكر أثرت في تكوين شخصيته وساهمت في صناعة هذا الحلم وتحويله إلى هدف رئيسي في حياته.. فقد تشكلت مداركه المعرفية الأولى حول الجندية من خلال مشاهداته المبكرة لجنود الإمام وما يتمتعون به من قوة وصلاحيات للبطش بالمواطنين وقهرهم وإذلالهم وابتزازهم بقوة السلاح -أو من خلال العكفة المرافقة لعامل الامام وهو يجوب القرى الفقيرة لجمع الجبايات والإتاوات الجائرة من سكانها، وتكررت بشكل يومي أمام ناظريه حالات السحل التي يتعرض لها السكان من قبل العساكر، وعايش لحظات الرعب والخوف في نفوس المواطنين الذين يتسابقون لكسب رضى العسكر وتقبيل أيديهم وتقديم الهدايا والرشاوى، والمبالغة الكبيرة في استضافتهم وإكرامهم بتقديم الموائد الدسمة التي تفوق إمكانات المواطنين والتي يضطرون بسببها لبيع جزء من اراضيهم الزراعية ومايمتلكون من الاغنام والابقار.

هذا الحلم الطفولي مثل تعبيراً صادقاً عن الإحساس العميق بمعاناة المواطنين وقهرهم من قبل عساكر النظام، وعكس رغبة شديدة في الانتقام واستعادة الكرامة الإنسانية المهدورة التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال امتلاك وسائل القوة وأدوات التأثير التي كان يفتقرها المواطن البسيط ولا يمكن توفيرها إلا من خلال الإنخراط في سلك الجندية، الحلم الطفولي وإن كان يمثل أحد مظاهر التعبير عن ردود الفعل النفسية لما خلفه سلوك العسكر من أثر سلبي في حياته المبكرة إلا أنه يجسد في مضمونه أحد أشكال البحث عن مصادر القوة القادرة على تغيير الواقع، وفي هذا يتجلى أحد مظاهر النبوغ المبكر الذي تفرد به الطفل علي عبدالله صالح وقدرته على التحديد الواضح لغاياته وأهدافه في الحياة، وأصبح فيها بعد سلوكاً عملياً ونهجاً حياتياً يتطور مع نموه العمري واتساع مداركه ومعارفه بالواقع الوطني.

لقد جعل الطفل (علي) وهو في الرابعة من عمره الجندية لعبته المفضلة التي استقطب إليها بقية أطفال القرية ليكون قائدهم فيها.. وهذا الحلم الطفولي تعبير صادق عن الإحساس العميق بمعاناة المواطنين وقهرهم من قبل عساكر النظام

في مطلع الخمسينات إلتحق أخواه «محمد وصالح» بالجندية، التي كانت أقصى ما يطمح إليه أبناء الأسر الفقيرة لتأمين مصدر ثابت للعيش وتأمين قدر معقول من الأمن والاستقرار الاجتماعي الذي يمكنهم من مواجهة ضنك الحياة وقساوتها.. اخوانه كانوا المدرسة الأولى التي تعلم منها أبجديات الحياة العسكرية ومفاهيمها الصحيحة، وأدرك أهميتها الحقيقية بالنسبة للفرد والمجتمع والدور الذي يمكن أن تلعبه القوات المسلحة في المستقبل، وغيرها من القصص التي كانت حينها مجرد أفكار نظرية تختمر في عقول البعض ولا وجود لها في الواقع الإمامي المتخلف الذي جعل من الجيش أداة قمع جبارة للسيطرة على الشعب واستعباده وحماية العرش.. ما تعلمه من أخويه عن القوات المسلحة وما سمعه منهما عن أدوارها الوطنية التحررية في كل من مصر والعراق وسورية ساهم في تحويل حلم الطفولة إلى قناعات راسخة، إلا أن التحول الأكبر في هذا السياق تمثل في زيارته مع أخيه صالح إلى معسكر محمية قعطبة، ومكوثه فيه لبعض الوقت مكنه من التعرف عن كثب على طبيعة الحياة العسكرية، وبعدها مرافقة أخيه إلى(عتمة) التي وجد فيها ما لم يكن في حسبانه من الجبال والخضرة واهلها الطيبين .. وبالذات الاغنياء فهم الذين كانوا يقدمون للامام اغلب وافضل ما تنتجه ارضهم من خيرات، وبعد ذلك حدد خياره بشكل نهائي بأن جعل الجندية خياره العملي الأول، وقاعدته للإنطلاق في الحياة العملية الجديدة لتحقيق أهدافه وتطلعاته الوطنية البعيدة.


١٩٦٠م

بشائر ميلاد وطن

منذ منتصف الخمسينات بدأت تتشكل المؤسسات التنظيمية الحزبية على الساحة الوطنية، وشكل ظهورها نقطة تحول نوعي في النضال الوطني ضد النظام الإمامي والانتقال من الطور العفوي بأشكاله المختلفة (تمردات- انتفاضات)، إلى الطور الوطني الإجتماعي السياسي المنظم وظهرت منظمات وحركات سياسية منها: منظمة هيئة النضال «إصلاحية سرية» -حزب الأحرار ومنظمة جمعية الإصلاح- والجمعية اليمانية الكبرى وغيرها، ساهمت هذه المنظمات في نشر الوعي الثوري في أوساط المواطنين وجاء هذا النشاط متزامناً مع النهوض التحرري القومي العربي الأمر الذي ساهم في تطور وسائل النضال وأساليبه وأشكاله وشهدت اليمن خلال تلك الفترة ثلاث ثورات لم يكتب لها النجاح.

- ثورة ١٧ فبراير ٤٨ الدستورية بقيادة حركة الأحرار.
- حركة ٢٥ مارس ١٩٥٥م بقيادة المقدم أحمد الثلايا.
- حركة ٥٩م وهي عبارة عن تمردات قبلية على الحكم الإمامي في كل من حاشد وبكيل ومراد وخولان أستولت على مراكز الحكومة.

في تلك الأثناء كان العرش الإمامي منقسماً على ذاته يتنازعه فريقان متناقضان الأول: بقيادة الحسن بن يحيى ومعه كل قوى التخلف والعمالة والآخر: بقيادة البدر ومعه الأحرار الذين نجوا من سيف الجلاد في حجة بعد حركة ٥٥م، الإمام أحمد كان منهمكاً في تنظيم أمور العرش والإعداد لتوريث الحكم لابنه الذي تحول إلى قضية سياسية ذات أولوية طغت على كل مهام نظام الحكم، ومن أجل تحقيق ذلك اهتم اهتماماً خاصاً ببناء وحدات عسكرية جديدة خاصة تدين بالولاء له ولابنه من بعده، وتم تسليحها بأسلحة ومعدات سوفيتية حديثة ومتطورة، وعمل على فتح المدارس العسكرية المختلفة، ووسع من عملية استقطاب الشباب من مختلف القرى إلى صفوف الجيش، وكان الابن البدر يتولى إدارة هذه المهام لتثبيت موقعه واستقطاب المزيد من مؤيديه وتحت إشرافه تم تشكيل أول فوج سمي بفوج «البدر» كان أغلب عناصره من القناصة.. هذا الفوج دخل التاريخ الوطني المعاصر عندما أقدم بعض أفراده على تنفيذ الهجوم على قصر أبيه وأرغموه على التنازل عام ١٩٥٥م.

مع بشائر ميلاد صباح جديد يتخلق في أحشاء الواقع اليمني التحق علي عبدالله صالح بالقوات المسلحة في العام ١٩٥٨م بعد نجاحه في تجاوز حواجز ومعوقات جمة وقفت في طريقه وخياراته المستقبلية.

الالتحاق في سلك الجندية لم يكن سهل المنال في ظل تعقيد الإجراءات وتكاليفها الباهظة ومعايير وشروط الانتساب التي كانت في الغالب العام تحكمها المحسوبية والنفوذ والقرابة من الأسرة الحاكمة وقوة المال والثروة، وجميعها شروط كان يفتقرها علي عبدالله صالح والغالبية الساحقة من أبناء الشعب.

غير أن إصراره لم يتوقف ومضى يخطو نحو هدفه، وفي بداية الأمر كان لابد من استكمال إجراءات معاملة الالتحاق بالجيش.. من ضمنها (الكفالة) و(الضمانة) من شيخ المنطقة أو العاقل.. الخ. فكفله خاله الشيخ سعيد أحمد مقصع، من مشايخ الشرقي، وضمنه الشيخ علي صالح علوان - ثم أجرى الكشف الطبي، وتقدم بأوراقه إلى (أحمد طاهر) وكان مسؤولاً لشؤون الأفراد حينها (الكمسيون) المعني بفحص وثائق الأفراد الجدد، لكن أحمد طاهر رفض ضم علي عبدالله صالح بحجة صغر سنه.



مع بشائر ميلاد صباح جديد يتخلق في أحشاء الواقع اليمني التحق علي عبدالله صالح بالقوات المسلحة عام ١٩٥٨م بعد نجاحه في تجاوز حواجز ومعوقات جمة وقفت في طريقه وخياراته المستقبلية.

ويتحدث الوالد محمد محسن عن الطريقة التي التحق بها علي عبدالله صالح بالجندية، بقوله: (في المرة الأولى حاول معه خاله الشيخ سعيد أحمد مقصع لكي يلتحق بجندية الإمام في بلوك سنحان، ولكن مساعيه فشلت، ولم يقبله (القملي) مسؤول التجنيد

هناك بسبب صغر سنه، واتجهوا للجوء إلى الشيخ علي صالح علوان ليكفله عند القملّي.. إذ ذهب معهما إلى مسؤول التجنيد، وقال الشيخ علوان مخاطباً (القملّي): معنا هذا الرجل نريده أن يلتحق بالجيش ولا يغرك صغر سنه لأن شجاعته وقوته وذكاءه يفوق سنه.. وفي عبارة ربما صاغها القدر صاح (علوان) قائلاً: هذا الفتى سيصبح أمير الجيش- أي قائد الجيش) وبالفعل تم التحاقه بالجيش في العام ١٩٥٨م..

عن ذكرياته لهذه المرحلة يقول الشيخ محمد محسن الأحمر حيث قال: (إن مسؤول التجنيد الملكي ذاك الذي اقتنع بصعوبة قبول علي عبدالله صالح في الجندية، كان قد التقى الشيخ علي صالح علوان في عام ١٩٧٨م بعد انتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية، قال مسؤول التجنيد للشيخ علوان: (صاحبك صار رئيسا لليمن وليس أمير جيش كما أيدت كفالتك عليه..!).

وفي ذلك يقول الكاتب المؤرخ ناصر الدين النشاشيبي في كتابه (اليمن ذلك المعلوم): (هل كان الفتى (علي) الذي أعياه التعب في عام ١٩٥٨م وهو يبحث عمن يكفله للالتحاق بالجندية، يعي أنه في يوم ما، سيتقدم الصفوف لتقديم نفسه فدية لبلاده..)

في هذه المؤسسة المسلحة التي تم بناؤها لتكون أداة قمع صماء بيد الأئمة، وتاريخها الحافل بالجرائم والحروب ضد الشعب، تبلور طابور طويل من عناصرها على مستوى رفيع من الشعور بالمسؤولية الوطنية والوعي الثوري، انخرطوا في العمل المنظم لتثويرها وإعادة استخدامها لصالح الوطن والشعب كأداة لتحريره من الظلم والاستعباد.. منذ وقت مبكر بدأت إرهاصات العمل الثوري داخل هذه المؤسسة من خلال أفراد البعثات العسكرية الأولى التي عادت إلى الوطن من الخارج، وإن كان نشاطها محدوداً ومحصوراً ضمن إطار قيادي ضيق، إلا أن ذروة هذا النشاط تجسدت في الواقع الحياتي للشعب من خلال ثورة ١٩٤٨م وثورة ١٩٥٥م حيث كان أبرز قادتها من أوساط العسكريين أمثال جمال جميل والثلايا، ومعهما عدد كبير من العسكريين ممن تم إعدامهم وإعتقالهم أو تشريدهم خارج الوطن.

بالرغم من فشل هاتين الثورتين المفتقرتين للأداة السياسية والقيادية المنظمة، وعدم استكمال شروطها الذاتية بتثوير أكبر قطاع ممكن من أفراد القوات المسلحة واستقطابهم إلى صف الثورة كشرط حتمي لضمان انتصارها، إلا أنهما لعبتا دوراً حاسماً في نمو الوعي الوطني التحرري داخل المجتمع وبالذات الجيش الذي أصبح بيئة وطنية خصبة للنشاط السياسي الثوري وتفريخ الأفكار والجماعات الثورية، ومدرسة للنضال الوطني التحرري.

١٩٦٢م

«انتقل (علي عبدالله صالح) من الفلاحة إلى الجندية فكان تناميه من الشعب اليه ، وكان ترقيه بتدرج خبرته ، فمن حركة يونيو ١٩٧٤م الى ١٩٧٨م مارس الاختبار المباشر في العسكرية، وتولى عام ٧٥م قيادة لواء تعز ، وقوى صلاته بكل المواطنين.»

عبد الله البردوني
كتاب «اليمن الجمهوري»

مدرسة النضال الثوري



وجد المشرفون على إعداد وتدريب المستجدين في علي عبدالله صالح الكثير من السجايا العسكرية النوعية المتميزة، ولم تكد تمضي سنتان على التحاقه بالجيش حتى تم إختياره ضمن المرشحين في مدرسة صف ضباط عام ١٩٦٠م ليتخرج منها برتبة عريف

حين التحق علي عبدالله صالح بالقوات المسلحة كان الجو العام السائد داخلها ذا طابع ثوري، ومهيئاً لتمكين المرء من إظهار إبداعه الوطني.. الشاب الذي دخل هذا المعترك متسلحاً بآماله وطموحاته الوطنية الكبيرة واستعداده التام ليهب كل طاقاته وحياته لوطنه وشعبه، وجد نفسه في ميدانه النضالي الحقيقي ووجدت مواهبه وقدراته المكبوتة الأرضية الثورية الخصبة التي تنمو عليها، والمناخ السياسي الوطني الذي تنهل منه.. في هذا الميدان بدأت أولى خطواته في دروب النضال الثوري الحقيقي، وفق رؤية وطنية ناضجة، وواضحة المعالم والأهداف لكنها وعرة وخطيرة، مسترشداً بأفكار وأفعال مثله الأعلى، الرعيل الأول من أبطال هذه المؤسسة الذين مهدوا بنضالاتهم وتضحياتهم الغالية دروب الثورة وزرعوا بذورها في أحشاء هذا الوطن، وجعلوا من سيرة حياتهم وفكرهم النضالي التحرري منار إلهام، ومن دمائهم الزكية التي أريقت في ساحات الإعدام مصدر قوة وحافزاً للتضحية في سبيل أهداف عظيمة.

بعد استكمال فترة التدريب والإعداد الأولي تم توزيعه على قوام اللواء الأول للجيش الوطني الكتيبة الثانية الفصيلة الأولى من السرية السادسة.. إنضمامه في سلك الجندية مثل البداية الحقيقية لعملية البناء الذاتي مهنياً وعلمياً وثقافياً وسياسياً، حيث شرع في تطوير مهاراته العملية والثقافية، وكرس حياته للتعلم بمثابرة ودأب.. قرأ الكثير من الكتب في مختلف مجالات المعرفة ودرس التاريخ بشغف وبالذات ما يخص تاريخ اليمن وتاريخ الحروب والمعارك «عن هذه المرحلة يقول: «بعد إلتحاقي بالجيش بدأت أطور نفسي تعليمياً أطالع وأقرأ وأجالس الآخرين وأستمع وأنصت وأقرأ معهم ولهم، حتى استطعت أن أكون في مستوى معرفياً لا بأس به».

الضباط المشرفون على إعداد وتدريب المستجدين من العسكر لاحظوا في علي عبدالله صالح الكثير من السجايا العسكرية النوعية المتميزة ووجدوا فيه رجلاً عسكرياً بالفطرة، أما هو فسرعان ما تكشف له صواب قراره، وتطابقه مع مكوناته الشخصية «النفسية والبدنية والأخلاقية»، ومع طموحه وأحلامه، فلم تكد تمضي سنتان على إلتحاقه بالجيش حتى تم اختياره ضمن المرشحين للتأهيل في مدرسة صف الضباط عام ١٩٦٠م ليتخرج منها برتبة عريف.

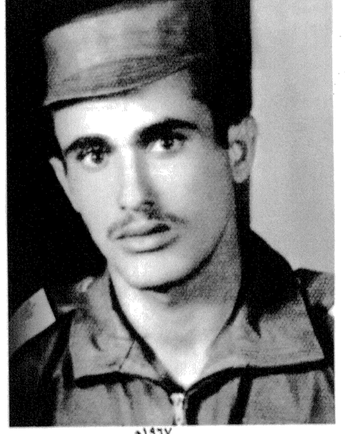
بعد تشكيل تنظيم الضباط الاحرار كان علي عبدالله صالح ضمن عدد من صف الضباط المتعاطين مع هذا التنظيم والمتعاونين معه، ساهم في تنفيذ العديد من المهام الوطنية الثورية، ففي أول مناورة للجيش بالأسلحة السوفيتية الحديثة والمتطورة وجد نفسه ضمن مجموعة من الشباب الذين لا يعرفهم يهربون على أكتافهم قذائف المدفعية والدبابات والذخائر ويتسللون بها عبر طرق سرية ملتوية ومن فوق سقوف الثكنات وعبر المداخن وتسليمها إلى أمين مخازن الكلية الحربية حينها «أبي عبدالله الجائفي»، هذه المهمة الخطيرة التي تطلب تنفيذها نوع خاص من الرجال الأشداء والمؤهلين كان لها أثر خاص في نفسه واعتبر ذلك اليوم أسعد أيامه التي عاشها في الثكنة فقد أيقن حينها أن لحظات ولادة فجر وطني جديد قد أزفت.. وتواترت الأحداث بتسارع كبير.

صباح يوم السادس والعشرين من سبتمبر كان التنظيم قد استكمل كافة الإجراءات التنظيمية والعسكرية لتنفيذ خطة الثورة، التي أعلنت عن نفسها من خلال أول قذيفة أطلقها «المارد» بإتجاه معقل الإمام.. تلك القذيفة التي اختزلت إرادة الشعب وقوته وصل دويها ورائحة بارودها إلى مختلف أرجاء الأرض لتشكل فاصلاً بين مرحلتين متناقضتين من تاريخنا الوطني الحديث، وتهاوى تحت تأثيرها عرش وصولجان أعتى الأنظمة الكهنوتية المتخلفة وأكثرها وحشية ودموية وأشدها جوراً.. من ألسنة اللهب المتطايرة من فوهة «المارد» في تلك اللحظة نسج أبناء الشعب والقوات المسلحة بقيادة طليعتهم الثورية «تنظيم الضباط الأحرار» خيوط فجر وطني جديد سطعت أهدافه الستة في سماء الوطن لتنير أرجاء المنطقة وتبدد ظلامها.



في أول مناورة للجيش بالأسلحة السوفيتية وجد نفسه ضمن مجموعة من الشباب يهربون على أكتافهم قذائف المدفعية والدبابات والذخائر وتسليمها إلى أمين مخازن الكلية الحربية، وكان ذلك اليوم أسعد أيامه، فقد أيقن حينها أن لحظات فجر وطني جديد قد أزفت.

في خنادق الدفاع عن الثورة



١٩٦٧م

أول ثورة وطنية تحررية في منطقة الجزيرة والخليج والقرن الإفريقي، كانت أشبه بزلزال كبير ضرب مصالح القوى الإستعمارية الإمبريالية وهددها بالزوال في واحد من أكبر مناطق نفوذها وأكثرها حيوية، وأخطرها تأثيراً على مصالحها الاستراتيجية الاقتصادية والأمنية وهو الأمر الذي دفعها إلى الإسراع في العمل لاحتواء هذا الزلزال ووقف تداعياته اللاحقة، بإعلان الحرب ضد الثورة ومحاولة وأدها في المهد قبل أن يستفحل أثرها وتأثيرها على كل ما حولها.

ومن هنا بدأت أطول حرب في التاريخ المعاصر للمنطقة العربية وأكثرها دموية، مثلت ذروة الصراع في الإرادات والخيارات السياسية بين قوى الثورة والتقدم وقوى الإستعمار والتخلف، وتمحورت حولها أكبر عملية فرز واستقطاب على الساحة الوطنية والعربية والدولية.

كغيره من جنود الثورة وصناع فجرها السبتمبري ولج علي عبدالله صالح اتون هذه الحرب وخاض غمار معاركها منذ اليوم الأول دفاعاً عن الثورة والجمهورية، متنقلاً بين جبهاتها ومواقعها وخنادقها المختلفة لأكثر من ست سنوات دون كلل أو توقف من صنعاء إلى ..... إلى مأرب إلى حريب، إلى حراز والحيمتين وغيرها. كل شيء حوله كان يتغير، المواقف والأعمال القتالية، المواقع، الخنادق والرفاق، وظروف المكان والزمان باستثناء البندقية التي أبت أن تفارقه وتريح كتفيه من ثقلها، ورائحة البارود العابقة منها.. كانت علاقتها أكثر من حميمة، لم تخذله قط في أية معركة، على الدوام طوع إرادته وبنانه.. كانت بالنسبة له رمزاً لإرادة الثورة ووسيلة للدفاع عنها وعنوان انتصارها.



مع مجموعة من زملائه ضباط المدرعات



١٩٦٩م

مقاتل شجاع

في الأشهر الأولى التي أعقبت انتصار الثورة رقي إلى رتبة مساعد استحقاقاً وتقديراً لجهوده الوطنية ، وفي العام ١٩٦٣م رقي إلى رتبة ملازم وكانت حصيلة منطقية لأدواره البطولية وأعماله الفذة في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية التي خاض غمارها دون توقف على مدى عام كامل في أكثر من منطقة وخرج من إحدى معاركها في المنطقة الغربية حاملاً أول جراحاته في تلك الحرب، وفي نهاية ذلك العام أصيب مرة ثانية في إحدى المعارك التي خاض غمارها في المنطقة الشرقية لمدينة صنعاء.. في العام ١٩٦٤م رأت قيادة الثورة ضرورة أن تضع تحت قيادة مثل هكذا محاربين ورجال ثورة مخلصين يعتمد عليهم الوطن أهم وأقوى الأسلحة التي يمتلكها الجيش في ذلك الوقت «المدرعات» وتم تأهيله في مدرسة المدرعات قبل أن يزج به في أخطر قطاعات الحرب وأكثرها ضراوة.

لقد أبدى ضروباً من الشجاعة النادرة في جميع المعارك التي خاضها، وكشفت الوقائع عن مهارات رفيعة في الاستخدام الفاعل لهذا السلاح وقيادته وإدارته بنجاح في أرض المعركة وجعل منه رفاقه في سلاح الدروع نموذجاً يحتذون به ويتعلمون منه دقة التصويب وفنون القيادة وأساليب الحرب المدرعة في الظروف والمواقع المختلفة، وهذا ما أهله لشغل مناصب قيادية مختلفة في هذا السلاح من قائد دبابة، إلى قائد فصيلة، إلى قائد سرية، وإلى اركان حرب كتيبة مدرعة ومدير تسليح مدرسة المدرعات ، ثم مدير تسليح المدرعات.

> لقد أبدى ضروبا من الشجاعة النادرة في جميع المعارك التي خاضها، وكشفت الوقائع عن مهارات رفيعة في الاستخدام الفاعل لهذا السلاح وقيادته وإدارته بنجاح في أرض المعركة



مع زملاء الدروع

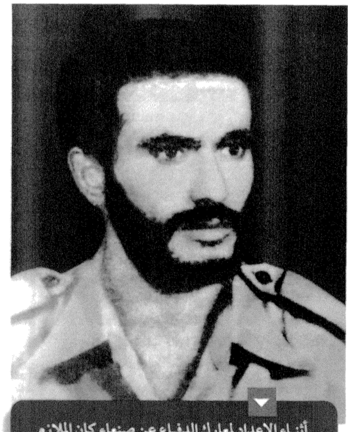
أحد أبطال السبعين

أثناء فترة الإعداد لمعارك الدفاع عن صنعاء كان الملازم علي عبدالله صالح يشغل منصب مدير تسليح مدرسة المدرعات، وقد أنيطت به مع رفاقه الثوريين في ذلك السلاح مهمة ترميم وإصلاح الدبابات التي تضررت خلال المعارك السابقة، وكانت مهمة صعبة في ظل عدم توافر الإمكانات المادية وقطع الغيار والخبرات الفنية المتقدمة، إلا أن هذا الفريق تمكن خلال فترة قياسية من إعادة الجاهزية الفنية والقتالية لأكثر من ثلاثين دبابة وهذا الرقم يوازي تقريباً نصف عدد الدبابات التي اشتركت في معارك الدفاع عن صنعاء.. تولى أيضاً مهمة الإشراف على تسليح رجال المقاومة الشعبية وبادر بالتواصل المباشر مع أهله وأبناء منطقته سنحان وعمل معهم على تشكيل فرق من المتطوعين والجيش الشعبي الذين وصلوا إلى صنعاء حيث تم تسليحهم وتنظيمهم في جماعات قتالية للمشاركة في الدفاع عن الجمهورية.

في ١٩/١١/١٩٦٧م وبعد حرب استمرت منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة وخلفت دماراً بشعاً لوطننا، وأكلت الحرث والنسل، ومزقت بوحشية نسيج الوطن ووحدته الإجتماعية، بدأت جحافل المرتزقة المحليين والدوليين وقوى الظلام والتخلف تحاصر عاصمة الجمهورية وتدق أبواب أسوارها متحفزة لإعادة استباحتها بوحشية ودموية تفوق تلك التي جرت في العام ١٩٤٨م.. وضمن بنود خطة الدفاع عن العاصمة أوكلت إلى الملازم/ علي عبدالله صالح قيادة سرية دبابات تحت إشراف القائد العام للقوات المسلحة الفريق/ حسن العمري وتكون إلى جانب عدد من وحدات المشاة قوة متحركة لدعم المواقع التي تتعرض للهجوم أو الاختراق من قبل القوات المعادية.. كواحد من أبطال حرب السبعين.

خاض كل معاركها الكبيرة والحاسمة وفي مختلف محاور القتال، ويستحيل على المرء ألا يجد اسم هذا البطل ودوره البارز وهو يقرأ أحداث ووقائع أيام من معارك الحصار الشهيرة.. ملحمة السبعين يوماً كشفت عن المزيد من السجايا الثورية والقتالية والمواهب القيادية لهذا الضابط التي تجلت من خلال إبداعاته الحربية وأساليبه وخططه في خوض الأعمال القتالية باختلاف أشكالها الهجومية والدفاعية، وإجادته استخدام وقيادة المدرعات وتوظيفها في حسم المعركة وإنزال الهزيمة بالعدو، وإستغلاله المتميز والمثمر لكافة الخصائص الفنية والقتالية للدبابة وما تمثله من ميزة تفوق نسبية على الخصم في أرض المعركة، وابتداع تكتيكات وأساليب مناورات نيرانية وحركية فاعلة وغير مسبوقة مستثمراً كل نقاط الضعف عند العدو أمام هذا السلاح، وفي الوقت ذاته حرمانه من استخدام عوامل ووسائل قوته وتفوقه.

في معارك السبعين يوماً ظهرت إنسانية هذا الضابط في أسطع صورها أثناء المعارك والمواقف المصيرية الحاسمة في حرصه على حياة كل من حوله من المقاتلين، ولا يرسل أياً من مرؤوسيه إلى دروب الهلاك، وحين لا يجد حلاً آخر فإنه يقدم على ذلك مضطراً ويكون في طليعة من يرتاد هذه المهالك ليقدم لزملائه نموذجاً حياً للتضحية بالذات في سبيل الآخرين وتحقيق



أثناء الاعداد لمعارك الدفاع عن صنعاء كان الملازم علي عبدالله صالح يشغل منصب مدير تسليح مدرسة المدرعات، وقد أنيطت به مع رفاقه الثوريين مهمة ترميم وإصلاح الدبابات التي تضررت في المعارك السابقة، وقد كانت مهمة صعبة في ظل عدم توافر الإمكانات المادية.. ونجح هذا الفريق خلال فترة قياسية.

غايات نبيلة، ولم يتخل عن هذه السمة القيادية النبيلة مطلقاً حتى في أصعب اللحظات وفي ذروة القتال التي يتحدد فيها مصير المعركة بشكل عام، فإن أفكاره ونظراته مشدودة إلى كل فرد من المقاتلين معه، وفي أكثر من موقع ومعركة استخدم الدبابة كوسيلة لإنقاذ المصابين واخلائهم من أرض المعركة حين تنعدم الوسائل الأخرى.

إنه واحد من أبطال حرب السبعين الذين قيل عنهم: «إن كل واحد منهم يخوض في اليوم عدة معارك وفي مواقع مختلفة وعلى مدى ٧٠ يوماً، وكانت لحظات حياته مشحونة بالأفعال والحوادث طوال ساعات الليل والنهار، هجوم هنا، ودفاع هناك تقدم وتراجع في هذا الموقع أو ذاك، استشهادات وبطولات فردية وجماعية ومعارك متواصلة لا أحد يثق بالخروج منها سالماً، كانت الحرب متواصلة وعنيفة ومشاهدها تتعاقب دون أن تعار اهتماماً يذكر.. في غمرة الصراع، لم نكن نهتم بعملية تدوين تفاصيل الأحداث والوقائع. فكل يوم كان تاريخاً بذاته ومن الصعب على أي مقاتل ميداني أن يدون أياً من تفاصيل هذا اليوم ووقائعه ومعاركه التي تتلاحق بسرعة كبيرة، لا تجاريها سوى سرعة الموت الباحث عن ضحايا جدد وسط هذه المعركة وداخل منازل المواطنين».



شاركت الوحدة المدرعة التي يقودها في العديد من المعارك دفاعاً عن الثورة والجمهورية والسيادة والإستقلال.. ودفعت بهذا القائد ليحتل موقع الصدارة في صفوف أشهر القادة الوطنيين العسكريين.

١٩٧٤م

قائد عسكري ميداني

ظل ممتطياً صهوة دبابته يقود التشكيلات المدرعة من موقع إلى آخر، وفي الطليعة الهجومية لجيش الثورة وهو يواصل زحفه لمطاردة فلول القوات المعادية إلى خارج حدود الوطن.. حينها فقط وجد استراحة المقاتل استعاد فيها بعضا من قواه قبل أن ينضم مجدداً إلى صفوف الشعب للإنخراط في معركة البناء السلمي وإنجاز أهداف الثورة السبتمبرية، ومشاركة رفاقه العسكريين في إعادة بناء مؤسسات الوطن الدفاعية والأمنية، مواصلاً في الوقت ذاته مهامه كقائد ميداني في سلاح المدرعات، لأداء رسالته الوطنية والتاريخية وتنفيذ واجبه العسكري في حماية الأمن والاستقرار الداخلي والتصدي لكل أشكال التآمرات والأعمال التخريبية والتمردات العسكرية المسلحة.. الفترة التي عاشها الوطن في حالة من عدم الاستقرار وتنامي التدخلات الخارجية نهاية السبعينات، ومطلع الثمانينات من القرن الماضي حرصت القيادة السياسية والعسكرية للجمهورية ان تدفع بهذا القائد المحنك إلى مختلف النقاط المشتعلة وبؤر الخطر التي تتعرض فيها سيادة البلد وحدودها الدولية لاختراقات واعتداءات عسكرية معادية وشاركت الوحدة المدرعة التي يقودها في العديد من المعارك دفاعاً عن حدود الدولة الشمالية والجنوبية وسطر أفرادها مآثر وطنية خالدة وانتصارات كبيرة دفعت بهذا القائد ليحتل موقع الصدارة في صفوف أشهر القادة الوطنيين العسكريين الذين كرسوا حياتهم لخدمة هذا الوطن والدفاع عنه.

مع احمد حسين الغشمي



في القاهرة عام ١٩٧٦



قائد لواء تعز

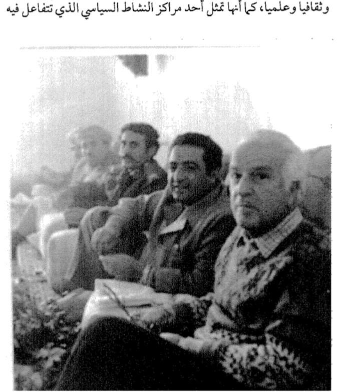
علي عبدالله صالح كقائد عسكري ميداني محترف أمضى عقدين من شبابه في خنادق الدفاع عن الثورة والوطن هو أيضاً رجل سياسة محترف اقترن تاريخه السياسي بالثورة وتاريخ الوطن المعاصر، منذ لحظة إلتحاقه بالعمل الثوري الوطني وهو على تماس مباشر بكافة القضايا والهموم الوطنية وداخل ميادين المعترك السياسي وتحتفظ صفحات التاريخ بمواقفه وأدواره كعنصر وطني فاعل في كافة الأحداث والتطورات السياسية التي شهدها الوطن وقطب من أقطاب قوى التحديث والتغيير الثوري، دعم حركة ١٣ يونيو التصحيحية ١٩٧٤م وكان أحد أقطابها القيادية إلى جانب الرئيس إبراهيم الحمدي، الذي وجد في علي عبدالله صالح شخصية قيادية فذة وثورياً محترفا ووطنياً مخلصاً يضطلع بدور متميز في ترسيخ دعائم أمن الوطن والدفاع عنه، وهو ما أهله في العام ١٩٧٥م ليكون قائداً للواء تعز وقائداً لمعسكر خالد بن الوليد، ويعتبر من أهم وأكبر المحاور العسكرية في الجمهورية من حيث القوة والتعداد والمساحة الجغرافية، التي تضم قطاع باب المندب والمنوطة به حماية أهم وأخطر الممرات الدولية البحرية في المنطقة.



وجد الرئيس ابراهيم الحمدي في علي عبدالله صالح شخصية قيادية فذة وثوريا محترفا ووطنياً مخلصا يضطلع بدور متميز في ترسيخ دعائم أمن الوطن والدفاع عنه

هذا التعيين لم يخُل من أبعاد سياسية نظراً لمكانة وأهمية محافظة تعز بالنسبة للدولة والوطن باعتبارها أهم المراكز الحضرية في الدولة أولاً من الناحية الإجتماعية باعتبارها أكبر محافظات الجمهورية في تعدادها السكاني وتأتي في الصدارة من حيث تطور مكونها الإجتماعي إقتصادياً وثقافياً وعلمياً، كما أنها تمثل أحد مراكز النشاط السياسي الذي تتفاعل فيه مختلف التيارات الفكرية والسياسية والأيديولوجية والحزبية التي تتجاوز بأثرها ونشاطها إطارها الجغرافي إلى كل ما حولها، علاوة على أهميتها الإقتصادية والتجارية القصوى كأهم روافد التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت شكلت هذه المحافظة عبر تاريخها منبعاً متجدداً للنشاط الثوري في البلد ولكل الأفكار والتيارات الأيديولوجية العقائدية بإختلاف انتماءاتها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وهي قريبة من عاصمة الشطر الجنوبي من الوطن وجعلها النظام قاعدته الرئيسية في تصدير أفكاره ومعتقداته اليسارية وأيديولوجيته الإشتراكية إلى الشطر الشمالي بالإستناد إلى وجود أعداد كبيره من أبنائها في قيادة الحزب الإشتراكي.

مثل هذه المحافظة تحتم بالضرورة وجود قائد سياسي وعسكري يمتلك كل المواصفات والمؤهلات الضرورية التي تمكنه من قيادتها بشكل ناجح ويوفر الضمانات الكفيلة لجعلها أحد مراكز قوة الدولة والنظام لا بؤرة لإضعافها، وحده علي عبدالله صالح قادر على تحقيق ذلك بحكم ما ينفرد به من ملكات قيادية تجمع بين صفات القائد العسكري والقائد السياسي.. مثل هذه المسؤولية الوطنية القيادية الكبيرة عندما تناط بشاب أكمل العقد الثالث من عمره، إنما تمثل إقراراً وطنياً من قبل الشعب والقوات المسلحة بما يمتلكه علي عبدالله صالح من عبقرية وفهم عميق في الشؤون العسكرية، وما يتميز به من قدرات قيادية وتنظيمية وخبرات إدارية وسياسية، كما أن ماضيه وإعداده الثوري العميق وتاريخه النضالي المشرق في مختلف المراحل السابقة يعتبر من أهم الصفات التي يتميز بها هذا القائد العسكري الكبير وخير ضمانة لثقة الجماهير.



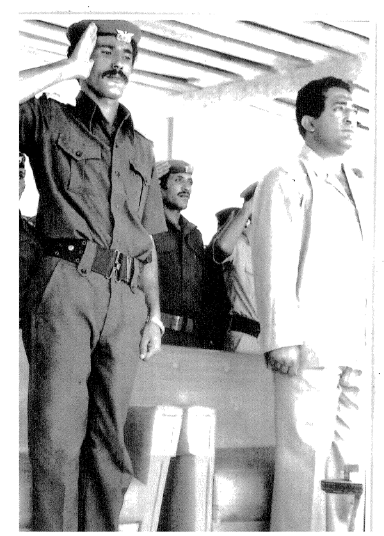
أثناء قيادته لواء تعز نجح في تقويض الأعمال العسكرية التخريبية لما كان يسمى بالجبهة الوطنية والحد من نشاطاتها الفكرية والسياسية والإعلامية والدعائية في أوساط السكان، وقاد الكثير من المعارك الناجحة ضد هذه الجماعات التخريبية، وتدمير بنيتها التحتية وخطوطها اللوجستية، وجعل منها مجرد ظاهرة إعلامية.
من خلال موقعه كقائد للواء تعز لعب علي عبدالله صالح دوراً حاسماً في القضاء على التمردات والإضطرابات التي حفلت بها الشهور القليلة من حكم الرئيس الغشمي، ففي نوفمبر ١٩٧٧م نجح في القضاء على هجوم مسلح قامت به عناصر الجبهة الوطنية في محاولة للسيطرة على منطقة «الحجرية» الوعرة حيث اعتقلت عدداً من وجاهات المنطقة وعلمائها، وتمكن من خلال عملية عسكرية خاطفة وبدعم من الكتيبة التي كان يقودها الرائد محمد عبدالله صالح من القضاء على فلول التخريب وتحرير الرهائن الخمسين قبل أن تداهمهم النيران التي أضرمها المخربون في المبنى.
وتمكن أيضاً من القضاء على التمرد العسكري بقيادة عبدالله عبدالعالم الذي تحصن وقواته في منطقة الحجرية واحتل مدينة «التربة» وقاموا بقتل عدد من مشائخ ووجهاء تعز، وتمكن من طردهم إلى خارج الحدود بعد معارك قاسية استمرت عدة أيام.

الإعداد لمؤتمر قمة الدول المطله على البحر الأحمر:

أثناء قيادته لواء تعز استضافت اليمن في هذه المدينة مؤتمر القمة الرابع للدول المطلة على البحر الأحمر شارك فيه إلى جانب الرئيس إبراهيم الحمدي كل من الرئيس سالم ربيع علي، والرئيس السوداني جعفر النميري، والرئيس الصومالي محمد سياد بري، ولأن إمكانات المحافظة والبلد في تلك الأيام كانت متواضعة ومحدودة، فقد أوكلت مهمة الإعداد والتحضير والتمهيد لهذا المؤتمر إلى الأخ علي عبدالله صالح بحكم ما يمتلكه من ملكات ومواهب، وما يتمتع به من ديناميكية ونشاط، وفي مقر القيادة العسكرية بتعز تم عقد هذا المؤتمر، وقد نجح علي عبدالله صالح وبجهوده الخاصة وحنكته الإدارية والقيادية من التغلب على شحة الإمكانات والإعداد للمؤتمر بكل ما يلزمه من متطلبات وشروط النجاح بشكل رائع ومتكامل فاق تصورات المشاركين بمن فيهم رئيس مجلس القيادة الذي أبدى إعجابه وتقديره بكل ما أنجزه قائد منطقة تعز وبقدراته على تجاوز شحة الإمكانات وإنجاز المهام العظيمة والخطيرة التي يجدها الآخرون ضرباً من المستحيل.

تيس الضباط:

هذه التسمية اطلقت على الضابط علي عبدالله صالح، ومتعارف عليها في الأوساط العسكرية والسياسية والشعبية اليمنية بأنها تكون سمة مميزة لواحد فقط من بين جميع الضباط، تقديراً وإقراراً من قبل الجميع بما يتفرد به صاحب هذا الإسم من ملاكات ومميزات عسكرية خاصة كالشجاعة، والإقدام، والمغامرة، والمهارة القيادية والقتالية والخبرات والمعارف والعسكرية، الرئيس إبراهيم الحمدي الذي تنامى إلى سمعه الصفات التي يتفرد بها «تيس الضباط» حاول أن يضعه ضمن دائرة الإختبار ليتأكد ما إذا كان علي عبدالله صالح كذلك حقاً أم أنها مجرد دعاية، هذا الإمتحان لن يخلو من عنصر التحدي والمراهنة حين خاطبه الحمدي قائلاً: «يقولون عنك أنك «تيس الضباط» وأضاف بنبرة فيها الكثير من التحدي الواضح «إذا كنت كذلك حقاً فأنا أتحداك أن تتخطى غداً الحراسات العسكرية وتصل إلى المنصة الرئيسة في ميدان الاحتفالات للمشاركة في الإحتفال»، بموجب هذا التحدي أعطى الرئيس الحمدي تعليماته المشددة إلى القوات العسكرية والأمنية في العاصمة صنعاء ومنافذها وللقوة المكلفه بحراسة الميدان والمنصة بعدم السماح للرائد علي عبدالله صالح بالوصول إلى ميدان الإحتفال ومنعه من دخول المنصة، وكانت المفاجأة المذهلة للرئيس الحمدي عندما وصل إلى منصة الإحتفالات الرسمية أن وجد علي عبدالله صالح جالساً أمامه ويستقبله فيها، عندها أدرك الرئيس الحمدي أن الرجل أكبر مما كان يقال عنه وأنه أذكى وأشجع مما يتصور.



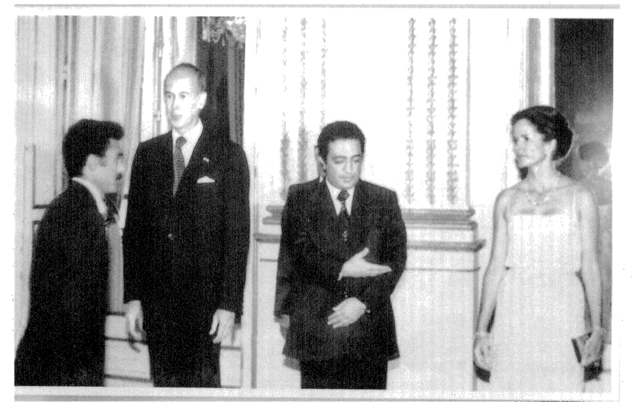


مع المستشار حسين الحبيشي في فرنسا عام ١٩٧٦م

تونس ١٩٧٦م



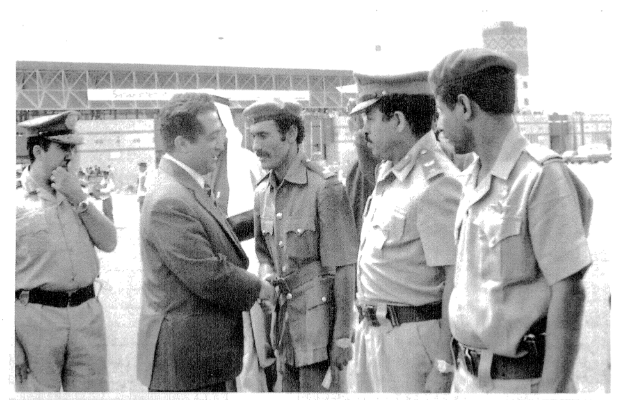
السعودية ديسمبر ١٩٧٦م



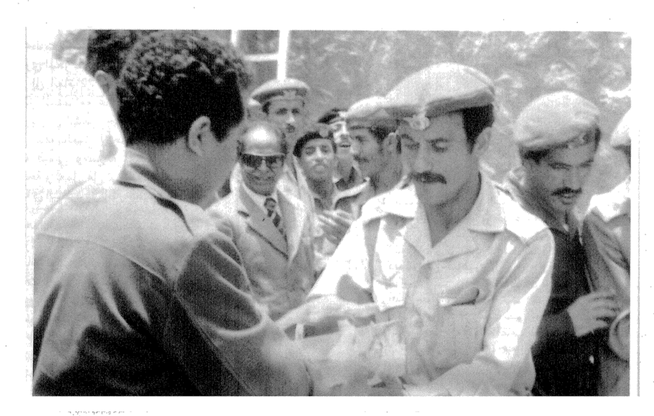
فرنسا ١٩٧٦م



مع عدد من زملائه منهم علي صالح الشيبه ١٩٧٥م



مع الرئيس ابراهيم الحمدي ١٩٧٦م



تعز ١٩٧٥م

مقدمة

شكل الهاجس الوحدوي لدى الرئيس علي عبدالله صالح منذ تحمله المسؤوليات القيادية المتعاقبة وآخرها تولي قيادة لواء تعز جزءاً من وعيه وثقافته التاريخية والوطنية المبكرة، نمت معه في مختلف مراحل نضاله الثوري مؤكدة أهميتها وقوة فعلها في تلاحم ووحدة أبناء الوطن الواحد في خنادق الدفاع عن الثورة والجمهورية والكفاح الثوري التحرري ضد الإستعمار الأجنبي فقد كان واحدا من ثلاثة هم: علي بن علي صبره، وعبد الحفيظ بهران، وعلي عبدالله صالح بادروا إلى إعداد مشروع وثيقة البرنامج السياسي والنظام الأساسي للتنظيم السياسي الموحد على أن يكون النواة الديمقراطية الأولى لواحدية أداة الثورة اليمنية (26سبتمبر و14أكتوبر) القادرة على استيعاب مختلف القوى والآراء والتباينات السياسية الوطنية وتعبئة الطاقات والإمكانات الوطنية وتوجيهها لتحقيق أهداف الثورة، وكانت المادة المبادرة باعداد وثيقة برنامج التنظيم السياسي الموحد لدولة الوحدة بعد اتفاق طرابلس الذي نص على إيجاد تنظيم سياسي موحد والموقع من قبل الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني .. وسالم ربيع علي..

هناك محطات متميزة في المسار النضالي السياسي الوحدوي المبكر للرئيس علي عبدالله صالح تعود بدايتها إلى العام 1972م حيث بدأ بالتواصل والتنسيق المستمر مع عدد من زملائه المناضلين الوحدويين في الشطر الجنوبي من الوطن آنذاك لغرض الدفع بالعمل الوحدوي وقيادة نضالات الشعب اليمني ومسيرته الثورية في إتجاهاتها الصحيحة والعمل على توحيد قطاعات الشعب المختلفة في الشطرين في إطار تنظيم يمني واحد..

خلال هذه الفترة تشكلت قناعات لدى الغالبية من هؤلاء المناضلين بضرورة ترجمة مضامين الإتفاقيات الوحدوية ضمن رؤية منهاجية لتوجهات المرحلة النضالية للشعب بأبعادها الوحدوية بكل ما تشترطه من وسائل وأدوات وآليات عملية موحدة تلائمها وقادرة على العمل العلني بإمتداد الساحة الوطنية كلها ، فساهموا بمبادرة شخصية من الرائد علي عبدالله صالح آنذاك بإعداد الوثيقتين التاليتين :

صفحات كانت مجهولة

مقترح من علي عبدالله صالح وعبدالحفيظ بهران وعلي بن علي صبرة بشأن:

التنظيم السياسي اليمني (الموحد)

لقد وضعت اتفاقيتا القاهرة وطرابلس بشأن الوحدة اليمنية، الشعب اليمني بأسره أمام منعطف تاريخي جديد، ووضعت أمام كافة القوى الوطنية اليمنية مهام ومسؤوليات هامة وجديدة، وأمام هذه المهام وانطلاقا من التصور الواعي لواقعنا اليمني، واستفادة من الدروس التي اغتنت بها تجربتنا طوال المرحلة الماضية، وتمشيا مع متطلبات ومهام المرحلة التي تفرض تضافر كل القوى الوطنية في تنظيم سياسي واحد وتجاوبا مع المنطلقات النظرية التي وردت في بيان القاهرة وطرابلس والتي حددت المرحلة ومهامها، وتجميداً لأية نشاطات لإثارة التناقضات والخلافات الداخلية بين القوى المعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية في الظروف الحاضرة وإيمانا منا بضرورة تعاون وتضافر كل القوى والفئات الوطنية المتواجدة على طول الساحة اليمنية وعدم قدرة أيا منها منفردة على قيادة الشعب، لهذا كله سيقوم تنظيم سياسي يمني واحد تتحدد سماته وطابعه ومهامه على النحو التالي:

أولا: طابع التنظيم:

1. **الطابع الوحدوي:**

الوحدة اليمنية مقياس الوطنية اليمنية، ولا يمكن لأي يمني مخلص الا أن يضع الوحدة اليمنية من ضرورات الحياة اليمنية اليومية والإيمان بالوحدة اليمنية لا يتطلب رغبة عاطفية في دولة أوسع وأكبر وانما ينطلق من الإيمان بوحدة الشعب اليمني الطبيعية ومن ضرورات العصر والمصير، فهي المدخل الجدي لبناء دولة عصرية اقتصادياً، واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وبدون الوحدة سيظل كفاح الشعب اليمني من أجل استكمال تحرره وتقدمه الاجتماعي معرضا للنكسات والإطماع.

والوحدة اليمنية وان كانت اليوم قد قطعت شوطاً في طريقها إلى حيز الوجود بعد اتفاقيتي القاهرة وطرابلس، فهي مازالت تحتاج إلى كفاح وصلابة كل الجماهير اليمنية في الشمال والجنوب للسير بها على طريق التحقيق ووضع الاتفاقيتين موضع التطبيق شكلاً ومضموناً، ومن هنا تنبع أهمية التنظيم السياسي اليمني ذي السمة الوحدوية والذي يجعل من الوحدة هدفه العظيم المباشر من جهة، ويجسد مطامح الشعب اليمني بأسره في برامجه ونشاطاته من جهة ثانية، ويحتوى كل القوى الوطنية اليمنية المنتجة من جهة ثالثة.

ديمقراطي جماهيري:

إن شعبنا اليمني يتحلى بروح النضال من أجل الديمقراطية منذ أقدم العصور وبالرغم من حكم الجبروت الإمامي والإرهاب الاستعماري فقد ظل شعبنا بنفس حضاري عريق يقدس هذه التقاليد، وقد عبرت اتفاقية القاهرة عن هذه التقاليد عندما نصت في مادتها الثالثة على ضمان جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية



الوحدة اليمنية مقياس الوطنية اليمنية، ولا يمكن لأي يمني مخلص إلا أن يضع الوحدة اليمنية من ضرورات الحياة اليمنية اليومية

والمهنية واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات.
وإذا كانت كل من اتفاقيتي القاهرة وطرابلس يكملان بعضهما البعض فقد نصت الأخيرة على إنشاء تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الامامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية.
وهكذا يمكن على ضوء الاتفاقيتين فهم التنظيم السياسي على أنه ضمانة وسيلة لممارسة الحريات العامة وحمايتها وأداة من أدوات الكفاح ضد التخلف والاستعمار القديم والجديد.
ولكي يكون التنظيم قادراً على أداء هذه المهام الجسيمة لابد له من أن يكون أداة ديمقراطية قادرة على استيعاب كل القوى ومختلف الآراء والأفكار وان تتحدد مواقفه المختلفة عبر الجدل والمناقشات الديمقراطية والحوار المسؤول ، وعبر خضوع الأقلية للأغلبية، لقد برهنت التجارب المختلفة القريبة والبعيدة منها:
أن تجربة التنظيم الواحد لا يستطيع أن يؤدي المهام المطلوبة منه مالم يكن قادراً على استيعاب مختلف الآراء والأفكار سواء النابعة من بين أعضائه أو الصادرة عما حولها، وبدون ذلك فإنه يتحول إلى مجرد مؤسسة محصورة لأفكار ومشاريع مجردة عن الواقع وبعيدة عن زخم الجماهير وحرارة دم الحياة.
ولذلك فإن التنظيم السياسي اليمني ينطلق في علاقاته الداخلية والخارجية من مبدأ الإيمان التام بالديمقراطية وحق الجميع في التعبير عن آرائهم ومواقفهم.
وحقهم في الدفاع عن تلك الآراء والمواقف، ويعبر التنظيم عن مواقفه من خلال رأي الأغلبية وخضوع الأقلية للأغلبية.
ومن جهة أخرى فإذا كانت الديمقراطية تشكل عاملاً هاماً في حقل التنظيم كأداة حية نشطة فإن استلهام التنظيم لروح الجماهير وتطلعاتها شرطاً أساسياً لنجاحه، وبالقدر الذي يتمكن التنظيم من التعبير عن مصالح الجماهير اليومية المباشرة وطموحاتها وتطلعاتها البعيدة بالقدر الذي يتمكن من استقطابها إلى صفوفه ودفعها للنضال من أجل أهدافه، وحتى يتمكن التنظيم من صياغة برامجه العملية لمختلف جوانب الحياة، فإنه يمارس عمله في الوقت الراهن على الأسس التالية:



لقد وضعت اتفاقيتا القاهرة وطرابلس بشأن الوحدة اليمنية، الشعب اليمني بأسرة أمام منعطف تاريخي جديد.

3. داخلياً:

مقدمـــة:

ينطلق التنظيم في رسم برامجه وخططه على ضوء تحليله لواقع المرحلة وعلى ضوء فهمه لمهام ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر، وعلى ضوء فهمه لمواقف وعلاقات ومصالح مختلف القوى الاجتماعية في هذه المرحلة، ويحدد موقفه من مختلف القوى على ضوء فهمه للشعب والإيمان به ، وعلى ضوء المصالح الوطنية والشعبية العليا.

وإذا كانت إتفاقية الوحدة في مضمونها قد حددت مهام المرحلة بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية فإن معنى ذلك أن الشعب سيناضل من أجل تعزيز استقلاله السياسي وإستكمال تحرره الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ معالم حياة جديدة يتوافر فيها لكل مواطن حياة كريمة، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

4. سياسياً:

لابد لنا من مواصلة الكفاح من أجل المحافظة على استقلال بلادنا واثبات سيادتنا الوطنية على جميع أجزاء اليمن، وأن تكون علاقتنا مع كل دول العالم قائمة على أساس احترام استقلالنا وسيادتنا على أرضنا وعدم التدخل في شؤوننا أو محاولة جرنا إلى اية تبعية سياسية أو اقتصادية.

5. اقتصادياً:

لابد لنا من مواصلة الكفاح لاستكمال تحررنا الاقتصادي بالاعتماد على النفس والعمل على تطوير وتنمية مصادر ثرواتنا الطبيعية ومحاربة أية محاولة أجنبية لاستغلال ثرواتنا سواء بجعلها مواد خام لمصانعها أو جعل بلادنا سوقا لمنتجات هذه المصانع، والعمل على إجراء إصلاحات جذرية في ريف بلادنا ومدنه.

5. **اجتماعياً:**

لابد من العمل الجاد على فك حصار التخلف الذي فرضه على الشعب اليمني العهد الإمامي البائد في الشمال، وعهد الاستعمار البريطاني وحكم السلاطين في الجنوب، كما يعني تحررنا الاجتماعي إزالة كل الروابط الاجتماعية التي كانت سنداً لبقاء المستعمر وديمومة العهد الأمامي والتي تعتمد على الفوارق الاجتماعية والفئوية والتفرقة العنصرية والطائفية وغيرها من الأعراف والتقاليد السيئة التي أصبحت تشكل عقبة أمام تطور هذا الشعب ونضاله من أجل اللحاق بركب الحضارة والإنسانية.

إن تحقيق هذه المهام يقع على عاتق كل القوى اليمنية الوطنية والديمقراطية.

ثانيا: أهداف التنظيم:

إن التنظيم يحدد مهام المرحلة في الكفاح في سبيل الأهداف التالية:

1. الاستقلال والسيادة الوطنية.

إن المحافظة على الاستقلال الوطني الذي حصل عليه شعبنا بعد تضحيات هائلة تعتبر من أقدس الواجبات الملقاة على عاتق التنظيم السياسي الواحد، والتنظيم لا ينظر إلى الاستقلال الوطني على أنه مجموعة من الطقوس والشعارات والأناشيد، وإنما ينظر إليه كحقيقة حيه تضع مصير الشعب ومقدراته بين يديه وتفسح امامه كامل الحق والحرية في صياغة حياته واتخاذ قراراته بكامل حريته وبدون أي اعتبار لأي تأثير مهما كان مصدره الا مصلحته الوطنية العليا، ويهيئه لبناء حياة ما بعد الاستقلال لمصلحة الشعب بأسره، اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً.

2. كما ان الاستقلال لا يعني شيئا مالم يتجسد في هيمنة الشعب وفرض سيادته على كل شبر من أرضه، ولذلك فإن التنظيم يعمل على حماية وفرض السيادة الوطنية على كل الأراضي اليمنية ومقاومة كل اعتداء أو تدخل يسيء إلى الاستقلال والسيادة الوطنية.

3. **الوحدة اليمنية:**

إيماناً بأن شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، وان هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والسدود والحدود.

ووفاء لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على النظام الامامي الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه، وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني والتقدمي في اليمن، وتأكيدا بأن

الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي.

وتأكيداً بأن الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة إلى أنها قضية المصير الحتمي هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني، واثقة بأن الوحدة اليمنية الشاملة فوق أنها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن، هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل، وهي أيضا ضرورة قومية لانها تمكن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الامة العربية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني، كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها، فإن التنظيم السياسي يعتبر مهمته الأولى المباشرة، وقضيته الأولى المقدسة هي قضية الوحدة اليمنية التي سيناضل من أجلها وفق روح ومضمون اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.

4. الدفاع عن الحريات السياسية والمدنية وترسيخ التقاليد الديمقراطية.

إن التنظيم السياسي اليمني يعمل بلا كلل في سبيل الدفاع عن الحريات السياسية والمدنية وسيعمل على ترسيخ أوسع وأعمق للتقاليد الديمقراطية منطلقاً من إيمانه وثقته بالشعب، ومن إيمانه من أن حرية المواطن وكرامته هي جزء من حرية الوطن وكرامته.

ان التنظيم السياسي حينما ينادي بالحقوق الديمقراطية وتوطيدها وتقديسها لا ينطلق من مجرد التقليد والتكرار لمطالب صارت من أبسط مسلمات العصر، وحق إنساني لا يمكن تجاهله فحسب، وإنما ينطلق أيضا من إيمانه الراسخ أن الديمقراطية هدف وطني عام يحتاج تحقيقه إلى كفاح الدولة والمجتمع، ويؤمن التنظيم بأن العمل من أجل الديمقراطية وتوطيدها جزء لا يتجزأ من الكفاح في سبيل التقدم والبناء وقهر التخلف بمختلف صوره، وهي في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من الاستقلال الوطني في مضمونه الحقيقي وهي الوسيلة الفعالة التي تعلم الجميع- منهم في التنظيم ومنهم خارجه تعلمنا كيف نفهم حاجات شعبنا وتصحيح أخطائنا وتدفع بأوسع الجماهير للمشاركة والمساهمة من أجل تطوير بلدنا في المدى الزمني المناسب، وفوق هذا كله فبدون مناخ ديمقراطي عميق فإنه ليصعب علينا بناء حزب يوحد مختلف القوى الوطنية في هذه المرحلة التي تمر بها بلادنا، ويصعب خلق التلاحم بين التنظيم والشعب من جهة، وبين الشعب والتنظيم والسلطة من جهة أخرى.

إن فهم التنظيم للمضمون الديمقراطي في هذه المرحلة يتمثل في حق الشعب في ممارسة كافة الحقوق السياسية وحماية وتقديس حقوقه المدنية، مثل: حق الانتخاب والترشيح للمجالس التشريعية، وإعطاء هذه المجالس كامل السلطات في مواجهة السلطة التنفيذية، وتتمثل في حق التجمع والتظاهر والخطابة والإضراب وحرية الصحافة، والتجمعات النقابية والجماهيرية.

وبصورة عامة فإن التنظيم يؤمن بحق المواطن في التعبير عن آرائه بمختلف الوسائل السلمية المتعارف عليها، وسيعمل التنظيم على استصدار القوانين المنظمة لهذه الحقوق في أسرع وقت ممكن.

ومـن جهة أخرى فإن حقـوق المواطن المدنية أمور يجب أن تترسخ

> ▼ **ينطلـق التنظيـم في رسـم برامجـه وخططـه عـلى ضوء تحليلـه لواقع المرحلـة وعـلى ضـوء فهمـه لمهام ثـورتي السـادس والعشريـن مـن سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر**

في أذهاننا جميعاً سـلطة وشـعباً انها أمور مقدسـة لا يجوز المسـاس بها، فحرية المراسـلات والاتصـالات وحرمـة البيوت[1] وحريـة الفكر وعـدم إلقـاء القبض على أي مواطـن بدون تهمة أو حبسه بدون محاكمة أو إلقاء القبض أو الحبس مـن جهة غير الجهـة المختصة، كل هـذه الحقوق لم تعد تتحمل أي تسـاهل أو تهـاون، لأنها تتنافى وروح الإنسانية وحقوق المواطن.

إن التنظيـم السـياسي سيعمل بدون هوادة على ضمانـة هذه الحقـوق وجعلها واقعاً حيا يعيشـها كل مواطن من المواطنين.

5. بنـاء اقتصاد وطني يحقق كفاية في الإنتاج وعدالـة في التوزيع يهدف إلى تذويـب الفوارق بين الطبقات وعدم اسـتغلال الإنسـان لأخيه الإنسان عن طريق وضع خطـة اقتصاديـة قائمة على أسـاس التخطيط العلمي الشـامل وعلى أساس:

أ. قطاع عام رائد وموجه.
ب. قطاع خاص مختلط مساهم وفعال.

وتحدد الخطة دور كل من القطاع العام والخاص والمختلط.

لقد نصت أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة، والمواثيق الوطنية، والدساتير اليمنية، واتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، على حتمية بناء اقتصاد وطني قوي يقوم على أساس خطة للتنمية لتحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع.

والتخطيط هو الوسيلة الوحيدة لتوجيه الإنتاج والتوزيع لخدمة الإغراض الاجتماعية بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك والمدخرات الوطنية وبلادنا أحوج ما تكون إلى عملية مسح اقتصادي وبشري وجولوجي شامل لمعرفة إمكانات البلاد المادية والبشرية وتحديد أقصى استخداماتها لصالح التنمية.

وبمعرفة الإمكانات وإيجاد وخلق المصالح الإدارية القادرة على النهوض بأعباء التنمية وبتوفير أحدث النظم والتوجيهات، يمكن وضع خطة للتنمية الاقتصادية في البلاد قائمة على أساس الاعتماد على النفس، ومساهمة القروض والمساعدات الاستثمارية غير المشروطة، وتهدف إلى تطوير جميع المناطق اليمنية وعدم تركيز الإنتاج والصناعة والتجارة والمال والعلوم والفنون في بعض المناطق دون البعض الآخر، وتصنيع كل المواد الخام المتوافرة في البلاد والدخول في مرحلة التصنيع كحل حاسم لانخفاض الدخل القومي ودخل الفرد وللتغلب على البطالة والارتزاق والتسول بما توجده الصناعة من فرص عمل للقادرين على العمل- العاطلين الباحثين عن الرزق تحت كل كوكب- وكضمانة لحماية السيادة اليمنية والكرامة الوطنية تقرب البلاد إلى غاية الاكتفاء الذاتي على أن تتحمل القطاعات الاقتصادية في البلاد تنفيذ برامج التنمية المحددة لها وفقا للقاعدة التي يتبناها التنظيم بوجود قطاع عام حكومي رائد وموجه وقطاع خاص مساهم وفعال، وحتى يكون القطاع العام أداة الدولة الفعالة في دفع وتنفيذ برامج التنمية يجب على الدولة تنمية قدراته التنظيمية والإدارية والمالية، وحماية استقلاله المالي والإداري وان تناط به مهام تحقيق برامج التنمية في المجالات التالية:

---

(1) ودور العلم والمساجد.


مع المناضل عبدالكريم السكري ١٩٧٥م

من أهداف التنظيم الدفاع عن الحريات السياسية والمدنية وترسيخ التقاليد والديمقراطية

أولا: الخدمات والطاقة والمرافق.
ثانيا: الثروة المعدنية والبترولية والمناجم.
ثالثا: الصناعة الثقيلة والمتوسطة والكيماوية.
رابعا: استيراد الآلات والمعدات والأدوات المطلوبة لبرامج التنمية.
خامسا: استيراد وتسويق السلع الضرورية والحيوية.
سادسا: تمويل وتجهيز وتصدير المحاصيل الاقتصادية.
سابعا: الخدمات المصرفية وخدمات التأمين باعتبارهما وعاء المدخرات الوطنية لتمويل مشاريع التنمية.

إن القطاع العام هو المكمل للنقص في رؤوس الأموال الخاصة التي تنقصها القدرة على توفير مطالب التنمية، كما أن القطاع الخاص يحجم ويتردد في القيام بتنفيذ بعض المشروعات الهامة التي تتميز بوجود المخاطر وتتطلب الكثير من النفقات.
ولا شك أن القطاع العام مسؤول عن أداء الخدمات التي لا تدر الإرباح والتي لا يقدم القطاع الخاص للاستثمار فيها لعدم وجود فائدة لرأس المال الخاص.
كما يستدعي الأمر سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية الهامة، كما ان القطاع العام المسؤول الأول على تنفيذ سياسة الحكومة الاقتصادية وتمويلها وإدارة المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة، ويهيمن على مصادر القوى الرئيسة واستثمار أموال الدولة وتوجيهها والإشراف عليها، على أن يسهم القطاع الخاص والمختلط بفعالية في تنفيذ برامج التنمية المحددة لها خاصة فيما يتعلق بالصناعات الخفيفة والتجارة الداخلية والمقاولات وتصنيع الإنتاج الزراعي والحيواني والمواد الخام المتوافرة في البلاد، والاستيراد والتصدير للسلع غير المنوطة بالقطاع العام، وكذلك المشاريع والخدمات السياحية والنقل البرى والبحري ومشاريع الخدمات والزراعة والطباعة والفنون.
وإذا كان النظام الاقتصادي للبلاد يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات وعدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، فإن التنظيم يتبنى الخطوات التالية لتحقيق هذا الهدف.

أولا: فرض ضرائب تقرب بين الدخول وتلغي الفوارق المتناهية فيها على دخل الممتلكات العقارية والصناعية والتجارية والنقدية وإعادة النظر في التعرفة الجمركية والضرائب الأخرى على السلع الكمالية.
ثانيا: توفير الخدمات المجانية والمساكن الطبية والغذاء والكساء الرخيص للطبقات العاملة والمحرومة.
ثالثا: سن قانون الضمان الاجتماعي.
رابعا: تحديد اجور العمل بما يتناسب ونفقات المعيشة.
خامسا: إقامة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والزراعية وحماية ودعم النقابات العمالية لصيانة الدفاع عن حقوقها القانونية المشروعة.

في المجال الزراعي:

1. العمل على توفير أفضل الظروف الإنسانية: في صفوف المشتغلين بالزراعة سواء من حيث علاقتهم بالأرض أو الملاك أو السلطة بحيث يتوفر لفلاحي بلادنا ظروف تمكنهم من المساهمة الايجابية في تنمية المجهود الزراعي وخدمة أراضيهم وزيادة محاصيلهم.
2. إصدار قانون ينظم تسجيل الملكية والشهر العقاري وتحديد علاقة الفلاح بالأرض والمالك والسلطة.
3. تتبنى الدولة التعاونيات الزراعية وتتولى أنشاء بنك التسليف الزراعي لحل مشاكل التمويل والتسويق وتوفير الأساليب العلمية والوسائل الميكانيكية.
4. على الدولة توفير أحدث النظم والأساليب وأفضل الوسائل والإمكانيات لاستغلال واستصلاح أراضي الدولة والأوقاف والبلديات عن طريق التعاونيات الزراعية.
5. تطوير الريف بمد الطرقات وتوفير الخدمات العامة في مجال الإرشاد والتعليم والصحة والمرافق كشرط أساسي لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني وزراعة المحاصيل الاقتصادية وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية والتوسع فيها.

في مجال الخدمات:

1. على الدولة ضمان الرعاية الصحية وحق التعليم لجميع المواطنين بلا تمييز وإصدار قانون يضمن حق التأمينات الاجتماعية للمواطنين.
2. على الدولة تحسين المرافق العامة القائمة وتطويرها والتوسع فيها بما يغطي احتياجات اليمنيين جميعاً وإعطاء أولوية التنفيذ لها وخاصة في مجال الطرقات ومياه الشرب والطاقة الكهربائية.
3. تتبنى الدولة مؤسسات الثقافة الوطنية التي تنهض بمهام تنمية الروح الوطنية وروح الاستقلال والروح الديموقراطية.

ولكي يتم وضع خطة للتنمية الاقتصادية في البلاد يكتب لها النجاح ويسهل العمل بها يرى التنظيم انه لا بد من توافر العوامل التالية:

العامل البشري:

1. تنمية القدرات الإدارية والبشرية والتنظيمية.
2. محو الأمية ورفع المستوى الاجتماعي للمرأة اليمنية بهدف تأهيل الرجل والمرأة للعمل والانتاج ومشاركة المرأة في صنع الحياة الجديدة[2].
3. تدريب العمال الزراعيين على طرائق وأساليب العمل الصناعي للتغلب على البطالة ورفع الكفاية الانتاجية.
4. تشجيع روح العمل والعلم والابتكار.
5. محاربة الاعراف والعادات السيئة والنزعات الطبقية والقبلية.
6.

(٢) فيما يتلاءم مع الدين والاخلاق.

العامل المالي:

1. حماية المدخرات الوطنية وتوجيهها لخدمة وتمويل خطط التنمية.
2. وضع نظام ضرائبي يحقق التوزيع العادل للدخول ويوجهها لاغراض التنمية وزيادة الانتاج والموارد المالية للدولة.
3. حصر مجال استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في مجال التنمية الصناعية والزراعية والسياحية.
4. استخدام النقد الأجنبي للضروريات القصوى التي تقع داخل الإطار العام للخطة المرسومة.
5. تخصيص القروض وتوجيه المساعدات الأجنبية غير المشروطة لتمويل مشاريع التنمية في مجال الاستثمار.

العامل الميكانيكي:

1. استخدام طرق الإنتاج الحديثة في مجال الصناعة والزراعة وبما يلائم ويناسب إمكانات البلاد المالية والبشرية.
2. استقدام الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بدلاً من استيراد السلع الاستهلاكية(٣).

العامل الاجتماعي:

1. بذل الجهود الجادة على مستوى التنظيم والدولة وتسخير جميع الوسائل الإعلامية والثقافية والتعليمية للتغلب على الروح السلبية والاتكالية والأمراض الاجتماعية كالنزعات الطبقية والعنصرية والعصبية والقبلية وخلق روح المواطنة والاستقلال وروح العلم والعمل والثقة بالنفس.
2. تشجيع الحركة العلمية والفنية والثقافية والعمل الشعبي بدلا من احلال الجهد والمال والوقت في العادات الاجتماعية غير المنتجة.
3. يتبنى التنظيم ويدافع عن حق المرأة في العلم والعمل ومساواتها بالرجل في جميع الحقوق(٤).
4. تقريب الفوارق بين الريف والمدن.
5. توطين البدو الرّحّل وفتح مجالات العمل لهم.
6. التغلب على تباين المفاهيم الاجتماعية والسياسية عن طريق اللامركزية في الخدمات والعلوم والفنون والمال.

العامل السياسي:

1. وجود اوضاع سياسية مستقرة تمكن من تنفيذ خطط التنمية ومراجعة برامجها.
2. يعتمد نجاح خطط التنمية على قناعة القيادة السياسية بها باعتبارها افضل وأهم ما تقدمه القيادة السياسية للشعب.
3. تعد خطط التنمية المنطلق والمعيار الصحيح لرسم السياسة الخارجية للبلاد.
4. تتقيد السلطات والوحدات الادارية في المناطق بعدم التدخل أو التأثير على سير تنفيذ برامج التنمية بأي اسلوب ولأي غرض.

إدارة حديثة لخدمة الشعب وقادرة على استيعاب اهداف الخطة ومهام الدولة الجديدة.

إن التنظيم السياسي اليمني سيعمل على خلق إدارة عامة ونزيهة على مواكبة التطور السريع في بلادنا وملبية لحاجات الشعب ومستوعبة لمهام الخطة المتوقعة.

إن التنظيم إذ يرفع شعار الثورة الإدارية يدرك الصعوبات والعقبات الموروثة والمتراكمة تماماً، غير اننا مقتنعون انه عبر الدراسة الموضوعية لحالات العاملين في الإدارة العامة، وتطور قوانين الخدمة المدنية وإمكانات الواقع الحاضرة والمحتملة، وكادرات العاملين، يمكن التغلب على هذه الصعوبات والعقبات.

ان الرشوة والفساد والتلاعب والمحسوبية وتجاوز الاختصاصات وتداخلها جريمة ينبغي شن حرب شاملة ضدها.

ان الوضع الإداري في المدينة وفي الريف سيحتل المكان الأول من اهتمام وكفاح التنظيم انطلاقاً من ايمانه بأنه بدون جهاز اداري جديد لا ينتظر لبنائنا أي نجاح وسيظل الجهاز الاداري مصدر العديد من المظالم والمآسي على جموع المواطنين البسطاء في الريف وفي المدينة على حد سواء.

> **التخطيط: هو الوسيلة الوحيدة لتوجيه الإنتاج والتوزيع لخدمة الأغراض الاجتماعية بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك والمدخرات الوطنية**

بناء جيش وطني لخدمة الشعب وللدفاع عن البلاد:

إن التنظيم السياسي يؤمن تمام الايمان انه بدون جيش وطني قوي فان صيانة استقلال الشعب وترسيخ سيادته على اراضيه تكون معرضة للخطر، ولذلك فان التنظيم يهدف إلى بناء جيش وطني حديث.

ومفهوم التنظيم للجيش الوطني الحديث ليس فقط في كونه جيشاً منظماً، ومسلحاً بأسلحة حديثة، بل كونه قوة من الشعب والى الشعب، قوة مسلحة ملتحمة بالشعب وأداة بيده موجهة في الأساس ضد كل من يحاول المساس باستقلاله وسيادته أو يهدد الشرعية الديمقراطية، ولذلك فان تربية الجيش ثقافياً وسياسياً واجتماعياً يجب ان توضع في الاعتبار.

ان مثل هذه التربية ستضع الشعار الموفق الذي رفعته قواتنا المسلحة منذ وقت بعيد وهو شعار "الجيش للدفاع والإعمار" موضع التطبيق الخلاق وسيجسد التلاحم والوحدة الشاملة بين الشعب وقواته المسلحة.

5. إنماء وتطوير الثقافة الوطنية ومحاربة كل غزو فكري للرجعية والامبريالية:

ان التنظيم السياسي اليمني يؤمن بان الحدود القائمة اليوم بين ابناء الأمة العربية هي حدود وهمية من صنع الاستعمار الخارجي وقوى التخلف في الوطن العربي، ولذلك فان التنظيم السياسي اليمني آمن ايماناً مطلقاً بوحدة الأمة العربية ويكافح في سبيل هذه الوحدة مؤمناً بأن قضية الكفاح من أجل الوحدة العربية انما تعني الكفاح ضد أعدائها من الاستعماريين والانفصاليين، ومؤمنا بأن الوحدة العربية في مضمونها لمصلحة الجماهير الشعبية بالدرجة الأولى، وأعداء الوحدة هم أعداء الجماهير ولذلك فان الوحدة العربية لن تتحقق إلا عبر الكفاح ضد الاستعمار وقوى التخلف والوصول إلى الوحدة عبر الوسائل الديمقراطية والإرادة الشعبية.

كما يؤمن التنظيم بأن الدعوة للوحدة العربية تنطلق من حق الشعب العربي في التحرر والتوحد وليست من منطلق تعصبي.

ان التنظيم السياسي اليمني سيعمل على تحقيق الوحدة العربية وسيكافح من أجلها بكل الوسائل الممكنة.

وانطلاقا من إيمان التنظيم بوحدة الأمة العربية ومصيرها المشترك، فان التنظيم يقف بكل ما لديه من إمكانات مادية ومعنوية إلى جانب كافة قضايا الأمة العربية في كفاحها من اجل التحرر والتقدم وعلى رأس هذه القضايا قضية فلسطين.

ان التنظيم السياسي اليمني يعتبر قضية فلسطين قضية الأمة العربية بأسرها ويعتبر دولة -إسرائيل- أداة بيد الامبريالية وقاعدة من قواعدها موجهة ضد الأمة العربية كلها وضد شعوب آسيا وإفريقيا.

ويؤمن التنظيم السياسي اليمني بحق الشعب الفلسطيني في استرداد أراضيه المغتصبة ويؤيد بلا حدود المقاومة الفلسطينية وحرية العمل الفلسطيني ويدعو الجماهير العربية للالتفاف من حولها وإتاحة فرص

---

(٣) غير الضرورية.
(٤) المشروعة لها.

العمل امامها ويؤيد كامل التأييد البلدان العربية المحتلة اراضيها من قبل العدو الصهيوني في نضالها من اجل تحرير هذه الأراضي.
كما يؤيد التنظيم شعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حريته ووحدة اراضيه، ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية.
ان التنظيم السياسي اليمني يؤمن بسياسة الحياد بمضمونه الايجابي القائم على اقامة علاقات بنائه مع مختلف دول العالم التي تحترم سيادتنا واستقلالنا ومساندة قضايا التحرر الوطني المعادية للاستعمار والتخلف والدفاع عن السلام القائم على أساس من العدل.

النظام الأساسي
للتنظيم السياسي اليمني

مقدمـــة:

في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ نضالنا الجماهيري – النضال الذي بدأه شعبنا اليمني العظيم منذ عشرات السنين وضحى بالآلاف من أبنائه الأبرار، وما زال مصمماً على الاستمرار في خوض المعارك تلو المعارك حتى يحرز نصره النهائي الذي يتمثل في إقامة مجتمع متطور – مجتمع اشتراكي يزول فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان نهائياً، ويضمن الكفاية والعدل لكل أفراد الشعب.
في هذه المرحلة التي حقق فيها شعبنا العظيم انتصاره على أعدائه الأولين وهم الإمامة في الشمال والاستعمار والحكم السلاطيني في الجنوب، وبهذا ضمن خطوته الأولى والأساسية في طريقه نحو الهدف النهائي.
في هذه المرحلة تصدت بعض القوى الأجنبية والعناصر الرجعية والعميلة في الداخل لمسيرتنا النضالية واستطاعت أن تخلق النزعات المفتعلة وأن تدفع الشعب اليمني إلى حمل السلام ومواجهة بعضه البعض بهدف تعميق الهوة بين الأشقاء وتغيير اتجاه مسيرة النضال الجماهيري، بحيث تضمن هذه القوى استحالة قيام الوحدة اليمنية عن طريق تثبيت الحدود بين الشطرين، وإزاء هذه التحديات وجد الشعب اليمني نفسه مضطراً إلى أن يتخذ موقفه التاريخي الحاسم في إعلان اتفاقية الوحدة اليمنية وذلك حتى لا يفقد سيطرته على مسار نضاله المقدس، ومن أجل أن يقطع الطريق أمام أية محاولة تهدف إلى خلق العراقيل أو الانحراف بثورته في غير اتجاهها الصحيح.
وهكذا نجد أن اتفاقية الوحدة اليمنية لم تكن ارتجالاً بقدر ما هي النتيجة الحتمية للتحولات التاريخية والتحديات التي واجهها نضالنا الجماهيري في هذه المرحلة، فجاءت بوقتها المحدد لتكون نهاية مشرفة للمرحلة النضالية السابقة وخير وسيلة يبدأ بها الشعب اليمني العظيم مرحلته النضالية المقبلة.
ولقد حددت اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس معالم مرحلتنا القادمة بأنها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، لذلك فإن ظروفنا الموضوعية تحتم على كل الفئات الوطنية وقوى الشعب المنتجة وصاحبة المصلحة في هذه الثورة التمسك بالوحدة اليمنية والإصرار على تحقيقها باعتبارها الطاقة الخلاقة التي تدفع بالمسيرة الثورية في اتجاهها الصحيح – وتحكمها، ولعل أصدق ترجمة للوحدة في نظرنا هي الصيغة التي يجب أن يقوم عليها تنظيمنا السياسي بحيث تلتقي في إطاره كل القوى المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة، إذاً فلا بد وأن يكون التنظيم ذا طابع وحدودي وأن تكون سمته ديمقراطياً جماهيرياً.

البـــاب الأول

مادة (1): أهداف التنظيم:

1. استكمال التحرر الوطني سياسياً واقتصادياً.
2. تحقيق استقلال الاقتصاد اليمني ومحاربة كل محاولة لجعل بلادنا قاعدة استغلالية لأية فئة أجنبية.
3. بناء المجتمع الاشتراكي ورفع مستوى الشعب من الفوارق بين الطبقات.
4. إنماء وتطوير ثقافتنا الوطنية ومحاربة كل غزو فكري للرجعية والامبريالية.
5. بناء جيش وطني لحماية أرض اليمن الطبيعية وحراسة الثورة اليمنية ومكاسبها الشعبية.
6. العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة ومساندة النضال العربي من أجل تحرير فلسطين واسترجاع الأراضي المغتصبة.
7. العمل على مساعدة الشعب العربي في الخليج في نضاله ضد أعدائه.
8. المساهمة الإيجابية لكل الحركات التحررية في العالم والعمل من أجل دعم واستقرار السلام العالمي وإسقاط الإمبريالية.

مادة (2): وسائل التنظيم:



نصت أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة، والمواثيق الوطنية، والدساتير اليمنية، واتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، على حتمية بناء اقتصاد وطني قوي يقوم على أساس خطة للتنمية لتحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع

لتحقيق هذه الأهداف يؤمن التنظيم السياسي لليمن الطبيعية بما يلي:

1. إن القضاء على التحالف الطبيعي بين القوى الرجعية والاحتكار لا يسقط إلا عن طريق التحالف بين قوى الشعب الحقيقية وصاحبة المصلحة الأولى في الثورة الديمقراطية الوطنية.
2. إن الوحدة اليمنية هي خطوة عملية وحتمية من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.
3. إن تلاحم القوى الثورية التقدمية على مستوى اليمن الطبيعية والوطن العربي بأكمله ضرورة تفرضها وحدة النضال الثوري العربي ضد أعداء التقدم والتحرر في المنطقة.
4. إن التحالف بين الرجعية والامبريالية – كأعداء تقليديين لكل حركة تحررية في العالم – إن هذا التحالف يسقط أمام تحالف القوى التحررية على الساحة العالمية – ولذلك فإن الشعب اليمني من أجل ضمان انتصاره على الرجعية والامبريالية لا بد وأن يتحالف مع كل الشعوب المناضلة في العالم ضد العدو المشترك.
5. إن تحديد علاقاتنا مع الدول يجب أن يتم من خلال استعداد هذه الدول للاعتراف باستقلالنا سياسياً واقتصادياً واحترام سيادتنا الوطنية.

مادة (3): مهام التنظيم:

إن التنظيم السياسي الذي سيتحمل مسؤولية قيادة النضال الجماهيري من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية لابد وأن يلتزم بمهام أو اختصاصات واضحة من الآن وذلك حتى تسهل عملية الرقابة الشعبية التي لا بد وأن يكون خاضعاً لها ومعبراً عنها ابتداءً من المواطن في الوحدات الأساسية حتى أعلى مستويات التنظيم لرقابة المستويات الدنيا لما فوقها – لذلك فإن مهام التنظيم ستكون كالآتي:

1. وضع الفكر الثوري اليمني المنطلق والإنساني النزعة، وذلك من خلال الدراسات والتقارير التي تصل إلى قمة التنظيم عبر سلسلة الفروع المنتشرة في أرجاء البلاد ابتداءً من الوحدات الأساسية، ثم إعادة هذا الفكر بعد صياغته وتنسيقه ليكون دليلاً للممارسة العملية اليومية والتأكد من صحته أو الاستفادة من الخطأ أينما وجد.
2. العمل على تعميق المفاهيم الوطنية التي تناسب الواقع وتساير تطوره السريع المطلوب، وأصدق هذه المفاهيم هي المستوحاة من الواقع نفسه وفي هذه المرحلة بالذات سيعمل التنظيم على توضيح وبلورة المفاهيم التي تضمنتها اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.
3. العمل على وضع الأسس الصحيحة لبناء حياتنا المقبلة في ظل جمهوريتنا اليمنية الفتية التي تضمن لكل الشعب اليمني تحقيق مبدأ الكفاية والعدل.
4. المساهمة في إعادة تنظيم قطاعات الشعب المختلفة من فلاحين وعمال وجنود وطلبة ونساء ومثقفين وتجار وطنيين، والعمل على تواجد هذه القطاعات في إطار التنظيم عن طريق الممثلين المنتخبين.
5. العمل على تلاحم القوى الثورية والتقدمية على مستوى اليمن الطبيعية وعلى مستوى الوطن العربي.
6. التغلغل في صفوف الشعب وحل مشاكله بوسيلة الإقناع.
7. محاربة كل المحاولات التي ترمي إلى تشويش الحقائق ونشر الدعايات المعادية والعمل على فضح أعداء الشعب في أي وقت وبكل الوسائل الممكنة.
8. العمل على إزالة كل عوامل الانحطاط ومنها العصبية العنصرية والطائفية والقبلية والإقليمية ومحاربة النفعية الخاصة والتنافس الحقير والأنانية وغيرها.

> **انطلاقاً من إيمان التنظيم بوحدة الأمة العربية ومصيرها المشترك، فإن التنظيم يقف بكل مالديه من إمكانات مادية ومعنوية الى جانب كافة قضايا الأمة العربية في كفاحها من أجل التحرر والتقدم وعلى رأس هذه القضايا قضية فلسطين**

مادة (4): الواجبات:

إن هذا التنظيم الذي سيتولى قيادة الشعب اليمني الواحد نحو حياته الفاضلة يجب أن يكون هو نفسه صورة مصغرة لهذا الشعب العظيم، ولذلك يجب أن يتحلى أعضاؤه بكل الفضائل والأخلاق التي يدعو إليها ويسعى إلى تحقيقها في الشعب اليمني، إذاً فمن أجل أن يضمن التنظيم تحقيق أهداف الشعب لا بد وأن يتمتع أعضاؤه على اختلاف مستوياتهم بالقيم التالية:

1. التمسك بالقيم الروحية والإنسانية.
2. الوعي الوطني الكامل.
3. التصميم على استمرار الدفع الثوري.
4. الثقة المطلقة بالشعب.
5. الإخلاص والحرص على تنفيذ ما يوكل إليهم من الأعمال الوطنية.
6. القدرة على إقناع الجماهير عن طريق التغلغل في صفوفها وتفهم مشاكلها.
7. القدرة على حل مشاكل الشعب بغير وسيلة الفرض.
8. تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
9. احترام رأي الأغلبية.
10. الاعتراف بالخطأ وممارسة النقد الذاتي.

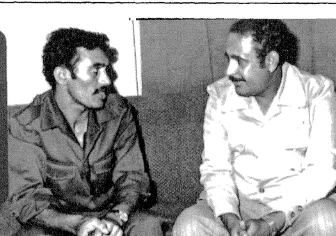
الباب الثاني
التكـــــوين

انسجاماً مع إيماننا بأن الشعب هو مصدر السلطة، ومن أجل تمكين الجماهير من ممارسة هذه السلطة وتقرير ومراقبة وتوجيه سياسة الدولة بحيث تخدم مصالح الشعب أولاً وقبل كل شيء لذلك فإن الوحدات الأساسية التي تعتبر قاعدة للتنظيم هي: القرية، المدرسة، المصنع، الكلية، والحي في المدينة – تتدرج بعدها لجان التنظيم إلى العزلة أو المدينة الصغيرة، ثم الناحية أو المدينة الكبيرة، ثم القضاء، ثم اللواء. وعليه:

مادة (5): التشكيل:

يشكل التنظيم السياسي لليمن الطبيعية على النحو التالي:

1. لجنة التنظيم في القرية – المدرسة – المصنع – الكلية – الحي.
2. لجنة التنظيم في العزلة أو المدينة الصغيرة.
3. لجنة التنظيم في الناحية أو المدينة الكبيرة أو المخلاف.
4. لجنة التنظيم في القضاء.
5. لجنة التنظيم في اللواء.



التنظيم السياسي يؤمن تمام الإيمان أنه بدون جيش وطني قوي فإن صيانة استقلال الشعب وترسيخ سيادته على اراضيه تكون معرضة للخطر، ولذلك فإن التنظيم يهدف الى بناء جيش وطني قوى.

11. المؤتمر العام.

مادة (6): لجنة الوحدة الأساسية:

أ. يشترك في انتخابها كل المواطنين الأعضاء في الوحدة البالغين من العمر ثماني عشرة سنة.

ب. لا يزيد أعضاء لجنة الوحدة الأساسية عن ثلاثة أحدهم مقرر اللجنة.

مادة (7): واجبات اللجنة في الوحدة الأساسية:

أ. توعية المواطنين سياسياً واجتماعياً والعمل على حل مشاكلهم.

ب. العمل على رفع مستوى المواطنين في مختلف النواحي وخلق وتنمية روح المساهمة والتعاون في إقامة المشاريع المفيدة كمشاريع المياه وإصلاح الطرقات وبناء المدارس والمستوصفات وغيرها.

ت. العمل على إتاحة الفرصة أمام المواطنين لإبداء مقترحاتهم وتوجيهاتهم والتعبير عن آرائهم وطاقاتهم الخلاقة.

ث. تنفيذ قرارات لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة.

ج. وضع التقارير والدراسات عن مختلف نواحي الحياة في الوحدة ورفعها إلى لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة.

ح. تجتمع لجنة الوحدة الأساسية مرة كل أسبوع.

خ. للمواطنين الأعضاء في الوحدة حق تغيير أعضاء اللجنة في أي وقت وفقاً لشروط اللائحة التنظيمية.

مادة (8): لجنة التنظيم في العزلة أو المدينة الصغيرة:

أ. ينتخبها مجموع أعضاء لجان الوحدات الأساسية في محيطها في مؤتمر يعقد خصيصاً لهذا الغرض كل سنة تحت إشراف لجنة القضاء.

ب. عدد أعضاء لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة لا يزيد عن خمسة.

ت. تنتخب من بين أعضائها مقرراً ومساعداً.

مادة (9): واجبات لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة:

أ. دراسة كل ما يتقدم إليها من تقارير واقتراحات من قبل لجان الوحدات الأساسية في محيطها.

ب. الإشراف على أوجه النشاط في مختلف الوحدات.

ت. محاربة الاستغلال بكافة صوره وحيثما وجد.

ث. تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة الناحية أو المدينة الكبيرة.

ج. تخضع لمراقبة لجان الوحدات الأساسية.

ح. لها صلاحية الرقابة على أعضاء لجنة الناحية أو المدينة الكبيرة.

خ. تجتمع مرة كل شهر.[5]

مادة (10): لجنة التنظيم في الناحية أو المخلاف أو المدينة الكبيرة:

أ. ينتخبها مجموع أعضاء العزل في مؤتمر يعقد سنوياً تحت إشراف لجنة اللواء.[6]

ب. عدد أعضاء لجنة الناحية أو المخلاف أو المدينة الكبيرة لايزيد عن سبعة ولا يقل عن خمسة.

ت. تنتخب من بين أعضائه مقرراً ومساعدين.

مادة (11): واجبات لجنة الناحية أو المخلاف أو المدينة الكبيرة:

أ. تمارس نفس الواجبات التي تقوم بها لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة.

ب. تخضع لمراقبة لجان العزل ولها صلاحية الرقابة على لجنة القضاء.

ت. ترسل التقارير الدورية إلى لجنة القضاء.

ث. تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة القضاء.

ج. تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر.

ح. ما ينطبق على لجنة الناحية ينطبق على لجنة المخلاف أو المدينة الكبيرة.

مادة (12): لجنة القضاء:

أ. ينتخبها مجموع أعضاء اللجان في النواحي أو المخاليف أو المدن الكبيرة المرتبطة بها في مؤتمر يعقد مرة كل سنتين تحت إشراف لجنة اللواء.

ب. عدد أعضاء لجنة القضاء لا يزيد عن تسعة ولا يقل عن سبعة تنتخب من بين أعضائها أمين سر ومساعدين.

مادة (13): واجبات لجنة القضاء:

أ. الإدارة والإشراف على أوجه النشاط المختلفة في محيط القضاء.

ب. دراسة تقارير واقتراحات لجان النواحي والمخاليف والمدن الكبرى.

ت. العمل على تنفيذ القرارات والتوجيهات التي تصلها من لجنة اللواء.

ث. إرسال تقارير شاملة دورياً إلى لجنة اللواء.

ج. تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر.[7]

ح. تنظم وتشرف على انتخابات الأعضاء في لجان العزل والقرى والوحدات الأساسية الأخرى في نطاقها.

مادة (14): لجنة اللواء:

أ. ينتخب لجنة اللواء مجموع أعضاء لجان القضوات المرتبطة إدارياً بمركز اللواء في مؤتمر التنظيم للواء الذي

---

(٥) على الأقل.
(٦) أو من تنتدبه.
(٧) على الأقل.

ينعقد مرة كل سنتين تحت إشراف الأمانة العامة للجنة المركزية للتنظيم.

ب. لا يزيد عدد أعضاء لجنة اللواء عن أحد عشر عضواً ولا يقل عن تسعة أعضاء من بينهم سكرتير ومساعدين ويستثنى من هذا الحكم لواء صنعاء الذي يمكن أن يبلغ عدد أعضاء اللجنة إلى خمسة عشر عضواً.

مادة (15): واجبات لجنة اللواء:

أ. تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر بدعوة من السكرتير.[8]

ب. تناقش التقارير المرفوعة من لجان القضوات وتعمل على حل ما يمكن حله في حدود اختصاصاتها وترفع التوصيات اللازمة إلى الجهات المختصة.

ت. تشرف على تنفيذ قرارات مؤتمر اللواء وعلى نشاط اللجان في جميع مناطق اللواء.

ث. تنظم وتشرف على انتخابات أعضاء اللجان في القضوات والنواحي والمخاليف والمدن الكبيرة في محيطها.

مادة (16): المؤتمر العام للتنظيم:

أ. المؤتمر العام هو أعلى سلطة للتنظيم السياسي على مستوى الجمهورية اليمنية بحدودها الطبيعية.

ب. يتكون من مجموع أعضاء اللجان في الألوية.

ت. مدة المؤتمر أربع سنوات.

مادة (17): اختصاصات المؤتمر العام للتنظيم:

أ. دراسة ومناقشة تقرير اللجنة المركزية للتنظيم وإقراره.

ب. وضع الخطوط السياسية العامة للتنظيم.

ت. تعديل الأنظمة واللوائح حسب المتطلبات.[9]

ث. قراراته ملزمة بالأغلبية المطلقة.

ج. يمكن انعقاد المؤتمر في غير دورته العادية حسب طلبه من اللجنة المركزية أو طلب أكثر من ثلث أعضائه.

ح. يقبل استقالة اللجنة المركزية السابقة وينتخب اللجنة الجديدة.

مادة (18): اللجنة المركزية:

أ. اللجنة المركزية هي السلطة التنفيذية العليا للتنظيم على مستوى الجمهورية اليمنية بحدودها الطبيعية.

ب. تنتخب اللجنة المركزية من بين أعضاء المؤتمر العام في دورته العادية.

ت. لا يزيد عدد أعضائها عن سبعة عشر عضواً ما عدا الأمانة العامة.

ث. مدتها أربع سنوات.

مادة (19): اختصاصات اللجنة المركزية:

أ. تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات المؤتمر العام.

ب. دراسة التقارير التي تصلها من مختلف لجان الألوية وعمل اللازم بشأنها.

ت. إصدار القرارات والأنظمة فيما يختص بالقانون الأساسي للتنظيم.

اعتبر التنظيم أن الوحدة اليمنية هي خطوات عملية وحتمية من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

ث. تتحمل الأمانة العامة للجنة المركزية مسؤولية النواحي الإدارية وتنظيمها وضبطها في مختلف اللجان وتشرف على الإدارات وفقاً للقرارات الصادرة من اللجنة المركزية.

ج. تجتمع اللجنة المركزية مرتين كل سنة ويمكن اجتماعها في حالات استثنائية بدعوة من الأمانة العامة.

ح. تنظم لائحة العقوبات لمحاسبة أي عضو مع ضمان حق العضو في الدفاع ضد أي اتهام يوجه إليه.

خ. تنظم وتشرف على انتخابات لجان الألوية.

الباب الثاني
عضوية التنظيم السياسي اليمني

مادة (20): العضوية في التنظيم السياسي اليمني حق لكل مواطن يمني تتوافر فيه الاعتبارات الآتية:

أ. أن يكون يمني الجنسية.

ب. أن لا يقل عمره عن 18 سنة.

ت. أن يكون مواطناً صالحاً لا يسعى وراء امتيازات شخصية.

ث. أن يكون مؤمناً بالعمل في التنظيم وفق برامجه ونظامه الأساسي.

ج. أن يتقدم بطلب كتابي إلى لجنة التنظيم في منطقته.

مادة (21): واجبات العضو:

أ. أن يقاوم بشدة كل أعداء الشعب.

ب. أن يحارب الاستغلال بكل صوره وأشكاله.

ت. أن يكون قدوة حسنة في مجال عمله.

ث. أن يقدم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

ج. أن يلتزم بقوانين وأنظمة ولوائح التنظيم.

ح. أن يعمل دائماً على رفع مستواه الفكري والثقافي والعملي.

خ. أن يقوم بدور التوعية الوطنية بين المواطنين.

د. أن يخلق علاقات ديمقراطية ونضالية مع الجماهير.

ذ. أن يمارس النقد والنقد الذاتي ويسارع إلى تصحيح أخطائه.

مادة (22): حق العضو:

أ. الترشيح والانتخاب لعضوية المراكز القيادية داخل التنظيم.

ب. تقديم الاقتراحات وتوجيه النقد البناء.

ت. الاعتراض على قرارات التنظيم عن طريق رفع الرأي المعارض إلى الجهة الأعلى مع الالتزام بتنفيذه.

مادة (23): العقوبات:

يحاسب عضو التنظيم عما يأتي:

أ. الإنحراف.

ب. الإهمال.

---

(٨) إلا إذا دعت الضرورة لاجتماعها قبل ذلك.

(٩) التي تقتضيها المصلحة.



وطن على حافة الإنهيار

حين يتجمد فعل أية ثورة تفقد حركتها نحو المستقبل

عبر عصور التاريخ المختلفة كان وسيظل التغير والتطور المتواصل إحدى السمات الغرائزية والمتطلبات الحياتية للشعوب التي لا تقبل بالجمود أو التراجع ضد مصالحها، الأمر الذي يجعل من عملية التغيير الإيجابي بأبعاده المختلفة «اجتماعية، سياسية، اقتصادية.. إلخ». حتمية وطنية وتاريخية عقب كل حركة سياسية تستنفد قدراتها على التقدم نحو الأمام، وفي البلدان التي تفتقر إلى الديمقراطية كآلية وطنية للتغيير السلمي، تعمل الأنظمة الدكتاتورية على حماية وجودها واستمرارها والوقوف ضد قوانين التطور التاريخية وإرادة شعوبها مما يفتح المجال أمام أزمات وطنية مستفحلة، ودوامات جديدة للعنف الإجتماعي والسياسي كما حصل في اليمن خلال ثمانينات القرن الماضي، حيث دخل الوطن بشطريه مستنقع الأزمات الشمولية المركبة في مختلف المجالات «السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأخلاقية..إلخ».

هذه الأزمات المتوالدة عن بعضها بتواتر متسارع مثلت في جوهرها تجسيداً واقعياً لعدم قابلية أداة الثورة وقيادة البلد حينها على التجدد والتعايش والتطور مع واقعها الجديد ومتغيراته المتسارعة محلياً وإقليمياً ودولياً، وعجزها في الوقت ذاته عن تجديد روح الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر ومشروعها الحضاري من منظور معاصر قابل للتفاعل والتعايش مع واقع العالم ومعطياته، وقادر على تلبية المصالح والاحتياجات المتنامية للشعب حاضراً ومستقبلاً، باعتبار الثورة تجربة حياتية وانسانية حية تعبر بصدق عن إرادة الجماهير وتطلعاتها عبر مختلف المراحل والظروف.. وحين يتجمد فعل أية ثورة وتفقد حركتها نحو المستقبل بشروطه ومعطياته وتكون عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين، وتجديد ذاتها فإنها ستفسح المجال لتخلف الشعب عن ركب الحضارة وحالات عدم الإستقرار الاجتماعي والسياسي والعنف والاقتتال الداخلي.



مع الرئيس أحمد حسين الغشمي ١٩٧٧م



جذور العاصفة

واجـه الوطن أحداثاً عاصفة كان أبرزها اغتيال الرئيـس ابراهيم الحمدي في ١١ أكتوبر ١٩٧٧.. وفي ٢٤ يونيو ١٩٧٨ اغتيل الرئيس أحمد حسين الغشـمي بواسـطة حقيبة ملغومة حملها إليه مندوب من عدن، وفي ٢٦ يونيو أعدم الرئيس سالم ربيع علي على يد رفاقه في عدن.







أحداث يوم عاصف



صباح يوم ٢٤ / ٦ / ١٩٧٨م كان الرائد علي عبدالله صالح ببزته العسكرية ومرحه المعهود يستعرض طابور الجند الواقف تحت أشعة الشمس منذ الصباح الباكر في معسكر خالد بن الوليد في تعز بإنتظار وصول الطائرة العمودية التي أقلعت من صنعاء حاملة على متنها رئيس هيئة الأركان العامة المقدم علي الشيبه الذي سيشارك أفراد اللواء إحتفالهم بمناسبة تقليد مجموعة من [illegible] الضباط المتفوقين الأوسمة والنياشين.. مكالمة هاتفية قصيرة تلقاها من صنعاء ذلك اليوم غيرت جذرياً من مزاجه، فقد علم بحادثة الإنفجار داخل مقر القيادة دون تفاصيل.. في اللحظات القصيرة التي كان يستمع خلالها لمحدثه على الطرف الآخر عرض أمام عينيه شريط الأحداث والوقائع المأساوية التي شهدها الوطن خلال عام.. تفاعلت في ذهنه الكثير من الأفكار والخواطر والقراءات والتخمينات والإستنتاجات المتناقضة والمتباينة التي كان محورها القلق على مصير الوطن والثورة والشعب.. شعر أن الزمن توقف عند قدميه وتحولت ثوانيه إلى عقود وهو ينتظر وصول الحوامة.. اللحظات التي شعر خلالها بحركة الزمن هي تلك التي تلقى فيها اتصالاً من رئيس الأركان يعتذر فيه عن إلغاء مراسيم توزيع الأوسمة لأن القيادة العامة طلبت منه العودة إلى صنعاء فوراً لأمر طارئ وهام جداً.. شعر علي عبدالله صالح بأن [illegible] في صنعاء، وألح على رئيس هيئة الأركان ضرورة الهبوط في تعز ليتسنى له مرافقته والوقوف على حقيقة ما يدور، وبعد حوار مطول تمكن من تحقيق مراده وأقنع الشيبه بضرورة وأهمية إصطحابه إلى صنعاء بعد أن كاشفه بمخاوفه من احتمالات حدوث إنقلاب أو كارثة وطنية تضاف إلى ما سبقها وتقود البلد نحو مصير مجهول.



كان الرائد علي عبدالله صالح في معسكر خالد بن الوليد في تعز يستعرض طابور الجند في إنتظار رئيس هيئة الاركان العامة المقدم علي الشيبه الذي سيشارك افراد اللواء احتفالهم بمناسبة تقليد مجموعة من الضباط والجنود وصف الضباط المتفوقين الأوسمة والنياشين..

وقف زحف الدبابات

كانت العاصمة عند وصوله تبدو هادئة ليس فيها ما يريب، مما كان يعتقده، كان المطار خالياً من أي انتشار أمني يوحي بأن هناك إنقلاباً.. انسل من بين مرافقيه وتوجه إلى أحد معسكرات العاصمة القريب من المطار، حيث كانت إحدى كتائب الدبابات في جاهزيتها القتالية الكاملة متحركة صوب المدينة وهناك علم بإغتيال الرئيس.. من محاسن الصدف أن قائدها زميل قديم للرائد علي عبدالله صالح وتجمعهما صداقة حميمة ورؤية وطنية مشتركة وكان قائد الكتيبة قد تلقى إتصالاً هاتفياً من أخ الرئيس يأمره بالزحف نحو المدينة وضربها [illegible] على عبدالله صالح اتضح أن مهمة الكتيبة لم تكن واضحة الهدف، وأن هناك من يحاول إستخدام القوة لتحقيق مصالح خاصة وإشعال فتيل حرب داخلية جديدة.

كان الموقف خطيراً جداً ولا خيار أمامه وأمام الوطن سوى إيقاف تدهور الأوضاع والحيلولة دون حصول كارثة وطنية محتملة واتخذ على عاتقه مهمة إيقاف حركة الدبابات وإلغاء مهمتها القتالية بأي ثمن وقد ساعده في ذلك إستجابة قائد الكتيبة الذي أدرك أن خطورة الموقف ومسؤوليته الوطنية إزاءه، تحتم عليه تنفيذ أوامر علي عبدالله صالح.

في هذه اللحظات العصيبة وفي مثل هذه المواقف المصيرية تجلت عظمة القائد وجسارته ووفاؤه الوطني وصفاؤه عند الألم وثباته عند تراجع الآخرين من حوله.. إن أعظم مجد في العالم هو مجد يصنعه الرجال الذين لا يستسلمون لمشاعر العجز والخوف [illegible]

هذا الموقف أوضح أي نوع من الرجال هو علي عبدالله صالح.. وكيف يفكر ويعمل من منظور مسؤوليته بالواجب الوطني، قد يستشهد وينتهي لكنه لا يهزم، يدرك ما يريد ويعمل تبعاً لمعطيات الأحداث الرهيبة إنه رجل القرارات المصيرية.. رجل الطموح والوعد والعزم الذي لا يستكين.

السيطرة على الموقف العسكري



فور وصوله بادر الرائد علي عبدالله صالح إلى التواصل مع قادة الوحدات الذين يثق بوطنيتهم ويمكن الإعتماد عليهم في مثل هذه المواقف، وخاطبهم بكلمات واضحة وصوت جهوري واضح النبرات، عميق الدلالات (وطننا في خطر الموت) موضحاً حجم المخاطر ودقة المرحلة، وأصدر أوامره وتوجيهاته إليهم في تنفيذ خطته العسكرية للحفاظ على سلامة البلد والحيلولة دون حدوث الفوضى وإجهاض أية محاولات إنقلابية أو تمردات عسكرية.. قضت التوجهات بالسيطرة على الوضع داخل وحدات القوات المسلحة ومنع إستخدامها من قبل أيّ كان، وتشكيل سياج أمني قوي حول المؤسسات والمنشآت الحكومية الهامة مثل المطار والإذاعة والتلفزيون، والبريد والإتصالات وكل مداخل ومخارج العاصمة وفرض واقع أقرب إلى حالة الطوارئ.

حين تأكد من استكمال تنفيذ هذه الإجراءات بشكل كامل ودقيق وأيقن أن الوضع تحت السيطرة، توجه إلى مقر القيادة لينضم إلى المجتمعين أبلغهم لحظة وصوله بالإجراءات التي حتمت المصلحة الوطنية والواجب العسكري عليه إتخاذها لحماية البلد.. استمع إليه الحاضرون وتفتحت أسارير البعض منهم بدافع وطني، فيما اغتاظ البعض الآخر وسولت لهم أنفسهم المريضة من أن هذا الضابط قد سرق الأضواء منهم، والبعض الآخر حاول التهرب وتحميله المسؤولية عما سيحدث.. فيما انتاب القطاع الأكبر منهم مشاعر إحساس بوجود بصيص أمل خافت تتلاعب به عواصف الأزمة في نهاية هذا النفق المظلم.. حين انتهى من حديثه عاد الهرج إلى القاعة والحياة إلى الوجوه التي انفرجت عن ابتسامة رضى وأمل ممكن، قد لا يثقون بحقيقته.

قضت التوجهات التي اتخذها الرائد علي عبدالله صالح بالسيطرة على الوضع داخل وحدات القوات المسلحة ومنع إستخدامها من قبل أيٍّ كان، وتشكيل سياج أمني حول المؤسسات والمنشآت الحكومية الهامة.

رجل في واجهة الأحداث

الاجراءات الإحترازية التي أتخذها علي عبدالله صالح خلال الساعات الأولى من اغتيال الرئيس الغشمي فرضت وجوده الفاعل على الساحة الوطنية السياسية التي قدم نفسه أملاً ومشروعاً وطنياً للإنقاذ والخروج من شرنقة الخوف من المجهول بما فيه من ظلال وحيرة، وفي هذا الإجتماع تم الإتفاق على صيغة انتقالية للحكم من خلال مجلس رئاسة مؤقت، برئاسة القاضي عبدالكريم العرشي رئيس مجلس الشعب التأسيسي وعضوية كلٍ من:-



- رئيس مجلس الوزراء عبدالعزيز عبدالغني
- رئيس هيئة الأركان العامة المقدم علي صالح الشيبة
- قائد لواء تعز الرائد علي عبدالله صالح

وأعلن بيان مجلس الشعب التأسيسي للشعب القيادة الجديدة على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية في أقرب وقت ممكن.

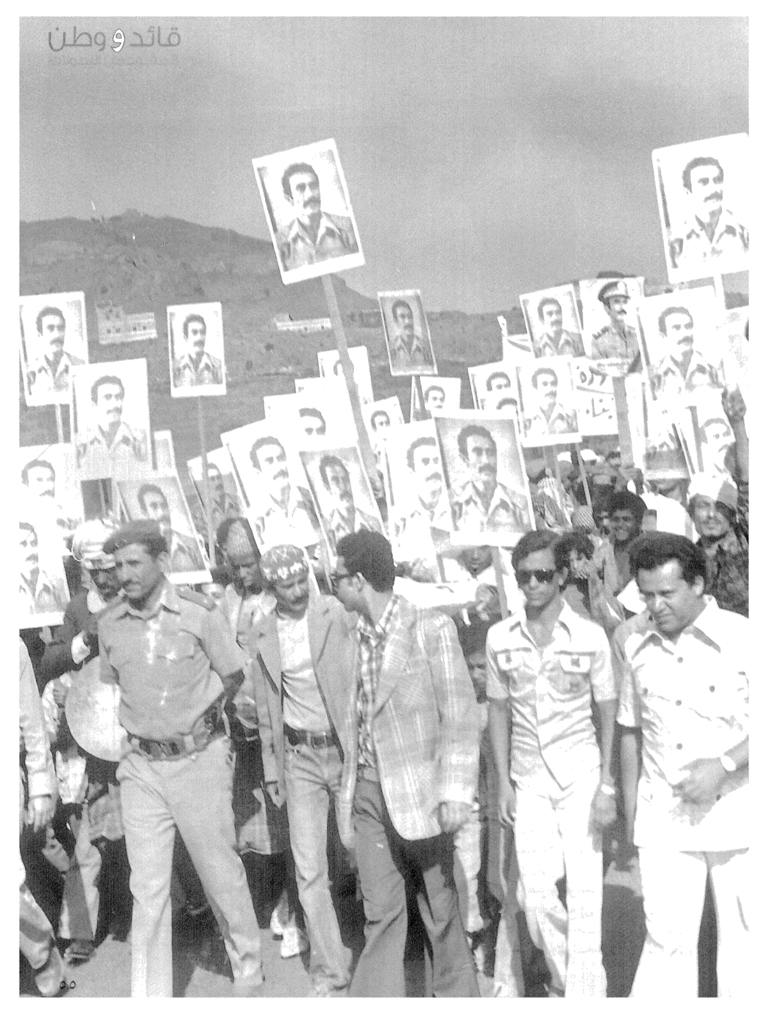
في اليوم التالي ٢٥ / ٦ / ١٩٧٨م أجريت تغييرات في قيادة الجيش بموجب قرار رئيس مجلس الرئاسة المؤقت القاضي العرشي الذي قضى بتعيين المقدم علي صالح الشبه قائداً عاماً للقوات المسلحة وترقية الرائد علي عبدالله صالح إلى رتبة مقدم وتعيينه رئيساً لهيئة الأركان العامة.

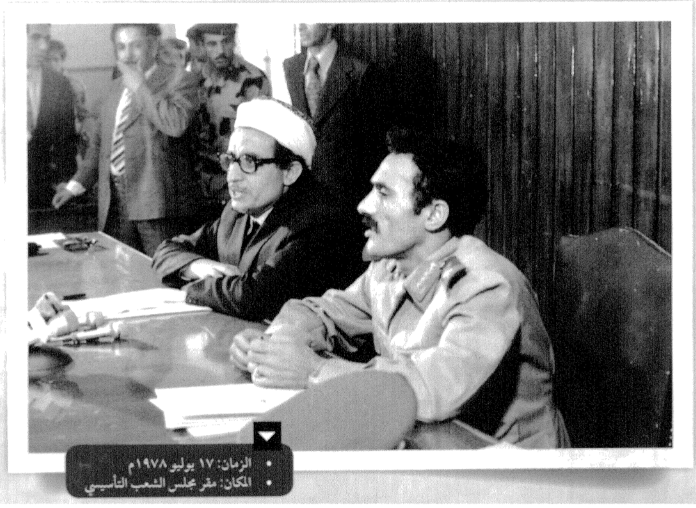
بالإعلان الرسمي للشعب عن التشكيلة المؤقتة لمجلس الرئاسة ظهر علي عبدالله صالح على الساحة الوطنية والدولية كنجم سياسي جديد سطع في سماء اليمن جاذباً إليه الأنظار، ومثيراً حوله الكثير من التساؤلات النابعة من حقيقة كونه الرجل الوحيد بين أعضاء هذا المجلس الذي لم يعرف عنه أي مناصب سياسية سابقة وتم انتخابه لشخصه، كرجل له تاريخ عسكري ونضالي عريق منذ اليوم الأول للثورة، ويتمتع بشهرة واسعة، ومكانة مرموقة، وتقدير عظيم داخل المؤسسة العسكرية، قلما نجد في صفوفها من يجهل دوره ومكانته وتاريخه.. وكان ظهوره السياسي بمثل هذه القوة والعنفوان وفي مثل هذه الظروف قد كشف الستار أمام الشعب عن حقيقة هذا الجندي الأسطوري المجهول وأدواره البطولية وتعرف بسطاء هذا الوطن على الفارس الأول الذي وقف في مواجهة كافة العواصف والتحديات الناجمة عن تلك الأوضاع الإستثنائية الخطيرة.. لحظات التعارف هذه كانت بالنسبة للغالبية من الشعب نقطة الإنطلاقة الأولى في مهمة البحث المعرفي عن حقيقة هذا الرجل وتاريخه ومواقفه وسجاياه الوطنية وصفاته الإنسانية، وكل شيء عنه، وكان هذا في حقيقة الأمر تعبيراً واقعياً عن دور الشعب في البحث عن بطل حقيقي يجسد أحلامه وقيمه الروحية وينهض بمهام وأعباء جسيمة لإعادة بعث الوطن، ولا غرابة أن يجد الشعب في شخصية هذا الضابط ضالته التي يبحث عنها، وأمله الموعود ومستقبله المنشود.

> في يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٨م أجريت تغييرات في قيادة الجيش بموجب قرار رئيس مجلس الرئاسة المؤقت القاضي العرشي الذي قضى بترقية علي عبدالله صالح إلى رتبة مقدم وتعيينه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ورئيساً لهيئة الأركان العامة.



مسيرات شعبية ومظاهرات في محافظات تعز وإب تأييداً لانتخاب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية..





• الزمان: ١٧ يوليو ١٩٧٨م
• المكان: مقر مجلس الشعب التأسيسي

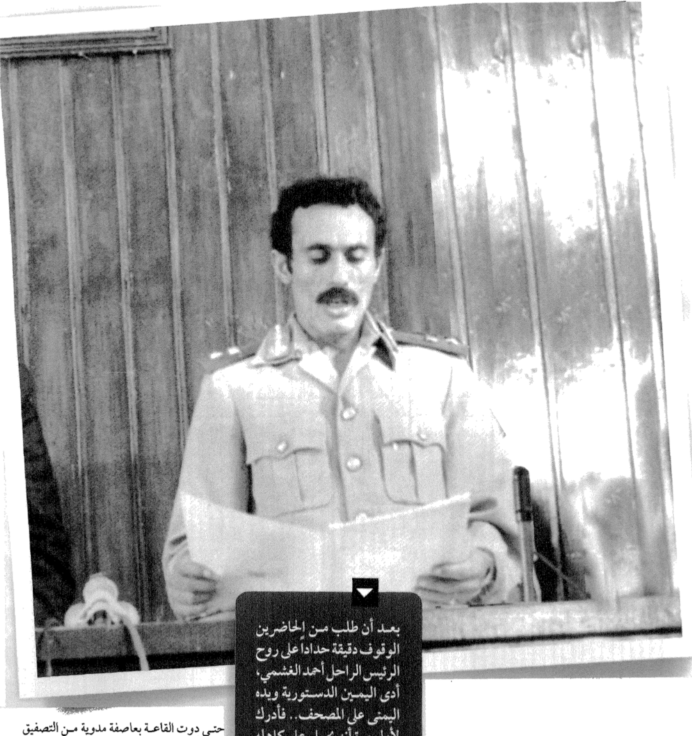
«لحظة ولادة وطن جديد»

الجماهير اليمنية التي استوطنها الخوف واستحوذ عليها اليأس والقنوط والشعور باستحالة التغيير، تقف اليوم في مواجهة مفترق طرق متعرجة ومتشعبة، وتتطلع بقلق إلى قاعة صغيرة تراقب عقارب الزمن بإنتظار اللحظة التاريخية التي يتحدد من خلالها شكل ومضمون حاضرها ومعالم طريقها نحو المستقبل.. في هذه القاعة الصغيرة وخلف أبوابها الموصدة جرت وقائع جلسة استثنائية قصيرة لكنها تتسم بطابع وأهمية تاريخية كبيرة، فأثرها وقوة فعلها ونتائجها لا زالت تفرض وجودها لضبط إيقاع مسار تاريخنا الوطني حتى اليوم، ففي هذه الجلسة القصيرة تجلت في الأفق الدامس لحظات الإنعطاف التاريخي المتوهجة الضياء، تألقت خلالها الإرادة الشعبية في أعظم وأقوى صورها الجميلة.

في هذه الجلسة التي جرت وقائعها صباح ١٧ يوليو ١٩٧٨م، والمكرسة لترشيح وانتخاب رئيس للجمهورية وقائد عام للقوات المسلحة تلا رئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي عبدالكريم العرشي بياناً موجهاً إلى كافة أبناء الوطن في الداخل والخارج، جري على إثره ترشيح الأخ المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة.. تقدم أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الشعب بوثيقة ترشيح للأخ «المقدم» علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة.. وبعد مناقشة موضوع الترشيح والانتخابات أسفرت عن النتائج التالية:-

انتخاب الأخ «المقدم/ علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة بأغلبية ستة وسبعين صوتاً وإمتناع عضو واحد عن التصويت وغياب تسعة عشر عضواً وثلاثة متوفون».

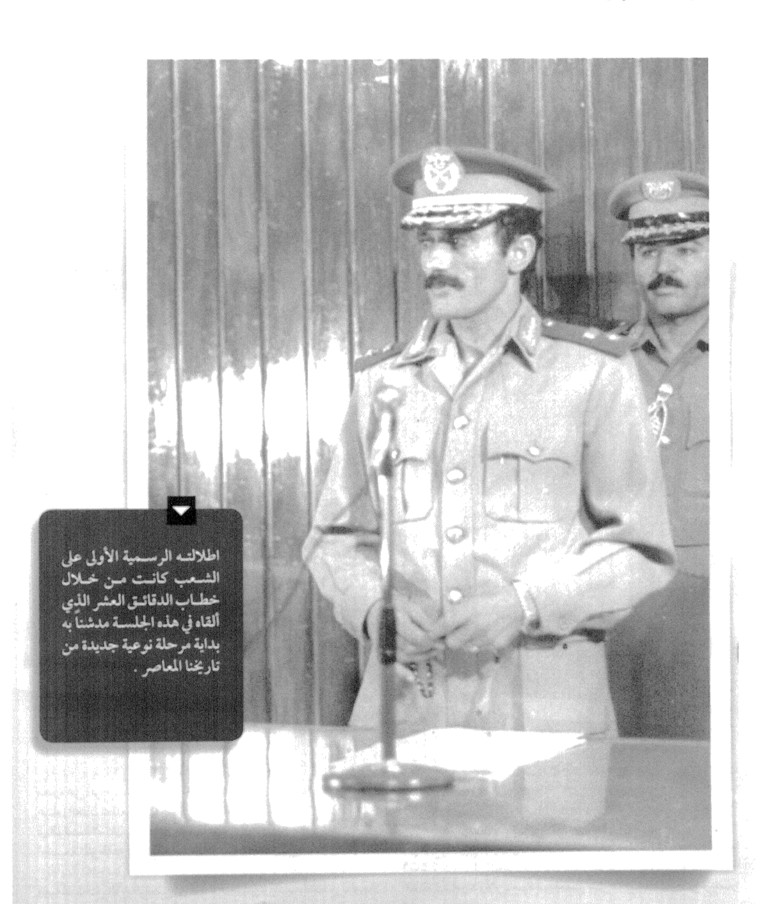
وفي اليوم التالي ١٨ / ٧ / ١٩٧٨م وصل رئيس الجمهورية المنتخب القائد العام للقوات المسلحة الأخ علي عبدالله صالح إلى مقر مجلس الشعب.. تقدم نحو القاعة بخطوات عسكرية واثقة تجسد قوته وإصراره على النهوض بهذا الوطن من تحت ركام الأزمات والتخلف، وإبتسامة صغيرة



بعد أن طلب من الحاضرين الوقوف دقيقة حداداً على روح الرئيس الراحل أحمد الغشمي، أدى اليمين الدستورية ويده اليمنى على المصحف.. فأدرك لأول مرة أنه يحمل على كاهله قدر وطن ومصير شعب.

معبرة عن أفراح الشعب وتطلعاته الجميلة المشروعة، عيناه زائغتان تتطلعان بعيداً نحو الذرى الوطنية، لكنه في الوقت ذاته كان يرزح تحت ثقل المسؤولية الوطنية الجسيمة المنوطة به في مثل هذه الظروف المعقدة والمصيرية.

وما أن دخل الأخ الرئيس إلى قاعة المجلس وأخذ مكانه في المنصة حتى دوت القاعة بعاصفة مدوية من التصفيق ترحيباً بالأخ المقدم/ علي عبدالله صالح.. رئيس الجمهورية.. القائد العام للقوات المسلحة الذي طلب من الحاضرين الوقوف دقيقة حداداً على روح الشهيد الرئيس الراحل أحمد حسين الغشمي ثم أدى القسم الدستوري ويده اليمنى على مصحف القرآن الكريم.. وهو يقف أمام المصحف أدرك ولأول مرة أنه يحمل على كاهله قدر وطن ومصير شعب.



اطلالته الرسمية الأولى على الشعب كانت من خلال خطاب الدقائق العشر الذي ألقاه في هذه الجلسة مدشناً به بداية مرحلة نوعية جديدة من تاريخنا المعاصر .

الخطـــاب الأول للرئيس علي عبدالله صالح بعد انتخابه لقيادة الوطن

"يسعدني اليوم أن أتكلم إليكم بقلب مفتوح وكلي ثقة بالله وبأن الخطوب والحوادث مهما كبرت لاتزيدنا في هذا البلد وفي هذا الشعب إلا صلابة وقوة"

علي عبدالله صالح
١٧ يوليو ١٩٧٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله وأصحابه أجمعين.

اخواني رئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي

اخواني أبناء الشعب اليمني في الداخل وفي الخارج

أحييكم تحية الثورة والجمهورية تحية الحرية والديمقراطية.. ويسعدني اليوم أن أتكلم إليكم بقلب مفتوح وكلي ثقة بالله وبأن الخطوب والحوادث مهما كبرت لا تزيدنا في هذا البلد وفي هذا الشعب إلا صلابة وقوة..

يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير للإخوة رئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي الموقر على الثقة التي أوليتموني إياها في تحمل هذه المسؤولية الجسيمة والعبء الشاق لقيادة هذا البلد الغالي كرئيس للجمهورية وقائد عام للقوات المسلحة وفي مرحلة من أدق المراحل التي يمر بها شعبنا الأبي..

إخواني:

يشرفني اليوم أن أقف أمامكم وفي نفس المكان الذي وقف فيه أخي وزميلي الشهيد العظيم المقدم أحمد حسين الغشمي معاهداً الله على خدمة الوطن والمواطنين حتى لقي ربه وفياً لعهده، أميناً لمسؤوليته فإني أعاهد الله وأعاهد شعبنا اليمني العظيم على أن أنهض بهذه المسؤولية الجسيمة التي كلفتموني بها بكل إخلاص وأمانة، وأن أبذل كل جهدي وطاقاتي في سبيل الحفاظ على مبادئ ثورة الـ٢٦ من سبتمبر وتطلعات حركة الـ١٣ من يونيو المباركة وعلى كل مكاسب شعبنا الوطنية، مؤكداً لجماهير شعبنا إصرارنا على مواصلة مسيرة التنمية الشاملة وفي إطار من الحرية والديمقراطية، وعلى رعاية ودعم حركة التعاون والدفع بعملية التصحيح وصولاً إلى بناء الدولة المركزية الحديثة دولة النظام والقانون، والإهتمام بالمغتربين من أبناء شعبنا في كل مكان وعلى بذل مزيد من الجهد من أجل تطوير قواتنا المسلحة والأمن.. وسوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا وأمنه وسيادته ولن نفرق بين مواطن ومواطن إلا من حيث السلوك والممارسة، وإنني وبكل طاقاتي وجهدي سأعمل لتجنيب اليمن القوع فيما يريد له الأعداء، ولن أفرط في حق من حقوق شعبنا مهما كان، مؤكداً لكم أيها الإخوة باسم إخوانكم في القوات المسلحة والأمن بأننا سوف نضرب بقوة وبقسوة كل من يريد المساس بسيادة أمننا وإستقلالنا وإستقرارنا، كما أننا نؤمن ايماناً عميقاً وراسخاً بوحدة شعبنا اليمني، ولن نتردد لحظة واحدة عن بذل كل الجهود في سبيل تحقيق تلك الأمنية الوطنية الغالية مهما كان ارهاب ودناءة السلطات المتحكمة على شعبنا في الشطر الجنوبي من الوطن، فالشعب هو الخالد ابداً وفوق كل الأفراد.



أيها الإخوة:

وفي مجال سياستنا الخارجية سنمضي وفقاً للنهج الذي نهجه الرئيس الراحل المقدم احمد حسين الغشمي رحمه الله وسنعمل على تطوير علاقاتنا بأشقائنا وأصدقائنا، لما يخدم مصالحنا والمصالح المشتركة، ونحن مع الشعب الفلسطيني بكل ما نستطيع وتحت أي ظرف ومع قضايا التحرر والعدل والحق والسلام منطلقين من إيماننا بميثاق الجامعة العربية والأمم المتحدة..

أيها الإخوة وفي الختام أعاهد الله وأعاهد شعبنا وأعاهد أولئك الشهداء الأبرار الذين قدموا أرواحهم رخيصة فداءً للثورة والجمهورية وفي مقدمتهم الرئيس المقدم احمد حسين الغشمي والشهداء الابرار من ابناء مصر للعربية .. إننا على مبادئ ثورتنا الخالدة سائرون.. مستمدون العون من الله ومنكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..



الطريق نحو المستقبل:

على غير العادة التي سار عليها الرؤساء في مثل هذه المناسبات في تقديم ما يسمى بالبرنامج السياسي التي تتعمد تخدير الشعوب بالوعود الكاذبة التي تفتقر إمكانية تحقيقها على أرض الواقع، لكن خطاب الرئيس علي عبدالله صالح الأول للشعب ذلك النداء الوطني الخالد الآتي من قلب أوجاع الوطن، والمتوجه إلى كل بسطاء الشعب الشرفاء وإلى البناة الحقيقيين لهذا الوطن ممن لا يريدون له الموت.. كان الخطاب بسيطاً في مفرداته خالياً من كل أشكال البلاغة الكاذبة، ولكنه جاء ممهوراً بتعابير القائد العفوية بسيطة المعاني، يسيرة الفهم عميقة الدلالات والأهداف ليعيد المواطنين إلى واقعهم الحقيقي وحقيقتهم المرة، لقناعته بأن الحقيقة بكل بساطتها وقساوتها تمثل أقصر الطرق إلى عقول البشر، إذ لا معنى عنده لأي خطابات رنانة جوفاء لا يفهم مفرداتها ولا يعي مضامينها غالبية السكان.

ملامح المستقبل

كقائد لهذا الوطن حدد ملامح المستقبل وتوجهاته العملية بوضوح وبساطة شديدة من خلال مفردات هذا الخطاب في التوجهات التالية:

١. الحفاظ على مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر وتجديد روحها الحقيقية وتحقيق أهدافها.

٢. المضي في برنامج «التنمية والإصلاح والتغيير» الذي أختطته حركة ١٣ يونيو بوتائر متسارعة وشمولية وعمق أكبر.

٣. مواصلة مسيرة التنمية الشاملة في إطار من الحرية والديمقراطية.

٤. رعاية ودعم حركة التعاون والمضي بعملية التصحيح وصولاً إلى بناء الدولة المركزية المؤسسية الحديثة دولة النظام والقانون.

٥. التسامح والحوار مع كل أبناء الوطن بإختلاف مشاربهم الفكرية والحزبية من خلال اليد النظيفة الممدودة إليهم منذ ذلك اليوم.

٦. العمل من أجل تحقيق وحدة الوطن مهما كانت التضحيات

٧. المساواة والعدالة الاجتماعية الممكنة لكل أبناء الوطن.

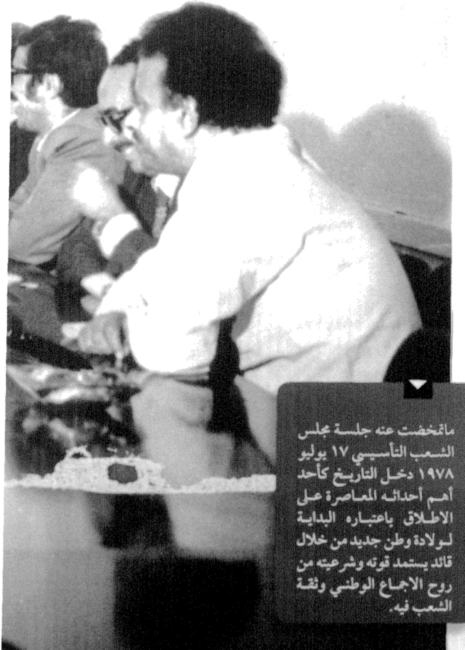
٨. تطوير وتقوية مؤسسات الدفاع والأمن والدفاع عن حقوق ومكتسبات الشعب بأي ثمن وحماية الأمن والإستقرار والدفاع عن سيادة الوطن وإستقلاله.

٩. تطوير العلاقات الخارجية مع كل الأطراف اقليمياً وقومياً ودولياً على قاعدة المصالح المشتركة المتوازنة، وحماية الوطن من الوقوع بيد الأعداء أياً كانت شعاراتهم وأساليبهم.

شك وأمل

في واقع مغلف بالضبابية والغموض الذي ميز الحياة السياسية اليمنية وفي وقت لا زال الوعي الجماهيري أسير مخاوفه وتجاربه المريرة، تناقضت مواقف الناس وتباينت مشاعرهم حول الرئيس الجديد، فالبعض ممن أنهكهم صراع الاقطاب السياسية والقبلية والعسكرية على السلطة وأفقدهم الأمل بالمستقبل والثقة بالرؤساء لم يجدوا في القادم سوى تكرار لنفس فصول المسرحية التي بدأ عرضها منذ عهد ما قبل الثورة، وتوقعوا أن اغتيال البطل في هذا الفصل من المسرحية يمثل بداية النهاية لما تبقى في هذا الوطن من مكاسب وإنجازات وأحلام ثورية جميلة.

البعض الآخر تقبل الواقع الجديد لا لقناعتهم بأنه الخيار الوحيد والصحيح، وإنما لرغبتهم في الخروج من دائرة الخوف واليأس المحيطة بهم.. وهناك الغالبية من أبناء الشعب الذين وجدوا في شخصية الرئيس علي عبدالله صالح مستقبل اليمن الجديد حين أدركوا أنه لم يأت إلى السلطة على دبابة ولم يتعرفوا عليه كعهدهم بكل الرؤساء في اليمن والعالم العربي والنامي من خلال البيان الأول بعد كل إنقلاب.. لم يرث الحكم ولم يأت من عالم مجهول ولكن من أوساط الشعب.. لم يخرج من كواليس التآمر ومطابخ المخابرات الأجنبية بل خرج من واقع يمني خصب بتعقيداته ومعاناته يتخلق المستقبل في احشائه.. وشكل ظهوره ضرورة حتمية للديمومة التاريخية لثورة ٢٦ سبتمبر واستجابة واقعية لرغبة اليمن في الخروج من تخلفها وعزلتها والانطلاق إلى الغد المشرق.. قوته وشرعيته في قيادة الركب استمدها من روح الإجماع الوطني وثقة الشعب فيه..



ماتمخضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ١٧ يوليو ١٩٧٨ دخل التاريخ كأحد أهم أحداثه المعاصرة على الاطلاق باعتباره البداية لولادة وطن جديد من خلال قائد يستمد قوته وشرعيته من روح الاجماع الوطني وثقة الشعب فيه.

ما تمخضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي في [illegible] يوليو ١٩٧٨م د[illegible]خ كأحد أهم أحداثه المعاصرة على الاطلاق باع[illegible] البداية لو[illegible]ة وطن جديد من خلال قائد وزعيم يستمد قو[illegible] [illegible] في قيادة الركب من روح الإجماع الوطني وثقة الشعب فيه، ليعيد للوطن اتزانه ويبعث مجد أجداده وحضارة «سبأ وحمير» في دولة يمنية معاصرة جذورها مغروسة عميقاً في تربة اليمن وحضارتها العريقة وفروعها باسقة تمتد بعيداً في الأفق نحو المستقبل اللانهائي حيث لا حدود لطموحات الأجيال اليمنية.



مع عدد من الشخصيات السياسية الوطنية



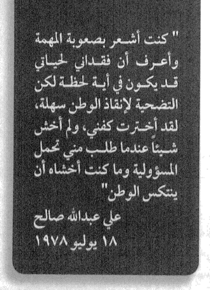
الجلوس على كرسي مفخخ:

صبـاح يوم ١٩ يوليـو ١٩٧٨م شرع الرئيس علي عبـدالله صالح بمزاولة أول أيـام عمله كرئيـس للجمهوريـة بالقعود على كـرسي الحكم وصفها الجميع بالمغامرة القاتلة، في ظل وضع ينذر بالإنهيار التام لكل مؤسسـات الدولـة المدنية والعسـكرية، ووجد هؤلاء في الرئيـس الجديد مجرد ضحية جديـدة قادهـا مصيرها للجلوس على كرسي (مفخـخ) قابل للإنفجار في أية لحظة، وكانت هذه القناعات سـائدة أيضاً لدى كل المراقبين والمهتمين بالشأن اليمني، وقد نشرت حينها صحيفة (الواشنطن بوست) الامريكية تقريراً لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية C.I.A جاء فيه «إن رئيس الدولة الجديد لن يكمل السـتة أشـهر كحد أقصى..» وما سـاد من اعتقاد حينهـا كان واقعيـاً، والرئيس نفسـه كان أكثـر الناس إدركاً لهـذه الحقيقة ولصعوبـة الموقف الذي اختاره ليضع نفسـه فيه، وقد وصف ذلك قائلاً: «كنت أشعر بصعوبة المهمة وأعرف أن فقداني لحياتي قد يكون في أية لحظة لكـن التضحيـة لإنقاذ الوطن سـهلة، لقد أخترت كفني، ولم أخش شـيئاً عندما طلب مني تحمل المسؤولية وما كنت أخشاه أن ينتكس الوطن..».

مـن على هـذا الكرسي بـدأ الرئيس مهامـه العملية حيـث قدمت في نفس اليوم حكومـة عبدالعزيز عبدالغني إستقالتها لرئيـس الجمهورية، وقرر استبقاءها بجميع أعضائها دون تعديل، وكان قراره الأول هذا يؤكد على عزمـه في أن يبدأ مسـيرة عهده الجديـد بالعمل مع الحكومة السـابقة التي تـم تعيينها في ٣٠ مايـو ١٩٧٨م في عهد الرئيس الغشـمي وكانت تتألف من:-

- عبدالعزيز عبدالغني- رئيساً لمجلس الوزراء
- مهندس/ محمد أحمد الجنيد- نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للمالية

- محمد بن محمد المنصور- وزيراً للأوقاف والإرشاد
- صالح الجمالي- وزيراً للتموين والتجارة
- د. أحمد محمد الأصبحي- وزيراً للصحة
- محمد الخادم الوجيه- وزيراً للتربية والتعليم
- علي عبدالله المطري- وزيراً للزراعة
- مهندس/ أحمد محمد الآنسي- وزيراً للمواصلات والنقل
- أحمد صالح الرعيني- وزيراً للإعلام والثقافة
- د. أحمد علي الهمداني- وزيراً للإقتصاد
- أحمد قائد بركات- وزيراً للدولة ورئيساً لمؤسسة النفط والثروات المعدنية
- محمد سالم با سندوة- وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
- مقدم/ محسن اليوسفي- وزيراً للداخلية
- عبدالله عبدالمجيد الأصنج- وزيراً للخارجية
- مهندس عبدالله حسين الكرشمي- وزيراً للأشغال العامة والبلديات
- القاضي/ علي بن علي السمان- وزيراً للعدل
- عبدالسلام محمد مقبل- وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل




مع رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

الأولويات الاستراتيجية للحكم

البداية العملية لنجاح الرئيس تجلت في قدرته على التحديد الصائب للأولويات العملية التي مثلت مفتاح النجاح في المهام الأخرى، وهذا التحديد حصيلة منطقية لتجاربه النضالية والسياسية منذ انخراطه المبكر في العمل الثوري.

البداية غالباً ما تكون صعبة سيما وأن الواجبات الماثلة أمام القائد تتخطى مهمة التغيير للمنظومة السياسية نحو إعادة بناء الوطن وبعثه من جديد، إنها مهمة خلق الضمانات الوطنية «السياسية، الأمنية، الاقتصادية، القانونية، والوحدة الوطنية»، التي يفترض أن يتمتع بها الشعب اليمني مثل سائر البشر في الأوطان المتمدنة والمتطورة وإزاحة كل معوقات التطور واستكمال انعتاق المواطن فكرياً وسياسياً وعلمياً من أغلال وسطوة الدكتاتوريات والشمولية.. والنهوض بمثل هذه الواجبات في ظل ظروف استثنائية وتعقيدات داخلية وخارجية كبيرة وامكانات وطنية محدودة تجعل التقدم خطوة إلى الأمام شبه مستحيلة إن لم تكن المستحيل بذاته.

البداية العملية لنجاح الرئيس تجلت في قدرته على التحديد الصائب للأولويات العملية التي مثلت مفتاح النجاح في المهام الأخرى، ونجاحه في التحديد الواضح لأوليات البرنامج العملي للدولة الجديدة في مراحلها المبكرة يمثل حصيلة منطقية لتجاربه النضالية والسياسية منذ أن تفتق وعيه على حقائق الواقع وانخراطه المبكر في العمل الثوري كأحد رواد ثورة ٢٦ سبتمبر ومعايشته أحداثها بكل انتصاراتها وانكساراتها، كما أنها تمثل نتاج استقرائه الدقيق والواعي لخصائص الواقع اليمني وظروف المعترك السياسي الذي شهدته الساحة بمكوناته الإجتماعية المختلفة، ومعايشته كأحد صناع القرار لكافة التجارب القيادية السياسية وفلسفة الحكم لمن سبقه من الرؤساء، وتمكن من خلال الدراسة النقدية التحليلية المتواصلة لخصائص الواقع ومكوناته الموضوعية والذاتية المسببة للأزمات والمحفزة لصناعة الأحداث باختلاف وقائعها وقواها وأهدافها وأبعادها المكانية والزمانية، من تشخيص طبيعة أثرها على القرار والسلوك السياسي للزعماء وتحديد مواطن الخلل والقصور في تجارب الآخرين والاستفادة منها للخروج بالوطن من دوامة الأزمات المتوترة والصراعات الداخلية المزمنة وكل موروثات التخلف.. يمكن اختزال أبرز أولويات الرئيس الإستراتيجية على النحو التالي:-



الأمن هو الأساس

اعتبر الرئيس علي عبدالله صالح الأمن والإستقرار في قمة أولوياته العملية في قيادة الدولة الجديدة، وجعل منه مهماز الإنطلاقة في مضمار التنمية الوطنية التي ينشدها الشعب في مختلف مجالات الحياة، فشرع منذ اليوم الأول في تعزيز إقتدار الدولة أمنياً ودفاعياً وفرض هيبتها وسلطاتها على كل أرجاء الوطن، وسخر الكثير من الإمكانات والموارد الوطنية المتاحة في سبيل تحقيق القدر الكافي من شروط وضمانات الأمن والإستقرار الداخلي، من خلال خطة استراتيجية متكاملة لبناء وإعادة بناء المؤسسة الدفاعية والأمنية «تنظيمياً ومادياً وبشرياً» تتضمن في الوقت ذاته إيجاد حلول جذرية لقضية البناء العسكري في واقع الديمقراطية الناشئة والتحديد الواضح لمهام المؤسسة الدفاعية الأمنية وطابعها الوطني وأهدافها ورسالتها التاريخية ومكانتها السياسية والإجتماعية ضمن إطار البناء المؤسسي للدولة بما يتوافق وأهداف ومبادئ الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر وخياراتها السياسية الديمقراطية.

في البدء كانت الديمقراطية

«في البدء كانت الديمقراطية وفي المنتهى ستكون الديمقراطية وسيلة الوطن وأداته في تحقيق تطلعاته المشروعة».. تلك هي عبقرية القائد في أن جعل الديمقراطية أحد أولوياته الإستراتيجية منذ ثلاثين عاماً وجعل منها بوابة الوطن السلمية نحو الوحدة الإجتماعية والاستقرار والتطور الشامل والتنمية المستدامة.. البداية الأولى في هذا التوجه كانت اشتراطاته أن يكون قائد هذا الوطن منتخباً من قبل الشعب.. بدايات هذا التحول الجوهري سارت بتدرج سلس ضمن حدود الممكنات التي يوفرها الواقع الموضوعي والذاتي اليمني وبوسائل وآليات توائم خصوصيات الواقع ومستوى تطوره الإجتماعي، الثقافي، والاقتصادي، ونهج واقعي ذو جذور وأبعاد وطنية بعيداً عن التجريبية والنقل الآلي لتجارب الآخرين.. الديمقراطية لم تكن مجرد شعارات سياسية للاستهلاك الخارجي والمغالطات الداخلية بل خياراً وطنياً استراتيجياً شرع في إرساء قواعدها الحقة بإعلانه في أول بياناته السياسية إلى الشعب عشية الإحتفالات بالذكرى الـ«١٦» لثورة ٢٦ سبتمبر عن إنشاء المجالس البلدية في جميع محافظات الجمهورية كأول نموذج للسلطة المحلية في البلد وفي هذا البيان جدد دعمه المطلق ورعايته الكاملة لحركة التعاون الأهلي للتطوير مؤكداً بأن ذلك يمثل «تجسيداً لمبدإ هام من مبادئ الثورة ولإيماننا بأنها تمثل أروع صورة للمبادرة الشعبية والمجهودات الوطنية».. في الوقت الذي أطلق فيه الرئيس القائد العيد السادس عشر للثورة جموح العمل التعاوني والحركة التعاونية والنقابية والمجالس البلدية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، كان القائد الرمز قد حسم وبشكل نهائي قضية السلطة في اليمن، والتي ظلت لسنوات طويلة محور الصراع الإجتماعي التناحري، ومصدراً متجدداً لانتاج الظلم والاستبداد والعبودية السياسية- الإجتماعية، والمستنقع الذي تتفرخ فيه أزمات الوطن المستعصية وتخلفه الشامل.. بالتزامن مع الديمقراطية وفي سياق الارتباط الجدلي معها، سارت مهمة حل وتجاوز واقع التمزق الوطني وتحقيق الوحدة الإجتماعية للشعب من خلال الحوار الوطني والانفتاح السياسي على كل القوى في الساحة وإطلاق الحريات السياسية والعملية والإبداعية والثقافية العامة وإشراكها في تحمل مسؤولياتها الوطنية ومساهمتها الفاعلة والمباشرة في البناء والدفاع.. هذه وغيرها من المبادئ الديمقراطية شكلت لبنات عقد إجتماعي جديد أعاد فخامة الأخ الرئيس صياغته منذ الأيام الأولى لحكمه، وفق مفاهيم واعتبارات تجسد أهداف الثورة ومبادئها ورد الاعتبار لذلك العقد الذي حققته الثورة في أيامها الأولى وتصحيح ما اعترى مفرداته وشروطه من تغيرات وتبدلات وتجاوزات استهدفت التنصل والانقلاب على التزامات الثورة ومكاسبها الممنوحة للعمال والفلاحين والفقراء والطبقة المتوسطة.. أهمية هذا العقد الإجتماعي لا تنحصر في الدفاع عن حقوق ومصالح القوى الإجتماعية الفقيرة، ولكن أيضاً في تجديد شباب الثورة واكسابها مضامين وطنية وانسانية معاصرة، وتزويدها بمصادر جديدة للقوة والتطور، واستيعاب مضامين العصر في ضمان حقوق وواجبات متكافئة ومتساوية للمواطنين أمام القانون وكفالة الحريات السياسية وحق تداول السلطة بوسائل سلمية وديمقراطية.

> عشية الاحتفال بالعيد السادس عشر لثورة ٢٦ سبتمبر أعلن في بيانه السياسي عن إنشاء المجالس البلدية في جميع محافظات الجمهورية كأول نموذج للسلطة المحلية في البلد وأول لبنات العمل الديمقراطي.

بناء الدولة المؤسسية الحديثة



لقد ورث الرئيس- يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م- وطناً متشظياً إلى كنتونات إجتماعية وسياسية وقبلية تتقاسمها -على قاعدة من المصالح- مراكز قوى وزعامات لها أذرع خارجية تستمد وجودها وقوتها من جهل الشعب، وموروث ثقافي، إجتماعي، سياسي متخلف، ومن خارطة توازنات واتفاقيات فرضتها قوى خارجية على هذا الوطن في ظروف استثنائية، وتستمد غذاءها المادي وزادها الفكري والسياسي وأجندتها العملية على الساحة من حبال سرية تأخذ من الوطن أكثر مما تدفع لهؤلاء.. في واقع كهذا كانت صعبة ومؤلمة الخطوات الأولى التي تتقدم بأقدام حافية على دروب من جمر، باتجاه البناء المؤسسي لدولة حديثة ومعاصرة بامتداد الساحة الوطنية، وخلق أداتها السياسية الإجتماعية العريضة والموحدة النابضة بالحياة، المترعة بالوفاء والإخلاص الوطني والمؤهلة لريادة عملية التحديث والبناء في وطن ما بعد ١٧ يوليو ١٩٧٨م.

خلافاً لكل من سبقه من الزعماء نجح الرئيس علي عبدالله صالح خلال أقل من ثلاثة أشهر في تطويع مراكز النفوذ المتمردة على الدولة وترويض جموح القوى التقليدية الرافضة للتحديث والدولة المؤسسية الحديثة وتحييدها ومن ثمة، تحويلها من عوامل هدم معيقة للتطور ومعادية للنظام والدولة، إلى قوة محفزة له مساندة ومشاركة فاعلة في بناء الدولة وبسط نفوذها، هذا النجاح شكل ثمرة طبيعية لاقتراب القائد من هذه القوى والحوار العقلاني معها باعتماد خطاب سياسي واقعي مبني على الوضوح والمصداقية والبساطة يسمو بالوطن فوق كل المصالح والحسابات الخاصة، وخلال الأيام الأولى لتوليه قيادة البلد بادر باستدعاء بعض الرموز والوجهاء المعروفين بثقلهم السياسي والإجتماعي في الساحة اليمنية -الكثير منهم كانوا على عداء مع الأنظمة السابقة- بقصد الاستفادة من خبراتهم أولاً، ومن مساحة نفوذهم ثانياً وإشراكهم في تحمل المسؤولية والعمل بما يحتمه عليهم الواجب الوطني ويضمن المزيد من أسباب الاستقرار الداخلي والاطمئنان، ويمنح نظامه هامشاً أوسع من الحركة، والانطلاق منها فيما بعد لضبط المؤثرات الخارجية وتحجيمها وردع تدخلاتها في شؤون السياسة اليمنية.

ما عجز عن تحقيقه السابقون بوسائل وإمكانات الدولة ومؤسساتها الدفاعية والأمنية خلال سنوات حكمهم أنجزه الرئيس القائد خلال أيام.. سلاحه الحكمة والمنطق ونهجه التسامح الخالي من مفاهيم الحقد والثأر السياسي وتصفية حسابات متراكمة ووسيلته الحوار المرن المتدرج تصاعدياً بسلاسة ،والمقرون بالحزم والقوة وعدم التراجع أو التنازل عن القضايا الجوهرية والمصيرية في تعامله من هذه الإشكاليات.. تجلت قوته وعبقريته في أنه تجاوز حدود المألوف وخطوطه الحمراء، وتجاوز دوائر المحرمات التي رسمتها بعض القوى التقليدية المتخلفة كشروط ومعايير للولاء لهذا النظام أو التعاطي الإيجابي مع قضايا اليمن ومتطلبات المرحلة، ورفض أن تكون هذه القوى القديمة وقناعاتها ورؤاها المحنطة في متاحف التاريخ، آلية لقيادة الثورة وأن تستمر كعادتها مرجعية للشعب ومصدرا لصناعة القرار وقوة فعل مؤثرة ومهيمنة في تحديد خيارات النظام وسياساته وفق أهوائها ومصالحها.

> أجاد الرئيس فنون القيادة والتعامل مع قوى تقليدية متحصنة بالقبيلة ككيان وموروث اجتماعي تاريخي باعتماد الحوار رافضا كل أساليب القهر للوصول إلى الدولة العصرية الحديثة بطفرة تاريخية.

لقد أجاد الرئيس علي عبدالله صالح فنون القيادة والتعامل مع قوى تقليدية متحصنة بالقبيلة ككيان (جماعي، سياسي، اقتصادي، عسكري) وموروث ثقافي اجتماعي تاريخي، باعتماد الحوار رافضاً كل أساليب القهر العسكري والقفز على المراحل للوصول إلى الدولة العصرية الحديثة بطفرة تاريخية أو بضربة عصا ليقينه أن مثل هذه الأساليب والوسائل مصيرها الفشل، وتكشف عن حالة عجز سياسي في تحقيق التغيير، ودليل تفكير قيادي خاطئ ونهج سياسي تدميري متطرف وخطير.

الرهان على الشعب

كان رهان الرئيس علي عبدالله صالح على الشعب في تحقيق مشروعه الوطني العظيم للتغيير والتحديث على أرض الواقع وتحويله إلى حقائق حياتية معاشة.. في الوقت الذي جعل فيه الشعب هدفه الرئيسي لهذ المشروع الحضاري، جعل منه قاطرة التحديث التي لا تتوقف وطاقة الدفع المتجددة التي لا تنضب لهذا المشروع الحضاري.. الشعب الذي فقد توازنه وأمله وثقته بنفسه، وجرد من دوره وفعله في الحياة السياسية الوطنية، كان بحاجة إلى إعادة تثويره وتحريره من حالة الجمود واليأس واللامبالاة ودفعه بقوة إلى معترك البناء الوطني، وإيقاظ روح المسؤولية فيه.. الإنسان القائد الذي تجسدت فيه أعظم سجايا وطنه وأمته وجد أن قدر اليمن ومستقبلها مع أولئك الذين يخدمونها ويعملون ويضحون بصمت من أجلها، وليس مع الذين يستغلونها ويستمدون مواردها وخيراتها لصالحهم دون مقابل.. علاقته مع الشعب واضحة ومباشرة ووسائطها ولغتها خالية من التعقيدات، لا يكترث بالإنتماءات الفكرية أو السياسية ولا يهتم بالتنظيرات الأيديولوجية العقيمة وشعاراتها الرنانة الكاذبة يجيد ربط الأقوال بالأفعال التي يؤمن بأن لها فصاحتها الخاصة التي يفهمها عامة الشعب واستطاع من خلال ذلك أن يتغلغل وفي زمن قياسي جداً في عقول وأفئدة مواطنيه ومن ثمة إلى صميم سلوكهم وفعلهم الوطني.. أيقظ في وجدانهم قوة الخلق والإبداع المنسية، وسمات وطنية عظيمة خالدة لم يتعرفوا عليها من قبل.

الشعب: هذه هي القوة الحقيقية التي راهن عليها القائد للظفر بحاضر الوطن ومستقبله، والتي لا يمكن لها أن تغدو قوة بناء وفعل لبلوغ الأهداف المرجوة دون طموح وطني وإيمان شعبي بإمكانات اليمن ومستقبلها.. (أبناء اليمن وحدهم القادرون على بناء وطنهم، ولكن عليهم قبل ذلك أن يؤمنوا جيداً ببلدهم وقدراته اللامحدودة على النهوض والتطور) حين أكد القائد ذلك إنما يعبّر عن إدراكه بأن هزائم الأوطان وتخلفها تنبع من عدم قدرة شعوبها على الإيمان بها وبكل قدراتها المادية والروحية والتاريخية مهما كانت صغيرة.. الأمر الذي جعل الرئيس القائد يضع ضمن أولوياته عملية تحرير الفرد وتفجير ينابيع طاقاته وابداعاته التي لا تنضب، ولملمت روافدها الصغيرة المتفرقة في بوتقة الوحدة الوطنية كرمزٍ للأمل القادم.

من أولويات القائد

حل مسألة السلطة

– حل مسألة السلطة التي ظلت منذ الثورة حتى ١٩٧٨م محور الصراع الإجتماعي السياسي المسلح بين مختلف القوى والتيارات الإجتماعية والسياسية، وسبب عدم الاستقرار وفشل عمليات الإصلاح والتنمية، وسبب المزيد من التمزق الإجتماعي والحروب الداخلية.. حل هذه المسألة اتخذ أشكالاً متعددة أهمها: جعل الشعب وممثليه المنتخبين مصدراً لهذه السلطة بمكوناتها الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والانتقال السلس والتدريجي إلى الممارسات الديمقراطية بوسائل وآليات تلائم خصوصيات الواقع ومستوى تطوره الإجتماعي والثقافي، وبنهج واقعي ذي طابع وطني.

احتواء التيارات الفكرية

– احتواء كل المكونات الإجتماعية والسياسية وتياراتها الفكرية والحزبية ضمن مسار نهجه السياسي الجديد وبرامجه الوطنية التنموية، وعدم التصادم معها وتوسيع إسهاماتها ومشاركتها المباشرة عبر ممثليها في صنع القرار وفي السلطة التي اتسعت قاعدتها الإجتماعية وتمثيلها الوطني وتختزل في مكونها العام خارطة الوطن الجغرافية والإجتماعية والسياسية، مع الأخذ بضرورة التطوير النوعي المتواصل لهذه السلطات ومؤسساتها، ليس فقط في تشريعاتها القانونية ووسائلها وأدواتها العملية والإدارية الحديثة، ولكن أيضاً من حيث إضفاء الطابع الليبرالي والحداثة عليها، عبر رفدها بكفاءات شابة على درجات عالية من التأهيل التخصصي، قادرة على الخروج من شرنقة الموروث المتخلف والإنتماء إلى الحاضر والمستقبل، وقادرة على حمل أعباء ومهام بناء الدولة المؤسسية الحديثة.

قوى الثورة الحقيقية

– إلغاء دور الجيش كوسيلة حقيقية على السلطة، وذلك من خلال فتح المجال لقوى الثورة الحقيقية لممارسة دورها، والتعبير عن قناعتها ورؤاها الوطنية وبرامجها السياسية بشكل علني، والتعاطي الإيجابي معها والدفع بها لتحمل مسؤولياتها الوطنية والمشاركة الفاعلة والمباشرة في عملية البناء والتنمية، وأهمية هذا التوجه لا تنحصر في إطلاق وتفجر الطاقات الإبداعية الخلاقة للشعب وحشد الإمكانات الوطنية الممكنة وتوجيهها في خدمة التنمية وتعزيز الإستقرار، ولكن أيضاً في انتقال مركز الثقل في النشاط السري للأحزاب والتنظيمات السياسية من داخل المؤسسة العسكرية، إلى نشاط علني في القطاع المدني السياسي المؤسسي.. ومن الأعمال السرية ودهاليز التآمر، إلى واحة الحوار والعمل العلني المباشر في أوساط الجماهير، وتغيرت بفضل ذلك وسائل وأشكال الصراع الوطني من أجل التحديث والإصلاح والسيطرة على السلطة، وحلت الكلمة محل الطلقة، والبرنامج السياسي محل الفرقة العسكرية، والصندوق الإنتخابي محل الدبابة، والإرادة والخيارات الشعبية بديلاً عن خيارات القوة وإرادة العسكر.

إعادة بناء المؤسسة العسكرية

– إعادة البناء لمؤسسات الدفاع والأمن وفق تشريعات وطنية جديدة تحدد بوضوح مهام ودور ووظائف الجيش كمؤسسة وطنية تربوية والانتقال بها من شرعية الثورة والعنف الثوري إلى شرعية الدولة والاستقرار الإجتماعي، وتحديد مهامها كمؤسسة دفاعية، في درء الحرب وحماية سيادة واستقلال الوطن، وصيانة وتعزيز الإستقرار والأمن الداخلي، إلى جانب مهامها التنموية والتربوية والإجتماعية، وتطهير المؤسسة الأمنية والدفاعية من القناعات والولاءات الحزبية الضيقة عبر برنامج ومنظومة تربوية ثقافية واسعة المدى والنطاق، اقترنت بتوسيع القاعدة الاجتماعية لهذه المؤسسة لتضم بين صفوفها ممثلين لجميع المكونات الإجتماعية والجغرافية للبلد.

تكوين أداة جماهيرية

– الشروع في تكوين أداة جماهيرية سياسية لقيادة البلد، ووضع نهاية لعصر الزعامات المطلقة ومظاهرها الشمولية ووسائلها القمعية الدكتاتورية، وخلق الأرضية المواتية لاستمرارية الثورة وديمومة فعلها وتوفير الضمانات الوطنية لصيانتها من الإنتكاسة والتراجع بمجرد إنتهاء أو تغيير الزعامات والقيادات الفردية.



افتتاح فندق تاج سبأ ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠م

القرار الجمهوري رقم ١

في ٢٥ أكتوبر أصدر فخامة رئيس الجمهورية قراره الجمهوري رقم (١) لعام ١٩٧٨م الخاص بتعديل تشكيل الحكومة السابقة التي ظلت خلال الفترة المنصرمة محل إختبار ومراقبة لمستوى كفاءتها المهنية ووفائها الوطني ونجاحاتها العملية في أداء مهامها، وهذا التعديل اقتضته أيضاً الحاجة الوطنية الملحة لتأمين السلطة من داخلها، وتطهيرها من العناصر الفاشلة وغير المخلصة لتوجهات النظام السياسي، والمعيقة لتنفيذ برامجه التنموية، وغيرها من الإعتبارات السياسية والأمنية التي فرضت نفسها بعد المحاولة الإنقلابية الفاشلة، وكان التعديل على النحو التالي:-

١- المقدم عبدالعزيز البرطي- وزيراً للداخلية
٢- علي لطف الثور- وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
٣- القاضي علي بن علي السمان- وزيراً للأوقاف والإرشاد
٤- محمد سالم باسندوة- وزيراً للإعلام والثقافة
٥- أحمد صالح الرعيني- وزيراً للشؤون الإجتماعية والعمل والشباب
٦- إسماعيل أحمد الوزير- وزيراً للعدل
٧- أحمد عبدالرحمن السماوي- وزيراً للمالية
٨- محمد حزام الشوحطي- وزيراً للإقتصاد



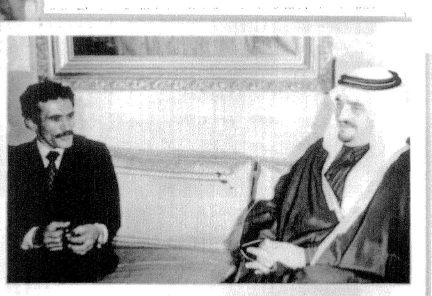
مع كبار مسؤولي الدولة والمحافظين ١٩٧٨م

الجولة المكوكية الأولى

نهاية ديسمبر ١٩٧٨م كانت البداية العملية الأولى لنشاطات الرئيس الدبلوماسية خارج الوطن، التي استهلها بجولة مكوكية شملت كلا من: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة، هذه الزيارة التي استهدفت إطلاع زعماء هذه الدول على حقيقة الوضع اليمني، وما شهده من نجاحات، وما يعتمل فيه من تطورات سلبية خطيرة، وتوضيح الدور الذي يقوم به في مواجهة المد اليساري والخطر الشيوعي في المنطقة، سيما وأن بلدانهم لم تعد بمعزل عن هذا النشاط، وتأكيد حاجة اليمن إلى مختلف أشكال الدعم المعنوي والسياسي والإعلامي والمادي من بلدانهم.

أهمية هذه الزيارة أنها وضعت منطلقات جديدة لعلاقة الجمهورية العربية اليمنية مع إطارها الإقليمي العربي، جعلت منها مكوناً هاماً في الخارطة «الجيوبوليتيكية» ورقماً هاماً في الحسابات الاستراتيجية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والأمنية والإجتماعية والثقافية.

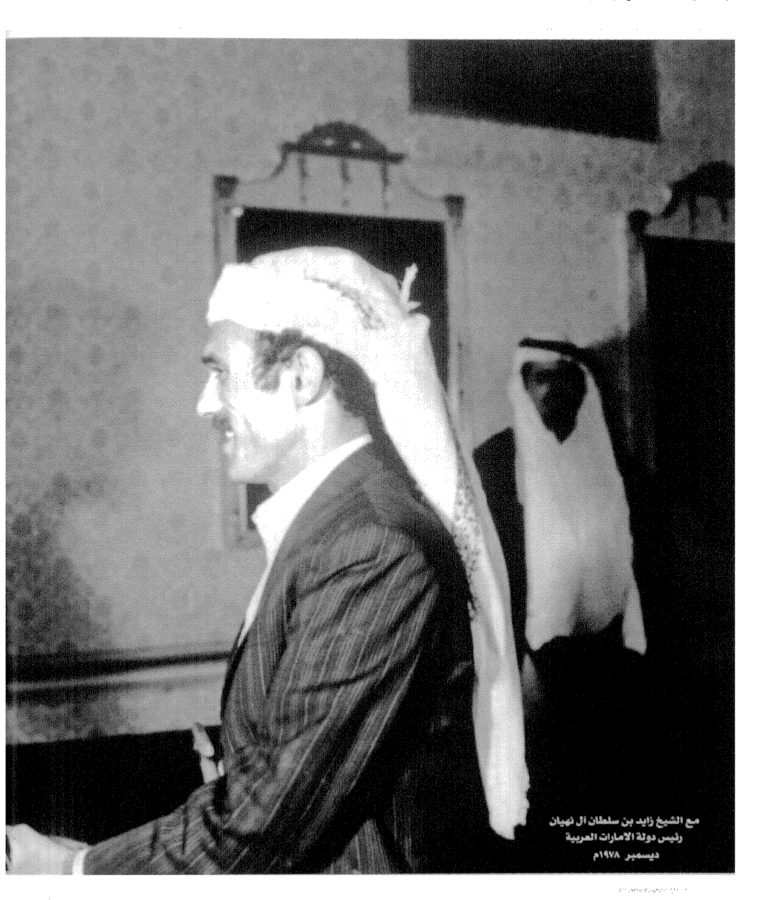
وخلفت شكلاً جديداً من التفاعل الإيجابي المستمر مع هذه البلدان ودعمها للعملية التنموية في اليمن، وعززت من ثقة دول الجوار بالنظام الجديد، وبددت الكثير من الرواسب والشكوك والحسابات الخاطئة التي حالت دون وجود علاقات طبيعية متنامية تقوم على قاعدة التبادل المتكافئ للمصالح والتعاون المشترك، والأهم من ذلك أنها شكلت اللبنات الأولى لاستراتيجية دبلوماسية ناجحة انتهجها الرئيس القائد خلال فترة حكمه، وأصبحت تمثل إلى جانب سياسته الداخلية جناحين لمشروعه الحضاري التنموي والتحليق به عالياً في فضاءات المستقبل نحو تحقيق غايات الشعب المرجوة.



ديسمبر ١٩٧٨م



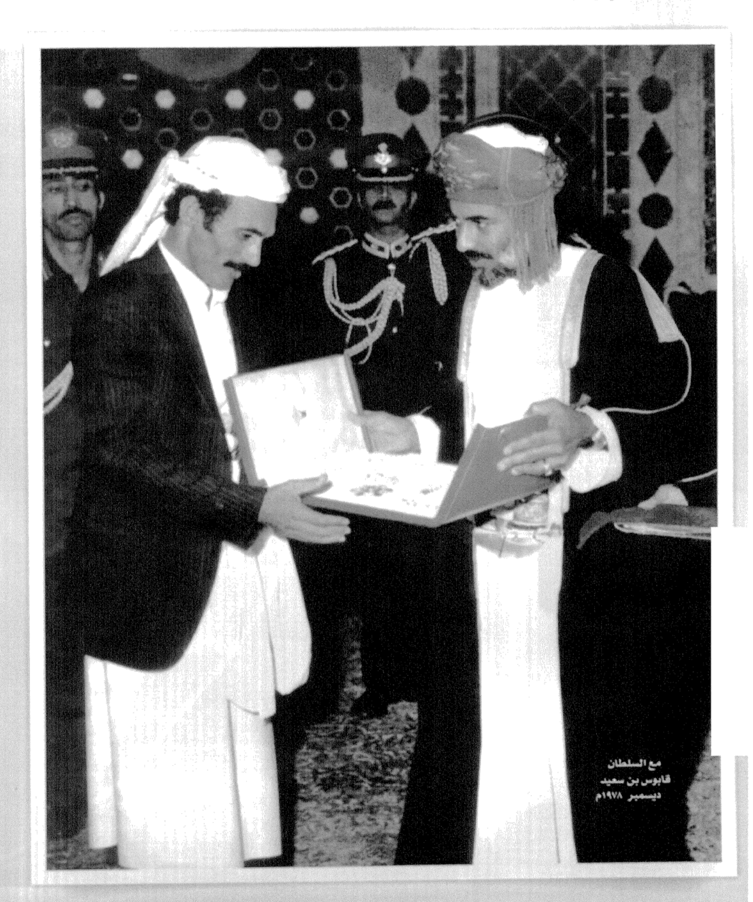
مع الملك خالد بن عبدالعزيز
ديسمبر ١٩٧٨م



مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية
ديسمبر ١٩٧٨م



خلقت الجولة الأولى للرئيس شكلاً جديداً من التفاعل الإيجابي المستمر مع هذه البلدان ودعمها للعملية التنموية، في اليمن، وعززت من ثقة دول الجوار بالنظام الجديد، وبددت الكثير من الرواسب والشكوك والحسابات الخاطئة التي حالت دون وجود علاقات طبيعية متنامية.



مع السلطان
قابوس بن سعيد
ديسمبر ١٩٧٨م



> نجح الرئيس عبر اتفاقية الكويت ٧٩م في الانتقال بالعمل الوحدوي من الإطار الرسمي البيروقراطي وأبراجه العاجية في قمة الهرم السياسي إلى القاعدة الشعبية، وتحرير الحوار الوحدوي من جموده وكافة قيوده الأيديولوجية وحساباته السياسية الضيقة.

حرب ١٩٧٩م

في ٥/١/١٩٧٩م اتفقت جبهة ١٣ يونيو والجبهة الوطنية الديمقراطية على توحيد قوى وأعمال الجبهتين، وتوسيع نطاق الحرب ضد النظام الجديد وإسقاطه، وكان ذلك نذير توسيع المواجهة الحتمية مع النظام في عدن الذي فهم نتائج الإنقلاب الناصري بشكل خاطئ واعتبره إضعافاً للنظام، وتجريده الكثير من عناصر قوته الإجتماعية والعسكرية والسياسية، احتدم الصراع على طول الحدود لتصل ذروته في ٢٠ فبراير ١٩٧٩م عندما شنت الجبهة والجيش الجنوبي هجوماً واسعاً باستخدام مختلف أنواع الأسلحة، وأساليب وجرائم ارهابية مريعة بهدف إرهاب المواطنين وإجبارهم على الإنصياع لإرادة الجبهة الوطنية، وتمكنت القوات المهاجمة من إجتياح مناطق واسعة على الحدود وشكلت تهديداً خطيراً على مستقبل النظام.

إدارة المعركة عسكرياً وسياسياً.

خلال هذه المرحلة الحرجة والمعقدة وتجربتها القاسية المشحونة بالآلام، والمدمرة لطاقات الشعب اليمني وإمكاناته في الشطرين، خاض الرئيس القائد أحد أعظم معاركه السياسية على الإطلاق، نجح خلالها في تعبئة طاقات الشعب في الشطرين ضد الحرب وإذكاء روح الوحدة في وجدانه، وإستنفار وعيه وفعله الجماعي ضد كل أشكال التمزق الإجتماعي، وإستنهاضه للدفاع عن مصالحه ومستقبله، وقدم للعالم صورة واضحة عن حقيقة هذه الحرب وأبعادها ومخاطرها على الأمن والإستقرار الإقليمي من خلال هجمة دبلوماسية تمكن خلالها من حشد الدعم الإقليمي لصالحه، وبالتالي إضفاء البعد القومي والإسلامي على هذا الموقف، وتكوين رأي وموقف عالمي داعم له.. تجلت نتائجه في تدفق المساعدات المادية والعسكرية الكبيرة إلى جانب الدعم السياسي والمعنوي الذي حققه، مقابل فرض المزيد من العزلة السياسية العربية والدولية على النظام في عدن، والتدخل المباشر من قبل الجامعة العربية التي أوصى ممثلوها من «العراق وسوريا والأردن» بوقف الأعمال القتالية إعتباراً من ٣ مارس ١٩٧٩م وإيقاف زحف القوات المهاجمة وإجبارها على الإنسحاب من المناطق المحتلة، وأوصى الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في الكويت خلال ٤-٦ مارس بعقد قمة للطرفين خلال الفترة ٢٨-٣٠ مارس ١٩٧٩م، انتهت بتوقيع إتفاقية الكويت، التي مثلت انطلاقة نوعية في مسار الحوار الوحدوي اليمني لاحقاً، نجح خلالها فخامة الأخ الرئيس في الانتقال بالعمل الوحدوي من الإطار الرسمي البيروقراطي وأبراجه العاجية في قمة الهرم السياسي إلى القاعدة الشعبية، وتحرير الحوار الوحدوي من جموده وكافة قيوده الأيديولوجية وحساباته السياسية الضيقة وجعل منه كياناً حياً يأخذ بمتغيرات الواقع الإقليمي والدولي وحركة التاريخ وتطوراته المتسارعة وإشتراطاته وخياراته المستقبلية، وتوظيفها العقلاني لتحقيق الحلم الوحدوي.



مع الرئيس عبد الفتاح اسماعيل - الكويت مارس ١٩٧٩م



2

الحوار
التسامح
الديمقراطية
الوحدة





الحوار

تميز فخامـة الرئيـس عـلي عبـدالله صالح عـن كثير مـن أقرانه بـروح الحوار والتسـامح والتصالـح وإعطاء حـق الاختلاف مضمونه الإيجـابي البناء الـذي يقـي الوطن وأبناء الشـعب الفتنـة والصراعـات الدموية وينمـي التنوع السليم وعقلانية الحوار وإثراء الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

ورأى فخامة الرئيس منذ اليوم الأول لتوليه مسـؤولية قيادة الوطن أن سياسـته لا بد أن تقوم على فلسـفة جديدة تعتمد على الحوار والتسامح والتصالح.. وهو مـا أكـد عليه فخامته في أول خطاب سـياسي لـه يوم ١٧ يوليـو ١٩٧٨م بقوله: "سوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا وأمنه وسيادته».

وتجسـد فكر فخامة الرئيس في مفهومه للحوار باعتباره الوسيلة المُثلى للتجانس والتماسـك الوطني والسـياسي والاجتماعي وإثراء الحيـاة التنموية والاجتماعية وكان هـذا الإحسـاس هو الذي جعل الجميع يشـعرون بالواجـب نحو الوطن ومصالحـه العليـا بعيدًا عـن التعصب الحـزبي أو المناطقـي أو القبـلي وتجلى هذا الشعور في نفس كل مواطن كأنبل وأفضل ما يمكن أن يحس به الإنسان.. إذ أنه يحمل في مضمونه بذور عهد جديد يعتمد أسـلوب الحوار بين مختلف الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية.

وإدراكا منه لأهمية الحوار وتوسـيع المشـاركة الشعبية في صنع القرار أكد فخامة الرئيـس بقولـه: «إنني كشـخص أؤمـن بأن الحـوار هو الأسـلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات.. وحوارنا يشمل الجميع »

" إنني كشخص أؤمن بأن الحوار هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات.. وحوارنا يشمل الجميع "

الرئيس علي عبدالله صالح

لغة الحوار هي لغة فخامة الرئيس لأنها تجمع ما تفرق وتقرب ما تباعد، وتستحضر مشاعر التآلف والتآخي والتواصل والتسامح بين أبناء الوطن على اختلاف آرائهم وتوجهاتهم وأحزابهم.

لغة الحوار هي لغة الرئيس لأنها تجمع ما تفرق وتقرب ما تباعد وتستحضر مشاعر التآلف والتآخي والتواصل والتسامح بين أبناء الوطن على اختلاف آرائهم وتوجهاتهم وأحزابهم.

وتجسيداً لهذه الثقافة دعا فخامة الرئيس كل الأطراف إلى التفاوض والاتفاق حول القواسم المشتركة فيما بينها وتحديد قواعد السلوك السياسي والاجتماعي والارتقاء بالعمل السياسي إلى البناء الجاد وبما يحرم و يجرم العنف في العمل السياسي أو الحزبي.

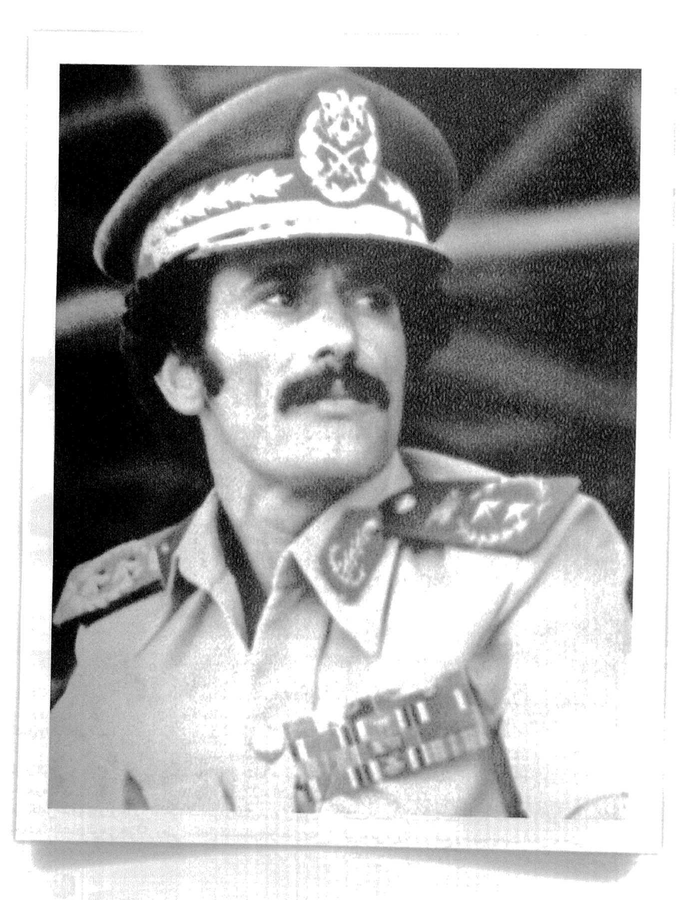
وبدأ فخامة الرئيس هذا العمل الحضاري منذ وقت مبكر لتوليه المسؤولية في وطننا اليمني حين أوكل إلى لجنة من المفكرين والعلماء والمثقفين أواخر عام ١٩٧٨م مهمة وضع مشروع ميثاق وطني يطرح للنقاش الجماهيري المستفيض بمشاركة مختلف قطاعات الشعب المدنية والعسكرية، حرصا من فخامته على تأسيس مناخ الوفاق والمصالحة وتنمية الإحساس بالانتماء الوطني والشعور بالتآخي والإجماع على بناء نظام وطني ديمقراطي مؤسسي.

وانطلق فخامة الرئيس من قاعدة تمكين كل القوى السياسية والجماهيرية من حرية العمل السياسي والانخراط في النسيج الاجتماعي وفعالياته السياسية والاقتصادية.

ثم أصدر القرار الجمهوري رقم ٥ لسنة ١٩٨٠م بتشكيل لجنة الحوار الوطني بمشاركة كل القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية.. التي مارست مهامها تحت رعاية فخامته ودعمه إلى أن انتهت بصياغة الميثاق الوطني الذي خضع لاستبيان المؤتمرات الشعبية (٢٥٠) مؤتمرا شعبيا قبل إقراره النهائي في المؤتمر العام الأول للمؤتمر الشعبي العام الذي انعقد خلال الفترة ٢٤ - ٢٩ أغسطس ١٩٨٢ والذي أقر النظام السياسي وانتخب فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أمينا عاما للمؤتمر.

ولهذا جاء المؤتمر الشعبي العام الذي أسسه فخامة الرئيس حصيلة لرؤية موحدة ناضجة قضت على التناقضات والصراعات.






لجنة الحوار الوطني

وإذا كان الميثاق الوطني قد جسّد الوحدة الوطنية فقد أقر بحق الاختلاف في الرؤى على أسس وطنية سليمة.. وسنرى لاحقا كيف ساهم هذا الإنجاز الثقافي والحضاري في ترسيخ قيم الحوار والديمقراطية والوحدة.

الميثاق الوطني في فكر فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح هو مرجعية فكرية وطنية تتوحد حولها مختلف القوى والتيارات السياسية والاجتماعية بغية تكامل مفاهيمها ورؤاها لإثراء الحياة السياسية والفكرية.. وكما يقول فخامته: «الميثاق الوطني هو فكر وطني متكامل نتمسك به وننطلق منه ونسير على هداه سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد القومي أو على الصعيد الدولي.»

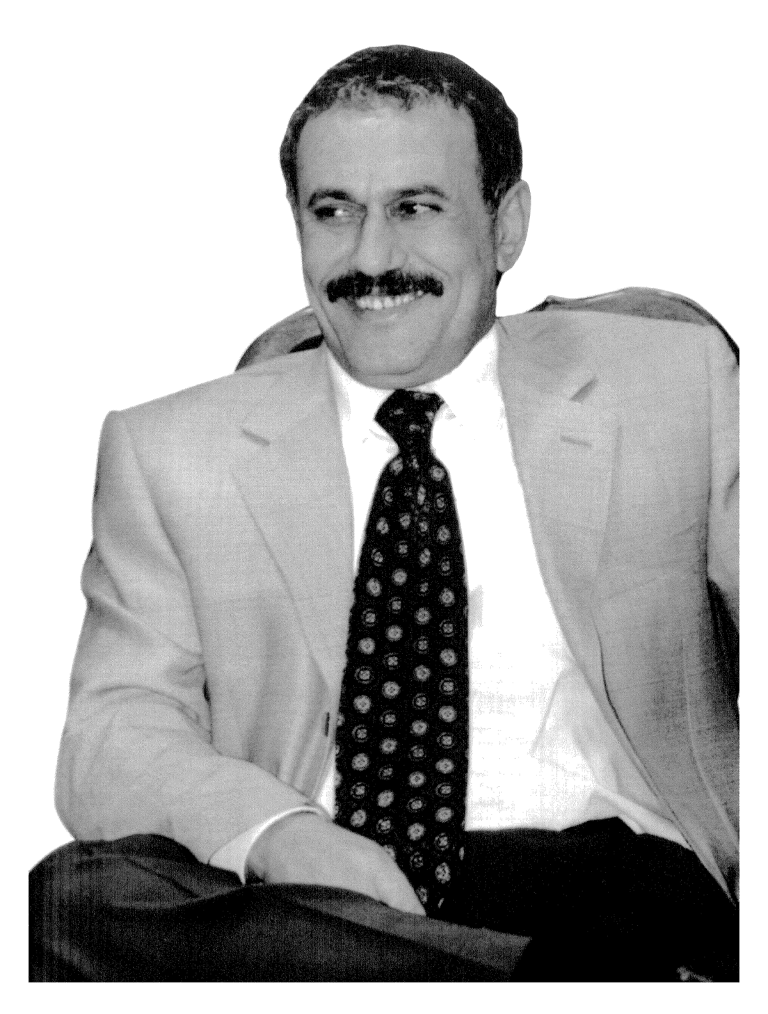
ولذلك يمكن اعتبار هذه الوثيقة عقدا سياسيا واجتماعيا في التعامل السياسي يضع القيم المشتركة والمباديء والثوابت الوطنية فوق كل اعتبار.

وبذلك يكون فخامة الرئيس قد استطاع بفلسفة معاصرة انبثق منها مفهوم الحوار أن يبلور منهجا سياسيا وفكريا اعتمد سياسة التوازن التي مثلت السمة الرئيسية لنظام حكم فخامته ،وأظهرت دهاءه وحنكته وما تميز به من مرونة وتواضع وحكمة بحيث أمكن له خلق حالة من التوازن والتصالح داخل النظام ومع الأحزاب والقوى الأخرى خارج الحكم.

لجنة الحوار الوطني المشكلة في مايو ١٩٨٠م

١ حسين عبدالله المقدمي
٢ أحمد الشجني
٣ محمد عبدالله الفسيل
٤ أحمد يحيى العماد
٥ محمد بن محمد المنصور
٦ أحمد جابر عفيف
٧ عبده علي عثمان
٨ عبدالله حسين البشيري
٩ أحمد سالم العواضي
١٠ عبد الجليل الماوري
١١ د/أبو بكر السقاف
١٢ محمد علي الربادي
١٣ عبدالله عطية
١٤ إبراهيم محمد الوزير
١٥ علي أحمد السياني
١٦ عبد السلام خالد
١٧ أحمد شمسان الدالي
١٨ أحمد لقمان
١٩ عبدالله الحزورة
٢٠ يحيى البشاري
٢١ عبد القوي الحميقاني
٢٢ د/ عبدالواحد الزنداني
٢٣ سنان عبدالله أبو لحوم
٢٤ علي قاسم المؤيد
٢٥ أحمد علي المطري
٢٦ أحمد قاسم دماج
٢٧ حمود عاطف
٢٨ يحيى الشامي
٢٩ صالح عباد الخولاني
٣٠ اسماعيل الفضلي
٣١ صادق أمين أبو راس
٣٢ أحمد الخطابي
٣٣ عبد الملك منصور
٣٤ يحيى عبدالله الشايف
٣٥ محمد المحطوري
٣٦ د/ أبوبكر القربي
٣٧ علي عثرب
٣٨ محمد إسماعيل النعمي
٣٩ محمد عبدالله الجائفي
٤٠ علي يحيى العاضي
٤١ سليمان الفرح
٤٢ حسن جار الله
٤٣ عبد الحميد سيف الحدي
٤٤ عبد الله سلام الحكيمي
٤٥ عبدالواحد هواش
٤٦ علي عبدربه القاضي
٤٧ أحمد هائل سعيد أنعم
٤٨ قائد عبده الحروي
٤٩ علوي حسن العطاس
٥٠ محمد محمد النزيلي
٥١ محمد الشيباني

يمكن اعتبار «الميثاق الوطني» عقداً سياسياً واجتماعياً في التعامل السياسي، يضع القيم المشتركة والمبادئ والثوابت الوطنية فوق كل إعتبار.



التسامح

لايحمـــل الحقد من تعلو به الرتبُ
ولاينال العُلــى من طبعه الغضبُ

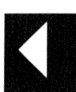
«عنترة العبسي»

الرئيس علي عبدالله صالح واحد من الذين حباهم الله هذه الصفة، وجعله من أولئك الناس الذين لا تعرف قلوبهم الكره والبغضاء، ولا يجد الحقد طريقاً إليها.. ولذلك يظل دائماً نقياً صافياً، حليماً عند الغضب، حكيماً في النوائب والملمات.

وفي تاريخ اليمن الحديث والمعاصر يعتبر الرئيس علي عبدالله صالح هو الرئيس الوحيد الذي نشر ثقافة العفو والتسامح بين الخصوم السياسيين، فهو أول من عفا وتسامح مع من اضمروا كيداً للوطن أو استهدفوه شخصياً.. وهو الذي مدّ يده للجميع بيضاء من غير سوء للمشاركة في بناء الوطن.

وهو الذي أعاد الاعتبار لمن سبقه من الرؤساء والقادة الذين اضطرتهم الظروف للعيش خارج الوطن، فكان أول من دعاهم للعودة إلى الوطن مكرمين معززين وبادر إلى تقديرهم وتكريمهم!

وهو الذي أعاد للمناضلين والشهداء – على امتداد الوطن – من الذين أسهموا ببطولاتهم وتضحياتهم في صنع فجر الثورة اليمنية وإشراقة الوحدة، مكانتهم التي يستحقونها.



قلبه مسكون بحب الناس على اختلاف ألوانهم ومشاربهم وانتماءاتهم.. ولا يجد الحقدطريقاً إليه.



ولأنه إنسان قبل أن يكون قائداً أو زعيماً جاء من رحم المعاناة التي عاشها شعبنا فقد جعله ذلك شديد الإحساس بالمحرومين، وأكثر المبادرين إلى أعمال الخير، ونصرة المظلومين ومواساة المرضى والمحتاجين، والساعي إلى إعادة الابتسامة إلى وجوه اليتامى والمساكين.

ولذلك فمهما تبدلت الآراء واختلفت فإنها تتحول إلى اتفاق - إن لم يكن إجماعاً - عند الحديث أو التحليل لشخصية الرئيس علي عبدالله صالح وخصائصه الإنسانية.. فنجد انه في قاموس أخلاقياته يتصدر معنى قوله سبحانه وتعالى: «ادفع بالتي هي احسن» -أي السيئة بالحسنة-متمثلاً الآية الكريمة: «فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم» صدق الله العظيم.

فعنده لا تسكن سوى الطيبة الحقيقية والنقاء اليماني.. وقلبه مسكون بحب الناس على اختلاف ألوانهم ومشاربهم وانتماءاتهم.. قلب ينبض بالإيمان والإنسانية تحركه نوازع الخير ولا تحيد به قيد أنملة عن مقاصده.

ولأن الصدق مسلكه، فإنك تجد ما يقوله بلسانه لا يختلف عن سريرته، وتلك من سمات الصادقين.

لأنه إنسان قبل أن يكون قائداً وزعيماً جاء من رحم المعاناة التي عاشها شعبنا فقد جعله ذلك شديد الإحساس بالمحرومين وأكثر المبادرين إلى فعل الخير.

التحاور مع الخصوم

في أول خطاب له بعد انتخابه في ١٧ يوليو ١٩٧٨م حرص علي عبدالله صالح على تأكيد روح التسامح وتناسي الماضي من أجل بناء الوطن وتحقيق الأمن والاستقرار فقال في ذلك الخطاب: «سأمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن اجل سعادة الشعب وأمنه واستقراره».

ودعا القوى السياسية إلى تخطي الجراح من أجل بناء الوطن وازدهاره، ولم يمض أسبوع على أدائه اليمين الدستورية حتى بدأ علي عبدالله صالح العمل الجاد في محاورة خصومه السياسيين، باذلاً مساعيه الإنسانية لحقن الدماء المسفوكة في المناطق الوسطى، حيث كانت تدور فيها صدامات مسلحة بين الجيش والجبهة الوطنية الديمقراطية.



مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية

لأن الصدق مسلكه فإن مايقوله بلسانه لايختلف عن سريرته، وتلك من سمات الصادقين.

فكان لقاؤه ببعض العناصر القيادية في الجبهة، ومن خلال الحوار معهم أظهر قدراً كبيراً من التسامح وعبر عن رغبته الصادقة في حقن دماء اليمنيين.



احتواء آثار حرب ١٩٧٩م

كحصيلة للتقارير المفبركة ممن كانوا يسمون بالعاملين في الداخل لصالح حزب الوحدة الشعبية «حوشي»، والتي صوَّرت النظام في صنعاء بأنه على وشك الانهيار، وان مجرد أي تحرك عسكري سوف تعززه ثورة شعبية عارمة من الداخل وبالتالي سيتم الخلاص من النظام «الرجعي» كما وصفه البيان الصادر عن «حوشي».

ونتيجة لذلك اندلعت حرب مارس ١٩٧٩م والتي كان هدفها الانقضاض على النظام في صنعاء، غير أن تلك الأحداث أثبتت عملياً زيف تلك التقارير وعدم صحتها.

وبنقاء صاحب القلب الكبير الذي لا يعرف الكراهية ولا يحقد على أحد دعا الرئيس علي عبدالله صالح قادة حزب الوحدة الشعبية إلى التحاور وجلس مع رئيس الحزب سلطان احمد عمر في طاولة واحدة وبدون تحفظ، مجسداً بصدق الممارسة العملية الملموسة لما قاله عنترة العبسي:

«لا يحمل الحقد من تعلو به الرتبُ
ولا ينال العلى من طبعه الغضبُ

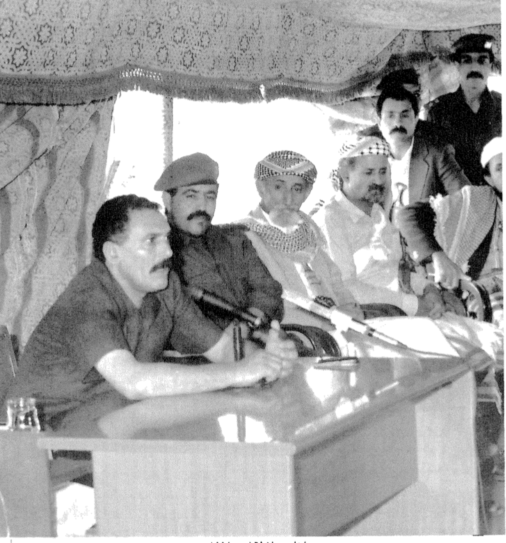
وبذلك الفعل الرائع خابت ظنون وتوقعات المعارضة ونجحت المحادثات التي أسفرت عن توقيع اتفاقية الكويت بين شطري اليمن حينها.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل إن الرئيس علي عبدالله صالح قد رحب أيضاً بالحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وأبدى استعداده للجلوس مع قادتها على مائدة الحوار.

قرار العفو عن أعضاء الجبهة الوطنية وحزب الوحدة الشعبية أظهر ما يتمتع به الرئيس علي عبدالله صالح من روح النقاء والمحبة والتسامح.

ويقول أحد المشاركين في الحوار: «إن أمر الحوار لم يكن محل تصديقنا كقيادات ومناضلين جبهويين، فقد اعتبرنا ذلك بمثابة شراك هدفها شل الفعاليات النضالية للجبهة، إن لم يكن نوعاً من الاستدراج لقياداتها لغرض الزج بهم في السجون والمعتقلات، وتصفية البعض منهم جسدياً، وفي أحسن الحالات الهدف منه كسب الوقت لتحقيق نسبة كبيرة من حالة الاستقرار واستتباب الأمن كقضية تشكل حاجة ملحة لنظام صنعاء».

وفي لقاء عقد بفندق المخا تم التوصل إلى نتائج جيدة ولم يحدث شيء مما كان يتوقعه بعض المشاركين، وهو ما دفع سلطان احمد عمر -رحمه الله- رئيس الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى أن يطلب من


مع ابناء محافظة لحج ١٩٩٤م

قال عنه أحد قادة الجبهة: (وجدنا في صدر الرئيس مالم نجده عند غيره.. فقلبه يفيض بالحب والتسامح وأخلاق الفارس الشجاع).

الفريق الذي كان مجهزاً لحراسته الانصراف قائلاً لهم: «الرجل لا يضمر شراً لأحد».

طلبنا له الموت فطلب لنا الحياة

لقد مثل قرار العفو عن أعضاء الجبهة الوطنية وحزب الوحدة الشعبية «حوشي» ما يتمتع به الرئيس علي عبدالله صالح من روح النقاء والمحبة والتسامح، وكان بعض المسؤولين قد ابدوا حينها عدم ارتياحهم لذلك القرار، فقال لهم الرئيس:

«ما الذي يزعجكم في عودة مواطنين إلى أهلهم وأسرهم لينعموا بالأمن والأمان؟!».

وفي هذا الصدد يقول العقيد محمد صالح الحدي أحد قياديي الجبهة الوطنية» لقد أبدى الرئيس علي عبدالله صالح حقيقة حرصه على استقرار البلاد، والحيلولة دون استمرار سفك الدماء بين أبناء البلد الواحد، وهو ما جعلنا نلبي دعوته إلى الحوار حيث وجدنا الرجل يختلف عن سابقيه، ونتيجة للمصداقية التي يتمتع بها تقاربت المسافات بيننا، وشعرنا بالاطمئنان نحوه».. ويكمل الحدي: « والحقيقة أننا وجدنا في صدره ما لم نجده عند غيره، وتأكد لنا بأنه يحمل تطلعات البلاد وهمومها، وقلبه يفيض بالحب والتسامح وبشهامة ابن البلد وأخلاق الفارس الشجاع».

إن تسامحه وعفوه قد سيطر على مشاعرنا وأحاسيسنا وأسقط علينا ما كنا نطرحه من حجج ومبررات فأي قلب عظيم كهذا لا يسكنه الحقد، و أي إنسان

«أي قلب عظيم هذا الذي لا يسكنه الحقد وأي انسان هذا الذي يصفح عند المقدرة ويقابل السيئة بالحسنة»

معارض

هذا الـذي يصفح عند المقدرة على العقوبة ويقابل السيئة بالحسنة؟.. لقد أردنا أن نعارضه ونعمد في محاولة لقهره من خلال مختلف أنشطتنا السياسية والحزبية التي تجاوزها المتشددون فينا إلى التعاطي مع ما كان يسمى بـ«الكفاح المسلح».. فقهرنا هو بعفوه وشهامته ومروءته وإنسانيته.

طلبنا لـه الموت ، فطلب لنا الحياة متمثلاً بقول الشاعر :

فإن أكلوا لحمي وفرت لُحومهم
وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجداً

وينتهي الحدي إلى القول:

«وبدون شروط كان عفوه، وبغير مقابل كان كرمه وتسامحه، فجاء ذلك العفو في وقته المناسب ليشكل قيمة إنسانية بالغة الأهمية».

الصفح عن الناصريين

على إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها الناصريون في شهر أكتوبر ١٩٧٨م وما تبعها من تداعيات ومحاكمات كان بإمكان علي عبدالله صالح استغلال الوضعية المترهلة التي آل إليها الناصريون بعد تشتتهم وتمزقهم وضعفهم ودخولهم في خلافات أعقبت انقلابهم الفاشل.. وكان بمقدوره القضاء عليهم سياسياً سيما في ظل تحريم الحزبية دستورياً حينها، لكن الرجل لم يفعل ذلك، بل على العكس تماماً عمد في ظل تصاعد الهجمات الناصرية على نظام حكمه، فضلاً عن استهدافه شخصياً على المستوى الداخلي والخارجي.. عمد إلى الصفح عن الناصريين والعفو عنهم وفتح صفحة جديدة معهم.

كرم الرئيس.. ومكر الأصنج .

ليس هناك أبغض من أن يقابل الإنسان الحسنة بالسيئة، ويضمر الشر لمن أراد له خيراً، أو يتعمد الإساءة إلى من أحسن إليه، فإن اجتمعت في شخص فذلك يعني أنه ممن أغواهم الشيطان فصاروا من ملته:

وقصة الرئيس علي عبدالله صالح مع عبدالله الأصنج نموذجاً لذلك الفعل الشيطاني البغيض.. حيث فتح له الرئيس علي عبدالله صالح قلبه الكبير ومنحه الأمن والأمان ، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حينها وثق فيه وولاه العديد من المناصب الوزارية، وقربه منه أكثر بتعيينه مستشاره الخاص، لكنه خان الأمانة، وتنكر للجميل، واستغل ثقة الرئيس فيه، والمسؤولية التي أوكلها إليه، وراح يتآمر على وطنه وشعبه، ليكرس بذلك طبعه المتآمر محاولاً الإضرار باليمن والنظام الحاكم الذي آواه وأمنه.

ولأن المكر السيئ لا يحيق إلا بأهله، فقد افتضح أمره وتم القبض عليه متلبساً بجرمه، وعند محاكمته اعترف بخيانته وتآمره.

ورغم كل ذلك عندما صدر الحكم بحقه استنجد بالرئيس طالباً منه الرحمة والشفقة، متذرعاً بظروفه المرضية على حد قوله، ووسط دهشة الكثيرين أعلن الرئيس العفو عنه ومسامحته، وترك له الخيار في السفر إلى أي مكان يريد.

وفي موقف إنساني يندر أن يأتي من زعيم عربي حرص الرئيس علي عبدالله صالح عند زيارته إلى موسكو في ثمانينات القرن الماضي على الالتقاء بأخيه عبدالفتاح اسماعيل الذي كان منفياً هناك،

مع المشير السلال .. وفاء بوفاء

وخلال اللقاء عرض عليه العودة إلى صنعاء، وتولي رئاسة الحكومة أو منصب نائب الرئيس وقد أعرب فتاح عن تقديره للرئيس وأبدى وجهة نظر اقتنع بها الرئيس .

تكريم الرؤساء السابقين

وفي حالة أخرى من النادر حدوثها في الدول العربية أو الدول النامية عموماً اتخذ الرئيس علي عبدالله صالح قراره الإنساني الشجاع بعودة الرؤساء السابقين إلى الوطن والعيش بين أهلهم وأسرهم معززين مكرمين، اعترافاً بدورهم النضالي ومن هؤلاء المشير عبدالله السلال أول رئيس لمجلس قيادة الثورة وأول رئيس للجمهورية، والقاضي عبدالرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري الأسبق -رحمهما الله- ولم يكتف الرئيس بتكريمهم بل أحاطهم بكامل الرعاية والوفاء، واستقبلهم استقبال الإبن البار بوالديه ومنحهم أعلى الأوسمة تقديراً لمكانتهم النضالية و أدوارهم الوطنية.

ومن الذين حظوا باهتمام الرئيس ورعايته الوالد المناضل احمد محمد نعمان -رحمه الله- فقد أصدر الرئيس توجيهاته إلى الجهات المختصة بتوفير كل ما يحتاج إليه في مقر إقامته خارج الوطن وسداد نفقات الإقامة والعلاج، ومنحه أعلى وسام في الدولة تكريماً واعترافا بدوره النضالي وكفاحه الدؤوب للخلاص من الحكم الإمامي الكهنوتي المتخلف، ووجه إليه الدعوة للعودة والعيش في الوطن.

الرئيس علي عبدالله صالح الوحيد في تاريخ اليمن الذي نشر ثقافة العفو والتسامح وأول من أعاد الاعتبار للرؤساء السابقين.



يكرم القاضي الارياني ١٩٩٥/٧/٨م

تكريم الرئيس للرؤساء السابقين.. اعترافاً بأدوارهم النضالية من أجل وطنهم وشعبهم.

وخلال زيارة الرئيس إلى جنيف في عام ١٩٩٥م حرص على زيارة النعمان في مقر إقامته، وتفقد أحواله هو وأسرته وجدد إليه الدعوة بالعودة إلى الوطن.

وهكذا نجد الرئيس علي عبدالله صالح دائم الحرص على الاهتمام بالمناضلين ورعايتهم ومتابعة أحوالهم، ولعله الوحيد من بين الرؤساء اليمنيين سواء الذين حكموا في صنعاء أو عدن الذي وجه بتكريم كل المناضلين الشرفاء ومنحهم الأوسمة والنياشين التي يستحقونها وأمر برد الاعتبار لكل من كانت لهم أدوار نضالية طوال مسيرة التحرر من الحكم الإمامي أو الاستعمار البريطاني .



في زيارته للمرحوم المناضل احمد النعمان بمقر إقامته بجنيف بسويسرا ١٩٩٥/٩/١٩

العفو عند المقدرة

عندما اندلعت الشرارة الأولى لحرب صيف ١٩٩٤م في عمران كان الناس يتوقعون أن الرئيس علي عبدالله صالح سوف يتعامل بشدة مع القادة والضباط الذين أمروا الأفراد ببدء القتال وتوجيه سلاحهم على زملائهم ومباغتتهم غدراً.. وكانوا يرون أنه -في أدنى الحالات- سيوجه بإحالتهم إلى القضاء العسكري لتأخذ العدالة طريقها.. لكنه فاجأ الجميع بالالتقاء مع القادة والضباط والأفراد في المعسكر وبحكمة القائد ألقى فيهم كلمة تاريخية حملت في مضامينها ومعانيها جملة من الأبعاد الأخلاقية والإنسانية بدا فيها الأب الحنون والأخ الصادق للجميع الذي استطاع إخماد نار الفتنة وتطبيب الجراح بلمساته الحانية، وعالج الأمر بكل حكمة وهدوء واقتدار حيث عفا عن أولئك الذين ارتكبوا حماقة الخطأ بحق زملائهم، وكان يرمي من ذلك إلى تفويت الفرصة على من أرادوا جرَّ البلاد إلى اقتتال أهلي.

وبإعلان القيادة الانفصالية في الحزب الاشتراكي اليمني الحرب الشاملة في ٤مايو ١٩٩٤م فطن الرئيس علي عبدالله صالح إلى ما يمكن أن يتعرض له قادة وكوادر الحزب الاشتراكي في صنعاء وغيرها من المدن في المحافظات الشمالية، وبروح من الحكمة والتسامح وجه الأجهزة الأمنية بعدم التعرض لأي من قيادات الحزب وأعضائه والمنتسبين إلى بعض الأحزاب التي كانت تتحالف معه.

وفي الوقت الذي كانت فيه المعارك على أشدها بين قوات الانفصال والقوات الشرعية أصدر الرئيس قراراً بالعفو العام عن المغرر بهم من الذين كانوا يقاتلون في صفوف الانفصال مؤكداً بذلك حقيقة التسامح والعفو، وعدم الانجرار إلى المزيد من زهق الأرواح والحفاظ على الدماء اليمنية.

الحوار والتسامح والمحبة.. عناوين رئيسة ميزت حكم الرئيس علي عبدالله صالح خلال ثلاثة عقود.

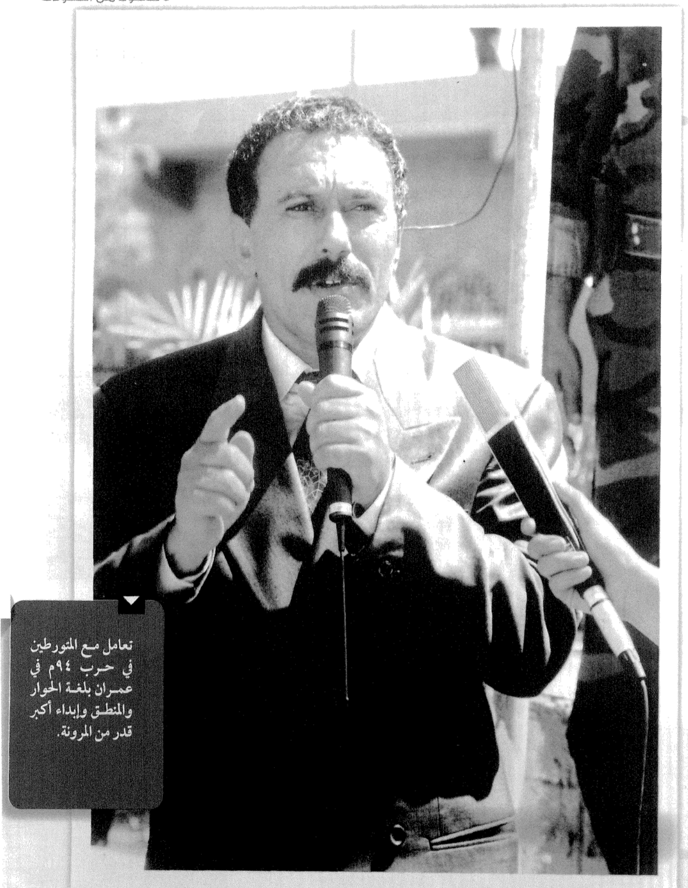
وقد كان لهذا القرار فعل السحر لدى الذين كانوا يقاتلون مع قوات الانفصال، لقد جعلهم ذلك يعيدون حساباتهم الخاطئة، ويفرون معلنين انضمامهم إلى قوات الوحدة والشرعية الدستورية، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى تقهقر القوات الانفصالية وتراجعها في أكثر من جبهة قتال.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها مخلفة وراءها الألاف من القتلى والجرحى والمصابين، إضافة إلى الخسائر الفادحة في الآليات والمعدات العسكرية، وما ألحقته من ضرر كبير بالاقتصاد الوطني آثاره ما تزال قائمة حتى اليوم.. أصدر القضاء حكمه العادل على ما تسمى بقائمة الـ ١٦ المتهمين بإشعال الحرب وإعلان الانفصال.. وتراوحت الأحكام بالسجن لمدد مختلفة مع تبرئة البعض، وهو ما اعتبره المراقبون منصفاً بينما رأى آخرون أنه ليس كذلك مقارنة بحجم الجرم الذي ارتكبه الانفصاليون.

وعلى الرغم من ذلك، وفي خطوة وصفت بالشجاعة باتجاه إغلاق ملفات الماضي وفتح صفحة جديدة عنوانها التسامح والمحبة والإخاء أعلن الرئيس علي عبدالله صالح في ٢١ مايو ٢٠٠٣ العفو العام عن المحكوم عليهم من قائمة الـ١٦، داعياً إياهم العودة إلى الوطن والمساهمة في بنائه.

وقد كان لذلك القرار أثره البالغ في نفوس الكثيرين من أطراف الطيف السياسي خصوصاً والشعب اليمني عموماً.





تعامل مع المتورطين في حرب ٩٤م في عمران بلغة الحوار والمنطق وإبداء أكبر قدر من المرونة.





إصرار المتمردين وتسامح الرئيس:

وفي صورة أخرى من صور التسامح التي يتأكد من خلالها مدى ما يمتلكه الرئيس علي عبدالله صالح من خصائص إنسانية فريدة وميول خيرة تجاه أعدائه وخصومه على الرغم أنهم يكيدون له بنوازع شريرة تعامله الحكيم مع فتنة التمرد والتخريب التي أشعلها - بداية - حسين بدر الدين الحوثي في بعض مديريات محافظة صعدة في عام ٢٠٠٤، وظلت جذوتها مشتعلة من بعده إلى الآن مما يؤكد إصرار هذه الفئة الضالة على تنفيذ مخططاتها الدنيئة الرامية إلى العودة بالوطن ٤٦ عاماً للوراء لإعادة نظام الحكم الإمامي المتخلف الذي لفظه شعبنا في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

ففي تعامله مع هذه الفتنة انطلق الرئيس كعادته من حرصه على الدم اليمني، باذلاً جهوداً حثيثة لاحتواء المشكلة من خلال العديد من لجان الوساطة، وإعطاء رؤوس الفتنة أكثر من فرصة وفرصة لمراجعة حساباتهم، والكف عن أعمالهم التي تعد مخالفة للدستور وخارجة عن القانون، فعرض عليهم العديد من الحلول والمعالجات بما في ذلك تشكيل حزب سياسي لممارسة العمل السياسي تحت مظلته، وفقاً للدستور، إلا أن كل ذلك لم يجد معهم نفعاً، فكان لابد من اللجوء إلى العلاج الأخير بإجماع كل الأمة وفي مقدمتهم علماؤها الأفاضل.

التحاور مع المغرر بهم:

ولم يستثن الرئيس علي عبدالله صالح في تعامله الإنساني وتسامحه حتى الشباب المغرر بهم والذين زُجَّ بهم في صفوف تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى، لإدراكه بأن هؤلاء تم تعبئتهم تعبئة خاطئة لا صلة لها بالإسلام لا من قريب ولا من بعيد، فكلف عدداً من أصحاب الفضيلة العلماء للتحاور الفكري مع هؤلاء الشباب الذين كانوا رهن الاحتجاز، وإقناعهم بخطأ الطريق الذي يسلكونه ودعوتهم للعودة إلى جادة الصواب كمواطنين صالحين، وبالفعل فقد استطاعت لجنة الحوار الفكري إقناع مجموعة كبيرة من هؤلاء الشباب فأمر الرئيس بإطلاق سراحهم بعد أن انتهت أسباب توقيفهم واحتجازهم.

وقد شكلت تجربة الحوار كأسلوب لمكافحة الإرهاب تجربة تفردت بها اليمن ونالت إعجاب الكثير من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة وخاصة الأوروبية، فوجهت بعضها الدعوة إلى رئيس لجنة الحوار لزيارتها وشرح التجربة، فيما أخذت بعض الدول العربية بتجارب مشابهة.





الديمقراطية

لم يكـن غريباً تمسـك فخامـة الرئيس بخيار الديمقراطية فقد تمسـك منـذ بداية عهده بهـذا النهـج الذي جسـده عملياً منذ الوهلـة الأولى عندما أصر عـلى أن لا يتولى مهام رئاسـة الجمهورية إلا عبر انتخابه من قبل مجلس الشـعب التأسيسي الذي يمثل الأمة وبأسـلوب حضاري لم تعهده اليمن من قبل - كسـائر البلدان النامية - وهو ما حظي بإعجاب العالم وتقديره.

وكان فخامتـه قـد آمـن بأنه لا خيار غـير الديمقراطيـة لبناء وطن جديـد.. فقال بهذا الصدد «إن خيار الديمقراطية لا حياد عنه لأنه خيار الشـعب وحق الجماهير في حكم نفسها بنفسها».

وجاء في بيانه السـياسي عام ١٩٧٩م « إننا على يقين من أن شـعبنا قادر على أن يمارس حقه في الديمقراطية على أكمل وجه».
ويمكـن الجزم بان علي عبدالله صالح رجـل ديمقراطي بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنـى. وفي هـذا الصدد يقـول الدكتور عبد الكريم الإريـاني «صحيح أن علي عبدالله صالح أتى إلى الحكم بصفته العسكرية والقيادية لكن أداءه كان مدنيا ديمقراطيا ناجما عن تجربة واسعة »

ومن صميم إيمانه العميق بحق هذا الشعب العريق بحياة سياسية متطورة حرص فخامته على وضع التأطير المؤسسي لخطوات الممارسة الديمقراطية والبناء الديمقراطي.



الاجتماع المشترك للحكومة ومجلس الشعب التأسيسي ١٩٧٩م

"إننا على يقين من أن شعبنا قادر على أن يمارس حقه في الديمقراطية على أكمل وجه"
علي عبدالله صالح
١٩٧٩م

الديمقراطية ممارسة بالتمشي التدرجي.

فبموجب الإعلان الدستوري الثالث عام ١٩٧٩م تم توسيع صلاحيات واختصاصات مجلس الشعب التأسيسي وزيادة أعضائه إلى ١٥٩ بدلاً عن ٩٩ عضواً. وأراد فخامة الرئيس بهذه الخطوة تفعيل السلطة التشريعية وزيادة حجم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي للدولة وعلاوة على ذلك فقد هدف فخامته إلى إتاحة فرصة المشاركة في تسيير أمور الدولة لعدد من العناصر الوطنية والكفاءات التي ظلت مستبعدة عن دوائر السلطة في العهود السابقة على الرغم من كفاءاتها وقدراتها الإدارية والسياسية. وبذلك أرسى فخامة الرئيس منطلقات جديدة تقوم على العدل والمساواة وقيم الديمقراطية والحرية في التعامل مع أبناء الوطن وقواه السياسية والاجتماعية المختلفة.. و استطاع هذا المجلس أن يمارس مهامه التشريعية والرقابية وإقامة العديد من الفعاليات في الداخل والخارج.

من المجلس الاستشاري إلى مجلس الشورى.

وفي هذا السياق أصدر فخامة الرئيس القرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن تشكيل مجلس استشاري مؤلف من ١٥ عضواً يقوم مقام مجلس القيادة السابق وتم اختيار أعضائه من ذوي التخصصات والخبرات والكفاءات ومنحت لهذا المجلس صلاحيات دراسة وتحليل وتقييم القضايا الداخلية والخارجية ذات الصلة بالمصلحة الوطنية العليا وإبداء الرأي والمشورة بشأن السياسة العامة للدولة.

وشكل إنشاء هذا المجلس خطوة أخرى على طريق توسيع المشاركة في صناعة القرار وترسيخ المسار الديمقراطي للبلد.

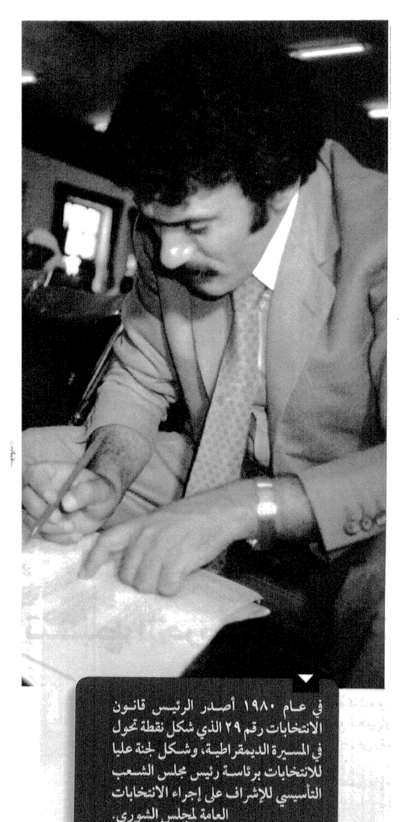
و في ٢١ أغسطس ١٩٨٠م أصدر فخامة الرئيس قانون الانتخابات رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠م الذي شكل نقطة تحول في المسيرة الديمقراطية. وشكل لجنة عليا للانتخابات برئاسة رئيس مجلس الشعب التأسيسي

القاضي عبد الكريم العرشي للإشراف على إجراء الانتخابات العامة لمجلس الشورى وأجريت هذه الانتخابات في ٧ يوليو ١٩٨٨م. وتكون هذا المجلس من ١٥٩ عضواً.

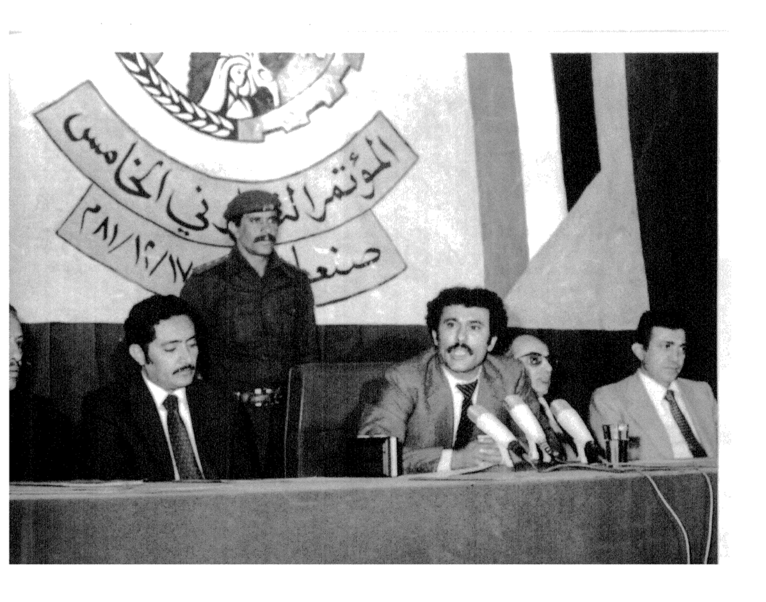
ومثـل قيام هـذا المجلس واحدة مـن أبرز المحطات الرئيسـة لمسيرة البناء الديمقراطي للدولة حيث استطاع فخامة الرئيس من خلاله النفاذ إلى عمق أهداف الثورة وخاصة هدفها الرابع (إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل يستمد أنظمته من روح الإسـلام الحنيف) وحيـث أن من أهم صلاحيـات المجلس: تعديل الدسـتور وانتخاب رئيس الجمهورية وإقرار مشـاريع القوانـين أو رفضها والموافقة عـلى الاتفاقيات والمعاهدات أو رفضها و مناقشة وإقرار الميزانية العامة أو رفضها.

واسـتطاع هذا المجلس خلال الفـترة ١٩٨٨-١٩٩٠ إنجاز العديـد من المهـام التشريعيـة والرقابيـة والقيـام بالعديد من الأنشـطة والفعاليات داخليـا وخارجيـا. وكان لهذا المجلس شرف المصادقة على اتفاقيـة إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفـترة الانتقالية ومـشروع دسـتور الجمهوريـة اليمنية. وتم دمج هذا المجلس مع مجلس الشعب الأعلى الذي كان قائماً في الشطر الجنوبي من الوطن في مجلس واحد سمي مجلس النواب المكون من ٣٠١ عضو كما تم تشكيل المجلس الاستشاري من ٤٥ عضوا.

ولأن مهـام المجلس الاستشـاري تعـددت وتزايـدت ونظراً لحاجـة الدولـة إلى الكفاءات والاستشـارات.. أصدر فخامة الرئيس - استنادا إلى التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها في فبراير ٢٠٠١ - القرار رقم ٧ لسـنة ٢٠٠١م بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠١م والـذي قـضى بتشـكيل مجلـس الشـورى مـن ١١١ عضـوا يشكلون نخبة مـن السياسـيين والمفكرين وذوي الخبرة من كافة محافظات ومناطق الوطن ليشـكل هذا المجلس هيئة دسـتورية عليا تقدم الرأي والمشـورة في القضايا الإستراتيجية وتشارك مجلس النواب في عدد من الصلاحيات الهامـة توسـيعا للمشـاركة في اتخاذ أهم القـرارات المصيرية. ولقد سـاهم هـذا المجلس خلال السـنوات الماضيـة في إثراء الحيـاة الديمقراطية ومعالجة وتشـخيص العديـد من القضايا المعقدة وتقديم الرأي حولها.



في عـام ١٩٨٠ أصـدر الرئيـس قانـون الانتخابات رقم ٢٩ الذي شكل نقطة تحول في المسـيرة الديمقراطيـة، وشـكل لجنة عليا للانتخابات برئاسـة رئيس مجلس الشـعب التأسيسي للإشراف على إجراء الانتخابات العامة لمجلس الشورى.



تنشيط الحركة التعاونية

أدرك فخامة الرئيس الدور الفعال للحركة التعاونية فانصب جهده على تنشيط هذه الحركة التي يمكن اعتبارها من أحجار أساس البناء الديمقراطي والمجتمع التعاوني وخلق روح المواطنة المتساوية ومبدأ المشاركة كحلقة اجتماعية واسعة الانتشار تفسح المجال للمواطنين للعمل الجماعي وتسيير شؤونهم بأنفسهم.

وجرت انتخابات حركة التعاون الأهلي للتطوير على مستوى الجمهورية خلال عام ١٩٧٩م وازداد عدد هذه التعاونيات إلى ١٩٧ هيئة تعاونية أتاحت فرصا كبيرة للمواطنين في التعبير عن آرائهم والمساهمة في وضع أسس بناء المجتمع المدني.

وشكلت اللقاءات الرمضانية أسلوباً رائداً للمزيد من توسيع ديمقراطية الحوار والتعايش بين القيادة والمواطنين التي بدأها فخامته عام ١٩٧٩م وأصبحت تقليداً سنوياً.



ازداد عدد التعاونيات خلال عام ١٩٧٩ إلى ١٩٧ هيئة تعاونية أتاحت فرصاً كبيرة للمواطنين في التعبير عن آرائهم والمساهمة في بناء المجتمع.



انتخابات الهيئة الادارية للمجالس المحلية ١٩٨٥م

من المجالس البلدية إلى الحكم المحلي

وشهدت البلاد في شهر يوليو ١٩٧٩م أول انتخابات للمجالس البلدية وتميزت بزخم التنافس والتفاعل الشعبي الواسع والتنظيم الدقيق. بحيث توجت هذه الانتخابات بفوز كفاءات وطنية مؤهلة قادرة على التعامل مع هموم المواطنين.

وقد اعتبر فخامة الرئيس هذه المجالس: « تجسيدا لإرساء قواعد الديمقراطية الحقة» وأصدر قراراً تضمن إنشاء المجالس البلدية على مستوى جميع المحافظات بما يؤمن تكوين بيئة محلية قادرة على الاهتمام بالخدمات و البنى التحتية جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة التنفيذية.

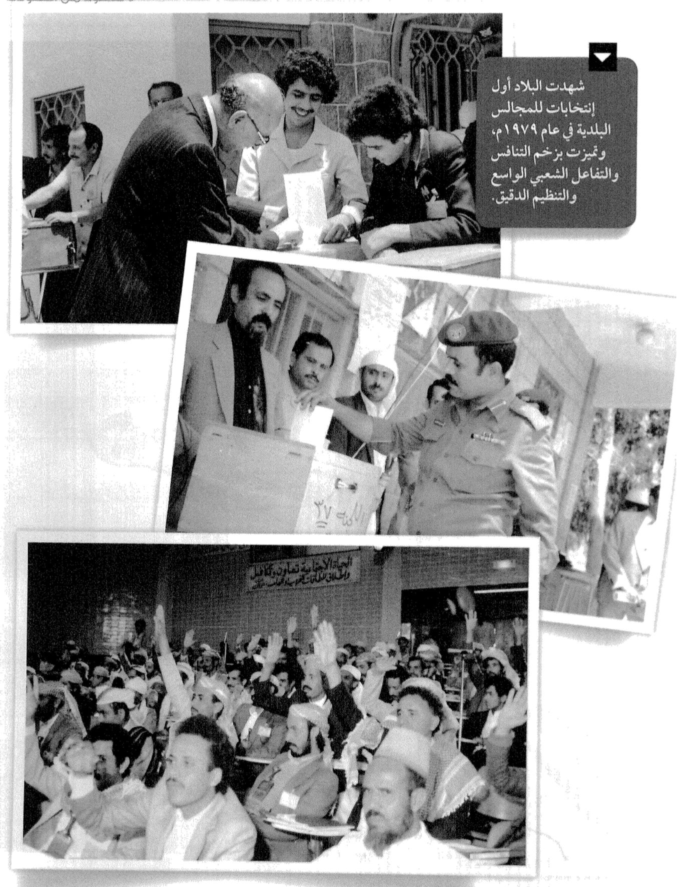
اعتبر فخامة الرئيس المجالس البلدية تجسيداً لإرساء قواعد الديمقراطية الحقة.

أما في عام ١٩٨٥م فقد بدأت انتخابات الهيئات الإدارية للمجالس المحلية للتطوير التعاوني وفقاً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٥. وانتخبت هذه المجالس التي بلغ عددها ٣١٢ مجلساً انتخبت ٣٢٨١ عضواً من بين ٧٠ ألف مرشح.

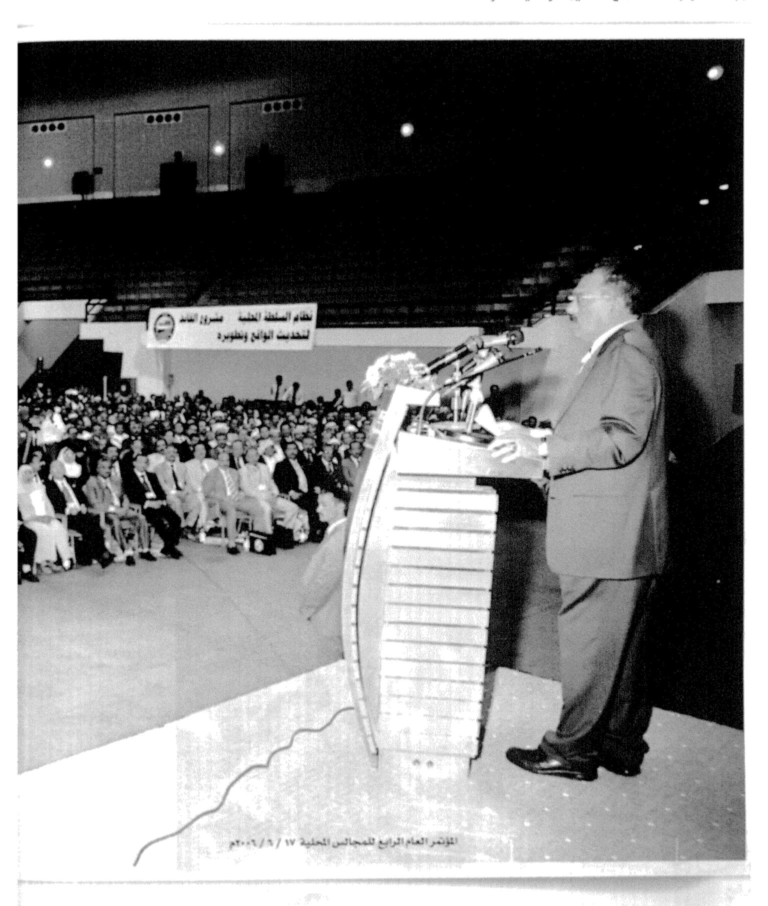
ومواصلة لنهج المسيرة الديمقراطية التي قادها فخامة الرئيس جرت في ٢٠ فبراير من عام ٢٠٠١م أول انتخابات محلية في الوطن بعد إعادة توحيده لانتخاب المجالس المحلية للمحافظات والمديريات بمشاركة تسعة أحزاب سياسية إضافة إلى المستقلين وترشح فيها ٢٣٨٢٧ مرشحاً وفاز فيها ٧١٨٥ عضوا.

وبهذه الانتخابات تكون بلادنا قد قطعت شوطا هاما وخطوة جديدة هامة في العمل الديمقراطي المؤسسي.

أما في عام ٢٠٠٦م وتزامنا مع الانتخابات الرئاسية فقد جرت الانتخابات المحلية للمرة الثانية وسط منافسة حزبية قوية وترشح في هذه الانتخابات ٧٣٢٥ مرشحاً فاز فيها ٧١٢٧ مرشحاً.



شهدت البلاد أول إنتخابات للمجالس البلدية في عام ١٩٧٩م، وتميزت بزخم التنافس والتفاعل الشعبي الواسع والتنظيم الدقيق.



المؤتمر العام الرابع للمجالس المحلية ١٧ / ٦ / ٢٠٠٦م







وتطبيقا للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس ولوعده الذي قطعه لناخبيه أصدر فخامته القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٨م بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٨م بشأن تعديلات قانون السلطة المحلية بما يكفل انتخاب المحافظين وهي الانتخابات التي جرت في ١٧ مايو المنصرم على طريق التأسيس لنظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات .


طريق الديمقراطية والتنمية والوحدة اليمنية
ربيع الثاني ١٤٠٩ـ نوفمبر ١٩٨٨

المؤتمر الشعبي العام

لا يمكن اعتبار الرئيس علي عبدالله صالح ضمن الزعماء التقليديين الذين يميلون إلى تقليد وتكرار التجارب الأخرى التي سبقهم إليها الغير، التي عـادة ما تكـون عرضة للهزات السياسية والتغيـيرات الاجتماعية فهو لا يؤمـن بنظرية التماثل السـياسي ويرى أن لكل بلد مـن بلدان العالم ظروفه وخصوصياته التي تتطلب النظر بتمحيص إلى كل التجارب وبالتالي أخذ ما يمكن أن يناسب الظرف المحلي.

لذلـك عمـل الرئيس عـلى ملائمة فكرة وضـع الميثاق الوطني مع إنشـاء تنظيم سياسي يحمل هذا الفكر هو المؤتمر الشعبي العام.

لذلك شـكل قيام المؤتمر الشـعبي العام في أغسـطس ١٩٨٢م حدثاً بارزاً وتجربـة رائـدة مـن التجارب الديمقراطيـة فالمؤتمر – قبـل كل شيء – هو مؤتمر جماهيري لممثلي الشعب.

لقد كان ذلك تأطيراً واعياً للعمل السياسي وتحولاً نوعياً نحو بناء مؤسسي حقيقـي.. وخلال الفـترة يناير – مارس ١٩٨٣م تشـكلت فـروع المؤتمر الشـعبي العام في المحافظات وتلتها العديد من ندوات التوعية السياسية والثقافيـة بهـدف رفع الوعي السـياسي للجماهير وتوسـيع مشـاركتها في الحياة السياسية.

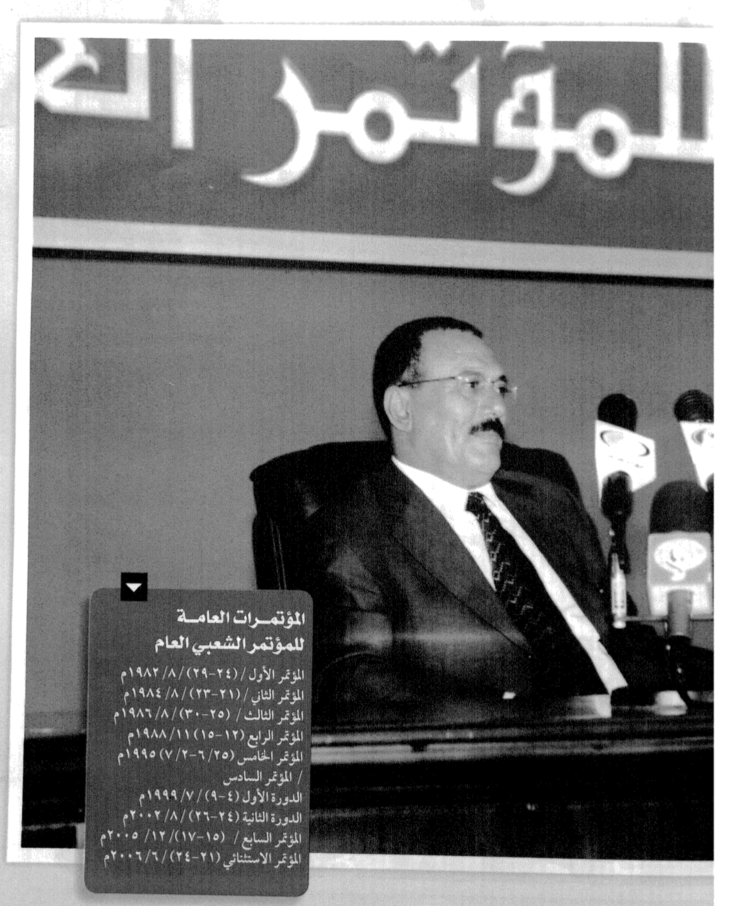
وبذلـك يكون فخامـة الرئيس قد أنجز مشروعاً سياسـياً كبيراً أسـهم في رص صفوف الشعب وقواه السياسية على اختلاف ميولها السياسية والاجتماعية في بوتقة واحدة تم الاتفاق على فكرها وبرامجها العملية الملموسـة ووسائلها في ترجمة إرادة الجماهير وتحويلها إلى أفعال ملموسة.

وباختصـار شـديد يعتبر إنشـاء المؤتمر الشـعبي العام مكسـبا ديمقراطيـا عظيـما فقـد مثـل وجهـاً حقيقيـاً للائتـلاف الشـعبي عـلى قاعـدة الغايـات الوطنيـة والمصالـح العليا للوطن والأهداف الثورية التي كان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أشد الحريصين على التمسك بها والدفاع عنها.



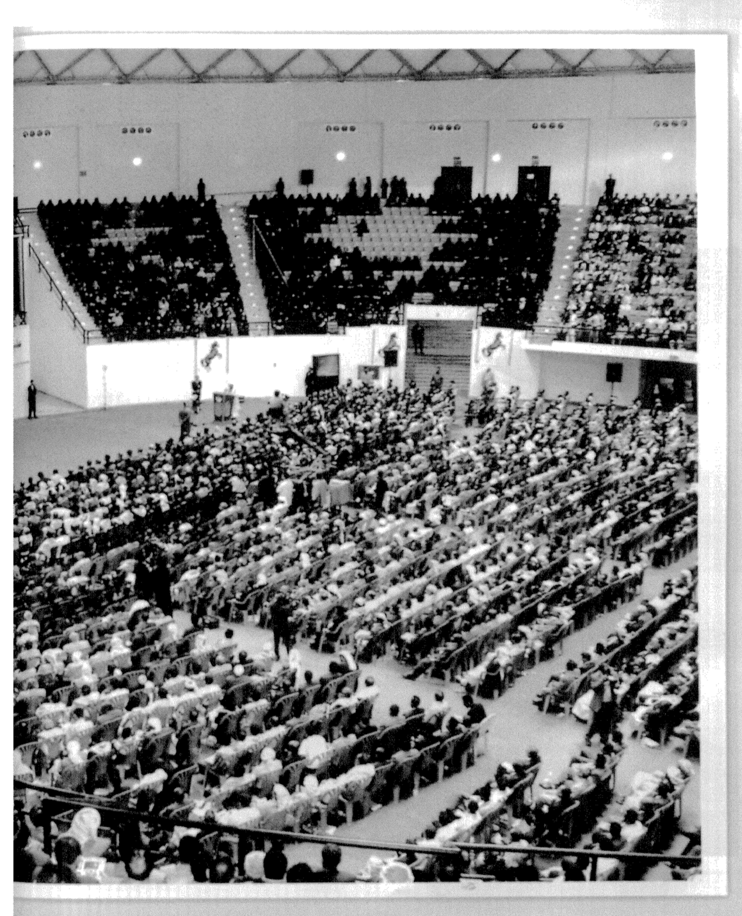
بتأسيس المؤتمر الشعبي العام، أنجز الرئيس مشروعا سياسيا كبيراً أسهم في رص صفوف الشعب وقواه السياسية على اختلاف ميولها السياسية والاجتماعية في بوتقة واحدة تم الاتفاق على فكرها وبرامجها العملية الملموسة ووسائلها في ترجمة إرادة الجماهير وتحويلها إلى أفعال ملموسة.


العربية



المؤتمرات العامة للمؤتمر الشعبي العام

المؤتمر الأول / (٢٤-٢٩) / ٨/ ١٩٨٢م
المؤتمر الثاني / (٢١-٢٣) / ٨/ ١٩٨٤م
المؤتمر الثالث / (٢٥-٣٠) / ٨/ ١٩٨٦م
المؤتمر الرابع (١٢-١٥) ١١/ ١٩٨٨م
المؤتمر الخامس (٢٥/٦-٢/٧) ١٩٩٥م
/ المؤتمر السادس
الدورة الأول (٤-٩) / ٧/ ١٩٩٩م
الدورة الثانية (٢٤-٢٦) / ٨/ ٢٠٠٢م
المؤتمر السابع / (١٥-١٧)/ ١٢/ ٢٠٠٥م
المؤتمر الاستثنائي (٢١-٢٤) / ٦/ ٢٠٠٦م







استقالة الرئيس ١٩٨٣م

بانتهاء فترة الخمس السنوات الأولى من توليه رئاسة الجمهورية قدم فخامة الرئيس استقالته إلى مجلس الشعب التأسيسي في ١٨ مايو ١٩٨٣م إيماناً من فخامته بمبدأ التداول السلمي للسلطة، لكن المجلس ونزولاً عند إرادة الجماهير التي خرجت في مظاهرات حاشدة رفض الاستقالة وأعاد انتخابه لفترة رئاسية ثانية في ٢٢ مايو ١٩٨٣م و أدى فخامته اليمين الدستورية في اليوم التالي وألقى كلمة مؤثرة فيما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ رئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي .الأخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام .. الأخوة رجال مجلس القضاء الأعلى الأخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام الأخوة أعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي .. الأخوة الحاضرون جميعا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يسعدني في هذا اليوم وللمرة الثانية أن أؤدي القسم الدستوري أمام ممثلي الشعب ان أتوجه أولا بالشكر والتقدير والثناء للأخ رئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي على الإجراءات الدستورية التي اتخذت ومن هذا المكان ومن بين ممثلي الشعب أتوجه بالشكر والثناء والتقدير والاعتزاز لكل جماهير شعبنا على هذه الثقة البالغة والتي لا يساويها شيء أهذه ثقة الجماهير وأقول من هذا المكان لجماهير شعبنا أنني سأكون جنديا مجندا عند حسن ظن الشعب الذي أولاني هذه الثقة الغالية مؤكدا لجماهير شعبنا بدون تمييز أنني سأعمل وأبذل كل ما أستطيع ومعنا المخلصون مستمدين قوتنا من الله سبحانه وتعالى ومن إرادة الجماهير..

أولا: أن نحكم بكتاب الله وسنة رسوله ..

ثانيا: بمبادئ واهداف الثورة السبتمبرية والميثاق الوطني ..

ثالثا: سنعمل بكل جد وإخلاص من أجل توفير الأمن والاستقرار في ربوع الوطن الحبيب

رابعا: نشر العدل والعدل الاجتماعي في كل ربوع وطننا سنعمل مخلصين من أجل ان يصل خير الثورة إلى كل مناطق الجمهورية وبدون تمييز .

قدم الرئيس استقالته في ١٩٨٣م بعد إنتهاء فترة الخمس السنوات الأولى من توليه الرئاسة إيمانا منه بمبدأ التداول السلمي للسلطة.



سنعمل مخلصين من أجل توطيد الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب اليمني، سنعمل مخلصين ومعنا الشعب بدون تردد أو تقاعس من أجل تحقيق الوحدة اليمنية طبقا للاتفاقيات المبرمة بين قيادتي الشطرين وأنا على ثقة بأننا سنجد العون من جماهير الشعب ومن الأشقاء في الشطر الجنوبي من الوطن وفي مقدمتهم الأخ علي ناصر محمد ..

أيها الأخوة سنعمل مخلصين ومعنا كل المخلصين مستمدين قوتنا وإيماننا وإدراكنا ومواهبنا وإخلاصنا من الشعب كل الشعب وسنعمل في هذه الفترة المقبلة من أجل استخراج ما في باطن هذه الأرض من ثروات لتعود منفعتها وخيرها لصالح الشعب ..

ستظل الجمهورية العربية اليمنية ملتزمة أمام أشقائها العرب وفيه مخلصة وخاصة لقضية الشعب الفلسطيني قضية العرب الكبرى سنبذل كل ما نستطيع من أجل دعم الثورة الفلسطينية بالمال والدم وكل المواقف السياسية المطلوبة من الجمهورية العربية اليمنية وفي كل المحافل الدولية تناشد باسم الشعب اليمني الأخوة الأشقاء للدولتين المسلمتين العراق وإيران على إيقاف النزيف الدموي والحفاظ على إمكانيات وطاقات الشعبين المسلمين وإننا سنناشد باسم الشعب اليمني ان يضعوا حدا لهذا النزيف الدموي ونشكر العراق الذي استجاب لكل المطالب والمساعي التي بذلت من كل الأشقاء والأصدقاء وكل المؤتمرات الدولية ..

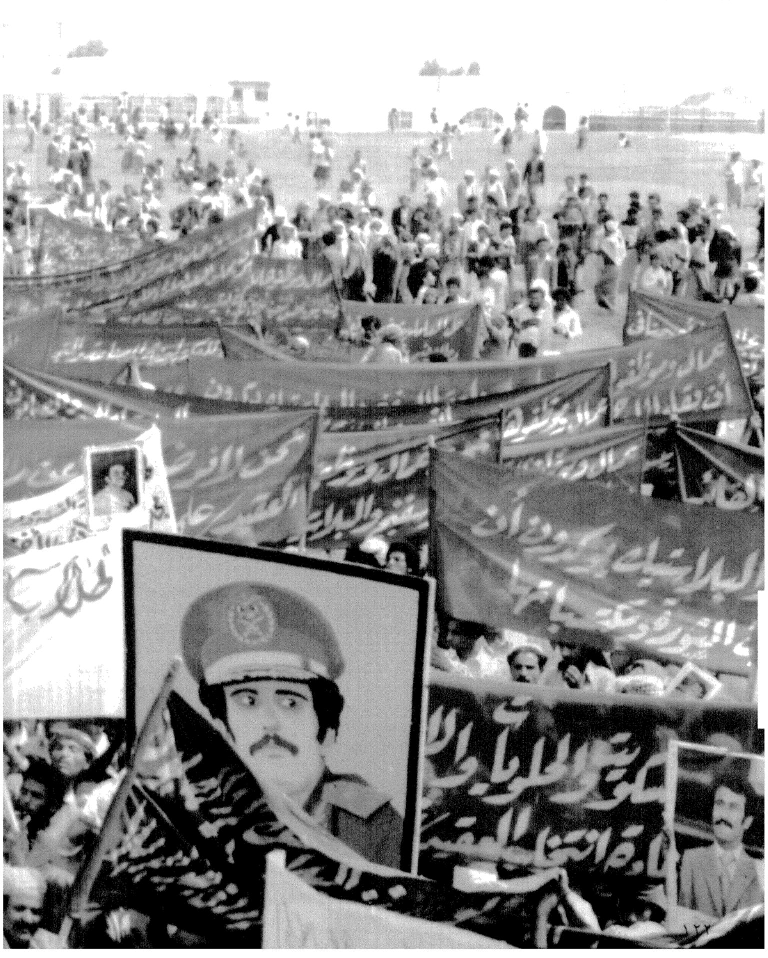
أيها الأخوة .. شكرا لكم جزيلا وأتوجه بالشكر والثناء لشعبنا اليمني ولا أقدر أن أعبر وكيف اقول لشعبنا على هذه الثقة الغالية لكنني لا أستطيع الا أن أقول شكرا ..

أيها الأخوة لعلكم تعرفون جميعا في عام ١٩٧٨ م عندما أديت اليمين الدستورية أمام هذا المجلس وأعلنت في خطابي وقلت إني سوف أمد يدا بيضاء مخلصة وصادقة إلى كل أبناء الشعب لكل من ارتكبوا حماقات ضد الثورة وأعلنت العفو العام من هذا المكان على أن يعودو مخلصين وعفى الله عما سلف وأنني اكرر اليوم ومن هذا المكان لأعلن تأكيدنا لمن هم فارين ولمن ارتكبوا حماقات ضد النظام الجمهوري ومبادئ الثورة ان يعودوا ليمارسوا حقهم في العمل السياسي طبقا للدستور الدائم وبناء على الميثاق الوطني ولا أخفي ومعنا كل أعضاء السلك الدبلوماسي أن أقول هذه الأشياء عندنا مائة وخمسة سجناء الذين ارتكبوا حماقات وشوهوا وخربوا في المؤسسات.. في مؤسسات القطاع العام والمختلط ..

واعلن من هذا المكان الإفراج عنهم من اليوم على أن نلتزم جميعا بالدستور الدائم وبالميثاق الوطني وأية ممارسة مخالفة تكون ممارسة صبيانية وعلى الشعب ان يراقبها ...

أتمنى من الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا لما فيه خير الشعب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



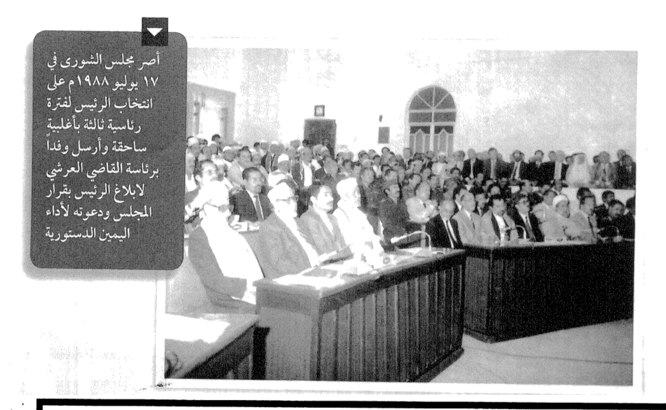




استقالة الرئيس ١٩٨٨م

وبانتهاء فترة رئاسته الثانية توجه فخامة الرئيس إلى مجلس الشورى في ١٧ يوليو ١٩٨٨م وقدم استقالته.. لكن المجلس أصر على انتخاب فخامته لفترة رئاسية ثالثة بأغلبية ساحقة.. وأقر المجلس تشكيل وفد منه برئاسة رئيسه القاضي عبدالكريم العرشي لإبلاغ فخامته بقرار المجلس ودعوته لأداء اليمين الدستورية.. وتلبية لرغبة ممثلي الشعب أدى فخامته اليمين الدستورية في ١٨ يوليو ١٩٨٨م وألقى كلمة مؤثرة تنم عن شعور عال بالمسؤولية تجاه الوطن وأبنائه الأوفياء نوردها فيما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسوله الكريم...
الأخوة رئيس وأعضاء مجلس الشورى الحاضرون جميعاً...
السادة أعضاء السلك الدبلوماسي..
يا أبناء شعبنا في الداخل والخارج..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. أحييكم بتحية الثورة والجمهورية تحية الشورى أبالأمس كنت في هذا المنبر الشوروي معلنا استقالتي النهائية من رئاسة الجمهورية طالبا منكم بروح المسئولية التاريخية ترشيح وانتخاب رئيس للجمهورية بدلا عني وإتاحة الفرصة لمن ترون فيه القدرة على القيام بهذه المهمة الكبيرة فشعبنا غني برجاله الأوفياء المخلصين القادرين على تحمل هذه المسئولية الوطنية الجسيمة ولقد فوجئت بقرار مجلسكم الموقر بإعادة انتخابي رئيسا للجمهورية لفترة قادمة ونزولا عند رغبة ممثلي الشعب قبلت بهذا القرار سائلا من الله سبحانه وتعالى العون والتوفيق لما فيه خدمة الشعب والثورة وتقدم الوطن وازدهاره وأمنه واستقراره مقدرا المشاعر الوطنية والصادقة لكل أبناء شعبنا ومعتزا بثقة مجلس الشورى الغالية..
أيها الأخوة..
لقد أعلنت في عام ١٩٨٣م من هذا المنبر الشوروي بأن بلادنا لا يوجد فيها أي سجين سياسي واليوم أعلنها مرة ثانية ومن هذا المكان بأنه لا يوجد أي سجين سياسي في بلادنا لأننا اخترنا الشورى نهجا وسلوكا في حياة شعبنا المعاصر وعلى أساسها



أصر مجلس الشورى في ١٧ يوليو ١٩٨٨م على انتخاب الرئيس لفترة رئاسية ثالثة بأغلبية ساحقة وأرسل وفداً برئاسة القاضي العرشي لابلاغ الرئيس بقرار المجلس ودعوته لأداء اليمين الدستورية

يتحمل كل مواطن مسؤوليته في العمل الوطني وفي الحفاظ على مكاسب الثورة والجمهورية.

ومن هذا المنطلق فإننا سنعمل ومعنا كل الرجال المخلصين والأوفياء من أبناء شعبنا في كل مواقع المسئولية الوطنية كفريق علم واحد همه الرئيسي خدمة الشعب والوطن والثورة ورفع مستوى بلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تجسيدا لمبادئ وأهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة ومضامين الميثاق الوطني والعمل على تعميق الممارسة الديمقراطية في بلادنا وترسيخ نهج الشورى على أساس الالتزام الصارم بنصوص الدستور الدائم ومبدأ حيادية القانون وتنفذ الخطة الخمسية الثالثة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير احتياجاتهم الأساسية وتثبيت الأسعار للمواد الأساسية الضرورية واستكمال ما تبقى من الخدمات العامة للمدن والريف على حد سواء وتحسين برامج التعليم وإيجاد المعلم اليمني الكفء والتوسع في إنشاء المعاهد الفنية والمتخصصة.

ومواصلة مكافحة الأمية وصولا للقضاء عليها وتطوير أجهزة القضاء بما يضمن تيسير سبل التقاضي ومنع أي ظلم على مواطن وتركيز الجهود لتحقيق الإصلاح الإداري وتطوير أساليبه .. وتحسين الإدارة في جميع أجهزة الدولة وإعادة التقسيم الإداري للبلاد ومضاعفة الجهود لتطوير الاقتصاد الوطني وتشجيع الصناعات الوطنية ذات الخامات المحلية والاستمرار في دعم النشاط الزراعي والتوسع فيه لتحقيق المستويات الأعلى من الإنتاج ولمزيد من الاكتفاء الذاتي كما ستعمل الحكومة في المستقبل على توفير الغاز الطبيعي للمواطنين بحيث يصل إلى بيت كل مواطن بأسعار ميسرة سوف يكون ذلك خلال عام واحد من ١٩٨٨م وحتى منتصف ٨٩ مع مد أنبوب غاز من حوض مأرب الجوف حتى يصل إلى العاصمة صنعاء ومن ثم إلى مدينة الحديدة وذلك لتشغيل الطاقة الكهربائية وتشغيل المنشآت الصناعية تكلفة هذا المشروع ما يقرب من مائتين وخمسين مليون دولار .

العمل على رفع مستوى القدرة الدفاعية بما يحافظ على أمن وسيادة واستقلال الوطن ..

العمل أيضا أيها الأخوة من أجل القضية الاستراتيجية قضية اليمن قضية إعادة تحقيق وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية وسنعمل ذلك مع أشقائنا في جنوب الوطن ..

على صعيد سياسية بلادنا الخارجية ستظل بلادنا متمسكة بنهجها السياسي والثابت لتعزيز علاقاتها مع الأشقاء والأصدقاء ملتزمة بمبدأ عدم الانحياز والعمل من أجل دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني حتى يعود إلى وطنه لإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد والعمل على دعم حركات التحرر ومحاربة العنصرية بكل أشكالها وأنواعها. هذه ملامح بسيطة حول ما حاولت أن أتذكره لعملنا المستقبلي أتمنى للجميع التوفيق والنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

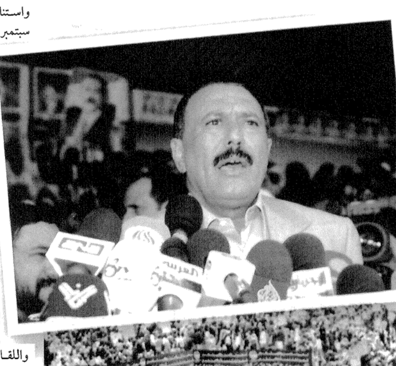

الجمهورية العربية اليمنية
وزارة الداخلية
الحب والوفاء


ابناء ناحية
العقيد علي عبد الله
الولاء لباني



كانت ذروة المطالبات الجماهيرية المهرجان المليوني الذي تدافعت إليه الجماهير في ميدان السبعين يوم ٢٤ يونيو ٢٠٠٦م، فما كان من فخامة الرئيس إلا الإستجابة لرغبة الجماهير.

واستناداً إلى التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤م أنتخب رئيساً للجمهورية في ١ أكتوبر ١٩٩٤م.



وفي أول انتخابات رئاسية مباشرة انتخبه الشعب رئيساً للجمهورية في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م.

وفي الذكرى السابعة والعشرين في عام ٢٠٠٥م لتوليه مسؤولية قيادة الوطن أعلن فخامته أنه لن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة – ٢٠٠٦ – مؤكدا «أن ذلك ليس لضغط أو كلام صحافة بل قناعة، نحن نريد أن نؤسس نموذجا مثلما أسسنا التعددية السياسية وأعدنا تحقيق الوحدة، فنريد أن نعمل على ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة في إطار برامج كل القوى السياسية »

فكانت تلك مفاجأة صاعقة نزلت على قلوب أبناء شعبنا جميعا بما فيهم المعارضين لفخامته فكانت إرادة الشعب بعد إرادة الله إذ توالت ردود الفعل المطالبة لفخامة الرئيس بالعدول عن رغبته بتحقيق رغبة الشعب وخرجت المسيرات وعقدت الاجتماعات واللقاءات وتوجهت الهتافات و البيانات والمناشدات وما عبرت عنه الرسائل والقصائد الشعرية وغيرها.. و مناشدات العلماء والمثقفين ،ومنظمات المجتمع المدني وكافة القوى السياسية الخيرة التي طالبت فخامته بالعدول عن رغبته في عدم الترشح.

وكانت ذروة هذه المطالبات المهرجان المليوني الجماهيري الذي تدافعت إليه الجماهير في ميدان السبعين يوم ٢٠٠٦/٦/٢٤م فما كان من فخامة الرئيس إلا الاستجابة لرغبة الجماهير فقال مخاطبا تلك الجماهير و كل جماهير الشعب اليمني والأمة العربية والإسلامية:

«إن مجيئكم إلى هذه الساحة من مختلف المحافظات وأمانة العاصمة بدوافع ذاتية ومقاصد نبيلة وشريفة من أجل الوحدة التي هي راسخة رسوخ الجبال الرواسي ولا قلق عليها وكذلك من أجل الأمن والاستقرار والتنمية،وتلبية لنداءاتكم وبيانات ومناشدات جماهير الشعب بكل فئاته وأطره وتكويناته أعلن عدولي عن رغبتي بعدم الترشح في الانتخابات الرئاسية.. تلبية لمطالب الشعب ونزولا عند رغبته وليس مغنما بالسلطة ولكن استجابة للعيون التي دمعت من النساء والشيوخ والأطفال الذين توافدوا إلى هذه الساحة وليس لهم من مصلحة سوى حرصهم على الحفاظ على مكاسب الشعب والوطن».

وكان لإرادة الشعب أن تنتصر في الانتخابات الرئاسية التنافسية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م التي شهدت تنافسا شديدا وحملات إعلامية صاخبة فقال الناخبون: نعم لعلي عبدالله صالح فهو الأصلح وهو القادر على مواصلة المشوار.

الديمقراطية والوحدة

وبقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كانت الديمقراطية والتعددية قد اكتسبت عناصر تفاعلها والقوى المحركة لتطورها.
وفي ٢١ مايو ١٩٩١م جرى الاستفتاء الشعبي العام على الدستور وقال ٨٣٪ من إجمالي المشاركين: نعم للدستور.
وأصدر فخامة الرئيس العديد من القوانين المنظمة والمحفزة للممارسة الديمقراطية كقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الصحافة والمطبوعات.. وشهدت الفترة اللاحقة من قيام الوحدة نشاطاً سياسياً و نقابياً ومشاركة جماهيرية واسعة و إدماج المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان دستورياً وتأسيس آلاف الجمعيات و الاتحادات والنقابات.

الدورة الانتخابية الكاملة

الانتخابات النيابية:

تجسدت الممارسة الديمقراطية في أروع صورها من خلال الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب التي جرت في أعوام ١٩٩٣م ١٩٩٧م ٢٠٠٣م بمشاركة حزبية وسياسية وجماهيرية فعالة وبإشراف اللجان العليا للانتخابات ورقابة محلية ودولية.

الانتخابات النيابية
الأولى ١٩٩٣م



جرت هذه الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م بمشاركة ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً و ترشح فيها ٣١٨٢ مرشحاً تنافسوا على مقاعد المجلس البالغة ٣٠١ منهم ٢٤ مرشحة و بلغ إجمالي عدد المسجلين في انتخابات ١٩٩٣م (٢,٦٨٨,٣٢٣) منهم (٢,٢٠٩,٩٤٤) ناخبا و (٤٧٨٧٩٠) ناخبة وذلك من إجمالي عدد سكان الجمهورية البالغ (١٦,٤٨٤,٠٠٠) نسمة و تراوحت نسبة المقترعين من المسجلين بين (٨٣و٩٠٪).
ومثل يوم ٢٧ إبريل يوماً للديمقراطية منذ عام ١٩٩٣م.

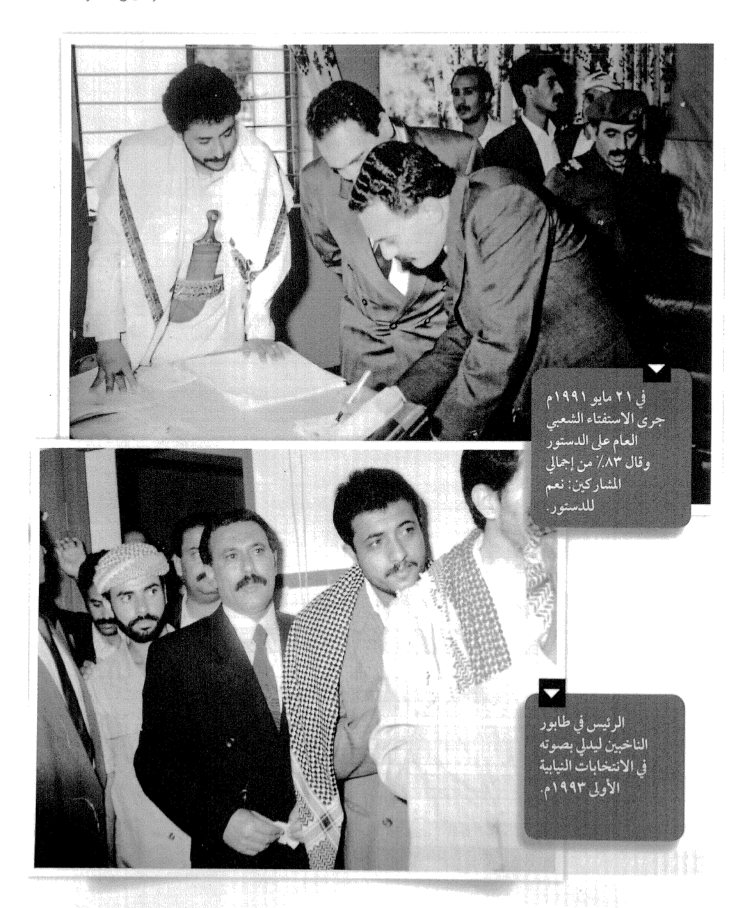
الانتخابات النيابية
الثانية ١٩٩٧م

جرت هذه الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٩٧م بمشاركة ١٦ حزباً سياسياً وترشح فيها ٢١٥٠ مرشحاً. أما عدد الناخبين المسجلين في جداول القيد النهائية فقد بلغ (٤,٦٣٧,٧٢٨) ناخباً وناخبة. وقد اقترع فعلاً عدد (٢,٨٢٧,٢٦١) ناخباً وناخبة أي بمتوسط عام (٦٠,٩٧٪) من عدد المسجلين وبمتوسط عام (٥٣,٤٠٪) من إجمالي عدد السكان الذين لهم حق الاقتراع.



الانتخابات النيابية
الثالثة ٢٠٠٣م

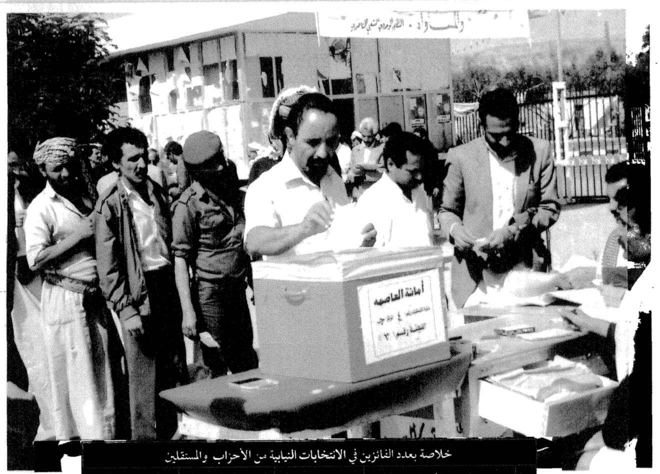
جرت هذه الانتخابات يوم ٢٧ أبريل ٢٠٠٣م بمشاركة ٢٢ حزباً وترشح فيها ١٣٩٦ مرشحا وتميزت هذه الانتخابات بإقبال المرأة على صناديق الاقتراع ومشاركة عدد كبير من المراقبين المحليين والعرب والأجانب والمنظمات الدولية المهتمة حيث بلغ عدد المراقبين أكثر من ٣٥ ألف مراقب. بلغ إجمالي عدد المواطنين الذين قيدوا أسماءهم في سجلات الناخبين الجديدة وحصلوا على البطاقة الانتخابية في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية ٨ ملايين و٨٦ ألفاً و٣١٠ ناخباً وناخبة من أصل ٩ ملايين و١٦٩ ألفا و٥٥٠ مواطنا ومواطنة يحق لهم التسجيل كونهم بلغوا السن القانونية ١٨ عاما فما فوق.



في ٢١ مايو ١٩٩١م جرى الاستفتاء الشعبي العام على الدستور وقال ٨٣٪ من إجمالي المشاركين: نعم للدستور.

الرئيس في طابور الناخبين ليدلي بصوته في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م.

جدول بعدد المرشحين والمنسحبين والمتنافسين والفائزين في الانتخابات النيابية (على مستوى الأحزاب)												
اسم الحزب	انتخابات عام ١٩٩٣م				انتخابات عام ١٩٩٧م				انتخابات عام ٢٠٠٣م			
	المرشحين	المنسحبين	المتنافسين	الفائزين	المرشحين	المنسحبين	المتنافسين	الفائزين	المرشحين	المنسحبين	المتنافسين	الفائزين
المؤتمر الشعبي العام	٢٩٠	١٥	٢٧٥	١٢٢	٢٥٥	٢٢	٢٣٣	١٨٩	٢٩٨	١	٢٩٧	٢٢٨
التجمع اليمني للإصلاح	٢٤٠	٥١	١٨٩	٦٣	٢٤٢	٥٣	١٨٩	٥٣	٢٠٣	١٧	١٨٦	٤٧
الحزب الاشتراكي اليمني	٢٢٣	١٣	٢١٠	٥٦	٠	٠	٠	٠	١١٣	٨	١٠٥	٧
حزب البعث العربي	١٦١	٥	١٥٦	٧	٤٠	٥	٣٥	٢	٥٠	٦	٤٤	٢
التنظيم الوحدوي الناصري	٩٢	٣	٨٩	١	٨٧	٧	٨٠	٣	٧١	١٠	٦١	٣
حزب البعث القومي	٠	٠	٠	٠	٥٤	٨	٤٦	٠	٢٧	٦	٢١	
حزب الحق	٦٧	٤	٦٣	٢	٢٦	٠	٢٦	٠	١١	٠	١١	
الرابطة (رأي)	٨٨	١	٨٧	٠	١٦	١	١٥	٠	٨	١	٧	
التصحيح الناصري	٣٧	١٢	٢٥	١	١٨	٣	١٥	٠	٦٣	٥	٥٨	
الديمقراطي الناصري	١٨	١	١٧	١	٣٣	٣	٣٠	٠	٥٣	٨	٤٥	
الجبهة الوطنية	٢٧	٧	٢٠	٠	٥٣	١٢	٤١	٠	٥٥	١٣	٤٢	
القوى الشعبية	٢٨	٥	٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	١٦	٣	١٣	
التجمع الوحدوي	١٨	٨	١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	١	٢	
جبهة التحرير	٢٤	١	٢٣	٠	١٦	٤	١٢	٠	١٣	٠	١٣	
التنظيم السبتمبري	٩	١	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٣	
التنظيم الشعبي (ح.ت)	٨	٢	٦	٠	٠	٠	٠	٠	١٥	٨	٧	
القومي الاجتماعي	٩	٣	٦	٠	١٤	٠	١٤	٠	٢٥	٧	١٨	
الديمقراطي الثوري	٥	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
الحركة الديمقراطية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
منظمة حزب البعث	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
الرابطة قيادة شرعية	٣	٠	٣	٠	١٥	٠	١٥	٠	٠	٠	٠	
التلاحم الوطني	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
الجبهة الديمقراطية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	
الشعبي الديمقراطي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢١	١	٠	
الاتحاد الديمقراطي للقوى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢	٥	١٧	
الوحدة الشعبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٠	٧	
حزب الشعب الديمقراطي									١٨	٦	١٧	
الخضر الاجتماعي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣	٤	١٤	
المستقلون	٣٣٨٢	١٤١٦	١٩٦٦	٤٨	٢٩٤٦	١٥٤٧	١٣٩٩	٥٤	٥٤٧	١٦٠	٤٠٨	١٤
الإجمالي	٤٧٣٣	١٥٥١	٣١٨٢	٣٠١	٣٨١٥	١٦٦٥	٢١٥٠	٣٠١	١٦٦٥	٢٦٩	١٣٩٦	٣٠١



م	اسم الحزب	عام ١٩٩٣م	عام ١٩٩٧م	عام ٢٠٠٣م
	خلاصة بعدد الفائزين في الانتخابات النيابية من الأحزاب والمستقلين			
١	المؤتمر الشعبي العام	١٢٢	١٨٩	٢٢٨
٢	التجمع اليمني للإصلاح	٦٣	٥٣	٤٧
٣	الحزب الاشتراكي اليمني	٥٦	٠	٧
٤	حزب البعث العربي الاشتراكي	٧	٢	٢
٥	التنظيم الوحدوي الناصري	١	٣	٣
٦	حزب الحق	٢	٠	٠
٧	التصحيح الناصري	١	٠	٠
٨	الديمقراطي الناصري	١	٠	٠
٩	المستقلون	٤٦	٥٤	١٤
	الإجمالي	٣٠١	٣٠١	٣٠١



مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية للجمهورية اليمنية ويتألف من ثلاثمائة عضوٍ و عضو واحد منتخبين لمدة ست سنوات (حسب الدستور الحالي).

وتشكل مجلس النواب الانتقالي عشية إعلان الوحدة بعد دمج مجلسي الشورى والشعب الأعلى (١٥٩ + ١١١) + ٣١ عضواً تم تعيينهم بقرار مجلس الرئاسة رقم ٤ لسنة ١٩٩٠م بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٩٠م.. وقد استطاع هذا المجلس أن يؤسس لحياة برلمانية رائعة وضعت الأساس للتحولات الديمقراطية اللاحقة وتمكن من إنجاز العديد من مشاريع القوانين والقرارات والاتفاقيات والعلاقات الدولية.

و انتخب مجلس النواب في الدورات الانتخابية اللاحقة في الأعوام ١٩٩٣م ١٩٩٧م ٢٠٠٣م وسنأتي في مكان آخر من هذا الكتاب على تفاصيل هذه المحطات الديمقراطية الهامة من حياة شعبنا.

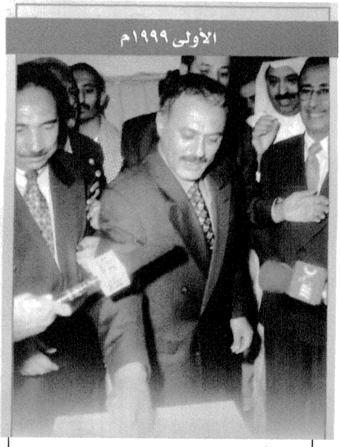
مجلس النواب هو السلطة التشريعية للجمهورية اليمنية ويتألف من ثلاثمائة عضوٍ و عضو واحد.



مجلس النواب الانتقالي تشكل عشية إعلان الوحدة بعد دمج مجلسي الشورى والشعب الأعلى .

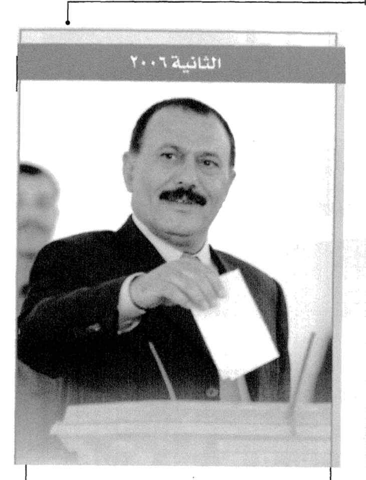
الانتخابات الرئاسية

الأولى ١٩٩٩م

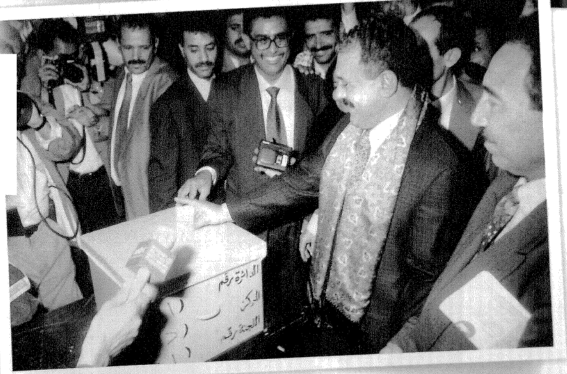


استناداً إلى التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب في ٢٩/ ٩/ ١٩٩٤م
و نصت على الانتخابات المباشرة لرئيس الجمهورية فقد جرت الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م وفاز فيها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بنسبة ٩٦,٢٪.
الجدير بالذكر أن عدد الناخبين المسجلين في الجداول الانتخابية بلغ ٥,٦٠٠,١١٩ من إجمالي عدد المواطنين في سن الانتخابات البالغ عددهم ٧,٧٧٤,٨٠٠ مواطن.. بنسبة مشاركة وصلت الى ٧٢٪.
وكان عدد سكان الجمهورية اليمنية وفقاً لآخر إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حينها ١٧,٠٧١,٠٠٠ نسمة.

الثانية ٢٠٠٦

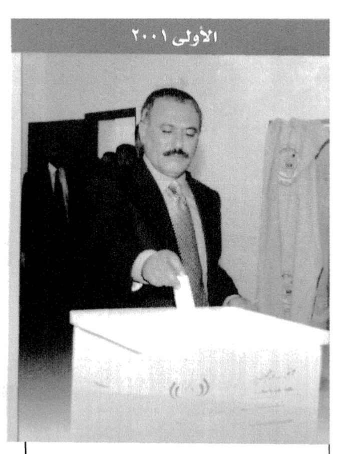


وفي ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م جرت الانتخابات الرئاسية الثانية والتي فاز فيها فخامة الرئيس بنسبة ٧٧,١٧٪ وتعتبر هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها ليس فقط على الصعيد اليمني بل وعلى الصعيد الإقليمي والعربي برمته من حيث قوة التنافس وشفافية وحدة المعركة الانتخابية التي عبرت عنها المهرجانات الانتخابية للمرشحين وشهد بنزاهتها وشفافيتها المراقبون المحليون والعرب والأجانب. وكان إجمالي عدد المسجلين في هذه الانتخابات ٩ ملايين و٢٤٨ ألفاً و ٤٥٦ (٩,٢٤٨,٤٥٦) وإجمالي عدد الذين أدلوا بأصواتهم٦ ملايين و٢٥ ألفاً و ٨١٨ (٦,٠٢٥,٨١٨) بنسبة مشاركة ١٥ر٦٥ في المائة.
أما إجمالي عدد الأصوات الصحيحة فكان٥ ملايين و٣٧٧ ألفاً و ٢٣٨ (٥,٣٧٧,٢٣٨)وإجمالي عدد الأصوات الباطلة ٦٤٨ ألفاً و ٥٨٠ (٦٤٨,٥٨٠).


الدائرة رقم

الانتخابات المحلية

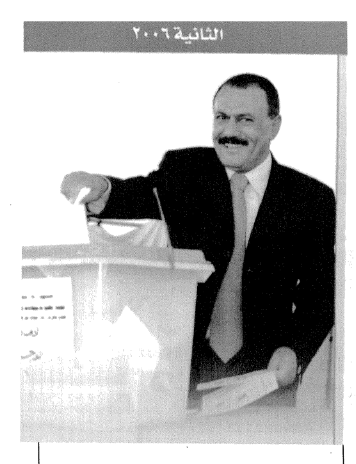
الأولى ٢٠٠١



في ٢٠ فبراير من عام ٢٠٠١م جرت أول انتخابات محلية في الوطن بعد إعادة توحيده لانتخاب المجالس المحلية للمحافظات والمديريات بمشاركة تسعة أحزاب سياسية إضافة إلى المستقلين وترشح فيها ٢٣٨٢٧ مرشحا» (قبل الانسحاب النهائي) وفاز فيها ٧١٨٥ عضوا.

وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات ٥٦٠٠٠٠٠ (خمسة ملايين وستمائة ألف ناخب وناخبة) وبلغ عدد المقترعين ٢٧٦٨٥٨٧ (مليونين وسبعمائة وثمانية وستين الفا وخمس مئة وسبعة وثمانين) بنسبة اقتراع ٤٩,٤٪

الثانية ٢٠٠٦



أما في عام ٢٠٠٦م وتزامنا مع الانتخابات الرئاسية فقد جرت الانتخابات المحلية للمرة الثانية وسط منافسة حزبية قوية وترشح في هذه الانتخابات ٧٣٢٥ مرشحاً فاز فيها ٧١٢٧ مرشحا.

وكان إجمالي عدد المسجلين في هذه الانتخابات ٩ ملايين و٢٤٨ ألفاً و ٤٥٦ (٩,٢٤٨,٤٥٦) وإجمالي عدد اللذين أدلوا بأصواتهم٦ ملايين و٢٥ ألفاً و ٨١٨ (٦,٠٢٥,٨١٨) بنسبة مشاركة ١٥ر٦٥ ٪

في عام ٢٠٠٦ جرت الانتخابات المحلية للمرة الثانية وسط منافسة حزبية قوية وترشح فيها ٧٣٢٥ مرشحا وفاز فيها ٧١٢٧ مرشحا.

الأحزاب والتنظيمات السياسية

عشية الوحدة المباركة كانت الجماهير تستعد لتنظيم نفسها في أحزاب وتنظيمات سياسية. ما عدا المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين كانا حزبين حاكمين في شطري الوطن سابقا. ظهرت العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي مثلت مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي حيث بلغ عددها حتى عام ١٩٩٢م ٤٦ حزبا وتنظيما.

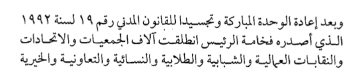
وأصدر فخامة الرئيس في ٦ أكتوبر ١٩٩١م القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية الذي وضع الأساس القانوني الراسخ لإنشاء وتنظيم نشاط هذه الأحزاب. وكان لهذه الأحزاب إجمالا دور هام في إثراء الحياة السياسية والثقافية ورفع الوعي السياسي والحقوقي بين أوساط الجماهير عامة ومنتسبيها خاصة.

مؤسسات المجتمع المدني:

ومن أهم ثمار العقود الثلاثة الماضية تشكيل منظمات المجتمع المدني التي رأى فيها فخامة الرئيس لبنة جديدة في صرح البناء الديمقراطي.

ففي عام ١٩٨٤ كانت قد أنشئت ١٤ نقابة عمالية وجماهيرية متنوعة و٥ جمعيات نسوية و٨٠ ناديا رياضيا وثقافيا و٧٥ جمعية تعاونية زراعية.

المؤتمر الشعبي العام	التنظيم السبتمبري
التجمع اليمني للإصلاح	التنظيم الشعبي (ح.ت)
الحزب الاشتراكي اليمني	القومي الاجتماعي
حزب البعث العربي	الديمقراطي الثوري
التنظيم الوحدوي الناصري	الحركة الديمقراطية
حزب البعث القومي	منظمة حزب البعث
حزب الحق	الرابطة قيادة شرعية
الرابطة (رأي)	التلاحم الوطني
التصحيح الناصري	الجبهة الديمقراطية
الديمقراطي الناصري	الشعبي الديمقراطي
الجبهة الوطنية	الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية
القوى الشعبية	الوحدة الشعبية
التجمع الوحدوي	حزب الشعب الديمقراطي
جبهة التحرير	الخضر الاجتماعي



وبعد إعادة الوحدة المباركة وتجسيدا للقانون المدني رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ الذي أصدره فخامة الرئيس انطلقت آلاف الجمعيات والاتحادات والنقابات العمالية والشبابية والطلابية والنسائية والتعاونية والخيرية

مع الأدباء والكتاب ١٢/٥/١٩٨١م





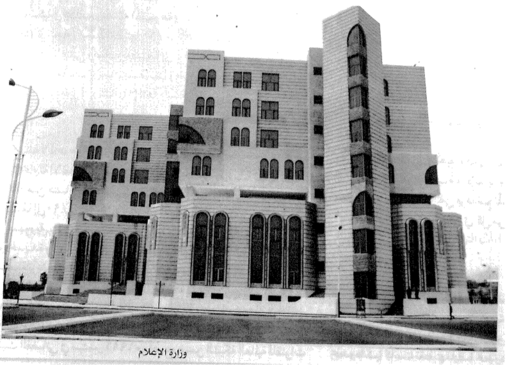
وشـهد المجتمـع حـراكاً اجتماعياً وثقافياً وخيرياً واسـعاً شـمل محافظات الوطـن بمدنها وقراها ومارسـت هـذه الجمعيات على اختلاف تسـمياتها واختصاصاتها ومهامها نشـاطا ملموسـا في المجتمع بالاسـتناد إلى المناخ الديمقراطـي الـذي أرسـاه ورعاه فخامـة الرئيس - حفظـه الله - خـلال السنوات الثلاثين الماضية.

الإعلام والصحافة

شـهدت وسـائل الإعـلام والصحافـة خـلال الثلاثـين عاماً الماضية نقلة نوعية هائلة في تطور هـذه الوسـائل كـما وكيفا.

ويحـدد مفهـوم السياسـة الإعلاميـة منـذ تـولي فخامـة الرئيـس عـلي عبـدالله صالح مقاليـد السـلطة والحكـم في ١٧ يوليو ١٩٧٨م من مجموع المبـادئ والقيـم والأهـداف التي تشـكل الإطار الأساسي المحرك لخطط التنمية الفكرية والمادية وتحقـق أفضل النتائج على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة مـن خـلال بلـورة مفاهيـم وطنيـة لخلق شـخصية ثقافية واجتماعية تنطلق من قيم وتقاليد ومعتقدات وتراث المجتمع اليمني.

ولقـد أولى فخامة الرئيس عـلي عبدالله صالح عناية خاصـة لتطوير قطاع الإعـلام للنهـوض بهذا القطـاع ورفع مسـتوى العاملين فيه ماديـاً وأدبياً وذلك إدراكاً منه للدور الهام الذي تضطلع وسائل الإعلام في حشد كافة المـوارد وتنمية مدارك الأفراد وقدراتهم العملية والعلمية وغرس مفاهيم وقيـم وعـادات وأفكار جديدة توائـم متطلبـات العصر في إطار مجتمع متطور ودولة عصرية حديثة.



وزارة الإعلام



فقد شهد الإعلام الوطني منذ عام ١٩٧٨م قفزات نوعية وبعداً ارتقائياً وديناميكياً في مختلف وسائله المسموعة والمقروءة والمرئية.. وكانت إذاعة صنعاء لا تتجاوز نسبة تغطيتها ٦٠٪ من إجمالي حجم السكان والمساحة ثم توسعت حتى وصلت تغطيتها إلى ١٠٠٪ وكان عدد المحطات عام ١٩٧٨م ٦ محطات إرسال فقط بينما وصل عددها حالياً إلى ١٤ محطة وبالتالي ازداد دور الإرسال للإذاعة ونسبة البرامج المحلية لمدة ٢٤ ساعة في اليوم.

وبالنسبة لإذاعة عدن فقد تعرضت بنيتها الفنية والهندسية للدمار والخراب أثناء محاولة الانفصال الفاشلة فتراجعت نسبة تغطيتها إلى ٢٠٪ من السكان و ٤٪ من مساحة الجمهورية ثم ارتفعت بعد إصلاح الأضرار بنسبة إرسالها إلى ٩٠٪ إلى ما قبل ١٩٩٤م وأصبحت الآن تغطي جميع محافظات الجمهورية.. كما توجد في الجمهورية إذاعات محلية في كل من تعز والمكلا والحديدة ولحج و أبين وسيئون ويصل بثها من ٧ إلى ٨ ساعات تغطي بنسبة تزيد عن ٩٥٪.. و ارتفعت نسبة تغطية الإرسال التلفزيوني للقناة الأولى لتصل إلى ١٠٠٪ بعد أن كانت نسبة تغطية الإرسال عام ١٩٧٨م ٧٪ من إجمالي عدد السكان و ٩٪ من مساحة الجمهورية وشهدت خلال الـ ٣٠ عاماً تطوراً مستمراً بعد أن دخلت عصر الفضائيات وخاصة مع بداية البث الفضائي في سبتمبر ١٩٩٦م وأصبح ضمن الشبكة العالمية للقنوات الفضائية والذي يبث على القمر الاصطناعي ويغطي رقعة جغرافية كبيرة في العالم.. و هناك القناة الأرضية والثانية والقنوات الفضائية (سبأ ويمانية والسعيدة والشبابية والدينية) لتعكس كل هذه القنوات مستوى التطور الذي طرأ على ديناميكية الإعلام المرئي كترجمة لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بأن تكون هذه القنوات وسيلة إعلامية قوية ومؤثرة تواكب التحولات العميقة السياسية والاقتصادية الوطنية وتعزز أهمية ومكانة اليمن بثقلها الجيوبولوتيكي ودورها المحوري إقليمياً ودولياً.

وفي مجال التدريب و التأهيل يكفي أن عدد الكوادر المؤهلة في المجالات البرامجية والفنية والهندسية والإدارية والدراسات الجامعية التخصصية قد وصل إلى أكثر من ألفي فرداً تم تأهيلهم خارجياً و داخلياً في معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني في كل من صنعاء وعدن.

الصحافة:

قبل عام ١٩٧٨م لم يكن ثمة نشاط واضح للصحافة اليمنية وحتى ذلك الحين كانت تصدر عدد قليل من الصحف منها صحيفة الثورة والرأي العام وصنعاء وصحيفة الجمهورية ووكالة سبأ اليمنية وكان انتشارها محدوداً كما كانت تغطيتها أيضاً محدودة وتخلو من التقنية الصحفية..



وبينما كان ايمان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح راسخاً بأن الديمقراطية و حرية الصحافة ضرورة للمجتمع والنظام فقد عبر عنها بقوله (الديمقراطية منذ آلاف السنين).. وعن أهمية دور الصحافة في بناء المجتمع قال: (نحن نعتقد أن للصحافة دوراً هاماً و رسالة نبيلة لخدمة المجتمع ينبغي أن ننهض بها ونحن نأمل أن تسلك الصحافة الوطنية رسمية أو حزبية أو أهلية السلوك الصحيح والحسن الذي يصلح كل الأخطاء وان تمارس النقد الذاتي والبناء).. وجاء هذا التأكيد بعد أن استنهض فخامته روح التغيير واستنطق العقل اليمني الأصيل بتوجهه الحضاري المعاصر عبر سلسلة من المحطات والجهود البنيوية المجتمعية ومخاضات التناسل والإحياء المعرفي في تأسيس مدامك وعي اجتماعي ومناخ سياسي ملائم..!

ويمكن إبراز العديد من الإجراءات التي هدفت إلى رفع كفاءة قطاع الإعلام والمتمثلة بـ:

- تحسين خدمات المؤسسات الإعلامية والاستفادة من التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- العمل على تطوير قدرات الإعلاميين وتأهيلهم وإحلال الكفاءات المهنية الإعلامية القادرة على استيعاب المهام الجديدة وبما يساعد على تحقيق الدور المتنامي للرسالة الإعلامية.
- تنويع وتطوير البرامج المحلية والموجهة إلى الخارج وخاصة برامج القناة الفضائية اليمنية والبرنامج العام.
- تحسين الأخبار ورفع مستوى مضمون البرامج، وانتهاج الأسلوب الفوري في التغطية والمصداقية في تناول الوقائع والأحداث.
- توجيه وسائل الإعلام الرسمية في دعم جهود الحكومة للإصلاح


مع مجلس نقابة الصحفيين اليمنيين ٢٦/٧/٢٠٠٦

واجتثاث الفساد وتكوين رأي عام مؤازر للقضايا الوطنية الإعلامية.

- المساهمة المتكاملة في بناء الإنسان اليمني وتأهيله للتعامل مع روح العصر في ظل العولمة والمتغيرات العالمية وبما لا يخل بهويته الحضارية وبقيمه الدينية وتقاليده الاجتماعية.

- تعزيز التكامل الإعلامي بين المؤسسات الإعلامية في طباعة وتوزيع الصحف الرسمية.

- استقطاب الأسماء اللامعة من الكتاب والمبدعين للكتابة في صفحات الصحف وكل الأبواب.

- إشراك المتخصصين والأكاديميين والسياسيين والأدباء والمثقفين والاستفادة من آرائهم وملاحظاتهم عند وضع الخطط والبرامج والأنشطة الإعلامية.

- الاهتمام بالإعلام الخارجي من خلال إنشاء مراكز إعلامية في كل من الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا.

- توسيع تغطية البث الفضائي إلى أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط وتقديم الأخبار والبرامج الموجهة إلى الخارج باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

- اعتماد مراسلين في عدد من العواصم الهامة والسعي نحو إصدار صحيفة موجهة إلى الخارج.

- تحديث مواقع المؤسسات الصحفية الإعلامية على شبكة الإنترنت.

- تحديث مواقع الإرسال الخارجي للوكالة وإيصال أخبار اليمن إلى أكبر عدد ممكن من وسائل الإعلام الخارجية والمغتربين والباحثين والمهتمين بشؤون اليمن عن طريق شبكة الكمبيوتر والإنترنت.

- ترسيخ مبدأ حرية الرأي والتعبير كحق أساسي من حقوق الإنسان وتعزيز حرية الصحافة والنشر وتشجيع حركة النشر والإبداع.

- وضع سياسة واضحة وآليات محددة لتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في المجالات الإعلامية والصحفية.

- تنشيط الجانب الاستثماري والتجاري للمؤسسات الإعلامية الرسمية.

وفي إطار المشروعات المستقبلية تسعى الوزارة إلى تحقيق العديد

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صحيفة الثورة (الكمية الصادرة يوميا بالألف)	٣٥	٣٥
صحيفة الجمهورية (الكمية الصادرة يومياً بالألف)	٧	٧
صحيفة ١٤ أكتوبر (الكمية الصادرة يوميا بالألف)	٦	٦
صحيفة ٢٦ سبتمبر (الكمية الصادرة إسبوعياً بالألف)	٣٥	٣٥
صحيفة الرياضة (الكمية الصادرة اسبوعيا بالألف)	٢٥	١٠
صحيفة السياسة (الكمية الصادرة يومياً بالألف)	١,٥	٢
الأخبار المحلية التي بثتها وكالة سباء للأنباء	١٩٨٣١	٢٢٩١٣
الأخبار العربية والدولية التي بثتها وكالة سباء للأنباء	٣٤٨٧٣	٤١٧٣٨
المواد الصحفية المؤرشفة لمركز البحوث والمعلومات بالوكالة	١١٨٦٠٤	١١٠٢٦٨
إجمالي ساعات الخدمة البراجية	١٤٣٧٦,٣٤	١٤٣٧٦,٣٤
القناة الفضائية (الأولى)	٨٧٦٠	٨٧٦٠,٠٠
القناة الثانية	٥٦١٦,٣٤	٥٦١٦,٣٤
إجمالي ساعات البث الإذاعي :	٣٥٣١٤,٢٥	٣٦٢٨٤,٦٣
(إذاعة صنعاء)	٩٣٤٥,٠٠	٩٣٤٥,٠٠
(إذاعة عـدن)	٦٥٣٩,٥١	٦٥٣٩,٥١
(إذاعة تعز)	٢٦١٢,٦٠	٢٦١٥,٠٠
(إذاعة الحديده)	٤٧٠١,٠٣	٤٧٠١,٠٥
(إذاعة المكلا)	٢٩٦٢,٠٠	٣١٨٩,١٥
(إذاعة سيئون)	٢١٩٠,٠٠	٢١٩٠,٠٠
(إذاعة أبين)	١٢٠٩,٠٦	١٣٣٢,٤٢
(إذاعة حجه)	٣١٤٨,٣٣	٣٦٣٥,٤٠
(إذاعة لحج)	١١٤٦,٤٧	١٢٧٧,١٠
(إذاعة الشباب)	١٤٦٠,٠٠	١٤٦٠,٠٠



من المشروعات المرتبطة بديوان عام الوزارة والمتمثلة في الآتي:-
- إنشاء مبنى حديث يستوعب المواصفات الفنية والإنشائية بما يتلاءم والأنشطة الإعلامية المستقبلية للوزارة.
- مشروع دعم وتطوير العمل الإعلامي الذي يهدف إلى إصدار الصحف والمجلات والكتيبات الإعلامية وغيرها من المواد الصحفية والإعلامية.
- مشروع التوثيق الصوتي والمرئي ويهدف إلى توسعة وحدة التوثيق المرئي لاستقبال ما يبث عن اليمن والقنوات الفضائية العربية والأجنبية وتوثيقها بالإضافة إلى عمل رسائل فلميه عن اليمن وتوزيعها للضيوف من الإعلاميين والسفارات والملحقيات والمراكز الإعلامية.
- توسعة وحدة الترجمة الفورية إلى أكثر من أربع لغات عالمية بما يتناسب والأنشطة الإعلامية ونظام المؤتمرات الصحفية.
- توسيع شبكة الكمبيوتر وربط جميع الوحدات الإدارية في الوزارة والمؤسسات الإعلامية ومركز التوثيق الإعلامي بما يمكننا من توفير المعلومات وتسهيل عمل الوحدات الإدارية وزيادة كفاءة الجهاز الإعلامي ونشاطه.

السياسة الإعلامية

تم إنجاز سياسة إعلامية مكتوبة كانت الأولى في ظل الجمهورية اليمنية والتي استندت إلى الأسس والمنطلقات التالية:
-الشريعة الإسلامية.
-الوحدة الوطنية.
-أهداف ومبادئ الثورة اليمنية.
-الدستور

وقد حددت هذه السياسة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها العمل الإعلامي، ومن أهمها، الالتزام بحرية التعبير وحرية الصحافة والانتصار لحقوق الإنسان وقيم المساواة والعدل والإخاء والسلام والأمن والاستقرار، واعتبار الرسالة الإعلامية حقاً من حقوق الإنسان والمجتمع، وتأكيد إن الإعلام بأجهزته المقروءة والمسموعة والمرئية ملك للجميع.. ووظيفته الرئيسية في جميع الأحوال تحقيق الغايات المشروعة للجماهير، وترسيخ الطمأنينة والرخاء الاجتماعي والعدالة والحرص على عدم مجافاة الحقيقة أو حجبها أو تجاوزها.

وفي ضوء هذه السياسة الإعلامية تمضي وسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة ودعم الهوية الوطنية والقومية والانفتاح إزاء الثقافات الأخرى، وتأكيد احترام حقوق الإنسان وقيم المبادرة والابتكار والإبداع والتعاون والمشاركة والإنتاج... الخ.

كما تحرص على التوازن بين المضامين الثقافية والتعليمية والإعلامية، وبين المضامين الترفيهية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة الإعلامية ليست المصدر الوحيد للممارسة الإعلامية. فثمة قانون للصحافة والمطبوعات وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية اللذان يبرز تأثيرهما في ديمقراطية الإعلام التي



تتجلى في الممارسة الإعلامية على نحو حق الأفراد والأحزاب في الإصدار الصحفي(قانون الصحافة)، حق الأحزاب والتنظيمات السياسية في عرض برامجها وأنشطتها الحزبية والسياسية عبر الوسائل الإعلامية الحكومية والدعاية الانتخابية (قانون الأحزاب).

حرية الصحافة

استنادا إلى القانون الذي أصدره فخامة الرئيس في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ برقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ - والذي يعتبر من أوائل القوانين الصادرة بعد الوحدة- فتح الباب على مصراعيه لحرية الصحافة.

ويصف فخامة الرئيس دور الصحافة بقوله:

« نحن نعتقد أن للصحافة دورا هاما ورسالة نبيلة لخدمة المجتمع ينبغي أن ننهض بها ونحن نأمل أن تسلك الصحافة الوطنية - رسمية أو حزبية أو أهلية - السلوك الصحيح والحسن الذي يصلح كل الأخطاء وأن تمارس النقد البناء».

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد الصحف والمجلات الحكومية والحزبية والمستقلة التي رخصت من قبل وزارة الإعلام ١٩٨ صحيفة و٩٢ مجلة .

وتمارس هذه الصحافة (سلطتها الرابعة) بحرية قل نظيرها في الوطن العربي كله وبصدر رحب من فخامة الرئيس الذي طالته الإساءات في عدد غير قليل من هذه الصحف التي تجاوزت ليس فقط القانون بل والعرف الصحفي والأخلاقي. وكان فخامة الرئيس دائما ما يكرر « ليس أسوأ من الديمقراطية إلا عدم وجود الديمقراطية».

وقد تعززت مساحة حرية الرأي بتوجيه فخامة الرئيس في ٣٠ مايو ٢٠٠٤م بتعديل قانون الصحافة وإلغاء حبس الصحفيين بما يكفل المزيد من الحريات في التعبير والكلمة والنقد البناء.

وتقديراً لهذا المناخ الديمقراطي اليمني وحرية الصحافة والرأي والتعبير تقرر عقد المؤتمر العام لمنظمة الصحفيين العالمية بالعاصمة صنعاء في ٢٥ / ١١ / ١٩٩١م بمشاركة أكثر من ١١٠ نقابات.. ويعتبر هذا الاجتماع في صنعاء هو الثاني الذي انعقد في المنطقة العربية بعد اجتماع القاهرة عام ١٩٦١م.

الصحافة الحزبية والأهلية.

وتنشط الصحف الحزبية والأهلية أسبوعية ويومية ونصف شهرية وشهرية إلى جانب العديد من الصحف الأهلية وهي إما مستقلة أو محايدة أو معارضة وأخرى تخصصية ويبلغ عددها أكثر من ٨٠ مطبوعة إضافة إلى المواقع الالكترونية وتدخل اليمن مطبوعات صحافية مختلفة من مختلف الدول العربية والأجنبية يصل عددها إلى أكثر من ٧٥ مطبوعة..

المشاركة السياسية للمرأة:

كفل الدستور والقوانين النافذة حقوق المرأة وفي المقدمة منها الحقوق السياسية. وكان فخامة الرئيس حريصا على تشجيع المرأة على المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع وهذا ما شجع على زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية كناخبة ومرشحة ففي انتخابات ١٩٩٣م النيابية كانت نسبة المقيدات في السجل الانتخابي ١٦٪ وارتفعت هذه النسبة إلى ٣٨٪ في انتخابات ١٩٩٧م والى ٤٣٪ في انتخابات ٢٠٠٣م. والمرأة اليوم وزيرة وسفيرة وعضوة في أعلى هيئات سلطة الدولة وقاضية.. ووفقا لمبادرة



فخامة الرئيس التي أطلقها ضمن سلسلة مبادراته للدفع بمشاركة المرأة دعا الأحزاب إلى تخصيص نسبة ١٥٪ من عضوية مجلس النواب للمرأة.

حقوق الإنسان:

من أهم المجالات التي أولاها فخامته اهتمامه وعنايته بقضايا الحريات باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الأنظمة الديمقراطية وتأسيسا لذلك وقعت بلادنا على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ومع تزايد اهتمام قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بحقوق الإنسان والمرأة في المجتمع، فإنه وعقب تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م تم إيلاء اهتمام متزايد بهذا الجانب الإنساني وعلى ضوء ذلك نشير في هذا الصدد إلى أبرز الصكوك الدولية التي تم المصادقة عليها وادماجها دستوريًا وقانونيًا في ظل راية الجمهورية اليمنية:

حيث تم إدماج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سياق المادة الـ "٦" من الدستور اليمني المعدل بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٩٤م، وهذا الإعلان يعتبر من أهم الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان، حيث تضمن حرية الفرد وصون كرامته واحترام الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ اجراءات مطردة قومية وعالمية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة فعالة بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها، ويحتوي هذا الإعلان على "٣٠" مادة نصت المادة الأولى منها على ما يلي:

" يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلًا وضميرًا وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء.. كما نصت المادة الأخيرة على ما يلي:

« ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على انه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه".

كما صادقت بلادنا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩١م، وهذه الاتفاقية ملزمة لكل الدول التي صادقت عليها بالاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية وفقًا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة التي تشكل أساس الحرية والعدل والسلم في العالم والمستمدة من الكرامة المتأصلة للإنسان.

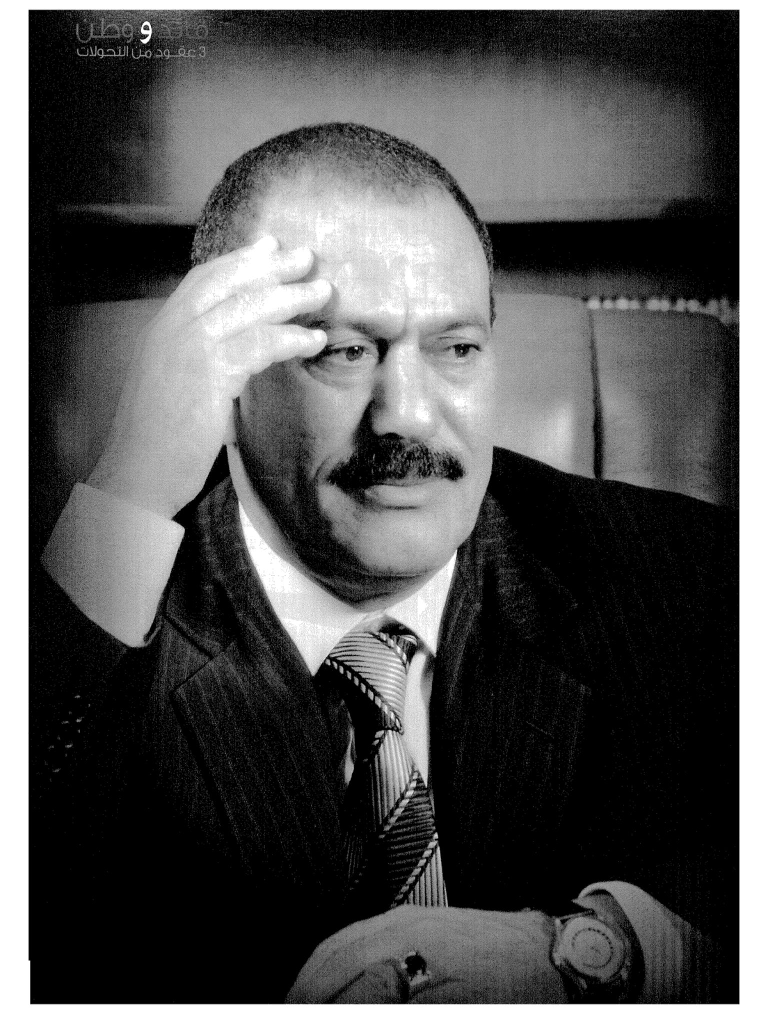
كما جاءت هذه الاتفاقية لتعزز ما ورد في المادة الـ "٥" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة الـ "٧" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكلتاهما تنص على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة.

وأقدمت على تنفيذ العديد من الخطوات منها تأسيس وزارة حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠١م التي أسندت إلى الدكتورة وهيبة فارع ثم إلى الإعلامية والدبلوماسية أمة العليم السوسوة وحاليا تشغل هذا المنصب الدكتورة هدى البان وتنشط في بلادنا - في مناخ ديمقراطي - العديد من المنظمات والهيئات المختصة والمهتمة بهذا المجال سواء كانت المحلية منها أم الدولية.

موحد اليمن

منذ أول خطاب له في ١٧ يوليو ١٩٧٨م أكد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عزمه على « تحقيق حلم الشعب حلمنا جميعاً في الوحدة اليمنية المباركة» فأخرج موضوع الوحدة من دوامة الصراعات والمزايدات إلى السياق العملي الملموس. وانطلق في توجهه الوحدوي المتأصل في فكره وثقافته من حيث انتهت الجهود والاتفاقيات الوحدوية السابقة بابتكار صيغ وأولويات العمل الوحدوي.

واعتبر فخامته أن الحوار هو الأسلوب الناجح والأنسب لاعادة تحقيق وحدة الوطن أرضاً وشعباً مستخلصاً ذلك من عبر ودروس الصراعات الماضية ومنتقلاً بأسلوب الحوار الوحدوي من الاتفاقيات والبرتوكولات الجامدة الى الخطوات العملية الملموسة التي تقرب ولا تفرق وتسرع من خطوات اليمن الوحدوي لأن فخامته كان واقعياً في تعامله مع الحقائق وحريصاً على قطع طريق العودة إلى خيار الحرب، وازالة جميع مبررات استمرارها، وتوسيع هامش المناورات السياسية والمرونة والشفافية في العمل قدر المستطاع لتهيئة ظروف مناسبة للحلول السلمية والوصول عبر لغة الحوار إلى صيغة مقبولة للاتفاق خدمة للهدف الاستراتيجي العظيم للثورة والشعب المتمثل في إعادة تحقيق وحدة الوطن.





لقاء الكويت الأول

وقع فخامة الرئيس في ٣٠ مارس ١٩٧٩م مع أخيه الرئيس عبدالفتاح إسماعيل في دولة الكويت على بيان مشترك لتجاوز الصعاب التي سببتها الأحداث المؤسفة التي وقعت بين شطري الوطن في فبراير ومارس من نفس العام ووضع حلول شاملة والتمسك بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية سلمياً والاتفاق على عدد من الخطوات الوحدوية الملموسة.



لقاء صنعاء الأول

وفي نفس العام ٢-٤ أكتوبر شكل لقاء فخامته مع أخيه الرئيس علي ناصر محمد في صنعاء محطة هامة في المسار الوحدوي تلاه الاتفاق الذي وقع بين رئيسي وزراء الشطرين لتعزيز الاتصالات والتنسيق بين شطري الوطن.



لقاء صنعاء الثاني

وأعقب ذلك لقاء فخامته بأخيه الرئيس علي ناصر محمد خلال الفترة ٩-١٣/ ٦/ ١٩٨٠م في صنعاء حيث تم الاتفاق على التعاون لتوطيد الأمن والاستقرار في شطري الوطن بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة، كما تم الاتفاق على عقد لقاء الرئيسين مرة كل أربعة أشهر.

لقاء تعز الأول



وفي ١-٢ سبتمبر من نفس العام التقى فخامة الرئيس بأخيه الرئيس علي ناصر محمد في تعز وبحث الرئيسان الخطوات التي أنجزت واتفقا على تذليل الصعوبات التي رافقت العمل الوحدوي.

لقاء صنعاء الثالث:

وفي ٢٦-٢٧ سبتمبر من نفس العام استضاف فخامة الرئيس - في صنعاء - أخيه الرئيس علي ناصر محمد للمشاركة في احتفالات العيد الثامن عشر لثورة ٢٦ سبتمبر وأجرى معه مباحثات استهدفت التسريع في الخطوات الوحدوية.



لقاء تعز الثاني

كما التقى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في الفترة من ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٨١م في تعز بأخيه الرئيس علي ناصر محمد واتفقا على تشكيل لجنة لبحث تطبيق اتفاق طرابلس حول التنظيم السياسي الموحد وتشكيل لجنة من رئيسي الأركان العامة لتنفيذ عدد من المهام الأمنية والعسكرية.



لقاء الكويت الثاني

ونظرا للتعقيدات التي نشأت في العلاقات بين شطري الوطن سافر فخامة الرئيس ليلتقي بأخيه الرئيس علي ناصر محمد في دولة الكويت في ٢٣ نوفمبر ١٩٨١م بهدف تصفية وتنقية الأجواء بين الشطرين وتهيئة الظروف المناسبة للدفع بالعمل الوحدوي إلى الأمام.



الزيارة التاريخية لعدن

وخلال الفترة من ٣٠ نوفمبر - ٢ ديسمبر ١٩٨١م توجه فخامة الرئيس إلى عدن غير آبه بالمخاطر والتحذيرات التي تلقاها مصمماً على أن يشارك شعبنا في الشطر الجنوبي من الوطن في احتفالات عيد الاستقلال، واستقبلته الجماهير بالترحاب الحار والهتافات الحماسية منقطعة النظير كما زار فخامته محافظة حضرموت واتفق مع أخيه الرئيس علي ناصر محمد على إنشاء المجلس اليمني الأعلى وتشكيل اللجنة الوزارية المشتركة ونظام عملها وفي هذه الأثناء كانت اللجنة الدستورية قد انتهت من إعداد مشروع دستور دولة الوحدة.

لقاء تعز الثالث



وفي ٦ مايو ١٩٨٢م التقى فخامة الرئيس بأخيه الرئيس علي ناصر محمد في تعز. وتم الاتفاق على عدد من أعقد المشكلات التي كانت تواجه العمل الوحدوي وهي القضية الأمنية والعلاقة مع «الجبهة الوطنية».





وتوالت الخطوات الوحدوية تباعا.. ومن خلال قراءة سريعة لهذه الخطوات يمكن أن نستنتج أن المسيرة الوحدوية كانت قد تميزت خلال الفترة من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٨٥م بالديناميكية والتواصل بين شطري الوطن ورافقتها لقاءات واجتماعات عقدتها القيادة السياسية في الشطرين في كل من صنعاء وعدن وتعز وسيئون من خلال المجلس اليمني الأعلى الذي أنشئ خلال لقاء قيادتي الشطرين في عدن بداية شهر ديسمبر عام ٨١م، وكذا من خلال اجتماعات وحدوية ونشاطات مكثفة للجان المشتركة وسكرتارية المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة تمخضت عن إنجاز العديد من الاتفاقيات الوحدوية في مختلف المجالات واتخاذ جملة من القرارات والتوصيات الهادفة إلى تطوير مجالات التعاون والتكامل المشترك بما من شأنه إنهاء حالة التجزئة والتشطير التي كرستها عهود الإمامة والاستعمار والتسريع بالخطوات الوحدوية في سبيل الوصول إلى تحقيق حلم جماهير شعبنا في وحدة الوطن اليمني أرضاً وإنساناً. بما تمثله وحدة الوطن من توحيد للطاقات والإمكانات الوطنية واستنهاض لقدرات شعبنا الخلاقة واستخراج ثرواته الطبيعية التي تزخر بها الأرض اليمنية وتوجيهها صوب الخلق والإبداع وضمان المشاركة الفاعلة للمواطن اليمني في مختلف مجالات الحياة التنموية والاقتصادية والسياسية وبما يؤدي إلى إعادة الوجه المشرق لليمن السعيد مهد الحضارات العريقة ذات البعد الإنساني والتي ازدهرت وتمت في ظل وحدة الأرض والإنسان والمشاركة الشعبية في صنع القرارات المتعلقة بتنظيم حياته وإدارة شؤون حُكمه.

أحداث يناير ١٩٨٦م المأساوية :

أما في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧م فلم يشهد العمل الوحدوي بين شطري الوطن أي تطور أو نشاط ملموس – باستثناء لقاء القمة بين الرئيس علي عبد الله صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض في ٢١/٧/١٩٨٧م في العاصمة صنعاء الذي شكل بطبيعة الحال محطة هامة في العمل الوحدوي – وذلك نظرا لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م التي كانت لها انعكاسات سلبية على مسار العمل الوحدوي ونشاط اللجان المشتركة و يجدر بنا هنا أن نتوقف قليلا أمام الروح العالية من المسؤولية الوطنية التي تعامل بها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مع هذه الأحداث الأليمة التي حلت بشطرنا الجنوبي من الوطن. حيث كرس فخامة الرئيس كل جهوده خلال هذه الفترة للتغلب على ما خلفته تلك الأحداث المؤسفة ومعالجة آثارها رافضا وبشكل قاطع التدخل في شؤون شطرنا الآخر إلا بالتي هي أحسن. وقد قال فخامته عندما كان يُسأل مثل هذا السؤال: «لم يكن هناك أسهل من اللجوء إلى إعادة الوحدة بالقوة.. ولكنني رفضت أي حل يتحقق بالعنف».



ولذلك قرر فخامة الرئيس استقبال الطرف المهزوم في هذه الأحداث في وطنه معززاً مكرماً. وسارع إلى عقد لقاء أخوي في العاصمة الليبية طرابلس في ٢ يوليو ١٩٨٦م مع أخيه الرئيس حيدر أبوبكر العطاس برعاية القيادة الليبية بهدف معالجة الأوضاع الناشئة عن هذه الأحداث.

جهود القيادة والخطوات الموفقة:

وفي عـام ١٩٨٨م انتقـل العمـل الوحدوي نقلة نوعيـة متقدمة حيث بـدأت مرحلة التطبيق العمـلي للاتفاقيات الوحدوية الموقعة بين الشطرين.. والانتقال بها إلى آفاق أكثر تطوراً وبحيث لا تظل تلك الاتفاقيات وما تحقق من إنجازات حبيسـة الأدراج وبعيدة عن التطبيق العملي على أرض الواقع انطلاقا من إدراك قيادتي شـطري الوطن أهمية المرحلة وما تفرضه مسؤولياتها التاريخية في الإسراع بتحقيق إعادة وحدة الوطن باعتبار أن ذلك يمثل مطلبا وطنياً ملحاً وهدفاً مقدساً طالما ناضلت جماهير شعبنا وقدمت التضحيات من أجل تحقيقه.



لقاء صنعاء الرابع

وفي ٢١ يوليو ١٩٨٧م التقى فخامة الرئيس بأخيه علي سـالم البيض وشـكلت هذه الزيارة محطة هامة في المسار الوحدوي هدفت إلى الانتقال بمباحثات الوحدة اليمنية وبالعمـل الوحـدوي إلى الخطـوات الإجرائية المقربة ليوم إعلان قيـام دولة الوحدة وفقـاً لبرنامـج محـدد تتويجـاً لكل الجهـود الوحدويـة المشـتركة من الحـوار الوطني الصـادق بـين قيادتي الشـطرين والعمل من أجـل تحقيق الوحدة اليمنية على أسـس سلمية وديمقراطية.



لقاء تعز الرابع



حفل عام ١٩٨٨م بجهود وحدوية وخطوات متقدمة خطتها القيادة فقد عقد فخامة الرئيس في مدينة تعز لقاء مع أخيه علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي خلال الفترة من ١٦-١٧ من شهر أبريل.. حيث جرى هذا اللقاء في جو مفعم بالروح الأخوية والحرص المشترك على تعزيز مواصلة الجهود الوحدوية الصادقة والجادة والاتفاق على حل عدد من التعقيدات الأمنية والعسكرية التي نشأت في تلك الفترة.

لقاء صنعاء الخامس:



وخلال الفترة من ٣-٤ مايو من نفس العام احتضنت عاصمة دولة الوحدة صنعاء لقاء رمضان الوحدوي بين الأخوين الفريق علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض حيث خرج هذا اللقاء بين قيادتي الشطرين بنتائج إيجابية تخدم المصالح العليا للوطن اليمني وتدفع بالعمل الوحدوي خطوات إلى الأمام وخلقت ظروفاً ومناخات جديدة وملائمة لانجاز خطوات ونجاحات هامة وجدية على طريق الوحدة حيث تم الاتفاق على إقامة مشروع استثماري مشترك بين محافظة مأرب وشبوه بمساحة ٢٢٠ كم مربع.



التوقيع على اتفاق تسهيل حركة تنقل المواطنين

وفي إطار لقاء قمة صنعاء قام الأخوان عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة العامة في الشطر الشمالي من الوطن والدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي بالتوقيع في ٤ مايو ١٩٨٨م على اتفاق تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية.

وفي الأول مـن يونيـو مـن نفس العام تم في صنعاء أيضاً التوقيع على محضر اجتماع وزيري داخلية الشـطرين بشـأن تنفيذ اتفاقية التنقل بين الشطرين وتضمن المحضر الاتفاق على وضع الترتيبات العملية لإلغاء جميع النقاط القائمة بين الشطرين وكذا تحديد نقاط مشـتركة لتسـهيل وتنظيم عبور المواطنين دون أية تعقيدات أو إجراءات من شـأنها إعاقة التنقلات بين الشطرين.

وكما هو محدد فقد شـهد الأول من شـهر يوليو بدء أول عملية تنقل للمواطنين بين شـطري الوطن بالبطاقة الشـخصية تنفيذا للاتفاقيات الخاصة بتنظيم وترتيب إجراءات انتقال المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية.

وفي ١٩ نوفمـبر تـم في مدينـة عـدن التوقيع على الاتفاق بشـأن اسـتثمار الثروة النفطيـة والمعدنية في المنطقة المشـتركة بين محافظتـي مـأرب وشـبوة وهو المشروع الذي تم الاتفاق عليـه خلال لقاء القيادة اليمنية في صنعاء في شـهر مايو ١٩٨٨م وبرغـم كل المؤامـرات والعراقيل وعوامل التشـطير والتجزئة التي عملت الإمامة والاسـتعمار على ترسـيخها في أذهان الجماهير فإن إرادة الشعب اليمني كانت أقوى من كل المؤامرات والدسائس فقد فجر هذا الشعب ثورتي سبتمبر وأكتوبر اللتـين قضتـا وإلى الأبد على الإمامة والاسـتعمار وجعلتا تحقيـق الوحدة اليمنية هدفهما الاسـتراتيجي باعتبار أن الوحدة اليمنية نواة للوحدة العربية الشاملة.

وحرص فخامة الرئيس في لقاءات القمة التي عقدت خلال هذه الفترة وما تلاها على أن يولي اهتماما متزايداً لما تم تنفيذه مـن اتفاقات مشـتركة في مختلف المجالات والوقوف على ما توصلت إليه اللجان المشـتركة تنفيـذا للاتفاقيات الوحدوية المبرمة بين الشـطرين بـدءاً باتفاقية القاهرة/ أكتوبر١٩٧٢م وبيان طرابلس/ نوفمـبر ١٩٧٢م/ والاتفاقيات الوحدوية الأخرى نحو تحقيق المصلحة العليا للشـعب اليمني في الوحدة وبما ينسـجم مع أهداف ومبادئ ثورتي سـبتمبر وأكتوبر الخالدتين في تحقيق الوحدة اليمنية على أسس سلمية وديمقراطية.



الزيارة التاريخية والحاسمة إلى عدن واتفاق ٣٠ نوفمبر

وشكلت زيارة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح التي استمرت يومين لعدن على رأس وفد رسمي وشعبي كبير للمشاركة في احتفالات شعبنا اليمني بمناسبة العيد الـ ٢٢ لاستقلال جنوب الوطن نقطة تحول تاريخية في مسار العمل الوحدوي حيث استقبلت الجماهير اليمنية النتائج الايجابية التي أسفر عنها لقاء عدن التاريخي بين الأخوين الفريق علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض بالفرح والابتهاج و شهدت العديد من المدن وعواصم المحافظات في الوطن اليمني خروج مسيرات جماهيرية وتنظيم مهرجانات للتعبير عن مباركتها لهذا المنجز الوحدوي العظيم وتأييدها



لكافـة الخطوات الوحدويـة التي اتخذتها القيادة اليمنية في سـبيل التقريب بيـوم الوحـدة.. مجـددة وقوفهـا إلى جانب القيـادة السياسـية في جهودها المتواصلـة لتحقيـق الوحـدة اليمنية والتصـدي لأعداء الوحـدة وكل من يحاول الوقوف في وجه الإرادة الشـعبية من المتشـككين والمشبوهين وبذل كل غـال ونفيـس دفاعاً عـن الوحدة اليمنية ومسـيرتها الظافـرة وفي هذه المحطـة الحاسـمة تم التوقيع عـلى الاتفاق التاريخي الذي عـرف بـ«اتفاق ٣٠ نوفمـبر» الذي تـم بموجبه الاتفاق عـلى إحالة مشروع دسـتور دولة الوحـدة إلى مجلسي الشـورى والشـعب الأعلى لإقراره في فـترة لا تتجاوز ستة أشهر تمهيدا للاستفتاء الشعبي عليه.



وشهدت الأشهر التالية منذ التوقيع على اتفاق عدن في الـ ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٩م في كل من صنعاء عاصمة دولة الوحدة وعدن العاصمة الاقتصادية لليمن زيارات متبادلة للوزراء والمسؤولين المختصين في مختلف الأجهزة والمؤسسات والهيئات الرسمية والشعبية والمؤسسات العسكرية والأمنية جرت خلالها لقاءات ومشاورات مكثفة أسفرت عن وضع مشروعات القوانين واللوائح والهياكل التنظيمية الخاصة بدمج الوزارات والأجهزة والهيئات والمصالح والمؤسسات المدنية والعسكرية في ظل دولة الوحدة.

كما تم في هذه اللقاءات الأخوية بين المسؤولين المختصين على كافة المستويات الرسمية والشعبية استعراض وبحث عدد من المواضيع المتعلقة بالخطوات الوحدوية وتوسيع مجالات التنسيق المشترك بما يكفل مزيدا من تحقيق التكامل في شتى المجالات وصولاً إلى دولة الوحدة.



لقاء صنعاء السادس

وفي ختـام لقاء صنعاء الأخوي بـين الأخوين الرئيس علي عبـد الله صالـح وعـلي سـالم البيض صـدر بلاغ صنعـاء الوحـدوي عن هـذا اللقاء الـذي عقد خلال الفـترة مـن ٢٤-٢٦ ديسـمبر ١٩٨٩م.. شـدد عـلى وضع دراسـة تقييميـة لتجربة الشـطرين في المجالات الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة وفي مجال الممارسة الديمقراطية واستخلاص الإيجابيات في تجربة الشطرين بهدف الحفاظ على منجزات ثورتي ٢٦ سـبتمبر و١٤ أكتوبر والعمل على تثبيتها وتطويرها في ظـل دولة الوحدة وإعداد ومناقشـة برنامج الإصلاح الشـامل لدولـة الوحـدة وتضمـن البـلاغ التأكيد على اتخاذ إجـراءات سريعـة لإزالة العوائق مـن الطرقات لتأمـين حركـة تنقـل المواطنـين بحريـة تامـة في جميـع مناطـق الأطراف وإلغاء الإجـراءات الجمركية المعيقة لذلـك.. مع العمل السريع لتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمـة للحقوق والحريات الشـخصية للمواطنين في عموم الوطن بما يحافظ على كرامة الإنسان اليمني وبما يؤمن سـيادة القانون وهيبة الدولة وتوسـيع المشاركة الديمقراطية وحرية التعبير في الحياة العامة.

وأعلن البلاغ العفو العام والشامل عن جميع المواطنين اليمنيـين الذين تعرضوا للإجراءات نتيجة لنشـاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام وإنهاء جميع المطالب الثأرية.

وكان الأخـوان الفريق علي عبد الله صالح وعلي سـالم البيـض قد شـهدا المهرجـان الجماهيري الكبـير الذي أقيم يوم ٢٤ ديسـمبر في ميدان السبعين بعاصمة دولة الوحدة صنعاء والذي شاركت فيه المنظمات الجماهيرية والآلاف من أبناء شعبنا للتعبير عن فرحتها بالخطوات المتقدمة التي تـم تحقيقها والإعراب عن تأييدها لتلك الخطـوات المتقدمة التي تمت على طريـق وحدة اليمن أرضا وإنسانا.



لقاء مكيراس

وكان عـام ١٩٩٠م عام النشـاطات الوحدوية المكثفة والخطوات العملية الملموسـة. حيث أسـفرت نتائـج القمة اليمنية التي عقـدت في منطقة مكيراس بمحافظـة أبين يوم ١٨ فبراير ١٩٩٠م بين الأخوين علي عبدالله صالح وعلي سـالم البيض عن نتائج هامة.. حيث تناولت القمـة التقييم الموضوعي لكافة الخطوات والإجـراءات التي جرى تنفيذها منذ الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م وأعمال اللجان الوحدوية المتخصصة التي أنجزت الكثير من مهامها وبنسبة تصل إلى أكثر من ٨٠٪ كما تصدرت الهموم التنموية والتطلعات لإيجاد أسس قوية وسليمة للبنـاء الاقتصادي للجمهورية اليمنية وكذا حماية حقوق الإنسـان اليمني وفي طليعتها حقه في المشاركة في مجالات البناء المختلفة السياسية والديمقراطية والتنموية.

كما اسـتعرضا مجمل النشـاطات الوحدوية والتحديات التي تواجه العمل الوحدوي حيث جـرى الاتفاق على اتخـاذ الترتيبات الوطنية اللازمة التي من شـأنها مواجهة أية معوقات أو تحديات تحاول التأثير على مجريات العمل الوحدوي والتصدي لكل القوى المعادية للوحدة من خلال حشد الجماهير وتعبئتها للانتصار لإرادتها في الوحدة وحماية مسيرتها من أي عمل عدائي.



لقاء صنعاء السابع

وشـهدت عاصمة دولة الوحدة صنعاء خلال الفترة من١٩ إلى ٢٢ من شـهر أبريل الاجتماع الأول الكامل للقيـادة السياسـية للوطـن اليمني برئاسـة الأخوين عـلي عبد الله صالح و علي سـالم البيض، كـما أن القيادة السياسـية وقعـت على اتفاق اعـلان الجمهورية اليمنيـة وتنظيم الفـترة الانتقالية ووقفت القيـادة اليمنية في هـذا الاجتماع أمام ما تبقـى من المهام والترتيبات الإجرائية المتعلقة بقيام دولة الوحدة واسـتكمال إجراءات المصادقة عليه من مجلسي الشورى والشعب.
وكلفـت القيـادة فرق عمل من داخـل الهيئات القيادية لمتابعة انجازها وتنظيمها و أكدت على مشـاركة كافة القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية في الحياة الديمقراطية.



١٩٩٠/٤/٢٢م





لقاء عدن الثالث

وفي الأول من شهر مايو عقدت قيادة الوطن اليمني اجتماعاً في مدينة عدن برئاسة الأخوين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض جرى خلاله بحث ومناقشة عدد من القضايا المرتبطة بالعمل الوحدوي والخطوات الإجرائية وبقية الترتيبات المتعلقة بإعلان قيام الجمهورية اليمنية وفقاً للاتفاقيات الوحدوية واستكمالا لما جرى بحثه في لقاء صنعاء التاريخي المنعقد في خواتم شهر رمضان المبارك.
وفي أول اجتماع عقده مجلس الوزراء المشترك في عاصمة دولة الوحدة صنعاء خلال الفترة من ٢٠-٢٢/ ١/ ١٩٩٠م الذي ترأس أولى جلساته الأخ الرئيس الفريق علي عبد الله صالح.. تم استعراض ومناقشة كافة القضايا الموكلة إلى المجلسين.. وقد صدر عن هذا الاجتماع عدد من القرارات تناولت الجوانب الاقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية والتربوية وفي المجالات التشريعية والقضائية والشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي وكذا التطورات بشأن الدمج للوزارات والأجهزة والمصالح و المؤسسات في دولة الوحدة.. وأقر مجلس الوزراء المشترك أن تكون دولة الوحدة من ثلاثين وزارة وثلاثة وزراء دولة كما قرر المجلسان الإفراج عن أي مساجين سياسيين فوراً.
كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة لإجراء الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية.



لقاء تعز الخامس

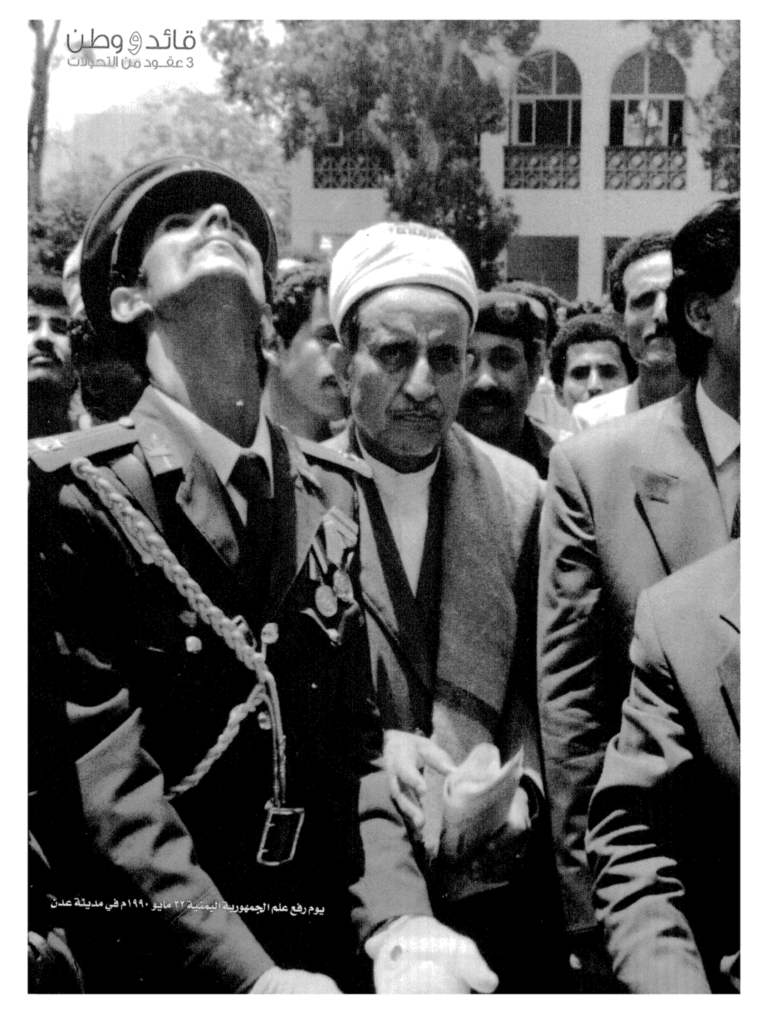
وفي الاجتماع المشترك الذي عقد في تعز في ١٦ مايو برئاسة الأخوين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض والذي ضم عدداً من الأخوة أعضاء اللجنة العامة والمكتب السياسي واللجنة الدائمة واللجنة المركزية جرى الاتفاق على تشكيل لجنة حوار مع التنظيمات السياسية والقوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية في الساحة اليمنية والاتفاق على إخلاء العاصمة صنعاء والعاصمة عدن من القوات المسلحة وسحبها إلى مناطق عسكرية يتفق عليها ضمن المناطق العسكرية للدولة اليمنية والاتفاق على حل جهازي أمن الدولة والأمن الوطني والتوقيع على اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

إعلان الجمهورية اليمنية

وجاءت مصادقة مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور دولة الوحدة في الحادي والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م كآخر خطوة إجرائية هامة تسبق إعلان قيام دولة الوحدة وفي ٢٢ مايو ١٩٩٠م اكتملت أفراح شعبنا بإنجازه الوحدوي العظيم وانتصار إرادته في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية التي رفع علمها عاليا من عدن فخامة الرئيس المناضل علي عبد الله صالح.

ويسجل الأستاذ سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني السابق وعضو مجلس الرئاسة السابق والمستشار الحالي لفخامة الرئيس شهادته بوضوح وبصدق عن صانع الوحدة بقوله: «لولا حكمة وحنكة وتفهم وتجاوب فخامة الرئيس لما تحققت الوحدة... هذا هو الذي أوصل حلمنا المشروع في بناء وطن موحد وسعيد..»





يوم رفع علم الجمهورية اليمنية ٢٢ مايو ١٩٩٠م في مدينة عدن



الاحتفال بإعلان قيام الجمهورية اليمنية رسميا يوم ٢٢مايو ١٩٩٠ م في قاعة فلسطين - عدن





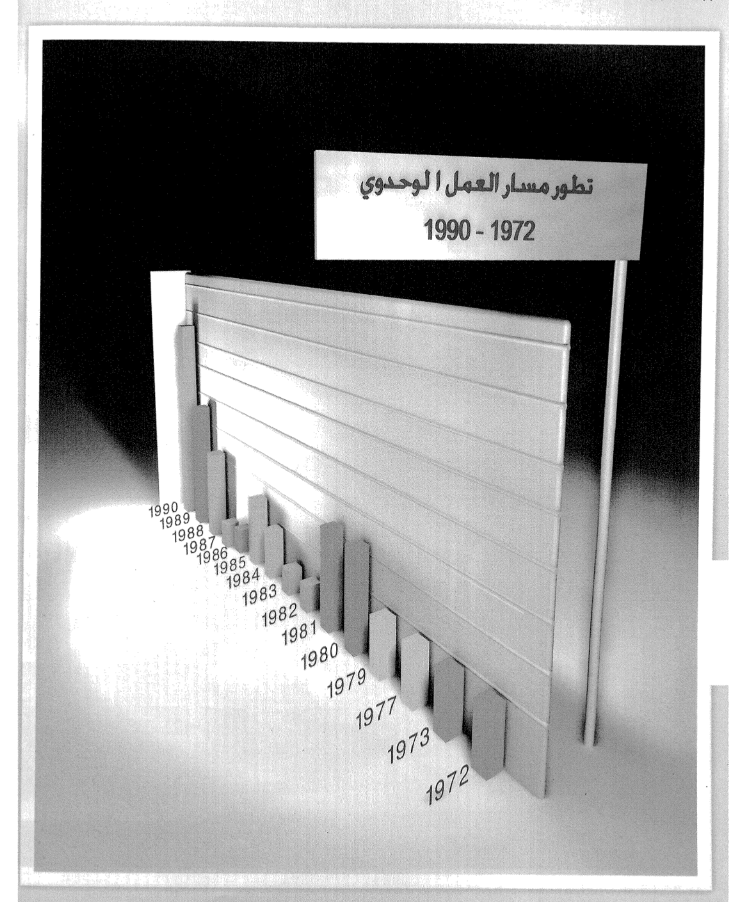


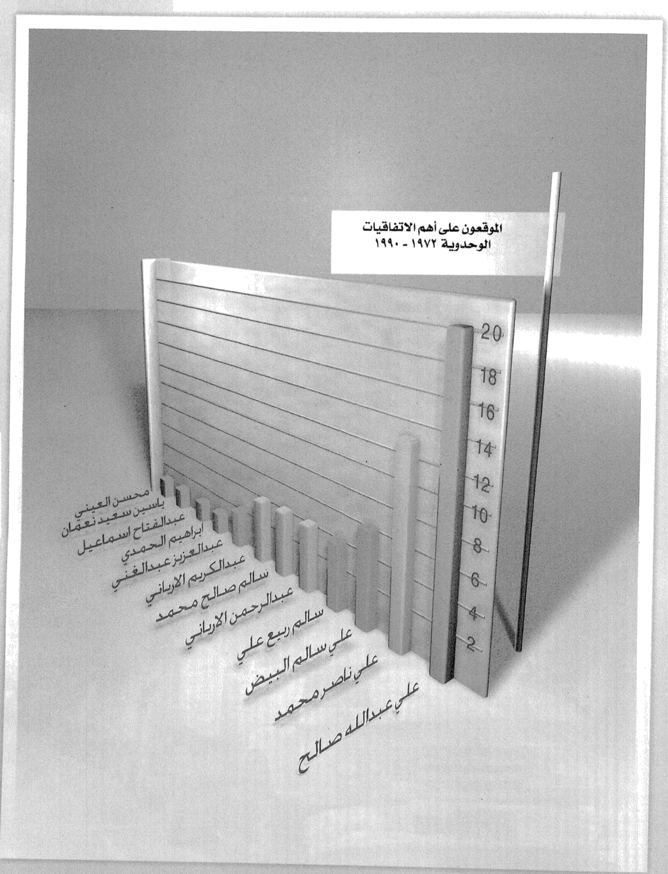
حفل تقليد فخامة الرئيس وسام ثورة ١٤ اكتوبر في ٢١ مايو ١٩٩١م





٢٢ مايو ١٩٩٠م - عدن


تطور مسار العمل الوحدوي
1990 - 1972
1990
1989
1988
1987
1986
1985
1984
1983
1982
1981
1980
1979
1977
1973
1972


الموقعون على أهم الاتفاقيات
الوحدوية ١٩٧٢ - ١٩٩٠
20
18
16
14
12
10
8
6
4
2
محسن العيني
ياسين سعيد نعمان
عبدالفتاح اسماعيل
ابراهيم الحمدي
عبدالعزيز عبدالغني
عبدالكريم الارياني
سالم صالح محمد
عبدالرحمن الارياني
سالم ربيع علي
علي سالم البيض
علي ناصر محمد
علي عبدالله صالح

الدفاع عن الوحدة:

بحنكة واقتدار فائقين أدار فخامة الرئيس شؤون الوطن إبان الأزمة التي نشأت مع قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وخاصة بعد انتخابات ١٩٩٣م النيابية وقدم الكثير من التنازلات وتحلى بقدر عال من الصبر والحكمة حرصا على عدم الدفع بالأزمة إلى التعقيد وأصر على عدم استنفاذ الوسائل السلمية وحتى عندما انفجرت الأوضاع من معسكر عمران بين اللواءين الثالث مدرع والثاني مدرع كان فخامة الرئيس حريصا على لملمة الجراح وحقن الدماء وفي معمعة حرب ١٩٩٤م بذل فخامة الرئيس جهدا مزدوجا من ضبط النفس والحزم في دحر مؤامرة الانفصال.

وأثبت فخامة الرئيس علي عبدالله صالح خلال محنة هذه الحرب أنه قائد فوق كل التحديات وضرب نموذجا للزعامة السياسية الوطنية الحكيمة فأحسن التعامل مع الجميع بروح مسؤولة عالية باعتباره موحد اليمن وصانع نصره المجيد.

وكان لقرار العفو العام الذي أصدره فخامته بحق المغرر بهم في هذه الحرب وما تلاه من عفو عام وشامل عن ما عرف بقائمة الـ ١٦ دور فاعل ومؤثر في لملمة الجراح والنظر بتفاؤل إلى المستقبل وكان لذلك ترحيب كبير وامتنان عميق من قبل تلك القيادات. وقد وصف المراقبون هذا القرار بأنه من أعظم قرارات الرئيس السياسية.

وواصل فخامة الرئيس بعد هذه الحرب جهوده المثابرة لمعالجة الآثار الناجمة عن الحرب وتضميد الجراح والسمو فوق كل الاعتبارات ورفع اعتبار الوطن والشعب وثوابته الوطنية وإعادة بناء ما دمرته الحرب وتعويض المتضررين واعتبار الضحايا شهداء وعدم التفريق بين أبناء الوطن الواحد ليس هذا فحسب بل أولى فخامته المحافظات الجنوبية جل اهتمامه أكان ذلك لجهة تنفيذ مشاريع التنمية أو للخدمات الصحية والتعليمية والطرقات.. وقد أوضح فخامته في حديثه لصحيفة « نيويورك تايمز» يوم ٢٢ يونيو ٢٠٠٨م «إن الدولة قد خصصت ٧٠٪ من عائدات الثروة النفطية لصالح التنمية في المحافظات الجنوبية لتعويضها عن الحرمان في عهد الحكم الشمولي».





في مدرسة الحرس الجمهوري ١٩٩٤/٥/٣١م

في معسكر اليرموك ١٩٩٤/٦/١٦م


بسم الله الرحمن الرحيم واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا
قاعة
معاهدة الأخوة والأمن المشترك لترسيم الحدود الموقعة بين
المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية الشقيقة
جدة يوم الاثنين ١٠/٣/١٤٢١هـ الموافق ١٢/٦/٢٠٠٠م

الحدود.. جسر تواصل

في وقـت ملائـم بعد أن ظلـت تلك الملفات مصدراً لتسـميم العلاقـات الثنائية وبـؤرة التوتر الدائم لسـنوات طويلة حسـم فخامة الرئيس عـلي عبد الله صالح قضايـا الحدود في وقت مبكر وفي جو من التراضي المشـترك والمرونة مع الجيران وبـما يبعدها عن أجواء الفتـن والمنازعات ويعزز من مناخـات الجيرة والشراكة المستقبلية واتساع دائرة الثقة والطمأنينة لدى جميع دول المنطقة ، وبحيث تتطلع الأجيال اليمنية القادمة إلى المسـتقبل بتفاؤل خاصة بعد أن تحددت معالم الدولة اليمنية الحديثة جغرافياً وسياسياً ، وأقفل باب النزاعات الإقليمية داخل الجزيرة العربيـة التـي يفترض بأنها تمثل نسـيجاً بشريـاً وتاريخياً متداخلاً منـذ زمن بعيد ومشروعاً سياسياً واقتصادياً ينبغي العمل على تحقيقه في المستقبل إذا ما توافرت النوايا الصادقة.



ورثت الجمهورية اليمنية خلافات حدودية مع السعودية وعمان فيما يمكن تسميته بقوس الأزمة اليمنية الذي ينطلق من نقطة الحدود اليمنية العمانية على البحر العربي، ومروراً بالحدود البرية بين الطرفين باتجاه مثلث الحدود المشتركة بين اليمن وعمان والعربية السعودية بالقرب من منطقة الخراخير، ثم عبوراً باتجاه الحدود البرية بين اليمن والسعودية، ووصولاً إلى نقاط الحدود المشتركة بين الطرفين عند شواطئ البحر الأحمر. ومع حصول اريتريا على الاستقلال الرسمي بعد استفتاء ١٩٩٣ أضيف حائط جديد إلى هذا القوس على إثر اندلاع الخلاف الحدودي بين اليمن واريتريا حول أرخبيل حنيش في نهاية عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من أن ملف الحدود قد ألقى بتداعياته السلبية على علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي المتمثلة في عمان والسعودية خلال المراحل الأولى من عمر دولة الوحدة اليمنية بالنظر إلى اندلاع أزمة الخليج الثانية، وتراجع ملف الخلافات الحدودية مع دول الجوار الجغرافي، إلا أن اليمن مع ذلك قد أفلحت فيما بعد في تجاوز التداعيات السلبية لأزمة الخليج الثانية باستئناف المفاوضات الحدودية مع سلطنة عمان واتخاذ قرار قضى بتعجيل ترسيم الحدود معها ترتب عليه التوقيع في أكتوبر ١٩٩٢ على اتفاقية الحدود الدولية التي أنهت من الناحية الفعلية والقانونية خلافات حدودية ظلت عالقة لحقبة طويلة من الزمن بين اليمن وجارتها الشقيقة، ورتبت أوضاعاً وعلاقات إقليمية مغايرة لسابقتها، ومثلت حالة متميزة في سجل النزاعات بين الدول العربية، وقدمت أنموذجاً يحتذى به اختلف إلى حد كبير عن النماذج التي رسمت تطور معظم الخلافات الحدودية العربية – العربية، إذ أنه اعتمد بالأساس على الوسائل السلمية، وكان ثمرة لسلسلة طويلة من المفاوضات التي توجت في عام ١٩٩٧ بالتوقيع على الخرائط النهائية للحدود المشتركة .

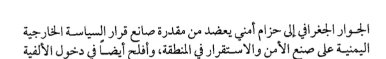
وبفضل جهود ومثابرة فخامة رئيس الجمهورية نجحت السياسة الخارجية اليمنية في معالجة العديد من النزاعات التاريخية حول الحدود مع العديد من دول الجوار الإقليمي، بأسلوب



سلمي بعيداً عن لغة العنف والحروب، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات وهي: توقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، وقبول التحكيم في قضية الحدود مع دولة اريتريا وأخيرا ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية.. ويمكن القول: إن هذه النماذج في معالجة المشاكل الحدودية مع دول الجوار تستحق أن تكون نماذج يستفاد منها في حل جميع المنازعات الحدودية بين جميع دول الجوار من الأقطار العربية والأفريقية. وإنتهج فخامة الرئيس سياسة حكيمة -في التعامل مع ملف الحدود بكل تعقيداته- تقوم على التمسك بمقتضيات القانون الدولي في حالة بروز أي خلاف وتغليب وسائل الحل السلمي كالوساطة والمساعي الحميدة، أو التحكيم وهذا هو الموقف الذي سيطر على أداء الدبلوماسية اليمنية في تعاملها أثناء النزاع مع أرتيريا على جزيرتي حنيش في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م، وتوج ضبط النفس اليمني بالتوقيع على اتفاق المبادئ والتحكيم في مايو وأكتوبر ١٩٩٦. وبموجب الأخير تشكلت هيئة التحكيم التي أصدرت حكمها على مرحلتين تضمنتا إعادة الأرخبيل إلى اليمن بطريقة سلمية في نوفمبر ١٩٩٨. ورفضت اليمن تماماً استخدام القوة وغلبت منطق العقل والاتزان إدراكاً منها لحساسية المكان وفضلت خوض معركة دبلوماسية وقانونية عبر القبول بالتحكيم الدولي الذي أفضى في النهاية إلى صدور حكم المحكمة بالإجماع بالتأكيد على السيادة اليمنية على أرخبيل حنيش وزقر وجبل الطير ومجموعة جزر الزبير. وأدت سياسة الثقة بالحق وبالنفس التي تحلت بها القيادة السياسية إلى احترام النهج السلمي الذي اتبعته وأكسبها مزيداً من المصداقية خاصة فيما يتعلق بتأمين الملاحة الدولية وتعزيز الأمن والاستقرار وإبعاد منطقة جنوب البحر الأحمر عن أجواء التوتر والقلق والعنف .. ولم يثن حادث احتلال الجزر عزم اليمن عن متابعة سياستها الثابتة ونهج التعاون مع دول الجوار الجغرافي خاصة بعد صدور حكم المحكمة بشأن تحديد الحدود البحرية ولا مناص من التعاون المتوازن والتواصل الذي تفرضه علاقات الجوار وما يترتب عليها من تشابك المصالح والاعتماد المتبادل مع كافة دول القرن الأفريقي.

وظلت الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية تشكل عقدة مستعصية الحل في العلاقات بين الطرفين لا سيما وان حقبة التسعينيات قد شهدت خلافات حادة ومواجهات عسكرية مستمرة على الحدود المشتركة. بيد أن بوادر الانفراج قد لاحت في الأفق من جديد بزيارة تاريخية للرئيس صالح إلى المملكة العربية السعودية في يونيو ٢٠٠٠ تم خلالها التوقيع على معاهدة جدة التي رسمت آلية لتسوية الخلافات التي ظلت عالقة بين الطرفين طوال أكثر من ستة عقود من الزمان.

ومع الشروع في تسوية الخلافات الحدودية مع العربية السعودية اتساقاً مع مضامين معاهدة جدة أفلح الرئيس علي عبد الله صالح في تحويل القوس الذي كان يمثل أزمة في علاقات اليمن مع دول



الجوار الجغرافي إلى حزام أمني يعضد من مقدرة صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية على صنع الأمن والاستقرار في المنطقة، وأفلح أيضاً في دخول الألفية



الثالثة وقد أنهت بلادنا كل خلافاتهـا الحدودية لتكون أول دولة في المنطقة تسوي خلافاتها الحدودية بطريقة حضارية جديرة بالاقتداء، ولتثبت القيادة اليمنيـة صـدق توجهها العقلاني في تسـوية الخلافـات الحدوديـة بالطرق السلمية اعتماداً على مبدأ لا ضرر ولا ضرار.



مطار البديع ١١/٧/٢٠٠٤م

التوقيع على معاهدة الحدود مع سلطنة عمان ١٩٩٢م



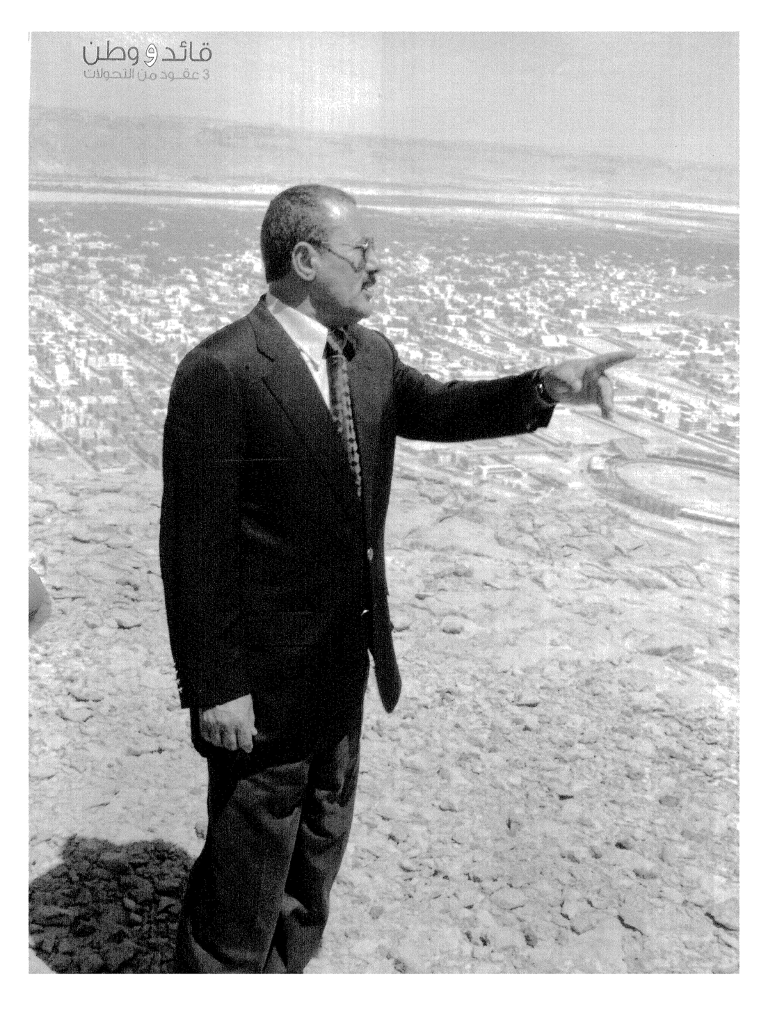
رفع العلم اليمني في جزيرة حنيش ١٩٩٨م

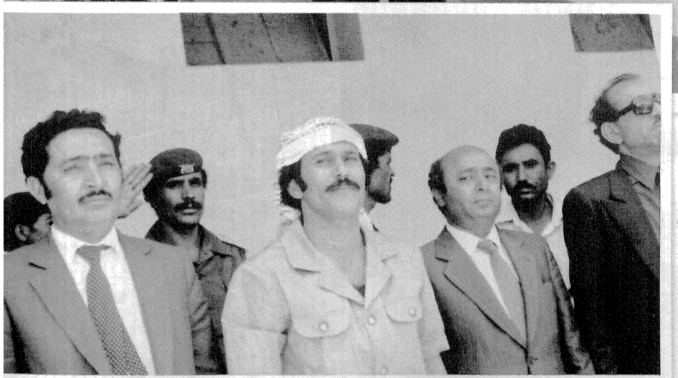
حفلت الثلاثون عاما الماضية بحصاد ضخم من الأنشطة اليومية لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح التي دونها مركز المعلومات بدائرة التوجيه المعنوي وأصدرها خلال العام الماضي في ثلاثة مجلدات وتضمنت عناوين رئيسة لأهم هذه الانشطة .

وقد رأينا اختيار بعض هذه الأنشطة في الجدول التالي :

م	نوع النشاط	العدد
١	زيارات خارجية	٢٤٦
٢	زيارات للمحافظات	٥١٢
٣	زيارات لوحدات القوات المسلحة	٣٢٧
٤	القرارات والقوانين	٨٥٤٨
٥	الحكومات التي تشكلت	١١
٦	الوزراء الذين دخلوا في الحكومات المشكلة	١٧٦
٧	القمم العربية التي شارك فيها فخامة الرئيس	١٥
٨	القمم الإسلامية التي شارك فيها فخامة الرئيس	٦
٩	جولات استطلاعية وتفقدية	٧١٠
١٠	اتصالات	١٣١٠
١١	استقبالات	٣٩٠٤
١٢	لقاءات موسعة	٦٠٩

3 من حصاد يوميات الرئيس

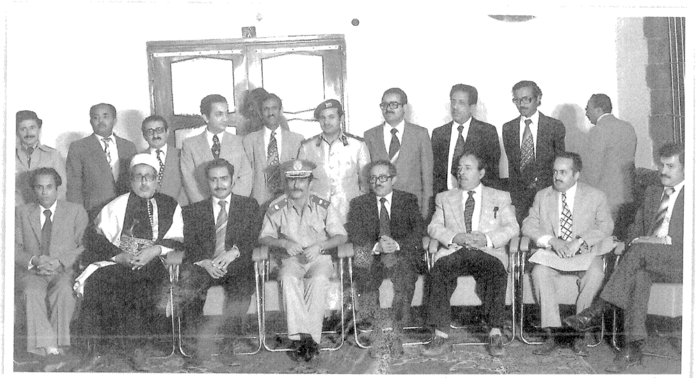




• الزيارة الأولى لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى المناطق الوسطى بعد توقيع إتفاق تعز مايو ١٩٨٢م



الحكومات المتعاقبة



حكومة الاستاذ عبد العزيز عبدالغني ١٩٧٨م



حكومة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني ١٩٨٣م

حكومة د. عبدالكريم الارياني ١٩٨٠م

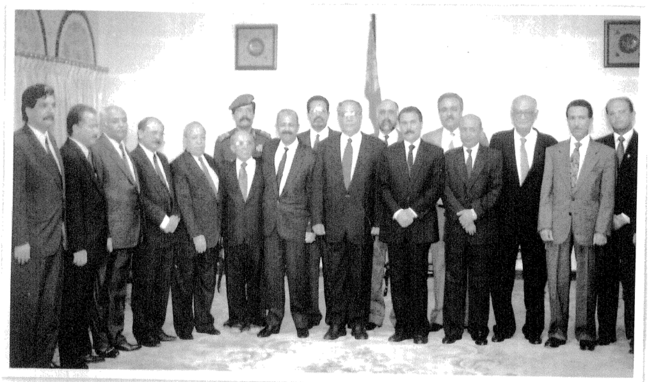


حكومة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني ١٩٨٨م



حكومة المهندس حيدر أبوبكر العطاس ١٩٩٠م

حكومة الأستاذ عبدالعزيز عبدالغني ١٩٩٤م



حكومة المهندس حيدر أبوبكر العطاس ١٩٩٣م



حكومة الدكتور فرج بن غانم ١٩٩٧م

حكومة الدكتور عبدالكريم الإرياني ١٩٩٨م

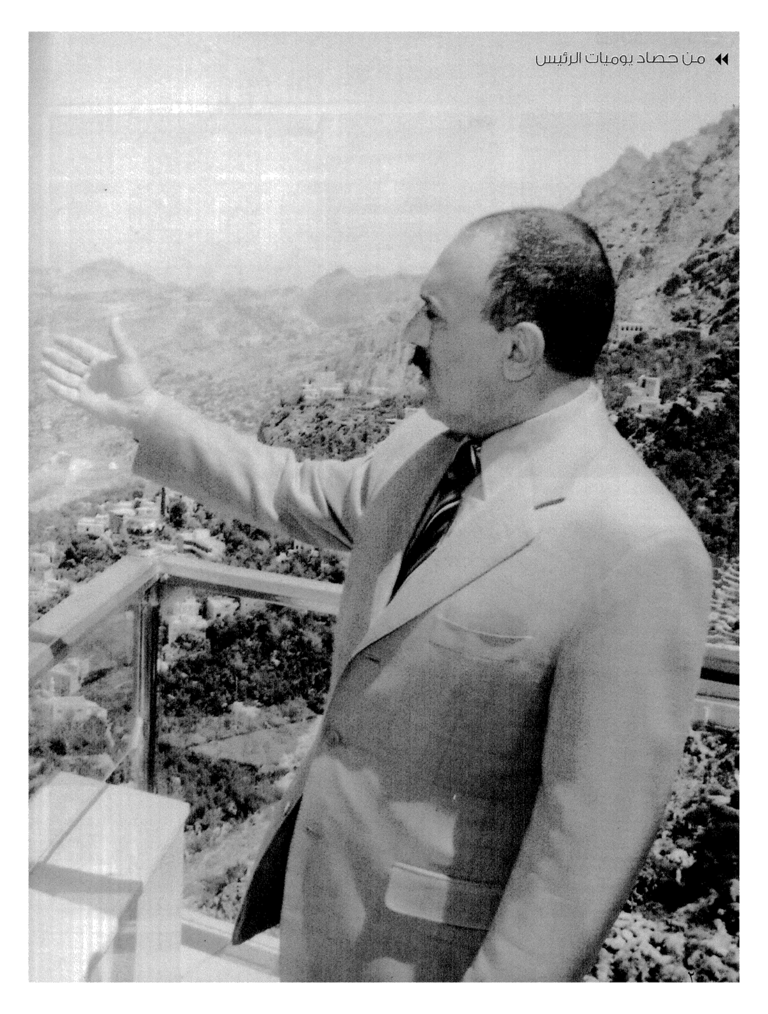
حكومة الأستاذ عبدالقادر باجمال ٢٠٠٣م



حكومة الأستاذ عبدالقادر باجمال ٢٠٠١م



حكومة الدكتور علي محمد مجور ٢٠٠٧م

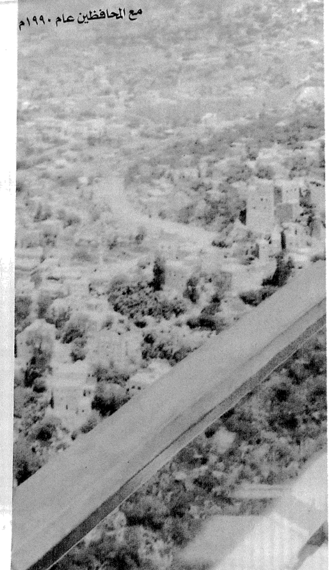


مع المحافظين عام ١٩٩٠م

المحافظة	عدد الزيارات	مدة الزيارات بالأيام
تعز	٧١	٣٢٧
الحديدة	٦٦	٢٤١
عدن	٥٨	٤٦٠
صنعاء	٥٠	٥٠
حضرموت	٣٦	١٤٣
ذمار	٣٥	٤٠
اب	٣١	٣٨
حجة	٢٣	٣٨
لحج	٢٣	٢٣
مأرب	٢١	٥٥
ابين	٢٠	٢٠
المحويت	١٤	١٦
البيضاء	١٣	١٤
المهرة	١٢	١٤
شبوة	١٢	١٣
عمران	٨	٨
صعدة	٦	١٤
الجوف	٦	١٠
الضالع	٥	٥
ريمة	٢	٢

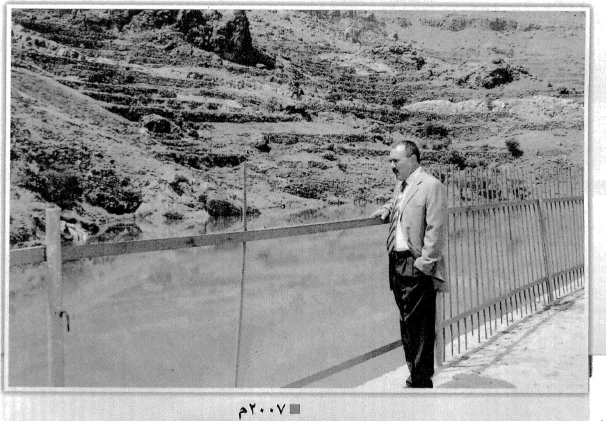
عدد الزيارات	٥١٢	زيارة
عدد الزيارات قبل الوحدة	١٤٣	زيارة
عدد الزيارات بعد الوحدة	٣٦٩	زيارة
عدد أيام الزيارات كلها	١٥٣١	يوم
عدد ايام الزيارات قبل الوحدة	٣٥٨	يوم
عدد ايام الزيارات بعد الوحدة	١١٤٦	يوم
المسافة التي قطعها في كافة الزيارات	٦٤٧٣٢٥	كيلومتر

زيارات المحافظات

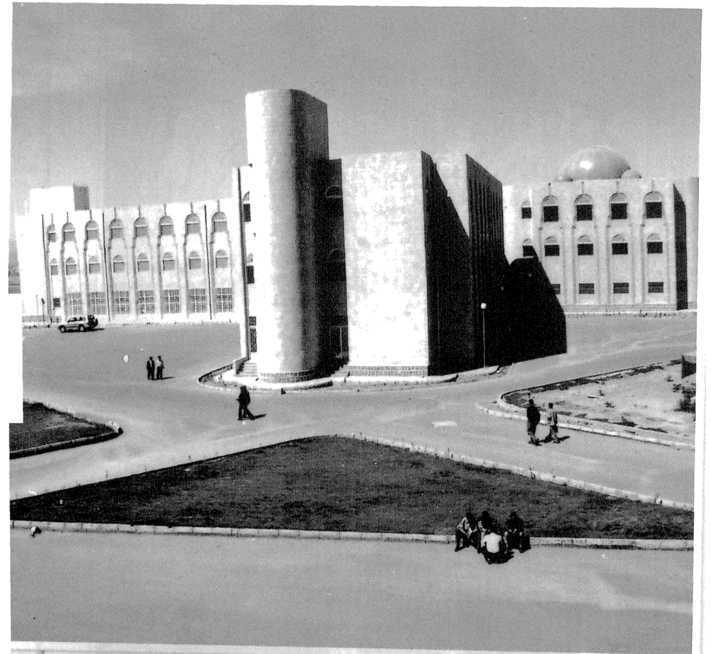


صنعاء

١٩٨١م

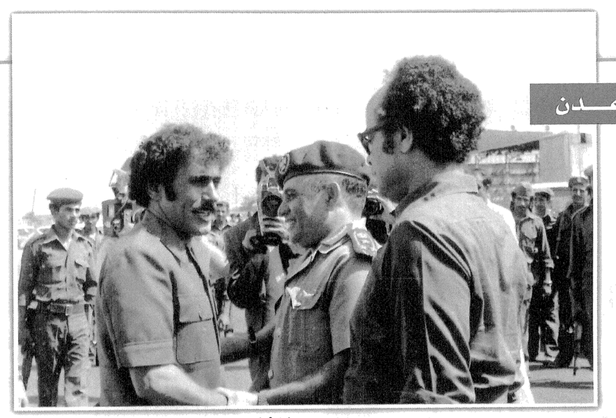


٢٠٠٧م

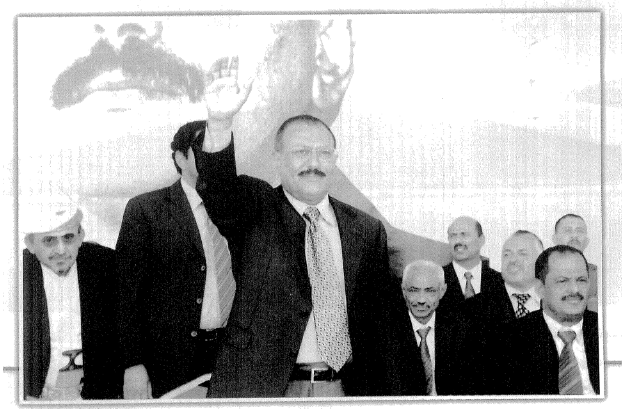


كلية المجتمع بني حشيش

عدن



١٩٨١م



٢٠٠٧م

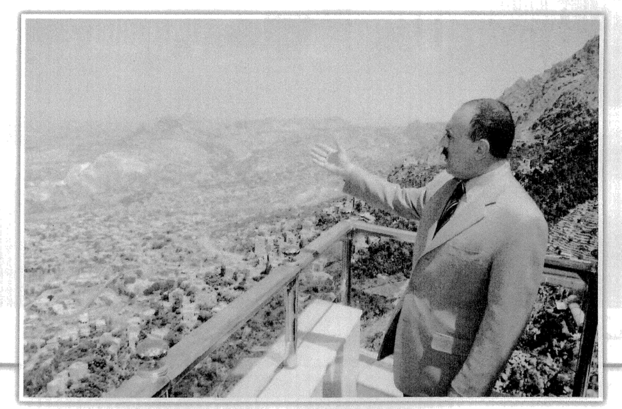


جامعة عدن كلية الاقتصاد

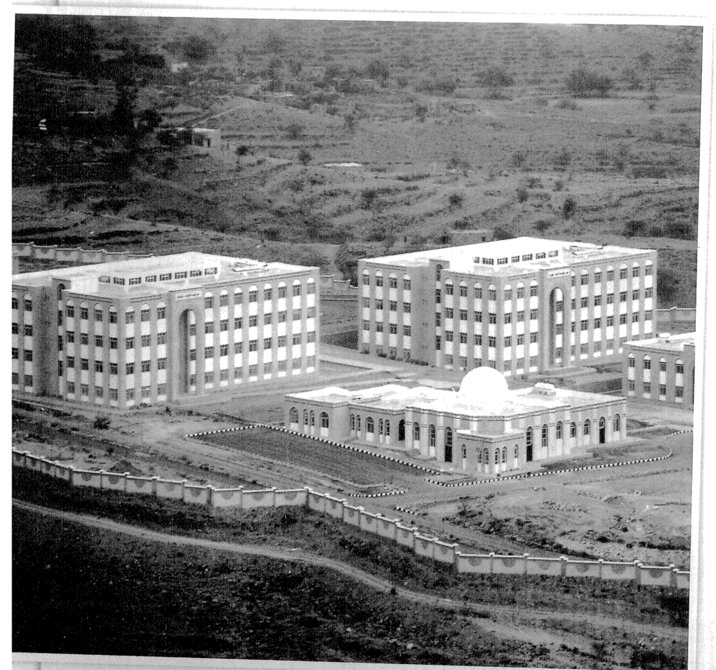
تعز



١٩٧٨م

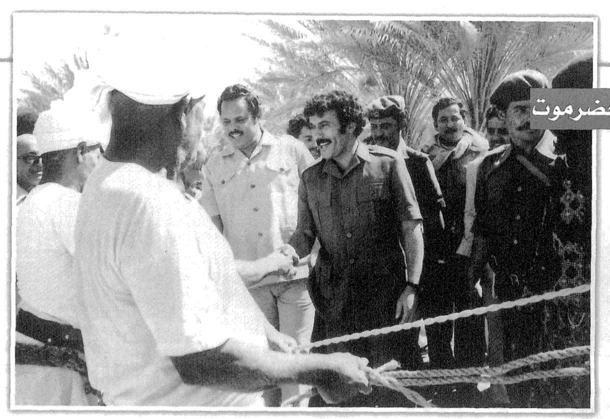


٢٠٠٧

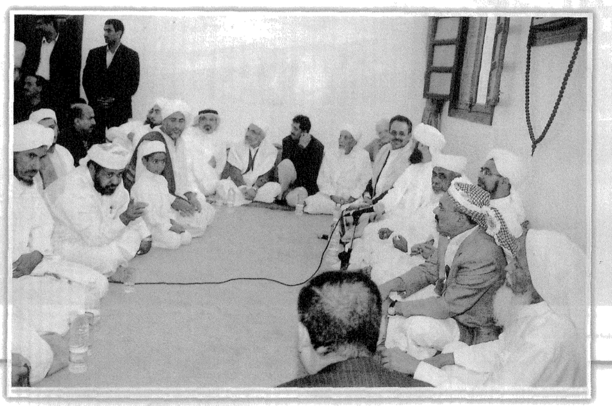


كلية الهندسة

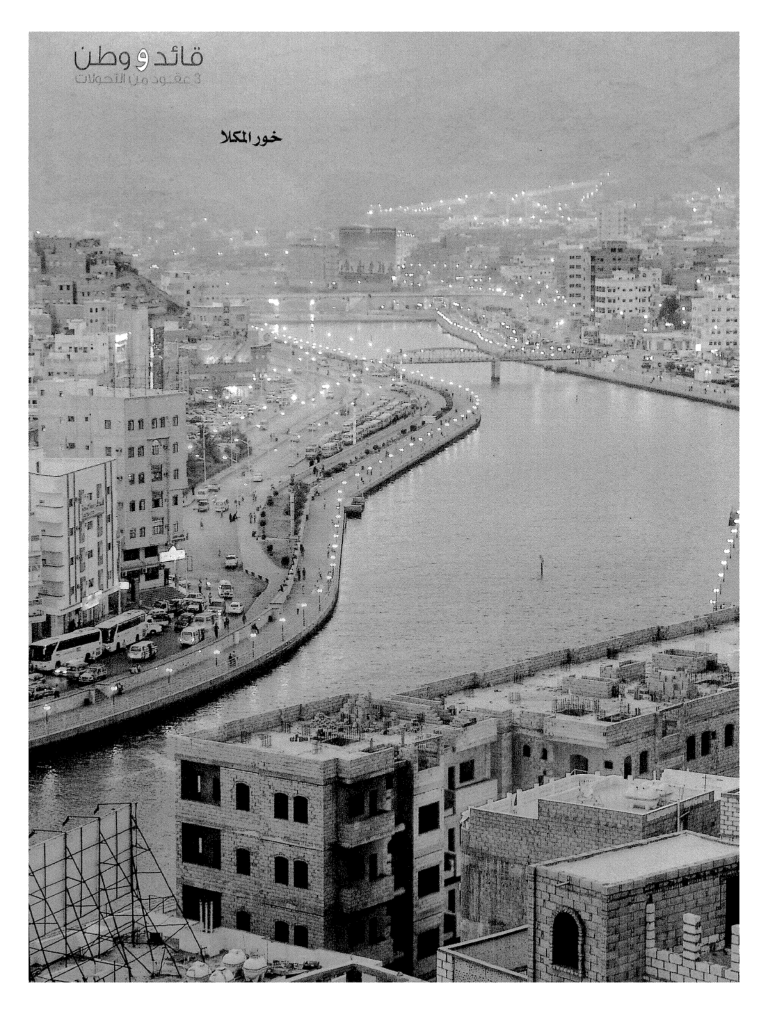
حضرموت



١٩٨١م



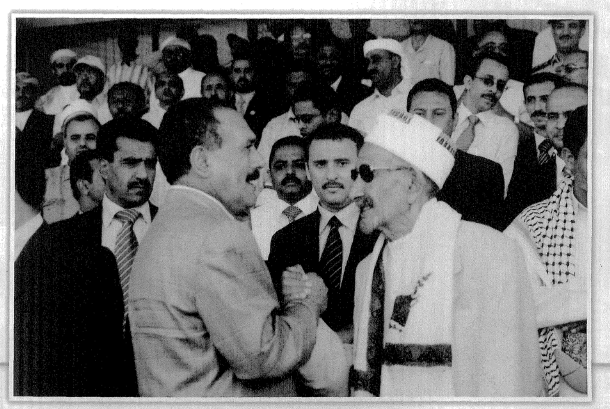
٢٠٠٧م



خور المكلا

الحديدة

١٩٧٨م



٢٠٠٨م



مطار الحديدة الدولي

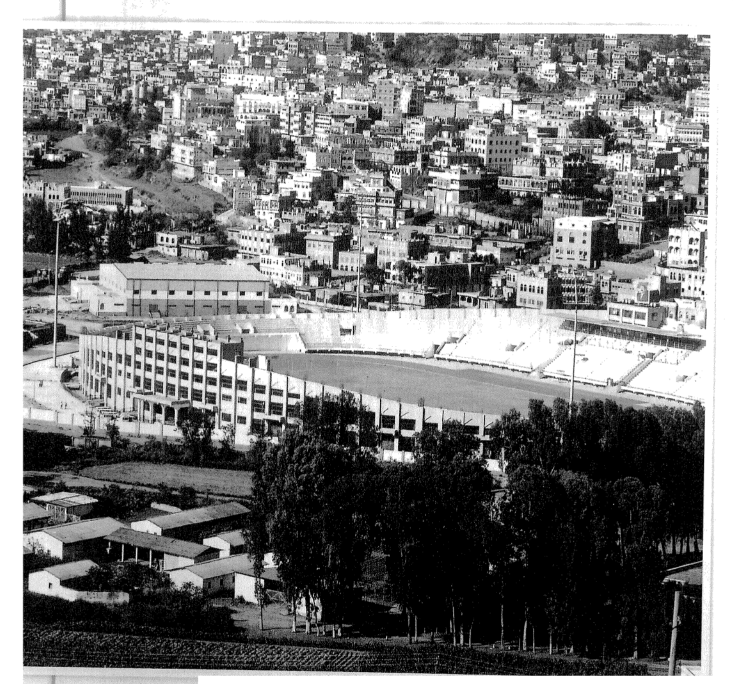
إب



١٩٧٨م



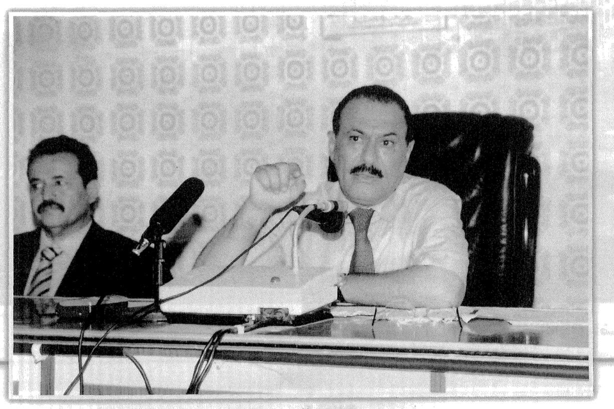
٢٠٠٧



الأستاد الرياضي

أبين

١٩٨٤م



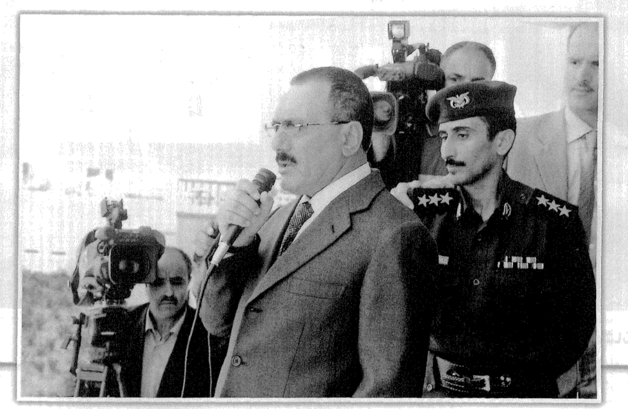
٢٠٠٧



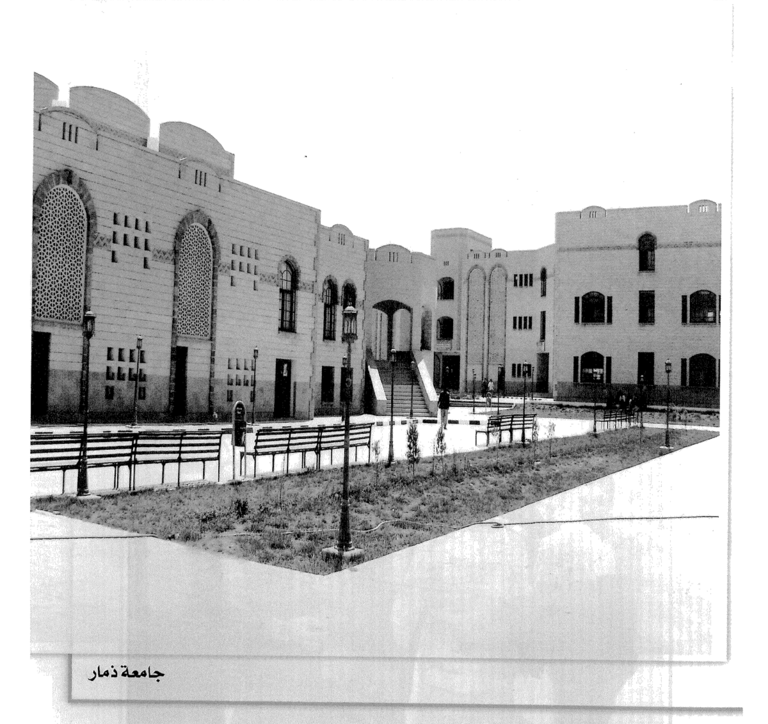
مبنى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات

ذمــار

١٩٨٠م

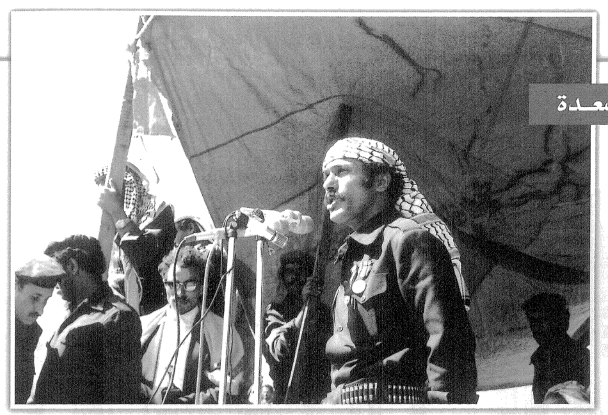


٢٠٠٨م

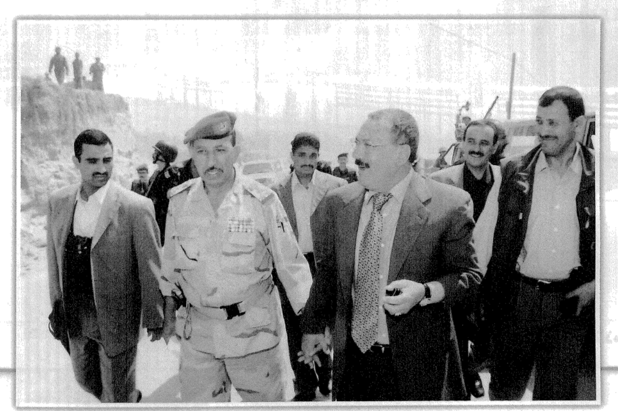


جامعة ذمار

صعدة



١٩٨١م



٢٠٠٦م



المجمع الحكومي

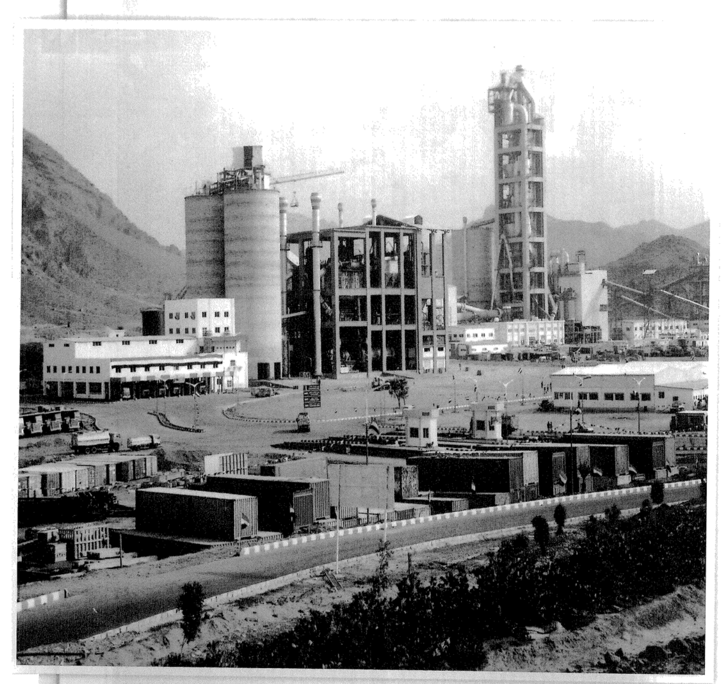
لحج



١٩٩٠م

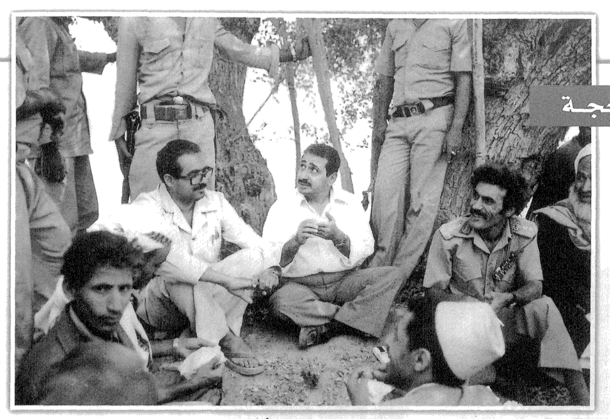


٢٠٠٧م



مصنع اسمنت المسيمير

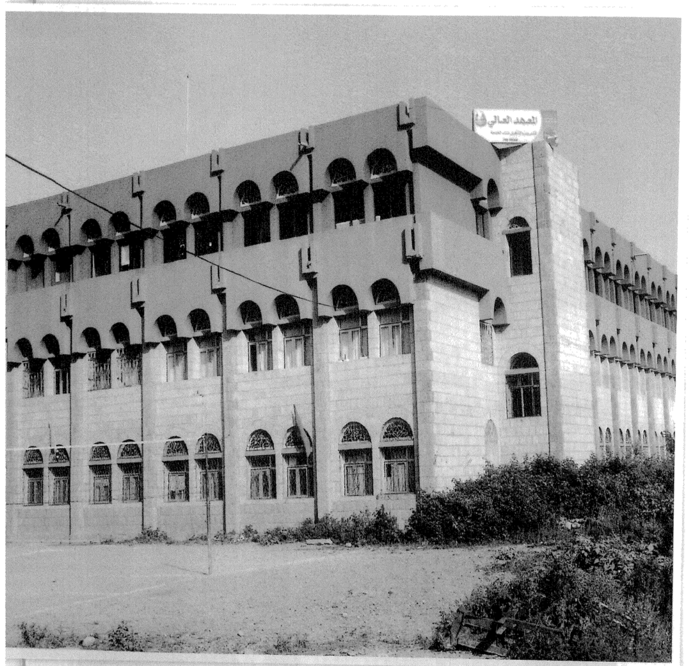
حجة



١٩٨٠م

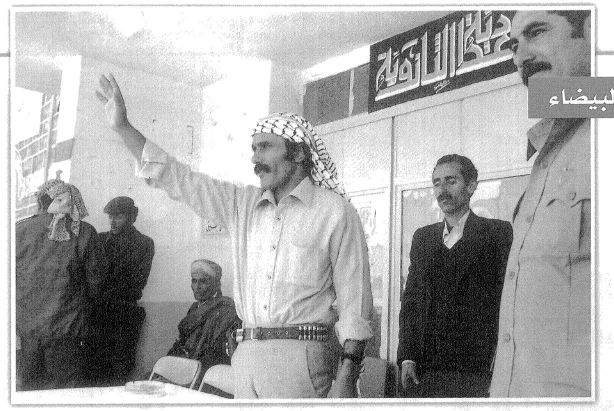


٢٠٠٨م

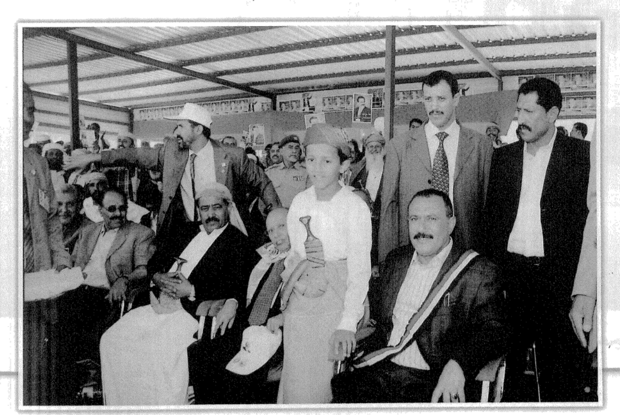


المعهد العالي حجة

البيضاء



١٩٨٠م

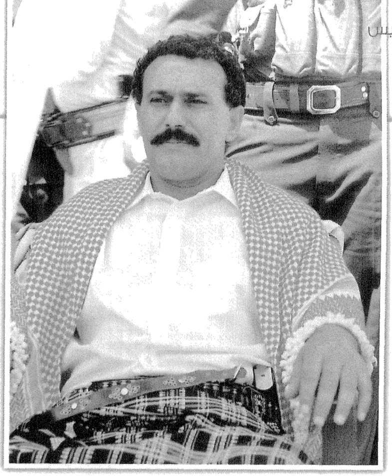


٢٠٠٦م

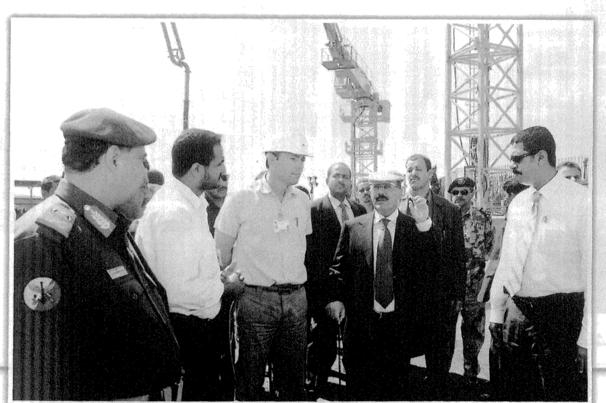


الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات

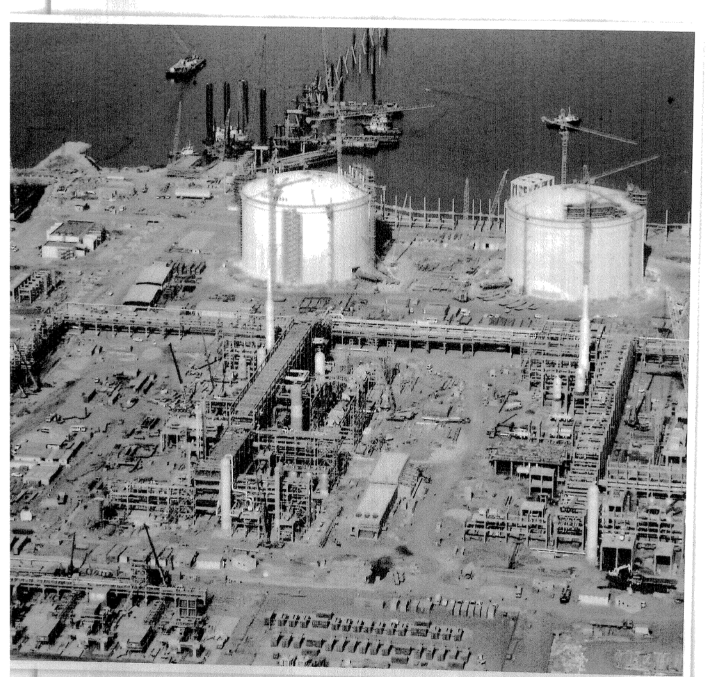




١٩٩٠م



٢٠٠٦م



محطة الغاز في بلحاف

المحويت



١٩٨٣م



٢٠٠٦م

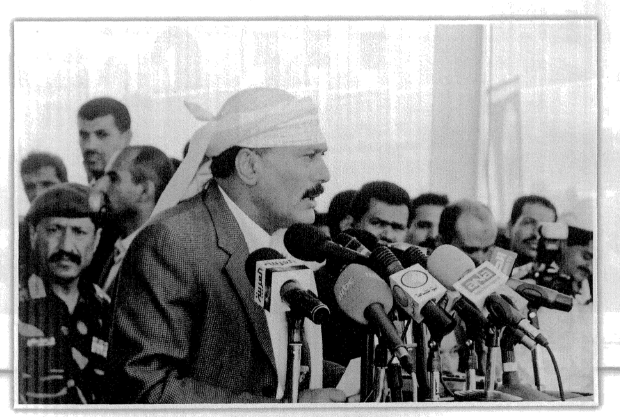


مبنى دار رعاية الأيتام

مـأرب



١٩٨٢م

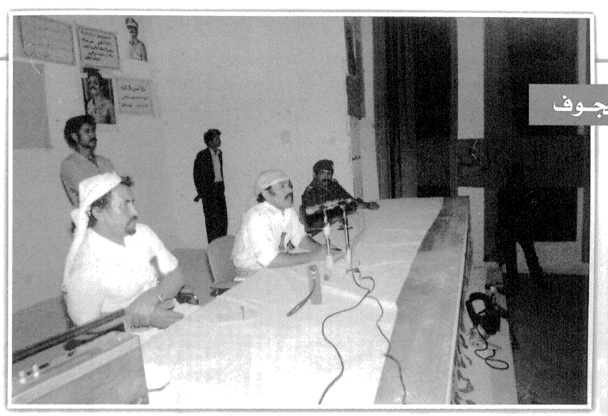


٢٠٠٦م



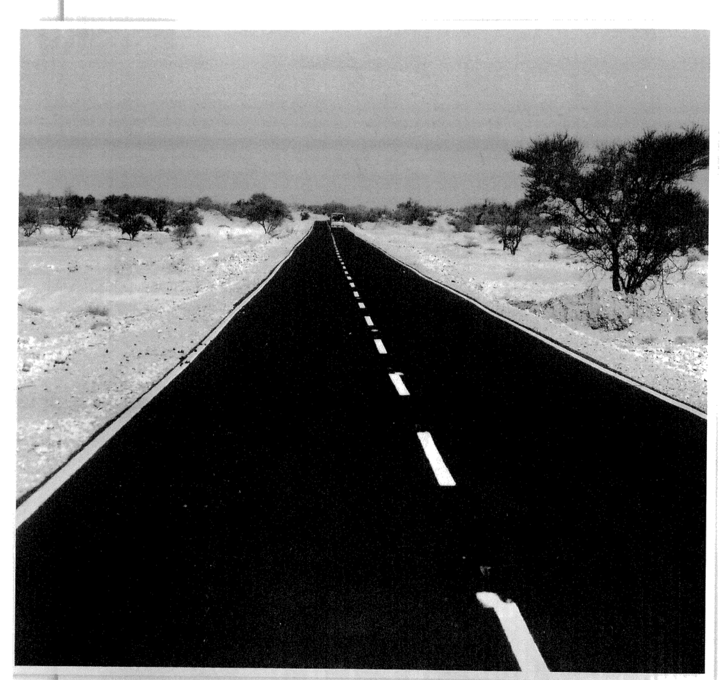
مستشفى الرئيس

الجوف



١٩٨٥م

٢٠٠٦م

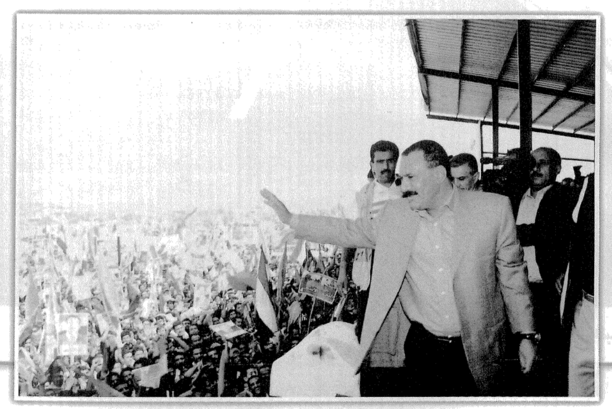


طريق الجوف - الحزم - البقع

الضالع



١٩٩١م



٢٠٠٦م



مبنى المحافظة

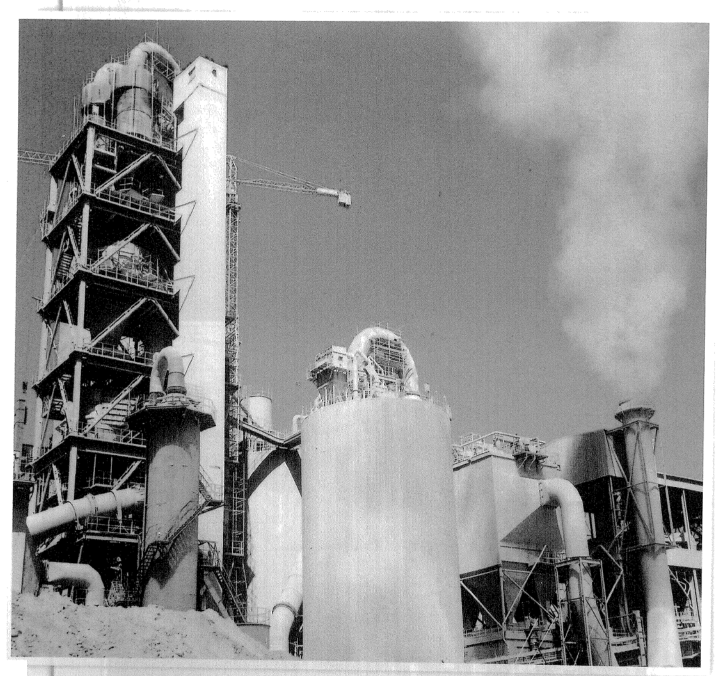
عمران



١٩٨٠م



٢٠٠٧م



مصنع أسمنت عمران

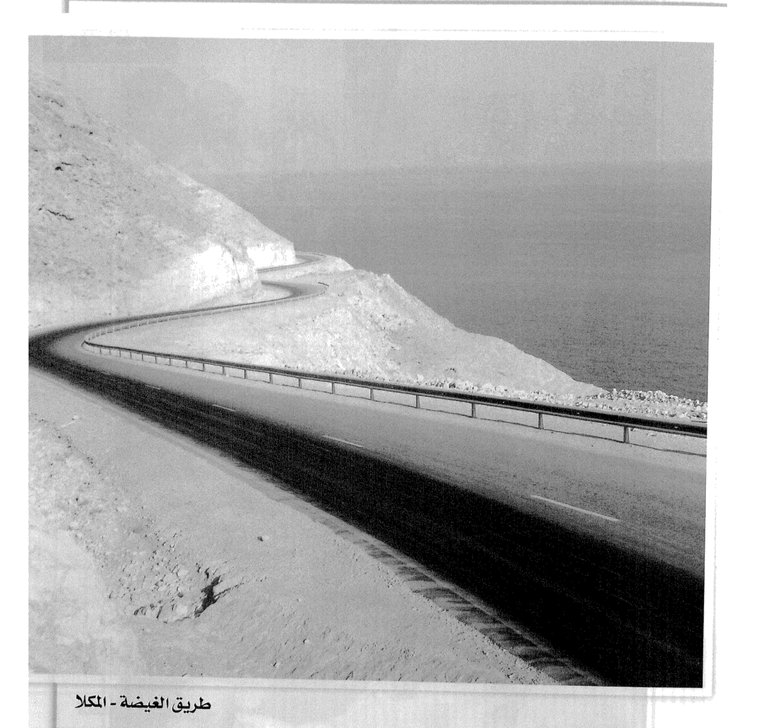
المهــرة



١٩٩١م



٢٠٠٦م



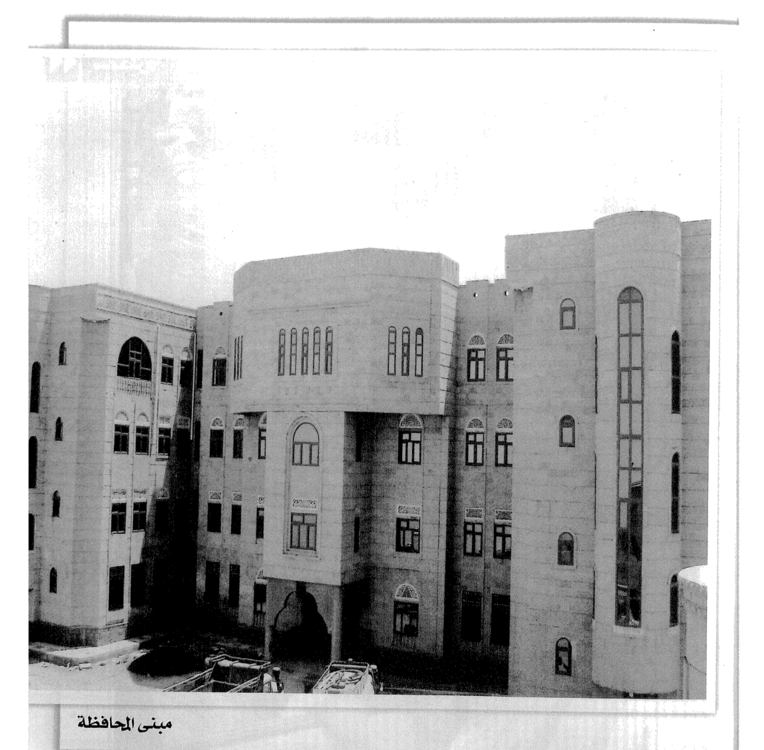
طريق الغيضة - المكلا

ريمة

■ ٢٠٠٤م



■ ٢٠٠٦

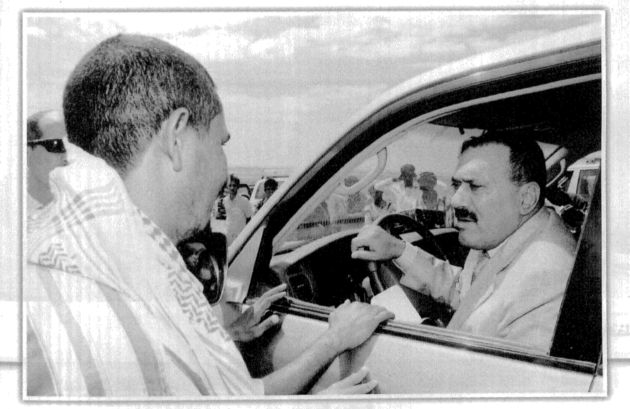


مبنى المحافظة

سقطره



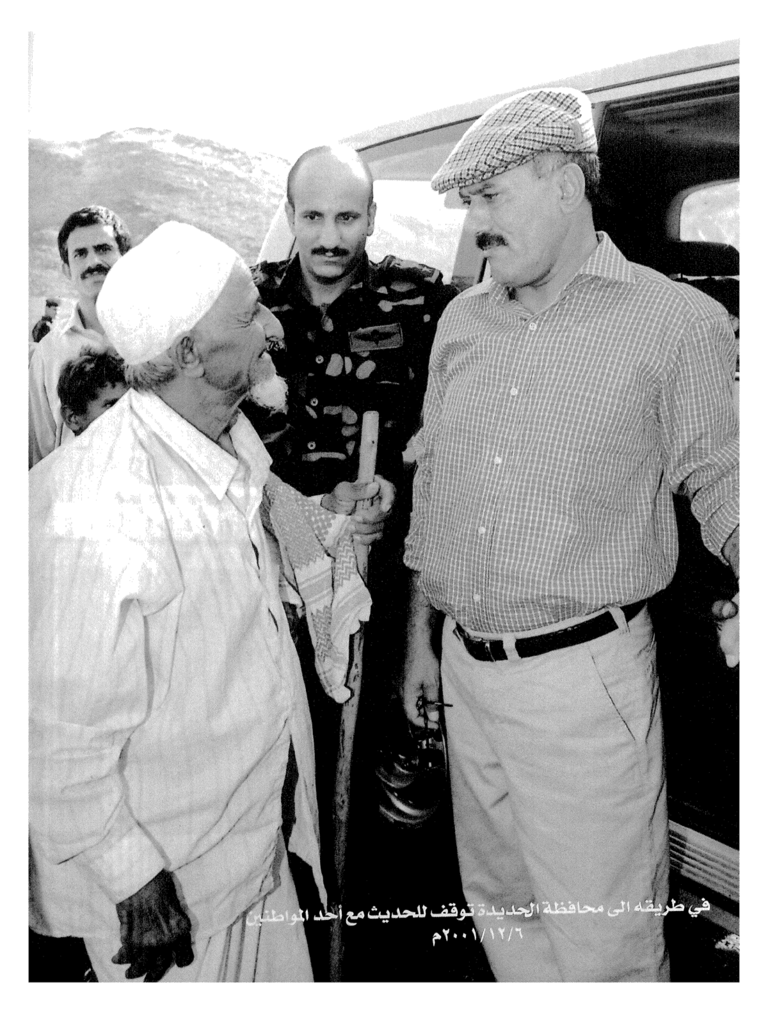
١٩٩٨م



٢٠٠٧



مطار سقطره



في طريقه الى محافظة الحديدة توقف للحديث مع أحد المواطنين
٢٠٠١/١٢/٦م

حينما يجمع الناس على اختلاف مشاربهم وألوانهم وأمزجتهم وانتماءاتهم على حب إنسان ما، فذلك يعني أن هذا الإنسان قد أحبه الله ووضع في صدره قلباً كبيراً يتسع للجميع حباً ووفاءً وصدقاً.
أياً كانت الاختلافات والقناعات والآراء الشخصية متناقضة ومتباينة حول فلسفة الرئيس القيادية وتجربته السياسية ونهجه في قيادة البلد، إلا أن هذه التناقضات والتباينات تزول وتنعدم عند الحديث عن شخصية الرئيس وسجاياه الذاتية الإنسانية، فالكل يجمع عليها كنموذج سامي فريد من نوعه، وكل من عايشه عن قرب، أو جالسه وعاشره للحظات محدودة سرعان ما تتكشف له الكثير من الصفات الشخصية والخصال الحميدة ذات الأبعاد والدلالات الإنسانية كالوفاء، والصدق والبساطة التلقائية والصراحة المباشرة والواقعية، ويجد في علي عبدالله صالح ذلك المواطن اليمني البسيط الصالح الذي تتجسد فيه أعظم سجايا وطنه وشعبه التي وصفها الرسول الأعظم بقوله «الإيمان يمان والحكمة يمانية» وقوله: «أتاكم أهل اليمن أرق قلوباً وألين أفئدة».. عبر هذه السجايا الإنسانية التي يقدسها المواطن استوطن الرئيس قلوب وأفئدة الملايين من بسطاء هذا الشعب الذين وجدوا فيه الأخ الكريم والأب الرحيم.. ابتسامته وثقته واعتزازه بوطنه وشعبه تبعث فيهم الأمل، مشاعره صادقة وروحه فياضة بالحب والعاطفة أحاديثه معهم بسيطة ومفهومه ولقاءاته بهم حميمة، تبعث فيهم الطمأنينة وتدخلهم دون وعي منهم واقع المشاركة الوجدانية والتوحد الفكري والروحي معه، إذاً لا غرابة أن يحبه المواطن البسيط الذي وجد فيه نموذجاً حياً لمثل الحياة الأخلاقية السامية التي لا تقهر ولا تتبدل بتبدل المكان والزمان، ونموذجاً للشخصية التي تفني حياتها ووجودها في سبيل وطنها وشعبها.

4 علي عبدالله صالح الإنسان



لايختلف اثنان على مدى ما يتمتع به الرئيس علي عبدالله صالح من خصال إنسانية فريدة، جعلت منه إنساناً بسيطاً متواضعاً لا يرد سائلاً، ولا يتردد في نصرة مظلوم، ويسارع إلى فعل الخير، وذلك ما جعله يحظى بحب الشعب كله.

كفالة الأيتام:

وقد تجسدت تلك الصفات الإنسانية لدى الرئيس في كثير من الأعمال على أرض الواقع، ومن ذلك رعايته للأيتام والعجزة والمحتاجين والمعاقين والأحداث وأسر الشهداء، وغير ذلك من الأعمال الأخرى.

لقد اتسم خطاب الرئيس علي عبدالله صالح حول اليتيم وكفالته بطابع الأبوة والحنان والتعاطف الإنساني والشعور بمدى ما يعانيه الأيتام.

ونجده قد ألزم نفسه بحضور المهرجان السنوي لليتيم والتبرع له، ودعوة الجمعيات الخيرية والاجتماعية لذلك.

وفي حضه للقادرين من الشخصيات الاجتماعية ورجال الأعمال لكفالة الأيتام يقول الرئيس:

«لقد كنا أيتاماً وكفلتنا الحياة.. والآن نحن قادرون على أن نرعى الأيتام ومن يحتاجون إلينا لمساعدتهم».

لقد تجسد اهتمام الرئيس بالأيتام ورعايتهم بصدور القرار الجمهوري رقم (٢٤٤) لعام ٢٠٠٣ بشأن إنشاء مركز رئيس الجمهورية لتدريب وتأهيل ورعاية الأيتام، وتشكيل مجلس أعلى للأمناء للإشراف على المراكز في المحافظات.

ومن أهم أهداف المركز تأهيل وتدريب ورعاية الأيتام في المجال المهني والتقني لإكسابهم



«لقد كنا أيتاماً وكفلتنا الحياة.. والآن نحن قادرون على أن نرعى الأيتام ومن يحتاجون إلينا لمساعدتهم»
علي عبدالله صالح

العديد من المهارات وبما ينمي ويطور قدراتهم المختلفة.

وبهذا يكون المركز قد شكل صمام أمان وحماية شاملة للأيتام، يحول دون تعرضهم لأية صورة من صور التشرد والضياع، كما مثل وقاية آمنة لهم من صروف الدهر، وملاذاً من فجائع الزمن على اختلافها.

رعاية العجزة والأرامل والمحتاجين:

منذ وقت مبكر اهتم الرئيس علي عبدالله صالح بالعجزة والمسنين، وتقديم الرعاية للأرامل والفئات المعدمة والفقيرة، وتجسد ذلك في القانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٠ بشأن المساعدات الاجتماعية، وقد حدد القانون المستفيدين من هذه المساعدات بـ:

الأرامل

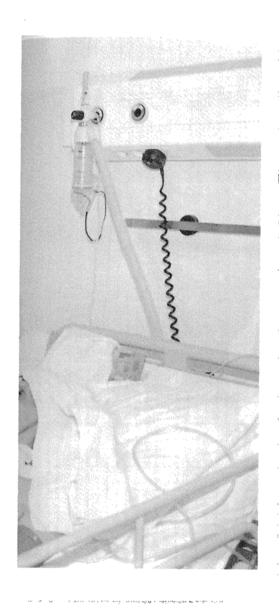
الأيتام حتى سن الثامنة عشرة.

العاجزون كلياً عن ممارسة العمل.

الشيوخ من كبار السن ممن لا مورد لهم.

وقد شهدت تجربة المساعدات الاجتماعية نجاحاً ملموساً على صعيد التخفيف من حدة الفقر وآثاره خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي.

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية أخذت التجربة في التطور والتوسع، حيث تم في إطار شبكة الأمان الاجتماعي إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية في العام ١٩٩٦، وقد بدا واضحاً اهتمام الرئيس بنظام الضمان الاجتماعي ورعايته والاشراف المباشر عليه والحرص



على نجاحه، وكذا اهتمامه ومساندته للبرامج والصناديق المعنية بالفئات الفقيرة وتحسين أوضاعهم.

رعاية المناضلين وأسر الشهداء:

لم يقتصر اهتمام الرئيس ورعايته على الفئات الفقيرة المعدمة والأسر المحتاجة والعجزة والمسنين بل توسع ليشمل المناضلين وأسر الشهداء والأحداث والطفولة وغيرهم ممن يستحقون العناية والرعاية الإنسانية والخيرية.

واعمالاً لهذا التوجه صدر القانون رقم (١) لعام ١٩٨١ بشأن معاشات وتعويضات ومساعدات أبناء وأسر الشهداء لشمولهم بالاستحقاقات الضمانية والحماية وكفالة حقهم في العيش الكريم ولضمان عدم تعرضهم لأية صورة من صور المذلة والحرمان.

وتحقيقاً لتلك الأهداف تم إنشاء مكتب يعني بالاهتمام بأبناء وأسر الشهداء ورعايتهم ومنحهم المستحقات التي كفلها لهم القانون.

وقد تم إجراء العديد من التعديلات القانونية على القانون السابق، حيث منحت مزايا إضافية جديدة لأسر الشهداء المدنيين والعسكريين كما تم إنشاء الهيئة العامة لأسر الشهداء.

الاهتمام بالمعاقين ورعايتهم:

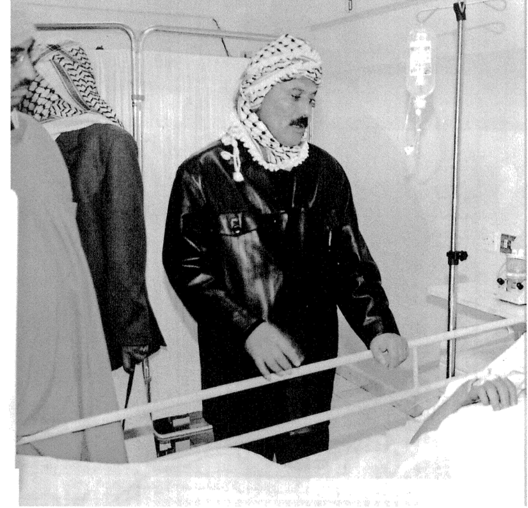
لقد أولى الرئيس علي عبدالله صالح المعاقين اهتماماً كبيراً من خلال توجيهاته بإقامة عدد من المراكز والدور الخاصة برعايتهم وتأهيلهم، إضافة إلى الدعم المادي والمعنوي المباشر وغير المباشر لتكوين وإقامة الجمعيات والمنظمات النوعية والتخصصية المعنية بهم.

وتعزز الاهتمام بالمعاقين بصدور القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٩١ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا للمعاقين.

كما تعزز ذلك الاهتمام بصورة أكبر في توجيهات الرئيس إلى الحكومة بتخصيص ما نسبته ٥٪ من الوظائف الرسمية للمعاقين.

وقد أسهمت هذه التوجيهات في كسر العزلة الاجتماعية بين أوساط المعاقين ومكنتهم من

إقامة المراكز والدورات الخاصة بالمعاقين والأيتام تجسيد لإهتمام الرئيس ورعايته لكل أبناء الوطن بكل فئاتهم.



أثناء زيارة المناضل علي قاسم المؤيد في المستشفى

«الملايين يحبون الرئيس ولم يعايشوه عن قرب.. لأن شخصية الرئيس مكتملة في الأذهان من خلال صدق مسلكه ووعيه الوطني تجاه الوطن والمواطن»
عبدالعزيز المقالح

الانخراط والدمج مجتمعياً إلى حد كبير، وأمنت لهم ولمن يعولونهم مصدراً من مصادر الرزق والأمان الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والمعيشي.. وعززت من مسارات تلك النجاحات المتقدمة التي حققتها برامج التأهيل المجتمعي خلال الأعوام الماضية، وفتحت الطريق أمام مختلف تطلعات المعاقين، محققة جملة من المقاصد والأبعاد الاجتماعية والإنسانية، والتي لم تطل المعاقين فحسب، بل امتد أثرها الإيجابي ليشمل المجتمع بأسره.

الرعاية الطبية والعلاجية:

تجلت فضائل الرئيس علي عبدالله صالح ومكارمه في هذا الجانب من خلال العديد من الحالات التي وجه بعلاجها على نفقة الدولة، وخاصة لأولئك الذين يعانون أمراضاً مستعصية، أو تعرضوا لحوادث أصيبوا بها أثناء أدائهم لواجباتهم.

ولم يستثن الرئيس في ذلك أية فئة أو قوى سياسية أو حزبية إعمالاً للروح الإنسانية التي يتمتع بها، حتى إذا كان بينه وبين المريض أو الجهة التي ينتمي إليها خصومة.

ولم تقتصر رعاية الرئيس ومكرمته على المسؤولين أو القوى السياسية والحزبية والشخصيات



الرئيس يستمع الى احد المواطنين في سقطرى

الوطنية والاجتماعية المعروفة فقط، بل شملت كل المبدعين حتى المواطنين العاديين، فكم من المرات وجه بعلاج مريض أو مريضة أو أمر بصرف مساعدة علاجية لهما لمجرد أنه قرأ عن حالتهما في صحيفة ما.

وقد عرف عن الرئيس أنه عندما يقوم بزيارات تفقدية إلى المحافظات يحرص دائماً على تفقد الأسر الفقيرة وأسر المناضلين والشهداء والسؤال عن أحوالهم.

وكمثال على ذلك، فما أن علم الرئيس بمرض حرم الشهيد علي عنتر حتى بادر بتقديم العون والمساعدة لها، ووجه بنقلها للعلاج في الخارج على نفقة الدولة بعد أن قام شخصياً بزيارة الأسرة وتفقد أحوالها ووجه بترتيب أوضاع أبناء الشهيد.

وماذا بعد؟!!!

ليس هذا كل شيء عن الجوانب الإنسانية في حياة الرئيس علي عبدالله صالح، إنما هذه مجرد ملامح سريعة وعابرة لما استطعنا رصده في هذا الكتاب ليس تزلفاً ولا مجاملة، إنما هي أفعال وشهادات من الواقع لا مجال فيها للشك.

ذات مرة سئل الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح عن الصفات الإنسانية للرئيس علي عبدالله صالح

فقال:

«مـن حـق كل محب لـلأخ الرئيس أن يسـطر بحق الزعيم ما يجيش بصـدره، ويدحض قول من يزعم أن الكتابة عن الرئيس مجرد نفاق».

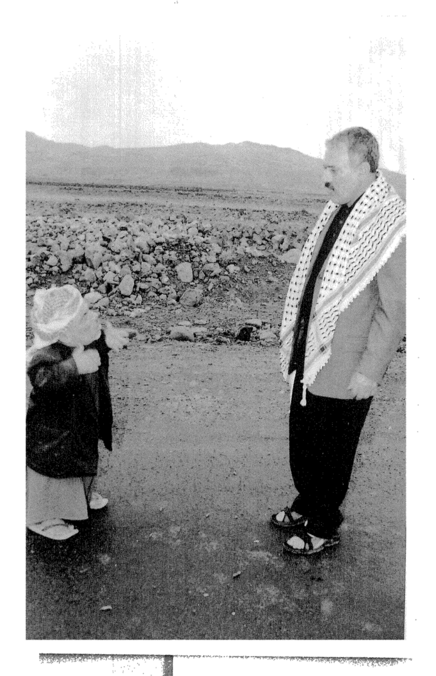
«ويكفـي أن الواقع اليمني المعاش يؤكد أن الملايين مـن أبنـاء الشـعب اليمنـي يحبـون الرئيـس وإن لم يعايشـوه عـن قـرب، فقـط لأن شـخصية الرئيس مكتملـة في الأذهـان من خـلال صدق مسلكه في الحياة ووعيه الوطني تجاه الوطن والمواطن.»

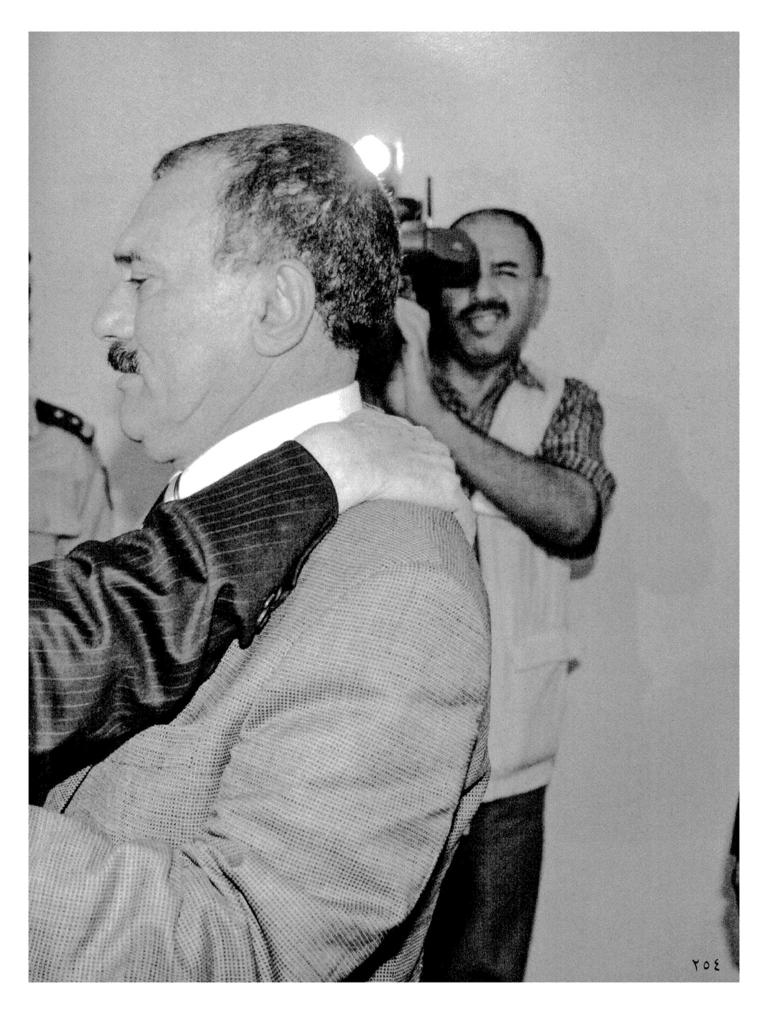
وقد صـدق من قـال: «مهما قيل وكتـب عن أعماله ونضالـه، وعـن مزايـاه وسـجاياه النبيلـة لـن نفيه حقه».

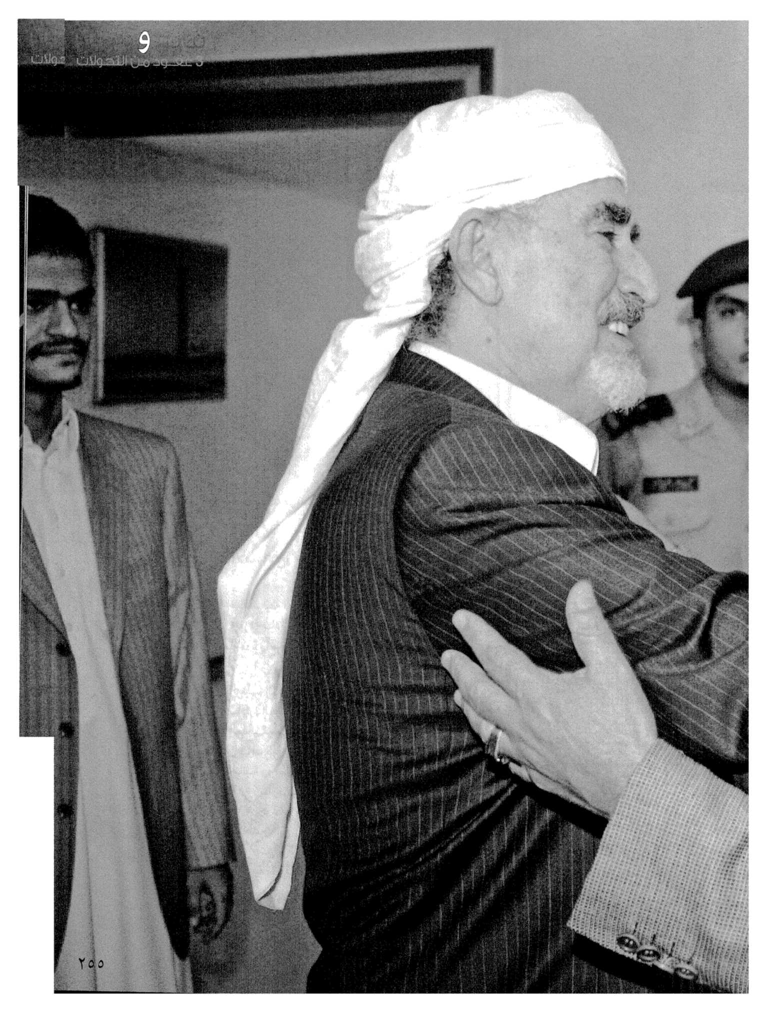
سئلت يوماً عما يلفت نظري أكثر في شخصية الرئيس فقلت: «مواقفه النبيلة في الحياة الإنسانية من خلال معايشـته للناس عن قرب، وسـعيه الدؤوب للقاء بهم في أسـفاره الطويلة داخل ربـوع الوطن، وحل مشاكلهم والتخفيف من معاناتهم وهمومهم».

ومـا يعجبني أكثـر في فخامة الرئيس: «تسـامحه لمن أسـاء إليـه وللوطن، ومبادراتـه في كل وقت وحين إلى السـؤال عـن أحـوال الشرفـاء من أبنـاء الوطن ومناضـلي الثـورة وجرحى الحرب وأسر الشـهداء وكل من يستحق العون».

أما أجمل عبارة سـمعتها عـن الرئيس، فمن مغترب يمنـي مقيـم في إمـارة دبي حـين قـال: «لا قلق على الوطـن.. فالوطـن في حدقـة عـين عـلي عبـدالله صالح».









في زيارة للمناضل فضل محسن عبدالله في المستشفى

الأب والأخ:

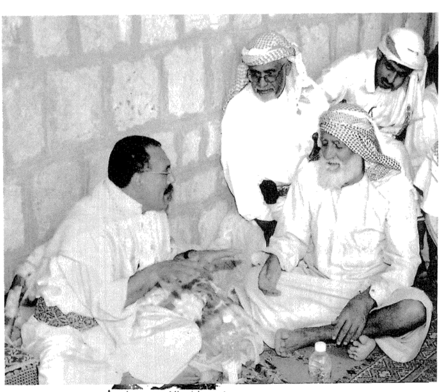
منذ توليه قيادة هذا البلد لم ير في نفسه أكثر من مجرد خادم لهذا الشعب الذي من أجله قامت الثورة وأتمنه على مصيره وحاضره ومستقبله.

الرئيس الذي لا يؤمن بالجمود والبيروقراطية أو بإدارة البلد من على كرسي داخل أبراج السلطة العاجية معزولاً عن الواقع، نزل إلى الشعب وطاف كل أرجاء هذا الوطن ومناطقه وجزره النائية ووصلت زيارته للمحافظات إلى أكثر من ٥٠٣ زيارة، فيما بلغت الجولات الإستطلاعية ٧١٠ جولة، ووصلت لقاءاته الموسعة مع المواطنين إلى ٦٠٩، أما استقبالاته العامة للمواطنين والوجاهات والقيادات الجماهيرية والحزبية والرسمية المحلية فقد وصل عددها إلى ٣٩٠٤ استقبالاً، هذه الزيارات والأعمال الميدانية أتاحت له الإطلاع المباشر على الأوضاع الحياتية والمعيشية للمواطنين في قراهم النائية، واستقراء همومهم واحتياجاتهم التنموية وفي الوقت ذاته إدراك حقيقة التبدلات الإيجابية المتراكمة في أوضاعهم الحياتية والوقوف على وتيرة التنمية ومعوقاتها المختلفة والتطور الذي تشهده هذه المناطق وإيجاد المعالجات المباشرة لمجمل القضايا والإشكالات التي يعاني منها المواطنون، أهم ما في هذه الزيارات هو التواصل واللقاءات الفردية المباشرة مع المواطنين في مواقع سكنهم وعملهم ومزارعهم وفي الطرقات والأسواق العامة، واللقاءات العامة المفتوحة في هذه المنطقة أو تلك مع مختلف الفعاليات الإجتماعية والقبلية والوجاهات ورجال الدين والعلم والثقافة والسياسة والحوار معهم بعقل متفتح لمناقشة مجمل مشاكل الواقع وهموم المواطنين وقضايا الوطن المصيرية بحرية وشفافية مطلقة وبرؤية

نقدية تحليلية لا يسلم منها الرئيس نفسه.

نتائج هذه الزيارات واللقاءات والحوارات المباشرة مـع المواطنـين والآراء والمقترحـات والانتقـادات والمطالـب التـي يسـمعها مـن الشـيوخ والنسـاء والأطفـال وكل شرائـح المجتمع تمثـل الأبجديات التي يقوم عليها نهج القائد وفكره وفلسفته في إدارة وقيادة هذا الوطـن، والتي تقوم على قاعدة التوحد بين القائد وشعبه في ارتباط أكثر من عضوي وانتماء مشـترك للقـدر والمصير والتاريخ، برامجـه النظرية وقناعاته السياسية وأفكاره العملية يستمد مفرداتها مـن معاناة وأحـلام وتطلعـات وانتقـادات العمال البسـطاء في معاملهم والفلاحـين في مزارعهم التي غالباً ما يجد فيها التعبير الصادق عن أوجاع الوطن وهمومه.

مـا يميز الرئيس علي عبـدالله صالح أنه يحرص على لقـاء الأطفال والحـوار المباشر معهـم في كل مكان تطئه قدميه ففي عيون الأطفال والتلاميذ يكتشـف في كل زيـارة مـن زياراتـه ذلك الإحسـاس المتألق المتطلـع إلى مسـتقبل أكثر تقدمـاً وجمالاً وسـعادة، استطاع هذا القائد قراءة المستقبل الوطني ومفرداته ويجمع اشتاته وتناقضات دلالاته التعبيرية في وجوه وعيـون أطفـال هـذا الوطـن بإختـلاف إنتماءاتهم الإجتماعيـة والجغرافية ليجعل منها نبراسـاً متوهج الضيـاء ينـير لأجيـال الحـاضر والمستقبل دروب حياتهـم اللاحقـة، ويصيـغ مفرداتـه وأبجدياتـه البسـيطة في مـشروع وطنـي حضـاري متكامـل يتوخى خلق جيلاً وطنياً وحدوياً نقياً من شـوائب وأمـراض المـاضي ومخلفاتـه الرجعيـة، وجـاءت توجيهاته بتشكيل برلمان الأطفال اليمني تعبيراً عن حقيقة حرصه على الإهتمام بقضايا الطفولة في البلد وإتاحـة المجال أمـام هذه الشريحة الواسـعة للتعبير


لدى زياراته للشيخ بن معيلي مأرب

عن همومها ومصالحها واحتياجاتها وإيصال صوتها إلى الرأي العـام المحلي وقيادة المجتمـع، وهو أيضاً مدرسـة وطنية تربوية ديمقراطية متميزة من شـأنها الإرتقـاء بالوعـي الحضـاري والسياسي والثقـافي للأطفال والإسـهام في الإعداد المبكر للأجيال التي يقع على عاتقها قيادة هذا الوطن في المستقبل.

الرئيس الشيخ:

لقـد جـاء علي عبـدالله صالـح من وسـط إجتماعي تمثل القبيلة «كمكون إجتماعي ثقافي سياسي» الخلية



الرئيسة في بنائه الوطني العام وتجسدت فيه أعظم وأرقى الأعراف والتقاليد السمات والأخلاقيات القبلية التي تميز بها المجتمع اليمني عبر مراحل التاريخ المختلفة، مما جعله رمزاً ونموذجاً حياً وقوياً لأفضل المكونات الإنسانية للقبائل اليمنية، وتجسدت بشكل مكثف في شخصية وسلوك الرئيس القائد علي عبدالله صالح كنموذج وطني معاصر يتحلى بجميع عناصر القوة والشجاعة والشهامة القبلية ويحافظ على ثقافتها وسماتها وأعرافها وتقاليدها الإيجابية التي تسهم في تنمية قيم المجتمع اليمني وتحافظ على تفرده وأصالته، وتعاطى معها من واقع فهمه العميق والشامل لمجمل الخصوصيات التاريخية والإجتماعية والثقافية والقبلية على وجه الخصوص بإعتبارها الحلقة المركزية في المكون العام للنسيج الوطني وأساس علاقته ووحدته الإجتماعية، وتعاطى معها من منظور ما تمثله من إرث وطني إيجابي «ثقافي

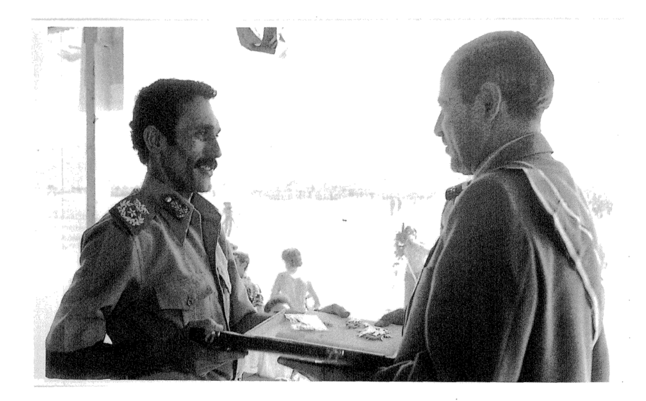


إجتماعي، أخلاقي، عسكري»، يخدم الوطن والعمل على تطوير هذا الإرث والمحافظة عليه وتطويعه وتوظيفه في السياق الذي يخدم التطور والتنمية الوطنية بأبعادها الشاملة «سياسياً واقتصادياً واجتماعياً»، ولا تتقاطع أو تتناقض معه، وذلك من خلال الإهتمام بشؤون القبائل وفتح الأبواب أمامها نحو المستقبل والتطور والنهوض الحضاري وإيصال خدمات الدولة التنموية ومؤسساتها الحديثة إلى كل مديرية وقرية دون إستثناء.

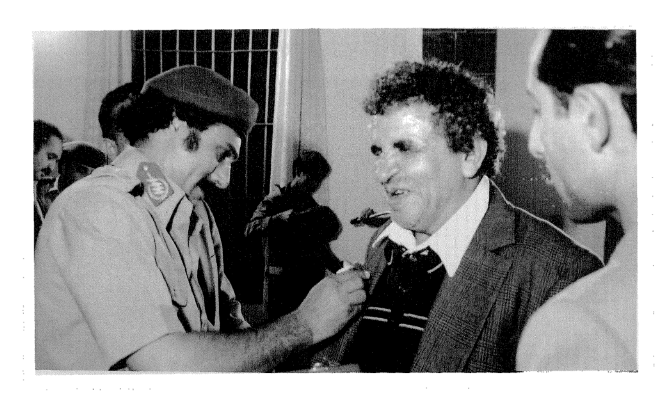
الرئيس الذي ينتمي إلى واحدة من أكبر وأعرق القبائل اليمنية، يعتز بتاريخ جميع القبائل ودورها الوطني، ويحرص أن يقدم نفسه لرجال القبائل كنموذج يحافظ على أصول وعادات وأعراف القبائل الحسنة شكلاً ومضموناً.. يتميز بشمولية وعمق معارفه بثقافة القبائل ومكوناتها ومشائخها، ويحرص على مشاركة المواطنين في العادات والأعراف الإيجابية للقبيلة في مختلف المناسبات. عن أهمية مثل هذه السجايا الوطنية يقول الكاتب أحمد غراب «يحرص الرئيس علي عبدالله صالح على إرتداء الزي القبلي في المناسبات الداخلية والخارجية حتى أثناء زيارته لواشنطن حرص على إرتداء الزي القبلي الأمر الذي يجعله دائماً منبع فخر لجميع القبائل اليمنية».

■ تكريم المناضل عبدالكريم السكري ١٩٧٨م

■ تكريم المناضل أحمد حسين المروني ١٩٨٥م

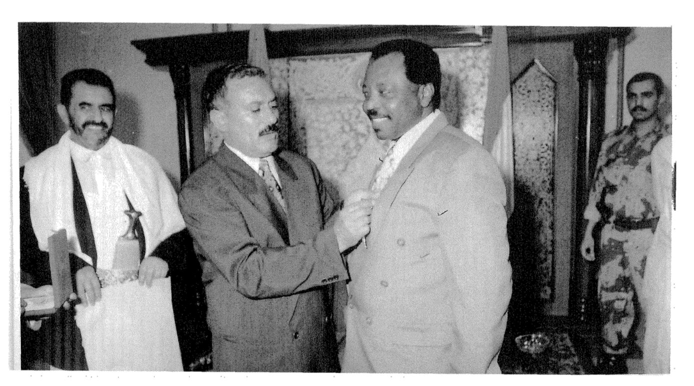


■ تكريم المناضل حسين الدفعي ١٩٧٨م



■ تكريم الأديب عبدالله البردوني ١٩٨٢م

■ تكريم الشاعر عبدالله عبدالوهاب نعمان ١٩٨٢م



■ تكريم الفنان كرامة مرسال ١٩٩٨م



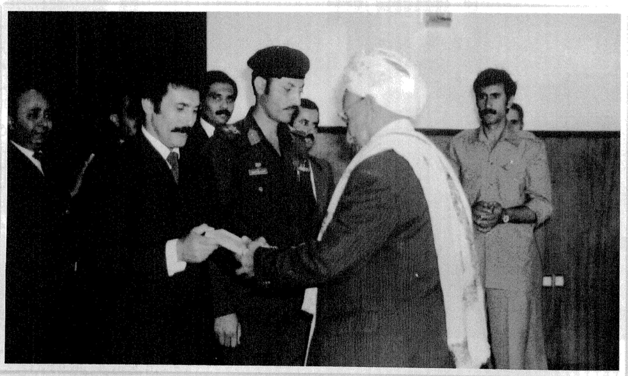
■ تكريم المناضل حسن العمري ١٩٨٥م



■ تكريم مناضلي وشهداء الثورة والوحدة



■ تكريم مناضلي وشهداء الثورة والوحدة



■ تكريم مناضلي وشهداء الثورة والوحدة



■ تكريم الزعيم الخالد جمال عبدالناصر
في شخص نجله المهندس خالد ١٩٨٥م

تكريم أبطال وشهداء الثورة من الأشقاء:

أحد أعظم السجايا الإنسانية لفخامة الأخ الرئيس تمثلت في وفائه لمثل وأهداف ومبادئ الثورة اليمنية وتجلت أسطع صورها من خلال وفائه لجميع مناضلي وشهداء الثورة والجمهورية عبر مختلف المراحل من اليمنيين والأشقاء العرب الذين وقفوا مع الثورة لشد أزرها والدفاع عنها بفلذات أكبادهم وقاتلوا واستشهدوا جنباً إلى جنب مع إخوانهم اليمنيين، ومثل تكريم الرئيس علي عبدالله صالح لأسرة الزعيم الخالد أبداً في وجدان الأمة وتاريخها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر نموذجاً حياً لهذا الوفاء الإنساني المعبر عن حب الشعب اليمني وإعتزازه وإمتنانه لهذا الزعيم الذي وهب نفسه لانعتاق الشعوب وتحررها من السيطرة الإستعمارية وللدعم الذي قدمته مصر وزعيمها لحركات التحرر الوطنية العربية والعالم الثالث.

ويعتبر تكريم القادة والضباط والجنود المصريين والطيارين السوريين من قبل فخامته رمزاً لتكريم الوطن والشعب اليمني لأشقائهم ولمصر وسوريا وتخليداً لمآثر وبطولات أبنائها في التاريخ المعاصر لوطننا وثورتنا والحفاظ عليها حية في وجدان ووعي وثقافة الأجيال المعاصرة كمعالم خالدة لوحدة الهدف والمصير المشترك واستعداد اليمنيين لمبادلة أشقائهم الوفاء بالوفاء.

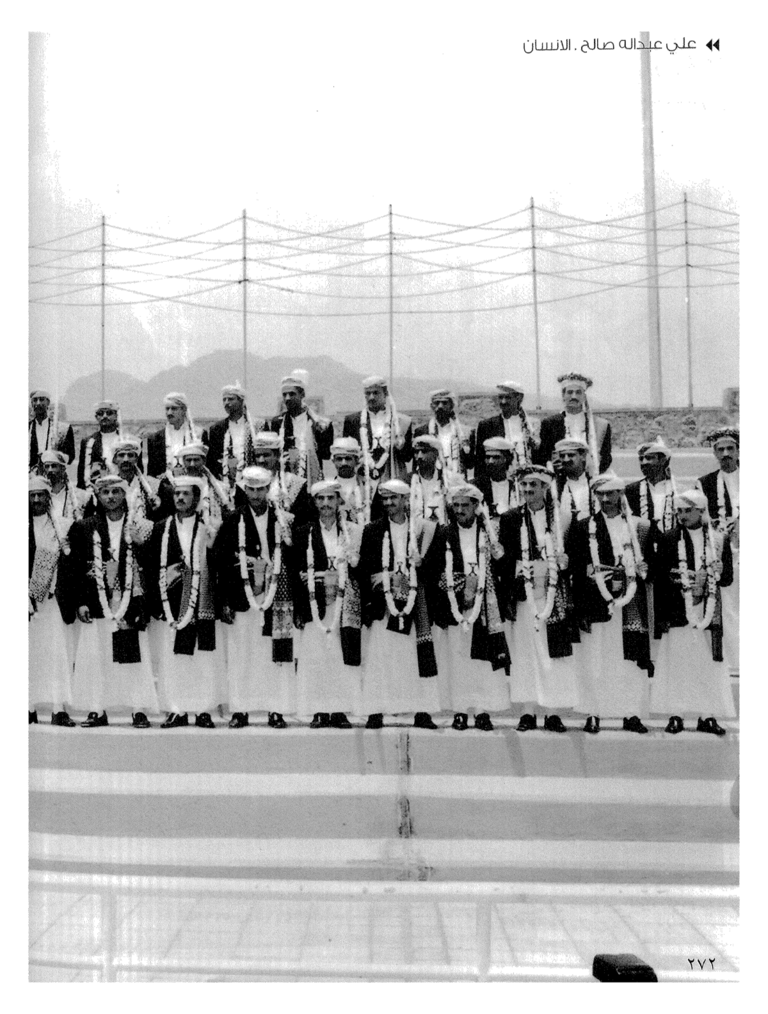


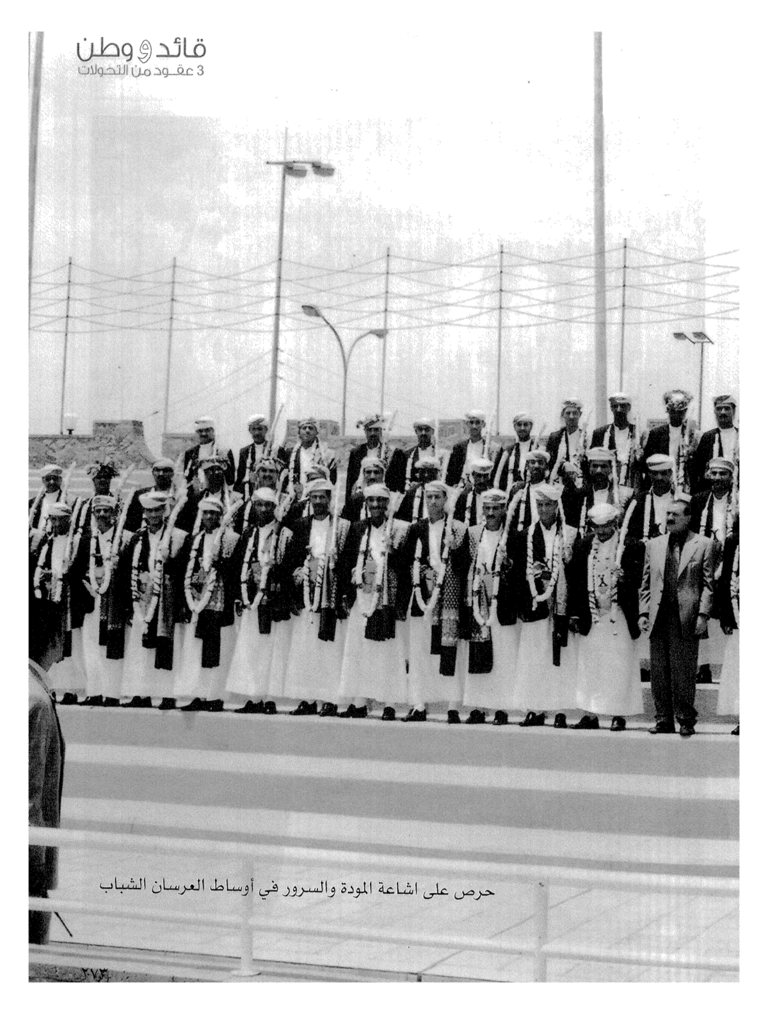


■ تكريم الضباط السوريين المشاركين في الدفاع عن صنعاء أثناء حصار السبعين ١٩٨٧م

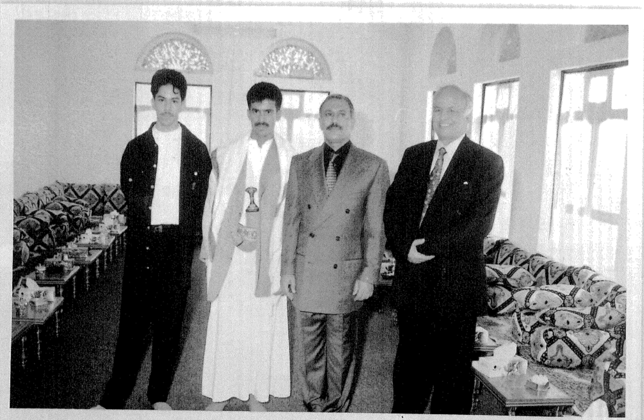


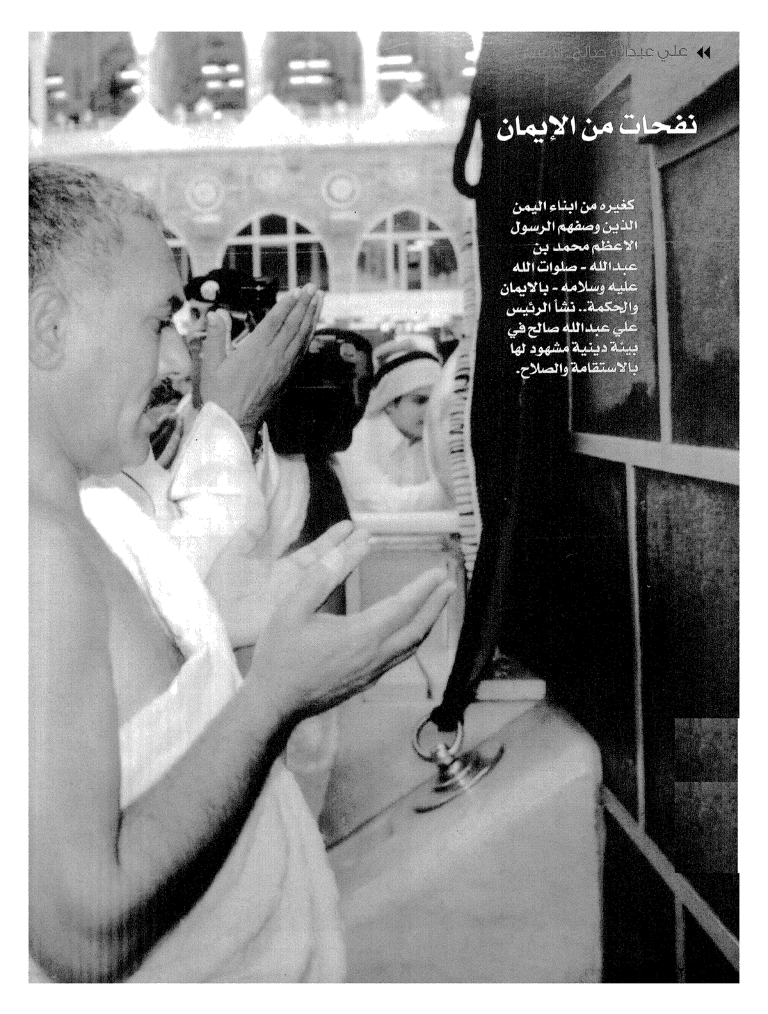
■ تكريم الضباط المصريين المشاركين في الدفاع عن الثورة ١٩٩٦م





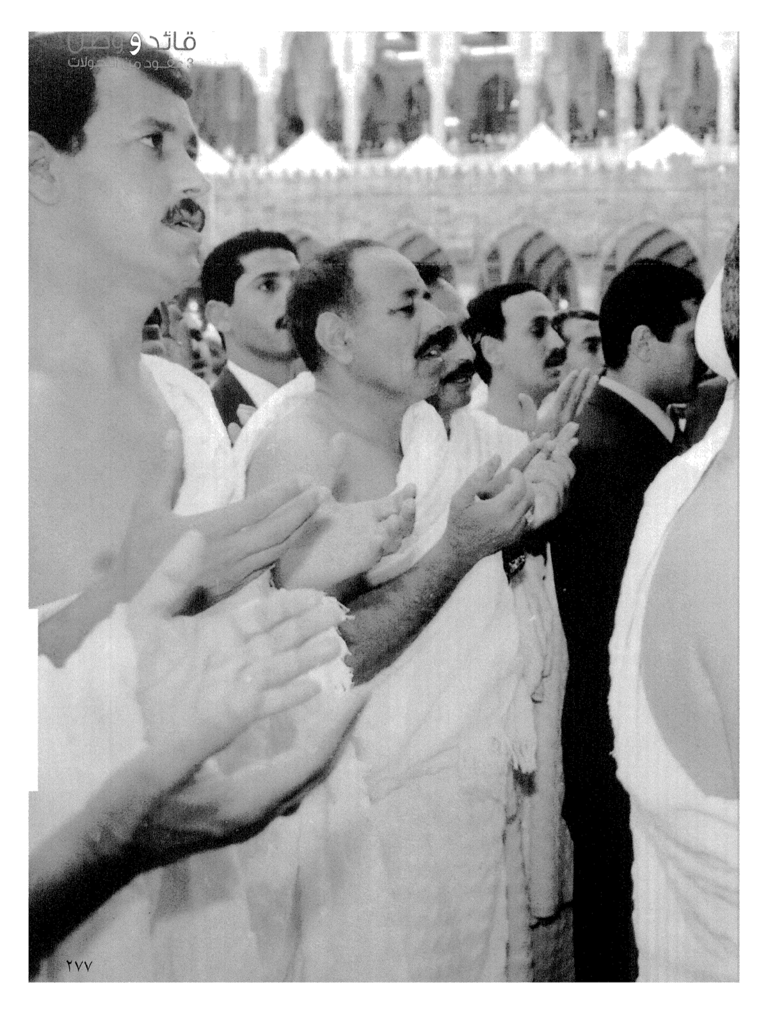
حرص على اشاعة المودة والسرور في أوساط العرسان الشباب

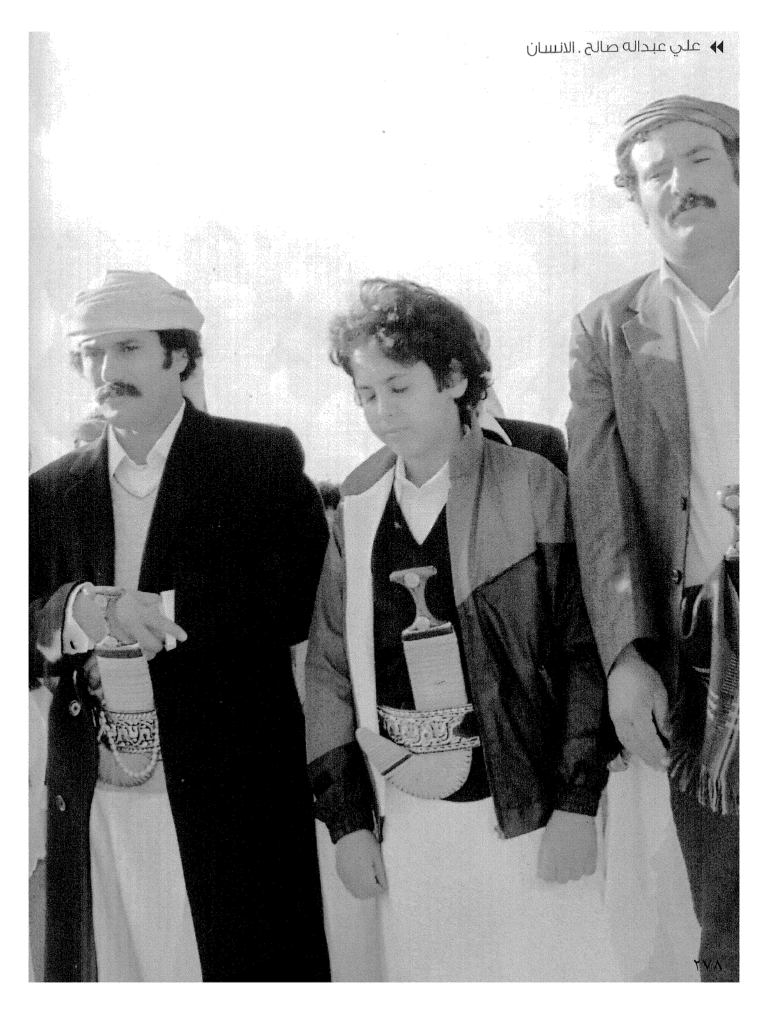




نفحات من الإيمان

كغيره من ابناء اليمن الذين وصفهم الرسول الاعظم محمد بن عبدالله - صلوات الله عليه وسلامه - بالايمان والحكمة.. نشأ الرئيس علي عبدالله صالح في بيئة دينية مشهود لها بالاستقامة والصلاح.







وفي «المعلامة» بدأ يحفظ القرآن وتعلُم أصوله، وما يحمله الدين الاسلامي الحنيف من معان سامية، وقيم نبيلة، وعدالة انسانية شاملة لكلّ جوانب الحياة ومقوماتها.

وقد شكل ذلك البذرة الأولى في تكوين شخصيته ومنطلقاً لسلوكياته وإخلاقياته وممارساته.. كما شكل مرتكزاً اساسياً لتصرفاته وأعماله التي كانت وما تزال عناوين لما حققه من نجاحات لوطنه وشعبه بتوفيق من الله العلي القدير.

■ مصابيح الأمة:

ولأن الاستقامة والصلاح محاطان ومتوجان عند الرئيس على الدوام بـ«مخافة الله» فقد تبدى هذا الخوف من القوي القادر في سلوكياته وممارساته وتصرفاته المختلفة.. ومن أجل ذلك وخوفاً من الوقوع في الزلل أو الشبهات نجده يسارع الى العلماء سائلاً ومستشيراً ومستفتياً عن كثير من القضايا التي يرى ضرورة موقف الدين حولها مخافة أن يدركه زلل الخطأ ويقع في المحذور.

المسائل المتصلة بتعزيز النهج المؤسسي واشاعة الديمقراطية والحريات والعدل الاجتماعي.



■ **إقامة بيوت الله:**

ولأن من تمام التقوى إقامة بيوت الله وعمارة المساجد، فقد كان الرئيس علي عبدالله صالح منذ وقت بعيد يدعو ويشجع ويدعم اصحاب الخير على اقامة بيوت الله ويمنحهم الكثير من الاعفاءات والتسهيلات بالإضافة الى توجيهاته المستمرة بترميم المساجد الأثرية والتاريخية القديمة، حرصاً منه على التراث الاسلامي العريق لليمن ومن ذلك توجيهاته باعادة ترميم وتوسعة عدد كبير من الجوامع القديمة والمشهورة باليمن مثل الجامع الكبير بصنعاء وجامع البكيرية، ومدرسة العامرية، وجامع أسناف وجامع الجند وجامع العيدروس وغيرها.

وبالعودة الى احصائيات وزارة الأوقاف والارشاد نلاحظ بأن عدد الجوامع والمساجد والمصليات في اليمن قد ارتفع من ٥٦٣٠ جامعاً ومسجداً ومصلى في العام ١٩٧٧ بالمحافظات الشمالية الى ٨٥٢٩ في العام ١٩٨٩م.

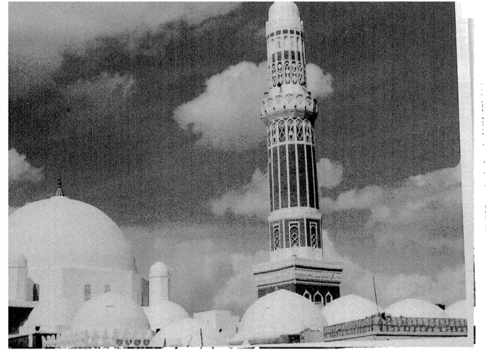
وقد تم بناء ١٤ ألفاً و٥٩ جامعاً ومسجداً ومصلى خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥م ليرتفع العدد

فهو يرى بأن العلماء هم مصابيح الأمة وهداتها الى طريق الخير والرشاد، ولم يحدث أن اتخذ أي شكل من أشكال العقوبات ضد أي عالم بسبب آرائه حول نظام الدولة وسياستها وتوجهاتها، يتسامح مع الجميع بما فيهم ادعياء العلم من المتشددين والمتطرفين الذين يشنون هجمات منظمة وشرسة ضد نظامه وفي حالات كثيرة ضد شخصه بدوافع متعددة.

ولا ريب أن صفة الاستقامة والتقوى والصلاح التي تمثلها الرئيس علي عبدالله صالح على نحو إيماني قد مثلت حالة من السياج القوي المنيع بينه وبين ممارسة الظلم وأي شكل من أشكال الجبروت والاستكبار والاستعلاء على المواطنين على اختلاف مشاربهم وفئاتهم وألوانهم الاجتماعية.

وقد لعبت هذه الصفة الايمانية دوراً ملموساً على صعيد اصلاح نظام الدولة واستتباب الكثير من

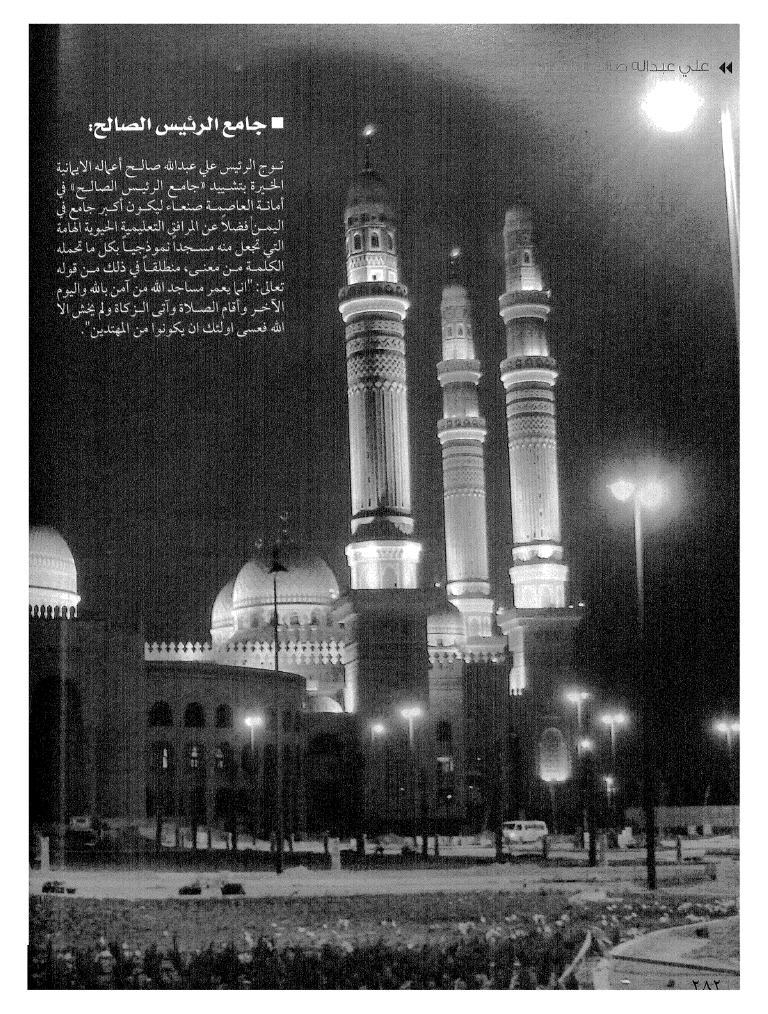
جامع ومدرسة العامرية برداع



جامع البكيرية

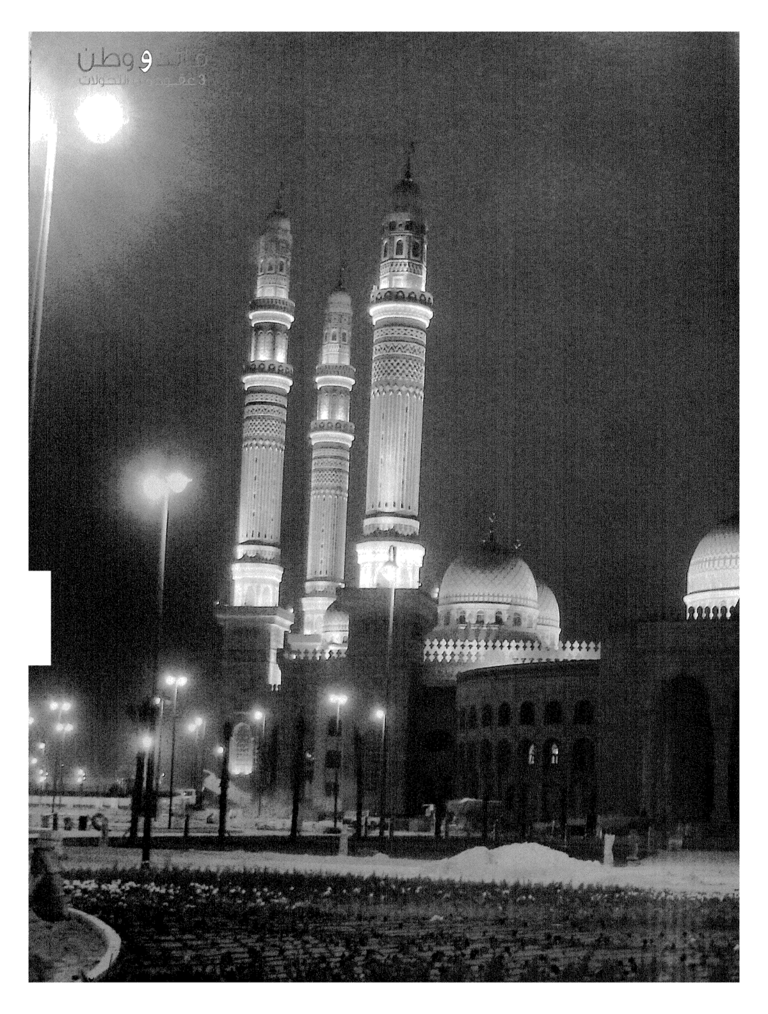
بذلك الى ٥٣ ألفاً و٦٤٥ جامعاً ومسجداً ومصلى في أنحاء البلاد.

وتشير التقديرات الأولية لوزارة الأوقاف والارشاد الى تشييد وبناء ما يقارب العشرين ألف جامع ومسجد ومصلى خلال السنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والنصف الاول من العام الحالي ٢٠٠٨، ليصبح بذلك العدد الاجمالي ٧٣ ألفاً و٦٤٥ جامعاً ومسجداً ومصلى.



■ جامع الرئيس الصالح:

تـوج الرئيس علي عبدالله صالـح أعماله الايمانية الخيرة بتشييد «جامـع الرئيس الصالـح» في أمانـة العاصمـة صنعـاء ليكـون أكـبر جامع في اليمـن أفضلاً عن المرافق التعليمية الحيوية الهامة التي تجعل منه مسجداً نموذجياً بكل ما تحمله الكلمـة مـن معنـى، منطلقـاً في ذلك مـن قوله تعالى: "انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصـلاة وآتى الـزكاة ولم يخش الا الله فعسى اولئك ان يكونوا من المهتدين".

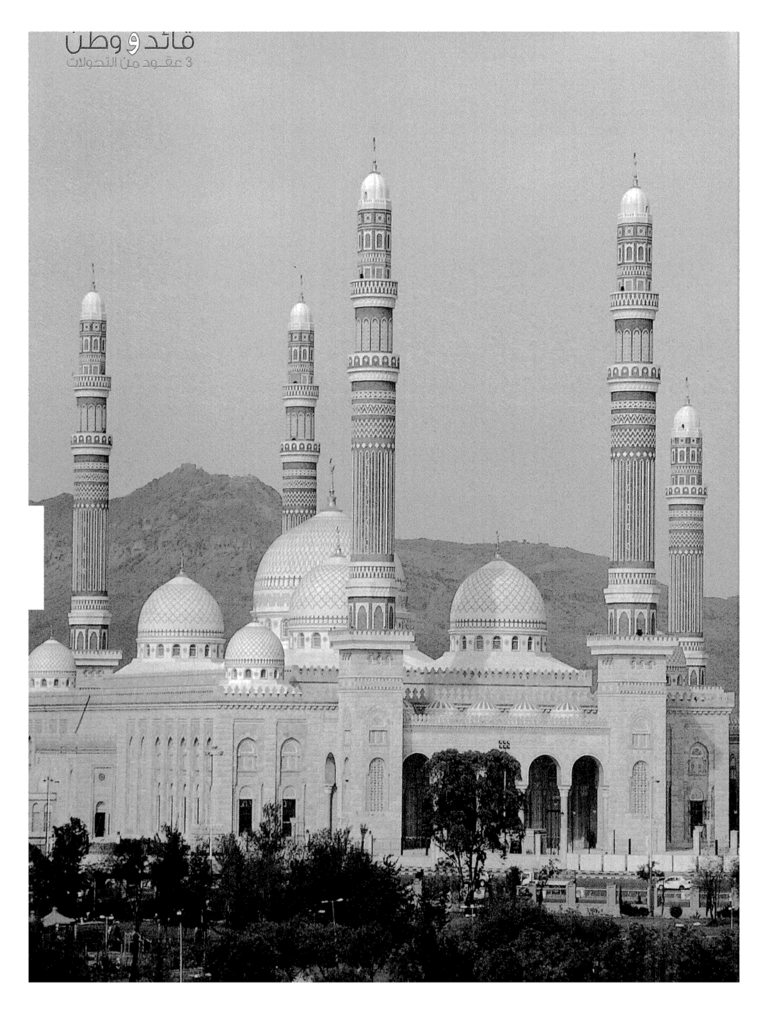


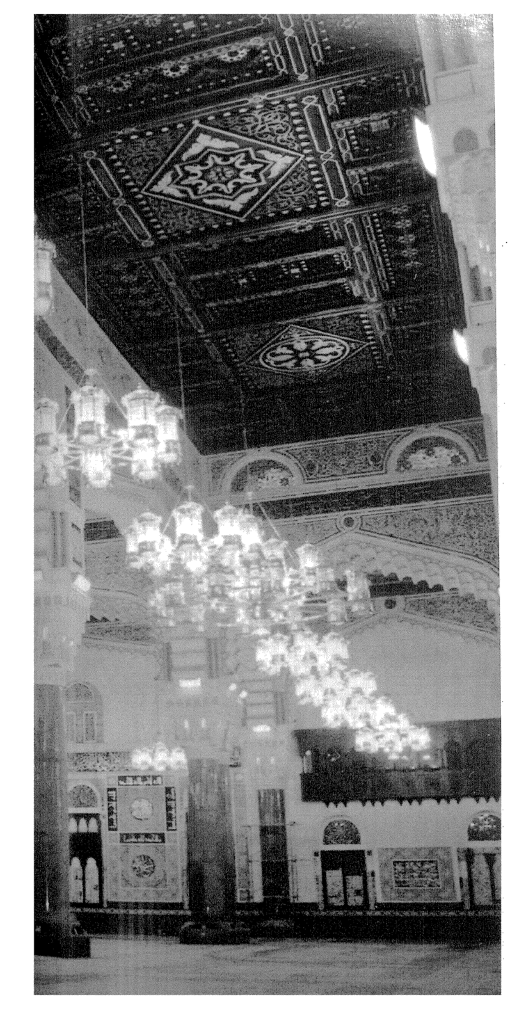


ويعتبر جامع الرئيس الصالح أحد المعالم الاسلامية والهندسية البارزة في العاصمة صنعاء واليمن عموماً.. وشاهداً تاريخياً إسلامياً بارزاً.

لقد أدرك الرئيس الصالح أن هناك حاجة الى مشروع يُبرز إبداعاً نوعياً، يتخطى الحاضر، ليرتسم أفقاً في الأزمنة القادمة، فكان أن قرر إنشاء جامع جديد في صنعاء يكون معلماً في فن العمارة، تتمثل فيه النهضة التي تشهدها اليمن في هذه الحقبة من تاريخه.

ووقع الاختيار على إقامة جامع الرئيس الصالح في منطقة السبعين وهي المنطقة المفتوحة التي تتقاطع مع الحركة الرئيسية للعاصمة صنعاء، وعلى مساحة قدرها (٢٢٢) ألفاً و(٥٠٠) متر مربع،



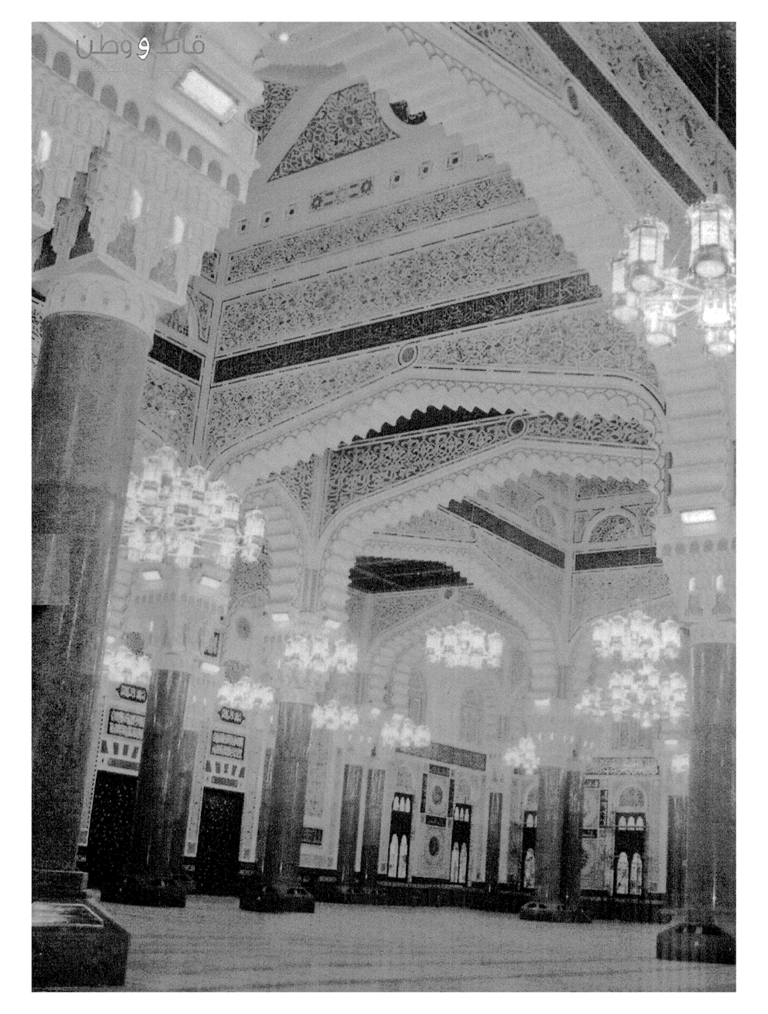


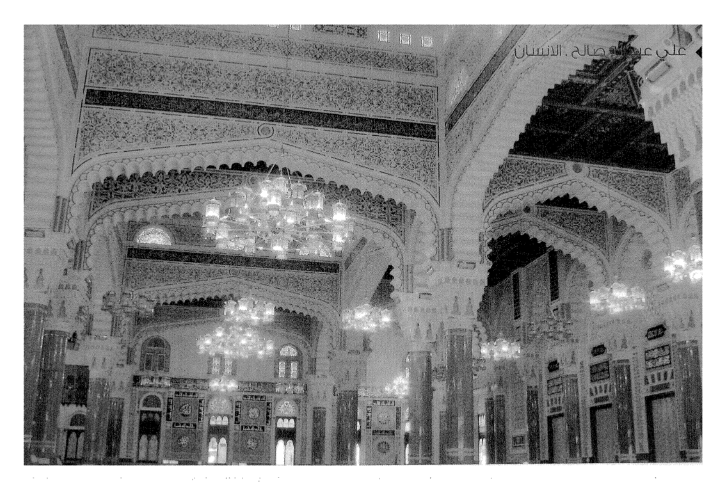
تشمل مبنى الجامع وكلية علوم القرآن والدراسات الاسلامية، والاصواح والمواضىء، ومواقف السيارات، والمناطق الخضراء.

ويتألف مبنى الكلية من ثلاثة ادوار ويضم خمسة وعشرين فصلاً للدراسة إضافة إلى قاعات صلاة ومكتبات وقاعات اجتماعات.

وقضت توجيهات الرئيس في بناء الجامع بوجوب المحافظة على الطابع العمراني اليمني، لاسيما بالنسبة للمنارات والواجهات الحجرية، فكان الجامع الكبير في صنعاء الملهم الأساسي للمهندسين في ذلك.

وقد روعي أن يتخذ المشروع الشكل المستطيل، وقسمت قاعة الصلاة الرئيسية الى جناحين شرقي وغربي، أما الانطلاق من المنطقة الطرفية الى المنطقة الوسطى فتتأمن بتدرجات في جسم الجامع من الأسفل الى الأعلى وبتكوين فراغات أسفل القباب الرئيسيةً البالغة ثلاثٌ وعشرون قبةً جاءت





تحقيقاً للفكرة المعمارية وتأكيدها، وروعي فيها تدرج علاقة المصلي بالجامع عن طريق الأروقة حتى الوصول الى القبة الرئيسية الكبرى.

ويضم الجامع مصلى للنساء يقع أعلى الرواق الخلفي ويتصل بالجامع عن طريق نوافذ مطلة على قاعة الصلاة عبر مداخل خاصة، تحقق الفصل بين الرجال والنساء.

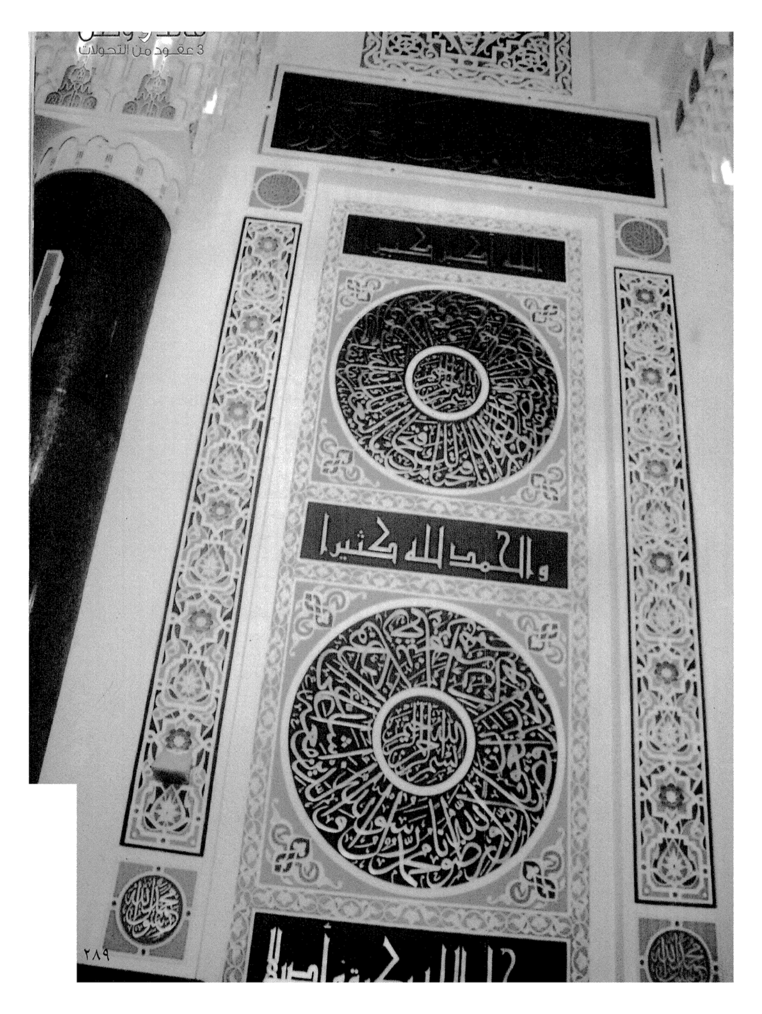
ومن الواضح أن الفكرة المعمارية قد خلقت تكويناً وشكلاً هندسياً رائعاً من الخارج يتيح للناظر فهم عناصر المشروع من كل الجهات.

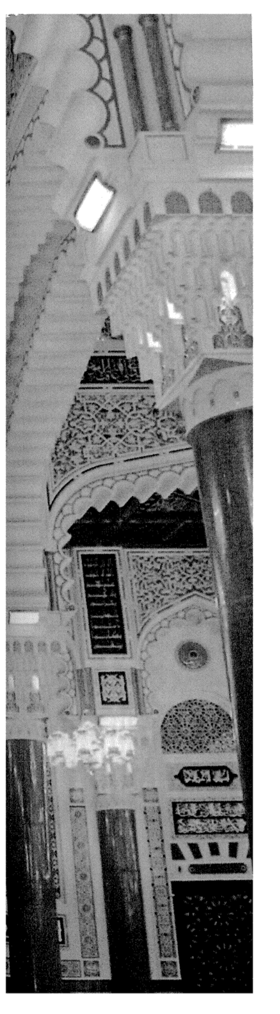
ويتميز الجامع بست منارات فريدة ذات تصميم خاص، ارتفاع أربع منها يبلغ مائة وستة امتارٌ مع الهلال، وقد استخدمت فيها اساسات خاصة تصل الى عمق خمسة وثلاثين متراً، وبقطر سبعين سنتيمتراً لكل مئذنة، وهو ما سيساعد في تقوية المبنى على مقاومة الزلازل.

ونظراً لأهمية المشروع من الناحية الدينية والتاريخية، فقد تم اختيار المواد المستخدمة فيه بكل دقة وجرى اختبار خواصها ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية، وذلك للحصول على مواد ذات قدرة عالية في مواجهة العوامل البيئية والجوية.

وتعتبر الخرسانة المسلحة هي المكون الأساسي للهيكل الحامل للجزء الرئيسي والاهم في المشروع،ولذلك فقد تم إلى ابعد الحدود استغلال الميزة الفريدة التي تتحلى بها المواد المكونة للخرسانة في اليمن والتي جعلت منها الخرسانة الأجود عالمياً.

إضافة الى ذلك وجه الرئيس علي عبدالله صالح بأن تكون جميع مواد البناء المستخدمة في المشروع من مصادر يمنية، لا سيما بالنسبة للعناصر الرئيسية كالأحجار والغرانيت والرخام، وعلى هذا فقد ادت عملية البحث عن مصادر يمنية جديدة الى


والحمد لله كثيرا



اكتشاف مقالع لم تكن معروفة سابقاً، والى التوسع في استغلال هذه المصادر مستقبلياً.

وهكذا برزت مجدداً الأحجار التي اشتهر اليمنيون عبر التاريخ باستعمالها كمادة للبناء، اضف الى ذلك أحجار البناء والزينة بصفتها مصادر طبيعية تمتاز بقدرة فائقة على مقاومة العوامل البيئية وبتناغمها مع الطبيعة المحيطة، فضلاً عن عمرها الافتراضي الكبير، ولهذا الغرض تم اخذ عينات من احجار سد مأرب التاريخي، وعرش بلقيس، للمقارنة بين أحجار الموقعين واحجار المصدر المعتمد لبناء جامع الرئيس الصالح.

وبناء على ذلك تم تحديد مواصفات المشروع باربعة اصناف من الاحجار، احجار بازلتية باللون الأسود واحجار جيرية بالالوان السوداء والبيضاء والحمراء، كما حددت المواصفات مقاسات احجار البناء بحيث لا يقل طول الحجر عن (١٦٠) سنتيمتراً ولا يقل ارتفاعه عن (٨٠) سنتيمتراً وخلال تنفيذ المشروع كان يتم عمل عينات معمارية بالشكل المطلوب وبعد موافقة الرئيس عليها يتم اعتمادها وتنفيذها.

واستخدم الحجر الجيري الأبيض للواجهات الخارجية، والحجر الاحمر في الاحزمة الزخرفية في الواجهات فقط لقلة كمياته ولصغر احجام الاحجار المطلوبة، واخيراً تم اعتماد الجرانيت الاحمر المنقط بالابيض من اجل تكسية الأعمدة الداخلية للجامع.

أما الياجور الذي يمتاز بجمالية نادرة وبعمره الافتراضي الكبير، فتم اختياره كمادة بناء لتكسية واجهات المنارات حفاظاً على التراث المعماري اليمني العريق.

ومن صميم التراث اليمني الزاخر باعمال خشبية فنية، تم استمداد تصميمات الاعمال الخشبية للجامع، ولهذا جرى اعتماد افخر انواع الاخشاب المعتمدة عالمياً



لصناعة (١٥) باباً رئيسياً يزيد حجم الواحد منها عن (٢٣) متراً مزخرفة بالخط العربي ومطعمة بالنحاس المعالج باحدث تقنيات الـ«PDV».. أما اعمال السقوف الخشبية فيفوق عددها (٣٠) الف قطعة زخرفية معتقة بالذهب الخالص والالوان، ومثبتة بارتفاعات وصلت الى (٢٣) متراً.

ولاكساء قباب الجامع من الخارج استخدمت مادة عصرية متطورة اسمها (الجي آر سي) وهي مادة تحاكي الجص اليمني لجهة الطواعية في اعمال الزخرفة، اضافة لميزاتها العالية لجهة الديمومة والمحافظة على الشكل، وبذلك تحققت رؤية فخامة الرئيس متجسدة بأبهى حللها في التوأمة بين التراث والتقنيات العلمية الحديثة.

وبما ان القمريات سمة رئيسة اصيلة في العمارة اليمنية تعود بدايات استخدامها الاولى في اليمن الى ما قبل (٤٠٠٠) عام، غير ان التطور الذي شهدته صناعة القمرية لم يستغن عن الطراز العام الاصلي، ولا عن المادة الاصلية التي تصنع منها، وهي مادة الجص البيضاء التي تنتج من حرق الحجر الجيري في محارق خاصة.

أما الوظيفة الاساسية للقمرية فظلت على ما هي عليه، قديماً فهي تدخل الضوء الطبيعي الى الغرف بألوانها الزاهية، وتضفي على المكان آيات من السحر، ولا ريب في أن جمالية القمريات المتعددة في جامع الصالح انها تتجلى بخاصة في زخارفها التي تنفرد بها عن غيرها مما في اليمن.

والثابت أن الجماليات في الفن الاسلامي تبرز بالتأكيد في العناصر الزخرفية، التي تعتمد الدوائر المتماسة والمتجاورة، والخطوط المتكسرة والمتشابكة، والاشكال النجمية والمضلعات الهندسية، وقد ابدع الفنانون اليمنيون في مشروع جامع الصالح بابتكار التكوينات والزخارف الهندسية التي توزعت على واجهات المباني الداخلية من خلال التوافق العام بين المعالجات التشكيلية ووسائل الاظهار من مواد البناء، فتوافر بذلك كله عامل الانسجام والطابع المشترك للمجموعات العمرانية كافة.

اما المحرك الخفي لتشكيل هذه الصورة الظاهرية فهو السعي الى ادراك الواحد المتعدد في صور مختلفة، فالتوحيد الذي دعا اليه دين الاسلام يترجمه الفن الاسلامي عبر نظام رياضي هندسي، فيصبح الجامع هو الرمز الاكبر للشأن الديني الذي جاء به الاسلام كرسالة.. أما بشأن الطبيعة فتقتدي الزخارف الاسلامية بنظامها وبقوانينها المطلقة في التشكل والتلون و النمو والانتظام عبر الثنائيات التي هي مرادف للظاهر والباطن، للخفاء والعلن، للاول والآخر، فترى الحسي والملموس يتشكل بالتالي في هذا الفن ذريعةً بل حاجةً لمقاربة التجريد، وصولاً الى الجوهر.

وبالنسبة لنقش وكتابة الآيات فقد تم نقش سبعمائة وثماني آيات من اثنتين وستين سورة قرآنية، فيما بلغ عدد السور المكتملة في الجامع والكلية ثماني سور هي:(الفاتحة، يس، والرحمن، والقدر، والعصر، والاخلاص، والفلق، والناس).

أما اللافت في نجفات الانارة الداخلية هي أنها مصنوعة من الكريستال العالمي المعروف، فيما استخدمت لمبات اضاءة حديثة لانارة القباب والأعمدة داخل الجامع، وبالنسبة لإنارة المداخل الرئيسية ومصليات الرجال والنساء والممرات الداخلية والخارجية للكلية فقد تم استخدام



النجف النحاسي النادر، المشغول يدوياً بنقوش عربية.

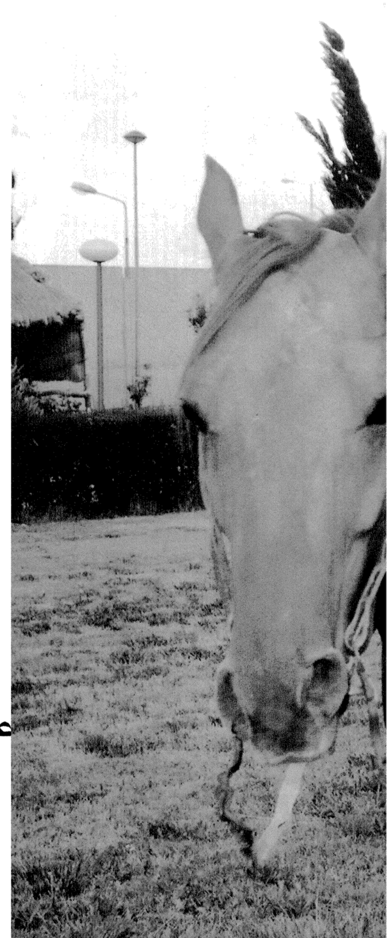
وتتوافر في الجامع احدث الانظمة التقنية الحديثة لكل ما يتعلق بالصوتيات والبث التلفزيوني المباشر، إضافة الى أنظمة متطورة للحماية من الحريق والصواعق.

وفي الأخير يمكن القول إن ما بادر إليه الرئيس علي عبدالله صالح أكثر من مشروع صرح جليل.. فهو درة لقلب المؤمن ولعين الناظر.. وحجر الزاوية في هذا المعلم الرائد أنه يعيد في يمن اليوم صياغة الجامع بوظائفه العقائدية والمجتمعية المتعددة، متمكنا من استعادة دوره النهضوي التنويري منهلاً للمعارف والعلوم الدينية والانسانية.

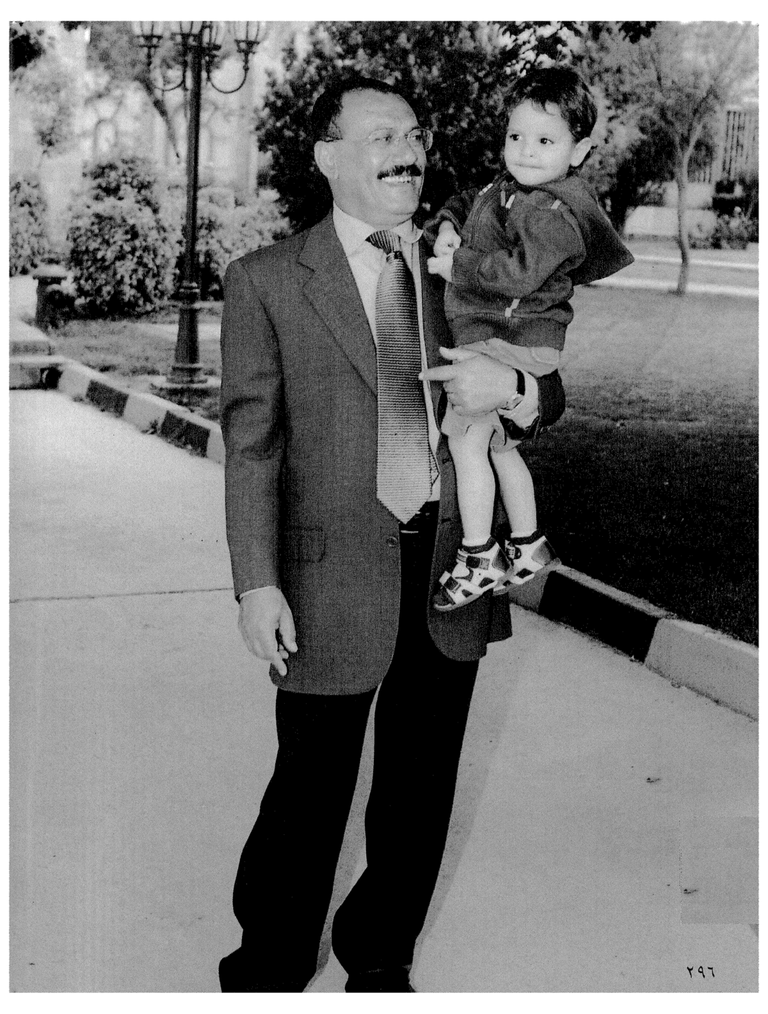
إنه يختزل في بنيته وروحانيته الملهمة ذلك التواصل بين عراقة اليمن القديم بعمارته وحضارته وموروثه الاسلامي العريق وبين استدعاءات الحداثة ونداءاتها وبهذا التناغم الراقي تتلاشى الخصومة المفتعلة بين التراث والمعاصرة، ليبقى جامع الرئيس الصالح ذاكرة للمستقبل.



صفاته الحميدة ومواقفه الإنسانية النبيلة، وحياته الأسرية الإجتماعية البسيطة المجردة من الكبرياء والغطرسة والأنانية تمثل مزيجاً فريداً من العناصر التي تجمع بين العقل الكبير للرئيس والقائد وبساطة وتواضع وطيبة الفلاح اليمني الأصيل.. هو بالنسبة لأسرته وأحبائه وأصدقائه واحد منهم متواضع طيب القلب حسن المعشر شعبي السلوك، ديمقراطي النزعة في التعامل والحوار معهم فيما يتعلق باستقلالية الإرادة والخيارات الشخصية التي يجد فيها كل فرد منهم المجالات المناسبة لتفجير طاقاته وإبداعاته الذهنية والعملية، قادراً على إيجاد لغة مشتركة مع الكل بإختلاف أعمارهم وثقافاتهم وإهتماماتهم، يشعرهم باستمرار أنهم ضمن دائرة رعايته المستمرة والمباشرة على الرغم من أن انشغالاته بهم لا تخرج عن إطار إهتماماته بحياة الملايين من ابناء الوطن.. كثيراً ما يحرص على إيجاد الفرصة المناسبة لقضاء بعض الوقت مع الأسرة يشاركهم أفراحهم واتراحهم حريصاً على التواجد معهم في كل المناسبات الدينية والأسرية وعلى إشاعة المودة والسرور في أوساطهم وتربيتهم التربية الوطنية والإيمانية الحسنة والتمسك بالقيم والمبادئ الثورية وبروح العقيدة الإسلامية وحب الآخرين، بعيداً عن كل أشكال التعصب الأعمى والنزعات الأنانية والتعالي والظلم والاستغلال مهما كانت مصادره وأساليبه وأشكاله، ويجعل منهم قدوة حسنة للمواطن الصالح وللأسرة المثالية والمجتمع اليمني الذي يعمل على بنائه ويسعى لبلوغه، الأمر الذي جعله وأسرته يحظى برصيد حب كبير بين الناس.



علي عبدالله صالح
الأب




Ausgang hinten

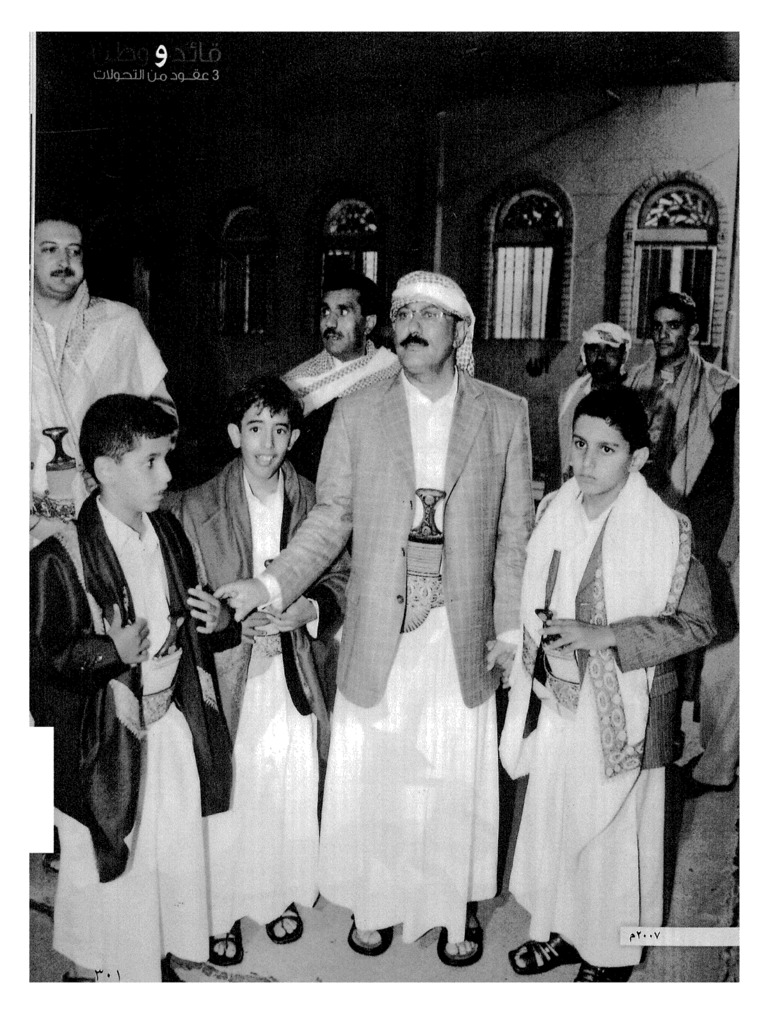


٢٠٠٢م

٢٠٠٢م

عيد ميلاد الابن صلاح

عيد ميلاد الابن خالد



٢٠٠٧م





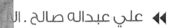
في زفاف احمد (النجل الاكبر لفخامة الرئيس) ١٩٩١م



٢٠٠٧م



زفاف الأولاد خالد، وصلاح ، وكنعان ٢٠٠٧/٨/٢م

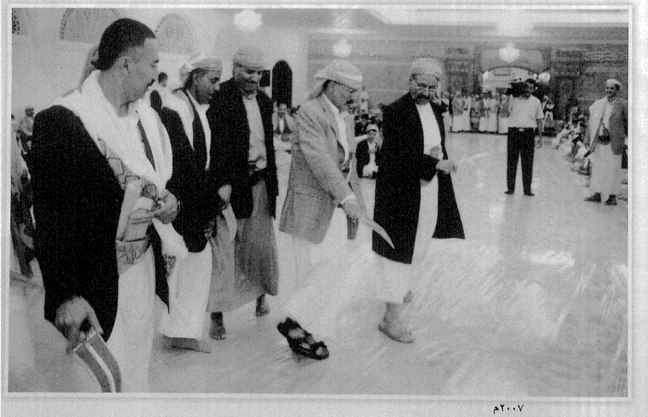




١٩٩١م



١٩٩١م



٢٠٠٧م



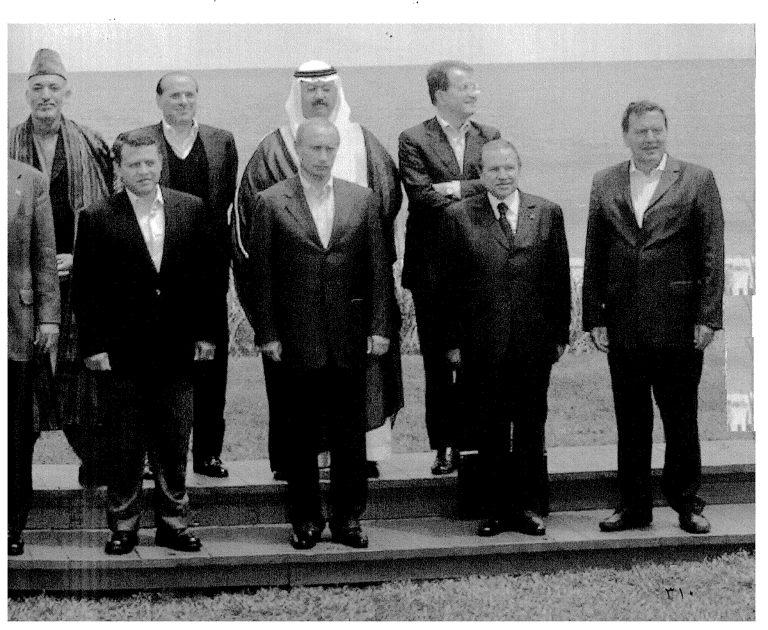
5 العلاقات العربية والدوليـة

خبرة واسعة وحضور دائم

أسهمت خبرة الرئيس علي عبد الله صالح الواسعة وتجربته في الحكم منذ العام ١٩٧٨م في اكتساب تراكم معرفي وخبرة واسعة بالواقع الإقليمي والدولي وفي أبعاده المختلفة وإدراكه لآليات هذا الواقع والقوى المتحكمة فيه .. كل ذلك جعل شخصية الرئيس القيادية تؤثر بشكل جوهري في السياسة الخارجية اليمنية التي اتسمت بالمرونة والاتزان والتعامل المتكافئ في العلاقات بين الدول.

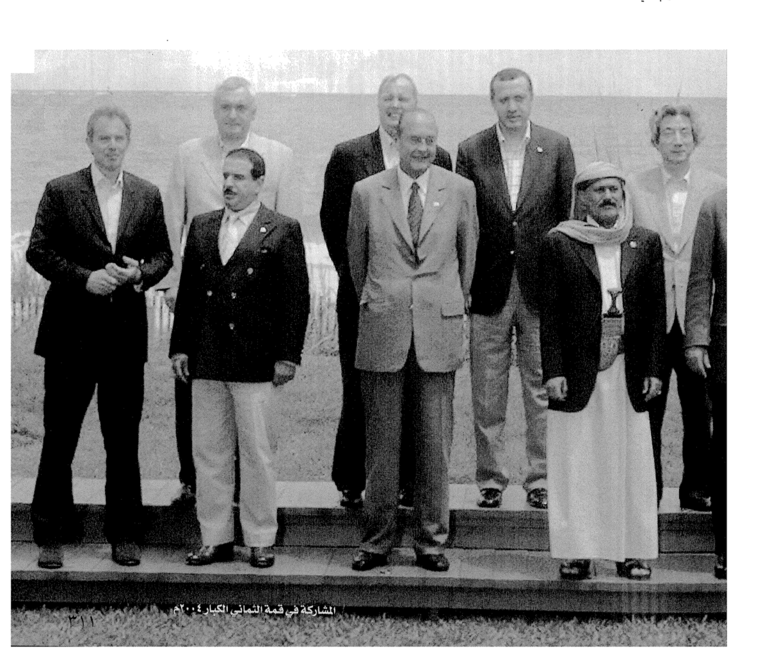
وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن قيم ورؤى الرئيس كصانع للسياسة الخارجية مرت بتطورات واكبت التفاعلات التي شهدها النظام الإقليمي العربي، فعلى الصعيد العربي تنطلق فكرة الرئيس علي عبدالله صالح للوحدة العربية من مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة والميثاق الوطني، والتي أكد من خلالها أن العرب جميعاً يكونون أسرة قومية واحدة من المحيط إلى الخليج، وأن الحدود التي تقسم هذه الأسرة العربية هي حدود مصطنعة بفعل عوامل خارجية.

بدأ الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بوضع اللبنات الأولى لنظام وطني ديمقراطي وسياسة خارجية متميزة، انطلقت من واقع وتراث ومصالح الأمة، واستطاع الأخ الرئيس أن يجعل من اليمن كياناً حاضراً في السياسة الدولية والمعادلات السياسية والمؤثرة باعتبارها عامل استقرار وسلام في محيطها .



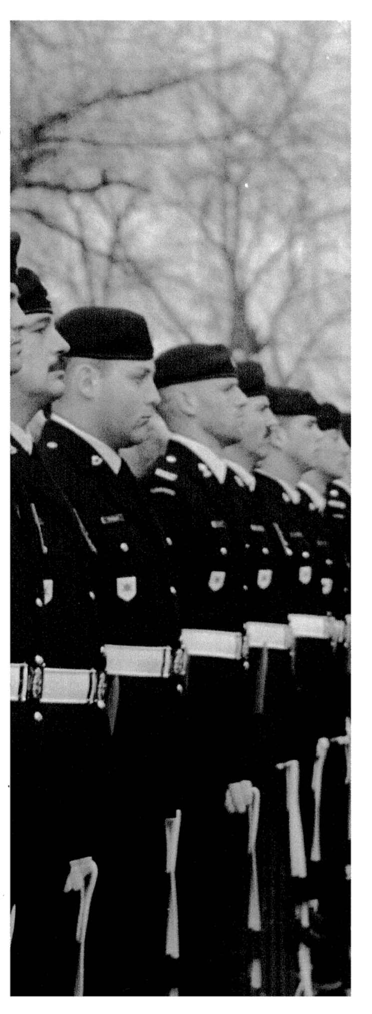
إحصائيات الزيارات الخارجية

عدد الزيارات	٢٤٦	زيارة
عدد الزيارات قبل الوحدة	٧٦	زيارة
عدد الزيارات بعد الوحدة	١٧٠	زيارة
عدد أيام الزيارات كلها	٥٦٩	يوماً
عدد أيام الزيارات قبل الوحدة	١٩١	يوماً
عدد أيام الزيارات بعد الوحدة	٣٧٨	يوماً
عدد الدول التي زارها الرئيس	٤٥	دولة
عدد الزيارات الخاصة	٢٧	زيارة
عدد الزيارات الرسمية	٢١٣	زيارة
عدد الزيارات مرور	٦	زيارات
عدد ساعات الطيران	٢٨٠٥	ساعات
مسافة الطيران بالكيلومتر	١٤٠٢٨٠٩	كيلومتر
عدد الأيام التي قضاها داخل الطائرة	١١٧	يوماً



المشاركة في قمة الثماني الكبار ٢٠٠٤م





وتتميز حركة الرئيس علي عبدالله صالح على صعيد السياسة الدولية بأنها حركة ديناميكية متفتحة في إطار الثوابت اليمنية مع المتغيرات الدولية من خلال احترام المواثيق والمعاهدات الدولية وعدم تدخله في الشؤون الداخلية لأي بلد من بلدان العالم ، مع اتجاهه في أسلوب سياسي يتمثل في تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والدول الصديقة، وإحياء التضامن العربي من خلال العمل على توحيد وتقريب وجهات النظر بالنسبة للدول الشقيقة تجاه القضايا القومية، ومعالجة أي خلافات بين الدول بالطرق السلمية، وقد عزز هذا التوجه العام للدولة ذكاؤه السياسي في التعامل والتفاوض والاتفاقيات الثنائية والمواثيق الدولية مع كثير من القضايا المصيرية.

هناك تأثير واضح لشخصية الرئيس على السياسة الخارجية، فمعتقداته ونظمه وقيمه التي يتمتع بها إضافة إلى خبرته العسكرية وتجربته ومرونته في التعامل مع الآخرين كان لها تأثير كبير على موقفه تجاه قضايا السياسة الخارجية اليمنية بوجه عام وسياسته تجاه النزاعات الحدودية بوجه خاص. واعتبرت الدراسات أن انحياز الرئيس علي عبدالله صالح للخيار السلمي عزز من موقع اليمن الدولي وأظهرها كدولة يهمها الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن قيادة الرئيس صالح دأبت على العمل الجاد والمستمر من أجل أن يكون لليمن مكانتها العالمية على صعيد تفاعلات العلاقات الدولية مع الحرص على تأكيد التوازن والاستقلالية كنهج في السياسة الخارجية اليمنية وهذا الموقف لا يتغير إلا وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية العليا لليمن أو من أجل الهوية القومية وهذا ما تؤكده الزيارات التي قام بها فخامة الرئيس في إطار ما يسمى بدبلوماسية القمّة، والتي لعبت دوراً بارزاً ومتميزاً في إدارة دفة السياسة الخارجية اليمنية على الصعيد الدولي، خاصة ما يتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية لليمن مع أصدقائها الغربيين أو الشرقيين الأسيويين.

وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن بروز دور الرئيس علي عبد الله صالح إقليميا ودوليا كمهندس حقيقي للخارطة السياسية، للمنطقة ومركز ثقل سياسي ساهمت فيه مهاراته القيادية وحنكته السياسية مما كان له تأثير كبير على الكثير من توازنات القوى ومعادلات الأمن والسلام والاستقرار في الجزيرة العربية والخليج ومنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي .

جولات مكوكية من أجل الوطن

الرئيس علي عبد الله صالح من أكثر الرؤساء تحركاً إلى المجتمع الدولي وإلى الدول الصديقة والشقيقة، في محاولة لتعزيز العلاقات وفي طرح وجهة النظر اليمنية وفي معالجة القضايا التي تهم اليمن والدول التي يزورها ، هذه الرؤية انعكست جميعها فيما تحقق الآن من علاقات متميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، والشراكة التي نراها اليوم تتحقق في الخطوات التي تتخذ في إطار إدماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون ، وفي الدعم التنموي الذي يقدم لليمن من دول



مجلس التعاون ، وكذلك من الدول المانحة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية الأخرى . هذا الحراك السياسي الرئاسي مهم جداً لأنه يشعر هذه الدول بالدور الذي يمكن أن تقوم به اليمن وأهمية تقديم الدعم لها، حتى تستطيع أن تنهض باقتصادها وأن تواجه التحديات التنموية التي تبذل القيادة السياسية أكبر جهد لكي يتحقق من خلالها الاستقرار وتحسين معيشة المواطنين .

إن الأخ الرئيس وهو مثقل بهموم وقضايا الوطن هو بنفس القدر يحمل على كاهله قضايا أمته في كل زياراته وتحركاته واتصالاته الخارجية وحضور الهم القومي في كل خطاباته .

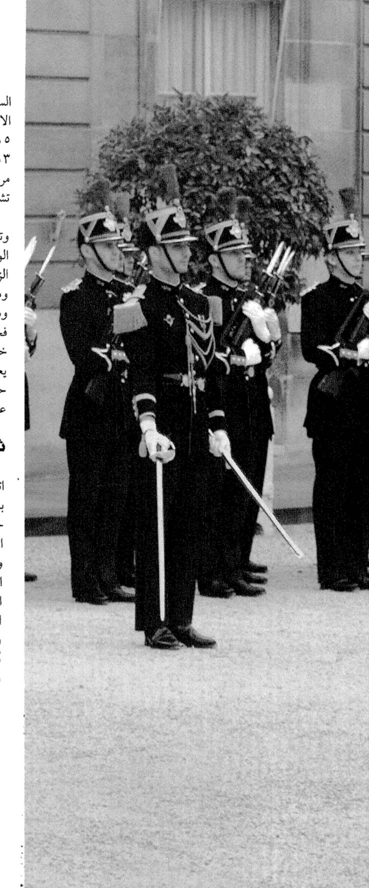
وشهدت العقود الثلاثة الماضية نشاطاً خارجياً لفخامة الرئيس ترجم توجهاته لتوثيق علاقات اليمن مع المجتمع الدولي والأشقاء والأصدقاء بوجه خاص من خلال زيارات رسمية وودية بلغت في مجملها ٢٤٦ زيارة خارجية حظيت الدول العربية منها بحوالي ١٤٦ زيارة تمثل نسبة ٦٠ ٪ تقريبا من إجمالي الزيارات الخارجية، مما يجسد حرص فخامة الرئيس على تعظيم البعد القومي والعربي في سياسته الخارجية ، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين جميع الدول التي زارها الرئيس بعدد ٣٣ زيارة وهو ما يؤكد الخصوصية التاريخية لعلاقات البلدين ، ومن الصدف اللافتة أن أول زيارة خارجية لفخامة الرئيس كانت إلى السعودية تلبية لدعوة من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز، وتم فيها بحث القضايا التي تهم البلدين الشقيقين والقضايا العربية والدولية ، كما كانت آخر زيارة خارجية قام بها فخامة رئيس الجمهورية إلى السعودية في شهر مارس ٢٠٠٨م التقى خلالها مع خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز ، تلتها جمهورية مصر العربية بحوالي ١٧ زيارة ،ثم الإمارات العربية المتحدة ١٦ زيارة ،والأردن ١٢ زيارة ،وسوريا والعراق ١٠ زيارات لكل منهما ، قطر ٩ زيارات ، المغرب ٧ زيارات، وسلطنة عمان وليبيا ٦ زيارات لكل منهما ، السودان ٥ زيارات ،والكويت ٤ زيارات والجزائر وتونس ٣ زيارات لكل منهما، ولبنان وجيبوتي زيارتان لكل منهما وزيارة واحدة للبحرين .

فيما بلغت زيارات فخامة الرئيس للدول الإسلامية إحدى عشرة زيارة تركزت في كل من إيران وباكستان وتركيا وماليزيا واندونيسيا وهي تمثل أهم الدوائر التقليدية في البُعد الإسلامي لسياسة اليمن الخارجية .

وعلى صعيد الدول الصديقة قام فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بنحو ٨٧ زيارة خارجية لحوالي ٢٣ دولة صديقة خلال العقود الثلاثة الماضية وحظيت الدول الأوربية وأمريكا بالنصيب الأوفر من عدد الزيارات، وتبوأت جمهورية ألمانيا الاتحادية المرتبة الأولى من حيث عدد الزيارات الخارجية بحوالي ١٨ زيارة ، تلتها جمهورية فرنسا بنحو ١٥ زيارة، وهو ما يجسد ثقل الدولتين في ميزان السياسة الخارجية اليمنية ، ومن الملاحظ أن زيارات فخامة الرئيس إلى الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي تقاربت من حيث عددها فكانت ٨ للأولى و٦ للثانية تحدد كم منها للاتحاد







السوفيتي ،وكم منها لروسيا الاتحادية، فالفرق كبير الأمر الذي يعكس الانفتاح والتوازن بين أكبر قوتين في العالم، وزار فخامة الرئيس بريطانيا ٥ مرات وإيطاليا وأرتيريا وأثيوبيا ٤ مرات لكل منها ، فيما زار الصين ٣ مرات ، وزار أسبانيا وهولندا والفاتيكان والهند وبلجيكا واليابان مرتين لكل منها ، بينما زار سويسرا وكوبا والمجر وكندا وكينيا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا وكوريا الجنوبية وتايلاند مرة واحدة .

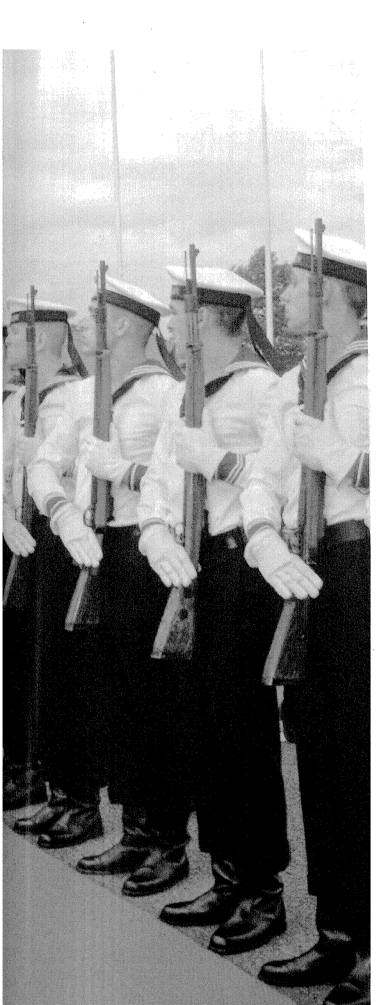
وتشير البيانات الإحصائية أن عدد زيارات فخامة الرئيس الخارجية قبل الوحدة كانت ٧٦ زيارة وبعد الوحدة ١٧٠ زيارة ، فيما بلغ عدد أيام الزيارات الخارجية ٥٦٩ يوما ،وزار الرئيس ٤٥ دولة في مختلف القارات ومن الزيارات الخارجية كانت هناك ٢١٣ زيارة رسمية و٢٧ زيارة خاصة وست زيارات مرور، وتفيد البيانات أن عدد ساعات الطيران التي قطعها فخامة الرئيس في جولاته الخارجية وصلت إلى ٢٨٠٥ ساعات، وأنه قطع خلال زياراته مليون و٤٠٢ ألف و٨٠٩ كم مسافة طيران ، بل إنه قضى ما يعادل ١١٧ يوما في زياراته داخل الطائرة ، وهي إحصائيات تؤكد بجلاء حجم الجهد الكبير والنشاط الخارجي المفعم بالعمل من أجل تطوير علاقات اليمن الخارجية .

ثوابت راسخة ومنطلقات مبدئية

اتسمت حركة الدبلوماسية اليمنية بقيادة فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالحكمة والتبصر وبُعد النظر، بعيداً عن ردود الفعل أو الانفعال آخذة في حسبانها المعطيات الإقليمية ، مستوعبة التحولات الدولية وانعكاساتها المختلفة في شتى المجالات ،غير أنها مع ذلك لم تفقد المبادرة وحرية الحركة وحافظت على مكانتها ومؤشرات بوصلتها وهي تبحر في محيط السياسة الدولية العميق والمتلاطم الأمواج، فظلت مصالح اليمن وشعبه هي الحادي لمسيرتها والمحدد لمواقفها ، ولم تتخل عن التزامها الصارم بنهج السلام وإشاعة مناخات الاستقرار والتعايش والتعاون مع الآخر ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والاصطفاف إلى جانب مُثل الحق والعدل والحرية والمشروعية والديمقراطية والعمل مع دول الجنوب داخل المجتمع الدولي وخارجه .

وجل هذه المعطيات برزت وتبلورت بصورة واضحة منذ تولى الرئيس علي عبد الله صالح الحكم عام١٩٧٨ بحيث أصبحت السياسة الخارجية تعبيراً عن هذه الحقيقة الإستراتيجية المهمة .

وحققت دبلوماسية الرئيس على امتداد ثلاثة عقود مجموعة من المنجزات الهامة على كافة المستويات العربية والإقليمية والدولية ، في مقدمتها إعادة تحقيق وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م الذي من خلاله تمكنت اليمن بفضل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح من أداء رسالتها القومية والإسلامية .



وبعـد إعـادة تحقيق وحـدة الوطـن ، مُنحـت الدبلوماسـيةُ اليمنية فرصة التحـرك في المحيط الإقليمي والدولي بـكل ثقة، وأصبح تعاملها مع الغير ينطلق من هذه الحقائق الراسـخة التي تعتبر مـن المتغيرات الإقليمية التي أنعشـت الآمال بإمكانية التقدم نحو اليوم الذي يُجسد فيه شعار التضامن والوحـدة العربية على الأرض بصورة واقعية ،ووفق منهاج جديد ورؤية تأخذ في حسـبانها واقع العصر ومتغيراته السياسية والاقتصادية وتشابك المصالح الدولية والاعتماد المتبادل بين أطرافه .

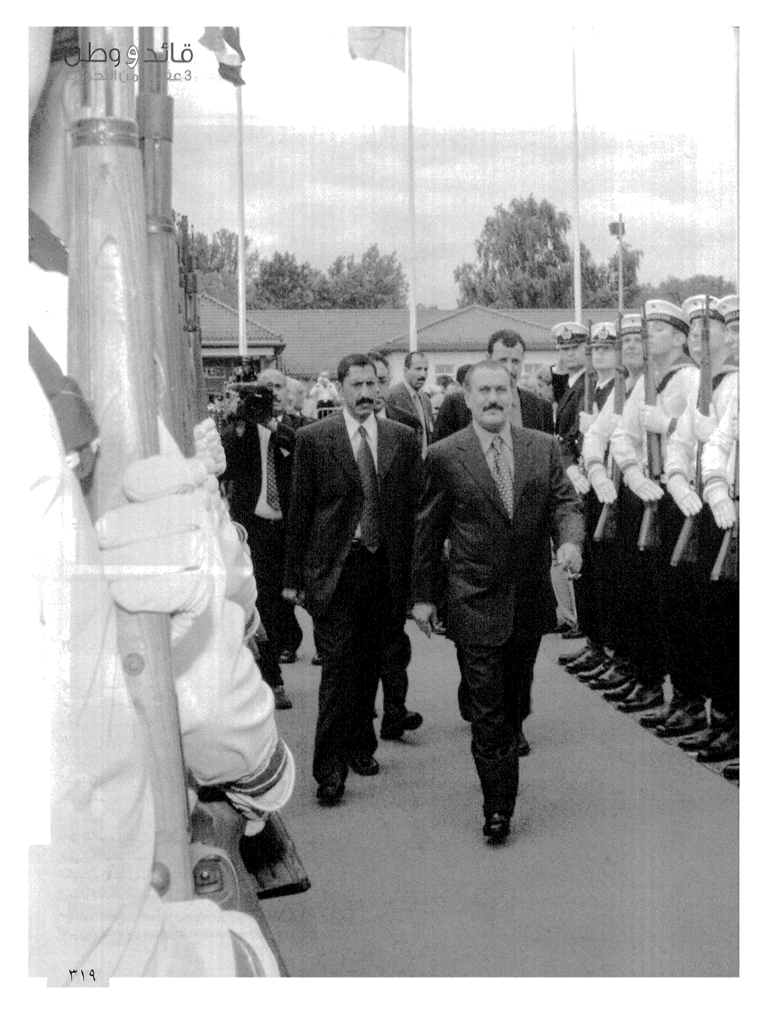
وبشـكل عام فان الثوابت التقليدية المعروفة في السياسـة الخارجية اليمنية قـد اكتسـبت بدورها قوة ورسـوخاً أكثر من ذي قبـل ، وعلت مداميكها من خلال قيادة الرئيس علي عبدالله صالح للمسيرة الوطنية ، ولاسيما فيما يتعلق بالجوانب الآتية :-

- الاسـتقلال والسـيادة الوطنيـة والنديـة ، والحفـاظ على الهويـة اليمنية والتعـاون والتضامن مـع كافة الأقطـار العربية ، والإيمان العميق بأهمية العمل العربي المشـترك على المستوى الثنائي - عبر المجالس المشتركة - أو في إطار الجامعة العربية ، والسعي المستمر للتقارب بين العرب جميعاً بعيدا عن سياسـة المحـاور والتكتـلات المتضاربة والصراعـات الجانبية المفتعلة والدفاع عن الحق العربي.

- سائدة الشعب الفلسطيني في سعيه ونضاله لنيل حقوقه الثابتة وبناء دولته المسـتقلة، وتقريـر مصيره على أرضه ووطنه، ودعـم مقاومته المشروعة في مواجهة العدوان الإسرائيلي وسياسـة الاستيطان والاستئصال الصهيوني .

- الإسـهام الفاعـل مـع الـدول النامية ودول عـدم الانحياز في تحسـين مناخـات العلاقـات الدولية وإكسـابها مضامـين سـلمية وديمقراطيـة واقتصاديـة عادلة، تقوم على مبـدأ التكافؤ وتبادل المصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق الأمم والشعوب في اختيار نوع أنظمتها السياسية والاجتماعية .

- الإسهام بفاعلية في أنشطة وإصلاحات الأمم المتحدة وأجهزتها وضمان دعمهـا للقضايـا العربية المصيرية ومسـاندة الجهود المبذولة لحفظ السـلم والأمن الدوليين.





مع العاهل السعودي الملك خالد بن عبد العزيز ١٩٨٠م

الخليج في صدارة الأولويات

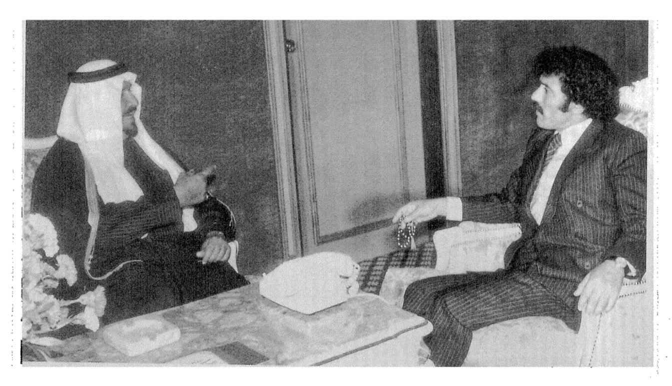
يحظى الفضاء الخليجي باهتمام خاص في قائمة أولويات فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، بالنظر إلى الترابط الوثيق بين أمن اليمن من ناحية وأمن منطقة الخليج العربي من ناحية أخرى، وخبرة التفاعلات في النظام الإقليمي لدول الخليج وشبه الجزيرة العربية تؤكد مصداقية هذا الافتراض إذ أثبت في مناسبات كثيرة أن ما تنعم به اليمن من أمن واستقرار، أو ما تشهده من اضطرابات ينعكس بالضرورة على أمن دول الخليج وشبه الجزيرة العربية والعكس صحيح .

وعلى الرغم من التداعيات السلبية لأحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠ على العلاقات اليمنية الخليجية وتحديدا على علاقات اليمن بكل من الكويت والسعودية، إلا أن الخليج العربي ظل محافظاً على مكانته المركزية في مدركات صانع القرار اليمني الذي سعى إلى إعادة جسور التواصل مع دول الخليج، والعمل على صيانة وترميم الأسوار المتهاوية للتضامن العربي، ولذا حاول استثمار المناخ العام الذي تأسس بعد توقيع مذكرة التفاهم مع المملكة العربية السعودية في فبراير ١٩٩٥ فأعلن رغبة اليمن في الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً بان المكان الطبيعي لليمن يقع في إطار هذا المجلس ، لاسيما وأن الهواجس الأمنية والخشية من التوجهات الماركسية للشطر الجنوبي من الوطن التي حتمت على دول الخليج أن تستبعد اليمن من عضوية المجلس في الثمانينيات قد زالت بتحقيق الوحدة اليمنية، واتساقاً مع هذا التوجه لم تتردد اليمن في تقديم طلب رسمي بالانضمام إلى المجلس أثناء انعقاد قمته السادسة عشر التي انعقدت في قطر في ديسمبر ١٩٩٦ .

واتسمت علاقة اليمن بأشقائها في الجزيرة العربية والتي رسمها فخامة الرئيس بالخصائص التالية:

- قيام العلاقات على الاحترام المتبادل، واحترام سيادة دول المنطقة،وعدم التدخل في شؤون الغير، والعمل على حل أية خلافات قد تنشأ بالأساليب الودية.

مع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي ١٩٨٣م



مع الامير سلطان بن عبدالعزيز ١٩٨٣م





أثناء تشييع جثمان الملك فهد بن عبدالعزيز ٢٠٠٥م



- تعزيز علاقة اليمن بكل دول الجزيرة العربية، والعودة تدريجياً بمستوى العلاقات بعد حرب الخليج إلى سابق عهدها وأفضل منها.

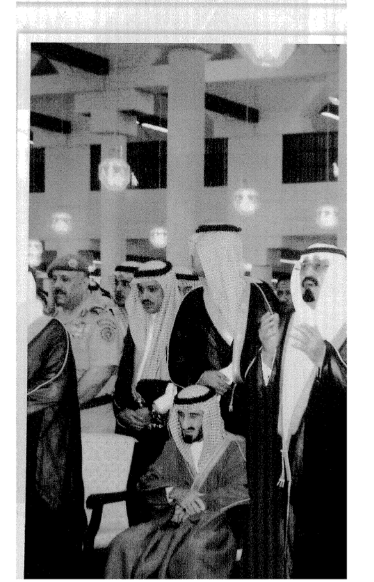
- انتهجت اليمن سياسة الحوار والتراضي ومبدأ (لا ضرر ولا ضِرار) في حل مشاكل الحدود مع أشقائها في الجزيرة العربية.

- وشهدت نهاية حقبة التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة حراكاً قوياً في أنماط التفاعلات التعاونية بين الطرفين، أكدت سعيهما معاً لطي صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة تتجاوز تلك التداعيات السلبية.

- اتبعت اليمن سياسة حسن الجوار من خلال إقامة علاقات ودية وإظهارها حسن النية في التعامل معها بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية والخليج ومنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

- الحفاظ على الحقوق والسيادة الوطنية لكافة الدول واحترامها ورفض احتلال أراضي الغير بالقوة.

- تدعيم وتعزيز علاقات التعاون بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي تحقيقاً للمصالح والمنافع المشتركة والمتبادلة وصولاً إلى تحقيق التكامل والتضامن.



محطات على طريق الشراكة

- القمة الثانية والعشرون لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مسقط في شهر ديسمبر ٢٠٠١، والتي وافقت على قبول عضوية اليمن في أربع مؤسسات من مؤسسات المجلس هي مجلس وزراء الصحة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل والمكتب التنفيذي للتربية والتعليم لدول الخليج ودورة كأس الخليج الرياضية، والعمل جارٍ لانضمام اليمن إلى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وهيئة التقييس الخليجية.

- قمة الملك فهد السادسة والعشرون، في أبو ظبي، في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ والقرار الاستراتيجي بتأهيل الاقتصاد اليمني وتحديد الاحتياجات التمويلية تغطي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥م.

- الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول المجلس ووزير الخارجية في الجمهورية اليمنية بغرض التوصل إلى تصور مشترك لتأهيل اليمن اقتصاديا (مارس ٢٠٠٦م بالرياض).

- مؤتمر لندن للمانحين بتبني من الأمانة العامة لدول المجلس والذي عقد خلال الفترة من ١٥ -١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م وأسهم في تأسيس شراكة قوية مع مجتمع المانحين وتعهدت فيه الدول المانحة بحوالي ٥ مليار دولار نصفها من دول الخليج.

مع الملك عبدالله بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين ٢٠٠٦م

- خلال الفترة من ٢٢ ـ ٢٣ أبريل ٢٠٠٧م عقد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن بمشاركة خليجية واسعة ضمت حوالي ٥٠٠ شخص . وشكل المؤتمر نقطة تحول في مسار تأهيل الاقتصاد اليمني حيث شهدت اليمن خلاله وبعده تدفقاً غير مسبوق للاستثمارات، وخاصة منها الاستثمارات الخليجية.

وخلال الفترة ٢٣-٢٦ مارس ٢٠٠٨م انعقد مؤتمر حضرموت للاستثمار السياحي والعقاري بمشاركة واسعة لرجال الأعمال اليمنيين والخليجيين.

- عقد لقاءين تشاوريين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون « وزراء الخارجية » بمشاركة وزير خارجية اليمن لبحث سبل تعزيز الشراكة.

وكان الاجتماع التشاوري لقادة مجلس التعاون قد وجه الأمانة العامة للمجلس بإعداد دراسة متكاملة بشأن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون ، ويمكن القول أن اليمن تسير قدماً لكي أن تكون عضواً فاعلاً في مجلس التعاون بفضل السياسة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح الذي يعطي الدائرة الخليجية جل إهتمامه وعنايته .



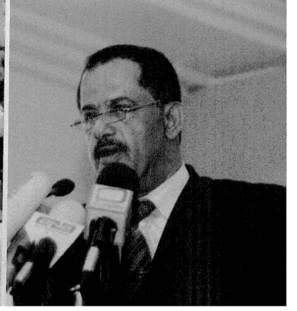
مع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية ٢٠٠٦م





مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن – صنعاء ٢٠٠٧م





مؤتمر حضرموت للاستثمار السياحي والعقاري ٢٠٠٨م

مع الأمير نايف بن عبدالعزيز ٢٠٠٠م

مع الأمير سعود الفيصل ٢٠٠٢م



مع جلالة السلطان قابوس بن سعيد- سلطان عمان ١٩٨٢م

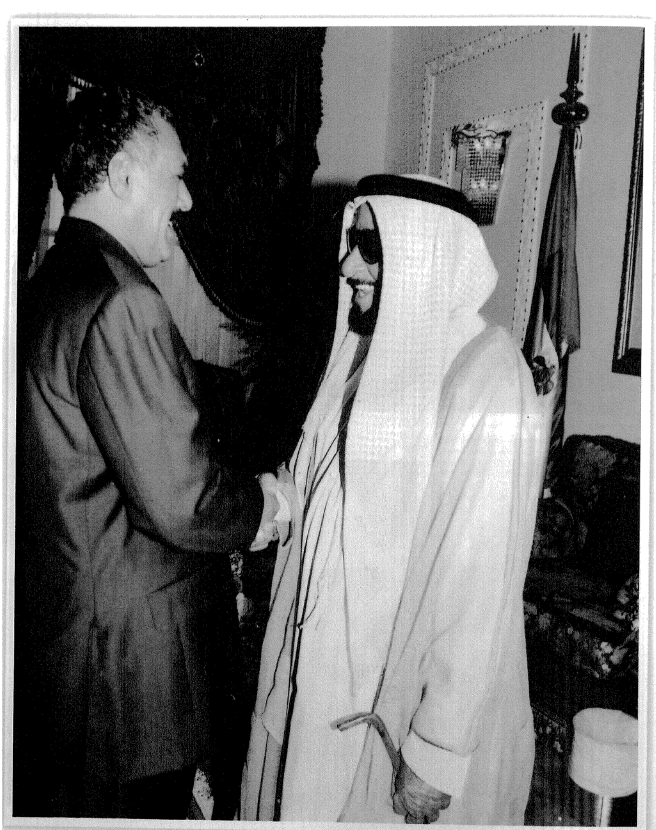


مع جلالة السلطان قابوس بن سعيد- سلطان عمان ١٩٩٥م

مع الشيخ زائد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٨م



مع الشيخ زايد بن سلطان أثناء زيارته لليمن ١٩٨٤م



مع الشيخ زائد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٠١/٤/١٩م

مع سمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥م



مع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

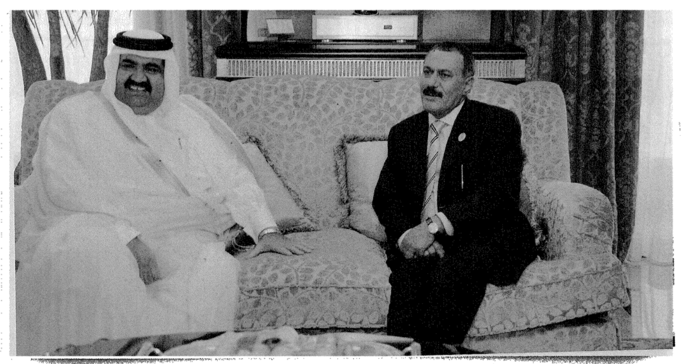


مع أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ٢٠٠٠/٦/١٣م



مع أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر ٢٠٠٧م

مع أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ١٩٨٢م



مع سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ٢٠٠٦م



مع أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ١٩٨٢م



مع ملك البحرين الشيخ حمد بن عيس آل خليفة الرياض - ٢٠٠٧م

القرن الأفريقي .. محور حيوي


مع الرئيس الأثيوبي نجاسو جدادا ٢٠٠٠م

حظي القرن الأفريقي بنصيب وافر من اهتمام وجهد وتفكير الرئيس علي عبدالله صالح لما يمثله من تداخل في إطار الأمن الحيوي لليمن، حيث اتجهت السياسة اليمنية إلى إبراز الأواصر التاريخية والعرقية التي تربط اليمن بشعوب هذه المنطقة.

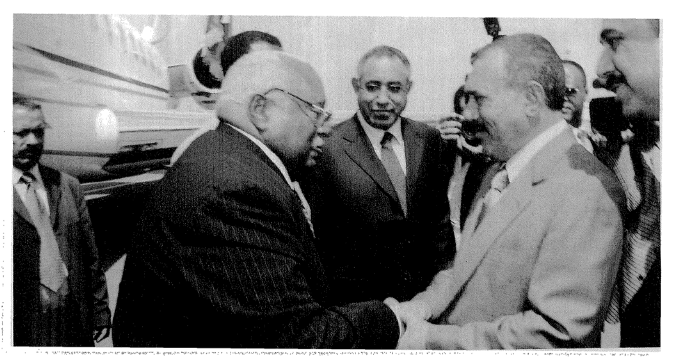
وأولى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح أهمية خاصة لتطوير علاقات بلادنا الثنائية مع الدول الأفريقية، لاعتبارات عديدة أهمها الحدود البحرية المشتركة مع عدد من هذه الدول وعلاقات الجوار التاريخية، وارتباطها بالهجرات اليمنية ووجود جاليات كبيرة تنحدر من أصول يمنية لازالت على ارتباط بالوطن الأم، إلى جانب أهمية الحرص على خلق علاقات متميزة للتعاون الثنائي تعزز هذا الارتباط.

كما ترتبط الجمهورية اليمنية بعلاقات سياسية مع الدول الأفريقية الواقعة في غرب وجنوب أفريقيا وبادرت إلى فتح سفارات لها في جمهورية جنوب أفريقيا في العام١٩٩٦م بعد القضاء على نظام التمييز العنصري فيها .

ومن هذا المنطلق حرص الرئيس على التوفيق بين القوى المتصارعة، كما حصل عندما استضافت اليمن لقاء بين فصائل الثورة الأرترية وبين الجانب الأثيوبي، كما كانت اليمن الدولة الوحيدة التي فتحت أبوابها واستقبلت نزوح الأشقاء من الصومال وبقية دول القرن الأفريقي حتى وصل عددهم في الوقت الحاضر إلى أكثر من نصف مليون لاجئ، كما كان



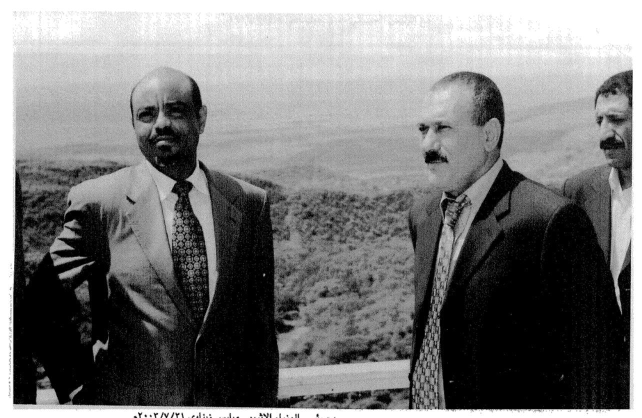
مع الرئيس الأثيوبي منجستو هيلاماريام ١٩٨٧م



مع الرئيس الاثيوبي جيرماولد جيورجيس ٢٠٠٧م



مع الرئيس السوداني عمر البشير ١٧/١/٢٠٠٠م



مع رئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي ٢١/٧/٢٠٠٢م



الرئيس صالح هو الزعيم العربي السباق لدعوة جميع الفصائل الصومالية للاجتماع في صنعاء أكثر من مرة لخلق أجواء مصالحة وطنية شاملة.

وأدركت الدبلوماسية اليمنية بتوجيه من فخامة الرئيس الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، كون أن البحر الأحمر جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ، كما أدركت ما ينسج من خيوط ربما تزيد من حجم المخاطر الأمنية المحيطة بمنطقة القرن الأفريقي عموماً في ظل طموح بعض القوى الدولية والإقليمية للتحكم في نقاط الاتصال بين المشرق والمغرب العربي والجنوب الأفريقي وتحويل البحر الأحمر إلى ساحة صراع مستقبلية.

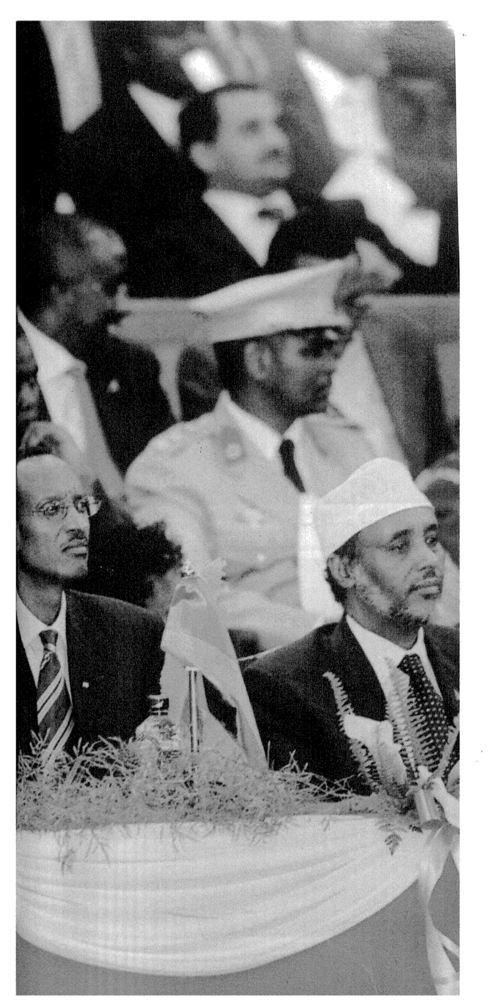
وفي ظل غياب إستراتيجية عربية جماعية تستوعب الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للبحر الأحمر فإن ما هو متاح أمام الجمهورية اليمنية هو العمل من أجل ضمان حماية الملاحة البحرية ،والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية ،وتحصين شواطئها وتجهيزها بأنظمة حديثة للاستكشاف والرصد على ضوء ظروفها الاقتصادية والمعرفية ، وتنفيذ مشاريع اقتصادية في الجزر والمناطق الساحلية مستندة إلى حقوقها التاريخية والجغرافية القانونية وتعزيز علاقاتها الثنائية مع الأقطار الإفريقية المقابلة على ساحل البحر الأحمر وبحر العرب (السودان- أثيوبيا - أريتريا - الصومال - جيبوتي) فهذا قدرها وتلك مسؤولياتها التاريخية.



مع الرئيس الارتيري اسياسي افورقي ١٩٩٤م

مع الرئيس الجيبوتي حسن جوليد في ١٠/١٢/١٩٩٦م

مع الرئيس الجيبوتي اسماعيل جيله ٢٠٠٠م

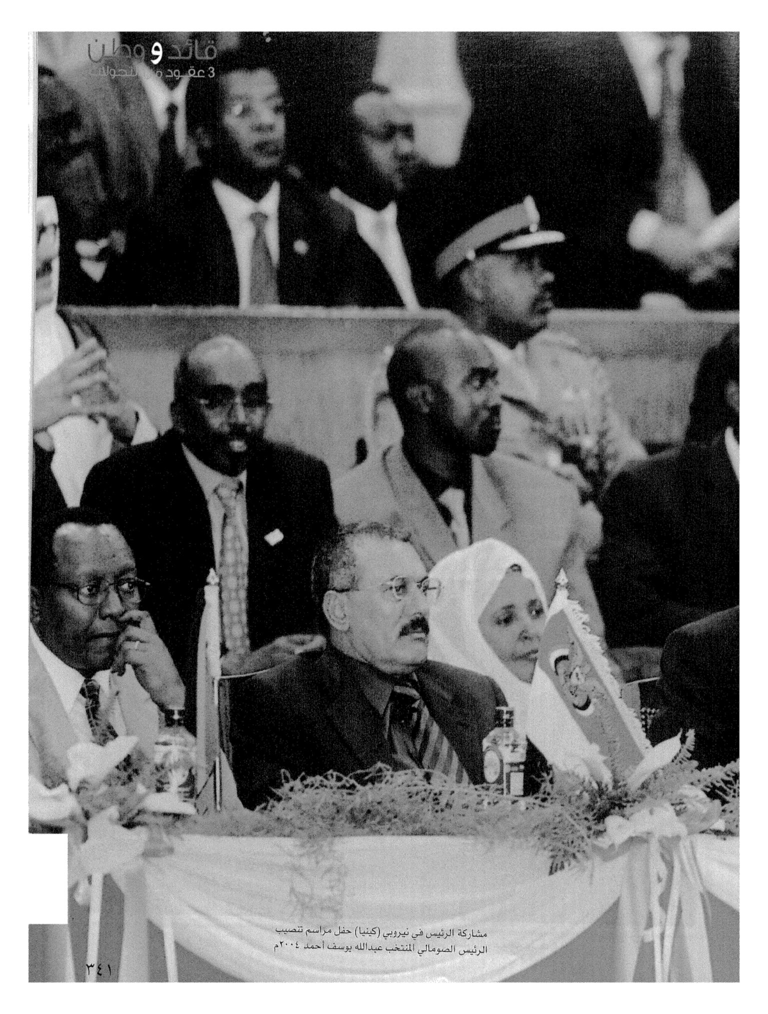


القضية الصومالية

يحرص الرئيس علي عبد الله صالح على أن يحمل معه دوماً في كل زياراته تقريباً ملف الصومال ،بحثا عن جهد دولي يساعد أبناء الصومال على استعادة وحدتهم الوطنية ، وإعادة بناء دولتهم ، في الوقت الذي أولى المصالحة الصومالية اهتماما استثنائيا ومنحها من جهده ووقته الكثير على مدار سنوات طويلة . ومن هذا المنطلق فقد ظلت الجمهورية اليمنية تتابع عن كثب التطورات الجارية في الصومال بعد انهيار نظام سياد بري في ٢٦/ ١/ ١٩٩١م، كما حرصت القيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس على متابعة تلك الأحداث ومحاولة جمع الفرقاء الصوماليين من مختلف الفصائل المتنازعة بغية التوفيق بينها .

وفي إطار المتابعة للمستجدات والتطورات في الصومال لعبت اليمن دورا مهما ومؤثرا في إنجاح جهود المصالحة الصومالية والتوصل إلى إتفاقية للمصالحة في مدينة عرتا بجيبوتي ، كما أيدت الجهود الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤدي إلى مصالحة وطنية شاملة وعودة الأمن والاستقرار إلى الصومال في إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة الوطنية ، كما تابعت باهتمام مجريات مؤتمر المصالحة، الوطنية ورحبت بنتائج المرحلة الثالثة لمؤتمر المصالحة التي عقدت في مدينة مباقاتي الكينية في ٢١/ ٨/ ٢٠٠٤م وأسفرت عن تشكيل البرلمان الصومالي، وانطلاقاً من حرص فخامة الرئيس على حل المشكلة الصومالية ،فقد تم الترحيب بالانتخابات الرئاسية الصومالية التي جرت في كينيا في ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٤م وانتخاب العقيد عبد الله يوسف أحمد رئيساً للصومال وشاركت الجمهورية اليمنية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في حفل تنصيب الرئيس الصومالي الذي أقيم في نيروبي في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤م، كما استضافت عدن عام ٢٠٠٦م توقيع اتفاق بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية .

وبالرغم من الصراعات الدائرة في هذا البلد الشقيق وتقاطع المصالح الدولية في منطقة القرن الأفريقي فقد ظلت الدبلوماسية اليمنية تعمل من أجل تعزيز العلاقات بين البلدين في شتى المجالات ، خاصة بعد إنتقال حكومة عبد الله يوسف إلى العاصمة مقديشو والبدء في بناء الدولة الصومالية وعودة بعض القيادات من الخارج.



مشاركة الرئيس في نيروبي (كينيا) حفل مراسم تنصيب
الرئيس الصومالي المنتخب عبدالله يوسف أحمد ٢٠٠٤م



مع الرئيس الصومالي محمد سياد بري ١٩٨٧م



مع الرئيس الصومالي عبدالله يوسف ٢٠٠٤م

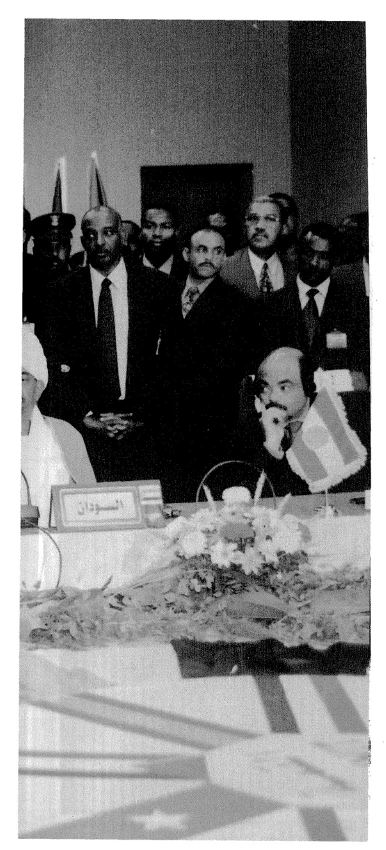


مع الرئيس الصومالي قاسم صلاد ٢٠٠٠م



توقيع اتفاق المصالحة الصومالية ٢٠٠٦م

تجمع صنعاء



إيماناً من اليمن بأهمية القرن الأفريقي لأمنها الوطني وللأمن القومي العربي فقد نجحت جهود فخامة الرئيس علي عبد الله صالح مع زعماء كل من السودان وأثيوبيا في تأسيس تجمع صنعاء لاعتبارات كثيرة يأتي في مقدمتها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية، ومع ذلك كان هناك حرص منقطع النظير على التأكيد بأن أي محاولة لتأسيس منظمة إقليمية في المنطقة، لا تعني إنشاء حلف ضد أحد بل إنشاء تجمع مفتوح العضوية أمام الجميع بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة . من هذا المنطلق بدأت الترتيبات لإنشاء تجمع ثلاثي يضم اليمن والسودان وأثيوبيا، ثم انضمت إليه لاحقاً الصومال وهو التجمع الذي خرج إلى حيز الوجود من خلال التوقيع على النظام الأساسي في العاصمة الأثيوبية في التاسع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٣ م.

في الفترة من ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م التأمت في العاصمة اليمنية قمة صنعاء التي جمعت فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ، وفخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، ودولة ميليس زيناوي رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية. وقد عبرت القمة عن رغبة الدول الثلاث في ترقية علاقاتها الثنائية في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية والسياسية والأمنية في ظل ظروف إقليمية ودولية غاية في التعقيد والغموض، مما دفع بالدول الثلاث إلى التفكير في إقامة إطار يوحد رؤاها حول المسائل المرتبطة بمصالحها، ويؤسس لكيان قرن أفريقي وشراكة جديدة.

وقفت قمة صنعاء أمام التعاون الثنائي بين الدول الثلاث ووجهت بتفعيل الاتفاقيات المبرمة بينها، وجعل كافة الاتفاقيات الثنائية تمتد إلى الأطراف الثلاثة، بما يحقق التكامل الاقتصادي بين دول وشعوب المنطقة .
وتنفيذاً لتوصيات قمة صنعاء التأمت في الفترة ٤-٥ نوفمبر ٢٠٠٢ اجتماعات وزراء خارجية دول تجمع صنعاء في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وتوصلت الاجتماعات إلى تشكيل لجان ثلاث تعنى بدفع التعاون الثلاثي في المجال السياسي، والأمني، والتعاون الاقتصادي والثقافي. وأوصى الاجتماع اللجان الثلاث بتقديم خطط عملها إلى الاجتماع القادم.
وتواصلت اجتماعات وزراء الخارجية في العاصمة السودانية ، فخلال الفترة من ١٠-١٤ فبراير ٢٠٠٣ انعقدت الدورة الثالثة لاجتماعات وزراء خارجية اليمن وإثيوبيا والسودان، وكان من بين أبرز مقرراتها تشكيل سكرتاريات دائمة في كل عاصمة من العواصم الثلاث للجان المنبثقة عن التجمع، بهدف تخصيص الاهتمام بكافة القضايا التكاملية بين دوله، ومن هنا فقد أختيرت العاصمة صنعاء لتكون مقرا لسكرتارية اللجنة الاقتصادية والثقافية للدول الثلاث.
وأصبح تجمع صنعاء نواة للتعاون الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي كون العالم يتجه بسرعة نحو التجمعات والتكتلات الإقليمية، والتفكير بشكل جماعي من أجل مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، فهنالك متغيرات



مع الرئيس السوداني عمر البشير والرئيس الصومالي عبدالله يوسف ورئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي
«قمة صنعاء من ١٣ - ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤م»



قمة أديس.أبابا ٢٠٠٧م

سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة تحتل مكانها في قلب الأحداث، ولذلك اتجهت الدول الثلاث نحو البحث عن مخرج لمواجهتها يتمثل في العمل المشترك من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة.

وكما هو واضح فان الأهداف تتنوع لتضم المجال الأمني والاقتصادي والتجاري بما يعني اهتمام دول القرن الإفريقي بتطوير أوجه العلاقات والتعاون في شتى المجالات .

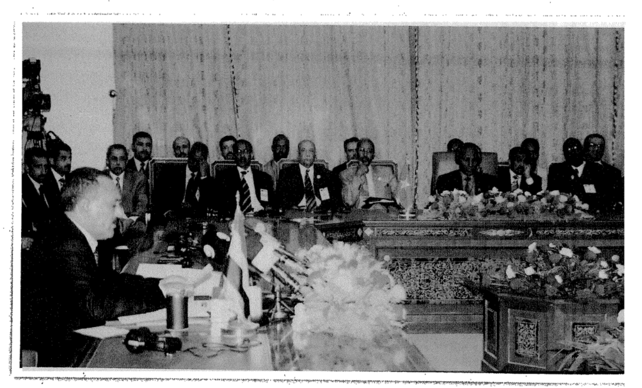
ومن خلال مناقشة المواضيع التي طرقتها قمم التجمع يتضح حرص الدول الأعضاء على تطوير العلاقات بين الدول الأعضاء بما يفتح أفاقاً رحبة لتعزيز العلاقات العربية الافريقية في منطقة القرن الأفريقي في كلّ المجالات.

وإذا كانت هذه الأهداف تبلور طبيعة توجهات السياسة الخارجية اليمنية في منطقة القرن الأفريقي في إطارها النظري، فان الإطار التطبيقي لهذه السياسات يأتي منسجماً معها كما يتضح من الملفات التي تأتي في مقدمة اهتمامات صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية.

هذا التجمع الإقليمي – الاقتصادي التنموي جاء ليسهم في تعزيز العلاقات بين دوله والحفاظ على السلام والأمن الدوليين في المنطقة والعالم ، وإيذاناً بأهمية دور دول القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والذي يتحكم في واحد من أهم الممرات الدولية.

ومنذ تأسيس تجمع صنعاء عام ٢٠٠٢ شهد -على الرغم من المصاعب والظروف المحيطة- إنجازات تمثلت في انتظام عقد القمم والاجتماعات الوزارية واللجان ، وأيضا توقيع الاتفاقيات المشتركة للتعاون في مختلف المجالات وتوالت الاجتماعات واللقاءات على مستوى القمة والمستويات الوزارية التنفيذية والاقتصادية والأمنية، وتم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات ذات الصلة بما يضمن قيام تكامل اقتصادي وتجاري وثقافي وبما يخدم المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة .

قمة أديس ابابا ٢٠٠٣م



قمة عدن ٢٠٠٥م



فلسطين في قلب القائد

عاشت فلسطين ـ وما تزال ـ في قلب الرئيس القائد باعتبارها قضية محورية ثابتة لها الأولوية المطلقة في سياسته الخارجية وفي كل تحركاته الخارجية والإقليمية حتى لُقب بـ(فارس العرب)، إعجاباً وتقديراً من أبناء الشعب الفلسطيني ومن الشارع العربي عموماً الذين يسكن في قلوبهم ووجدانهم لمواقفه وآرائه الجريئة والشجاعة الداعمة والتي تظهر بقوة في كل المحن ولا تحسب حساباً لأية مصالح ضيقة أو ضغوط دولية .

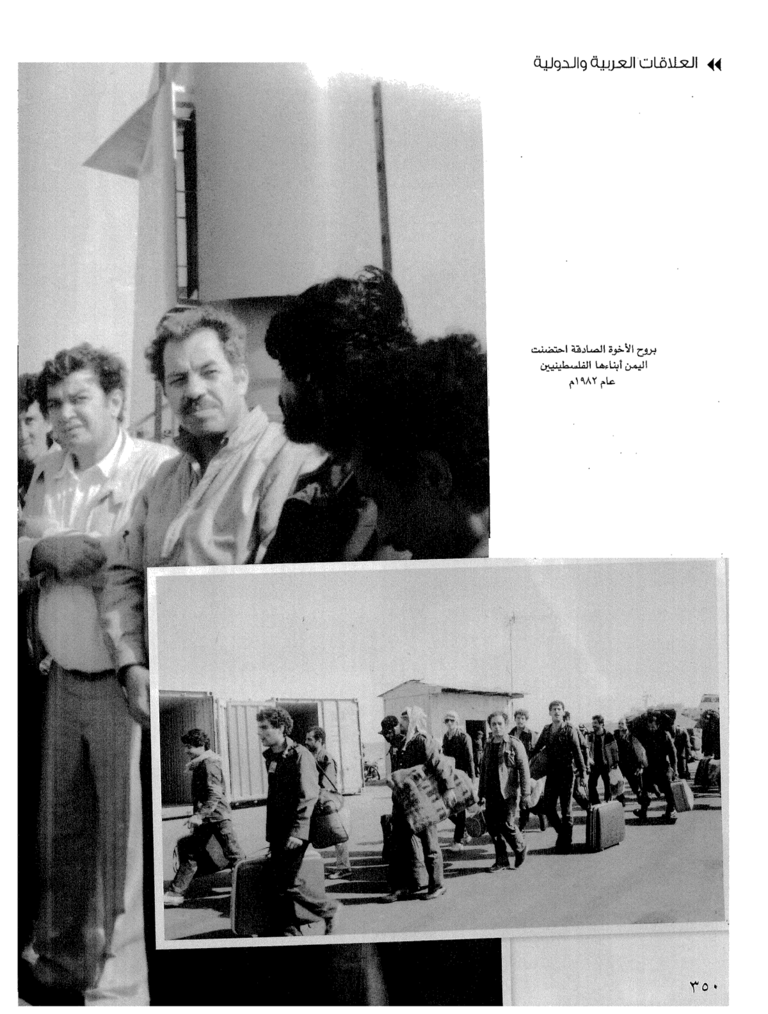
ويؤكد الأخ الرئيس في كل لقاءاته وخطاباته على الدعم العلني والواضح والصريح للانتفاضة الفلسطينية مع تقديم رؤيته الواضحة المعالم بخصوص طرق دعم الانتفاضة الفلسطينية وبكل أشكاله، كما يربط الرئيس دائما بين إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وبين تحقيق الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز الجهود الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

واتخذ الأخ الرئيس قراره العربي الأول في نصرة الشعب الفلسطيني بأن فتح المعسكرات اليمنية للضباط والجنود الفلسطينيين الذين خرجوا من بيروت بعد اجتياح القوات الإسرائيلية للبنان عام ١٩٨٢ ووجه بمعاملتهم أسوة بالضباط والجنود اليمنيين، وبعد خمس سنوات من حكم الرئيس علي عبدالله صالح للبلاد وجه بمشاركة وحدات من الجيش اليمني في الدفاع عن عروبة لبنان وفلسطين .

ويؤكد فخامة الرئيس في جميع خطاباته وتصريحاته ومقابلاته على موقف اليمن المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، كما حرص فخامته دائما على الدعوة تكرارا إلى عقد قمم عربية واجتماعات وزارية لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين وبما يخدم القضية الفلسطينية.



مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ٢٠٠٠م



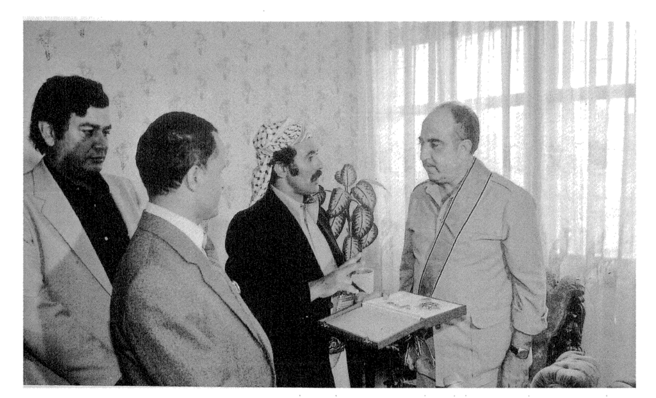
بروح الأخوة الصادقة احتضنت
اليمن أبناءها الفلسطينيين
عام ١٩٨٢م



الرئيس يقلد المناضل الرئيس ياسر عرفات وسام الجمهورية ١٩٨٢م



مع المناضل الفلسطيني جورج حبش ١٩٨٩م



مع المناضل الفلسطيني أبو أياد ١٩٨٢م



مع المناضل الفلسطيني نايف حواتمه ١٩٨٦م



توقيع (بيان صنعاء) بين حركتي فتح وحماس برعاية فخامة الرئيس ٢٠٠٨م

مبادرة رأب الصدع الفلسطيني

قدم الأخ الرئيس العديد من المبادرات الحيوية لإحلال السلام في الشرق الأوسط منطلقا من ثوابت السياسة الخارجية اليمنية والمصالح القومية كما بذل جهوداً مضنية من أجل الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني واعتباره المرتكز الرئيسي في إستعادة الحقوق الفلسطينية .

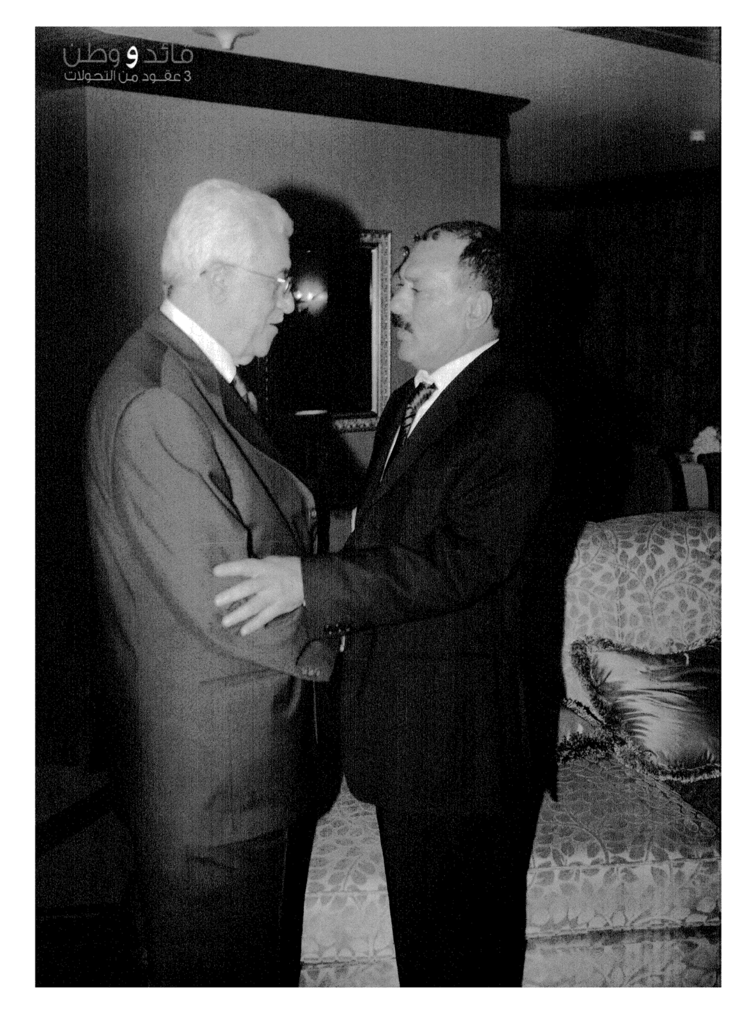
وفي هذا السياق أعلنت الجمهورية اليمنية في ٢٥ مارس ٢٠٠٤م وفي إطار مساهمتها الإيجابية في السعي لإحلال السلام في المنطقة عن مبادرة يمنية لإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق وحل الصراع العربي- الإسرائيلي، وتقدم المبادرة المكونة من بندين أفكاراً ومقترحات عملية كإضافة جديدة إلى الجهود العربية والدولية المبذولة لحل الأزمة العراقية وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط .

وفي شهر مارس ٢٠٠٨ م وقّع وفدا منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عزام الأحمد رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني ووفد حركة حماس برئاسة الدكتور موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي، بمقر رئاسة الجمهورية بصنعاء، على إتفاق بالموافقة على المبادرة اليمنية كإطار لاستئناف الحوار بينهما للعودة بالأوضاع إلى ماقبل أحداث غزة .

وقد لقي اتفاق صنعاء ترحيباً واسعاً من العديد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية وفي مقدمتها الجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول.

وأكد المراقبون أن المبادرة اليمنية جاءت من فخامة الأخ الرئيس استشعاراً بالمسؤولية القومية والدينية واستثماراً لعلاقاته المتميزة مع قيادات كافة الفصائل والقوى الفلسطينية ، وحرصه على تحريك هذه القضية التي وصلت إلى الجمود واستغلتها إسرائيل باعتداءاتها المستمرة وعنفها المتكرر في قطاع غزة والضفة، ومع أن المبادرة اليمنية ترتكز على اتفاقات سابقة مثل اتفاق القاهرة واتفاق مكة، إلا أنها دخلت في تفاصيل الأسباب التي أدت الى الخلافات وأدت إلى الانقسام الذي حدث في السلطة الفلسطينية في غزة والضفة . .

واعتُبرت المبادرة اليمنية هدية اليمن إلى القمة العربية المنعقدة في دمشق أواخر مارس ٢٠٠٨ والتي تبنتها وأقرتها الجامعة كمبادرةٍ يمنية عربية لرأب الصدع في الصف الوطني الفلسطيني.





مع الرئيس المصري حسني مبارك ٢٠٠٤/٢/٩م

داعية التضامن العربي

يشدد الأخ الرئيس علي عبد الله صالح على أن التضامن العربي ضرورة ملحة من أجل مواجهة التحديات التي تستهدف تمزيق الوطن العربي ونهب ثرواته وإمكاناته وخيراته وحتى يتم تجاوز الخلافات التي أوجدتها القوى الصهيونية والإمبريالية وكل أعداء أمتنا العربية.

وتشير الإحصائيات إلى أن فخامة الرئيس شارك بفاعلية في أغلب القمم العربية الدورية والطارئة حيث بلغ عدد مشاركاته ١٦ مشاركة منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن ، مع العلم أن إجمالي مشاركات اليمن في القمم العربية منذ عام ١٩٤٥ بلغ حوالي ٢٧ مرة .

ويؤكد الأخ الرئيس أن وحدة العرب والمسلمين هي الدرع الواقي من مخاطر المؤامرات التي يحيكها الأعداء ، ووحدة الصف والتضامن العربي هو الأساس الذي يقود إلى الوحدة العربية الشاملة وإلى مواجهة أعداء أمتنا العربية ،والتصدي للعدو الصهيوني، وتحرير الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة على أرضه. وهذا ما جعله يدعو إلى توحيد الأمة العربية وإزالة كل أنواع الحدود الوهمية التي صنعها الاستعمار وأسسها ويدعو إلى تحقيق الهدف الأكبر والسامي وهو تحقيق الوحدة العربية .

وقد وضع الأخ الرئيس عدة أسس لتحقيق التضامن العربي أهمها :

- حل الخلافات الهامشية على أساس أنها خلافات مزروعة من قبل القوى المعادية للأمة العربية بهدف زعزعة أمنها واستقرارها وتشتيت طاقتها تنفيذاً للمخططات التآمرية التي تستهدف الأرض والإنسان.
- استمرار العرب في مؤتمرات القمة لتدارس الأوضاع والوصول إلى موقف موحد.
- دعم العمل القومي المشترك وتعزيز دور الجامعة العربية ، والعمل على بناء رؤية عربية مشتركة على أساس التزام الجميع بتطبيق ميثاق الدفاع العربي المشترك وكل المواثيق التي تنظم العمل العربي، ويؤكد الأخ الرئيس على أن الجامعة العربية هي الأساس الذي يقوم عليه بنيان التضامن العربي، ولذلك لابد من دعم واسع من قبل الدول العربية لها لكي تتمكن من القيام بدورها المأمول، بل إن الرئيس صالح يعتقد أن الأمن العربي كل لا يتجزأ.. وأي اعتداء خارجي على قطر عربي هو اعتداء على الأمة العربية بكاملها.

مع العاهل الأردني الملك حسين بن طلال ١٩٩٠م

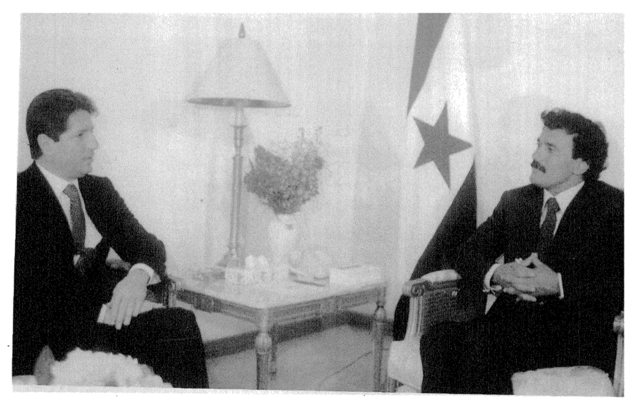


مع الملك الأردني عبدالله الثاني في ٢٠٠٥/١٠/٢٣م



مع الرئيس السوري حافظ الأسد ١٩٩٧م

مع الرئيس السوري بشار الأسد في ٢٠٠٦/١٢/١٧م

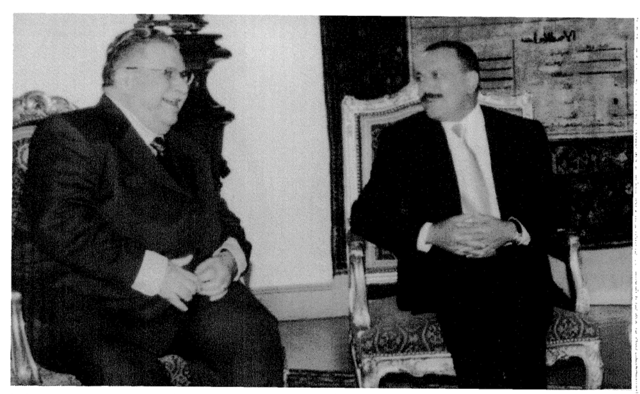


مع الرئيس اللبناني امين الجميل ١٩٨٨



مع الرئيس اللبناني العماد إميل لحود في إسبانيا ١٩٩٩م

مع الرئيس العراقي صدام حسين ٢٥/١٠/١٩٨٩م



مع االرئيس العراقي جلال طالباني ٢٠٠٧م



مع الزعيم الليبي معمر القذافي ١٩٩٩م

- توحيد المواقف تجاه القضايا والمستجدات على الساحة العربية والإسلامية والالتزام المبدئي بقضية فلسطين وحق الشعب الفلسطيني بعودته إلى أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني والعمل على تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة ، والتعاون مع الدول الإسلامية وتقوية روابط العلاقات والدفاع عن قضايا المسلمين ورعاية حقوقهم وجمع كلمتهم بما يخدم غاياتهم الواحدة، وتعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي وتطوير أنشطتها لخدمة كل المسلمين.

- تجاوز الخلافات وتنقية الأجواء من مظاهر الصراع، والتعاون على إيجاد حلول للنزاعات التي تسبب النزيف.

ويحفل تاريخ فخامة الرئيس بمواقف قومية ومبادرات لتحقيق التضامن لاحصر لها، ولم تأت جهوده الدبلوماسية مصادفة، بل جاءت في المرحلة التي عاشتها الأمة العربية في نوع من التمزق، وطلب من الجميع تضافر الجهود، وإيمانه بمقولته الشهيرة " عزة العرب تكمن في وحدتهم".

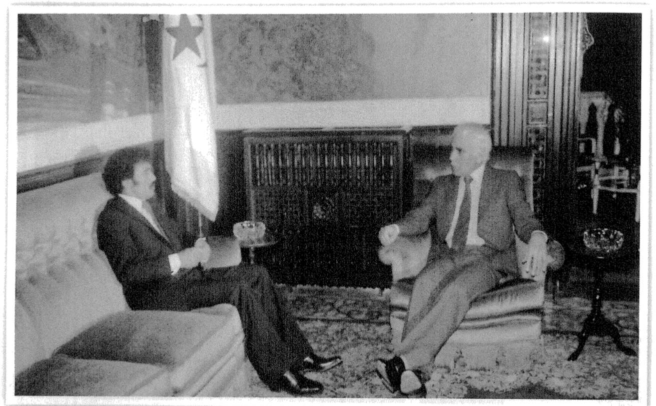
من أجل ترميم البيت العربي

كان الرئيس علي عبد الله صالح من أوائل القادة العرب الذين تحركوا لإحياء التضامن العربي بعد تأجيل قمة فاس بالمغرب في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١م ،حيث قام بجولة عربية في ٢١ فبراير عام ١٩٨٢م بدأها بعمان ثم الإمارات والبحرين والأردن وقطر والعراق ثم السعودية لاحقاً في مارس ١٩٨٢ ، وقد ابتغى من ذلك دفع التضامن العربي إلى الأفضل بعد أن تناوشته الخلافات العربية والحرب العراقية الإيرانية ، وقد تركت تلك الزيارات قبولاً لدعوة اليمن بشطريه سابقاً إلى انعقاد قمة طارئة .

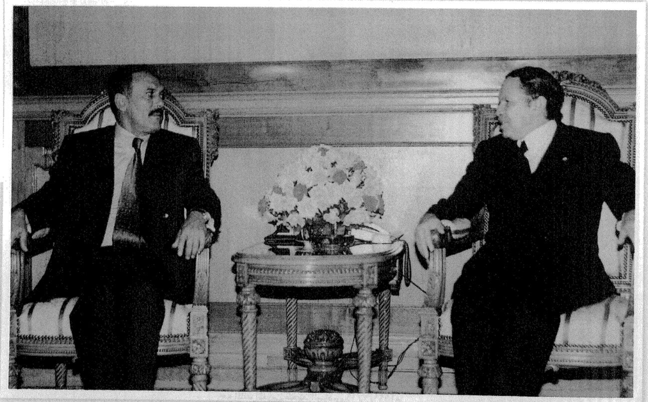
وعُرف عن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح سعيه الدؤوب دائماً إلى تصفية الأجواء العربية من شوائب الخلافات وتنقيتها من عوامل الشقاق والتفرق ، ولهذا تحفل مسيرته العربية بالعديد من الوساطات والجهود المخلصة لرأب الصدع العربي ، بدأها في قمة عمان عام ١٩٨٠م بمبادرة إنهاء مقاطعة الدول العربية لبعضها البعض، ووقف الحملات الإعلامية وتشكيل لجنة عربية عليا تتكون من القادة العرب تنظر في الخلافات

مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه ١٩٨٧م

مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ١٠/١٠/٢٠٠٠م



مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ١٩٨٧م



مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقه ١٩٩٩م

مع الملك المغربي الحسن الثاني ١٩٩٩م



مع الملك المغربي محمد السادس ١٩٩٩/٧/١٩م



مع رئيس جزر القمر عثمان الغزالي ٢٠٠٠م



مع رئيس جزر القمر أحمد عبدالله سامبي ٢٠٠٥م



مع الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي الطايع ٢٠٠٥م

العربيـة ، تلك الجهود من الرئيس قوبلت بالاستجابة والتفهم من القادة العـرب الذين نسـج معهـم علاقـات أخوية مهـدت لهذا القبـول العربي وهيـأت لفخامته أداء دور ريـادي في لمّ الشـمل العـربي . وبـذل الرئيس جهودا كبيرة للوساطة بين العراق والشطر الجنوبي سابقاً ، وبين السعودية وليبيـا أعـادت التصالـح بـين الطرفـين ، كما اسـتثمر علاقاته وسياسـاته المنفتحـة على جميع الـدول العربية بجهود وسـاطة بين الرئيسـين العراقي صدام حسـين والسـوري حافظ الأسـد، على هامش أول مؤتمر قمة ينعقد بتونس عام ١٩٧٩م إبان انتقال مقر الجامعة العربية إليها، أتبعها بسلسـلة مـن الزيارات إلى بغداد ودمشـق وعندما انتهت حرب الخليج الأولى بذل الرئيس علي عبد الله صالح مع الملك حسـين مسـاع لعـودة العلاقات بين العراق وسـوريا وتحديداً في فبراير عام ١٩٨٩ وعندما تأزمت العلاقات المصرية الليبيـة عـام ١٩٧٨م بسـبب أزمـة الطائـرات الليبية واشـتعال الحملات الإعلامية بين البلدين سـارع الرئيس بحس قومي وأخوي إلى إجـراء اتصـالات بزعيمي البلدين ونزع فتيل الأزمـة ، كما أثمرت جهود الرئيـس صالح في تحقيـق المصالحة بين مصر وسـوريا عندما نجح في جمع رئيسي البلدين في مقر إقامته أثناء القمة العربية بالدار البيضاء في مايو عام ١٩٨٩م وتمكن من كسر الحواجز بينهما وإعادة العلاقات بين البلدين إلى وضعهـا الطبيعي . وإضافـة إلى تلك الجهود لعب فخامـة الرئيس أدواراً بـارزة في الوسـاطة بـين مـصر والجزائر وبين مصر والسـودان إثـر محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م .

وكان فخامـة الرئيـس قـد لعـب دوراً جوهرياً في إعادة مـصر إلى الصف العـربي بعد القطيعة المعروفة عقب توقيعهـا إتفاقية كامب ديفيد ، وأعلن الرئيس مع بقية دول مجلس التعاون العربي عدم حضور قمة الدار البيضاء ٢٣ مايو ١٩٨٩ ما لم تحضر مصر القمة التي أسـفرت عن اسـتئناف مصر لعضويتهـا الكاملـة في الجامعـة العربيـة وفي جميع المنظمات والمؤسسـات التابعة له اوجسد الرئيس صالح التضامن العربي مع ليبيا عندما تعرضت في عـام ١٩٨٦ لعـدوان أمريكـي حيث كان سـباقاً بالدعـوة إلى عقد قمة عربية للبحث في الاعتداءات المتكررة على ليبيا .

وعند قيام مجلس التعاون العربي بين اليمن ومصر والعراق والأردن اعتبر ذلـك « إنجـازاً تاريخياً وحدوياً لأمتنا العربية وخطـوة متقدمة على درب العمـل العـربي المشـترك » بل « يمثـل قاعدة صلبـة لتعاون عـربي متطور وفعـال، كـما أنه إسـهام نوعـي متقدم عـلى درب تحقيـق الوحـدة العربية الشـاملة «وهو« انتصار عمـلي وواقعي لامتنا العربيـة وخطوة متقدمة في تحقيـق التضامن العربي والتكامـل الاقتصادي في إطـار مفتوح يهدف إلى الوحدة العربية الشاملة ».

ويؤكد فخامة الرئيس أن « هناك ميادين سياسية لعلاقاتنا مع الدولة الشقيقة ولكنها علاقات ممتازة تتميز بمميزات خاصة ، وسنظل حريصين كل الحرص على تنميتها وتعميقها بما يخدم مصالحنا المشتركة وسنسعى جاهدين لإعادة التضامن والتلاحم والوفاق العربي إلى مجراه الطبيعي، حتى يمكن للأمة العربية أن تلتقي حول إستراتيجية واحدة لمعالجة قضاياها القومية والمصيرية، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما سنحرص باستمرار على تقوية وترسيخ علاقاتنا مع كل الدول الصديقة».

مبادرات شجاعة

وارتبطت بدايات القرن الحادي والعشرين برغبة يمنية في تقوية دور الجامعة العربية إذ نادت اليمن في السابع عشر من يناير ٢٠٠١م بضرورة عقد قمة عربية تناقش التحديات المختلفة التي تواجه الأمة العربية، وتعزز في الوقت نفسه من مواقف سوريا ولبنان وفلسطين بما يُفضي إلى استعادة الأراضي العربية المحتلة، باعتبار ذلك هو المدخل السليم لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. وكان قد سبق هذه الدعوة دعوات عديدة نادت بها اليمن في أعقاب الضربات الصاروخية الأمريكية البريطانية الشاملة على العراق في ديسمبر ١٩٩٨م ، وفي أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على بيروت.

وانسجاماً مع مبدأ الحرص على تعزيز دور الجامعة العربية دأبت اليمن على الإسهام الفاعل في أنشطة الجامعة سواء على مستوى البعثة الدائمة، أو من خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب ولتعزيز تأثير الجامعة العربية ومسيرة العمل العربي المشترك، لم تكتف اليمن بمجرد إصدار الدعوات الإعلامية، بل رأت أن انتظام انعقاد دورات الجامعة العربية أسوةً بالتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى يُعد أمراً ضرورياً لتعزيز تلك التأثيرات، فتقدمت اليمن بمبادرة تضمنت رؤيتها لآلية انعقاد القمة العربية بصورة منتظمة.

وفي الدورة (١١٣) الاعتيادية لمجلس الجامعة العربية التي انعقدت في عمان في مارس ٢٠٠١م تم من حيث المبدأ إقرار مضمون تلك المبادرة إذ تشكلت لجنة خماسية تكونت من اليمن وعمان ومصر وتونس وسوريا لدراسة المشروع اليمني، وواصلت اجتماعاتها حتى تم إقرار هذا المشروع والحاقه بميثاق الجامعة العربية في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠.

وتعتبر قمة عمان في مارس ٢٠٠١م أول قمة دورية عادية تشارك فيها جميع الدول العربية بعد أن أقرت آلية انتظامها في مؤتمر قمة القاهرة الطارئ في أكتوبر من العام ٢٠٠٠م، والذي بادرت الجمهورية اليمنية باقتراح هذه الآلية ولاقت قبول وموافقة جميع الدول العربية... ويمكن القول بثقة أن جهود فخامة الرئيس نقلت اليمن تدريجياً إلى مركز يمكنها من التأثير في تفاعلات النظام العربي عبر المبادرة اليمنية التي سعت إلى وضع آلية لانتظام مؤتمرات القمة العربية، وهو الأمر الذي أفلحت في إلحاقه بأدبيات الجامعة العربية.

وارتبطت نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٣م بتقديم اليمن مبادرةً قصدت بها إصلاح النظام الإقليمي العربي الراهن، وتطوير آليات العمل العربي المشترك ووجدت هذه المبادرة أصداء واسعة محلياً وعربياً.

ويشدد الأخ الرئيس على أهمية إيجاد استراتيجية موحدة للأمن القومي العربي كمنظومة متكاملة، والسعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يضمن تشابك المصالح بين أقطارنا العربية، لأن تجربة القرن الماضي تفرض علينا ضرورة الاتفاق على آلية لقيام نظام عربي جديد لأمة واحدة في أنظمة متعددة يكفل لها تحقيق التكامل الاقتصادي وتشجيع استثمار المال العربي في الأراضي العربية، من أجل تشابك المصالح الذي يكفل للعلاقات بين أقطارنا العربية الديمومة والازدهار».

ويرى فخامة الرئيس أن السوق العربية المشتركة تؤسس لتبادل المصالح مما يوطد العلاقات بدلاً من أن تبقى سياسة الدول تتعرض لهزات مع أي موقف أو تصريح «وإذا اهتز الموقف السياسي يكون هناك دعم شعبي للموقف السياسي من خلال تشابك المصالح لأنها إذا تشابكت المصالح تتعزز العلاقات بين القيادات نفسها» .

كما يركز في توجهاته العربية على تنشيط العلاقات الثنائية على أساس أنها تبني الثقة بين الأقطار ثنائياً مما يؤدي إلى تفعيل العلاقات العربية كمجموعة واحدة«لقاء الأشقاء مع بعضهم البعض على أي مستوى وفي إطار توفر حسن النوايا والرغبة الصادقة في العمل معاً هو السبيل الأمثل الذي يوفر الأرضية المناسبة والقاعدة الصلبة للانطلاق بالعلاقات فيما بينهم نحو ما يعزز ويطور علاقات الإخاء والتعاون وينمي من فرص الشراكة وتبادل المصالح التي تعود بالنفع والفائدة على الجميع».

ويؤكد فخامة الرئيس على ضرورة انتظام انعقاد القمة العربية وبشكل مستمر «لأنه من خلال مؤسسة القمة تحل القضايا أولاً بأول بدلاً من تراكمها ويتحقق التفاهم وتُردم الهوةُ، وانتظام انعقاد القمة العربية سنوياً سيمنع الكثير من التداعيات ومن تفاقم القضايا والحيلولة دون حدوث التجاوزات التي تخلق المشاكل وتزرع الخلافات في الصف العربي» ،وذلك «أن واقع الحال والمنطق السليم يؤكد بأن لقاء الأشقاء مع بعضهم البعض في إطار توفر حسن النوايا والرغبة الصادقة في العمل المشترك هو السبيل الأمثل الذي يكفل الحوار حول كافة القضايا وبحثها بروح المسؤولية القومية، وتجاوز التباينات أياً كانت وإزالة كل ما يمكن أن يكون قد علق في النفوس من مرارات وإحباط وفي ذلك مصلحة وخير للجميع».

رؤية ناضجة لسلام عادل

يرى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح أن السلام العادل والشامل هو الطريق لإنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي وأن استمراره مخاطرة، كما أن التعامل معه بشكل ناقص مخاطرة أخرى فلابد أن يكون شاملا وعادلاً وهذا الصراع يزداد حدة كلما زاد الوهن العربي، لذا فقد أكد أن التضامن العربي ووحدة الصف يمثلان الطريق الصحيح لإنهاء الصراع لأن ذلك يسهم بشكل عملي في إيقاف إسرائيل عند حدها .



ووجه فخامة الرئيس دعوات متكررة إلى الولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف محايدة إزاء أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، والكف عن الانحياز إلى الكيان الصهيوني، والدعوة إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، والالتزام بمضامين خارطة الطريق ، والدعوة المستمرة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بتطورات القضية الفلسطينية، ودعوة مجلس الأمن الدولي لممارسة دور أكبر لحمل إسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، والدعم العلني والصريح للانتفاضة الفلسطينية، مع تقديم رؤية واضحة المعالم لطرق دعم الانتفاضة الفلسطينية والتي تمتد لتشمل جملة واسعة من الخيارات التي تتراوح بين الدعم اللفظي والمعنوي إلى تقديم الدعم المادي بأشكاله كافة ويربط الرئيس صالح ربطا وثيقاً بين إقامة الدولة الفلسطينية وبين تحقيق الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

وأكد الرئيس صالح على «السلام العادل والشامل» الذي «لا يقبل التجزئة» ؛ وبالتالي لا يمكن إقامة سلام مع إسرائيل مادامت محتلة للأراضي العربية مؤكدا أن «لا قبول للمساومة على الاحتلال».

أما مفهوم السلام في النسق العقائدي للرئيس صالح فإنه يعني السلام الدائم و العادل والشامل الذي يضمن الحقوق المشروعة للعرب بدون انتقاص: «ليس هناك في الوطن العربي شخص لا يريد السلام كلنا نريد السلام الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بدون انتقاص» «اليمن مع السلام العادل والشامل الذي يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وجنوب لبنان وهضبة الجولان واستعادة الحقوق العربية المشروعة حتى يسود السلام العادل والحقيقي في المنطقة» .

وأيد الرئيس صالح عقد مؤتمر دولي للسلام تتجسد فيه الشرعية الدولية «دون التواء أو ازدواجية في المعايير»، «نحن مع مؤتمر للسلام يضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ولا أحد يعارض السلام ولكن كما تحدثنا أننا في اليمن مع مؤتمر للسلام وليس للاستسلام».

ويمكن إجمال استراتيجية السلام في النسق العقائدي للرئيس صالح في دعم خيارات السلام القائمة على السلام الدائم والعادل والشامل ، ودعم وتشجيع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وأيضا



مع الرؤساء السوداني عمر البشير والمصري حسني مبارك والعراقي جلال طالباني ٢٠٠٧م

دعم مسـارات السـلام العربية والمفاوض العـربي ، والدعوة إلى التضامن العربي وتوحيد الجهود العربية للدفع بالسـلام العادل باعتبار أن السـلام لـن يتحقـق إلا إذا كان الموقف العربي موحداً وقويـاً، ورفض التطبيع مع إسرائيـل حتى تلتـزم إسرائيل بكل اتفاقيات السـلام وقـرارات الشرعية الدولية وأن يكون بحث العلاقات في إطار الجامعة العربية وليس بشكل إنفراديَ.

وحـرص فخامـة الرئيس عـلى الوقوف دائـماً إلى جانب سـوريا في نضالها لاستعادة مرتفعات الجـولان المحتلة من قبل إسرائيـل ، وأيضا الوقوف إلى جانب لبنان في مطالبته بإنسـحاب القوات الإسرائيلية من جنوبه ، كما ساند وبشكل قوي السودان في الحفاظ على وحدته وحل أزماته الداخلية وإحلال السلام في ربوعه بعيداً عن التدخل الدولي.

جرح العراق.. مواقف مبدئية

وضمـن الاهتمام القومي لفخامـة الرئيس بقضايا الأمة العربية كان الملف العراقي في صدارة ملفات السياسة الخارجية اليمنية ، وقد تبلورت الرؤية اليمنيـة التي دافع عنها الرئيس صالح وأعلنهـا في المحافل الدولية مراراً، بـضرورة تخليـص العراق من أزمتـه بإنهاء الاحتلال الأمريكي وسـحب القـوات الأمريكيـة كأولويـة ينبغـي أن تحظى بالتنفيـذ من قبـل الإدارة الأمريكيـة، ومقدمة منطقية لخلق الأمن والاسـتقرار في العراق، إذ أنه لا يمكن تصور بلد مسـتقر وآمن وهو يقبع تحت احتلال القوات العسكرية للقوة الأعظم في النظام الدولي المعاصر. وهذا الأمر يتطلب إعداد برنامج زمني لعملية الانسحاب، كمقدمة لإثبات حسن نوايا الولايات المتحدة في خضم عملية نقل السـلطة إلى الشعب العراقي . ومن أجل إدخال عناصر أخرى مؤثرة في مسار تفاعلات الملف العراقي، لا يتردد الرئيس صالح في دعوة الدول الكبرى الأسيوية والأوربية إلى ممارسة دور يعتد به في تسوية الملف العراقي، والإعراب المستمر عن أمله في أن يرى دوراً أوربياً متميزاً في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشـترك، بما في ذلك الملف العراقي الذي تنفرد الولايات المتحدة بترتيب أوراقه دون أن توفر هامشـاً أوسـع لحرية الحركة للدول الأوربية، والتأكيد الصريح بأن المقاومة أمر مشروع لمقاومة الاحتـلال، ولم يتوان الرئيس صالح خـلال زياراته ولقاءاته مع الصحافة الأجنبية، أن يشـير إلى سلسلة الأخطاء التي ترتكبها القوات الأمريكية في العراق والتي تتنافى مـع كل القوانين والأعراف الدولية، فالموقف اليمني الواضح إزاء الأحداث في العراق الشقيق والدعوة العلنية إلى الإسراع في إنهاء احتلال العراق لم يتزحزح قيد أنملة بل ظل محافظاً على ثباته ومبدئيته حرصاً على مصالح العراق والأمة العربية.

مع الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي ١٩٨٠م

مع الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبدالمجيد ١٩٩٦م

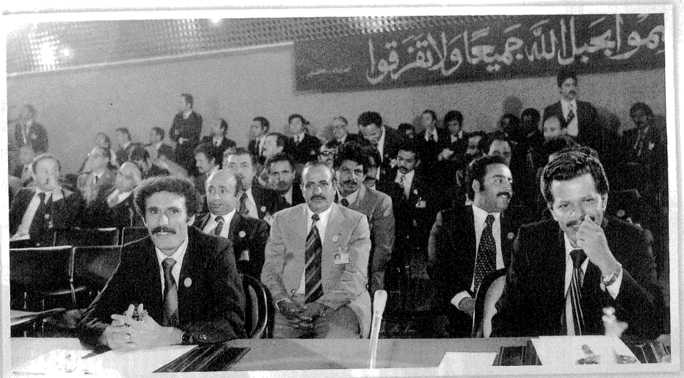


في مقر الجامعة العربية ٩/٢/٢٠٠٤م

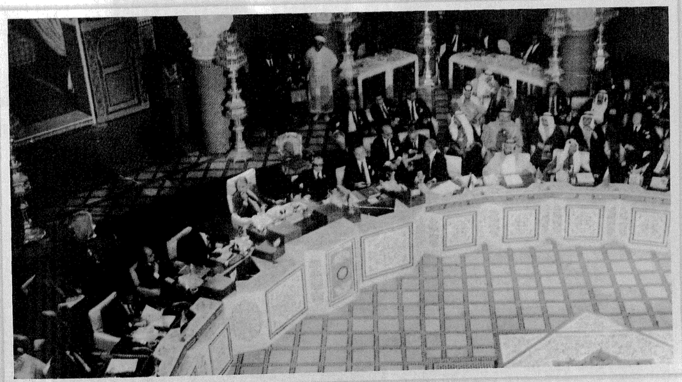

مر القمة العربى بشرم الشيخ


الدورة العادية الخامسة عشرة

القمم العربيـــة



■ قمة تونس ١٩٧٩م



■ قمة فاس ١٩٨١م



■ قمة عمّان ١٩٨٠م

■ قمة فاس ١٩٨٢م

■ قمة الدار البيضاء ١٩٨٥م

■ قمة الجزائر ١٩٨٨م



■ قمة عمّان ١٩٨٧م



■ قمة الدار البيضاء ١٩٨٩م

■ قمة بغداد ١٩٩٠م

■ قمة القاهرة ١٩٩٦م



■ قمة القاهرة الطارئة ١٩٩٠م



■ قمة القاهرة ٢٠٠٠م

■ قمة عمّان ٢٠٠١م

■ قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣م



■ قمة بيروت ٢٠٠٢م

■ قمة تونس ٢٠٠٤م

■ قمة الجزائر ٢٠٠٥م

■ قمة الرياض ٢٠٠٧م

■ قمة الخرطوم ٢٠٠٦م



■ قمة دمشق ٢٠٠٨م

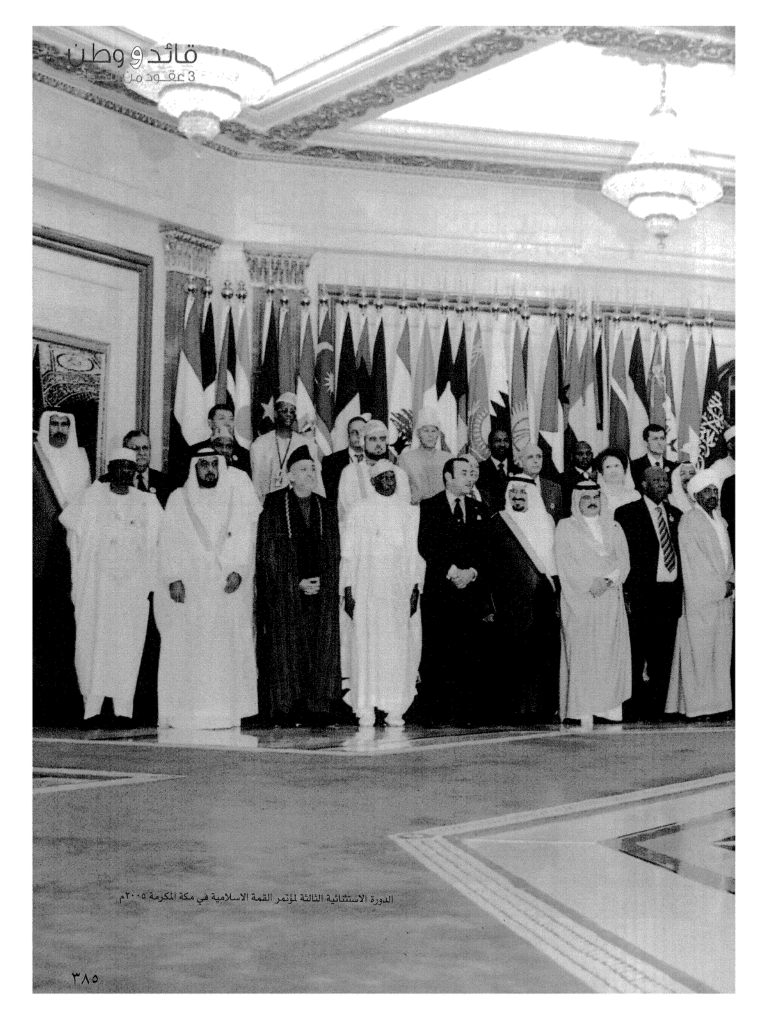


دور إسلامي رائد

أسهم فخامة الرئيس على مدار ثلاثة عقود مشرقة بجهد سياسي وافر لتطوير دور منظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز التضامن الإسلامي وتأييد القضايا الإسلامية العادلة، والدفاع عن الإسلام إزاء الحملة التي تستهدف تشويه صورته ومقاصده النبيلة، ولهذا وجه الدبلوماسية اليمنية بالمشاركة الفعالة والنشطة في اجتماعات ومؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي سواء على مستوى الوزراء أو على مستوى القمة أو على مستوى الاجتماعات التنسيقية ومجموعات العمل المتخصصة المنبثقة عن اجتماعات الهيئات الرئيسية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ووجه فخامة الرئيس الحكومات المتعاقبة والجهات المختصة مرارا بإعطاء العلاقات مع دول العالم الإسلامي اهتماما وجهدا مميزا لترسيخها وتوثيقها وتعزيز آفاق التعاون معها خصوصا في المجالات التنموية والاقتصادية، منطلقا من وحدة العقيدة والانتماء المشترك للأمة الإسلامية.

وانطلاقا من اهتمام فخامته بتطوير التعاون الإسلامي فقد استضافت صنعاء مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٨٤ م ، وفي إطار دعمها للعمل الإسلامي احتضنت الجمهورية اليمنية – للمرة الثانية ـ الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في العاصمة صنعاء في الفترة من ٢٨ – ٣٠ يونيو ٢٠٠٥م وشاركت فيه ٥٦ دولة من أعضاء المؤتمر ، إضافة إلى عدد كبير من ممثلي المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة وعدد من الوفود المراقبة ، والذي انعقد في ظل ظروف ومتغيرات دولية بالغة التعقيد والخطورة مما ضاعف من حجم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية العلمية والإعلامية .



الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الاسلامية في مكة المكرمة ٢٠٠٥م

وبكل تأكيد فإن المؤتمر مثّل فرصة مناسبة لدراسة الأفكار والمقترحات الراهنة المتعلقة بإصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع العضوية في مجلس الأمن انطلاقاً من أن جميع الدول الإسلامية يهمها تطوير هذه الآلية العالمية المعنية بالأمن والسلام الدوليين ونشر الرفاهية عبر تعزيز التعاون بين الأمم، وأهمية حصول العالم الإسلامي على التمثيل المناسب. وأكدت قرارات المؤتمر في دورة صنعاء على أهمية ما صدر عن لجنة الشخصيات البارزة في الدول الإسلامية بشأن «الإسلام والعالم الإسلامي في القرن الواحد والعشرين» طريق الوسطية المستنيرة» والتي اجتمعت في ماليزيا وشارك فيها اليمن بوفد رفيع المستوى، وما خرجت به تلك الشخصيات من خطوط عريضة وعناوين رئيسة لانطلاقة فكرية وسياسية وتنظيمية للمنظمة، ولإبراز الوسطية الإسلامية المستنيرة المنطلقة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، الذي أعلى من قيم العدالة والحرية والإخاء الإنسان . ولعل هذا المدخل الفكري -من وجهة نظر الدبلوماسية اليمنية- يسهم في تطوير أداء المنظمة مستقبلاً ويمكنها من مواجهة التحولات العميقة التي برزت على سطح الحياة الدولية سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً.

ولقد عكس اجتماع صنعاء الوزاري التفاعل الدائم للدبلوماسية اليمنية مع دول المنظومة الإسلامية منذ أن خطت الخطوات الأولى له عام ١٩٦٩م على إثر إحراق المسجد الأقصى المبارك ولا تزال على نفس النهج وبوتيرة أعلى، انطلاقاً من حرص القيادة السياسية وتوجهات الرئيس علي عبد الله صالح وحرصه على وحدة المسلمين وحماية المقدسات الإسلامية وتعميق الصلات بين جميع الشعوب الإسلامية، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة وبناء دولته المستقلة وفق القرارات الدولية والتخلص من سياسة المعايير المزدوجة والانتقائية في تنفيذ القرارات الأممية، لتنعم كل دول المنطقة بالأمن والسلام وفق مقتضيات العدالة والشرعية الدولية.



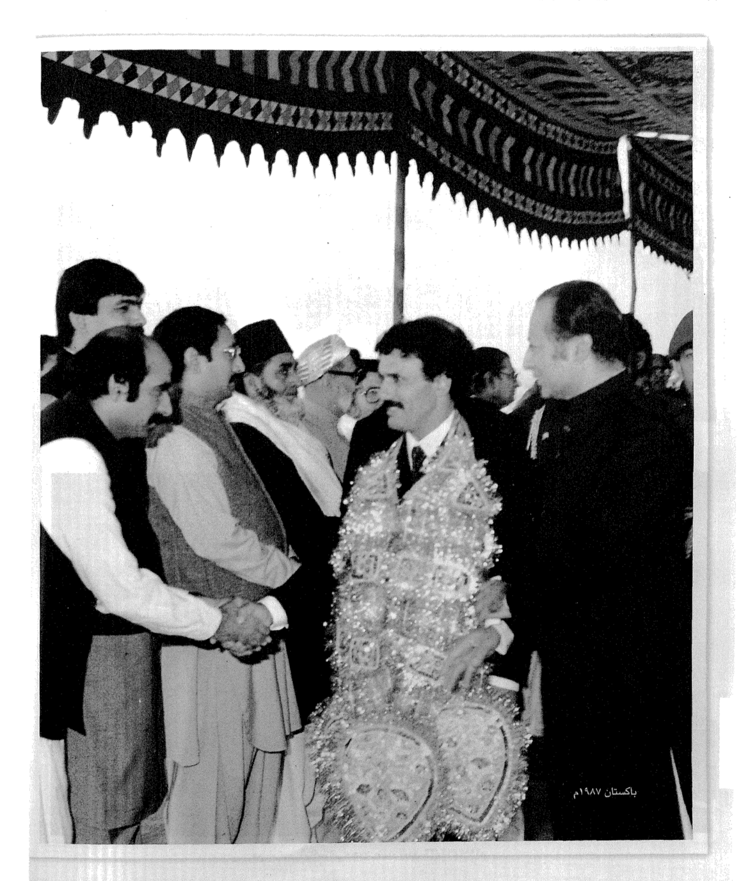
مع الرئيس الايراني محمد خاتمي ٢٠٠٠م



مع مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي٢٠٠٠م



مع الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ١٩٨٧/١٢/٢٢م



باكستان ١٩٨٧م



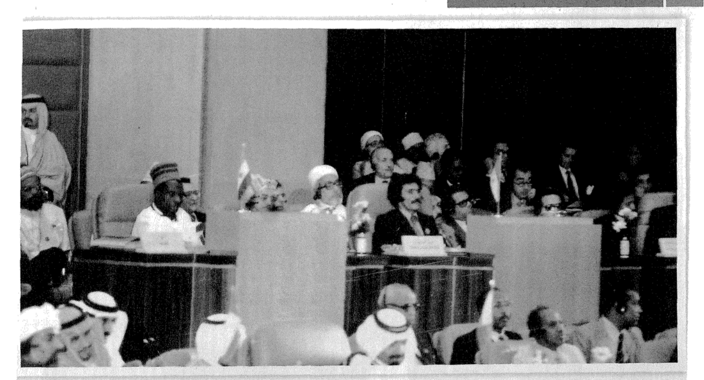
مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف
٢٠٠٦م



مع الرئيس التركي عبدالله غول ٢٠٠٣م


مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردوغان ٢٠٠٣م

القمم الإسلامية



قمة مكة المكرمة ١٩٨١م



قمة الدوحة ٢٠٠٠م



■ قمة الدار البيضاء ١٩٩٤م



■ قمة الدوحة ٢٠٠٣م



■ قمة كوالالمبور ٢٠٠٣م

■ قمة كوالالمبور ٢٠٠٦م



■ قمة مكة المكرمة ٢٠٠٥م



مع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف ١٩٨١م

العلاقات اليمنية الروسية

العلاقة التاريخية العريقة التي ربطت اليمن بروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) منذ النصف الأول من القرن الماضي تعتبر من أقدم علاقات الاتحاد السوفيتي مع الدول العربية وقد وقّعت اليمن اتفاقية للتعاون والصداقة مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٨م وقيل عنها: أنها اتفاقية إمام الشيعة (يحيى حميد الدين) مع إمام الشيوعية (جوزيف ستالين).

وكان الاتحاد السوفيتي ثاني دولة بعد مصر تعترف بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وقدمت لها الدعم المادي والمعنوي وأيدتها في كل المحافل الدولية وكذلك أيدت ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م بالشطر الجنوبي من الوطن وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الجنوب عام ١٩٦٧م وقامت بعد ذلك علاقة ارتباط عضوية بين حكومة الشطر الجنوبي سابقاً التي تبنت الاشتراكية والاتحاد السوفيتي. تميزت علاقة الاتحاد السوفيتي باليمن بعمق الروابط والمصالح بين البلدين من خلال المساعدات التي كانت تقدمها موسكو لليمن ودعمها لكثير من المشاريع الاقتصادية والتنموية وتقديم المنح الدراسية العسكرية والمدنية للطلاب اليمنيين الذين تخرج الكثير منهم من المعاهد والجامعات الروسية، كما أن معظم أسلحة الجيش هي أسلحة روسية.

ومنذ عام ١٩٨١م حين قام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بأول زيارة له إلى الاتحاد السوفيتي شهدت العلاقات اليمنية السوفيتية تطوراً ملحوظاً في السنوات اللاحقة. وفي عام ١٩٨٤م وقع فخامة الرئيس مع الزعيم السوفيتي قسطنطين تشيرنينكو، على معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين الصديقين. كما أن مواقف بلادنا وروسيا تتفق في كثير من القضايا الدولية، ومنها القضية الفلسطينية التي تقف فيها روسيا مع الحل العادل والشامل وتطبيق القرارات الدولية وبما يضمن الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة.

وشهدت هذه العلاقات تطوراً ديناميكياً في جميع المجالات ومثلت زيارات فخامة الرئيس اللاحقة إلى روسيا الاتحادية ولقاءاته مع القادة الروس محطات هامة وبارزة في هذا المسار.



جلسة المحادثات اليمنية السوفيتية ١٩٨١م



مع وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو ١٩٨٤م



توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين بلادنا والاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٤م

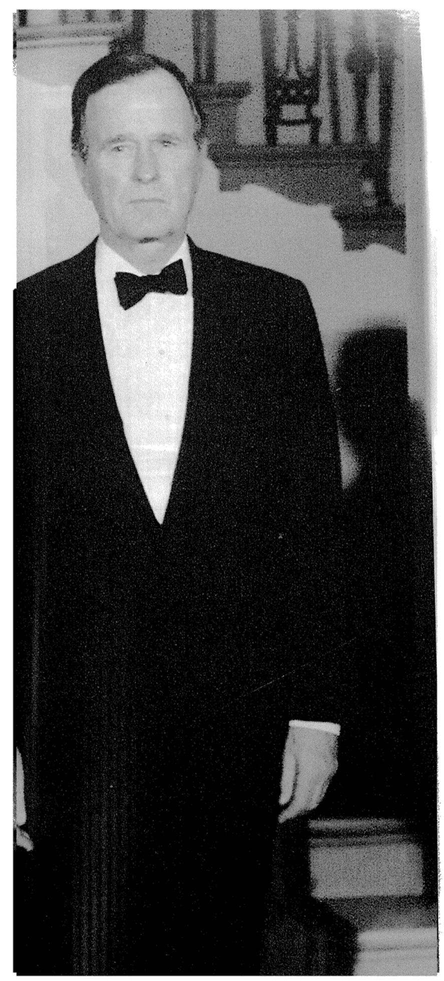


مع الزعيم السوفيتي قسطنطين تشيرنينكو ١٩٨٤



مع رئيس الوزراء السوفييتي نيكولاي تيخونوف ١٩٨٤م

مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتن عام ٢٠٠٢م

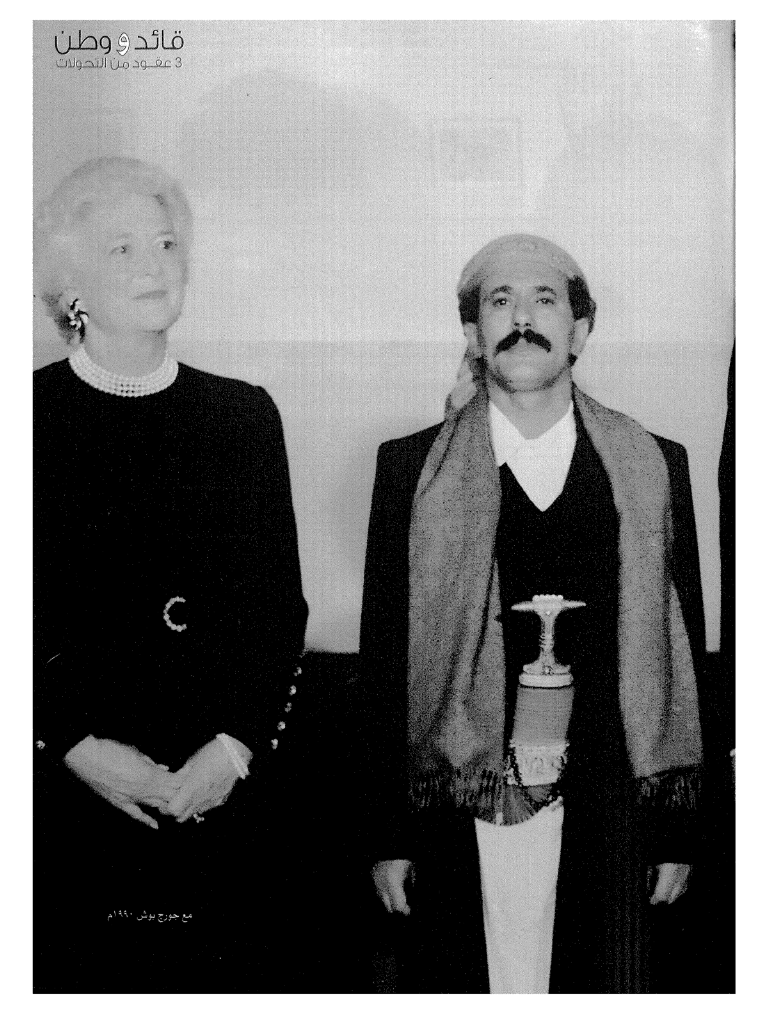


العلاقات مع أكبر قوة في العالم

في أبريل ١٩٨٦ قام نائب الرئيس الأمريكي حينذاك جورج بوش بزيارة عمل هامة للجمهورية اليمنية هي الأولى لمسؤول كبير أسست لاستيعاب الولايات المتحدة اللاحق لأهمية علاقاتها باليمن، وكانت تتويجا لدخول الاستثمارات النفطية الأمريكية إلى بلادنا.

وقد اعتبرت هذه الزيارة منعطفاً هاماً في تاريخ العلاقات بين البلدين وقد شارك خلال زيارته لليمن في تدشين أول إنتاج للنفط اليمني وافتتاح أول مصفاة للتكرير في منطقة « صافر » .. وفي ٢٦/ ١/ ١٩٩٠م قام فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بأول زيارة رسمية لرئيس يمني للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أجرى خلالها مباحثات سياسية واقتصادية مع الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش، ورجال الأعمال وأعضاء الكونجرس، وجاءت الزيارة لتعزز نهجاً دبلوماسياً جديدا في التعامل المباشر مع دول العالم وإرساء سياسة خارجية متوازنة لليمن مبنية على القيم والثوابت الوطنية والشفافية والوضوح في التعامل. وفي ٤/ ٤/ ٢٠٠٠م قام فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بزيارته الثانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التقى خلالها بالرئيس الأمريكي بيل كلنتون، وتم بحث أوجه العلاقات الثنائية ومجالات التعاون بين البلدين بالإضافة إلى بحث التطورات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط والتطورات في منطقة القرن الأفريقي و أمن البحر الأحمر.

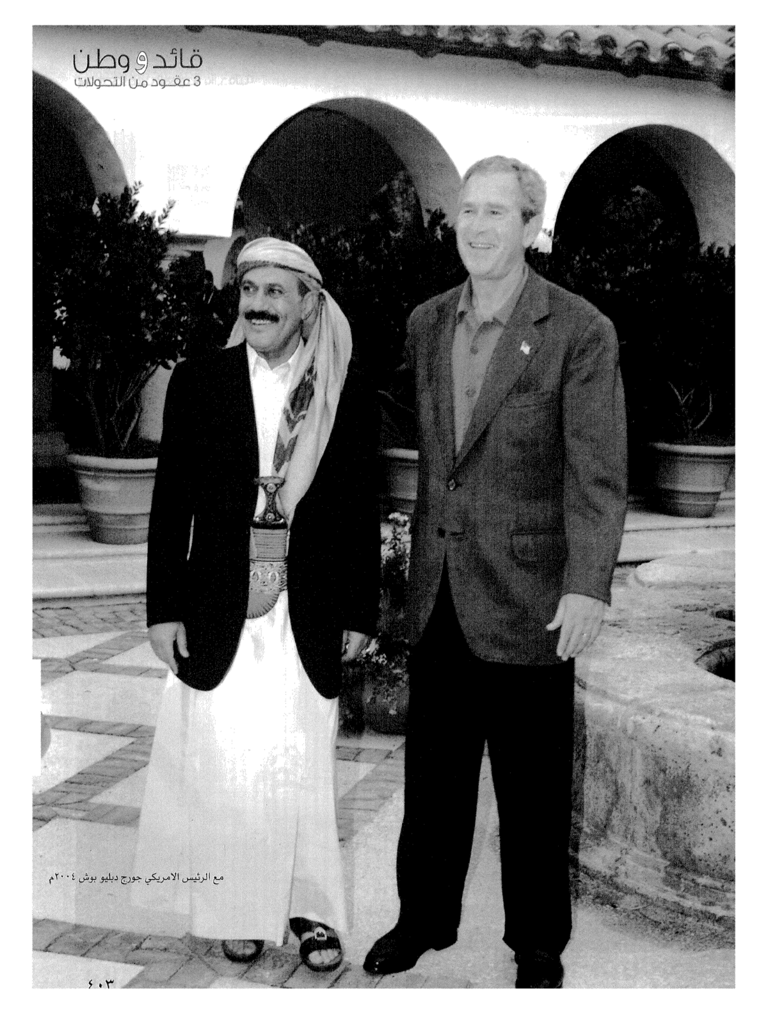
وفي ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٠ م تعرضت المدمرة الأمريكية « يو إس إس كول» لاعتداء إرهابي قبالة ميناء عدن بعد أن اصطدم بها زورق محمل بالمتفجرات وترك الحادث آثارا سلبية مؤقتة على العلاقات اليمنية - الأمريكية، ولكن سرعان ما عادت بزخم جديد وسرعة مشتركة في التعاون لمكافحة الإرهاب وبعد أن تفهمت الحكومة الأمريكية موقف الحكومة اليمنية من الإرهاب وجهودها في مكافحته واستئصال شافته، وتحذيرها المبكر من عواقب استشرائه في المنطقة والعالم.



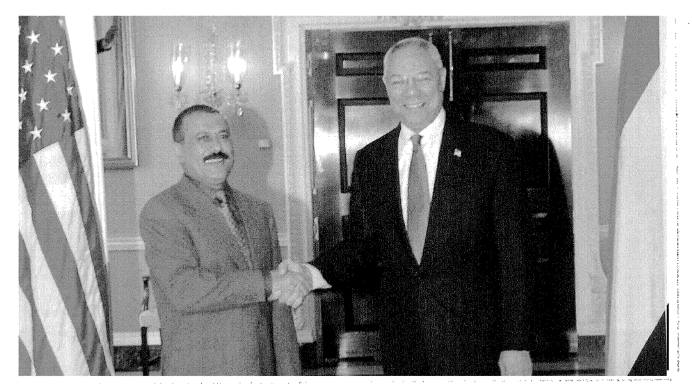
مع جورج بوش ١٩٩٠م



مع الرئيس الامريكي بيل كلينتون ٢٠٠٠م



مع الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش ٢٠٠٤م



مع وزير الخارجية الامريكي كولن باول ٢٠٠١م



مع نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني ٢٠٠٢م

مع وزير الدفاع الأمريكي الأسبق رونالد رامسفيلد ٢٠٠٤م



مع مستشارة الأمن القومي كوندا ليزارايس ٢٠٠١م

مع الجنرال انتوني زيني ٢٠٠٠م



مع الجنرال طوني فرنك ٢٠٠٢م

مع الجنرال جون ابي زيد ٢٠٠٤م



مع الجنرال توماس زاتك ٢٠٠٠م



مع وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين اولبرايت ٢٠٠٠م

وفي ٢٤/ ١١/ ٢٠٠١م قـام فخامـة الرئيـس عـلي عبـد الله صالح رئيس الجمهورية بزيارته الثالثة للولايات المتحدة الأمريكية التقى خلالها بالرئيس الأمريكي جورج بوش وعدد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية

وقد اكتسبت هذه الزيارة أهمية خاصة كونها أتت عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م الإرهابيـة التـي تعرضـت لهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وأسـفرت الزيـارة عن تحقيق نتائج إيجابية على مختلف المستويات السياسية والاقتصاديـة والأمنية ، كما فتحت هذه الزيارة آفاقاً رحبة لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية والشراكة في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وأسهمت التحولات الديمقراطية العميقة التي شهدتها الجمهورية اليمنية منـذ قيامهـا في تطويـر التقارب بـين الدولتـين، من خلال دعـم المنظمات السياسـية وغير الحكومية التي تعنى بالتجـارب الديمقراطية بالجمهورية اليمنية باعتبارها أحد أبرز تجارب الديمقراطيات الناشئة في العالم .

لقد مـرت العلاقات اليمنيـة الأمريكية بمراحل تشكّل وتعمق المصالح المشـتركة، وكانـت العلاقـات بين البلدين ومازالت رغم سـنوات الشـد والجـذب جيدة عمومـاً. وينطلق الاهتـمام الأمريكي باليمـن من موقعها الجغرافي الهـام ووجودها في منطقة تقاطع الممرات المائية الدولية، إضافة إلى جوارها لأهم مصادر النفط، ونهجها الديمقراطي الذي يمثل نموذجاً يحتذى به في المنطقة. وأخيرا أصبحت اليمن شريكاً مهماً في الجهود الدولية لمكافحـة الإرهـاب في الإقليم. ومن هنا فقد شـهدت السـنوات الأخيرة نشـاطا ملحوظـا في العلاقـات الثنائيـة، وبـدأت تتوفـر الرغبـة الصادقة لصياغة وتأطير هذه العلاقات، وأسهمت الحادثة الإرهابية التي تعرضت لها المدمرة كول وأحداث ١١ سـبتمبر في دفع البلدين بهذا الاتجاه، إلا أنها لن تختزل بالضرورة حاجة البلدين لتطوير شراكة مسؤولة تحفظ مصالحهما الوطنية العليا وتبنى على القواسم المشتركة .

وتـولي السياسـة الخارجيـة اليمنيـة العلاقـات بالولايات المتحـدة اهتماما خاصـا انطلاقـا مـن الدعم المبـاشر وغير المبـاشر الذي تقدمـه الولايات المتحـدة لليمـن لتعزيز تجربتهـا الديمقراطية وتنفيذ أجنـدة الإصلاحات الوطنيـة ، إلا أن التعامـل مع الولايـات المتحدة ينطلق مـن ثوابت اليمن وتمسـكها بالدسـتور والقانـون اليمنيين، والحفاظ على السيادة اليمنية وقد حققـت اليمـن نجاحات كبيرة في مكافحة الإرهاب وفي إطار التعاون مع الجهـد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية رغـم ما يواجهه هذا التعاون مـن صعوبـات نتيجة آليـات عمـل الطرفين رغم تمسـكهما باسـتراتيجية واحدة لمكافحة الإرهاب .



مع الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش ٢٠٠٥م

مع رؤساء المؤسسات المالية الامريكية والدولية





الإتحاد الأوربي ..علاقات حميمة

ينظر الإتحاد الأوربي إلى فخامة الرئيس على أنه زعيم عربي مهم يقود تجربة ديمقراطية وإصلاحية فريدة ورائدة في المنطقة، في الوقت الذي تعتبر الدبلوماسية الرئاسية أن الإتحاد الأوربي شريك رئيسي لليمن في التنمية والإصلاحات الاقتصادية، لهذا تميزت علاقات الجانبين بالحميمية والإعجاب المتبادل.

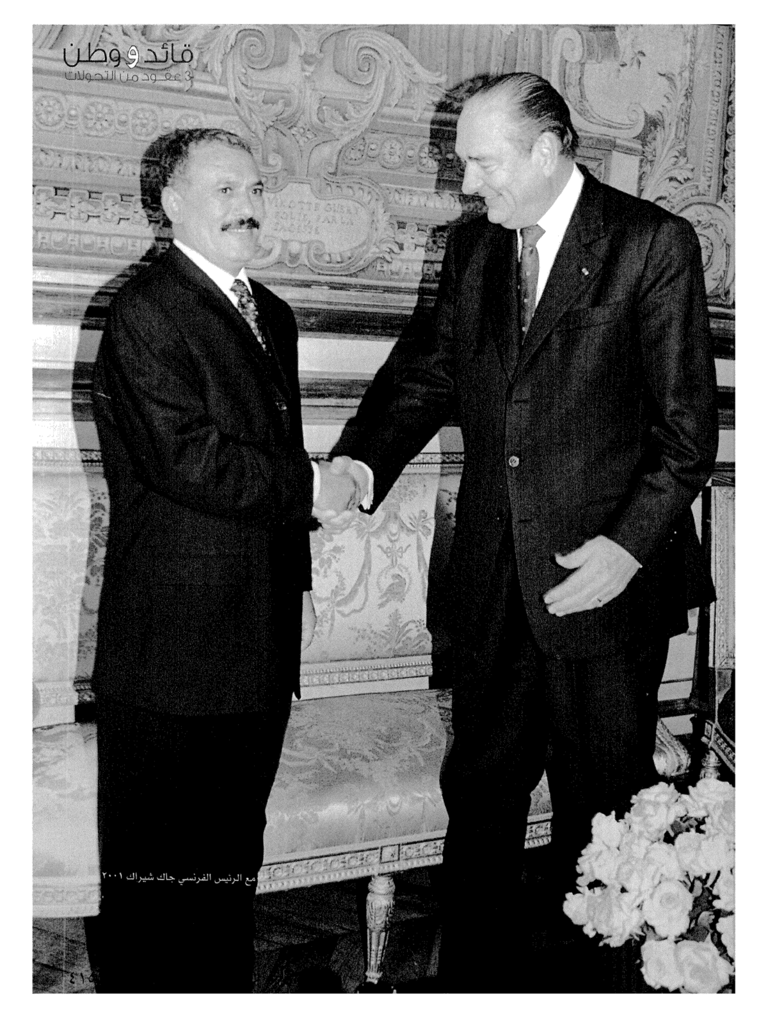
ويعود تاريخ العلاقات مع الاتحاد الأوربي إلى منتصف السبعينيات، حيث بدأ الاتحاد يقدم دعما لليمن في المجالات الاقتصادية والتنموية . على مراحل متتالية، إلا أن تلك العلاقات اتخذت فيها بعد إطاراً رسمياً بالتوقيع عام ١٩٨٤م على اتفاقية مشتركة للتعاون التنموي. وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية شهدت العلاقات بين اليمن والاتحاد الأوربي تطوراً ملحوظاً ، فالوحدة زادت من الأهمية الإقليمية للدولة اليمنية الجديدة، كما أن التزامها بالنهج الديمقراطي التعددي واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وحرية الصحافة ، قد حفز الاتحاد الأوربي لتطوير علاقاته معها وزيادة حجم مساعداته لها . منذ بداية التسعينيات وبعد حسم معركة تثبيت الوحدة عام ١٩٩٤م وإخماد فتنة الانفصال تم توسيع اتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين في مارس ١٩٩٥م، وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧م تم التوقيع على اتفاقية طويلة الأمد بين اليمن والاتحاد الأوربي. . وجاءت زيارة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح إلى بروكسل في فبراير ٢٠٠١م لتؤكد مدى الاهتمام الذي توليه اليمن للمنظومة الأوربية بعد التغيرات التي شهدتها أوروبا ، وتعتبر هذه الزيارة تحركاً يمنياً تجاه الاتحاد الأوربي . وقد أولتها الأوساط المسؤولة عناية خاصة لما لها من دلالات متعددة . ووعد الاتحاد الأوربي بالنظر بشكل جدي في طلب اليمن لدمجها في آليات التعاون الإقليمي وتقريبها الفعلي من آلية برشلونة، كما تقرر فتح مكتب للاتحاد الأوربي في صنعاء وتقديم دعم إضافي لليمن مستقبلا . وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاتحاد الأوربي خاصة بعد توسيع نطاقه الجغرافي فقد بات من المحتم على اليمن أن تطور علاقاتها معه في الجوانب السياسية والإستراتيجية، واعتماد نهج الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة خصوصاً بعد إطلاق (اليورو) كعملة إلزامية للتداول بين دول الاتحاد ابتداءً من يناير ٢٠٠٢م ، وما ترتب عليه من تزايد أهمية الجهاز الجديد(يورو آيد٢) الذي تم إنشاؤه لتنظيم آلية التعاون بين دول الاتحاد والدول النامية، وشملت مجالات التعاون بين الاتحاد الأوربي والجمهورية اليمنية الجوانب الرئيسة الآتية : -

- تعاون تجاري يستهدف تطوير التجارة بين دول الاتحاد الأوربي والجمهورية اليمنية وتحسين إمكانية الدخول (المتبادل) للأسواق من خلال التطبيق المتبادل لمبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً لتبادل السلع .

- تعاون تنموي يركز على المصاعب التي تواجهها اليمن لتحسين مستوى معيشة السكان ومكافحة الفقر وتطوير المناطق الريفية.



مع المستشار الالماني شرودر ٢٠٠٤م



مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك ٢٠٠١



مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ٢٠٠٦

-تعاون اقتصادي يهدف إلى تطوير الموارد البشرية في القطاعات الاقتصادية الأساسية والتي منها التعاون الثنائي في مجالات الزراعة والأسماك ودعم الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي .

- تعاون في قضايا البيئة والثقافة والعلوم وتنمية الموارد البشرية..

وبصورة عامة يعتبر الاتحاد الأوربي من أهم شركاء اليمن في عملية التنمية ويتصدر حالياً قائمة المنظمات المانحة لليمن. وتوصف علاقاته باليمن بأنها علاقات تعاون تنموي واقتصادي بشكل أساسي تتمثل في مساهماته العديدة في دعم وتمويل العديد من المشاريع والبرامج في مختلف المجالات.

وبعد فتح مكتب للاتحاد الأوربي في صنعاء تطورت بهذا آلية العمل مع الاتحاد وتعززت فكرة الشراكة الأساسية مع الاتحاد الأوربي أسوة بالدول العربية الأخرى. وفيما يتعلق باليمن تم إنشاء لجنة للحوار السياسي اليمني الأوربي الذي عقد أول لقاء له في بروكسل في يوليو ٢٠٠٤م وقد أثمر اللقاء عن نتائج إيجابية.

وفي عام ٢٠٠٢م تم التوقيع على برنامج ثلاثي أي لمدة ثلاث سنوات بمبلغ ٧٠ مليون يورو اتفق على تخصيصه في بعض المجالات أهمها مجالات تخفيف الفقر ورفع كفاءة المؤسسات اليمنية وتأهيلها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ولمساعدة تنمية منظمات المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية، كما يقوم الاتحاد الأوربي بتقديم مساعدة للانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية. كما أن هناك تعاون بين الجانبين في المجالات السياسية ودعم التوجه الديمقراطي في اليمن فالاتحاد يشارك بمراقبين في الانتخابات التي تجرى في اليمن تباعاً وشارك أيضاً وأكثر من مرة في مؤتمرات تعقد بصنعاء لدعم الديمقراطيات الناشئة، كما يسهم في البرامج التي تدعم دور المرأة وتمكينها من المشاركة في العمل والتنمية ومنحها الحقوق الممنوحة للرجل في إطار الدستور والقانون.

وفي عام ٢٠٠٤، تم تشكيل لجنة الحوار اليمني الأوربي، والتي تعقد سنويا لتقييم مجالات التعاون والتطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تشهدها وتبادل وجهات النظر حول الأوضاع الإقليمية والدولية وتنسيق المواقف حيالها.

وفي إطار العلاقات مع أوروبا، تولي السياسة الخارجية اليمنية اهتمامها للحوار العربي- الأوربي وقد شهدت علاقات اليمن بكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وكندا وبلجيكا تطوراً ملموساً في مختلف المجالات، ولقد ساهم في حميمية العلاقات مع هذه الدول وتطويرها العلاقات الشخصية التي تربط الأخ الرئيس بقياداتها.



مع الرئيس الألماني كارل كارستنز ١٩٨٤م



مع الرئيس الألماني نورمان هورتزج ١٩٩٥م



مع الرئيس الألماني ريتشارد فون فايشكر ١٩٩٢م



مع المستشارة الالمانية انجيلا ماركيل ٢٠٠٨م



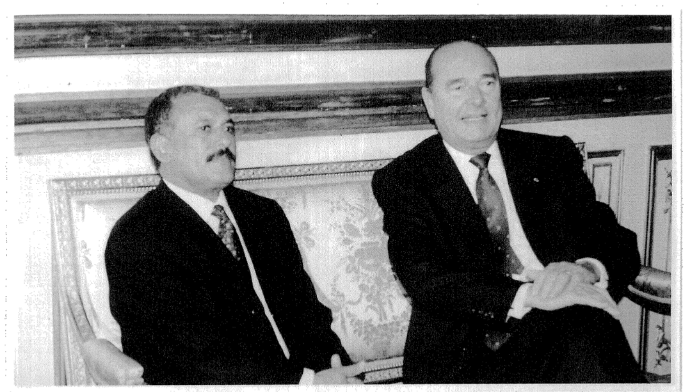
تبادل الأوسمة مع الرئيس الفرنسي فرانسوا متران باريس ١٩٨٤م



استقبال الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ١٩٩٣م



مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ١٩٩٥م



مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك ٢٠٠٣م



مع الرئيس الفرنسي ساركوزي ٢٠٠٧م



مع الملكة اليزابيث ١٩٩٧



مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ١٩٩٧م

مع رئيس الوزراء الاسباني خوسى ماريا زيتارا ٢٠٠٠م

مع رئيس الوزراء الاسباني خوسيه باثيرو ٢٠٠٨



مع ملك اسبانيا خوان كارلوس ٢٠٠٨م



مع الملكة بياترس ملكة هولندا ١٩٩٥م

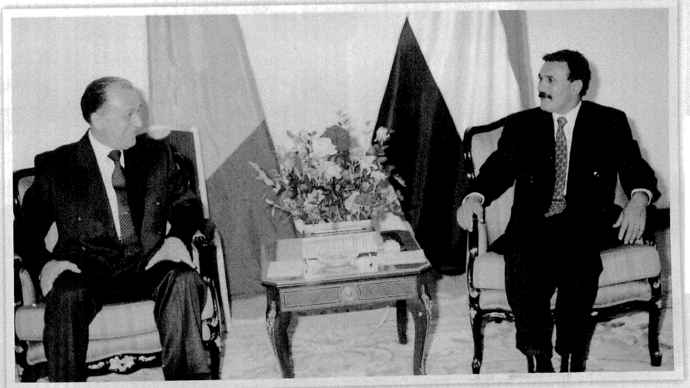


مع رئيسة جمهورية مالطا السيدة اجاثا بربارا ١٩٨٧م

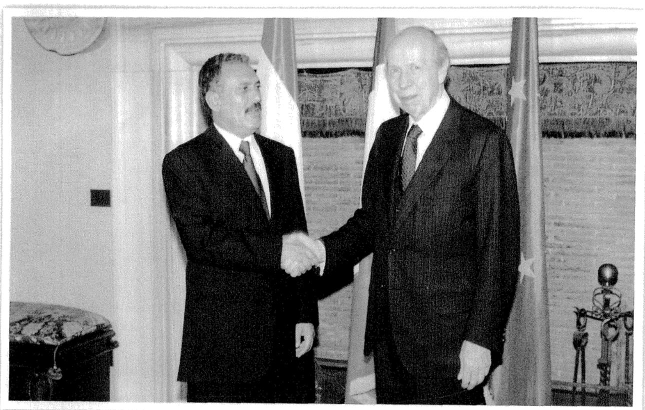


مع رئيسة البرلمان الأوروبي نيكول مونتيني ٢٠٠٠م

مع الرئيس اليوغسلافي ميكا شبيلياك ١٩٨٤م

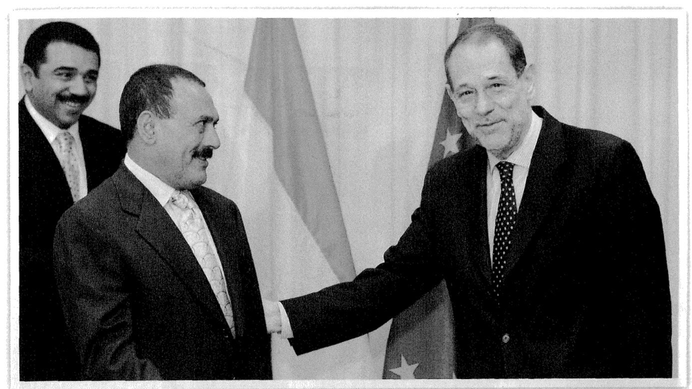


مع الرئيس الروماني أيون اليسكو ١٩٩٣م



مع الرئيس الايطالي ٢٠٠٠م

مع الرئيس المجري آرباك ٢٠٠٠م

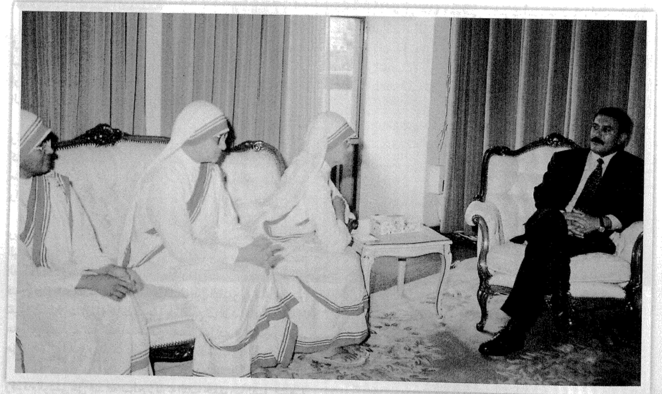


مع ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافير سولانا ٢٠٠٨م



مع رئيس البرلمان الأوروبي هانزجرن بوترينج ٢٠٠٨م

مع البابا يوحنا بوليس الثاني ٢٠٠٤م



مع الأم نيرمالا رئيسة جمعية الإحسان العالمية ١٩٩٨م



مع الزعيم التاريخي للصين دينج شياوبينج ١٩٨٧م

العلاقات اليمنية الصينية

في ٢٤/ ١٢/ ١٩٨٧م قام الرئيس علي عبد الله صالح بأول زيارة رسمية لبكين تلبية لدعوة من نظيرة الصيني لي تشن أثناء الزيارة عبر الجانبان عن ارتياحهما المستمر للمستوى الذي وصلت إليه علاقات البلدين، وأعرب الرئيس عن شكر اليمن للدعم الذي تقدمه الصين.

وكانت بكين من الدول التي أيدت قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م كما أعربت عن رفضها للمحاولة الانفصالية في صيف ١٩٩٤م وطلب مندوب الصين الدائم في مجلس الأمن إيقاف الحرب وإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن.

وبما يضمن المحافظة على علاقات البلدين التاريخية ودخول الجمهورية اليمنية ميدان إنتاج النفط والغاز واعتمادها على مصادر دخلها من الصادرات، فإن السياسة الاقتصادية المتبعة في الصين حالياً قد أدت إلى فتح آفاق ومجالات جديدة في التعاون الثنائي بين البلدين، وبدأت الصين تقيم الاستثمارات في المجالات النفطية مع اليمن كما ان شركاتها العاملة في عدد من المشاريع تتبع القطاع الخاص الصيني، مما أدى إلى اتفاق الجانبين على التعامل المباشر في المبادلات التجارية والاقتصادية.

وقد قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارته الثانية لجمهورية الصين الشعبية في ١٤فبراير ١٩٩٨م والتي استمرت أسبوعاً كاملا، أطلع خلالها والوفد المرافق على التجربة الصينية الرائدة في المجال التنموي، ووقع الجانبان على ثمان اتفاقيات شملت الجوانب الاقتصادية والثقافية والفنية والعسكرية إضافة إلى تقديم الحكومة الصينية مساعدة مالية بمبلغ عشرين مليون يوان صيني.

وفي إطار الزيارات الثنائية لمسؤولي البلدين وتجسيدا لعمق علاقات الصداقة قام عدد من كبار المسؤولين السياسيين والاقتصاديين والعسكريين بزيارات عمل الى جمهورية الصين الشعبية .

وبمناسبة احتفالات الجمهورية اليمنية في مايو ٢٠٠٠م، بمرور عشر سنوات على قيامها شاركت الصين بوفد رفيع المستوى، كما قام رئيس الجمهورية بافتتاح جسر الصداقة اليمنية الصينية، الذي ساهمت في تشييده الحكومة الصينية والذي كلف قرابة ثلاثة مليون دولار(٣٠مليون يوان صيني).

وشكلت زيارة فخامة الرئيس الى الصين خلال الفترة ٤-١٠/ ٤/ ٢٠٠٦م المحطة الأبرز في تطور العلاقات بين البلدين الصديقين .



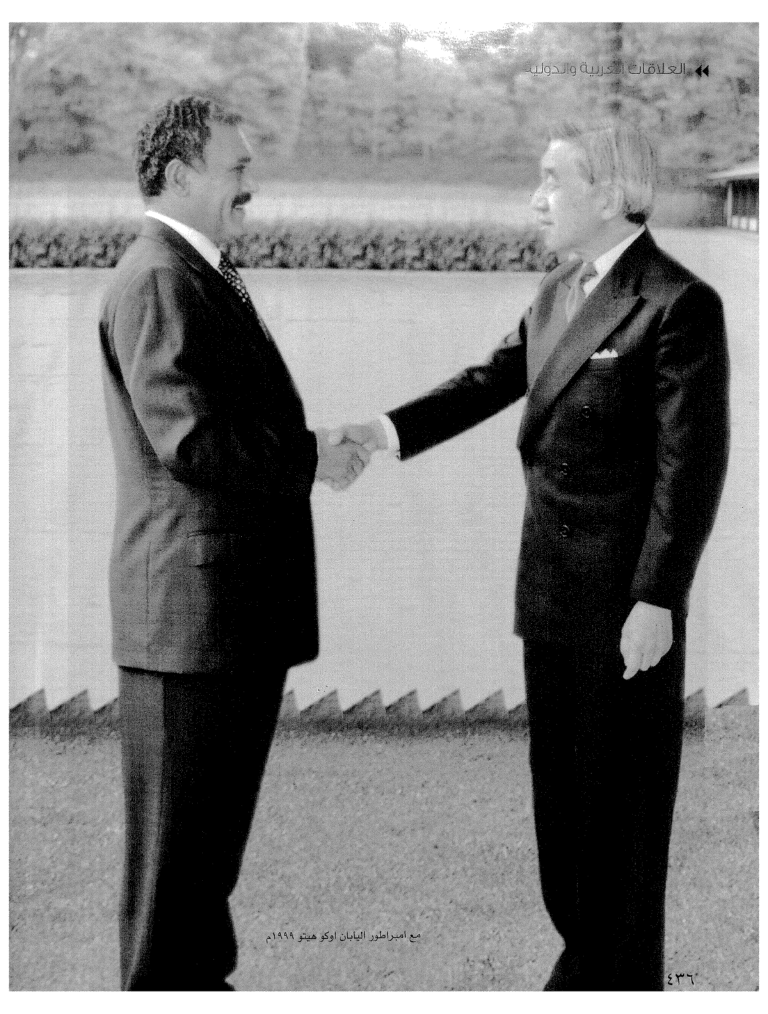
مع الرئيس الصيني لي تشبين ١٩٨٧م



مع رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو ٢٠٠٦م



مع الرئيس الصيني هوجين تياو ٢٠٠٦م



مع امبراطور اليابان اوكو هيتو ١٩٩٩م

العلاقات مع اليابان

شـهدت العلاقات مع اليابان تطورا مضطـردا في عهد فخامة الرئيس . وفيما يلي ابرز المحطات في تطور هذه العلاقات :

١٦ يونيو ١٩٨١ م افتتاح سفارة الجمهورية العربية اليمنية في طوكيو ١٩٨٣م مساعدات إنسانية مالية طارئة قدمتها اليابان للحكومة اليمنية للتخفيف من آلام ضحايـا الزلـزال الـذي ضرب محافظة ذمار عـام ١٩٨٢ م حيث قدمت منحـة قيمتهـا ٨٠٠مليون يـن، ياباني كما قدمـت منحة أخرى عـام ١٩٨٤، لاعادة توطين المتضررين من الزلزال وقيمتها ٢٥٠ مليون ين.

١٩٨٩ م بلغ إجمالي القروض اليابانية الميسرة لليمن ٦٠ مليار ٧٦٦ مليون و ٩٠٠ الف ين استخدمت في تمويل عدد من المشروعات في شطري اليمن قبل إعادة تحقيق الوحدة الوطنية.

٢٣ مايو ١٩٩٠ م اليابان ترحب بقيام الجمهورية اليمنية .

٨ نوفمبر ١٩٩٠ م تأسـيس جمعية الصداقة اليمنية – اليابانية بصنعاء في حين تأسست جمعية الصداقة اليابانية – اليمنية بطوكيو في ديسمبر ١٩٩٦ م.

١٩٩٠ م اليمن تشارك في مراسم تتويج الإمبراطور اكيهيتو إمبراطور اليابان بوفد رأسه الأخ عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة آنذاك.

٢٤ ديسـمبر ١٩٩٨ م وقـع بصنعاء على اتفاقية بـين حكومتي اليمن واليابان تقدم بموجبها اليابان منحة مالية لليمن بمبلغ ٢٢٦ مليون ين ياباني.

١٤ مارس ١٩٩٩ م فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، يقوم بأول زيارة لليابان .

٢٠٠٠ م التوقيع على مذكرات منحة مالية قدرها ١٧٣ مليوناً و٢٤٣ ألف دولار مقدمة من الحكومة اليابانية لتخفيف أعباء الديون على الجمهورية اليمنية.

١١ ابريـل ٢٠٠٠ م التوقيـع عـلى اتفاقيـة الخدمـات الاستشـارية لتمويـل مشروع تحسين المعدات الطبية بمبلغ ٤٢,٦٢٧ مليون ين ياباني في عدد من المستشفيات الخاصة بالأمومة والطفولة والمراكز الصحية في بعض محافظات الجمهوريـة وذلـك وفقاً للمنحة المقدمة مـن الحكومة اليابانيـة بمبلغ وقدره ٤٢٤ مليون ين.

٣ يوليو ٢٠٠٠ م وقعـت الجمهورية اليمنية والحكومة اليابانية على مذكرات تفاهـم تقدم بموجبها الحكومة اليابانية منحة لتخفيف أعباء الديون مقدارها ٣٦٧ مليونـا و٦٠ ألـف ين ياباني، بما يعادل ثلاثة ملايين وأربعمائة وخمسـين ألف دولار أمريكي.

٩ يوليـو ٢٠٠٠ م حصلـت اليمـن على مسـاعدة يابانية تحتـوى على معدات وأدوات طبيـة خاصة بالأمومة والطفولـة بتكلفة ٤٢٤ مليون ين، ما يقارب أربعة ملايين دولار.

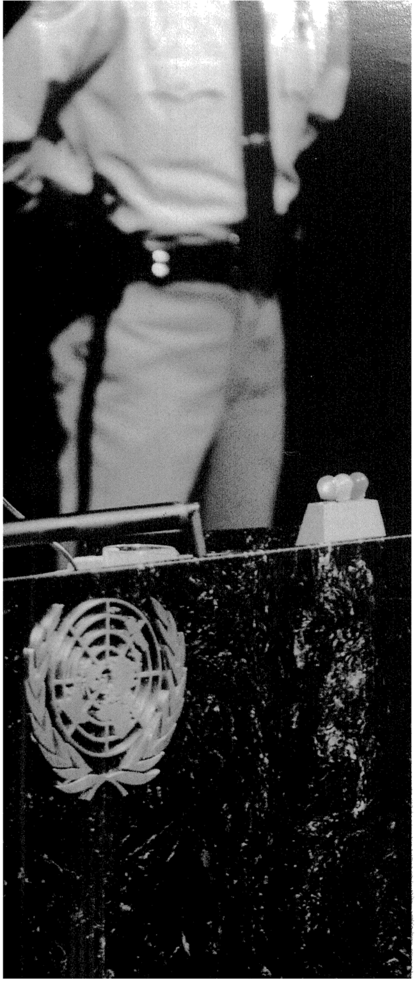
١٥ سبتمبر ٢٠٠٤ م: ألغت الحكومة اليابانية مليياري ين ياباني، من المديونية اليابانيـة على اليمـن، وذلك كمرحلة أولى من برنامج تخفيـف أعباء المديونية الخارجية على اليمن والذي يشمل شطب حوالي ستة مليارات وخمسمائة مليون ين ياباني أي حوالي ٦٠ مليون دولار، على مراحل تنتهي عام ٢٠١٢م.

٤ أكتوبر ٢٠٠٥ م: أقرت حكومة اليابان شطب ٨,٢ مليون دولار أمريكي من مديونية اليمن لليابان للعام المالي ٢٠٠٥م.

٦/ ١١/ ٢٠٠٥ م قـام فخامـة الرئيس بزيارته الثانيـة إلى اليابان وقد تناولت المباحثـات اليمنية اليابانية سـبل تعزيـز العلاقات الثنائية ومجـالات التعاون المشترك بين بلادنا واليابان .



مع رئيس الوزراء الياباني كوزيمي ٢٠٠٥م



الأمم المتحدة .. مشاركة فاعلة

تبوأ الأخ الرئيس علي عبد الله صالح مكانةً مرموقة لدى العديد من زعماء العالم، وحازت سياسة اليمن الخارجية المتوازنة على احترام الكثير من الدول الغربية والشرقية من خلال أسلوب تعاملها مع المستجدات الدولية، وهو ما أكده الأخ الرئيس في كل زياراته شرقاً وغرباً وللدول الشقيقة والصديقة .

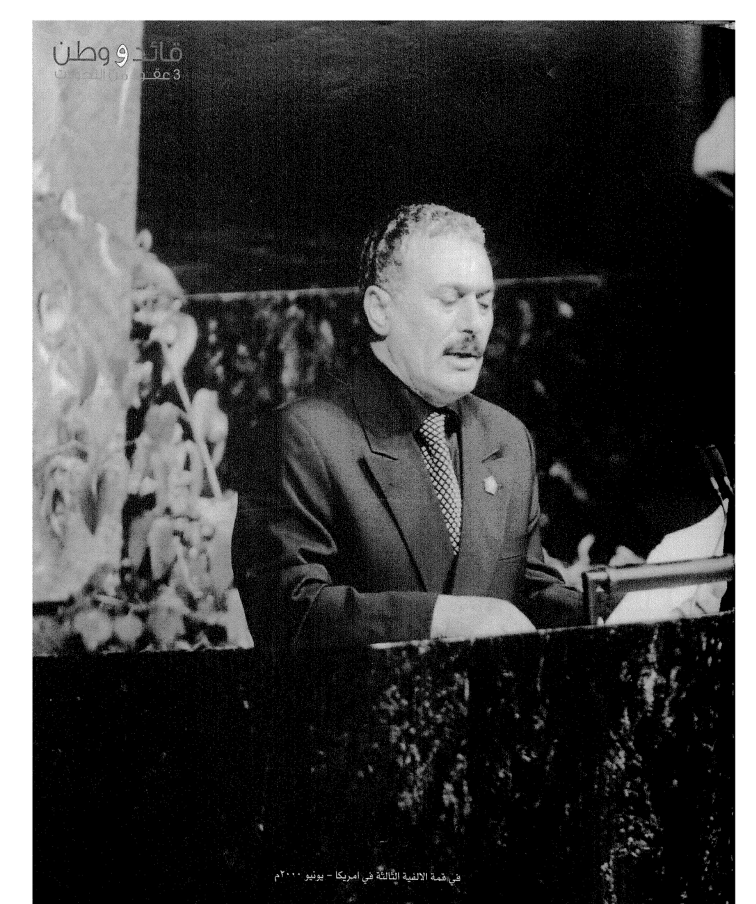
ويؤكد فخامة رئيس الجمهورية على أن عالمنا المضطرب اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز حوار الحضارات والثقافات من أجل تحقيق المزيد من التقارب والتفاهم بين الشعوب والأمم، ومن أجل عالم تسوده المحبة والسلام وتتكامل فيه جهود الجميع من أجل خدمة البشرية وإسعادها .

وحسب المحددات التي وضعها فخامة الرئيس لانتماء اليمن إلى الأسرة الدولية ، فإنها دولة مستقلة ونشيطة وداعية سلام وهي نموذج للديمقراطية الناشئة والملتزمة بالقانون الدولي والمحاربة لكل أنواع التطرف والإرهاب وداعمة لكل قضايا التحرر الوطني.

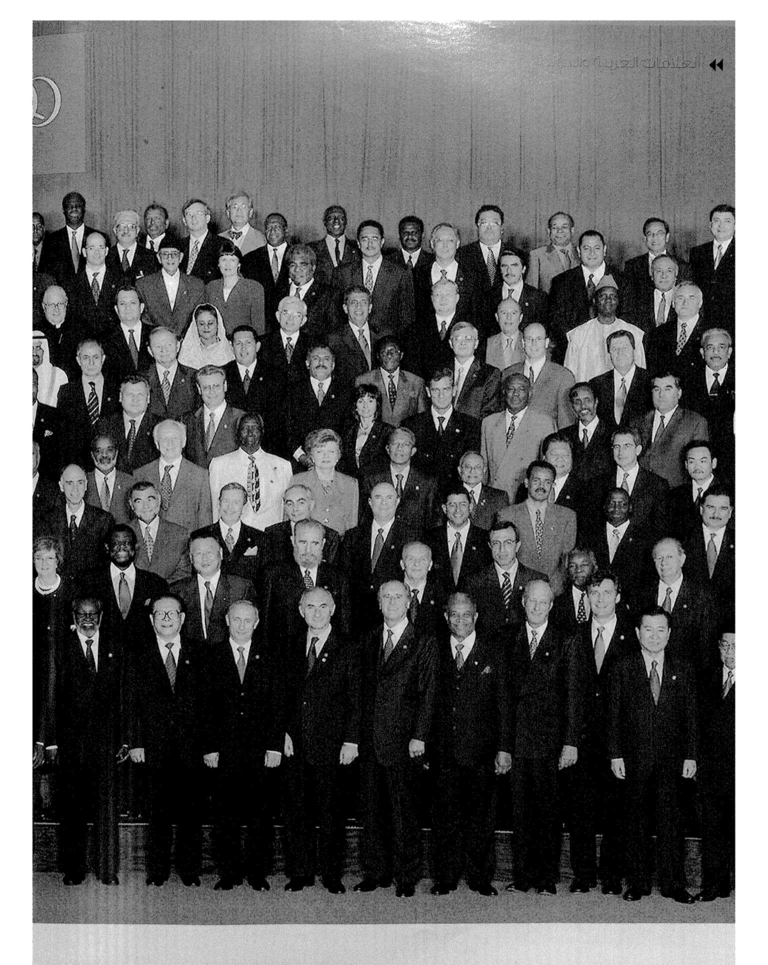
وخلال العقود الثلاثة الماضية جسدت سياسة فخامة الرئيس حقيقة أن اليمن دولة ملتزمة بأحكام القانون الدولي ومبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحفاظ على الحقوق والسيادة الوطنية .

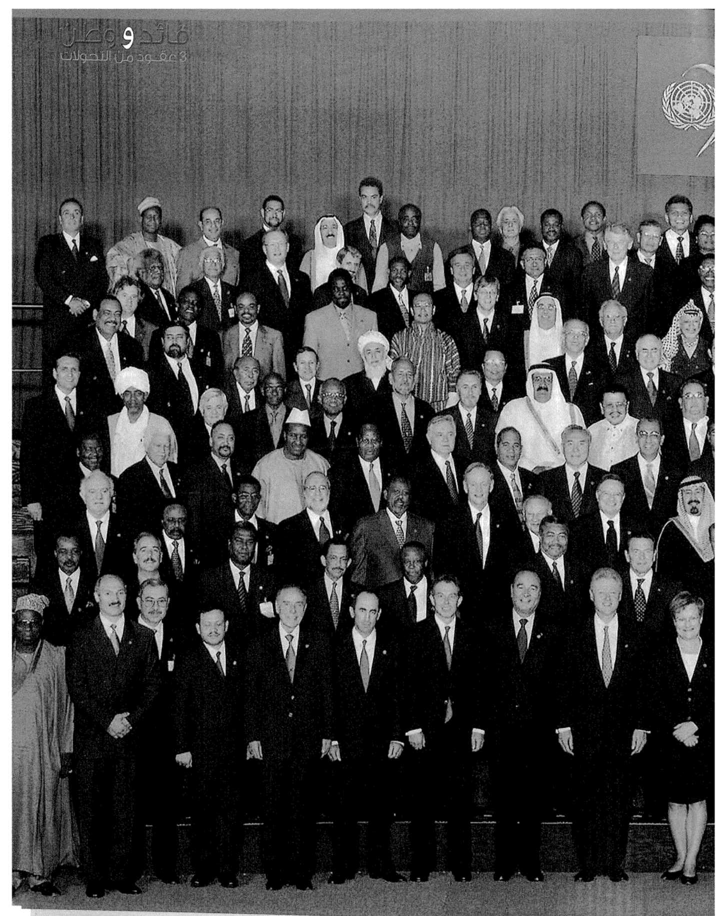
واليمن تلعب دوراً ايجابياً ونشيطاً في محاربة كافة أشكال التطرف والإرهاب وهي مساندة وداعمة لكل الجهود الدولية المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره وأياً كان مصدره .

وخلال السنوات الماضية شاركت الجمهورية اليمنية في جميع الدورات السنوية للجمعية العامة المنعقدة في نيويورك وفي الاجتماعات التنسيقية لوزراء خارجية الدول العربية والإسلامية التي عقدت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد أسهمت الوفود اليمنية المشاركة في هذه الدورات والاجتماعات بفعالية في طرح مواقف الجمهورية اليمنية الثابتة إزاء جميع القضايا الهامة على الصعيدين الدولي والإقليمي والمدرجة في بنود جدول أعمال الجمعية العامة . كما سعت الجمهورية اليمنية إلى تعزيز نشاطها وجهودها في إطار المنظمات والوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق والأجهزة التابعة للأمم المتحدة ، ودعت إلى إعادة النظر في دور منظمة عدم الإنحياز في عالم أحادي القوة ليكون أكثر فاعلية وتأثيرا في القرار الدولي .



في قمة الالفية الثالثة في امريكا - يونيو ٢٠٠٠م





في قمة الالفية الثالثة في امريكا - يونيو ٢٠٠٠م

مع كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة ٢٠٠٤م



مع الأخضر الابراهيمي مندوب الأمم المتحدة ١٩٩٤م



مع الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي ٢٠٠١م



مع السيد بان كيمون أمين عام الأمم المتحدة ٢٠٠٧م



في رئاسة قمة دول عدم الانحياز - ماليزيا ٢٠٠٣م

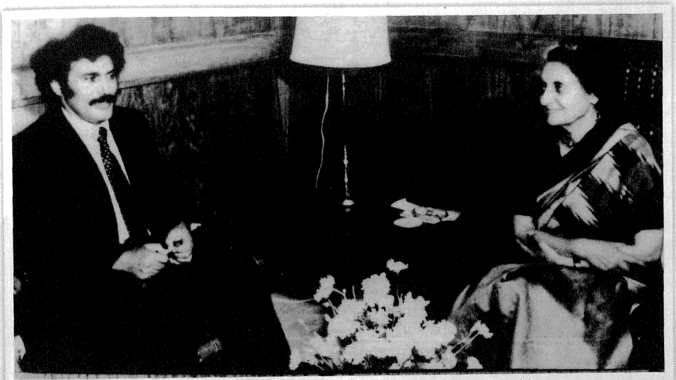
حركة عدم الانحياز.. التزام السلام

كانت اليمن في صدارة الدول المشاركة في المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في باندونج عام ١٩٥٥م، كما كانت من أوائل الدول المشاركة في المؤتمر التحضيري للحركة في القاهرة في يونيو ١٩٦١م، وتوالت مشاركة اليمن برئاسة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بفعالية في كل أنشطة الحركة حتى قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، التي أضافت طاقة جديدة للدبلوماسية اليمنية لمواصلة جهودها ومنهجها المرن داخل المنظمات الدولية وفي كافة المؤتمرات المنعقدة في إطار حركة عدم الانحياز والمجموعات الإقليمية ودول الجنوب بصفة خاصة ومن خلال عضويتها نجحت اليمن في أن تلعب دوراً حاسماً ونشطاً داخل حركة عدم الانحياز لتحقيق المزيد من التضامن بين الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث وخلق معادلة مقبولة لحفظ التوازن بين الدول، علماً أنه قد طرأ على تلك الحركة تغييرات جوهرية بعد نهاية الحرب الباردة، وإذا كان المجال العربي والإسلامي ودول عدم الانحياز هي مجالات التحرك السياسي والدبلوماسي الحيوي لسياسة اليمن الخارجية، فإنها قد استطاعت خلال ثلاثة عقود أن تجد لها مكاناً ثابتاً بين الأمم بفضل حيويتها، ومرونتها في التعامل مع الجميع دون تمييز خدمة للمصلحة اليمنية العليا، وقد تجسد هذا أثناء الصراع بين الشرق والغرب عندما احتفظت بعلاقات متطورة مع جميع الدول، والتزمت بالأهداف والمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة انسجاماً مع أهداف الثورة والميثاق الوطني لتعزيز وتوطيد دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

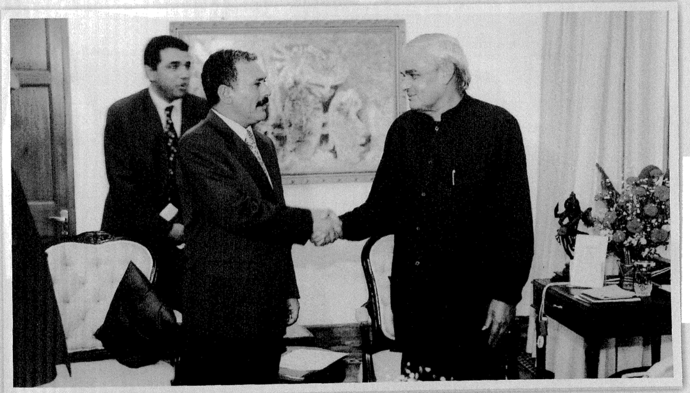
وحرص فخامة الرئيس على المشاركة الفاعلة في قمم دول عدم الانحياز والتأكيد دائماً على أهمية الخروج برؤية موحدة تؤكد الرفض لمنطق اللجوء للقوة والمطالبة بتغليب الحوار واللجوء للحلول السلمية التي تجنب المنطقة والعالم ويلات الحرب وما يترتب عنها من دمار وفوضى وتهديد للأمن والاستقرار والسلام، وهذا هو الموقف الذي تدعو إليه دوماً الجمهورية اليمنية في إطار التزامها بمبادئ حركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة وحرصها على السلام. وأكد فخامة الرئيس مرارا على ضرورة استيعاب الدور الذي ينبغي أن تلعبه هذه الحركة في ظل ما شهده العالم من متغيرات بانهيار التعددية القطبية واختلال توازن القوى وازدواجية المعايير في تطبيق قرارات الشرعية الدولية وكذا في ضوء الآمال المعقودة على هذه الحركة في دعم توجهات السلام وإحياء التعاون الدولي على أساس التكافؤ واحترام السيادة والاستقلال وتعزيز السبل الكفيلة بتحقيق العدالة والتنمية والاستقرار في العالم.



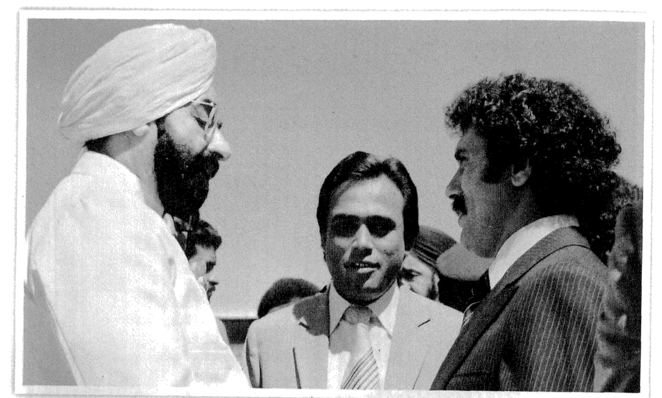
مع الرئيس الكوبي فيديل كاسترو ١٢/٩/٢٠٠٠م



مع رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي ١٩٨٣م



مع رئيس الوزراء الهندي ١٣/٣/١٩٩٩م



مع الرئيس الهندي جياني زايل سنج ١٩٨٤م



مع رئيس بنجلادش حسن محمد أرشاد ١٩٨٧م



مع الرئيس الاندونوسي عبدالرحمن وحيد ٢٠٠١م

تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي

يعد تجمع الدول المطلة حديث التكوين بالقياس إلى غيره من التجمعات، وهو عبارة عن تجمع اقتصادي وتجاري وسياحي بالدرجة الأولى، ويعود تاريخ انضمام اليمن إلى عضوية هذا التجمع إلى شهر سبتمبر ١٩٩٦م، وقد كان أول حضور يمني بصفة مراقب في التجمع عام ١٩٩٥م . وشاركت اليمن بوفد سياسي وأكاديمي واقتصادي من رجال الأعمال في اجتماع الدول السبع المنعقد في جمهورية موريشيوس خلال الفترة من ١٠ - ١١ / ٩/ ١٩٩٦م، تلبية للدعوة الموجهة من جمهورية موريشيوس للانضمام إلى عضوية التجمع وذلك بناء على اقتراح من سلطنة عمان، كما شاركت بعد ذلك في الاجتماع الوزاري الأول لدول التجمع الذي عقد في موريشيوس خلال الفترة من ٣ - ٧ مارس ١٩٩٧م . وقد تم في الاجتماع مناقشة سبل وآلية الانضمام إلى التجمع، وإنشاء سكرتارية عامة دائمة إضافة إلى مسألة حرية التجارة، وتنشيط علاقات التعاون الثنائي على مستوى الدول الأعضاء في التجمع ثم توالت اجتماعات هذا التجمع حيث شاركت الجمهورية اليمنية في اجتماعات الأعضاء في مابوتو في ديسمبر ١٩٩٩م وفي الاجتماعات الوزارية اللاحقة وشاركت اليمن في الاجتماع الوزاري للتجمع في طهران خلال شهر مايو ٢٠٠٨ والذي انتقلت فيه الرئاسة إلى اليمن.

كما تهتم السياسة الخارجية لليمن بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية بدول جنوب شرق آسيا الإسلامية لما يربط بلادنا مع هذه الدول من أواصر العقيدة الإسلامية والمنافع والمصالح المشتركة، وقد تم إقامة علاقات دبلوماسية معها، وقد شهدت هذه العلاقات في الآونة الأخيرة قفزة جديدة تتمثل في قيام الأخ رئيس الجمهورية بزيارات عديدة لكل من اندونيسيا وماليزيا بناءً على دعوات رسمية من زعماء هاتين الدولتين -كما زار بلادنا قادة هذه الدول بالإضافة إلى الوفود العديدة التي أتت لمختلف المجالات .

وعملت السياسة الخارجية اليمنية وتعمل على إقامة علاقات تعاون وفي مختلف المجالات مع جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والهند وباكستان ومختلف الدول الآسيوية ، كما أعطت وبتوجيه من الرئيس علي عبدالله صالح جل اهتمامها لتعزيز علاقات بلادنا مع مجموعة دول شرق آسيا المنضوية في إطار تكتل آسيان على أساس المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة .



مع الرئيس الاندنوسي محمد سوهارتو ١٩٩٨م



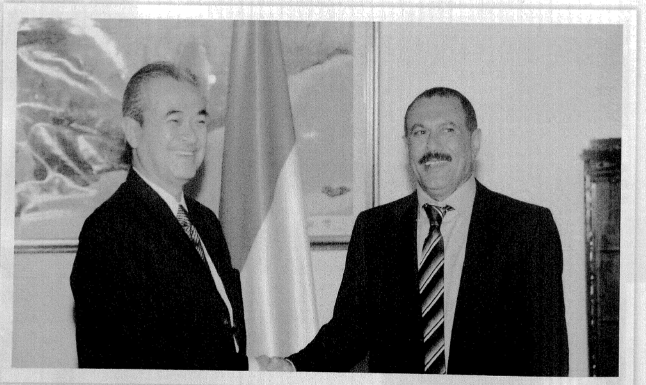
مع رئيس سنغافوره أونج تينج شيونج ١٩٩٩م



مع ملك ماليزيا تاتكو جعفر ١٩٩٨م



مع رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد ٢٠٠١م



مع رئيس الوزراء الماليزي عبدالله بدوي ٢٠٠٥م

مع رئيس الوزراء الكندي جان كرتيان ٢٠٠٠م

مع الرئيس الكوري روه روه ٢٠٠٥م



مع حاكمة كندا آدريان كلركسون ٢٠٠٠م



مؤتمر المانحين - لندن ٢٠٠٦م



دبلوماسية التنمية.. منهاج رئاسي لايتزحزح

اتسمت سياسة الرئيس علي عبد الله صالح بالواقعية والتوازن مما كان له أبلغ الأثر في خدمة المصالح الوطنية ، وقد انعكس ذلك بوضوح على المردودات الاقتصادية والمالية التي رفدت مسيرة التنمية بمصادر تمويل يعتد بها ، فقد أسهمت العلاقات الثنائية المتطورة مع الدول الشقيقة والصديقة ، والمنظمات الإقليمية والدولية في تمويل ودعم برامج وخطط التنمية ، وأسهمت في توسيع مجالات التعاون التجارية والثقافية والاقتصادية والفنية مع هذه الدول التي قدمت بعض المساهمات في تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية ، وتشييد البنية التحتية ، ومع توفر أجواء الاستقرار السياسي والأمني أصبحت لليمن أهمية عالمية كونها تتمتع بنظام تعددي وبموقع جغرافي مهم في شبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط ، وتطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي .

ويعطي فخامة رئيس الجمهورية أهمية كبرى للمسألة الاقتصادية بوضعها على رأس اهتماماته ونشاطاته الخارجية، ويعتبرها المعركة الأساسية التي يجب أن تسخر لها جميع الجهود والإمكانات .

ولم يترك فخامة الرئيس فرصة عقد أي لقاء أو مؤتمر أو زيارة إلى بلد عربي أو أجنبي إلا وحمل معه الملف الاقتصادي، وحاجات اليمن من المشاريع التنموية، ويضم الوفد اليمني في كثير من أسفار فخامة الرئيس العديد من رجال المال والأعمال إلى جانب الوزراء المعنيين وأعضاء الوفد اليمني الرسمي في رسالة واضحة مفادها: أن التنمية والاستثمار رديف رئيسي للاستقرار السياسي والاجتماعي اليمني .

ويمكن القول بأن السياسة الخارجية استندت بتوجيهات الرئيس في معظم نشاطها على مفهوم دبلوماسية التنمية وهي الدبلوماسية التي تهدف إلى تعبئة الموارد اللازمة لعملية التنمية، وتهيئة الظروف الملائمة وفي مقدمتها تحقيق الأمن والاستقرار، وكلاهما لا يمكن تحقيقه بدون اعتماد سياسة خارجية قائمة على مفاهيم الشراكة الاقتصادية مع دول الجوار ومع باقي الأطراف الدولية، ومن هنا فقد بذلت السياسة الخارجية اليمنية جهوداً كبيرة من أجل توسيع نطاق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات والمنظمات الدولية المانحة، كما سعت من أجل جذب الاستثمارات العربية والدولية إلى اليمن، والترويج للمنتوج السياحي لليمن بهدف تنفيذ مختلف البرامج التنموية ، وكذلك بهدف تقليص الديون الخارجية التي تحملتها دولة الوحدة .

واحتلت قضايا الاستثمار والبحث الدؤوب لتمويل برامج التنمية مكانة متقدمة ضمن أولويات السياسة الخارجية اليمنية، وكان هذا الأمر واضحاً سواءً على مستوى دبلوماسية القمة من خلال زيارات فخامة الرئيس صالح، أو من خلال عقد المؤتمرات المختلفة ذات الصلة بالاستثمار وتأمين الدعم اللازم لبرامج التنمية.

فمن ناحية أفضت زيارات الرئيس صالح إلى تعزيز العلاقات الثنائية لليمن مع أصدقائها الغربيين والشرقيين وتبلور ذلك من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع قيادات الدول التي قام بزيارتها والتي شملت الكثير من المجالات التي يأتي في مقدمتها التعاون التجاري والاقتصادي والأمني، والاستثمار بأبعاده المختلفة على وجه العموم، فضلاً عن مناقشة إمكانية الاستثمار المشترك في الكثير من المشاريع منها على سبيل المثال مشروع تطوير المنطقة الحرة وميناء عدن، ومشاريع الاستكشافات النفطية والغاز والمعادن.

مكافحة الإرهاب..من الاستهداف إلى الشراكة

كانت اليمن من أوائل الدول التي واجهت ظاهرة الإرهاب وعانت من ويلاته ولفتت انتباه العالم إلى ضرورة مواجهته . فعلى المستوى الداخلي أضر الإرهاب بمسيرة التنمية وبمصالح الوطن العليا ، وبسمعته ومكانته على المستوى الخارجي . كانت قد بدأت منذ وقت بعيد قبل أن يصبح شعار مكافحة الإرهاب هماً دولياً وتحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ المؤسفة ، لكن محاربة اليمن للإرهاب بكل أشكاله وأنواعه منذ زمن قد أكسب السياسة الخارجية اليمنية مصداقية في إطار ما يسمى بالحملة الدولية لمحاربة الإرهاب باعتباره خطراً ماحقاً على المجتمع الدولي المعاصر وحضارته . ومرة أخرى يثبت فخامة الرئيس علي عبد الله صالح براعته في التعاطي مع المواضيع الجديدة التي دخلت إلى الدبلوماسية الجماعية الإقليمية والدولية ، وجنب انخراط اليمن في هذه الحملة مطبات خطيرة في ظل هيجان دولي موحش كما مكننا أيضاً من قطع دابر الإرهاب في ذات الوقت.. ووضع مكانة اليمن في صورة طيبة وأبعد عنها ضغوطاً سياسية هي في غنى عنها على الأقل في ظل هذه الظروف الدولية المتشابكة والمعقدة في تاريخ العلاقات الدولية حيث يمر العالم بمرحلة انتقالية واستثنائية بعد انتهاء مرحلة القطبية الثنائية وهيمنة القطب الواحد .

فبعد الأحداث التي شهدها النظام الدولي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، والتي عززت من سطوة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وتزايد نشاط جماعات الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، بات نشاط السياسة الخارجية اليمنية في المحيط الدولي والإقليمي يتسم بالدقة والحذر في ظل حرص الدولة اليمنية على تحقيق المصالح الوطنية والحفاظ عليها دون الإخلال بالثوابت والمبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية .

وقد عالجت القيادة السياسية اليمنية هذه المشكلة وما يرتبط بها من لبس وملابسات ودعايات وتهديدات بالحكمة والمرونة والحوار ، ولاشك أن زيارة فخامة الرئيس إلى واشنطن في نوفمبر ٢٠٠١ والتحركات السياسية الفاعلة على مستوى اليمن ومع الإدارة الأمريكية والدول الحليفة لها والدول السائرة في فلكها، نجحت بتفوق وامتياز في إبعاد مخاطر ما يسمى بالإرهاب الدولي عن اليمن وفي تجنيب الشعب اليمني أخطار التهديدات العسكرية وما يرتبط بكل هذه الأبعاد من دعايات وتشويهات مغرضة وضارة بأمن واستقرار اليمن وبجهود ومساعي قيادتها الرشيدة الرامية إلى إبراز صورة اليمن الجديد للعالم الخارجي، اليمن المحب للسلام والتعاون والصداقة جميع الدول لسلام الجميع وخير الجميع . وفي هذا الإطار تميز الموقف اليمني من قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة بالثبات المبدئي الذي لايعني الجمود ويرفض المساومة أو الانجرار وراء المصالح الآنية والمكاسب السهلة؛ حيث أكد الرفض الكامل لكل أشكال الإرهاب وصوره أياً كان مرتكبه أو مصدره، كما ساندت بلادنا كل الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب بكل أنواعه: الفردي والجماعي، وإرهاب الدولة. ومن جهة ثانية، حرص فخامة الرئيس على ضرورة أن تتكامل الجهود الدولية من أجل استئصال وإزالة الأسباب والمناخات المشجعة له وأهمية إشاعة العدل والقضاء على بؤر التوتر والصراعات الإقليمية، كما أكد ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في تقرير المصير والنضال المشروع من أجل الحرية والاستقلال.. وفي مسار مماثل حرصت الجمهورية اليمنية على بذل العديد من المساعي في المحيط الدولي من أجل تعزيز الحوار بين الحضارات الإنسانية وإشاعة قيم التسامح والإخاء والتعاون بين كافة الشعوب والأمم.

ويرى الأخ الرئيس أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا جنسية لها ولا دين تطال شرورها الجميع ويذهب ضحيتها الأبرياء من الناس وهي تنافي كل القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية والإنسانية والحضارية وتهدد الأمن والسلام الدوليين ويدعو إلى تعزيز الحوار الايجابي بين الحضارات الإنسانية وبما من شأنه نبذ الكراهية والبغضاء والعنصرية وتكريس فهم إنساني مشترك والاحترام المتبادل بين الأديان والأجناس وان يتحدد مفهوم واضح للإرهاب يميز بينه وبين النضال المشروع للشعوب من اجل نيل الحرية والاستقلال ومقاومة المحتل الأجنبي الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة.

وسياسة الرئيس علي عبدالله صالح التي تؤكد على دعم اليمن للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب إنما تأتي من رؤية وطنية سبق وان جسدتها بلادنا من خلال حرصها على متابعة أية قوى متطرفة تتسبب في إقلاق الأمن والاستقرار في اليمن أو في أي بلد آخر. وقد تجلت هذه الإرادة أيضا في تصديها لكل الأعمال التي تخل بالأمن وتزعزع سكينة المجتمع وتضر بالمصالح الوطنية وبعلاقة اليمن بالآخرين .

لقد حرص الرئيس على نشر الحقائق التي مازال يجهلها البعض ربما عن الموقف اليمني من ظاهرة الإرهاب حيث أكد فيها على موجبات المسؤولية الدولية إزاء التصدي لهذه الظاهرة التي تطال بشرورها كل المجتمعات الإنسانية دون استثناء، لافتاً النظر إلى الآثار السلبية التي قد تنجم عن إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين وحصر التطرف والتعصب بهم خاصة وان مثل هذا الطرح يجافي الحقيقة حيث يقول: «إن المتطرفين والإرهابيين موجودون في كل الديانات والمجتمعات.. فكما نجد من يذهب للتطرف من الإسلاميين ، نلحظ أمثالهم من المسيحيين واليهود، وبالتالي فان الحكم العالمي على الإسلام يجب الا يقوم على التربص بأخطاء التطبيق، ولا بالتصدي لعيوب بعض الممارسات الخاطئة.. حيث وأن سوء تطبيق المبدأ لا يعيب المبدأ نفسه بقدر ما يعيب من ينحرف عن سماته وخصائصه وقواعده النبيلة».

والأخ الرئيس بذلك إنما أراد التذكير بما قد ينجم عن أي انقياد لذلك الحكم التعميمي الذي يتقاطع كلياً مع المنظور الصحيح وواقعية المنهج العلمي وهي مسألة تؤكد حقيقة أن الإرهاب لاملة ولا دين ولا وطن له، وان نوازعه الشريرة تستهدف الجميع بغض النظر عن معتقداتهم وأجناسهم وألوانهم، وهذه الرؤية سبق وان أوضحها الأخ الرئيس لوسائل الإعلام الأمريكية خلال زيارته لواشنطن .. حيث أشار إلى جدية



مع الأمير سلطان بن عبدالعزيز في مدينة المكلا - يونيو ٢٠٠٦م

تعاون اليمن مع التحرك الدولي الهادف إلى احتواء المسببات والعوامل التي من شأنها تعريض الأمن والاستقرار في أية بقعة من الكرة الأرضية إلى تهديدات الإرهاب.. موضحاً أن ذلك الموقف اليمني ينبع من قناعة وطنية خالصة حيال أهمية وجود تعاون دولي فاعل لمواجهة هذه الظاهرة واستئصالها وتقويض مخاطرها .

ولاشك أن ذلك قد مثل أهم المداخل التي جعلت الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس جورج دبليو بوش تؤمن تماماً بأن اليمن مستهدف من الإرهاب مثل الولايات المتحدة وذلك كاف لدفعهما لإقامة شراكة حقيقية تعزز من تعاونهما الأمني والسياسي والاقتصادي بما يسهم في تعزيز جهودهما في إطار ما يبذل على المستوى الدولي ككل لتجفيف منابع الإرهاب ومصادره واحتواء مسبباته وعوامله سعياً لصيانة مناخات الاستقرار والسلام الذي يوفر أمام الجميع فرصة لتعميق جسور الثقة وتحقيق الأمن الشامل لإقامة المشروع الإنساني الحضاري المعاصر على أساس من التكافؤ والمساواة والعدالة.

فديننا الإسلامي ينبذ الإرهاب والعنف والتطرف والغلو والتمييز العنصري بكافة أشكاله وصوره فهو دين السلام والعدل والتسامح والاعتدال دين المساواة والرحمة.

وقد اتخذت اليمن منذ نهاية حرب الانفصال عام ١٩٩٤م إجراءات حازمة وفعالة ضد الأفراد الذين تسللوا إلى اليمن من العرب وغيرهم من الأجانب ممن كانوا يعيشون في اليمن بطرق غير مشروعة خلال فترة الحرب والمماحكات السياسية التي افتعلها الانفصاليون في الوطن .

ودخل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بقوة في التعاون مع أمريكا بشكل جعل اليمن تتفادى ضربة عسكرية لوحت بها واشنطن عقب أحداث ١١ سبتمبر . ومن الواضح أن أحداث سبتمبر لم تبدد الخلافات التي كانت قائمة بشأن التعاون اليمني الأمريكي فحسب ، بل فتحت الباب على مصراعيه لعلاقات قوية مبنية على أسس مختلفة خصوصا بعد الزيارة التي قام بها صالح إلى واشنطن بعد شهر من وقوع تفجيرات نيويورك وواشنطن . ورحلت الحكومة أكثر من ٢٠ ألف أجنبي معظمهم يحملون جنسيات عربية مختلفة لا يتمتعون بوثائق إقامة شرعية أو لهم ارتباطات مع عناصر إرهابية كما أنشأت نظاما معلوماتيا دقيقا لحصر الأجانب المقيمين وطبيعة أعمالهم وأماكن تواجدهم . أما الاتجاه الرابع في أساليب المواجهة مع المتطرفين فقد كان سلاح الحوار حيث شكل الرئيس لجنة من العلماء أجرت حوارات مع المعتقلين على ذمة أحداث ١١ سبتمبر بهدف إقناعهم بخطأ أفكارهم التي تلقوها من تنظيم القاعدة وتم حصر أكثر من نصفهم للإفراج عنهم بعد توقيعهم على تعهد بعدم المساس بالأجانب والتوبة عن تكفير الآخرين وحفظ النظام العام والأمن .

ويقول الأخ الرئيس : « نحن عملنا في الحرب ضد الإرهاب على مسارين المسار الأول الترغيب لمن يريد أن يتخلى عن الإرهاب ويعود كمواطن صالح في المجتمع نعطيه الأمان بشرط أن يبتعد عن تنظيم القاعدة أو أي منظمات إرهابية وفي نفس الوقت يوفر لنا ذلك معلومات لمتابعة العناصر المتشددة، المسار الآخر هو المسار الذي نتابع عبره عناصر القاعدة بقوة وبحزم فالولايات المتحدة الأمريكية كانت في البداية غير راضية عن الحوار مع القاعدة وهم يعتقدون بأن الحوار وإصلاح هذه العناصر خطأ في الوقت الذي نجري فيه الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لتسليمنا العناصر اليمنية المحتجزة في معتقل غوانتانامو .

اليمن في قمة الدول الثماني الكبار

جاءت مشاركة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في قمة قادة الدول الثماني الكبار خلال ٨-١٠ يونيو ٢٠٠٤ في «سي إيلاند» بولاية جورجيا الأمريكية تجسيداً للرؤية اليمنية المستوعبة مبكراً لطبيعة المتغيرات ، واتجاهات التحولات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي ، لتتزامن مع استعادة اليمن لوحدته ، ولتكون الديمقراطية صنواً للوحدة وخيارا وطنيا لبناء مؤسسات الدولة الموحدة الحديثة- الجمهورية اليمنية - فتصبح بكل تكويناتها تجليا حقيقيا للإرادة الشعبية المعبر عنها بالتعددية الحزبية والسياسية وحريات الرأي والتعبير والصحافة واحترام حقوق الإنسان وصولاً إلى أرقى معاني الديمقراطية في الانتخابات التنافسية الحرة والمباشرة عبر صناديق الاقتراع لممثليهم في السلطة التشريعية والانتخابات الرئاسية والسلطة المحلية، وهذه التحولات في فترة قياسية جعلت الديمقراطية في يمن الـ ٢٢ من مايو تقوم دولتها على مبدأ التداول السلمي للسلطة، محققاً بذلك رياديتها الديمقراطية، وفي مضمار الإصلاحات السياسية إقليمياً، وهذا ما أتاح لليمن إمكانات الإسهام بفعالية في تعزيز التوجهات الديمقراطية والإصلاحات السياسية على مستوى المنطقة ، ومن ثم امتلاك قدرة القيام بدور إيجابي فاعل لخدمة قضايا أمته من خلال مبادراته لإصلاح وتفعيل العمل العربي المشترك ، وإحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عبر الأفكار والرؤى الموضوعية فيما يخص إنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ، والعودة إلى طاولة المفاوضات لاستكمال مسيرة السلام وفقا لجهود خارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية وكذا ضرورة إنهاء الاحتلال للعراق ليتمكن أبناء الشعب العراقي من إمساك زمام أمورهم بأنفسهم في ظل سيادة كاملة تحفظ للعراق وحدته الوطنية الجغرافية.

وأعطت كلمة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح أمام مؤتمر قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى صورة واضحة لريادية اليمن بإصلاحاته السياسية والاقتصادية والتعليمية في المنطقة المجسدة بالتحولات الديمقراطية والتنموية والتي ارتبطت باستعادة اليمن لوحدته في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، ورافقت مسيرة الجمهورية اليمنية والمرتكزة على التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار ومشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية ..

كما كان من نتيجة مشاركة فخامة الرئيس في قمة الثمان إنضمام اليمن إلى تركيا وإيطاليا ضمن مجموعة تنمية الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط والتي أسهمت اليمن بدور فاعل في أنشطتها وفي تحقيق الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير والإصلاحات السياسية.

وجاءت زيارة الأخ الرئيس لمبنى الأمم المتحدة ومحادثاته مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قبيل بدء أعمال قمة الثمانية الكبار بالزي العام اليمني التقليدي لتحمل بعداً رمزياً عميقا وموحياً يؤكد على هذه الخصوصيات ، وتمسك اليمن بمواقفه إزاء أية إصلاحات لا تأخذ في الاعتبار الخصوصيات.. إدراكاً من أن نجاح أية إصلاحات حقيقية مشروط بها.. وواضح أن الدلالة ليست وطنية تخص اليمن ، ولا قومية تخص العرب دولاً وشعوباً بل تتعداها إلى ما هو إنساني يعني كل الشعوب والمجتمعات دون استثناء بما في ذلك الثمانية الكبار الذين ما كان لهم أن يكونوا كذلك وينهضون من تحت رماد الحروب لولا تلك الخصوصية ، وعلى احترام هذه الخصوصيات توقف إلى حد كبير الاستقرار النسبي الذي شهده العالم طوال أكثر من نصف قرن.



مع قادة الدول الثماني الكبار (ايسلاند)٢٠٠٤م



افتتاح مؤتمر صنعاء الاقليمي في ٢٠٠٤/١١/١١م

مؤتمرات الديمقراطية وحقوق الإنسان

وسط حضور دولي وعربي غير مسبوق في تاريخ المؤتمرات شهدت العاصمة صنعاء خلال الفترة من ١١ - ١٢ يناير ٢٠٠٤ حدثا عالميا بارزا في تاريخ الديمقراطية ، أكثر من ٨٠٠ مشارك من اليمن والدول العربية والأفريقية والآسيوية والأوربية يمثلون الحكومات والمؤسسات الرسمية والبرلمانات ومجالس الشورى ومنظمات المجتمع المدني ، وضعوا خبراتهم وأفكارهم وتحدثوا بشفافية حول هموم وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية . على مدار ثلاثة أيام كانت صنعاء محط أنظار العالم كعاصمة ليس للثقافة العربية فحسب وإنما عاصمة الديمقراطية العربية، والتي قدمت في عقد ونصف عصارة تجربة فريدة باتت نموذجا في التعددية الحزبية والسياسية وحرية الصحافة وإطلاق الحريات ، وذلك بفضل قائد حكيم يمتلك بعد نظر ورؤية إستراتيجية سبقت متغيرات العصر ، ووضعت اليمن في مصاف الدول الديمقراطية العريقة التي لا تتجمل في طروحاتها ومبادئها وإنما تتحدث وتعمل وتطبق في آن واحد .

ونجح المؤتمر الذي نظمته حكومة بلادنا بالتعاون مع الإتحاد الأوربي من خلال منظمة (لا سلام بدون عدالة) وبرعاية عدد من الحكومات الغربية في توفير منبر موات للدول العربية وجيرانها للدخول في حوار جاد لتبادل الآراء وتحديد الإنجازات وتقييم الصعاب والمعوقات الخاصة بالديمقراطية. كما نجح في إرساء فكرة الحوار والتشاور الدوري على مستوى المنطقة كلما دعت الحاجة إلى ذلك وخلق بيئة لتطوير عملية الحوار وتبادل الخبرات ومساعدة دول المنطقة في تطوير نفسها في إطار بيئتها السياسية والثقافية والدينية .

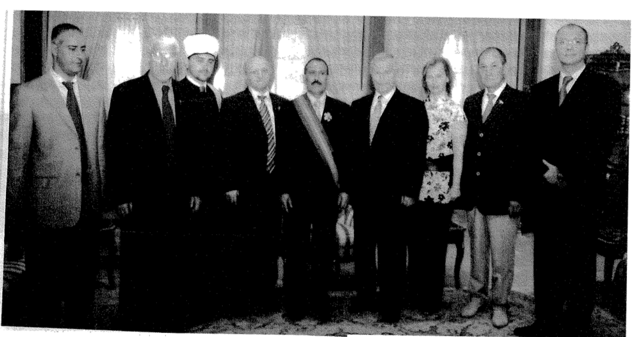
كما استضافت صنعاء للفترة ٥-٧ فبراير ٢٠٠٠م الندوة الإقليمية حول الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق في التنمية لدول آسيا وحوض الباسيفيك.. واحتضنت صنعاء كذلك المؤتمر الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية للفترة ١١-١٢ يناير ٢٠٠٤م بحضور أكثر من ٨٢٠ مشاركاً من ٥٢ دولة.. ونجحت صنعاء في تحويل هذه المؤتمرات إلى تظاهرات عالمية للحوار والتواصل بين شعوب العالم برعاية رجل الحوار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

وتباعاً احتضنت صنعاء للفترة من ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤م الاجتماع الأول لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والوطن العربي بمشاركة ٢٠ دولة .

كما إنعقد في الفترة من ٢٥ ـ ٢٦ يونيو ٢٠٠٦ مؤتمر صنعاء حول

الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير برعاية لجنة رعاية حوار الديمقراطية ، وشارك فيه ما يزيد عن ٣٠٠ مشارك يمثلون الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومثل تظاهرة فريدة للحوار الحر وجسد مدى ما تتمتع به المؤتمرات التي تعقد في اليمن من حرية التعبير . وصدر عن المؤتمر بيان ختامي شكل نقلة نوعية في الرؤية نحو الإصلاحات في المنطقة .

وفي سياق منافحته عن القيم الحضارية دعا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح خلال حضوره قمة الألفية الثالثة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك للفترة ٦-٨ سبتمبر ٢٠٠٠م إلى التأصيل الثقافي والفكري للحوار الحضاري والثقافي في إطار عالمي يؤسس بعده التاريخي الحقيقي، مؤكداً على أهمية حوار وتلاقي الحضارات والتعايش السلمي بين مختلف الديانات السماوية .. مشيراً إلى «أن اليمن اطل على القرن الحادي والعشرين وهو في سلام مع نفسه ومع جيرانه، وشكل السلام الاجتماعي على مستوى الوطن والسلام الإقليمي على مستوى المنطقة إطاراً رئيسياً للسياسة اليمنية المسؤولة .



لجنة أوسمة مركز مجد روسياء ٢٠٠٤م

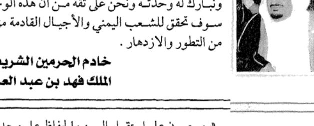
شهادات .. وأوسمة

تبوأ الأخ الرئيس علي عبد الله صالح مكانةً مرموقةً لدى العديد من زعماء العالم، وحازت سياسة اليمن الخارجية المتوازنة على احترام الكثير من الدول الغربية والشرقية من خلال أسلوب تعاملها مع المستجدات الدولية ، كما حاز جهده الوطني الكبير في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية على إعجاب وثناء وتقدير مختلف الزعماء العرب والأجانب ، فضلا عن دوره الوطني الكبير في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية على إعجاب وثناء وتقدير مختلف الزعماء العرب والأجانب ، فضلا عن إسهامه القومي في تعزيز التضامن العربي وترسيخ السلام والأمن الدولي.
وفيما يلي بعض الشهادات العربية والدولية في فخامة الرئيس علي عبد الله صالح:



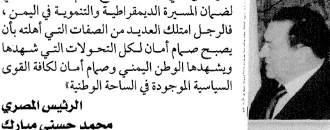
« إن اليمن بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح حققت تطوراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ونبارك له وحدته ونحن على ثقة من أن هذه الوحدة سوف تحقق للشعب اليمني والأجيال القادمة مزيداً من التطور والازدهار .

خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز



«حريصون على استقرار اليمن والحفاظ على وحدته. ونؤكد دعمنا للجمهورية اليمنية سياسيا واقتصاديا ومساندة جهودها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة »

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبد العزيز

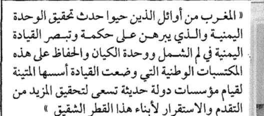


«الرئيس علي عبد الله صالح صمام الأمان الحقيقي لضمان المسيرة الديمقراطية والتنموية في اليمن ، فالرجل امتلك العديد من الصفات التي أهلته بأن يصبح صمام أمان لكل التحولات التي شهدها ويشهدها الوطن اليمني وصمام أمان لكافة القوى السياسية الموجودة في الساحة الوطنية»

الرئيس المصري
محمد حسني مبارك

الرئيس علي عبد الله صالح يملك قيادة حكيمة وإن الحدث التاريخي المتميز الذي صنعه تجلى في تحقيق وحدة اليمن واستعادة الشعب اليمني لروابطه الأسرية والحضارية في كيان واحد ودولة قوية »

الحسن الثاني ملك المغرب



« المغرب من أوائل الذين حيوا حدث تحقيق الوحدة اليمنية والذي يبرهن على حكمة وتبصر القيادة اليمنية في لم الشمل ووحدة الكيان والحفاظ على هذه المكتسبات الوطنية التي وضعت القيادة أسسها المتينة لقيام مؤسسات دولة حديثة تسعى لتحقيق المزيد من التقدم والاستقرار لأبناء هذا القطر الشقيق »

الملك محمد السادس
عاهل المغرب



« الوحدة اليمنية نصر عظيم لكل العرب في الوقت الذي تواجه الأمة العربية تحديات كبيرة ، هذا الأمل أصبح حقيقة في اليمن من خلال رغبة الشعب وإرادته وحكمة قيادته »

الرئيس التونسي
زين العابدين بن علي



«إن الوحدة اليمنية إنجاز تاريخي يسجل للقيادة السياسية اليمنية وعلى رأسها الرئيس علي عبدالله صالح وسيسجل في العصر العربي الحديث كأحد الإنجازات الهامة التي تعتز بها الأمة العربية ترسيخ أسس الوحدة اليمنية وتحقيقها في هذا العصر الذي نشاهد فيه التشرذم والفرقة ».

عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية



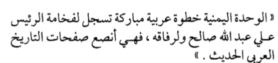
« أود التأكيد على أننا في مجلس التعاون نقدر كل التقدير الدور الذي يضطلع به فخامة الرئيس علي عبد الله صالح في توطيد العلاقات بين اليمن ودول المجلس ، ونؤكد على عمق العلاقات التي أرساها فخامته مع إخوانه قادة دول المجلس والتي إنطلقوا بها في رحاب الإرادة السياسية الصادقة والنظرة الثاقبة نحو توطيد روابط الأخوة بين أبناء دول المنطقة لما فيها خدمة مصالحهم المشتركة »

عبد الرحمن العطية
الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي



» الرئيس علي عبد الله صالح يقود بلاده بوعي وبصيرة نحو السلام والاستقرار والازدهار ونتطلع للعمل معه في المعركة الدولية ضد الإرهاب »

الرئيس الأمريكي
جورج دبليو بوش



« الوحدة اليمنية خطوة عربية مباركة تسجل لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح ولرفاقه ، فهي أنصع صفحات التاريخ العربي الحديث . »

رئيس الوزراء اللبناني الأسبق
صائب سلام



«يحدوني الفخر والاعتزاز أن أقدم احترامي للرئيس علي عبد الله صالح وإنني أثمن اصطفاف الشعب اليمني من أجل وحدته وإنني أيضاً أقدم احترامي لعزيمته وشجاعة هذا الشعب في خياره الطموح المتمثل في انتهاج الديمقراطية ، ونؤكد التزامنا الدائم إلى جانب دولتكم »

الرئيس الفرنسي السابق

جاك شيراك

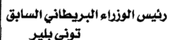


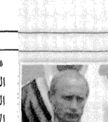


« نشيد بالتحولات التي شهدتها اليمن في عهد وحدتها المباركة في المجالات الديمقراطية والتنموية والإصلاح وهي مثيرة للإعجاب، مؤكدا حرص فرنسا على دعم مسيرة اليمن التنموية والديمقراطية »

الرئيس الفرنسي

نيكولا ساركوزي





«إن بريطانيا والاتحاد الأوربي ينظران إلى اليمن كشريك في قيادة هذه الإصلاحات وإن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح يعتمد على رؤيته وخبرته ليقدم العون والاستشارة في جهود أوروبا بالتعاون مع كل دول الشرق الأوسط ودعم مجالات الإصلاحات السياسية »

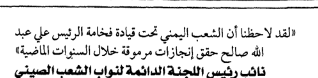
رئيس الوزراء البريطاني السابق

توني بلير

« نحن في روسيا نعرف الجهود التي بذلها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ويبذلها اليمن والدور الذي تؤديه سواء في منطقة البحر الأحمر أو القرن الإفريقي وإن لهذا الدور الفعال وزنه ومصداقيته في العالم العربي والإسلامي مما فتح أمامها مجالات جديدة للتعاون».

رئيس جمهورية روسيا الاتحادية

فلاديمير بوتن



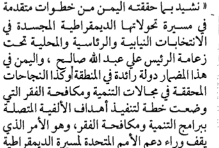
«لقد لاحظنا أن الشعب اليمني تحت قيادة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح حقق إنجازات مرموقة خلال السنوات الماضية»

نائب رئيس اللجنة الدائمة لنواب الشعب الصيني

« إن صنع الوحدة يعتبر شهادة على الشجاعة الكبيرة للأمة والقادة اليمنيين والذين أخذوا على عاتقهم مهمة خلق دولة عصرية »

رئيس الجمهورية البولندية السابق

ألكسندر كواسنوسكي



« نشيد بما حققته اليمن من خطوات متقدمة في مسيرة تحولاتها الديمقراطية المجسدة في الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية تحت زعامة الرئيس علي عبد الله صالح ، واليمن في هذا المضمار دولة رائدة في المنطقة وكذا النجاحات المحققة في مجالات التنمية ومكافحة الفقر التي وضعت خطة لتنفيذ أهداف الألفية المتصلة ببرامج التنمية ومكافحة الفقر، وهو الأمر الذي يقف وراء دعم الأمم المتحدة لمسيرة الديمقراطية والتنمية في اليمن

الأمين العام السابق للأمم المتحدة

كوفي عنان

« إن مساهمتكم التي لا تقدر بثمن في توحيد البلد الذي كان منقسما لمدة قرنين تضعكم إلى جانب مآثر صناع حضارة سبأ الذين وردت أسماؤهم في التوراة وأنتم قائد ورائد عظيم تركت بصمة رائعة في حياة شعبكم وجسدتم المفاهيم الحميدة للتفاهم والحوار وفي مقدمتها حوار الحضارات »

رئيس مجلس أمناء مركز مجد روسيا القومي

فلاديمير باكونين

« الرئيس صالح يعمل في المجال القبلي الحساس بحذر بالغ ويؤثر على البنى التقليدية بالعوامل الاقتصادية من خلال الحركة التعاونية وبناء الطرق وغيرهما. وعلاوة على ذلك يتبع الرئيس صالح في سعيه لتوحيد البلاد أيديولوجية الوفاق الوطني التي وضعها بنفسه، والتي تعتبر الوطنية محورها الأساسي وهي العامل الرئيس لرص صفوف المجتمع » .

لجنة منح الأوسمة الروسية

«ما يثير إستغراب الكثير من الصحفيين العرب والعالميين الذي التقوا بالرئيس صالح هو أن الأخير يمتلك سرعة قياسية في البديهية والتفكير والتحضير للإجابات والكشف عن خلفيات ودوافع الأسئلة الموجهة إليه بطريقة تلقائية تجعل الصحفي الواقف أمامه يبدو مبتسماً ومحرجاً في نفس الوقت».

الكاتب والصحفي: أحمد غراب

وقد حصل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح على العديد من الأوسمة والدرجات العلمية من بينها :

- وسام الجمهورية من قبل مجلس الشعب التأسيسي تقديراً لجهوده وتفانيه في خدمة الوطن في ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩م.
- وسام الرافدين من الدرجة الأولى من جمهورية العراق بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٨١م.
- قلادة الحسين بن علي من قبل الملك الأردني الحسين بن طلال وهي أعلى وسام في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٨٢م.
- وسام الإتحاد من دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٨٤م.
- وسام الشرف الأكبر من الجمهورية الفرنسية عام بتاريخ ٢٨ / ٤/ ١٩٨٤م .
- نيشان باكستان – وهو أعلى وسام في جمهورية باكستان الإسلامية – بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٧م.
- قلادة النيل العظمى من جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٨٨م.
- وسام الرافدين من الدرجة الأولى من النوع المدني من جمهورية العراق – بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٨٩م.
- وسام الفاتح من سبتمبر من الجماهيرية الليبية بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٩٠م.
- وسام المؤرخ العربي بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٩١م.
- وسام الصليب الأعظم من جمهورية المانيا الاتحادية بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٩٢م.
- وسام – نجمة اندونيسيا – وهو أعلى وسام في اندونيسيا بتاريخ١٩/ ٢/ ١٩٩٨م.
- وسام خوسيه مارتيه من جمهورية كوبا الاشتراكية وهو أعلى وسام في كوبا بتاريخ ١٣/ ٩/ ٢٠٠٠م.
- وسام السابع من نوفمبر من الجمهورية التونسية بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠٠٠م.
- قلادة الشرف وهو أعلى وسام في جمهورية السودان تقديراً للمكانة التي يحظى بها فخامة الرئيس وتقديراً لدوره في توثيق عرى المودة والإخاء بين الشعبين في البلدين الشقيقين في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٢م.
- وسام الاستحقاق من الرتبة الاستثنائية – أعلى وسام في الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٢م.
- وسام منتدى الأديان الثلاثة في بريطانيا تقديراً للدور الذي يقوم به فخامة الرئيس من أجل تعزيز حوار الحضارات وتكريس ثقافة التسامح والاعتدال والتعايش الإنساني بتاريخ ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٤م.
- وسام حوار الحضارات من قبل مركز مجد روسيا القومي تقديراً لدوره في تبني الحوار بين الحضارات ولتطوير علاقات الصداقة بين روسيا واليمن في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٤م.
- وسام كوريا العظيم وهو أرفع وسام كوري يمنح لزعماء الدول في سبيل تطوير علاقات الصداقة بين البلدين الصديقين ويطلق على الوسام اسم (ما قونقي) وتعني وردة تمثل الزهرة الوطنية في كوريا في ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥م..
- وسام الاستحقاق الوطني – الوشاح الكبير – وهو أعلى وسام في الجمهورية الاسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٥م.
- وسام الفلاح العربي من المجلس المركزي لإتحاد الفلاحين العرب بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠٠٥م.
- اختاره مركز أبحاث الشرق الأوسط للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والذي يتخذ من العاصمة السعودية "الرياض" مقرا له لان يكون شخصية التحول الديمقراطي العربي للعام ٢٠٠٥م.
- اختاره المجلس الأعلى للمنظمة العالمية للكتاب الأفروأسيوية أبرز شخصية عالمية للعام ٢٠٠٦م.
- درع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب من قبل المكتب الدائم لإتحاد الأدباء والكتاب العرب في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦م تقديراً لدوره في الدفاع عن قضايا الأمة ودعمه اللامحدود للثقافة والإبداع ومناخات الحرية و الديمقراطية.
- درع الاتحاد الأوروبي من قبل المجموعة العربية في الاتحاد الأوروبي للتسويق والتنمية تقديراً لجهوده المتميزة التي كان لها أبلغ الأثر في إنجاح مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن لدعم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لليمن وعرفاناً لجهوده التي بذلت وتبذل في مجال التنمية وتذليل الصعاب أمام المستثمرين العرب والأجانب في٢١/ ١١/ ٢٠٠٦م.
- درع التميز من الجمعية الاوروبية للتسويق والتنمية تقديراً لدوره في انجاح مؤتمر المانحين في لندن وجهوده المستمرة في مجال التنمية وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية في اليمن بتاريخ ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦م.
- وسام زايد وهو أعلى وسام بدولة الإمارات من رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان بتاريخ ٣٠/ ١/ ٢٠٠٧م.
- درع الجالية الإثيوبي من الرئيس الإثيوبي جيرما ولد جورجيس بتاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م.
- درع منظمة اتحاد الكتاب الأفروأسيوي وذلك بمناسبة اختيار المنظمة لفخامته الشخصية العالمية للعام ٢٠٠٦م تقديراً لجهوده في دعم الكتاب وحرية الكلمة والتعبير وما يبذله من جهود تفعيل العمل العربي المشترك بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧م.
- وسام استحقاق مجلس الشباب العالمي وهو وسام الشرف الأعلى الذي يمنح لقادة العالم من داتوسيري محمد علي رستم رئيس مجلس الشباب الأعلى رئيس وزراء ملاكا بماليزيا بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠٠٧م.
- درع الاتحاد من اتحاد المستثمرين العرب تقديرا لدوره وجهوده في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية في اليمن في ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٧م.
- درع اتحاد الجامعات العربية من اتحاد الجامعات العربية تقديرا لدوره في التعليم وتشجيع البحث العلمي في مجالات التنمية وتحقيق النهوض لليمن وللأمة العربية في ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٧م .
- درع اتحاد الأدباء تقديراً لدوره في رعاية الأدباء والمبدعين ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٧م.
- درع القوات المسلحة السعودية ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨م.
- وشاح الاتحاد العربي للرياضة العسكرية ٢٠/ ٠٦/ ٢٠٠٨م.
- الجائزة الدولية لمنتدى حوار الحضارات بفينا ٢٠٠٨م.
- وسام أكبار الشعب من نادي أصدقاء موسكو وهو من الأوسمة الروسية الرفيعة في روسيا وذلك تقديراً وتكريماً لما يقوم به من جهود قيمة في النشاط السياسي الوطني والإقليمي والدولي والجهود الإنسانية في سبيل خدمة السلام العالمي بتاريخ ٥/ ٧/ ٢٠٠٨م

الدرجات العلمية:

- درجة الماجستير الفخرية في العلوم العسكرية في عام ١٩٨٩ من قبل كلية القيادة والأركان.
- درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة الجزيرة السودانية في ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٤م.
- درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسة في أكتوبر ٢٠٠٢م من جامعة تشوسن بكوريا الجنوبية في ١/ ١٠/ ٢٠٠٢م.
- درجة زمالة كلية الحرب العليا بناءً على قرار المجلس الأعلى للأكاديمية العسكرية العليا رقم (١).. عرفانا بحنكته القيادية المميزة ورؤيته الثاقبة على كافة المستويات وفي بناء القوات المسلحة والأمن بناءا علميا متطورا يواكب الجديد ويستوعب ويلبي حاجات الاقتدار الوطني ومقتضيات الأمن القومي لبلادنا وتقديرا لقراره التاريخي بإنشاء الأكاديمية العسكرية العليا – بتاريخ ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦م.



وسام اكبار الشعب من نادي اصدقاء موسكو ٢٠٠٨م

وسام الرافدين من الدرجة الأولى من جمهورية العراق ١٩٨١م



نيشان باكستان – وهو أعلى وسام في جمهورية باكستان الإسلامية ١٩٨٧م

وسام الاتحادم من دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٨٤م



قلادة النيل العظمى من جمهورية مصر العربية ١٩٨٨م



قلادة الحسين بن علي وهي أعلى وسام في المملكة الأردنية ١٩٨٥م

وسام السابع من نوفمبر من الجمهورية التونسية ٢٠٠٠م



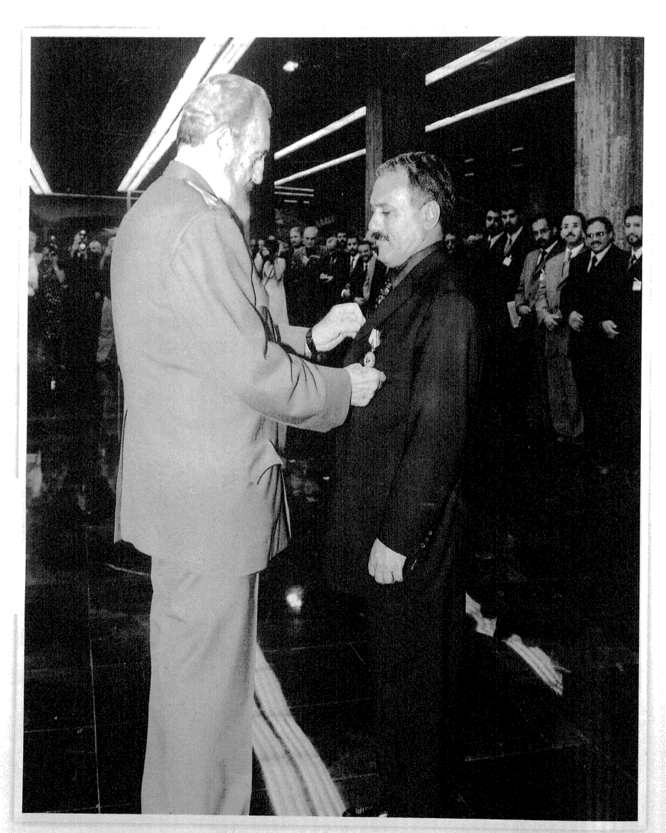
وسام الرافدين من الدرجة الأولى من جمهورية العراق ١٩٨٩م



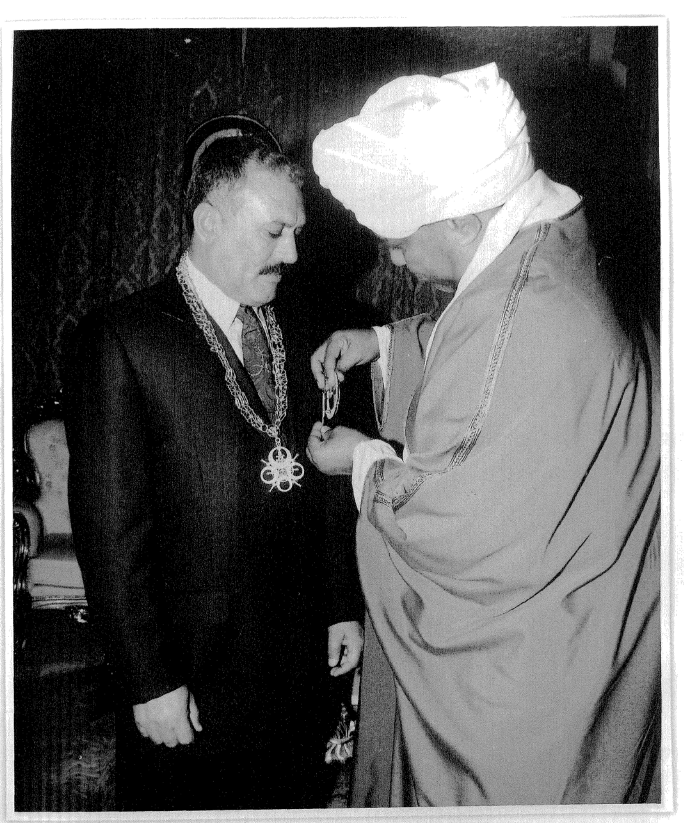
وسام المؤرخ العربي ١٩٩١م



وسام الصليب الأعظم من الدرجة الخاصة وهو اعلى وسام في المانيا ١٩٩٢م



وسام خوسية مارتيه وهو اعلى وسام في كوبا ٢٠٠٠م



قلادة الشرف اعلى وسام في الجمهورية السودانية ٢٠٠٢م



وسام الاستحقاق من الرتبة الاستثنائية - أعلى وسام في الجمهورية اللبنانية ٢٠٠٢م



درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة الجزيرة بجمهورية السودان ٢٠٠٢م



درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة تشوسون الكورية الجنوبية ٢٠٠٤م



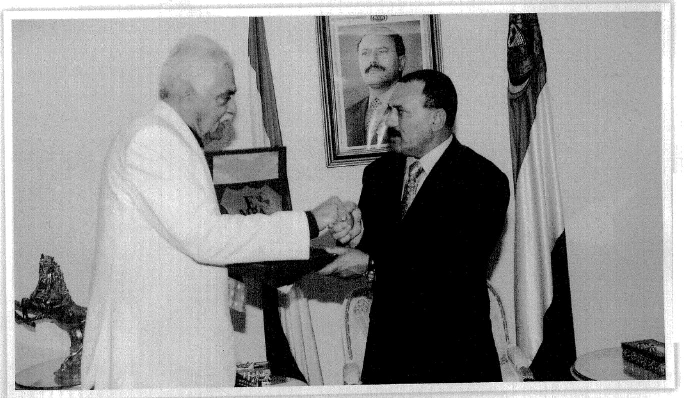
وسام حوار الحضارات من قبل مركز مجد رسيا القومي ٢٠٠٤م



وسام الاستحقاق الوطني من جمهورية موريتانيا ٢٠٠٥م



وسام كوريا العظيم ٢٠٠٥م



درع التميز من الجمعية الأوروبية للتسويق والتنمية ٢٠٠٦م



وسام منتدى الأدباء الثلاثة في بريطانيا ٢٠٠٦م



درع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ٢٠٠٦

درجة زمالة كلية الحرب العليا ٢٠٠٦م

درع الجالية الأثيوبية من الرئيس ٢٠٠٧



درع المنظمة العالمية للكتاب الأفريقيين والأسيويين ٢٠٠٧م



درع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ٢٠٠٦

درع اتحاد المستثمرين العرب ٢٠٠٧م

درع اتحاد الصحافة الخليجية ٢٠٠٧م



درع اتحاد الجامعات العربية ٢٠٠٧م



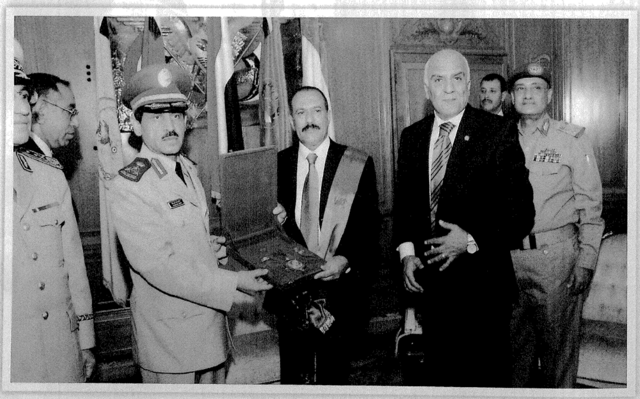
درع القوات المسلحة السعودية ٢٠٠٨م

وسام الفلاح العربي من المجلس المركزي لأتحاد الفلاحين العرب ٢٠٠٥م

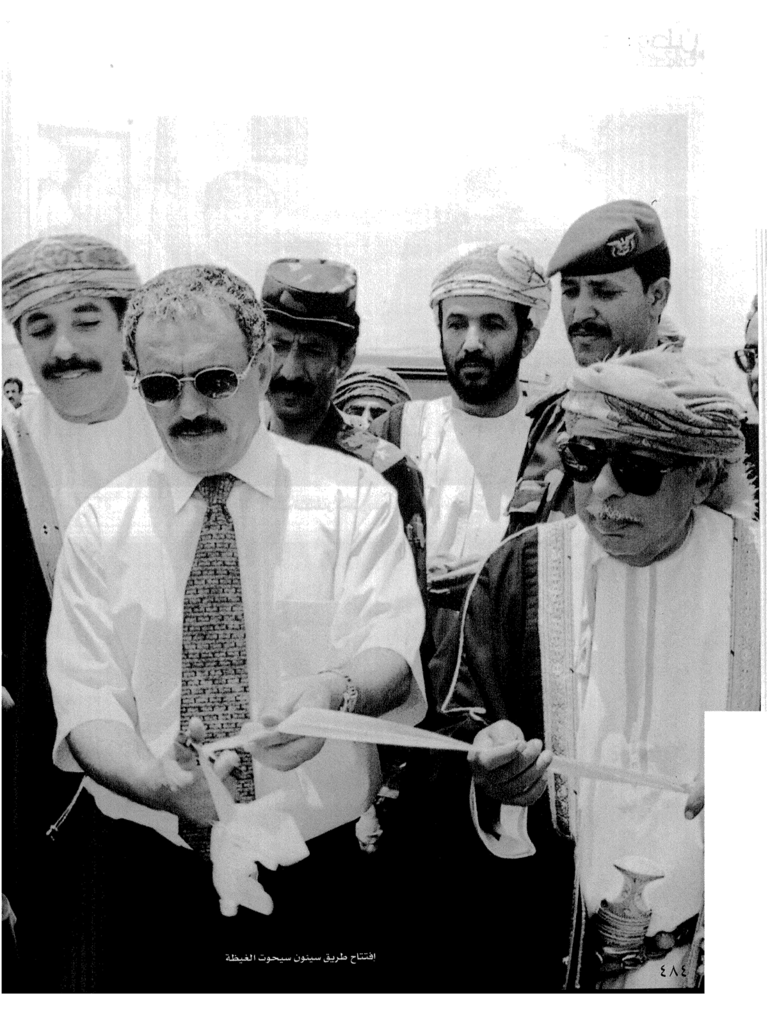
وسام زايد بن سلطان من دولة الأمارات العربية أعلى وسام ٢٠٠٧م



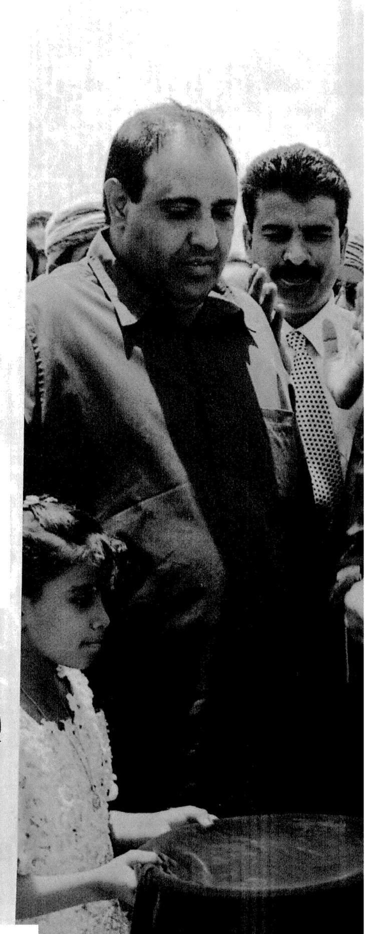
وسام استحقاق مجلس الشباب العالمي ٢٠٠٧م



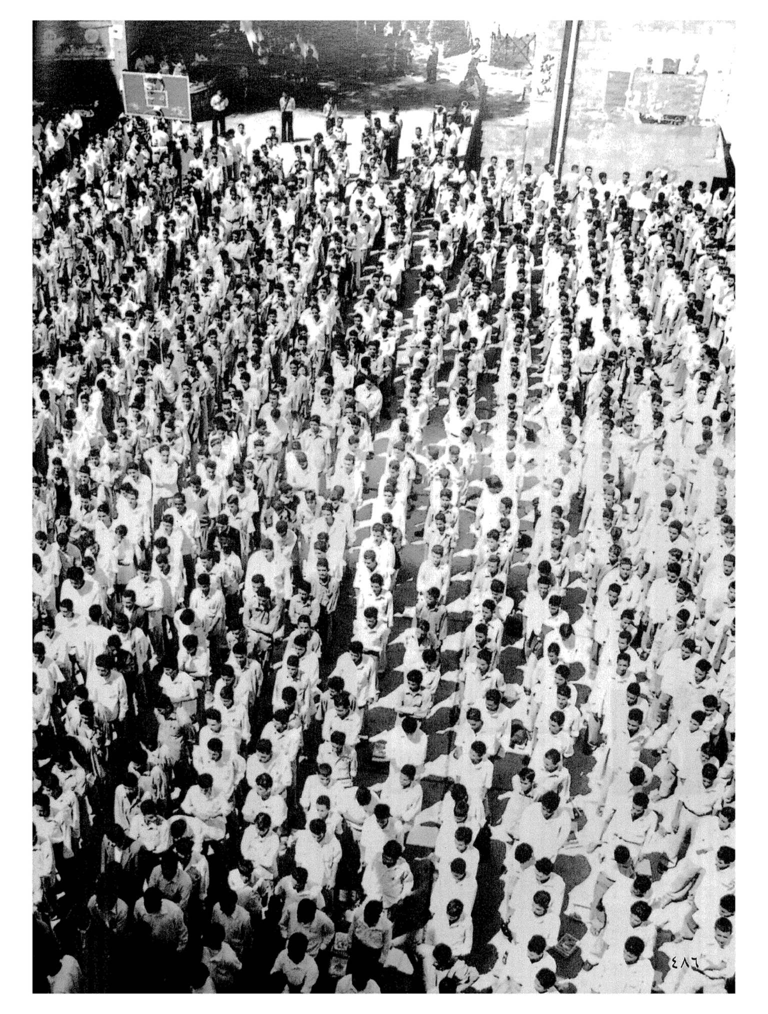
وشاح الاتحاد العربي للرياضة العسكرية ٢٠٠٨م

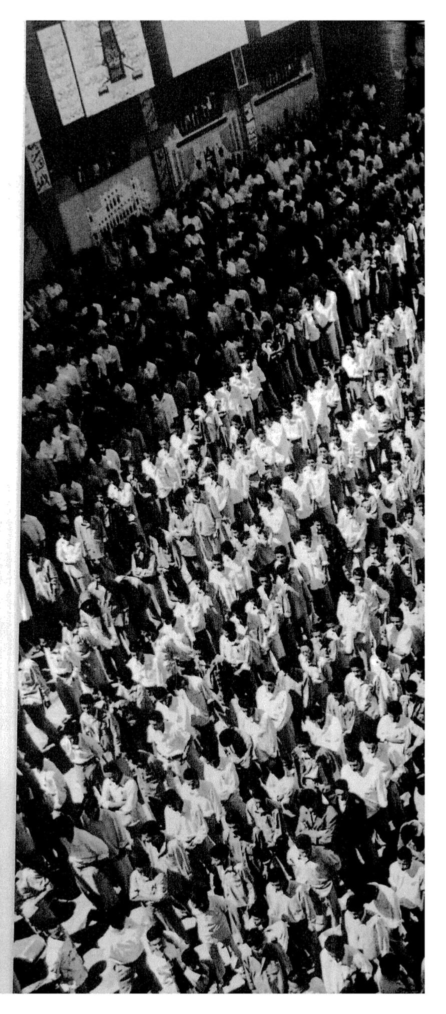


إفتتاح طريق سينون سيحوت الغيظة



6 مسـيرة إنجازات ضخمة





بناء الإنسان



التعليم
أساس التنمية

ظل التعليم ينال الأولوية في خطط الدولة وبرامجها ونفقاتها خلال سنوات العهد الميمون لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح، باعتبار أن التعليم هو الأساس الذي لا يمكن أن تتحقق تنمية بدونه. ومنذ وقت مبكر عقب انتخابه رئيسا للجمهورية في ١٩٧٨م أكد فخامته أن ما يصبو إليه هو "توظيف كل الطاقات التربوية والثقافية والإعلامية لتحقيق الأهداف التنموية" وشدد على "أن الاهتمام بالتعليم والثقافة هو وسيلة صقل الإنسان اليمني القوي القادر على البذل ومواصلة مسيرة التنمية وتحمل المسؤولية في الحاضر والمستقبل". وبناء على توجيهات فخامته اهتمت التشريعات التربوية بمجانية التعليم الأساسي والزاميته.

«الإهتمام بالتعليم والثقافة هو وسيلة صقل الإنسان اليمني القوي القادر على البذل ومواصلة مسيرة التنمية »

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

كلية الهندسة- حضرموت

التعليم.. أساس التنمية

ثلاث وزارات للتعليم تجسيداً لاهتمام فخامة الرئيس بهذا القطاع الهام هي :
وزارة التربية والتعليم
وزارة التعليم العالي
وزرة التعليم الفني والتدريب المهني

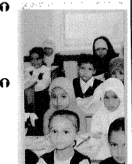
وقد هدف فخامة الرئيس في اهتمامه بهذا الجانب إلى إحداث نقلة نوعية لقطاع التعليم من خلال التوسع في المنشآت التعليمية والتربوية وتطوير وتحديث المناهج وإدارة العملية التعليمية، وتعزيز القدرات التدريبية المهنية للمدرسين، وتحت متابعته الدقيقة وتوجيهاته المستمرة تم تحقيق منجزات ضخمة ترجمة لهذه الأهداف السامية.

وشملت عناية رئيس الجمهورية كامل أوجه وأطراف وأسس ومجالات العمل التعليمي والتربوي. وكان من ضمن ذلك تشديد فخامته المستمر على ضرورة توفير الكادر التعليمي اليمني الكافي والمؤهل من المعملين. وقد تحقق ذلك فعلا عندما اكتملت قبل سنوات خطط يمننة مهنة التعليم في كافة مراحل التعليم العام التي يغطيها الآن الآلاف من المعلمين اليمنيين المؤهلين عبر كليات التربية وغيرها من كليات التعليم العالي والمهني المنتشرة على طول البلاد وعرضها. وتم تدريب عشرات الآلاف من المعلمين الذين كانوا يحملون شهادة الدبلوم وما دونها.

ويتأكد اهتمام الدولة بالتعليم في عهد فخامة الرئيس القائد من خلال وجود ثلاث وزارت، في الوقت الحاضر، تشرف على العملية التعليمة وتتخصص كل واحدة منها في مجال من مجالاته الرئيسة، وهي: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة التعليم العالي.

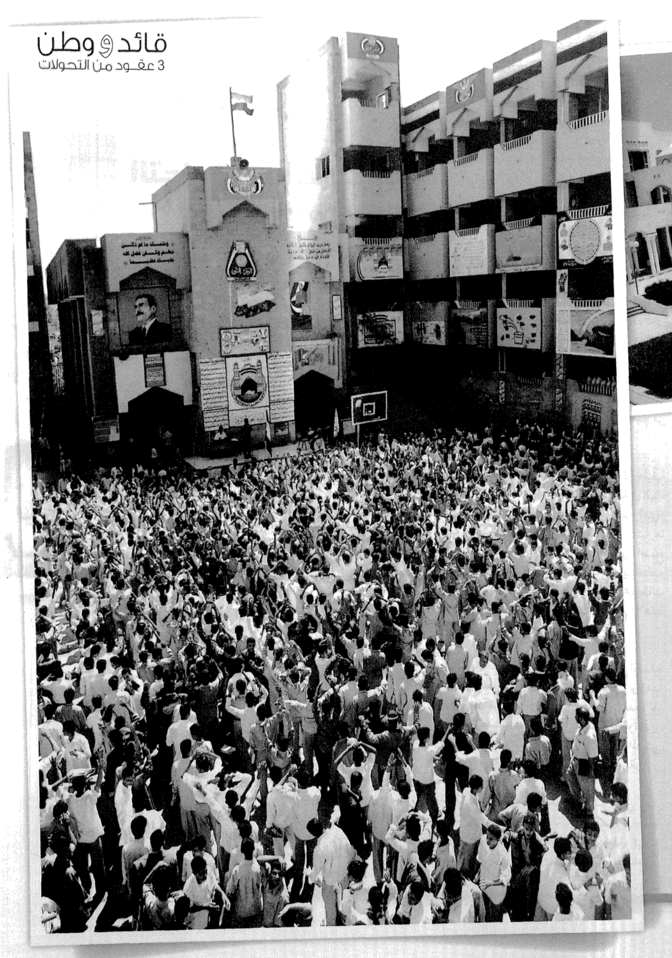
وأثمر اهتمام فخامة الرئيس بالتعليم نتائج باهرة على مستويات وأعداد المتعلمين والمعلمين والمؤسسات التعليمية على امتداد محافظات الجمهورية، فتضاعف عدد مدارس التعليم العام عدة مرات ليرتفع من (١٨٨٣) مدرسة في سنة ١٩٧٨م إلى (١٠٠٠٤) في العام الدراسي (١٩٩٠- ١٩٩١) (أول عام دراسي بعد تحقيق الوحدة اليمنية)، ثم إلى أكثر من (١٧١٤٤) مدرسة في العام الدراسي (٢٠٠٧م- ٢٠٠٨م). وتضاعف عدد طلاب وطالبات مدارس التعليم الأساسي والثانوي خلال الفترة نفسها ليقفز من (٢٧٠) ألف طالب وطالبة فقط في ١٩٧٨م، إلى (١,٩) مليون طالب وطالبة تقريبا في (١٩٩٠- ١٩٩١م)، ثم إلى نحو (٦) ملايين طالبا وطالبة في ٢٠٠٨م. بينهم أكثر من (١٧) ألف طفل وطفلة في مرحلة الروضة والتمهيدي.

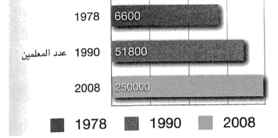
لغة الأرقام



١ * تضاعف عدد مدارس التعليم العام من (١٨٨٣) مدرسة في سنة ١٩٧٨م إلى (١٠٠٠٤) في العام الدراسي ١٩٩٠- ١٩٩١، ثم إلى (١٧١٤٤) مدرسة في العام الدراسي (٢٠٠٧م-٢٠٠٨م).

٢ * ارتفع عدد طلاب مدارس التعليم الأساسي والثانوي من (٢٧٠) ألف طالب وطالبة فقط في ١٩٧٨م إلى (١,٩) مليون طالب وطالبة في (١٩٩٠- ١٩٩١م)، ثم إلى نحو (٦) ملايين طالب وطالبة في ٢٠٠٨م. بينهم أكثر من (١٧) ألف طفل وطفلة في مرحلة الروضة والتمهيدي.





التعليم.. أساس التنمية



تقدم وتطور متسارع في العملية التعليمية والتربوية تحت رعاية واهتمام وتوجيه فخامة الرئيس

وسجل عدد المعلمين والتربويين ارتفاعا مواكبا لهذه الطفرة من (٦,٦) ألف معلم في العام ١٩٧٨م إلى (٥١,٨) الف معلم في (١٩٩٠- ١٩٩١م)، وأكثر من (٢٥٠) ألف معلم وتربوي في العام الدراسي (٢٠٠٧م- ٢٠٠٨م).

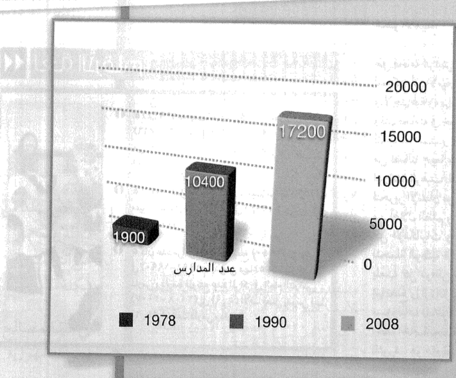
ووصل التعليم خلال عهد الرئيس القائد إلى كل أنحاء الجمهورية بما فيها جل القرى وأقصى المناطق بحيث لم يعد هناك مكان مأهول، مهما بعد عن العاصمة والمراكز الحضرية، إلا وترى فيه موقعا للتعليم. وحسب التوقعات فانه وبحلول ٢٠٠٩م يصبح عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي في حدود (٨٢٪) من إجمالي المستهدفين، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى (٩٠٪) بحلول العام ٢٠١٠م.

وتُرجم الاهتمام بالتعليم في عهد الرئيس القائد من خلال الإنفاق المتنامي على هذا القطاع الهام، حتى ارتفعت الميزانية المخصصة له من (٤,٤٣٢) مليون ريال في سنة ١٩٧٨م، إلى (٢٩١) مليار ريال في موازنة ٢٠٠٨م. وحسب تقرير حديث للبنك الدولي فإن اليمن هي الأولى من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الإنفاق على التعليم من موازنة الحكومة في السنوات الأخيرة.

وضمن النهج الذي اختطته الدولة لخلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص تمكّنه من المساهمة الفاعلة في البناء الوطني وتحقيق الأهداف التنموية، تم إعطاء اهتمام خاص للاستثمارات في القطاع البشري باعتبارها أرقى الاستثمارات وأهمها. وفي هذا الإطار اصبح المجال واسعا للاستثمار في مجال التعليم بمختلف أنواعه ومراحله، فانتشرت في مختلف محافظات الجمهورية العشرات من مؤسسات التعليم الأهلية التي تضم آلاف من الدارسين.

وتحت رعاية فخامة الرئيس القائد ظلت وتظل العملية التربوية والتعليمية في اليمن تسجل تطوراً وتقدماً وتوسعاً مستمراً، ليس فقط على مستوى العدد، بل أيضا على مستويات التحديث والتجويد وتطوير وسائل التعليم وأساليبه، وتحسين المستوى المعيشي للمدرسين، وتعزيز قدراتهم التعليمية والتربوية.

وخلال العهد المبارك لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح وضعت وزارة التربية والتعليم خططاً سنوية وخمسية وعشرية للإضطلاع بمهامها، كما تم وضع "الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي"


20000
15000
10000
5000
0
17200
10400
1900
عدد المدارس
1978
1990
2008

البيان بالالف	1978	1990	2008
عدد الطلاب	270	1900	6000

6000 / 1053 / 185 / 32 / 6 / 1

التعليم.. أساس التنمية

بموجب البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م

و"الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي".

وبتوجيهات مباشرة من فخامة الرئيس تم أدراج مادة اللغة الإنجليزية في مقررات مرحلة التعليم الأساسي ابتداء من الصف الرابع. كما تم اعتبار تعليم استخدام الكمبيوتر وعلومه مادة ضرورية من مواد التعليم في مختلف المراحل التعليمية.

وتضمن البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس لعام ٢٠٠٦م (١٥) نقطة تتعلق بإنجاز مشروعات مهمة لتوسيع وتجويد وتحسين وتطوير التعليم بقطاعاته المختلفة، ويجري العمل حاليا على تنفيذ تلك النقاط.

وعلى ضوء المنجزات الضخمة المتحققة والجارية في مجال التعليم لم تتوان اليمن في أن تلتزم بالبرنامج الدولي لتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م. وهو هدف كانت اليمن قد قطعت الشوط الأكبر في تنفيذه خلال فترة حكم الرئيس القائد علي عبد الله صالح، قبل أن يتبلور كشعار دولي.

محو الأمية:

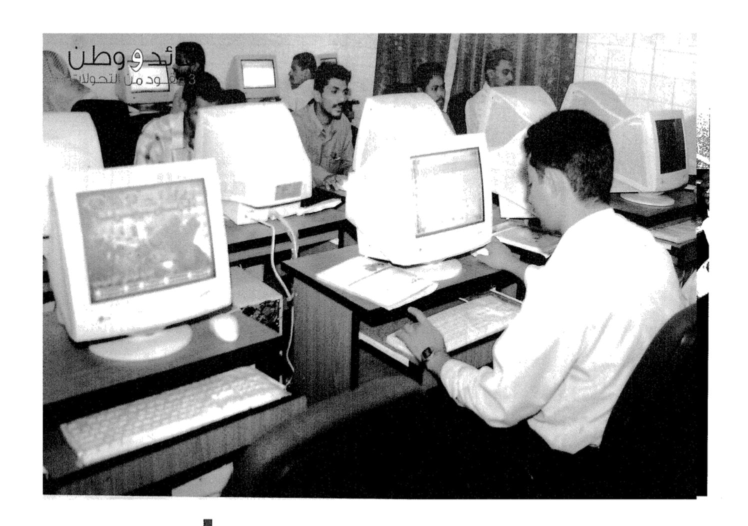
ظل فخامة الرئيس يؤكد منذ السنوات الأولى لاختياره للحكم أن الأمية تمثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومهمات دمج السكان في العملية التنموية. وقال فخامته في خطابه بمناسبة العيد التاسع والعشرين لثورة ٢٦ سبتمبر المجيدة في ١٩٨١م: **"سوف نصعّد من نضالنا جميعا من أجل التغلب على مشكلة الأمية، الميراث الرهيب للعهد الإمامي المباد.. مواصلة منا لتحرير الإنسان من أغلال الجهل.. بعد أن تحرر شعبنا من أغلال الظلم والاستبداد والعبودية.. وذلك بحشد كل الإمكانيات والجهود لتحقيق الأهداف المرسومة للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية.. والتي يجب أن يلعب كل مواطن دورا بارزا في تنفيذها، ونحن بهذا إنما نضع وزارة التربية والتعليم، والأجهزة الأخرى أمام مسؤولياتها المباشرة. ونوجهها إلى سرعة البدء في تنفيذ الخطة الخاصة بحملة محو الأمية.. واعتبار العام العشرين للثورة.. هو عام المدخل الفاصل للانتصار على مشكلة**

لغة الأرقام

* (٦٦٢٤) معلما في العام ١٩٧٨م وارتفع العدد إلى (٥١٧٦٦) مدرسا في (١٩٩٠ - ١٩٩١م)، وأكثر من (٢٥٠) ألف معلم وتربوي في العام الدراسي (٢٠٠٧م - ٢٠٠٨م).

* ارتفعت الميزانية المخصصة للتعليم من (٤٣٢,٤) مليون ريال في سنة ١٩٧٨م إلى (٢٩١) مليار ريال في سنة ٢٠٠٨م.

* كان عدد مراكز محو الأمية يبلغ (٣١٤٠) مركزا في (١٩٩٠-١٩٩١م) يدرس فيها (١٢٢,٥) الف دارس ودارسة فارتفع عدد المراكز في العام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إلى (٥,٩) الآف فصل يدرس فيها (١٥٤,٦) ألف دارس ودارسة.



الأمية" وظلت هذه المفاهيم واحدة من أهم سمات خطاب فخامة الرئيس القائد خلال مرحلة التأسيس طوال عقد الثمانينات من القرن العشرين التي سمى فيها الرئيس عام ١٩٨٢ بالعام الوطني للقضاء على الأمية.

وسعيا للأهداف المتوخاة في هذا الجانب أصدر فخامته في سنة ١٩٩٨م قانون محو الأمية. وتم وضع الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

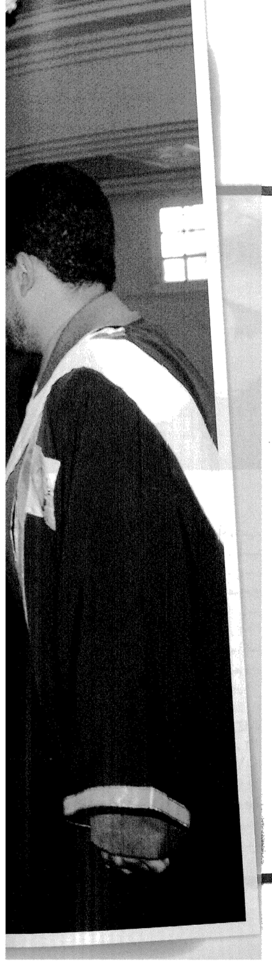
وبعد أن كان عدد مراكز محو الأمية يبلغ (١, ٣) ألف مركز في (١٩٩٠-١٩٩١م) يدرس فيها (١٢٢,٥) ألف دارس ودارسة. ارتفع عدد فصول محو الأمية في العام الدراسي (٢٠٠٧- ٢٠٠٨) إلى (٩, ٥) آلاف فصل يدرس فيها (١٥٤, ٦) ألف طالب وطالبة، منهم (٩, ٨) آلاف ذكر و(١٤٥, ٢) ألف أنثى.

وتضمن البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح التأكيد على **"تبني برامج محو الأمية وتعليم الكبار، بما يسهم في تقليص نسب الأمية وتخفيض معدلاتها، وصولاً إلى مجتمع بلا أمية، وتشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني على تقديم مبادرات في مجال محو الأمية، وإعطاء أولوية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار للمرأة الريفية".** وتنفيذاً لذلك تخطط وزارة التربية والتعليم، ممثلة بجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، إلى محو أمية أكثر من مليون شخص خلال السنوات الخمس المقبلة. والعمل على التوسع في برامج محو الأمية وتعليم الكبار في أوساط المجتمع اليمني.

وتستهدف الإستراتيجية الوطنية الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار محو أمية (٥) ملايين شخص حتى العام ٢٠٢٠م إضافة إلى الأميين المضافين خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية.

« سوف نصعد من نضالنا جميعاً من أجل التغلب على مشكلة الأمية.. »

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية



التعليم.. أساس التنمية

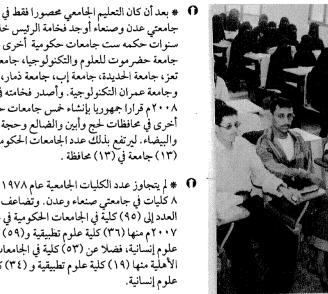
التعليم العالي

من التعليم الأساسي والثانوي إلى التعليم العالي، وصلت يد الاهتمام في عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ليواكب التعليم حاجة البلاد من العناصر البشرية المسلحة بأقصى درجات العلم والمعرفة. وشهد مجال التعليم العالي بحلقاته الثلاث: ما فوق الثانوي، والجامعي، وما بعد الجامعي، تطورات كبيرة ارتفع بموجبها عدد الجامعات الحكومية إلى ثمان جامعات. وبعد أن كان التعليم الجامعي محصورا فقط في جامعتي عدن وصنعاء أوجد فخامة الرئيس ست جامعات حكومية أخرى هي: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، جامعة تعز، جامعة الحديدة، جامعة إب، جامعة ذمار، وجامعة عمران التكنولوجية.



من جامعتي صنعاء وعدن عام ١٩٧٨م الى ٨ جامعات حكومية عام ٢٠٠٧م

لغة الأرقام

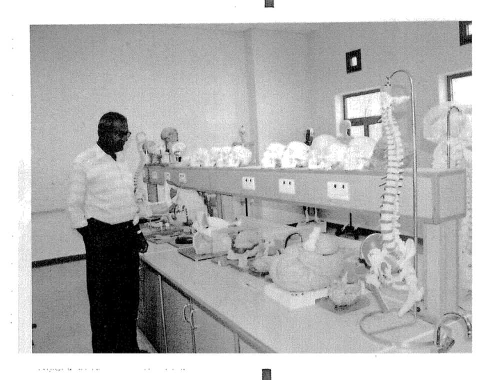


* بعد أن كان التعليم الجامعي محصورا فقط في جامعتي عدن وصنعاء أوجد فخامة الرئيس خلال سنوات حكمه ست جامعات حكومية أخرى هي: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، جامعة تعز، جامعة الحديدة، جامعة إب، جامعة ذمار، وجامعة عمران التكنولوجية. وأصدر فخامته في يونيو ٢٠٠٨م قرارا جمهوريا بإنشاء خمس جامعات حكومية أخرى في محافظات لحج وأبين والضالع وحجة والبيضاء. ليرتفع بذلك عدد الجامعات الحكومية إلى (١٣) جامعة في (١٣) محافظة.

* لم يتجاوز عدد الكليات الجامعية عام ١٩٧٨ نحو ٨ كليات في جامعتي صنعاء وعدن. وتضاعف هذا العدد إلى (٩٥) كلية في الجامعات الحكومية في عام ٢٠٠٧م منها (٣٦) كلية علوم تطبيقية و(٥٩) كلية علوم إنسانية، فضلا عن (٥٣) كلية في الجامعات الأهلية منها (١٩) كلية علوم تطبيقية و (٣٤) كلية علوم إنسانية.


قادرون على
للبناء - باقون على الوفاء

التعليم.. أساس التنمية



وخلال العهد المبارك لفخامة الرئيس ظهرت لأول مرة في تاريخ اليمن مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي فأنشأت في ١٩٩٢م الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا كأول مؤسسة أهلية في مجال التعليم العالي ليلحقها بعد ذلك قيام عدد من الجامعات الأهلية التي بلغ عددها حتى عام ٢٠٠٨م (١٢) جامعة وكليتان. وصدر في ٢٠٠٥م "قانون الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأهلية" الذي مثل نقلة نوعية وخطوة مهمة ومتقدمة في تنظيم عمل الجامعات الأهلية وتوجيه أدائها بما يحقق الأهداف المرجوة منها ويضمن أن تكون رافدا نوعيا لمخرجات التعليم الجامعي.

وكان التعليم العالي قد شهد قبل عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بداية متواضعة لم تتجاوز نحو ٨ كليات في جامعتي صنعاء وعدن. وتضاعف هذا العدد عدة مرات ليصل إلى (٩٥) كلية في الجامعات الحكومية في عام ٢٠٠٧م منها (٣٦) كلية علوم تطبيقية و(٥٩) كلية علوم إنسانية، فضلا عن (٥٣) كلية في الجامعات الأهلية، منها (١٩) كلية علوم تطبيقية و (٣٤) كلية علوم إنسانية.

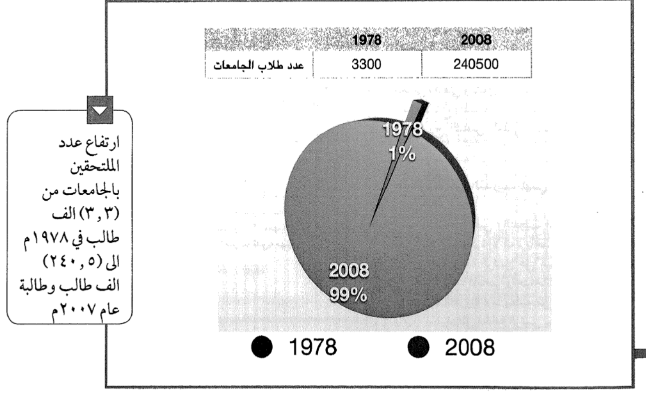
وظل عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات يشهد نموا مستمرا طوال السنوات الثلاثين الماضية ليرتفع من (٣,٣) ألف طالب في عام ١٩٧٨م إلى (٢٤٠,٥) ألف طالب وطالبة في العام الدراسي (٢٠٠٦- ٢٠٠٧م). منهم أكثر من (١٩٥) ألف في الجامعات الحكومية و(٤٥,٥) ألف في الجامعات الأهلية.

ومواكبة لهذا التطور في أعداد الطلاب ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من (١٣٠) عضوا ومساعدا يعملون في جامعتي صنعاء وعدن حتى سنة ١٩٧٨م، إلى (٥٨١٣)عضوا ومساعدا بالجامعات الحكومية في سنة ٢٠٠٧م، نسبة (١٦٪) منهم من الإناث.

وأصدر فخامته في يونيو ٢٠٠٨م قرارا جمهوريا بإنشاء خمس جامعات حكومية أخرى في محافظات لحج وأبين والضالع وحجة والبيضاء. ليرتفع بذلك عدد الجامعات الحكومية إلى (١٣) جامعة في (١٣) محافظة من محافظات الجمهورية.

وكان فخامة الرئيس قد أصدر في ١٩٩٥م قرارا جمهوريا بتأسيس "المجلس الأعلى للجامعات" برئاسة رئيس الـوزراء. وأدى هذا المجلس منذ تأسيسه دورا هاما في الإشراف على التعليم العالي وتنسيقه وتوجيهه بما يتفق وحاجات البلاد، ووضع السياسات العامة للجامعات، وخطط التعليم والإشراف على تنفيذها.

برعاية ودعم فخامة الرئيس أنشئت ١٢ جامعة أهلية وكليتان



	1978	2008
عدد طلاب الجامعات	3300	240500

ارتفاع عدد الملتحقين بالجامعات من (٣,٣) الف طالب في ١٩٧٨م الى (٢٤٠,٥) الف طالب وطالبة عام ٢٠٠٧م

	1978	2008
عدد المدرسين- تعليم عالي	130	5813

التعليم.. أساس التنمية

وتتوفر في جميع الجامعات الحكومية فرصا للدراسات العليا تتدرج من الدبلوم العالي إلى بكالوريوس، وماجستير، وصولا إلى الدكتوراه. كما تمنح عدد من الجامعات الأهلية درجة الدبلوم والماجستير.

وغير الطلاب الذين يدرسون في الجامعات داخل اليمن تتيح الدولة فرصا جيدة للابتعاث الخارجي. وقد بلغ عدد الطلاب الدارسين في الخارج عام ٢٠٠٧م (٦١٥٨) طالبا وطالبة (دراسات جامعية ودراسات عليا) يتوزعون في (٤١) دولة شقيقة وصديقة وفقا لبروتوكولات موقعه مع عدد من الدول.

وظل الإنفاق على التعليم العالي يتزايد باستمرار حتى بلغت الموازنة المخصصة له في عام ٢٠٠٧م أكثر من (٣٧,٦) مليار ريال، أي ما نسبته (١,٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة من أعلى المعدلات السائدة في البلدان التي تتشابه ظروفها الاقتصادية مع ظروف اليمن. ووصلت نفقات الإبتعاث للخارج في عام ٢٠٠٧م إلى (٧) مليارات ريال، وهو مبلغ يمثل نسبة (٣٧,٥٪) من إجمال النفقات الجارية للتعليم العالي الجامعي في سنة ٢٠٠٧م.

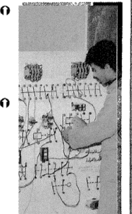
وفي سنة ٢٠٠٥م تم وضع "الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي" التي يتوقع أن تساهم بدور فعال في تعزيز وتطوير المكتسبات الكبيرة المتحققة في مجال التعليم العالي وتوسيع وتجويد هذا النوع الهام من التعليم في بلادنا.

ودعما للبحث العلمي وتعزيزا للنجاحات المتحققة وتطويرا لها أصدر فخامة الرئيس علي عبد الله صالح في ١٦ يونيو ٢٠٠٨م قرارا جمهوريا بإنشاء "جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي" بهدف تشجيع الإنتاج العلمي المتميز الذي يؤدي نشره وتعميمه إلى زيادة المعرفة العلمية وتشجيع الباحثين اليمنيين على إنتاج أعمال بحثية متميزة تساعد على تحقيق خطط التنمية المنشودة، وإثراء الفكر العلمي والتقني والثقافي والاجتماعي والتربوي، إضافة إلى رعاية الإبداع والمبدعين اليمنيين وتقديرهم ماديا ومعنويا، وبث روح التنافس العلمي وتنمية القدرات البحثية والإبداعية.

التعليم الفني والتدريب المهني

رغم أن التعليم الفني والتدريب المهني والتقني بدأ في اليمن منذ فترة مبكرة إلا انه لم يأخذ المكانة التي يستحقها إلا في عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح. وتلبية لحاجات مجتمعنا المعاصر واحتياجاته للمعرفة المعلوماتية والخدمات التدريبية وما يتطلبه من كوادر وطنية مدربة وعمالة ماهرة، ظل فخامة الرئيس يولي اكبر الاهتمام بهذا

لغة الأرقام

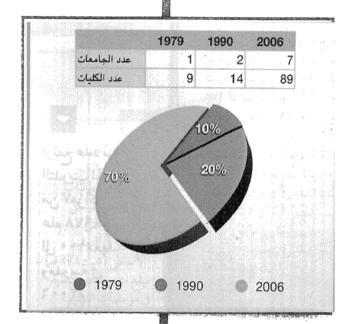


* زاد عدد الطلاب الجامعيين من (٣٣٠٥) طلاب في عام ١٩٧٨م إلى (٢٤٠,٥١٩) طالبا منهم (١٩٥,٠٢٣) في الجامعات الحكومية و(٤٥,٤٩٦) في الجامعات الأهلية في العام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧م).

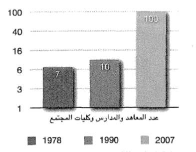
* تضاعف عدد معاهد ومدارس التدريب المهني من (٧) مراكز فقط في عام ١٩٧٨م يدرس فيها (٨٣٢) طالبا إلى (١٠٠) معهد ومدرسة في سنة (٢٠٠٦) منها (٢٨) معهدا مهنيا و (٢٧) معهدا تقنيا، و(١٥) معهدا صحيا، و (٣٠) مدرسة ثانوية مهنية.

النوع من التعليم، ويوجه الدولة لمنحه المزيد من الاهتمام، ويحث الشباب للالتحاق بمؤسساته التعليمية المتخصصة.

وفي فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين شهدت معاهد ومراكز التعليم والتدريب المهني والتقني نموا كبيرا إذ أفتتح خلال تلك الفترة (٤٧) معهداً ومركزاً على مستويات مختلفة في البلاد. ومع تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م تم استحداث وزارة العمل والتدريب المهني. وظل اهتمام الحكومة بقطاع التعليم الفني يتزايد طوال السنوات الماضية باعتباره أحد أولويات التنمية الوطنية. وبموجب ذلك تم في العام ١٩٩٢م إنشاء "الهيئة العامة للتدريب المهني". ثم صدر في عام ١٩٩٥م قرار جمهوري بإنشاء "صندوق التدريب المهني والتقني"، وصدر في العام نفسه قرار بتشكيل "المجلس الوطني للتدريب المهني"، وفي عام ٢٠٠١م تم استحداث وزارة خاصة للتعليم الفني والتدريب المهني. ولحق ذلك في عام ٢٠٠٦م إصدار "قانون التعليم الفني والمهني" كخطوة هامة لتعزيز المنجزات المتحققة في هذا المجال وتوسيعها.



	1979	1990	2006
عدد الجامعات	1	2	7
عدد الكليات	9	14	89



التعليم.. أساس التنمية



وقد أثمر هذا الاهتمام نتائج هامة على أرض الواقع حيث ارتفع عدد معاهد ومدارس التدريب المهني من (٧) مراكز فقط في عام ١٩٧٨م يدرس فيها (٨٣٢) طالبا، إلى (١٠) معاهد في سنة ١٩٩٠م، ليرتفع إلى (١٠٠) معهد ومدرسة في سنة (٢٠٠٦) منها (٢٨) معهدا مهنيا و (٢٧) معهدا تقنيا، و(١٥) معهدا صحيا، و(٣٠) مدرسة ثانوية مهنية. وبلغ عدد الطلاب الدارسين في هذه المؤسسات (٢١,١) ألف طالب وطالبة. فضلا عن (٢,٩) ألف طالب وطالبة في كليات المجتمع. فيما بلغ عدد المدرسين العاملين في المعاهد وكليات المجتمع (٢,٨) الف مدرس.

ارتفع عدد مراكز التدريب المهني من ٧مراكز عام ١٩٧٨م الى ١٠٠معهد ومدرسة في ٢٠٠٦م

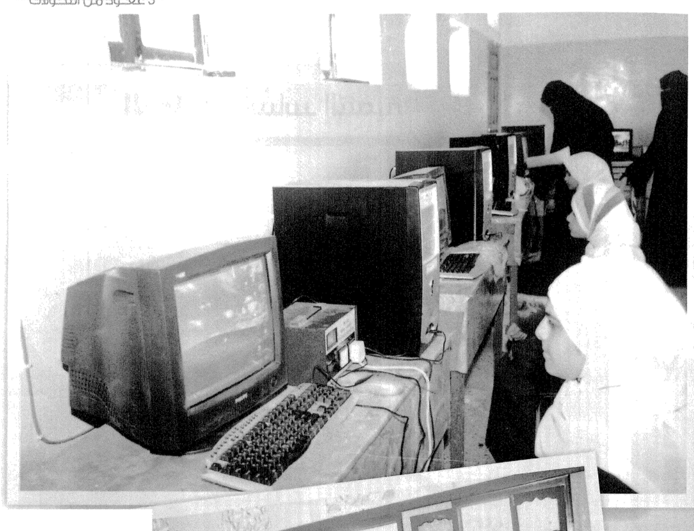
هذا إضافة إلى وجود مئات من المؤسسات التدريبية الأهلية المتخصصة في مجالات الكمبيوتر، واللغات، والبرامج الإدارية والمالية والمحاسبية والتسويق وبرامج تدريبية في الهندسة والتصوير والخياطة والفندقة والسياحة وغيرها.

وتعمل الوزارة في الوقت الراهن على إدخال ما بين (٤٠-٥٠) مؤسسة تعليم فني وتدريب مهني حكومية إلى الخدمة، وهو ما سيسرع في الإيفاء بأهداف الإستراتيجية بحلول العام ٢٠١٠م. كما تعمل على تطبيق "برنامج تنفيذي لرفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التدريبية إلى (١٥٪) من مخرجات التعليم العام بحلول عام ٢٠١٢م، بحيث تغطي عموم المناطق في الجمهورية اليمنية بهدف خلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي لتصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة.

وتم تطوير السياسات الخاصة بإعادة توجيه منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في ضوء برامج وخطط التنمية الشاملة للدولة.

تعليم الفتاة

ضمن الاهتمام الكبير الذي ظل يوليه فخامة الرئيس علي عبد الله صالح للمرأة باعتبارها نصف المجتمع، تبين الإحصاءات بشكل جلي الارتفاع الكبير الذي ظل يحدث في أعداد الطالبات في مختلف المراحل الدراسية من الروضة وحتى التعليم ما بعد الجامعي، حتى صارت نسبتهن في التعليم الأساسي (٤٠,٥٪) في العام الدراسي (٢٠٠٦- ٢٠٠٧م). فيما يبلغ متوسط هذه النسبة في مؤسسات التعليم العالي نحو (٣٠٪). هذا فضلا عن القفزة الكبيرة التي سجلها عدد المدرسات في كافة المراحل الدراسية ومختلف أنواع التعليم.



تبين الإحصاءات الارتفاع الكبير في أعداد الطالبات في مختلف المراحل الدراسية حتى صارت نسبتهن في التعليم الأساسي (٥,٤٠٪) فيما يبلغ متوسط هذه النسبة في مؤسسات التعليم العالي نحو (٣٠٪).

التعليم.. أساس التنمية





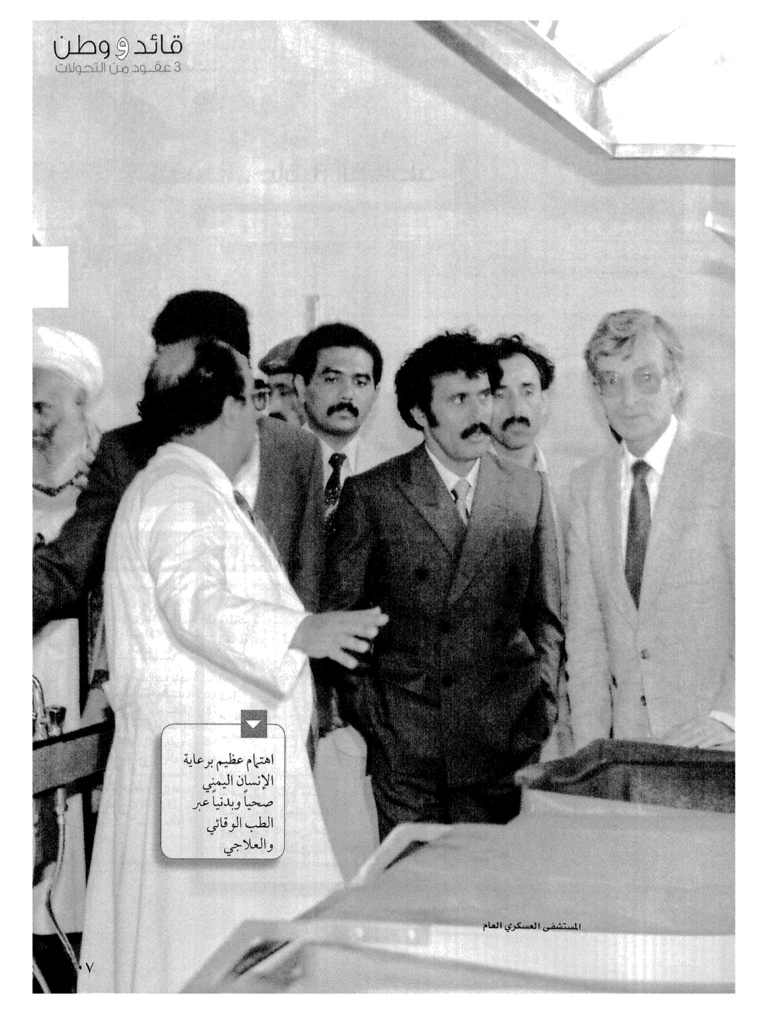
مجمع السعيد التربوي - الحديدة

الصحة.. عافية المواطن والوطن



ضمن الاهتمام الواسع لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح ببناء الإنسان وتهيئة جميع الظروف الملائمة له للإسهام بدوره الحاسم في التنمية باعتباره هدفها ووسيلتها، تم إيلاء اهتمام عظيم برعاية الإنسان اليمني صحيا وبدنيا من خلال الاهتمام بالرعاية الصحية وتوفير منشآتها ومستلزماتها من اجل تحسين الخدمات الصحية والرقي بالمستوى المعيشي للمواطنين عبر منع انتشار الأمراض والسيطرة عليها والحد من الإصابات والإعاقات.

وعنيت أولى اهتمامات الدولة في حقل الصحة برفع المستوى الصحي للمواطنين عبر مسارين للصحة الوقائية، والطب العلاجي. وتكثفت الجهود في المسار الأول لتجفيف منابع الأمراض المعدية من خلال نشر الثقافة الصحية، والقيام بحملات التطعيم الموسع، وإنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية، والوحدات الصحية الريفية، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة، والمراكز الصحية، والمستوصفات، والمستشفيات في عموم أنحاء البلاد. وضمن النجاحات الكبيرة التي تحققت في مجال الخدمات الوقائية تم القضاء نهائيا على مرض الجدري في اليمن وإعلان البلاد خالية منه في سنة ١٩٧٩م.



اهتمام عظيم برعاية الإنسان اليمني صحياً وبدنياً عبر الطب الوقائي والعلاجي

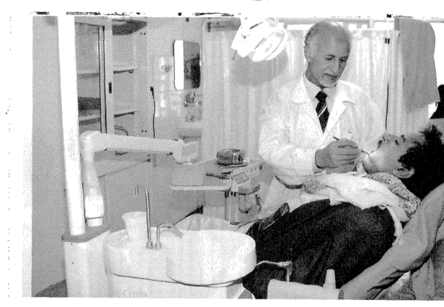
المستشفى العسكري العام

الصحة.. عافية المواطن

	1978	1990	2007
عدد الأسرة	2821	7970	28220

20%
7%
72%

1978 1990 2007



وفي الطب العلاجي توسعت الخدمات الطبية، حيث انتشرت العديد من المستشفيات والمراكز الصحية المزودة بالأسرة والتجهيزات الطبية والمختبرية. وتم توفير ما تحتاجه من القوى البشرية العاملة من أطباء ومساعدي أطباء وصيادلة وممرضين وفنيين. وضمنت الدولة مجانية الخدمات الصحية والطبية في المرافق الحكومية. ورفعت شعار "الدواء خدمة لا سلعة". وتحملت الكثير من نفقات العلاج في الخارج للعديد من الحالات المرضية المستعصية.

أدت جهود التنمية الصحية خلال الثلاثين عاماً الماضية إلى إرتفاع معدل متوسط عمر المواطن اليمني

وأدت جهود التنمية الصحية خلال الثلاثين عاما الماضية إلى ارتفاع معدل متوسط عمر المواطن اليمني. وهو إنجاز ضخم أسهمت في تحقيقه جهود كبيرة كان من أهمها تنفيذ مشروع الرعاية الصحية الأولية الذي بدأ في ١٩٨٠م، ومشروع التطعيم الموسع لحماية الأطفال من الأمراض الفتاكة في العام نفسه، وزيادة عدد المرافق الصحية المختلفة وارتفاع مستوى خدماتها وتوسع انتشارها. بالإضافة إلى وضع العديد من المشاريع المتخصصة التي هدفت للوقاية من الكثير من الأمـراض الخطيرة ومعالجة حالات الإصابة بها مثل مشاريع مكافحة الأمراض المعدية، والسل، والبلهارسيا، والملاريا، والجذام، فضلا عن حملات شلل الأطفال.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد المنشآت الصحية كان في عام ١٩٧٨م لا يتجاوز (٣٨١) مرفقا تشمل جميع المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات الريفية والمراكز الصحية الفرعية والعيادات الخاصة والصيدليات. وكان عدد الأسرة لا يتجاوز (٢,٨) ألف سرير. ويقتصر الكادر البشري على (٤٦٩) طبيبا و(٥٦) صيدليا، و(٥٦٦) ممرضا وممرضة، و(٣١) قابلة.

وفي ١٩٩٠ ارتفعت هـذه الأرقـام ليصل عدد المستشفيات إلى (١٠٢) مستشفى، وعـدد المراكز الصحية والمستوصفات إلى (٢٨٢) مركزاً ومستوصفاً فيما بلغ عدد الوحدات الصحية ومراكز الرعاية الصحية الأولية إلى (١٠٩٠) وحدة.

أما اليوم وحسب المؤشرات الصحية لعام ٢٠٠٧م، فإن عدد المنشآت الصحية قد ارتفع إلى (١٣,٤) ألف منها (٣,٦) آلاف مرفق في القطاع العام، و(٩,٧) في القطاع الخاص. ويبلغ إجمالي المستشفيات (٣٩٤) مستشفى، والمراكز الصحية والمستوصفات (١,٤) ألف، والوحدات الصحية (٢,٦) ألف، إضافة إلى (٤٩) مركز أمومة وطفولة، و(٣,٤) آلاف عيادة،

وأكثر من (٥,٥) آلاف صيدلية ومخزن أدوية. فيما يصل عدد الأسرة إلى (٢٨,٣) ألف سرير.

ووصل حجم الكادر الصحي حتى سنة ٢٠٠٧م إلى (٤٦,٣) ألف منهم (٢) ألف أخصائي، و (٤,٤) ألف طبيب عام، و(٤٨٤) طبيب أسنان، و(٢,٣) ألف مساعد طبيب، وأكثر من (١١٦) ألف ممرض.

وفاق النجاح كل التوقعات على مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية حيث ارتفعت نسبة تغطية المواليد بالتحصين الشامل ضد الأمراض الستة القاتلة واللقاح السابع ضد التهاب الكبد الفيروسي. وتمت السيطرة على مرض شلل الأطفال ووقف سريان انتشار الفيروس وانخفاض الإصابة والوفاة من (٤٧٩) حالة في ٢٠٠٥م إلى (صفر) في سنة ٢٠٠٧م، تمهيداً لإعلان اليمن خالية منه بحلول عام ٢٠٠٩م. بالإضافة إلى السيطرة على مرض الحصبة ووقف انتشار الفيروس لينخفض معدل الإصابة

لغة الأرقام



* عدد المنشآت الصحية في عام ١٩٧٨م لا يتجاوز (٣٨١) مرافق وكان عدد الأسرة لا يتجاوز (٢,٨) سرير ويقتصر الكادر البشري على (٤٦٩) طبيبا و(٥٦) صيدلياً، و(٥٦٦) ممرضا وممرضة، و(٦٩) قابلة.

* حسب المؤشرات الصحية لعام ٢٠٠٧م، فإن عدد المنشآت الصحية قد ارتفع إلى (١٣,٤) ألف منها (٣,٦) آلاف مرفق في القطاع العام، و(٩,٧) في القطاع الخاص. ويبلغ إجمالي المستشفيات (٣٩٤) مستشفى، والمراكز الصحية والمستوصفات (١,٤) ألف، والوحدات الصحية (٢,٦) ألف، إضافة إلى (٤٩) مركز أمومة وطفولة، و(٣,٤) آلاف عيادة وأكثر من (٥,٥) آلاف صيدلية

الصحة.. عافية المواطن..

50
23
10
5
2
1

1978	1990	2007
	42	49

عدد مراكز الأمومة والطفولة



التحصين الروتيني ضد الأمراض وتطوير نظام الرعاية الصحية في مديريات المحافظات، من أبرز اهتمامات العقود الثلاثة الماضية

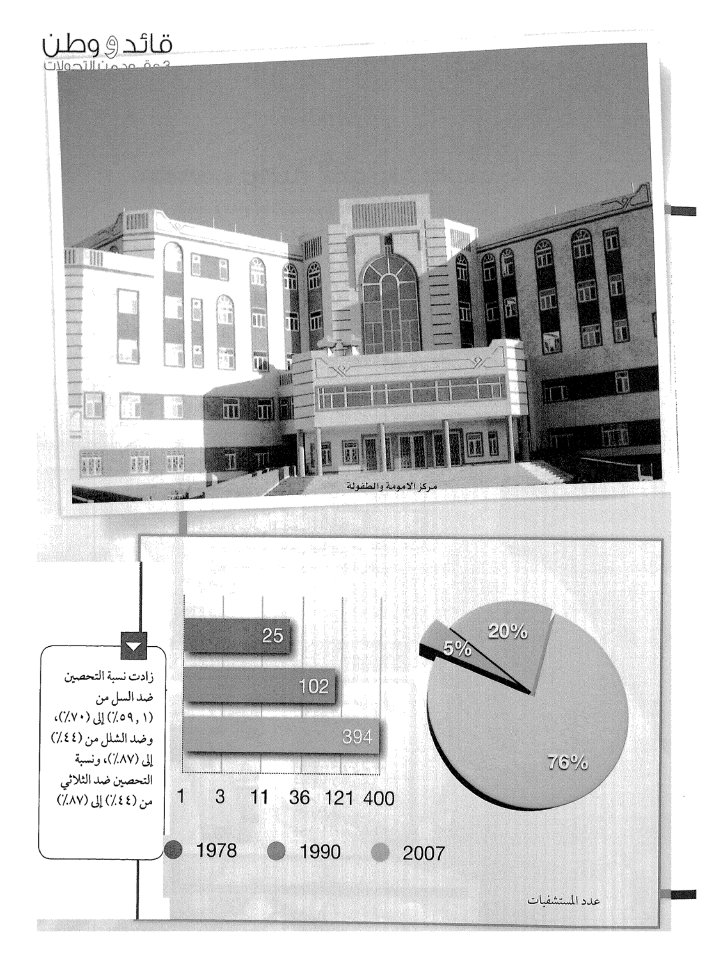
والوفيات من (٤٠) ألف في ٢٠٠٥م إلى (١٤) إصابة دون وفيات، ورفع التغطية بالتحصين الروتيني من (٥٦٪) في ٢٠٠٦م إلى (٨٧٪) في ٢٠٠٧م. إضافة إلى انخفاض الإصابات بمرض الملاريا، والقضاء عليه نهائيا في جزيرة سقطرى وإعلانها خالية منه من قبل منظمة الصحة العالمية بعد أن كانت الإصابة تتجاوز (٦٠٪) من بين سكان الجزيرة.

كما تم تفعيل قرار مجانية الولادة في المرافق الصحية. والتوسع في برامج تنظيم الأسرة ورفع التوزيع المجاني لوسائلها مما رفع عدد المستفيدات إلى (٣,٢٨١) الفا في سنة ٢٠٠٧م. والبدء بتنفيذ برنامج لتعزيز النظام الصحي المبني على تكامل خدمات الرعاية الصحية الأولية في (٦٤) مديرية تمثل (٣٥٪) من سكان الجمهورية، وتوسيع برنامج الرعاية المتكاملة للطفل إلى (١٣٧) مديرية، ما أدى إلى انخفاض معدل وفيات الرضع والأمهات وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧م ارتفعت نسبة الذين يستخدمون الوسائل الحديثة في تنظيم الأسرة من (٦,١٪) إلى (١٧٪).

وزادت نسبة التحصين ضد السل من (٥٩,١٪) إلى (٧٠٪)، وضد الشلل من (٤٤٪) إلى (٨٧٪)، ونسبة التحصين ضد الثلاثي من (٤٤٪) إلى (٨٧٪) وضد الحصبة من (٤٤,٦٪) إلى (٧٠٪)، وضد التهاب الكبد البائي من صفر إلى (٥٠٪)، ونسبة تحصين الحوامل ضد الكزاز من (٢٤,٧٪) إلى (٩٣٪). وفازت اليمن في سنة ٢٠٠٧م بجائزة دولية من حلف اللقاحات العالمي قدرها (٢,٢) مليون دولار لتحقيقها الدقة في بيانات التحصين بلغت ٩٩٪.

وتم تطبيق منهجية الحزمة المتكاملة لخدمات الرعاية الصحية الأولية للطفل، وتحسين مستوى التحصين الروتيني، وتنفيذ برنامج شبه جزيرة عربية خالية من الملاريا، والتوسع في عدد المرافق لتصل إلى (٢٤٥٠) مرفقاً، بالإضافة إلى توسع خدمات التحصين الموسع بنسبة ١٠٠٪ لجميع المرافق الصحية، وتدريب (٨٠٪) من الممرضين ومدرسي المعاهد الصحية. وكذا إعادة ترميم عشرات المباني الصحية بكلفة (٢٠,٩) مليار ريال.

وجرى خلال السنوات الأخيرة العمل بجهد كبير للتوسع في مجال علاج السرطان في عواصم المحافظات من خلال تشغيل (٥) وحدات مختصة وتجهيز (٢٣)



مركز الامومة والطفولة

زادت نسبة التحصين ضد السل من (٥٩,١٪) إلى (٧٠٪)، وضد الشلل من (٤٤٪) إلى (٨٧٪)، ونسبة التحصين ضد الثلاثي من (٤٤٪) إلى (٨٧٪)

الصحة.. عافية المواطن والوطن

مستشفى في المحافظات. وتنصب الجهود حاليا لإنشاء خمسة مراكز أخرى في صنعاء وعدن وتعز والمكلا والحديدة. كما تم إنشاء (٣) مراكز غسيل كلى في عدد من المدن الرئيسة بالإضافة لما هو موجود، و(٢٠) قسم طوارئ للولادة وتأهيل (١٠٠٠) قابلة.

المراكز التخصصية:

بتوجيهات مباشرة من فخامة الرئيس القائد شكل الاهتمام بالمراكز الطبية إحدى أهم وأبرز الأولويات في المجال الصحي من اجل توفير أرقى الخدمات الطبية للمواطنين وإجراء العمليات الجراحية والعلاجية المعقدة. وقد قال فخامته في بيانه بمناسبة العيد الوطني التاسع للجمهورية اليمنية في مايو ١٩٩٩م **"نحث وزارة الصحة والقطاع الخاص على إنشاء المستشفيات التخصصية لمعالجة الأمراض المستعصية واستقطاب الكفاءات الوطنية والعربية والدولية للعمل فيها من اجل تقديم خدمات علاجية متطورة داخل الوطن والحد من عمليات العلاج في الخارج".**

بتوجيهات من فخامة الرئيس أصبح الاهتمام بالمراكز الطبية التخصصية من أهم وأبرز الأولويات في المجال الصحي

لغة الأرقام

* ظلت الصحة طوال عهد فخامة الرئيس القائد من القطاعات ذات الأولوية في الإنفاق العام للدولة. ومن ثم فقد شهد هذا الإنفاق تناميا مستمرا حتى وصل إلى (٩٠,٢) مليار ريال في سنة ٢٠٠٨م.


قائد و وطن
3 عقود من التحولات

الصحة.. عافية المواطن

عدد الأطباء

السنة	عدد الأطباء
1978	469
1990	3021
2007	6378



من أهداف الخطة الخمسية الثالثة :-

- تخفيض وفيات وأمراض الأمهات والأطفال.
- مكافحة الأمراض المعدية.
- تطوير خدمات الصحة الانجابية.

وفي هذا الصدد تم في سنة ٢٠٠٠م افتتاح المركز الأول لجراحة القلب بمستشفى الثورة بصنعاء الذي يقوم الآن بأجراء ما لا يقل عن (١٠) عمليات قلب مفتوح وقسطرة يومياً، ويساهم بشكل كبير في الحد من سفر مرضى القلب للعلاج في خارج الوطن. وفي عام ١٩٩٩م أجريت بنجاح أول عملية زراعة كلى في اليمن، وتلا ذلك إجراء عدة عمليات ناجحة من هذا النوع. وافتتاح مراكز للكلى والغسيل في محافظات إب، وتعز، والمكلا، وحجة، وعدن. ويجري العمل على استكمال مراكز الكلى في بقية المحافظات. كما تم العمل بجهد متصل للتوسع في مجال علاج السرطان في عواصم المحافظات من خلال تشغيل الوحدات المختصة في هذا المجال وافتتاح مراكز لعلاج الأورام السرطانية في عدد من المستشفيات.

ويجري العمل حاليا لإنشاء عدد من المراكز التخصصية الجديدة، وتفعيل وتوسيع المراكز القائمة وفي مقدمتها مركز علاج الأورام السرطانية الذي أصبح مركزاً وطنياً إقليميا ومرجعياً مناظراً لما هو موجود في بعض البلدان العربية. وافتتاح وإنشاء مراكز لعلاج السرطان في بعض المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية. إضافة إلى إنشاء مراكز مشابهة لأمراض وجراحة القلب في بعض المحافظات. ويوجد التوجه ذاته فيما يتعلق بمراكز زراعة الكلى وأمراض المسالك البولية.

وخلال كل ذلك تم إعطاء الكادر البشري في المجال الصحي الأولوية في الاهتمام من خلال الحرص على تنفيذ برامج التدريب الداخلي والخارجي لرفع الكفاءة من خلال المؤسسات الأكاديمية والمعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة، فضلا عن اعتماد التدريب الطبي المستمر بواسطة ابتعاث العاملين الصحيين من كافة المستويات للتدريب في مختلف الجامعات، والمشاركة بفاعلية في



الفعاليات العلمية الداخلية والخارجية.

وتنفذ وزارة الصحة الآن حزمة من الأوليات والاستراتيجيات الصحية المستمدة من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، إضافة إلى إنجاز ما يتعلق بالصحة في أهداف التنمية الألفية. ويشكل قطاع الصحة العامة والسكان أحد المحاور الهامة لتحقيق جملة من الأهداف الصحية الهامة منها تخفيض وفيات وأمراض الأمهات والأطفال، ومكافحة الأمراض المعدية وتطوير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وغيرها من مكونات الرعاية الصحية الأولية. إضافة إلى تطوير بنوك الدم وأقسام الطوارئ القائمة وإنشاء أقسام أخرى جديدة، ومكافحة الأدوية المهربة والمزورة، وتفعيل الرقابة على المنشآت الطبية الخاصة.. إلى غير ذلك من عناصر سياسة إصلاح وتنمية القطاع الصحي.

تبنت اليمن عام ١٩٩١م أول وثيقة متكاملة لمعالجة القضايا السكانية تمثلت في «الاستراتيجية الوطنية للسكان».

وظلت الصحة طوال عهد فخامة الرئيس القائد من القطاعات ذات الأولوية في الإنفاق العام للدولة. ومن ثم فقد شهد هذا الإنفاق تناميا مستمرا حتى وصل إلى (٢, ٩٠) مليار ريال في سنة ٢٠٠٨م.

مدينة الصالح الطبية:

تم مؤخرا استكمال الدراسات الفنية لإنشاء "مدينة الرئيس الصالح الطبية" التي تحتوي على مستشفيين

الصحة.. عافية المواطن والوطن

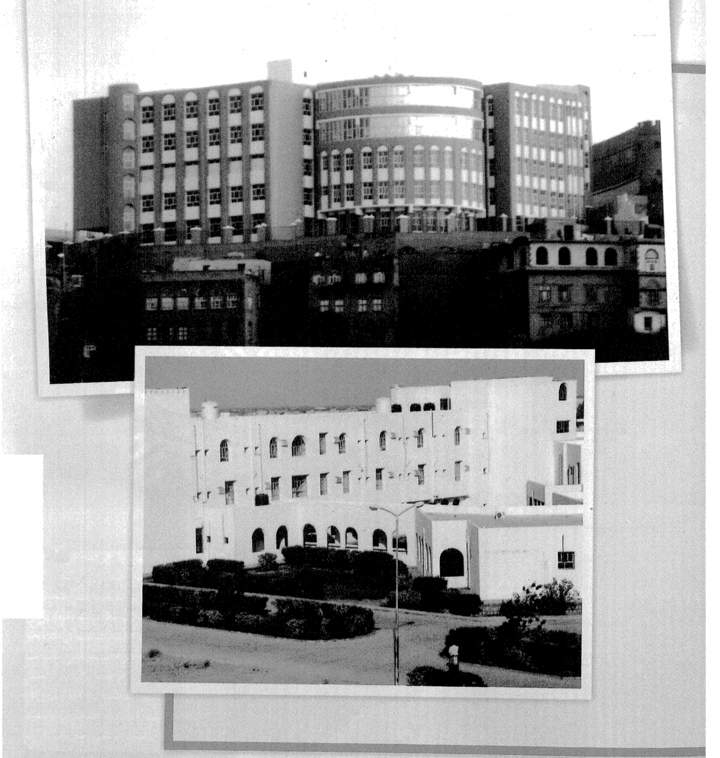


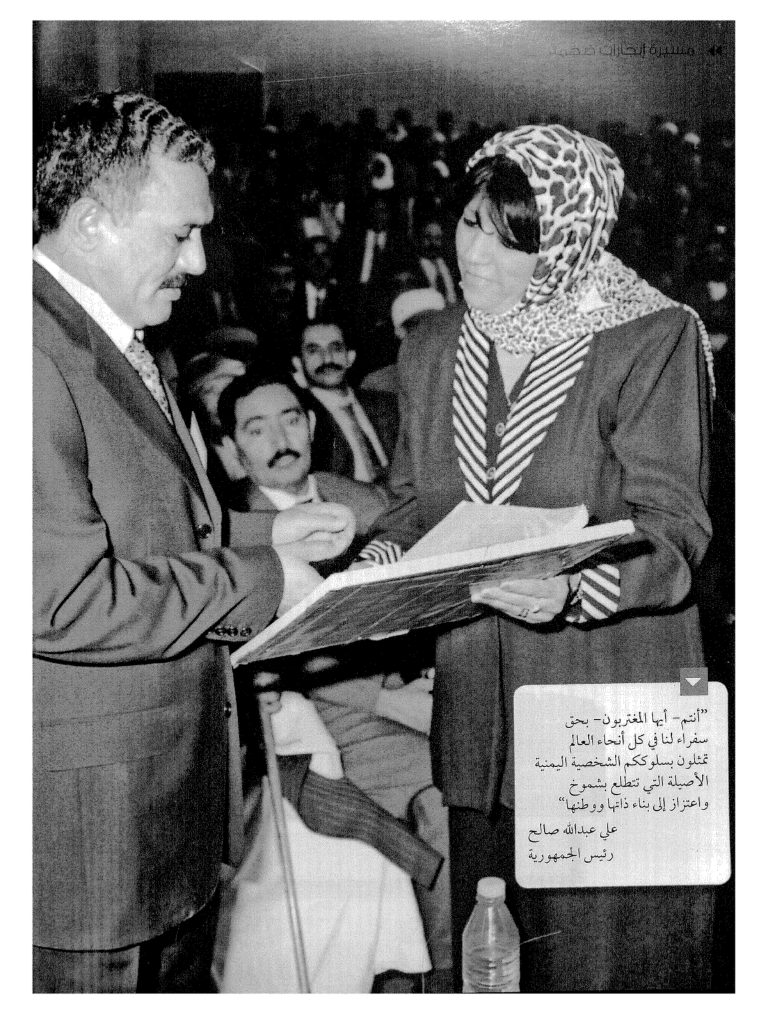
قطاع السكان:

ترتبط مسألة التنمية الشاملة في اليمن، ومن بينها التنمية الصحية، أوثق الارتباط بالمسألة السكانية والنمو السكاني المتزايد في البلاد، والذي ظل يفوق نسبة (٣,٥٪) سنويا خلال معظم سنوات حكم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وهو من أعلى المعدلات في العالم. ولهذا أعطى فخامته اهتماما بالغا بهذه القضية وسبل مواجهة متطلبات الزيادة المضطردة في عدد السكان في ظل محدودية الموارد. وضمن ذلك تبنت اليمن في ١٩٩١م أول وثيقة متكاملة لمعالجة القضايا السكانية تمثلت في "الإستراتيجية الوطنية للسكان" وخطة عملها، وقد غطت هذه الإستراتيجية عشر سنوات تلاها تحديثها وتمديدها حتى العام ٢٠٢٥م. وهي تهدف بدرجة أساسية إلى خفض نسبة وفيات الأمهات والأطفال، ورفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الى (٦٥٪) بحلول عام ٢٠٢٥م.

ونسبة للارتباط الوثيق بين قطاعي الصحة والسكان فقد تم ابتداء من ٢٠٠١م تسمية وزارة الصحة العامة "وزارة الصحة العامة والسكان" لتكون القضية السكانية من صلب عملها واختصاصها.

مركزيين سعة كل منهما (٤٠٠) سرير في عدن والحديدة، ومستشفى في المهرة بسعة (١٢٠) سرير. و(٥) مراكز للسرطان في عدن، وتعز، والحديدة، وإب، وحجة. وتأهيل "مستشفى ابن سيناء في حضرموت" و(٧٠) مرفقا صحيا في مختلف المحافظات.





"أنتم- أيها المغتربون- بحق سفراء لنا في كل أنحاء العالم تمثلون بسلوككم الشخصية اليمنية الأصيلة التي تتطلع بشموخ واعتزاز إلى بناء ذاتها ووطنها"

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

المغتربون
رعاية واهتمام



بذل فخامة الرئيس القائد، منذ توليه قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، الكثير من الجهد والعمل، من أجل رعاية إخوانه وأبنائه المغتربين، إدراكاً من فخامته بأن المغترب اليمني ورغم قسوة الغربة ومرارة البعد عن الأهل والوطن ظل يحتفظ بكل ما يربطه بوطنه ويشده إليه.

وقد أكد فخامة الرئيس في أول كلمة ألقاها عقب انتخابه رئيسا للجمهورية حرصه على الاهتمام بالمغتربين اليمنيين في كل مكان. وظل يؤكد هذا التوجه، ليس من خلال الكلمات فقط، بل في أفعال عملية تصب في مصلحة هذا الجزء المهم من الشعب اليمني، عرفانا بالدور المميز الذي اضطلع به المغتربون في مسيرة البناء التنموي ودعم الاقتصاد الوطني عبر تحويلاتهم النقدية.

المغتربون.. رعاية واهتمام

وتجسيداً لهذا الاهتمام قام فخامته في يناير ١٩٨٠م بزيارته الأولى لمقر الاتحاد العام للمغتربين في العاصمة صنعاء. ثم رعى في مايو ١٩٨٢م المؤتمر العام الثاني للمغتربين ووجه الحكومة بتنفيذ توصياته. وقد خاطب فخامته المشاركين في ذلك المؤتمر قائلا: **"يزداد اهتمامنا بالمغترب اليمني باعتباره قوة من قوى التنمية والتطوير في بلادنا. اختار الهجرة وسيلة لتحقيق طموحه وتحسين مستوى معيشته، وبعد أن كان يهاجر في العهد الإمامي المباد هرباً من بطش الطغاة وحفاظاً على حياته، فها هو المغترب اليوم يساهم إسهاماً مباشراً في دعم مسيرة التنمية وجلب الخير لنفسه ووطنه ومجتمعه".**

واستمرت وتعززت رعاية رئيس الجمهورية للمغتربين من خلال إنشاء وتنظيم الأجهزة التي تعاقبت في مجال رعاية شؤونهم. ورعاية فخامته الكريمة للمؤتمر العام الأول للمغتربين في ظل دولة الوحدة اليمنية الذي انعقد في مايو ١٩٩٩م؛ ومن بعده المؤتمر العام الثاني في سبتمبر ٢٠٠٢م.

وحرص فخامة الرئيس طوال سنوات حكمه المباركة على أن يلتقي بالجاليات اليمنية في معظم الدول التي يزورها لتلمس أحوالهم وأوضاعهم وحل المشكلات التي تواجههم، ويحث الجهات المعنية بالداخل والسفارات اليمنية في الخارج على الاضطلاع بدورها في هذا المجال.

وعلى إثر نشوء أزمة الخليج الأولى عقب الاحتلال العراقي للكويت، واندلاع الحرب الأهلية في الصومال في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، اضطلعت الحكومة، بتوجيهات من فخامة الرئيس القائد، بجهود كبيرة وتحملت الكثير من الأعباء والنفقات لنقل العائدين من منطقة الخليج جواً، واستقبال القادمين منهم في منافذ الجمهورية، وإيوائهم ونقلهم إلى مناطقهم، فضلا



* حرص فخامة الرئيس أن يلتقي بأبناء الجالية في معظم الدول التي يزورها لتلمس أحوالهم وأوضاعهم وحل المشكلات التي تواجههم، وحث الجهات المعنية بالداخل والسفارات اليمنية في الخارج على الاضطلاع بدورها في هذا الصدد.



عن توفير فرص العمل للكثيرين منهم، وتقديم الخدمات والتسهيلات لإعادة استقرارهم في وطنهم ومعالجة العديد من المشكلات والقضايا التي ترتبت على عودتهم أو نجمت عنها.

وقدمت الدولة ولا تزال تقدم الكثير من الخدمات والرعاية والتسهيلات للمغتربين في بلدان إقامتهم وداخل الوطن. واستمرت جهودها لتعزيز وتوسيع قاعدة الرعاية والاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع لتشمل مختلف القضايا والمجالات. وفي هذا الصدد جرى في ١٩٩٨م تنفيذ أول مسح خاص بالمغتربين في الخارج. ثم تم في ٢٠٠١م إنشاء نظام للمعلومات في وزارة شؤون المغتربين بهدف توفير القاعدة الضرورية من المعلومات والبيانات عن المغتربين وقضاياهم ومتطلبات رعايتهم لتعزيز عملية وسياسات رعاية شؤونهم. وجاء إعداد وإصدار قانون خاص لرعاية شؤون المغتربين ليعزز من الجهود المبذولة في هذا المجال.

وقد ظل المغتربون اليمنيون يقابلون رعاية فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بالكثير من الامتنان والوفاء والتفاعل الإيجابي من خلال حرصهم على تعزيز ارتباطهم بالوطن وتوسيع مشاركتهم في مختلف مجالات التنمية والاستثمار داخل البلاد مما صنع نهراً من العطاء والتواصل المشترك والوفاء المتبادل بين الوطن وأبنائه المغتربين.

وحرصاً من فخامة الرئيس القائد على ربط المغتربين بالعملية التنموية والاستثمارية في وطنهم دعا فخامته - مرارا - المغتربين للاستثمار في بلادهم والمحافظة على مدخراتهم بالداخل مؤكدا أن **"الوقت لا يستمر والزمن لا يدوم والمتغيرات السياسية الدولية والإقليمية مستمرة، وعلى الإنسان أن يرتبط بالوطن فهو الملاذ الذي يحميه من تقلبات الزمن ومتغيرات السياسة، ومن الأفضل أن يحصل المغترب على قطعة أرض ويبني له مسكناً أو يقيم مزرعة داخل وطنه، فالوطن هو الأساس.. هو مسقط رؤوس آبائكم وأجدادكم وهو الضمانة لأبنائكم في المستقبل"**.

وكتأكيد للاهتمام المتميز بالمغتربين تشكلت وزارة المغتربين من فترة إلى أخرى مع وزارة الخارجية وأخيراً تم اقرار وزارة شؤون المغتربين ضمن قوام التشكيل الحلوي الجاري.

تعززت رعاية رئيس الجمهورية للمغتربين من خلال إنشاء وتنظيم الأجهزة التي تعاقبت في مجال رعاية شؤونهم .

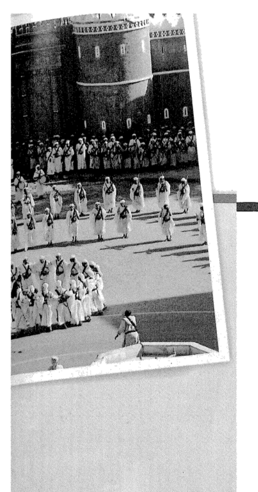


الثقافة والتراث
قدرات وطاقات
ابداعية خلّاقة في ظل
عهد فخامة الرئيس .

الثقافة والتراث



منذ عام ١٩٧٨م اتجه الاهتمام إلى تهيئة العديد من المؤسسات والمراكز الثقافية لتنمية واضطراد الحركة الثقافية اليمنية وإحياء التراث الشعبي والمحافظة عليه ورعاية القدرات والطاقات الإبداعية الخلاقة.. فقد انتشرت في بلادنا باهتمام وعناية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، مؤسسات ومراكز ثقافية حكومية وأهلية ومن أبرزها بيت الثقافة في العاصمة صنعاء



الثقافة والتراث

ويتكون من معرض دائم للكتاب ومعرض للفنون التشكيلية وقاعة للمعارض المتخصصة، والهيئة العامة للكتاب ودار الهمداني للطباعة والنشر في عدن والهيئة العامة للمخطوطات والآثار والمتاحف ودار "باكثير" للطباعة والنشر ومؤسسة العفيف الثقافية ومكتبة تريم ومراكز الدراسات والبحوث الإستراتيجية والمكتبة الغربية للجامع الكبير ومركز الدراسات المعمارية في صنعاء ومركز العمارة الطينية في سيئون والمركز النسائي للتدريب على الحرف اليدوية والأزياء والهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية وإتحاد الكتاب والأدباء والجمعية النسائية للأديبات اليمنيات ومؤسسة هائل سعيد الثقافية، وعدد كبير من مراكز البحوث والمسارح والمعاهد الثقافية والموسيقية والمنتديات الأدبية والشعرية في مختلف محافظات الجمهورية.



الثقافة والتراث

تحظى وزارة الثقافة باهتمام وعناية فخامة الرئيس في أسمى تجليات العطاء والتألق.

وتضطلع وزارة الثقافة بدور بارز في دعم وتشجيع الأنشطة الثقافية والفنية والمسرحية والموسيقية، ووصلت هذه الأنشطة إلى ذروة ازدهارها وتمكنت من بلوغ الفكر والفن والتراث والإبداع بروعته وبساطته إلى معظم الدول العربية والأوربية ودول أمريكا وأفريقيا وأسيا.

أنشطة ثقافية:

نظمت وزارة الثقافة عدداً من المهرجانات النوعية ومنها:

مهرجان الصهاريج في عدن ومهرجان صنعاء الثقافي والسياحي ومهرجان الفسيفساء والملتقى الأول للفنون التشكيلية والعديد من معارض الفنون التشكيلية، كما أقامت الندوات والمحاضرات والأعمال الفنية المسرحية والأمسيات الغنائية ومنها:

- الندوة العالمية عن الشاعر الفرنسي "رامبو" في بيت رامبو في عدن.
- ندوة "البردوني الشاعر والروائي".
- ندوة الحوار الشعري العربي الفرنسي.
- ندوة عن الأديب الفرنسي "أندرية مالر".
- المهرجان الأول للشعر الشعبي.
- معرض الصور التأريخية بعنوان "دبلوماسي يكتشف الأرض العربية)) للدبلوماسي الهولندي "دافييل فان درمولين" الذي زار اليمن عام ١٩٣٠م.
- عدد من الندوات التأريخية عن الثورة اليمنية.
- ندوة خاصة عن ثورة ٢٣ يوليو المصرية.
- الندوة الأدبية عن الشاعر محمد محمود الزبيري.

كما استقبلت بلادنا واحتضنت فعاليات لفرق إنشاد وتواشيح دينية وفرق فنون شعبية من المغرب وتونس وفرق فنية عديدة من هولندا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ولبنان ومصر.. وفي ديسمبر ٢٠٠٢م انعقد ملتقى الإبداع العربي والألماني بصنعاء تحت عنوان "في البدء كان الحوار"..

وتنشط وزارة الثقافة بإهتمام وعناية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في أسمى تجليات العطاء والتألق، وقد استطاعت أن تؤسس ما هو أهم، فثمة مشاريع ثقافية كبرى، كالمتحف الوطني، والهيئة العامة للكتاب كما أنها تعيش مهرجاناً من المشاريع بعد أن وصل عدد المكتبات التي تم أنشاؤها إلى أكثر من عشرين مكتبة وتتزايد باستمرار.

وللحفاظ على التقاليد والطقوس المتميزة المدهشة للأعراس اليمنية، أقيم المهرجان الأول للأعراس في سبتمبر ١٩٩٥م كتوثيق لها وإبراز تنوعها وعمق

لغة الأرقام



* منذ عام ١٩٧٨م اتجه الاهتمام إلى تهيئة العديد من المؤسسات والمراكز الثقافية لتنمية واضطراد الحركة الثقافية اليمنية وإحياء التراث الشعبي والمحافظة عليه ورعاية القدرات والطاقات الإبداعية الخلاقة.

* جسد اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين نموذجاً طلائعياً رائعاً من خلال إسهاماته الفاعلة في المجالات الوطنية العامة وهو أول مؤسسة نشأت على أساس وحدوي.



وصل عدد المكتبات التي تم انشاؤها في عهد الرئيس إلى أكثر من عشرين مكتبة وتتزايد باستمرار .

الثقافة والتراث

تتولى وزارة الثقافة إحياء العديد من المهرجانات للفنون الشعبية مثل مهرجان الخريف السنوي في محافظة المهرة.

دلالتها..

كما تتولى وزارة الثقافة احياء العديد من المهرجانات للفنون الشعبية مثل: مهرجان الخريف السنوي في محافظة المهرة والمهرجانين الثاني والثالث للقمندان في محافظة لحج ومهرجان سيئون الذي أقيم في صيف ١٩٩٧م.

وهناك شهادة عربية ودولية لليمن في نشر قيم الثقافة والفنون والإبداع بحكم تميزها في مشاركاتها الخارجية، فقد شاركت اليمن في عدد من المهرجانات الثقافية والفنية الدولية من خلال مشاركة فرقة "السمسمة" عن محافظة لحج في مهرجان بورسعيد الدولي للسمسمة وحصلت على المركز الأول.. وفي معهد العالم العربي في باريس أقيم مهرجان للدان الحضرمي، كما أقامت فرق يمنية شعبية وبعثات ثقافية عدداً من الأمسيات والندوات الفنية والثقافية في دور ثقافات العالم وفي معهد العالم العربي في باريس وتشارك في مهرجان المسرح التجريبي الذي يقام سنوياً في القاهرة وشاركت أيضاً في مهرجان الإسماعيلية الدولي للفنون الشعبية عامي ١٩٩٤م و ١٩٩٥م.

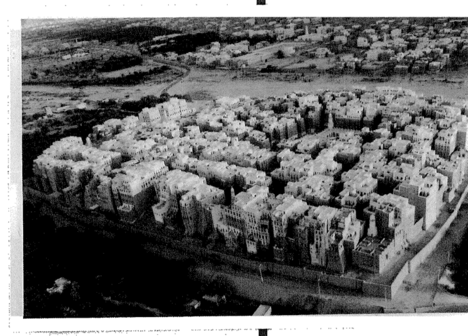
كما شاركت فرق من صنعاء وحضرموت ولحج والحديدة في مهرجان «جرش» الدولي السنوي، ومهرجان بابل الدولي للفنون، والمهرجانات الدولية، مثل: بينا لي القاهرة وبينا لي الشارقة وبينا لي الهند وبينا لي الإسكندرية.. ومهرجان دمشق الدولي، ومعارض الكتاب الدولية في كل من القاهرة ودمشق ومسقط والشارقة..

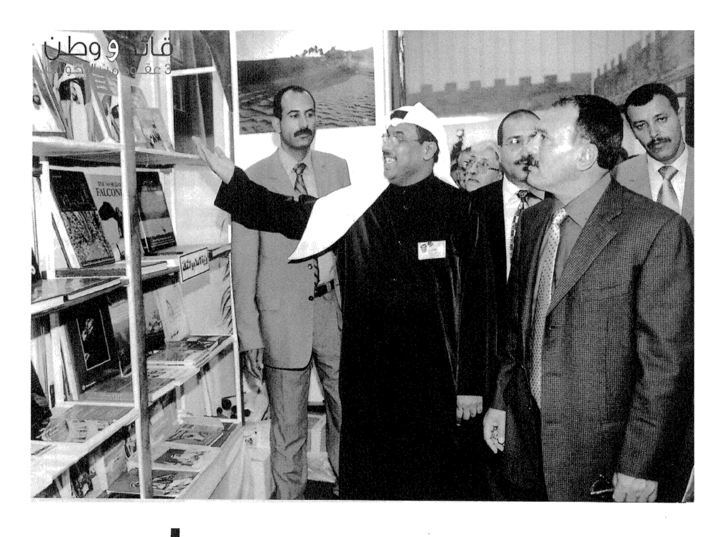
كما أن وزارة الثقافة نظمت فعاليات ثقافية دولية كبرى أهمها معرض الحضارة اليمنية تحت عنوان "في بلاد مملكة سبأ" في باريس نوفمبر ١٩٩٧م اشتمل على ٤٠٠ قطعة أثرية من المتاحف اليمنية وحوالى ٢٠٠ قطعة من المتاحف الأوروبية والأمريكية، وزار المعرض أكثر من ٥٠٠ ألف زائراً وتنقل المعرض في عدد من المدن الأوروبية بينها فينا وميونخ.

ويهتم قطاع الثقافة بإقامة المهرجانات الفنية والمسرحية من خلال إشراك الفرق من جميع المحافظات وأهم تلك المهرجانات:

- مهرجان الفنون الشعبية.
- مهرجان المسرح اليمني.
- مهرجان الموسيقى والغناء.

أما المهرجانات العربية التي تشارك فيها اليمن بفاعلية فهي:





- مهرجان ليالي الأوبرا -مصر.
- مهرجان المسرح العربي- العراق.
- مهرجان جرش- الأردن.
- مهرجان قرطاج-تونس.
- مهرجان بابل - العراق.

أما الفرق الفنية والمسرحية اليمنية فهي:

- الفرق الفنية للموسيقى وأهمها الفرقة الوطنية.
- الفرق المسرحية وأهمها فرقة المسرح الوطني.
- فرق الرقص الشعبي التي تكونت من ثلاث فرق للكبار وفرقة للشباب وفرقة للناشئين.
- معهد الموسيقى والذي يخرج العديد من الكوادر الموسيقية.
- المراكز والمؤسسات الثقافية

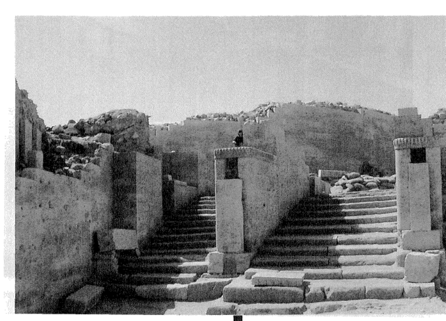
يتواصل الاهتمام والعمل لإنشاء مراكز ومؤسسات ومعاهد ثقافية وفنية في كافة الميادين وقد تحقق بناء أحد عشر مركزاً فضلاً عن المؤسسات الثقافية المنتشرة في مختلف المدن والمحافظات.. وثمة مراكز تم افتتاحها مؤخراً مثل مركز العمارة الطينية في سيئون ومركز الدراسات المعمارية في صنعاء وبيت الثقافة في صنعاء الذي يتكون من معرض دائم للكتاب ومعرض للفنون التشكيلية وقاعة للمعارض المتخصصة.. ومراكز ثقافية في مراكز المحافظات التي تعددت أنشطتها فشملت محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم على الآلة الكاتبة (الطباعة) والكمبيوتر، وتعليم الخياطة والتطريز والديكور والتدبير المنزلي وتعليم اللغة الانجليزية والندوات والأمسيات والمعارض والحفلات الفنية والمسرحية المختلفة..

تحت رعاية فخامة الرئيس يتواصل الإهتمام والعمل على انشاء مراكز ومؤسسات ومعاهد ثقافية وفنية في كافة الميادين .

الثقافة والتراث

الهيئة العامة للآثار والمخطوطات:

وقد حققت هذه الهيئة العديد من الإنجازات اعتماداً على مهام علمية وخدمية، ومبادئ ثابتة قوامها الحفاظ على المعالم والآثار ذات القيمة التاريخية والفنية، وكشف التراث الوطني وإبرازه ونشر الوعي الأثري في المجتمع اليمني، وفي إطار الخطة الثقافية الشاملة، تم تنفيذ مشروعات لحماية المواقع الثقافية والمعالم التاريخية والأثرية، والقطع الأثرية والمخطوطات وحصرها وتوثيقها وتنظيم أعمال الحفريات والاكتشافات الأثرية، وأعمال الصيانة والترميم للأسوار وبناء المصدات الترابية، وبعث الخارطة الأثرية الوطنية لتيسير عملية الصيانة والمحافظة على المكاسب التراثية، وتولي الهيئة اهتماماً كبيراً بالمخطوطات والثقافة والتراث العربي والاسلامي وتجليته والتعريف به والإفادة منه، وتضم مقتنيات الهيئة مئات الآلاف من المخطوطات والكتب التراثية وأخرى ترتبط بموضوعاتها بعالمنا المعاصر، وتتناول مختلف أنواع العلوم والمعرفة.. كما أنها تمتلك أهم المخطوطات ذات البعد التأريخي العربي والإسلامي، بدرجة تتفوق على نظيراتها في البلدان العربية والإسلامية، خصوصاً فيما يتعلق بالفكر المعتزلي والاسماعيلي، وتواصل الهيئة مهامها في إقتناء المخطوطات والوثائق الأصيلة في المكتبة الغربية للجامع الكبير وتوثيق علاقاتها للتعاون مع المكتبات داخل الوطن وخارجه، وكان أنشاء مكتبة تريم والتي تضم ٥,٣٦١ مخطوطاً إثراءً لهذا الوفر من التراث الغزير وصوناً له.. واتساقاً مع أهداف الخطة الثقافية الشاملة تواصل البحث عن المخطوطات وحصرها وتوثيقها وترميمها وتصويرها وفهرستها ضمن محتويات دار المخطوطات، لتيسير السبل لدراستها وتحقيقها وخدمة الباحثين والمختصين بتمكينهم من وسائل البحث وتوفير مادته الموثقة.. ولذلك أصبح هذا الدار مركزاً وطنياً هاماً للمخطوطات على المستوى الإقليمي والدولي.



الهيئة العامة للكتاب:

وتلعب الهيئة العامة للكتاب دوراً رائداً في نشر الثقافة وإثراء الفكر من خلال إنشاء المكتبات العامة في مختلف أنحاء البلاد، وأبرزها مكتبات في كل من: ذمار وحجة وصعدة وإب وجبلة، و مكتبة للناشئة بدار الكتب في صنعاء تنظم المؤلفات الخاصة بالأطفال.. وعملت الهيئة على تزويد المكتبة الوطنية في عدن ومكتبة دار الكتب في صنعاء وبقية المكتبات في محافظات الجمهورية بأحدث الكتب الصادرة في اليمن والعالم العربي في مختلف فروع العلوم والمعرفة.. ويجري إعداد بليوغرافيا يمنية منذ عام ١٩٩٩م لتوثيق الإصدارات ومساعدة الباحثين والمهتمين وتلبية احتياجاتهم السريعة من الإصدارات اليمنية.

تلعب الهيئة العامة للكتاب دوراً رائداً في نشر الثقافة وإثراء الفكر من خلال إنشاء المكتبات العامة وتنفيذ مشاريع حماية المواقع الثقافية والمعالم التاريخية والأثرية



ويندرج في إطار الخطة أيضاً حماية المتاحف والعناية بها وأهمها المتحف الوطني ومتحف الموروث الشعبي في صنعاء، ومتحف قصر السلطان ومتحف التواهي، ومتحف الطويلة في عدن، ومتحف العرضي، ومتحف صالة في تعز، ومتحف الضالع، ومتحف الحد في يافع، ومواصلة إنشاء متاحف إقليمية في عموم محافظات الجمهورية.

الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية

يمثل البعد التاريخي للتراث الحضاري في اليمن أهمية كبرى ليس فقط في كونه إرثاً عظيماً نعتز به ولكنه أيضاً كأساس فكري للنهج المعاصر الذي اختطته بلادنا بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

ومن هذا المنطلق فقد أكد فخامة الرئيس على أهمية الحفاظ على التراث الوطني الحضاري العريق وإظهاره بالمظهر اللائق لأجيالنا المتعاقبة وللشعوب والأمم الأخرى.. لذلك أولت الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية، عناية خاصة بالحفاظ على المدن التاريخية، وتبرز في المقدمة صنعاء القديمة وشبام حضرموت وزبيد، وهي المدن اليمنية الثلاث التي أعلنتها (اليونسكو) من بين مدن التراث الإنساني العالمي، وبذلك تكون هذه المدن من المعالم التي يعترف بها في الأوساط التاريخية والعلمية في العالم، وتحظى بحملات دولية للحفاظ على طابعها وأصالتها ونمطها المتميز.. وتضطلع الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية بعمليات التجديد والترميم

البعد التأريخي للتراث الحضاري أساس فكري للنهج المعاصر الذي اختطته بلادنا بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

الثقافة والتراث

للمنازل والطرقات والأرصفة والأسوار في المدن التاريخية، مع الطراز الأصيل والطابع المتميز لها كما هي وإعادتها على أصلها، وكذلك تأمين الخدمات الحياتية لسكانها، وإحياء الصناعات والحرف اليدوية والأسواق التقليدية التي تزخر بها، وتهيئة المتنزهات التراثية والأثرية فيها بما يعمق الترابط بين الإنسان وتاريخه وبينه وبين بيئته ومحيطه.. كما تقوم الهيئة بإحياء واستغلال التراث الأثري والتأريخي في المدن اليمنية بما في ذلك المتاحف التي تبرز الهوية الحضارية والثقافية للإنسان اليمني في تلك المدن، وتبين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها عبر مراحل تاريخه العريق.. وكذلك تواصل الهيئة إعداد دراسات شاملة لجميع المدن والمباني التاريخية وتصنيفها في سجلات خاصة لاتخاذ إجراءات الحفاظ عليها وصيانتها وترميمها.

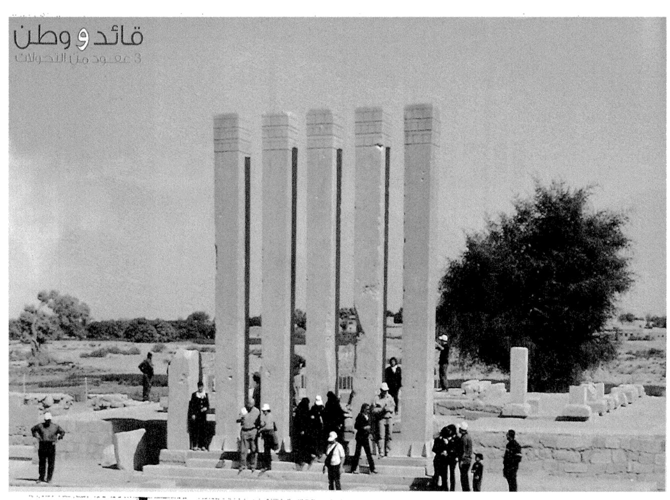
ثروة أثرية

ولعل المرء يقف مشدوهاً أمام ما تزخر به بلادنا من روائع معمارية فريدة، وآثار خالدة، ويكفي أن يعترف الأصدقاء ويتحدثون قبل أن نتحدث نحن عن روعة الطراز المعماري اليمني الفريد.. فهذه المجلة الألمانية المشهورة (g.e.o) تنشر للصحفية الألمانية «جابريلا ريدل» ما كتبته عن صنعاء «لتلك المدنية اليمنية صنعاء خصائص معمارية جذابة وبيئة تقليدية أصيلة تكسبها أهمية كبيرة بالنسبة لليمن وللتراث الإنساني العالمي..» وتتحدث عن فن العمارة في صنعاء وزخرفتها الجميلة المدهشة التي ما تزال تحتفظ بها حتى الآن ويمتد عمرها لأكثر من سبعة قرون...! أما عن مدينة شبام فتقول جابريلا: «وجدت بيوتها الطينية وطوابقها المتعددة في صفوف متجاورة لتشكل طرازاً قائماً بذاته، يأسر الألباب.. فالمباني من الطين ترتفع لثمانية طوابق وعمرها ٦٠٠ عام.. مدينة تجمعت مساكنها كمجموعة من المحاربين وراء دروعهم.. وخارج الأسوار يمتد وادي حضرموت العريق..»

وهناك أيضاً مدينة زبيد التاريخية، وسلسلة من المدن والمعالم الأثرية مثل مدينة براقش وعدد من المعابد والسدود، من أهمها: سد مأرب العظيم، ومعبدي القمر في مأرب، كما نشأت منذ القرن الثاني ق.م مدن مثل: ظفار وغيمان وبينون، وازدهرت مدن أخرى على امتداد (درب أسعد الكامل) من عدن حتى صعدة ونجران في الشمال.. ومنذ بداية القرن التاسع الميلادي تألقت بعض المدن بعد أن أصبحت عواصم للدول اليمنية الإسلامية التي استقلت عن بغداد عاصمة دولة الخلافة.. ومع ذلك لا تزال صنعاء القديمة وشبام حضرموت وزبيد تثير الإعجاب وتبعث البهجة في النفوس، وتقف الثروة الأثرية اليمنية العظيمة بلا نظير لها، لثرائها وغزارتها وتراكمها التاريخي عبر مراحل عصر ما قبل التاريخ حتى مراحل ما قبل الميلاد وما بعده والعصر الإسلامي، وتمثيل المعابد مثل: معبد جبل كنن للإله (عشتر) ومعبد (نعض) ومعبد (حضرم) وغيرها شواهد أثرية عظيمة مع القلاع مثل: (دار الحجر) والقصور والقنوات والحصون والمساجد.. وكذلك المساجد مثل: مسجد العامرية، ثم الحرف اليدوية كصناعة الفضة والعقيق اليماني وصناعة النسيج والخزف والفنون الخشبية.. وغيرها.. كلها تجلي التراث الأصيل، وتعمل الدولة على الحفاظ عليه وضمان استمراره كثروة صنعتها يد الإنسان اليمني تخلد حضارته، وتصله بحاضره ومستقبله من خلال توظيفها ضمن النشاط الاقتصادي والسياحي الذي ينعكس بالفائدة الكبيرة على حياة المجتمع.

من مهام الهيئة العامة لحفاظ علي المدن التاريخية:

* إحياء الصناعات والحرف اليدوية والأسواق التقليدية.
* تهيئة المتنزهات التراثية والأثرية.



عرش بلقيس- مارب

اتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين

جسد اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين نموذجاً طلائعياً رائعاً من خلال إسهاماته الفاعلة في المجالات الوطنية العامة لبلادنا، فهو أول مؤسسة ثقافية وفكرية نشأت على أساس وحدوي، وكان اتحاداً لكل رجال الأدب والفكر من شطري الوطن (سابقاً) واتسع نشاطه على الساحة الوطنية اليمنية قبل تحقيق الوحدة بأكثر من عقد من الزمن وقد أكد شرعيته الوحدوية وأصالة انتمائه للوطن الواحد.. من خلال الأسس والمبادئ والأهداف التي قام عليها وترجمها ضمن فعالياته المكثفة في الحياة الثقافية والفكرية، تحقيقاً لدور الأدباء والكتاب في المجتمع ثقافياً ووطنياً.

وأصدر الإتحاد مجلة (الحكمة) و«الأديب موقف» واستطاع أن يؤسس الجمعية الأدبية للشباب، برعاية ودعم فخامة الرئيس وينظم المسابقة الأدبية السنوية للشباب في الشعر والقصة والمقالة، ويشارك الاتحاد في الأنشطة الثقافية والفكرية على الصعيد الخارجي.



تعد التنمية الاجتماعية من أهم منجزات الرئيس علي عبدالله صالح فقد أحدث تنمية اجتماعية في كافة المجالات

التنمية الاجتماعية

التنمية من أجل المواطن والإرتقاء النوعي المتدرج والمتواصل بمستوى حياته المادية والروحية وتلبية حقوقه الدستورية واحتياجاته المعيشية والروحية المتنامية، هذه وغيرها من المفردات التي تتمحور حول خدمة المواطن مثلت الأبجديات الرئيسية في المشروع التنموي لفخامة الأخ الرئيس وتكشف البيانات والإحصاءات الدقيقة، والإنجازات المادية الراسخة على الأرض حقيقة التطور المتسارع وبوتائر هندسية متواصلة في مستوى بناء الفرد في مختلف مجالات الحياة وتنميته بشريا، وتمثل الرعاية الإجتماعية من قبل الدولة للأسر المعدمة وتوفير سبل العيش الكريم لها أحد أهم الواجبات الرسمية والإجتماعية التي حرص الأخ الرئيس على تقديمها للشعب، منذ توليه السلطة.



التنمية الاجتماعية



ويعد قطاع التنمية الإجتماعية من أهم منجزات الرئيس القائد، الهادفة إلى احداث تنمية إجتماعية في مجال المرأة والطفل والجمعيات والتعاونيات وتدريب المرأة بهدف إكسابها المهارات المهنية، وقد تعززت خطوط نشاط هذا القطاع عام ١٩٩٧م بإنشاء الدولة شبكة الضمان الإجتماعي وتبنيها برنامجاً وطنياً لتنمية الأسرة والمجتمع، وتعتمد شبكة الأمان الإجتماعي على عدد من المشاريع الحيوية التي تنفذها الهيئات والمؤسسات والصناديق الإجتماعية التالية:-

- الصندوق الإجتماعي للتنمية.
- صندوق الرعاية الإجتماعية.
- برنامج تنمية الأسرة والمجتمع.
- صناديق رعاية وتأهيل المعاقين .
- المجلس اليمني للأمومة والطفولة.
- المركز اليمني للدراسات الإجتماعية وبحوث العمل.
- اللجنة الوطنية لتأهيل ورعاية المعاقين.
- المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية.

نقطة التحول النوعية في مجال التنمية الاجتماعية تمثلت في إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية بموجب القانون (٣١) للعام ١٩٩٦م.

الرعاية الإجتماعية

في البداية كانت عبارة عن مساعدات مادية تقدم كهبات للأسر الفقيرة والعجزة والمسنين والأرامل والأيتام ضمن إطار إجتماعي ضيق جداً ولم تكن مضمونة الإستمرار أو منتظمة وغير محكومة بأي تشريع قانوني واضح ينضمها وتحدد على أساسه الأسر المحتاجة للرعاية وحجم هذه الرعاية، وتحولت في عهد الرئيس القائد إلى وسيلة وهدف للتنمية الإجتماعية، وأصبح تقديم العون للأفراد والجماعات والأسر وسيلة للإنتقال بهذه الشرائح المستهدفة إلى مجالات التنمية والإنتاج الإجتماعي، كما توسعت الرعاية الإجتماعية في خدماتها لتشمل الأحداث والمعاقين وتنمية قدراتهم وتأهيلهم للإندماج في المجتمع والعملية التنموية.

عند تولي علي عبدالله صالح قيادة البلد في يوليو ١٩٧٨م كان عدد الحالات المستفيدة في مجال الرعاية الإجتماعية (١٦٠٠) حالة وبلغ إجمالي الإعانة الشهرية (٠١٦, ٣٠٠, ٥) ريالاً، وارتفع هذا العدد ليصل في العام ١٩٨٧م إلى «١٢٨٩٨» حالة، ووصل إجمالي الإعانة الشهرية إلى «٤٤, ٧٩٧, ٣٥٦» ريالاً.

بعد الوحدة اتسعت وبشكل هائل القاعدة الإجتماعية للمستفيدين من خدمات الرعاية الإجتماعية وذلك لمواجهة انتشار حالة الفقر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية العالمية والعولمة، خلال الأربع السنوات من عمر الوحدة تضاعف عدد حالات المستفيدين لتصل في العام ١٩٩٤م إلى «٣٠, ٢٥٥» حالة فيما بلغ إجمالي الإعانات الشهرية إلى «١٥١, ٦٥٢, ٤١٢» ريالاً.



نقطة التحول النوعية في هذا المجال تمثلت في إنشاء صندوق الرعاية الإجتماعية بموجب القانون «٣١» للعام ١٩٩٦م بهدف مواجهة الآثار المترتبة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي وبدأ نشاطه الفعلي في العام ١٩٩٧م الذي قام بإنشاء فروع له في المحافظات المختلفة، ويعتبر أحد مكونات شبكة الأمان الإجتماعي.

جدول يوضح حقيقة التطور في مجال الرعاية والمساعدات

العام	الحالات	إجمالي الإعانة الشهرية
١٩٧٨م	١٦٠٠	٥,٣٠٠,٠١٦ ريالاً
١٩٨٧م	١٢٨٩٨	٤٤,٧٩٧,٣٥٦ ريالاً
١٩٩٧م	١٠٥,٨٢١	٨١٥,٢٤٠,٧٦٢ ريالاً
٢٠٠٦م	٩٤٣,٦٨٨	١٥,٢٨٣,١٧٨,٠٠٠ ريال

تم انشاء صندوق الرعاية الاجتماعية بهدف مواجهة الأثار المترتبة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي .

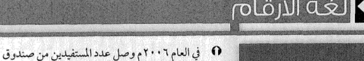
التنمية الاجتماعية

ساهم الصندوق في معالجة الكثير من الإشكالات المتعلقة بالإختلال في نسب المساعدات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وحصر الحالات الفقيرة التي تقوم بها المجالس المحلية والقيام بالدراسات لهذه الحالات والمفاضلة بينها وفقاً لشروط القانون لتحديد الحالات الجديدة المحتاجة إلى الدعم، وتوسيع قاعدة المستفيدين منه ليشمل كل حواضر وريف الوطن اليمني، وقد كان لمبادرة الأخ الرئيس القائد ومكرمته الإنسانية بتوفير «مليار ريال» لتصرف لعدد خمسين ألف حالة جديدة أثرها الكبير في هذا الجانب.

في العام ٢٠٠٦م وصل عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الإجتماعية «٩٤٣,٦٨٨» حالة فيما وصل إجمالي الإعانات المقدمة «١٥,٢٨٣,١٧٨» ألف ريال.

في العام ٢٠٠٧م تم إعتماد (١٠٠,٠٠٠) حالة جديدة مستفيدة من صندوق الرعاية الإجتماعية تم توزيعها على المحافظات وفقاً لمؤشرات مسح ميزانية الأسر للعام ١٩٩٨ ومؤشرات الفقر للعام ١٩٩٩م ليصبح عدد المستفيدين حتى نهاية العام ٢٠٠٧م «١,٠٤٣,٦٦٨» حالة.





لغة الأرقام

- في العام ٢٠٠٦م وصل عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الإجتماعية «٩٤٣,٦٨٨» حالة فيما وصل إجمالي الإعانات المقدمة «١٥,٢٨٣,١٧٨» ألف ريال.
- عدد المستفيدين حتى نهاية العام ٢٠٠٧م «١,٠٤٣,٦٦٨» حالة.
- في العام ٢٠٠٧م تم إعتماد (١٠٠,٠٠٠) حالة جديدة مستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية

زيادة المساعدات النقدية:-

تضاعف خلال العقدين المنصرمين مقدار المساعدات النقدية التي تقدم للمستفيدين شهرياً من (٢٥٠) ريالاً كحد أدنى و (٦٠٠) ريال شهرياً كحد أقصى، ليصل هذا الرقم في العام ١٩٩٧م، إلى ٥٠٠ ريال الحد الأدنى و (١٠٠٠) ريال الحد الأقصى، ونتيجة لإنخفاض القيمة الشرائية للريال وارتفاع الأسعار بعد تطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي والإقتصادي عام ١٩٩٨م تم رفع مقدار هذه المساعدات لتصل إلى (١٠٠٠) ريال شهرياً للشخص المستفيد تضاف إليها



(٢٠٠) ريـال لكل فرد للأسر وبحد أقصى (٢٠٠٠) ريال شهرياً للأسرة التي يصل أفرادها إلى ٦ أفراد.

التدريب والتأهيل:

تنفيذاً لبرنامج الرئيس الإنتخابي وتوجهاته العامة في مكافحة الفقر ورفـع المعاناة عن كاهل الشرائح الفقيرة، وتحقيق برنامج التنمية المستدامة اعتمدت الحكومة مبالغ كبيرة لتدريب وتأهيل المستفيدين من صندوق الرعاية الإجتماعية القادرين على العمل أو من يعولهم على مهن وحرف تساعدهم في الإعتماد على أنفسهم لتحسين أحوالهم المعيشية وإدماجهم في المجتمع، وتنفيذاً لهذا البرنامج التنموي عمل الصندوق منذ مطلع العام ٢٠٠٦م على تنفيذ عدد من البرامج التدريبية لعدد (١٦٥٧٨) مستفيداً حتى نهاية عام ٢٠٠٧م على حرف ومهن مختلفة في أكثر من «٣٠٠» برنامج تدريبي شمل كل المحافظات، بتكلفة إجمالية بلغت (٧٢,٤٥٥,٤٧٩) ريالاً، ويتولى الصندوق البحث عن ممولين للمشاريع الصغيرة التي تدرب عليها المستفيدون، لمساعدتهم في إقامة وتجهيز مشاريعهم الصغيرة المدرة للدخل، وتم خلال العام ٢٠٠٧م تقديم القروض البيضاء الميسرة وبدون أرباح لتمويل «٢٧» مشروعاً استفاد منه (٣٣١١) حالة وبتكلفة إجمالية تقدر بـ(٢٠٠,٤٧٨,٢٨٧) ريال.

الضمان الإجتماعي:

بلغ عدد الحالات المستفيدة من معاشات التقاعد في مختلف محافظات الجمهورية في العام ١٩٩٧م إلى (٣١٠٦٥) حالة وبلغ ما صرف لتلك الحالات مبلغ (٥١٩,٦٤٩,٩٤٣) ريالاً يمكن أخذ عينات لما تم صرفه لبعض المحافظات خلال هذا العام. في صنعاء بلغ عدد المستفيدين (١١٨٥) حالة وبلغ ما تم صرفه (١٧,٤٩٢,٩٤٢) ريالاً وفي محافظة عدن بلغ عدد المستفيدين (١١,٦٩٧) حالة بمبلغ «٢١٢,٤٧٨,٩٤٤» ريالاً وفي حضرموت «٣,٢٦٣» مستفيداً بمبلغ «٥٢,١٥٣,٧٣٢» ريالاً وفي عام ٢٠٠٦م وصل عدد المتقاعدين لدى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات (٧١,٠٢٢) فرداً، وبلغ إجمالي المعاشات التقاعدية والتعويضات المالية (١٥,٠٦١,١٧٤,٤٧٤) ريالاً.

الصندوق الإجتماعي للتنمية:-

تأسس بموجب القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩٧م بهدف المساهمة في التخفيف من البطالة وحدة الفقر عبر برامج

بلغ عدد الحالات المستفيده من معاشات التقاعد في مختلف محافظات الجمهورية عام ١٩٩٧م(٣١٠٦٥) حالة .

التنمية الاجتماعية



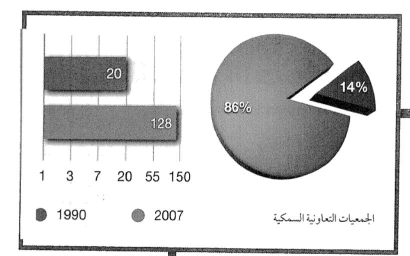
تنمية المجتمع في التعليم والرعاية الصحية، المياه، والطرق الريفية، والأنشطة البيئية، والموروث الثقافي، فضلاً عن تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وبرنامج بناء القدرات، وخدمة الفئات ذات الإحتياجات الخاصة من المعاقين والأطفال المعرضين للخطر (اليتامى، الجانحين، أطفال الشوارع، أطفال السجينات، والأطفال في سوق العمل)، والنساء المعرضات للخطر «السجينات اللواتي أفرج عنهن» والمهمشين إجتماعياً (نزلاء المصحات النفسية، نزلاء دور العجزة، وقاطني المناطق العشوائية).. يعمل الصندوق على دعم المشاريع والبرامج التي من شأنها المساعدة على دمج هذه الفئات في المجتمع، ومنذ عام ٢٠٠٢م سعى الصندوق الى تطوير إستراتيجيات لوضع رؤية وطنية للعمل مع الفئات ذات الإحتياجات الخاصة وبالذات الأطفال والشباب.

ساهم إلى جانب الحكومة في تمويل المرحلة الأولى من الصندوق هيئة التنمية الدولية بمبلغ ٣٠مليون دولار والإتحاد الأوروبي بمبلغ ١٥ مليون دولار والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي بمبلغ ٢٠ مليون دولار وصندوق الأوبك بمبلغ ٦ ملايين دولار والحكومة الهولندية بمبلغ ٤,٥ مليون دولار، وفي السنوات الثلاث الأولى من عمر الصندوق تم تنفيذ ٩٤٢ مشروعاً وبلغت نسبة الإناث المستفيدات ٤٨٪ من إجمالي المستفيدين، كما بلغ عدد المستفيدين ١,٦ مليون شخص وتوفرت فرص عمل مؤقتة لحوالي ١,٧٦ مليون شخص، ويخطط الصندوق الإجتماعي للتنمية في المرحلة الثانية لتنفيذ ٢٧٠٠ مشروعاً بإجمالي قدره ١٧٥ مليون دولار وقدمت هيئة التنمية الدولية ٧٥ مليون دولار على مدار اربع سنوات إلى جانب توفير ١٠٠ مليون دولار من مصادر أخرى.

ويعمل الصندوق الإجتماعي حالياً على إستكمال خطة لتنفيذ مشروعات كلفتها ٤٠٠ مليون دولار حتى نهاية العام الجاري ٢٠٠٨م في عشرة قطاعات رئيسية تساهم في تخفيف الفقر وتشغيل العمالة الكثيفة.

الجمعيات التعاونية:

بمقتضى أحكام القانون (٣٥) للعام ١٩٧٥م كانت البدايات الأولى لنشاط الجمعيات التعاونية الذي ظل محدداً ومحكوماً بجملة من العوامل المؤثرة سلباً على نجاحها، أبرزها تخلف البنية الاقتصادية، والثقافية



والإجتماعية للواقع، وغياب الوعي الشعبي بأهمية ودور هذه الحركة إلى جانب ضعف اهتمام الدولة ودعمها وتشجيعها لهذه الحركة.

أعطى الرئيس علي عبدالله صالح الحركة التعاونية اهتماماً خاصاً باعتبارها أهم منطلقات النهوض التنموي وأداة شعبية فاعلة لتحقيق المشاريع الخدمية في الواقع الحياتي للناس، من خلال تنمية وعي الجماهير وتحريرها من اليأس وتعزيز ثقتها بالنفس وشعورها بالمسؤولية الوطنية والدفع بها في معترك البناء التنموي.

مثل المؤتمر التعاوني الرابع المنعقد في يناير ١٩٧٩م الذي انتخب فيه الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للإتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير، بداية التحول النوعي في تاريخ الحركة التعاونية، وحددت قراراته وتوصياته التي حظيت بدعم الحكومة برامج وأهداف وآليات عمل الحركة التعاونية ومعالم تطورها ومستقبلها، وتوفير الضمانات والمقومات المادية لدعمها وإستمرار نشاطها بإنشاء بنك التعاون الأهلي للتطوير الذي ساهمت الدولة بنصيب الأسد في رأسماله.

قيادة الرئيس المباشرة ودعمه المتواصل للحركة التعاونية عزز من ثقة الشعب بمستقبلها وزاد من شعبيتها وإتساع قاعدتها الإجتماعية وإطار نشاطها الجغرافي وزيادة إسهاماتها التنموية في تنفيذ المشاريع الخدمية في مختلف المجالات.

الجمعيات التعاونية ١٩٩٠:-

زراعية	حرفية	سمكية	نسوية	مهنية	استهلاكية	سكنية	خيرية
٩٩	١٤	٥	٧	٩	٥	٥	١٦

الجمعيات التعاونية ١٩٩٧:-

زراعية	سمكية	استهلاكية	اسكانية	حرفية	خيرية	مهنية	اجتماعية	علمية	ثقافية
٢٦٦	٢٥	٩٥	١٦٣	٢٦	٥٨١	٣٣	١١١	١١	٢١

الجمعيات التعاونية ٢٠٠٦

زراعية	سمكية	استهلاكية	سكنية	حرفية	خيرية	مهنية	اجتماعية	علمية	ثقافية
٨٥٠	١٤٩	٩٤	٢٦٨	٤٠	٢٢٦٥	٦١	٧٧٩	٤٦	٦٣

مؤسسات خيرية	صداقة	أخاء	تغلبات	أندية	منتديات
١٩١	٢٠	٦	٣١	٢٢٣	١٣

أعطى الرئيس الحركة التعاونية اهتماماً خاصاً باعتبارها أهم منطلقات النهوض التنموي .

التنمية الاجتماعية

تميزت السنوات الأولى من حكم الرئيس بالانتشار الهائل للجمعيات التعاونية

خلال الفترة ٧٨م-١٩٨٢م وصل إجمالي قيمة المشاريع التي نفذت إلى (١٨٣,٢٤٦,٢٠٩) ريالاً، أبرز المشاريع المنجزة:

أ- في مجال الطرق: ٥٠٨ مشاريع إجمالي طولها ٤٩٦٥/ ٥ كيلو مترات.

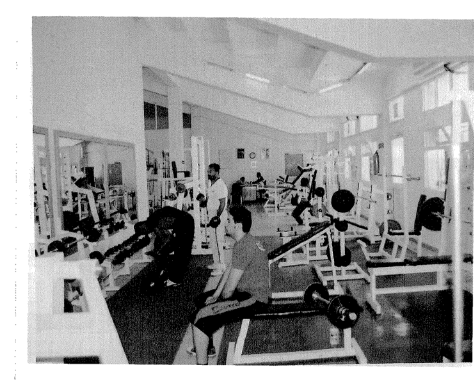
ب- في مجال التعليم: ١٥٥ مدرسة تتكون من ٧٥٤ فصلاً دراسياً و ١٠٩ مرافق.

جـ- في مجال الصحة: أكثر من ١١ مشروعاً صحياً.

د- أما المشروعات المتنوعة: فهي مشروعات تشمل بناء المساجد ومشروعات كهربائية والتشجير.. إلخ، وقد أنجز منها ٥٦ مشروعاً.

هذه التجربة الناجحة التي حققتها هيئات التعاون الأهلي للتطوير مثلت حافزاً لتوسيع مجالات النشاط التعاوني نحو القطاعات الإنتاجية وبالذات في القطاع الزراعي، وظهرت الجمعيات الزراعية كمرحلة أولى في محافظات صنعاء تعز، الحديدة، إب، حجة، مأرب ووجهت نشاطاتها لتطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي وتسويقه وتوفير الإحتياجات والمتطلبات الضرورية لذلك وبالتزامن مع هذه الجمعيات الزراعية ظهرت ١١ جمعية تعاونية متعددة الأغراض حتى نهاية سبتمبر ١٩٧٩م.

الإنتشار الهائل للجمعيات التعاونية على إمتداد الساحة الوطنية التي ميزت السنوات الأولى من حكم الرئيس علي عبدالله صالح، وظهور أجهزة تعاونية جديدة مثل المؤسسات التعاونية الإستثمارية وغيرها من الأشكال التي تستوعب الكثير من الأنشطة التنموية حتم بالضرورة تدعيم نشاط الحركة التعاونية ورفدها بالمزيد من شروط وعوامل نجاحها وإستمرارها فتم إنشاء بنك التعاون الأهلي للتطوير الذي بدأ بمزاولة نشاطه منذ مارس ١٩٨٠م برأسمال قدره مائة مليون ريال حصة الدولة فيه ٦٠٪ مهمته تقديم القروض وتمويل المشروعات الإستثمارية التعاونية، وتقديم كافة الخدمات التي تقدمها عادة البنوك التعاونية للهيئات والجمعيات التعاونية، وفي سياق هذا التطوير أنشئت في سبتمبر ١٩٨٠م الإدارة العامة للخدمات التي ألحق بها في المرحلة الأولى من تأسيسها ثلاثة حفارات للآبار الارتوازية والأجهزة الفنية للكشف عن المياه والأدوات اللازمة لتوفير مياه الشرب النقية للمواطنين.



لقد اتسم تطور الحركة التعاونية في بلادنا بمسار تصاعدي بياني من حيث تعدادها، وقاعدتها الإجتماعية ومهامها المهنية التخصصية، على النحو التالي:-

- بلغ عدد الجمعيات الزراعية حتى نهاية ١٩٧٩م إلى (١٥) جمعية.
- بلغ عدد الجمعيات الزراعية نهاية العام ١٩٨٦م (٧٧) جمعية.
- بلغ عدد الجمعيات والتعاونيات نهاية العام ١٩٩٠م إلى (١٦٣) جمعية .

صالة ٢٢ مايو المغلقة

بعد الوحدة تطور نشاط الجمعيات واتسع طابع المهام التي تقوم بها لتشمل مجالات جديدة غير إنتاجية (إجتماعية، علمية، ثقافية، مهنية).. في العام ١٩٩٤م صدر القانون رقم (١٨) المنظم للعمل التعاوني في ظل دولة الوحدة، وهذا القانون أتاح لكل فئات الشعب إمكانية تنظيم نشاطهم في إطار نقابي مشترك لخدمة مصالحهم وتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية، الأمر الذي أتاح زيادة عدد الجمعيات لتصل في العام ١٩٩٧م إلى حوالى «١٣٣٢» جمعية

في العام ٢٠٠٦م وصل عدد الجمعيات الناشطة على الساحة إلى حوالى(٥٠٩٩) جمعية

النقابات:

جاء قرار الرئيس القائد مطلع العام ١٩٧٩م بإفساح المجال أمام إنشاء النقابات المهنية ترسيخاً لنهجه الديمقراطي وفتح المجال أمام أبناء الوطن لإبداء آرائهم ومشاركتهم المسؤولية في خدمة أنفسهم وخدمة الوطن، في هذا العام كانت البداية لإنشاء النقابات المهنية أبرزها: نقابة الصحفيين، نقابة المهن التعليمية، نقابة عمال الغزل والنسيج، ونقابة المهن الطبية.. حظيت هذه النقابات منذ تأسيسها بدعم الدولة ورعايتها، ونجحت إلى حد كبير في تحقيق الغايات المرجوة منها في تنظيم نشاط أعضائها والدفاع عن حقوقهم وتوحيد الطاقات والكفاءات وتوجيهها في خدمة غايات وأهداف وطنية تنموية.

عشية الوحدة ١٩٩٠م وصل إجمالي عدد النقابات إلى «٨»نقابات عامة لها «٢٢» فرعاً إلى جانب «٣» إتحادات عامة لها «٢٢» فرعاً.

في العام ٢٠٠٦م بلغ عدد الإتحادات العامة «٤٦» إتحاداً عاماً وعدد فروعها «١٢٣» فرعاً، منها إتحادان نقابيان للعمال هما:

- الإتحاد العام لنقابات عمال اليمن في الجمهورية اليمنية وعدد فروعه في المحافظات «١٢» فرعاً.

وصل عدد الجمعيات الناشطة على الساحة الوطنية إلى حوالى(٥٠٩٩) جمعية في عام ٢٠٠٦م

التنمية الاجتماعية

«الشباب هم الثروة الحقيقة التي لاتنضب لهذا الوطن»
رئيس الجمهورية

- الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية للجمهورية اليمنية وعدد فروعه في المحافظات «٢٢» فرعاً.

النقابات العامة:

- بلغ عدد النقابات العمالية «١٢» نقابة عامة.
- بلغ عدد النقابات العامة المهنية «١٨» نقابة عامة.
- بلغ عدد النقابات الفرعية للعمال «٧٢» نقابة فرعية.
- بلغ عدد اللجان القيادية للعمال «٢٢٠» لجنة قيادية.
- بلغ عدد اللجان القيادية للنقابات المهنية «١٩٦» لجنة قيادية.

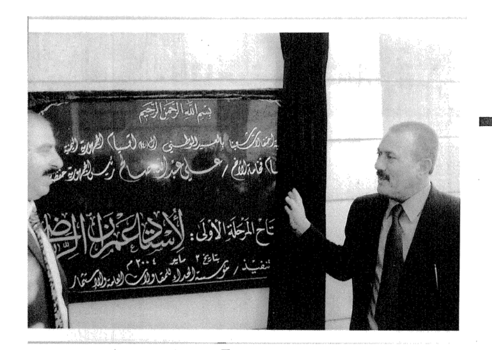
الشباب والرياضة

«الشباب هم الثروة الحقيقية التي لا تنضب لهذا الوطن» هذه الكلمات تلخص استراتيجية الرئيس القائد في التعامل مع الشباب، باعتبارهم رواد المستقبل والقوة المنتجة القادرة على الإبداع والنهوض بأعباء التنمية بكافة أشكالها ومجالاتها، ومنذ اليوم الأول لتوليه قيادة البلد حرص الرئيس القائد على تسخير الكثير من الجهد والإمكانيات المتاحة لبناء هذا القطاع الجماهيري المهم بشكل متكامل وسليم (علمياً، ثقافياً اخلاقياً، بدنياً، ونفسياً)، وتوفير كل ما يلزم لتحقيق هذه الغاية النبيلة وبناء الشخصية الوطنية الجديدة التي على أساسها تتحدد معطيات المستقبل وشكله ومضامينه.

بعد تولي الأخ الرئيس الحكم في ١٩٧٨م وحتى العام ١٩٩٠م تحققت الكثير من الانجازات في هذا المجال في مجال البنية التحتية، وتدوير عجلة النشاطات الشبابية بمختلف أشكالها، وتتمثل أهم إنجازات هذه المرحلة في التالي:-



- توفير حاجات الشباب في الأنشطة المختلفة والمتنوعة التي يمارسون فيها نشاطاتهم الرياضية والثقافية من بيوت ومراكز الشباب وملاعب وصالات وأندية ومنشآت رياضية مختلفة.
- توفير الاعتمادات المالية والدعم المالي لقيام المسابقات الرياضية المتنوعة سنوياً على المستوى الداخلي والخارجي.
- توفير المؤسسات التربوية والكادر المؤهل والتأهيل الدائم والمستمر لقيادة العملية الرياضية وتنظيمها



بشكل دائم لمواكبة التطورات الجارية على المستوى العربي والعالمي.

- قيام الدولة بالمشاريع الاستثمارية العديدة لإقامة المباني والمنشآت الرياضية للشباب لممارسة نشاطاتهم المختلفة على مستوى جميع المحافظات.

– تشجيع قيام المسابقات الداخلية السنوية والمشاركات الخارجية على طريق خلق أبطال رياضيين يمنيين.

المشاريع الإستثمارية (٧٨-٩٠م)

– (٤) بيوت شباب
– (١٠) مراكز شباب في مختلف المحافظات
– إقامة مدينة الثورة وأستاد رياضي بأمانة العاصمة.
– إقامة مدرجات بملعب الظرافي بصنعاء والشهداء بتعز.
– تسوير عدد من أراضي الأندية ومدينة الثورة الرياضية.
– إنشاء الأستاد الرياضي (الكبسي) في مدينة إب.
– إنشاء الأستاد الرياضي في تعز.
– وكانت التكلفة لهذه المشاريع الاستثمارية (٢٥٠,٧٩٢,٠٠٨) ريال.

الأندية والاتحادات الرياضية

لقد حظي بناء الأندية الرياضية والثقافية باهتمام بالغ، وشمل كل محافظة ومديرية ومدينة.
من الخطوات والإجراءات العملية الأولية في هذا السياق إقامة وتنظيم المخيمات الشبابية منذ سبتمبر ١٩٧٩م تحت شعار: «من أجل مجتمع يمني قوي بشبابه»، حيث تم تنظيم عدد من المخيمات الشبابية المتواصلة ويعتبر المخيم الذي أقيم خلال الفترة ١٢-٢٨ سبتمبر ١٩٨١م، قد مثل حدثاً وطنياً مهماً من حيث كونه جمع شباب الوطن الواحد جنوباً وشمالاً في عاصمة اليمن التاريخية صنعاء، وجسد أروع صور الوحدة الوطنية للشباب اليمني.

في عام ١٩٨١م أصدر الرئيس القائد القرار رقم (٥٨) لسنة ١٩٨١م، قضى بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وتولى رئاسته، حتى يتسنى الإشراف المباشر والمتابعة الشخصية لنشاط الشباب، ومعالجة مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم.

الكشافة والمرشدات:

شهد العام ١٩٨١م الانطلاقة الحقيقية لحركة الكشافة والمرشدات، -على الرغم من وجودها في اليمن منذ مطلع القرن الماضي- وبعد افتتاح المقر الدائم لجمعية الكشافة والمرشدات في ٢٢/ ١/ ١٩٨١م برعاية فخامة الرئيس في العاصمة صنعاء، وتكوين فروع لها في معظم محافظات الجمهورية، أمكن لهذه الحركة أن ترتقي أكثر بدورها وفعالياتها، مستفيدة من الدورات والندوات

تم تنظيم وإقامة المخيمات الشبابية منذ سبتمبر ١٩٧٩م تحت شعار: «من أجل مجتمع يمني قوي بشبابه».

التنمية الاجتماعية

أنفقت الدولة على إنشاء الملاعب في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات حوالى (١٢٠٨) مليارات ريال خلال الفترة من (١٩٩٤-٢٠٠٥م)

والمخيمات الكشفية، مما أهلها للإنضمام إلى المكتب العربي للمرشدات والمشاركة في المؤتمرات واللقاءات العربية المختلفة.

يضطلع شباب الحركة الكشفية باسهامات فاعلة في المجالات الخدمية والتطوعية مثل محو الأمية وتنقية المياه وردم المستنقعات وحملات النظافة ومساعدة رجال المرور وجباية الضرائب ومكافحة الأمراض والحفاظ على البيئة.. إلخ.

تطورات متسارعة:

خلال الفترة من ١٩٩٠م-١٩٩٨م وصل عدد المشاريع الإستثمارية في قطاع الشباب والرياضة إلى «١٠٧» مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها (٢,١٠٤,١٠٤,٧٩٣) ريالاً، خلال هذه الفترة ارتفع عدد الأندية إلى (٢٢٨) نادياً بلغ عدد منتسبيها (٥٢٦٥٠) وعدد اللاعبين فيها («٣٠,٢٧٠») فرداً.

في العام ١٩٩٦م وصل عدد الملاعب في الجمهورية إلى ١٥١ ملعباً منها ١٢ ملعباً لها مدرجات، بالاضافة إلى عدد من الصالات الرياضية المغلقة، وارتفع عدد مقّرات الأندية إلى «٤٠» مقراً وارتفع عدد الأندية الرياضية إلى (٣٠٣) أندية بلغ عدد أعضائها «٨٩,٧١٤» عضواً وعدد اللاعبين المسجلين فيها «٦٥,٥٨٤» فضلاً عن نوادي القوات المسلحة والأمن وبعض النوادي الخاصة بالهيئات والشركات وغيرها، وتتوفر حالياً ٢٤ بيتاً ومركزاً للشباب و ٤٤ منشأة متعددة الأغراض، ووصل عدد الإنجازات الرياضية المعترف بها عربياً ودولياً إلى ١٧ اتحاداً أولمبياً لها ١٣٤ فرعاً.

ومنذ عام ١٩٩٥م أصدرت الدولة عدة تشريعات لصالح النشء والشباب، منها اللائحة التنظيمية لوزارة الشباب والرياضة التي حددت أهداف الوزارة في تجميع الطاقات الشبابية، وتكريس القيم الوطنية والوحدوية، وتشكل الرياضة الجانب البارز في حياة الشباب، وقد تبنت الدولة خطوات عملية منذ قيام دولة الوحدة في عام ١٩٩٠م لإقامة شبكة من المنشآت للأنشطة الرياضية الواسعة الانتشار ككرة القدم والدفع بها



مجسم الاستاذ الرياضي - عدن

إلى الأمام، إذ أنفقت على إنشاء الملاعب في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات حوالي ١٢٠٨ مليار ريال خلال الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٥م، للاحتياج الفعلي لها في تنمية القدرات وبناء الإنسان.

جوائز رئيس الجمهورية للشباب:

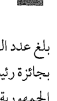
أصدر الأخ الرئيس علي عبدالله صالح القرار الجمهوري رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٨م بشأن استحداث جوائز رئيس الجمهورية للشباب في مجالات: تلاوة القرآن الكريم، العلوم التقنية، الآداب والفنون التشكيلية وغيرها من المجالات.

وقد تضمن القرار الضوابط والمعايير والشروط الخاصة بتلك الجوائز، كما حدد الحد الأقصى لعمر المتسابقين بثلاثين سنة. وقد نظمت أول فعالية لتكريم الفائزين بهذه الجوائز في عام ١٩٩٩م، حيث منحت الجائزة في مجال القرآن الكريم والشعر والقصة والفن التشكيلي، وقد زاد عدد المتقدمين لجوائز رئيس الجمهورية عن الأعوام السابقة، مما استدعى توسيع المشاركة على مستوى المحافظات، بحيث تتم التصفية التمهيدية فيها، يلي ذلك التصفية النهائية على مستوى البلاد ككل.

وقد بلغ عدد الفائزين بالجائزة حتى الآن خمسين متسابقاً منهم ٤٢ شاباً وثمان فتيات.

صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة:

تم إنشاء صندوق رعاية النشء للشباب والرياضة بموجب القرار رقم (١٠) لسنة ٩٦م بهدف دعم رياضة الناشئين والمنتجات الوطنية الرياضية والطب الرياضي والمساهمة في علاج إصابة اللاعبين. حالياً يقوم الصندوق بدور هام في دعم الأنشطة الرياضة والتأهيل والتدريب



بلغ عدد الفائزين بجائزة رئيس الجمهورية حتى الآن خمسين متسابقا منهم ٤٢ شاباً وثمان فتيات

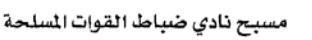
التنمية الاجتماعية

وفي بناء المرافق الرياضية والشبابية وتجهيزها وصيانتها ومنح الحوافز والجوائز التشجيعية للمبرزين في مجال الرياضة، وحددت موارده برسوم محددة على السجائر المنتجة محلياً والمستوردة وعلى الأسمنت المحلي والمستورد وضريبة محددة على القات وللصندوق موارد أخرى (إعانة الحكومة والهبات والتبرعات ونسبة من إعلانات الملاعب).

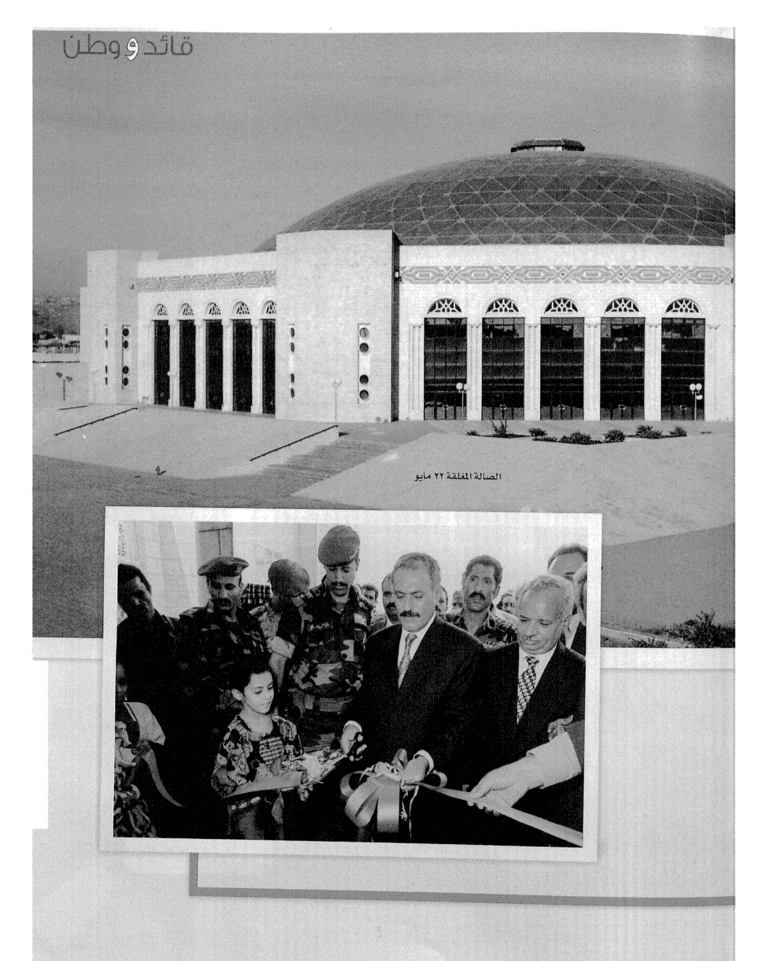
النشاط الرياضي الخارجي:

شهدت النشاطات الخارجية توسعاً كبيراً خلال السنوات المنصرمة وخسرت الدولة الكثير من الدعم السنوي لتغطية نفقات هذه النشاطات ومن خلال الجدول التالي يتبين حجم المشاركة في الفعاليات الخارجية والنتائج المحققة خلال الفترة (٢٠٠٠م-٢٠٠٦م).





مسبح نادي ضباط القوات المسلحة



الصالة المغلقة ٢٢ مايو



حرص فخامة الرئيس
علي عبدالله صالح على
تحقيق العدالة بين كافة أبناء
الشعب ايماناً منه بأن العدل
والقضاء هما ركيزة الأمن
والاستقرار والتنمية .

العدل والقضاء



حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ تحمله مسؤولية قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م على تحقيق العدالة بين كافة أبناء الشعب إيماناً منه بأن الحكمة تقضي بأن العدل أساس الحكم وبأن العدل والقضاء هما ركيزة الأمن والاستقرار والتنمية.

وجاء إنشاء وزارة العدل لتتولى مهام تطبيق الدستور والقوانين الصادرة من خلال إنشاء المحاكم الشرعية و إدارتها والإشراف عليها ومن هذه المحاكم:

محاكم الأموال العامة - الشعب الاستئنافية.

المحاكم التجارية الابتدائية - محكمة الأحداث الابتدائية في محافظة عدن - الدائرة العسكرية بالمحكمة العليا.

الدائرة الإدارية بالمحكمة العليا - الدائرة الدستورية.

محكمة استئناف الأمانة - محكمة استئناف المحويت وغيرها من محاكم الاستئناف في الجمهورية.

العدل والقضاء



الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية قيادة الوطن نقلة نوعية بعد انجاز جملة خطط وبرامج الإصلاح في البنى التشريعية والقانونية وأصبحت تشريعات القضاء تحتل مكانة مرموقة بين التشريعات في دول المنطقة.. حيث أن اليمن هي أول من قنن أحكام الشريعة الإسلامية اعتماداً على الأخذ بالأرجح من كل المذاهب وتعممت التجربة اليمنية هذه إلى بعض الأقطار العربية انطلاقا من خطة صنعاء لتوحيد القوانين العربية طبق أحكام الشريعة الإسلامية.. وقد مثلت التشريعات والقوانين تقنيناً كاملاً لجميع نواحي الحياة العامة وشكلت البنية التشريعية للدولة.. ومن أهم القوانين التي تم إقرارها قانون العقوبات وقانون تجريم غسيل الأموال الناتجة عن نشاط غير مشروع وقانون الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وغيرها.

الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة

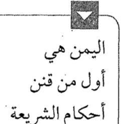
كانت بلادنا سباقة على مستوى العالم العربي والإسلامي في تقنين أحكام الشريعة الإسلامية . .وقد قامت الدولة بتحديد الآلية التي يجب أن تلتزم بها الهيئة العلمية عند قيامها بأعمال التقنين بالآتي:

- أن لا يكون التقنين مخالفاً لنصوص الكتاب والسنة والإجماع.
- أن تستمد لجنة تقنين أحكام الشريعة نصوصها من مجموعة المذاهب الاجتهادية والأخذ بأقوى ما في كل منها.
- الاعتماد على أصول الفقه المجرد وقواعده العامة ومعالجة الأوضاع الفقهية المستجدة.
- تجميع المباحث والفروع وردها الى موطنها مع مراعاة وضع القواعد الكلية والتي تعتبر كل واحدة منها أصلا فقهياً تدور عليه وتتفرع عنه أحكام فرعية تطبيقية من أبواب وموضوعات شتى.
- ترتيب وترقيم المواضيع وصياغتها بما يتفق والصياغة القانونية بحيث تشتمل النصوص المقننة على أحكام آمرة وعامة وبعبارة سهلة والاقتصار على قول واحد

وتعتبر السلطة القضائية وفقاً للنصوص الدستورية النافذة في المواد (١٤٩ا ١٥٠ا ١٥٣ا١٥١) مستقلة مالياً وإداريا..

كما أن مجلس القضاء الأعلى هو قمة الجهاز القضائي ويتولى وضع السياسات العامة للقضاء ومتابعة تنفيذها فضلاً عن دوره الدستوري في دراسة وإقرار مشروع موازنة القضاء وتمهيداً لإدراجها في الموازنة العامة للدولة عملاً بنص المادة (١٥٢) من الدستور والنيابة العامة هي هيئة من هيئات السلطة القضائية وركن من أركانها.. وتعتبر المحكمة العليا للجمهورية أعلى هيئة في هيكل المحاكم وهي محكمة قانونية ومرجعية وتتفرغ فقط للقضايا الهامة والمستعصية.

وشهد القضاء خلال ٣٠ عاماً من تولي فخامة



اليمن هي أول من قنن أحكام الشريعة الإسلامية



يعمل في كل مسألة.
- يفرد لكل من الأحكام الأساسية والموضوعية والأحكام الكلية باب خاص بها.
وقد ترتب على العمل بهذه الآلية إعطاء التجربة اليمنية في مجال تقنين أحكام الشريعة بعداً واسعاً وشاملاً بحيث مكنت المقنن الرجوع الى كافة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين والأخذ بأقوى ما في هذه الاجتهادات في ما يتعلق بالمواضيع التي تناولها التقنين سواء كان في المجال المدني أو التجاري أو الجنائي أو الأحوال الشخصية ويتفق مع ظروف وواقع اليمن والتطور الاجتماعي والأساليب الحديثة في الإدارة والتي لا تتعارض مع الكتاب والسنة والإجماع.
شارك في التقنين خبرات علمية متخصصة في مجال الفقه الإسلامي ممثلة بالعديد من العلماء المجتهدين الذين لهم معرفة بكافة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين وتم تعيين العديد من هؤلاء العلماء في الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية سواء في بداية أعمال التقنين أو من خلال إناطة أعمال التقنين بمجلس الشعب التأسيسي أو بمجلس الشورى أو بمجلس النواب بالإضافة إلى إشراك العديد من القانونيين والاقتصاديين للعمل معهم وقد كانت تجمعهم صفات مشتركة أهمها الإلمام بكافة الجوانب التشريعية ومعرفة التطورات المعاصرة والبعد عن التعصب المذهبي لديهم وانفتاحهم على كافة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين والتطورات المعاصرة في الجوانب التشريعية والقانونية والمستجدات في المجتمع
وبعد توليه السلطة حرص الرئيس علي عبدالله صالح على تفعيل ودعم نشاط هذه الهيئة ضمن سياق جهوده في بناء الدولة الحديثة وإيجاد القوانين والأنظمة التي تتفق مع مصالح الشعب وتحمي الحقوق والحريات وتحقق العدل والمساواة بين المواطنين وتنظم العلاقات بين سلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية بما يتفق والنص الدستوري الذي يجعل الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات ومن هنا استدعت الضرورة العمل على تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم تحقيق مبادئ الحريات الدينية والمذهبية ويجنب البلد إشكالات الخلافات المذهبية ومحاولة إلزام الناس بالتعاطي على رأي

شهد القضاء نقلة نوعية بعد انجاز جملة خطط وبرامج الإصلاح في البنى التشريعية والقانونية

العدل والقضاء



مبنى النائب العام

أو مذهب يختلف من منطقة إلى أخرى، وهذه الهيئة كانت ضرورية في ظل النمو المتسارع الذي شهدته البلد منذ العام ١٩٧٨م وحاجة البلد إلى جهاز قضائي كبير ومتشعب ساهم بدوره في إيجاد قضاة في المحاكم القضائية في مستوياتها المختلفة لا إطلاع لهم في علم الفقه وأحكامه.

وجاء عمل هذه اللجنة للتسهيل على القضاة والمواطنين والتقاضي بموجبها، بحيث تكون القوانين المعمول بها مستمدة من الشريعة الإسلامية وتوحيد الأحكام في الدولة.

لقد كان إهتمام الرئيس بعمل هذه الهيئة لتلبي احتياجات ومصالح الوطن المختلفة في ظل اتساع المعاملات التجارية وتطور ونمو العلاقات والإتصالات بالعالم الخارجي والتشريعات الدولية والثنائية التي تحكمها في مختلف المجالات وما تتطلبه هذه العلاقة من تشريعات وطنية قادرة على استيعاب متغيرات الحياة ومواجهة الأنظمة والأعراف والمعاملات المتجددة، وتعديل القوانين التي ظهرت الحاجة والمصلحة في تعديلها وتطويرها بما يتواءم أولاً وبناء الإسلام القائم على رعاية مصالح الناس وصلاحيته للتطبيق في كل مكان وزمان.

أهمية التجربة اليمنية أنها تحررت من الالتزام بمذهب محدد واستمدت أعمالها في التقنين من مجموعة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين دون التقيد بمذهب معين ودون التعصب لمذهب على حساب بقية المذاهب الأخرى مما جعل التجربة اليمنية في مجال التقنين تتميز على غيرها من التجارب مما جعلها صالحة لتكون مرجعاً لكافة البرلمانات في العالم الإسلامي التي تهدف إلى تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لأنها تحررت من المذهبية الضيقة وأخذت بأحسن ما في المذاهب الأخرى وأقوال العلماء في ما يصلح للبيئة اليمنية مع العلم أن المقننين اليمنيين قد رجعوا إلى التشريعات العربية الموحدة والفقه المقارن والقوانين المدنية المعمول بها في العديد من الدول العربية.

وعندما تحققت الوحدة اليمنية المباركة وشكلت اللجان المشتركة لوضع القوانين أقرت هذه اللجان كل ما تم انجازه في مجال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية والتي شملت العديد من الجوانب وأهمها رعاية الملكية العامة والخاصة والنواحي الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص والعام بالإضافة إلى بقية القوانين التي أنجزتها الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية.

منجزات التقنين :

على ضوء الآلية التي ارتكز عليها تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في اليمن فقد تم انجاز العديد من القوانين سواء من خلال عمل الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية أو من خلال مجلس الشعب التأسيسي أو من

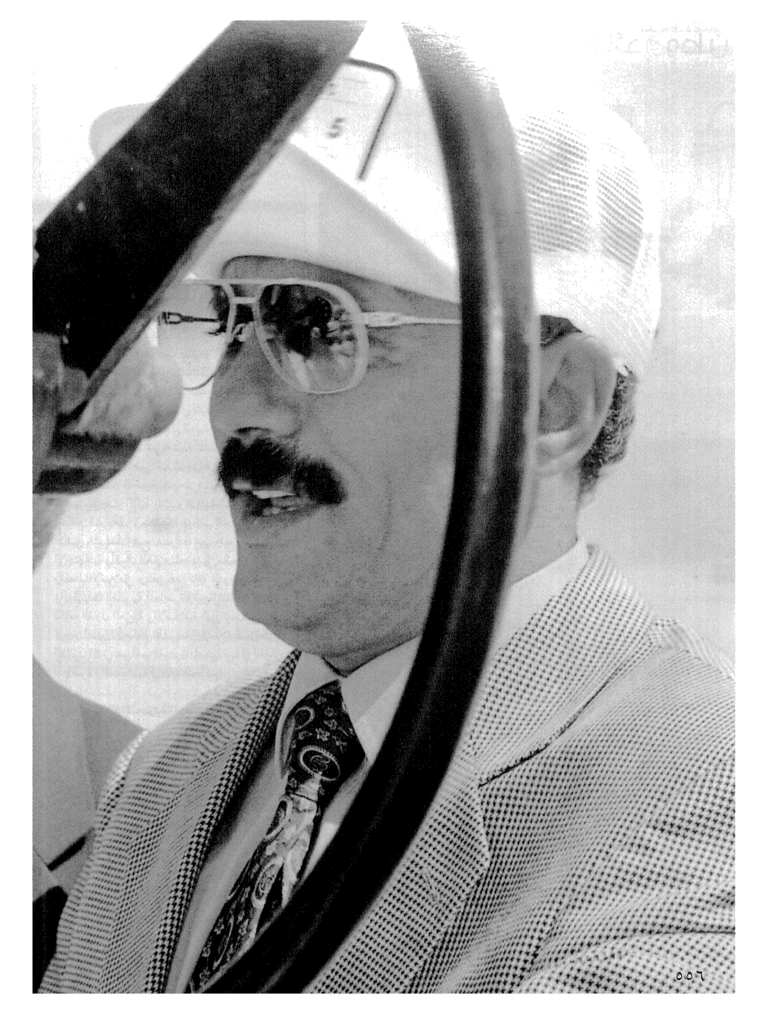


خلال مجلس الشورى أو مجلس النواب وهي:
قانون المواريث، القانون التجاري، قانون الوصية قانون الهبة، قانون الوقف، قانون الإيجارات، قانون المرافعات (الكتاب الأول والثاني)، قانون العقوبات، قانون المراهق، قانون التنفيذ، قانون الإجراءات الجزائية وقانون التحكيم.
إضافة الى ذلك فإن أهم ما تم انجازه في مجال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في اليمن هو القانون المدني والذي استغرق العمل فيه ما يقرب من خمسة وعشرين عاماً وقد تم تعديله عدة مرات بهدف مواكبته لكافة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والاجتهادات الفقهية المعاصرة وقد تم تقنين مواده بموجب الآلية التي وضعتها الدولة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتبر انجاز القانون المدني المستمد جميع مواده من جميع المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين مفخرة لليمن وللعالم الإسلامي ويتفق مع كافة القوانين المدنية والنظريات القانونية المعاصرة وانجازاً تقدمه اليمن لكافة الدول العربية والإسلامية التي تبذل جهوداً كبيرة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية ويعتبر القانون المدني هو أهم القوانين المعمول بها في الحياة المعاصرة والمعمول به في كافة المحاكم .

عوامل نجاح التجربة اليمنية:

من خلال الاطلاع على الآلية والأسس التي ارتكزت عليها التجربة اليمنية في تقنين أحكام الشريعة الإسلامية نستطيع أن نستنتج الأسباب التي أدت الى نجاح التجربة اليمنية هذه الأسباب بعضها مرتبطة بخصوصية المجتمع اليمني والبعض الآخر مرتبط بمزايا الشريعة الإسلامية والأسباب المرتبطة بخصوصية المجتمع اليمني تتمثل بالآتي:

١- البعد عن التعصب المذهبي في اليمن بالإضافة الى أن الدولة ألزمت اللجنة المكلفة بالتقنين بعدم الالتزام بأي مذهب من المذاهب الاجتهادية ولا بقول عالم من العلماء وإنما تستمد عملها من مجموعة المذاهب الاجتهادية والأخذ بأقوى ما في كل منها وهي متعددة وليست منحصرة في المذاهب الأربعة المشهورة بالإضافة الى انه يوجد في اليمن علماء مجتهدون اجتهاداً مطلقاً لا يقلون عن علماء المذاهب الاجتهادية وقد تركوا ثروة فقهية أصبحت مشهورة على مستوى العالم الإسلامي وقد انتشرت مؤلفاتهم في كافة الدول العربية والإسلامية.
٢- وجود علماء يمنيين معاصرين ورثوا الثروة الفقهية العلمية من العلماء الذين سبقوهم جيلا بعد جيل وهم مستوعبون لكافة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء وفي نفس الوقت لديهم رؤية مستوعبة للتطورات المعاصرة في النواحي الفقهية والقانونية.
٣- رعاية القيادة السياسية لأعمال تقنين الشريعة الإسلامية في كافة مراحلها وتذليل كافة الصعوبات التي واجهتها بالإضافة إلى تفاعل السلطة التشريعية اليمنية مع تقنين أحكام الشريعة الإسلامية ومناقشة مشروعاتها وإثرائها والتفاعل معها حتى تمت الموافقة عليها من السلطة التشريعية وإصدارها من رئيس الجمهورية.
٤ - تخضع مواد التقنين للمراجعة بعد مرور وقت كاف، يؤخذ فيه رأي القضاة، وأهل العلم الذين يقدمون مسوغات كافية لإعادة النظر في المواد التي قيدت، وكذلك المحامون والمهتمون بشأن القانون عموما .



التنمية الاقتصادية

عقب انتخابه رئيسا للجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وقف فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في ذلك اليوم التاريخي في قاعة مجلس الشعب التأسيسي يسجل عهدا ووعدا بإصراره على **"مواصلة مسيرة التنمية الشاملة في إطار من الحرية والديمقراطية"**.

ولم يكن ما لحق من سنوات منذ ذلك التاريخ وحتى الآن إلا وفاءً مستمرا بذلك العهد وتحقيقا للوعد، ثلاثون عاما والوطن يسير بإرادة صلبة وعزيمة لا تلين ويحث خطاه في دروب التنمية الشاملة، لا توقفه العراقيل ولا تعطله الصعوبات مهما كثرت أو كبرت.

وفي واقع اليمن اليوم يتجلى ذلك الوعد وقد صار حقيقة ساطعة الظهور، حيث تكاثرت -إلى حد الإعجاز- المنجزات في كافة المجالات التنموية، وامتدت لكل شبر من أنحاء الوطن.. منجزات ضخمة في المجال الاقتصادي، وفي المجالات التنموية والخدمية الأخرى.

ثلاثون عاما من العمل الخلاق والجهد التنموي الذي نقل اليمن من حال إلى حال، فنهض المجتمع وتطور الاقتصاد الوطني، واكتملت أسس بناء الدولة اليمنية الحديثة. وانتشرت المؤسسات الخدمية والانتاجية، وتم اكتشاف واستخراج الثروات النفطية والمعدنية من باطن الأرض. وأقيمت -وما زالت تقام- منشآت عملاقة لإنتاج وتكرير النفط واستغلال الغاز والخامات الطبيعية الأخرى، وأنشئت السدود والمشاريع الزراعية والصناعية. وتطورت وسائل الثقافة الحديثة، وطرق الحصول على المعلومات، وامتلكت البلاد شبكات عصرية ومتطورة للاتصالات الداخلية والدولية. كما أنشئت الطرق والموانئ والمطارات الحديثة، بالإضافة إلى غيرها من المنجزات التنموية العملاقة التي ما كان لها أن تتحقق إلا بإرادة القائد الصلبة وفيض عطائه وحكمته وتخطيطه بعقل مستنير لكل مرحلة من مراحل البناء الوطني؛ والإقدام بكل شجاعة على تنفيذ المهام المطلوبة مهما كبرت التحديات.

منجزات عملاقة ما كان لها أن تتحقق إلا بارادة القائد الصلبة وفيض عطائه وحكمته وتخطيطه بعقل مستنير

ورغم عظمة ما تحقق من منجزات تنموية ظل فخامة الرئيس القائد يعمل ويبذل أكبر الجهود لتحقيق المزيد، وهو القائل **"يجب ألاّ نكتفي بالتغني بما أنجزناه بل يجب أن يكون جهدنا موجهاً إلى ما يجب علينا أن ننهض به من أجل المزيد من تحقيق طموحاتنا، لأننا بطبيعتنا شعب طموح وهذه ميزة من مميزات شعبنا. ومن واجبنا أيضاً ألا نكتفي بالطموح بل نقرنه بالتخطيط والمبادرة والعمل الإيجابي** ويؤكد أن **"المسيرة لا تتوقف عند الحفاظ على المكاسب الوطنية والانتصارات التاريخية المحققة، وإنما تتعداها بإضافة انتصارات ومكاسب نوعية جديدة في كافة ميادين الحياة واقتحام حقول عمل وإنتاج جديدة"**

ولذلك فقد حرص فخامة الرئيس القائد على أن يضمّن البرنامج الإنتخابي، الذي خاض بموجبه الانتخابات الرئاسية الأخيرة في سبتمبر ٢٠٠٦م الكثير من الخطط والمشاريع التي تركز على التنمية باعتبارها حالة مستدامة ليس لها حد أو نهاية، وظل فخامته يوجه الحكومة بتركيز أقصى جهودها من أجل تحقيق المزيد من المنجزات التنموية.



«ان بناء الاقتصاد الوطني على أسس راسخة ومتطورة وتحقيق تنمية شاملة سيظل الهم الرئيسي الذي نوليه الأولوية»

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

التنمية الاقتصادية

منجزات للحاضر والمستقبل



«إنني لأعاهد الله وأعاهد شعبنا اليمني العظيم على النهوض بالمسؤولية الجسيمة التي كلفتموني بها بكل إخلاص وأمانة وأن أبذل كل جهدي وطاقاتي في سبيل الحفاظ على أهداف ومبادئ ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة مؤكداً لجماهير شعبنا إصراري على مواصلة مسيرة التنمية الشاملة». بهذه الكلمات القوية الواثقة التي ألقاها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح عقب أدائه اليمين الدستورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م افتتح فخامته عهده الميمون.. عهد التنمية الشاملة. وبشّر شعبه قائلا بثقة القائد التاريخي: «إننا مصممون على أن تمضي مسيرة التنمية بأقصى سرعتها، وان تشمل كل مرفق من مرافق الحياة في جميع أنحاء جمهوريتنا الحبيبة، حتى يمكننا ترجمة كل الآمال والتطلعات إلى واقع ملموس وحقيقة ناصعة يحس بها كل مواطن في مختلف شؤون حياته»

التنمية الاقتصادية



وكان للوطـن والشـعب مـا وعـد بـه القائـد؛ فاعتمـرت البـلاد من أقصاهـا إلى أقصاها بحركة تنموية شـملت كل المجـالات، وتركزت بدرجة أساسـية على التنمية الاقتصادية باعتبارها عصب الدولـة وأهم متطلبات مواطنيها. وفي هذا الصدد قـال الرئيـس القائد: «**إن بنـاء الاقتصـاد الوطني على أسـس راسـخة ومتطورة وتحقيق تنمية شاملة سـيظل الهـم الرئيسـي الـذي نوليـه الأولويـة في الخطـط والبرامج المعدة بما يكفل التغلب على كافة المصاعب الاقتصادية وتحسـين الأحوال المعيشـية للمواطنـين والتسريـع بوتـيرة البنـاء والتنميـة في مختلـف المجـالات**». ووفـاء بالعهـد قـاد فخامته اليمن في طريـق التنمية الاقتصاديـة بخطى واثقة حثيثـة، رغـم كل العراقيـل والصعوبـات، محققا بحنكتـه وحكمتـه وعزيمتـه منجـزات اقتصادية أحدثت نقلة نوعية وطفرة تاريخية في واقع اليمن، وأسست لمستقبل تؤكد المؤشرات أنه سيكون أكثر ازدهارا وتقدما بإذن الله تعالى.

> وفاء بالعهد قاد فخامة الرئيس اليمن في طريق التنمية الاقتصادية بخطى واثقة حثيثة.

متوسط دخل الفرد

6700	
173000	

1978 ■ 1990 ■ 2007 ■

وتفصح لغة الأرقام عن محصلة المنجزات الاقتصادية التي تحققت في عهد فخامة الرئيس القائد، فتوضح أن الناتج المحلي لليمن كان حجمه في سنة ١٩٧٩م (١١,٩) مليار ريال، وانه بلغ في سنة ١٩٩٠م (٨٠,٤) مليار ثم وصل إلى (٣,٧) ترليون ريال في سنة ٢٠٠٧م.

وخلال الفترة نفسها ارتفع متوسط دخل الفرد من نحو ألف ريال إلى (٦,٧) ألف في ١٩٩٠م، وصولا إلى نحو (١٧٢) ألف ريال في سنة ٢٠٠٧م. وبلغ حجم الموازنة العامة للدولة (١٨,٥) مليار ريال في ١٩٧٩م، و(٤٦,٣) مليار في ١٩٩٠م، ثم وصل إلى (١,٥) ترليون ريال في موازنة ٢٠٠٨م.

خطط التنمية

مثلت المرحلة المبكرة من عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح خلال الفترة من ١٧ يوليو ١٩٧٨ إلى نهاية سنة ١٩٨٠م مرحلة التأسيس لبناء اقتصاد وطني قوى. وتم خلالها تنفيذ «الخطة التمهيدية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ليلحق ذلك تحقيق عدد من المنجزات التاريخية من بينها التوقيع على اتفاقية استكشاف النفط واستخراجه ما أدى إلى بدء الإنتاج في ١٩٨٦م. وتحديد سنة ١٩٨٤م كعام للزراعة. وإنجاز سد مأرب في ١٩٨٩. وتزامن مع كل ذلك دعم ورعاية فخامة الرئيس لحركة التعاون الأهلي والاهتمام بالتجربة التعاونية وتطويرها.

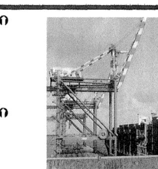
وكانت الحكومة اليمنية قد استكملت عقب انتخاب فخامة الرئيس تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للسنوات (١٩٧٦- ١٩٨١م) التي ركزت على أنشطة الهياكل الأساسية والخدمات العامة. ثم تم وضع الخطة الخمسية الثانية للسنوات (١٩٨٢-١٩٨٦م) التي هدفت إلى إعادة تركيب البنية التحتية للإنتاج، والاهتمام بالثروات الطبيعية والتعدينية. وحققت هذه الخطة معدل نمو بلغ (٦,٦ ٪)

الهيئة العامة للاستثمار

من إجمالي الناتج المحلي واستهدفت استثمارات إجمالية قيمتها (٢٩,٣) مليار ريال، وتم بواسطتها أحداث تغيير هيكلي لصالح قطاعات الإنتاج السلعي التي بلغت قيمتها النسبية عام ١٩٨٦م نحو (٦,٤٥٪). ونتيجة لذلك أرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٧٪).

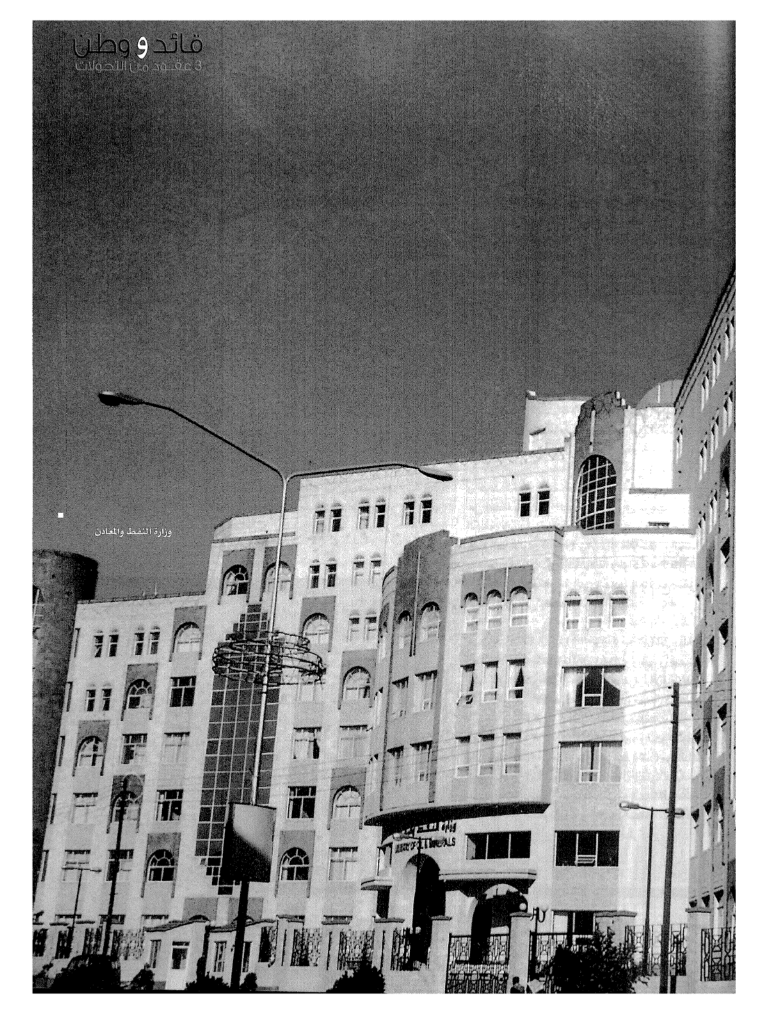
وخلال السنوات من ١٩٨٧م إلى ١٩٩١م جرى تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة التي ركـزت على الاستثمارات الكلية وتنمية القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية. وتم تكريسها لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمات المرتبطة بها بهدف زيادة معدلات نمو الإنتاج والدخل في إطار برنامج يهدف إلى الحد من الاعتماد على الخارج في السلع الاستهلاكية بتوفير

لغة الأرقام



- * الناتج المحلي لليمن كان حجمه في سنة ١٩٧٩م (٩,١١) مليار ريال، ويلغ في سنة ١٩٩٠م (٤,٨٠) مليار ثم وصل إلى (٧,٣) تريليون ريال في ٢٠٠٧م.
- * ارتفع متوسط دخل الفرد من نحو ألف ريال إلى نحو (٧,٦) ألف في ١٩٩٠م، وصولا إلى (١٧٢) ألف ريال في سنة ٢٠٠٧م. ويلغ حجم الموازنة العامة للدولة (٥,١٨) مليار ريال في ١٩٧٩م، ثم (٣,٤٦) مليار في ١٩٩٠م، ووصل إلى (٥,١) تريليون ريال في ٢٠٠٨م.





وزارة النفط والمعادن

التنمية الاقتصادية

عقب تحقيق منجز الوحدة في عام ١٩٩٠عملت القيادة الحكيمة للرئيس القائد علي عبدالله صالح على إحداث تطور نوعي في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتنموية .

البديل المحلي لها. واهتمت الخطة بتنويع مصادر الدخل القومي على ضوء التحولات التي جرت في قطاع الاستثمارات النفطية المكتشفة حديثا آنذاك. وبموجب ذلك تم تخصيص نسبة (٦٤,٧ ٪) من الاستثمارات الكلية لزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع مستويات تشغيلها في القطاعات السلعية والزراعة والتعدين والنفط والغاز والصناعات التحويلية.

وعقب تحقيق منجز الوحدة في ١٩٩٠م عملت القيادة الحكيمة للرئيس القائد علي عبدالله صالح على إحداث تطور نوعي في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتنموية . وفي هذا الإطار، ومن اجل تحقيق أفضل استغلال ممكن للموارد المتاحة، وجه فخامته بوضع خطط تنموية خمسية مدروسة بعناية بهدف بناء اقتصاد يمني متطور وقادر على تحقيق النمو الذاتي.

وعلى امتداد السنوات الماضية من مسيرة الوحدة المباركة تم وضع وتنفيذ ثلاث خطط اكتمل تنفيذ اثنتين منها، ويجري العمل في تنفيذ الثالثة.. فضلا عن وضع وتنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، والبدء بتنفيذ خطة اليمن لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، وبلورة الرؤية المستقبلية للاقتصاد اليمني حتى عام ٢٠٢٥، بهدف توفير إطار كلي مستقر للاقتصاد اليمني من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وتنمية القطاع الخاص وتحقيق تنمية متطورة للموارد البشرية وجذب المزيد من الاستثمارات في إطار تنمية مستدامة تحقق مزيداً من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وركزت الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦م- ٢٠٠٠م) على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص في تمويلها، وزيادة الكلفة الاستثمارية إلى (٨٠٠) مليار ريال. وسعت إلى تحقيق نمو سنوي قدره (٧,٢٪) في المتوسط. واتسمت بمعالجة المشكلات الإقتصادية ومواكبة التطورات والتغيرات العالمية الهامة التي شهدها العالم مع سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

ثم جاءت الخطة الثانية (٢٠٠١- ٢٠٠٥م) التي بلغت الكلفة الاستثمارية خلالها (١,٥) مليار ريال. واعتمدت على تنمية القدرات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتنويع الهيكل الاقتصادي وتحسين أوضاع الاستثمار. واستطاعت الحكومة خلال هذه الفترة تحقيق فائض في الموازنة بلغ (٢,٤٪) في عام ٢٠٠١م. وتمت السيطرة على العجز عند الحدود الآمنة بمتوسط (٣٪) من الناتج المحلي. وركزت السياسة المالية خلال الفترة ذاتها على تعزيز اللامركزية. وجرى استكمال إنشاء الوحدات الحسابية على مستوى المديريات، واستحداث قوانين جديدة لضرائب المبيعات والتعرفة الجمركية.



وابتداء من سنة ٢٠٠٦م بدأت الحكومة في تنفيذ «الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر» التي تمتد فترتها حتى ٢٠١٠م. وتولي هذه الخطة اهتماما كبيرا بتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد وتحسين الإدارة ترجمة لتوجيهات فخامة الرئيس الداعمة لإصلاح نظم وأجهزة القضاء والرقابة والمحاسبة والأمن والإدارة العامة، والمرتكزة على مكافحة الفساد في كافة أوجهه وأبعاده.

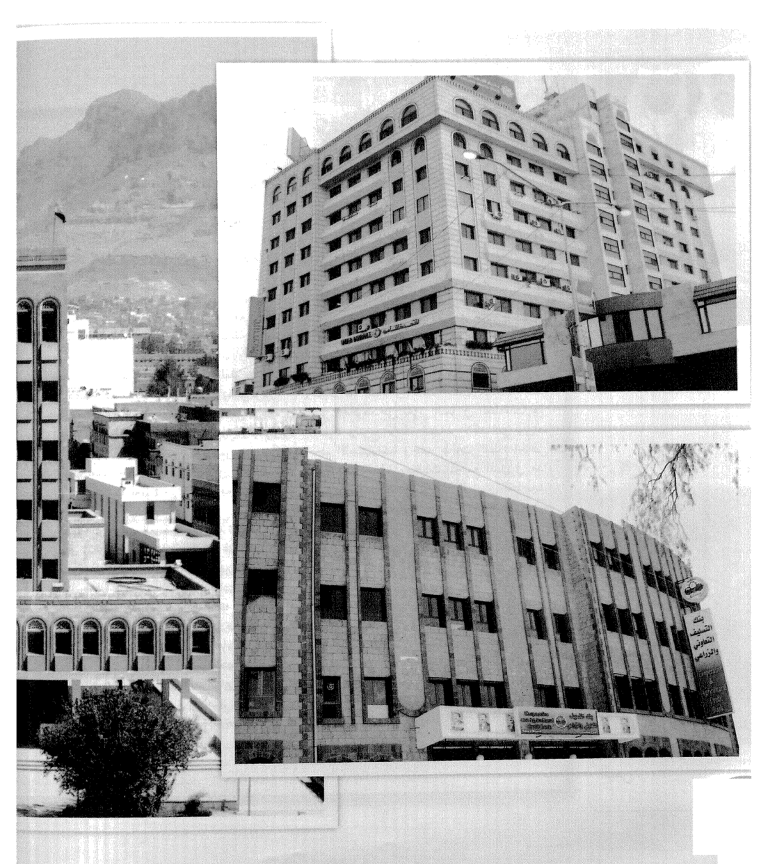
ويؤكد مشروع الخطة أن تفعيل منظومة الحكم الجيد والإدارة الرشيدة يمثل أولوية مطلقة في كافة معالجاتها وغاياتها وأهدافها وسياساتها وبرامجها، ايماناً بأن الاستقرار والتخفيف من الفقر يتطلبان إيجاد المناخ السليم للاستثمار والذي لا يمكن توفيره إلا من خلال تطبيق منظومة متكاملة من الإدارة الرشيدة تدعم الخطوات الرائدة والمعززة للاستقرار السياسي والاقتصادي التي بدأتها اليمن. وفي هذا المجال تعمل خطة التنمية الثالثة على تقديم بيئة واضحة ومحددة المعالم لإجراءات مكافحة الفساد.

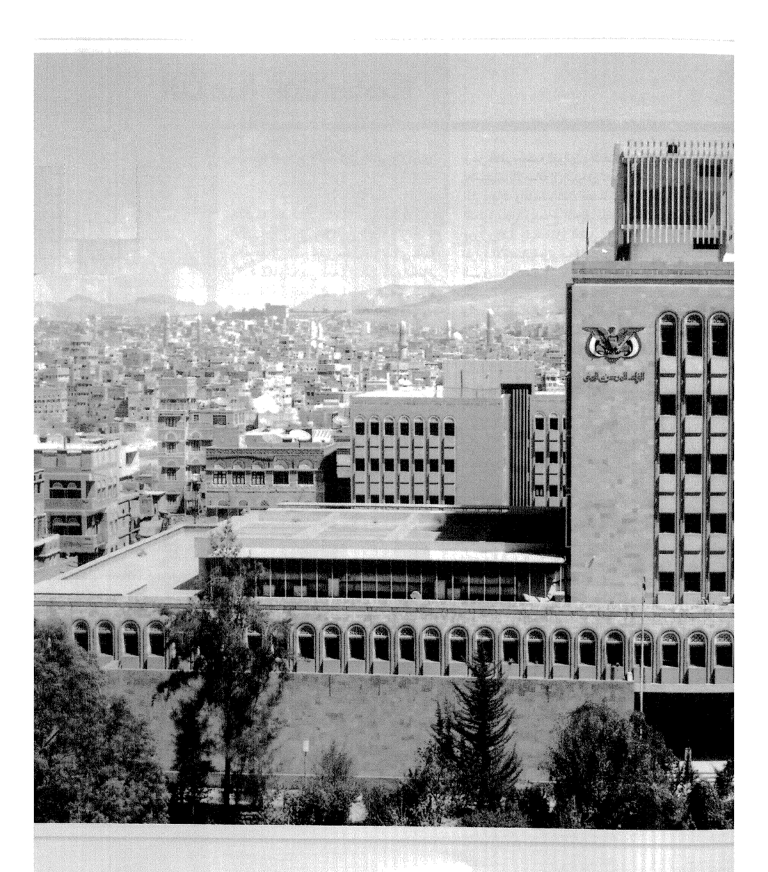
وتُظهر التوجهات العامة للخطة أنه تم إعدادها بآفاق إستراتيجية اقتصادية وإنمائية غايتها تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجهين رئيسيين يتمثل أولهما في تحفيز النمو الاقتصادي وإطلاق طاقات النمو في القطاعات الواعدة؛ فيما يتعلق الثاني بالتصدي لظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة. وتعتمد على تعزيز الطاقات في القطاعات الإنتاجية والخدمية لتسريع عجلة النمو الاقتصادي؛ مع إعطاء الأولوية لتنمية القطاعات الواعدة وتوسيع نطاق المشروعات الصغيرة والأصغر في الريف والحضر لتوليد فرص عمل مولدة للدخل.

وتنفيذا لما جاء في الخطة بشأن مكافحة الفقر تعمل الحكومة على تعزيز النمو في القطاعات غير النفطية، وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات، وحشد طاقات القطاع الخاص والمجمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال. فضلاً عن توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المرتبطة والعمل على معالجة أسباب الفقر عبر عدة مسارات.

وأسفرت الجهود التنموية خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م عن تحقيق معدل نمو بلغ (٢,٣٪) و(٦,٣٪) في القطاعات النفطية، و(٧,٤٪) و(٥,٥٪) في القطاعات غير النفطية على التوالي. واستمر العمل على توسيع الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطني وزيادة التركيز على استغلال الفرص الكامنة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية من أجل تنويع مصادر النمو وتعزيز قاعدة الصادرات بما يسهم في الحد من التأثيرات السلبية لأي تراجع في إنتاج وتصدير النفط.

تطبيق منظومة متكاملة من الإدارات الرشيدة عزّز الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن .


بنك
التسليف
التعاوني
والزراعي



التنمية الاقتصادية

في اطار الأجندة الوطنية والإصلاحات قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والبرامج والإجراءات بهدف تعزيز مكونات الحكم الجيد وتحسين البيئية الاستثمارية .

برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري

بتوجيهات من فخامة الرئيس وتحت رعايته تبنت الحكومة منذ مارس ١٩٩٥م برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الشامل. وكان من نتائج هذا البرنامج تحقيق معدل نمو سنوي بحدود (٢,٥ ٪)، وتخفيض العجز في الموازنة، وانخفاض المديونية الخارجية من (١٠) مليارات دولار إلى أقل من (٤,٩) مليار في ٢٠٠٢ بعد مفاوضات ناجحة مع نادي باريس. وبلغ حجم هذه المديونية في نهاية سنة ٢٠٠٧ (٥,٨) مليار دولار.

ونجح برنامج الإصـلاح في تحسين مـؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تمت السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة إلى حدود آمنة، وانخفضت معدلات التضخم إلى أرقـام أحادية في معظم السنوات. وركز البرنامج على إعادة هيكلة الاقتصاد وسن التشريعات والقوانين الهادفة إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار. بالإضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج خصخصة المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمختلطة وخاصة المتعثرة منها، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً ريادياً وقيادياً في تحقيق الاستثمارات، وتوزيع الموارد الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي وفق آلية السوق.

وأثمرت سياسة توحيد سعر الصرف التي تم تنفيذها ضمن برنامج الإصلاح تحقيق استقرار سعر العملة المحلية (الريال) مقابل العملات الأجنبية عند مستويات مقبولة. وساعدت أذون الخزانة التي أصدرها البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة وامتصاص السيولة وخفض معدل نمو العرض النقدي والتضخم. وتابع البنك المركزي سياسته التحررية في التعامل مع النقد الأجنبي. فارتفعت الاحتياطيات لديه لتصل إلى (٨,٢) مليار في سنة ٢٠٠٨م.

وفي إطـار الأجندة الوطنية للإصلاحات قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والبرامج والإجـراءات بهدف تعزيز مكونات الحكم الجيد وتحسين البيئة الاستثمارية، اشتملت على إصدار قانوني الذمة المالية، ومكافحة الفساد. وقانون ضريبة المبيعات، وإدخـال بعض التعديلات على قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات وإنشاء المحاكم الضريبية في كل من صنعاء وعدن،، إضافة إلى تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. وإصلاح نظام المناقصات والمزايدات العامة، وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات. ومراجعة نظم وقواعد البيانات والمعلومات المعنية بحماية المال العام والكفيلة بتفعيل مبدأ المساءلة ضد المخالفين. فضلا عن الانضمام إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، واستكمال وضع الأطر التشريعية للمساعدات العينية

والنقدية، وكذلك تصميم وتنفيذ نظام متكامل للمساعدات خلال العام ٢٠٠٧م. وتطبيق نظام البطاقة الوظيفية بالبصمة والصورة لإنهاء حالات الازدواج الوظيفي والموظفين الوهميين. ويجري العمل حاليا لإعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يضمن استقلاله الكامل مالياً وإدارياً وتمكينه من أداء المهام المنوطة به وفق أفضل الممارسات الدولية.

وأدى برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الشامل إلى استعادة الثقة والاطمئنان بالاقتصاد اليمني ومستقبله محلياً وخارجياً، واكتسابه احترام وتقدير الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية.

تنمية الاستثمارات

ظل فخامة الرئيس يؤكد منذ انتخابه في ١٩٧٨م أهمية الاستثمارات في تحقيق التنمية الشاملة. وقد قال في بداية سنوات حكمه: «**نؤكد أننا سنظل نقدم العون والرعاية لكل المستثمرين في الوقت الذي نرحب فيه بكل من يرغب في استثمار أمواله في بلادنا ضمن خططنا التنموية**». وعمل فخامته على تحقيق كل ما من شأنه تشجيع الاستثمارات وتنميتها. ايمانا منه بأنها مفتاح التنمية الحقيقي وأساس البناء وتأمين فرص العمل ومكافحة البطالة.

وبعد تحقيق الوحدة المباركة لبى فخامته حاجة المرحلة بإيجاد قانون جديد للاستثمار في سنة ١٩٩١م ليواكب التطورات والمتغيرات الاقتصادية. وتم تطوير هذا القانون بموجب تعديلات أدخلت عليه في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧م، قبل صدور قانون آخر أكثر تطورا في يوليو ٢٠٠٢م، وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار في العام نفسه. وبموجب ذلك نال المستثمرون العديد من المزايا والتسهيلات من بينها إلغاء نظام الترخيص والاكتفاء بنظام التسجيل للمشاريع، ومساواة كافة المستثمرين المحليين والأجانب في الحقوق والواجبات. الأمر الذي شجع على تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية. وجعل اليمن قبلة للمستثمرين الباحثين عن النجاح والعائد المجزي.

وركز البرنامج الانتخابي الأخير لرئيس الجمهورية على تطوير العملية الاستثمارية واعتبارها المحرك الأول لعملية التنمية. وظل فخامة الرئيس يحث «الحكومة على الاستمرار في متابعة جهود تطوير مناخ الاستثمار وتذليل كافة الصعوبات والعوائق أمام رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية.

وتشير وثائق الهيئة العامة للاستثمار إلى أن عدد المشاريع المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ بلغ منذ تأسيس الهيئة وحتى الربع الأول من عام ٢٠٠٨م (٥٩٢٤) مشروعاً استثماريا محليا وعربيا وأجنبيا بكلفة (١,٨) ترليون ريال، وفرت نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل مباشر.

ظل فخامة الرئيس يحث الحكومة على الاستمرار في متابعة جهود تطوير مناخ الاستثمار وتذليل كافة الصعوبات والعوائق أمام رؤوس الأموال الوطنية والعربية والاجنبية .

التنمية الاقتصادية

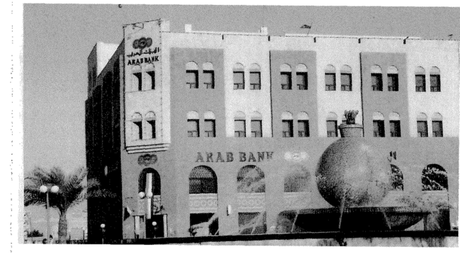
بتوجيهات مباشرة من فخامة الرئيس القائد تم اقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة للاستثمارات وانجاز مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار

وفي مجال الترويج وقعت الهيئة العامة للاستثمار (٤٥) اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار مع عدد من الدول الشقيقة، كما وقعت بروتوكولات للتعاون الفني مع الجهات النظيرة لها في عدد من الدول.

وفي إطار تعزيز دور الاستثمار في تحفيز وإدامة النمو الاقتصادي سعت الحكومة خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧م إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق حزمة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وإعادة النظر في منظومة القوانين المتعلقة بالاستثمار. وجرى ضمن ذلك وبتوجيهات مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية اليمنية إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة للاستثمارات لتسهيل الوقت والجهد للمستثمرين. وإنجاز مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار. وإعداد مشروع قانون السجل العقاري ومشروعي تعديل قانوني التخطيط الحضري، وأراضي وعقارات الدولة. إضافة إلى العمل على مراجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار والتجارة ومواءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى إعداد تشريعات لتنظيم عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل مشاريع البنى التحتية. وتفعيل دور المحاكم التجارية وتخصيص شعبة قضائية للاستثمار للبت في القضايا الاستثمارية، وإعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الاستثمار.

وشهدت اليمن في عام ٢٠٠٧م حدثا استثمارياً كبيراً تمثل في انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية بمشاركة واسعة من الشركات والمؤسسات الخاصة في اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد أسفر المؤتمر عن توقيع العديد من الاتفاقيات لمشاريع استثمارية واعدة وكبيرة بقيمة إجمالية تصل إلى (٣,٧) مليار دولار.

وتنفيذا لما جاء في برنامج الرئيس الانتخابي تم تكثيف الجهود الرسمية لاستقطاب المستثمرين وتسهيل الاستثمارات وتبسيط الإجراءات وضمان مرونتها، وإقامة وحضور عدة ندوات ومؤتمرات للتعريف بفرص ومميزات الاستثمار في اليمن. وأدى ذلك مع بقية الجهود المبذولة إلى أن شهد المجال الاستثماري ازدهاراً كبيراً وتدفقا غير مسبوق للاستثمارات المحلية والأجنبية، شمل تسجيل مشروعات إستراتيجية كبيرة في عدة قطاعات في مقدمتها الصناعة، والسياحة، والعقارات. كما تم تسجيل العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة في القطاعات المختلفة.



العلاقة مع المانحين:

بجهود مباشرة ظل يبذلها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح خلال زياراته الخارجية التي شملت الكثير من



ساحل ابين خور مكسر - عدن

الدول الشقيقة والصديقة، واستقباله لضيوف اليمن، تعززت وتطورت على مدى الثلاثين عاما الماضية علاقات اليمن مع الدول والمنظمات المانحة. الأمر الذي ساهم بدور كبير في جهود التنمية. وفي السنوات الأخيرة أدى النمو الاقتصادي الجيد الذي حققه الاقتصاد الوطني، وجهود اليمن في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية إلى تعزيز هذه العلاقات وتطويرها.

وقد حرص فخامة الرئيس على أن يرعى بنفسه ويفتتح ويشارك في مؤتمر المانحين الذي انعقد بلندن في نوفمبر ٢٠٠٦م لدعم التنمية في اليمن والمساهمة في تأهيل اقتصادها ليتواكب مع اقتصاديات دول الخليج. وكان لحضور فخامته الأثر الأكبر في نجاح المؤتمر و تتجاوز تعهدات الأطرف المشاركة فيه ما كان متوقعا لتزيد عن (٤,٧) مليار دولار، وبإضافة المبالغ التي تم الحصول عليها عبر الصناديق الممولة للمشاريع في اليمن يصل هذا المبلغ إلى (٥,٥) مليار دولار.

شهدت اليمن في عام ٢٠٠٧م حدثاً استثمارياً كبيراً تمثل في انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية بمشاركة واسعة من الشركات والمؤسسات الخاصة في اليمن ودول مجلس التعاون

التنمية الاقتصادية

ارتفع عدد البنوك من (٦) بنوك سنة ١٩٧٨م إلى (١٨) بنكاً حتى النصف الاول من سنة ٢٠٠٨م.

المصارف والسياسة النقدية

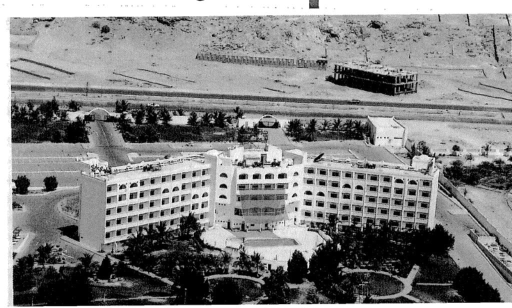
يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية المعاصرة من خلال جذب المدخرات المحلية والخارجية وحشدها وتوجيهها نحو المشاريع التنموية. ووعيا من فخامة الرئيس القائد علي عبد الله صالح بهذه الحقيقة شهد قطاع المصارف في عهده تطورا كبيرا، حينما ارتفع عدد البنوك العاملة في البلاد من (٦) حتى سنة ١٩٧٨م إلى (١٨) بنكا حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٨م تتضمن البنك المركزي اليمني، و(١٢) بنكاً تجارياً، و(٣) بنوك إسلامية، و(٢) بنوك متخصصة.

ومن أجل أن تضطلع المصارف بدورها عملت الحكومة على تبسيط المعاملات المالية وتشجيع الادخار لدى الأفراد، وتبنت من اجل ذلك عدداً من الإجراءات تمثل أهمها في إزالة القيود التي تؤثر على العمل المصرفي، ورفع القيود عن التحويلات من قبل الأجانب، وضمان وجود حرية تامة للتعامل بالعملات الأجنبية. وإعفاء العمليات المصرفية من ضرائب الدمغة، إضافة إلى إعفاء عدد من المصارف من الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها بهدف حماية المودعين وتمكين تلك البنوك من استعادة نشاطها.

وضمن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي أولت الحكومة القطاع المصرفي اهتماما كبيرا، فقامت بالعديد من الإصلاحات في الجهاز المصرفي أهمها إعطاء البنك المركزي المزيد من الاستقلالية بموجب القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م الخاص بالبنك، وإصدار قانون المصارف، وقانون التأجير التمويلي. وإعادة تأهيل وهيكلة القطاع المالي والمصرفي وتطوير الجوانب الإدارية للبنك المركزي.

وعملت الحكومة على تشجيع الوعي الادخاري والاستثماري، وتفعيل دور الجهاز المصرفي وشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي، كما أصدرت القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م حول مكافحة غسيل الأموال.

وفي مجال السياسة النقدية تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي إجراءات جادة أدت إلى تثبيت أسعار الصرف. وإصدار وبيع أذون الخزانة لامتصاص السيولة الفائضة في السوق، والتدخل لمنع تدهور العملة الوطنية ومنع المزيد من التضخم كأدوات رئيسة للسياسة النقدية

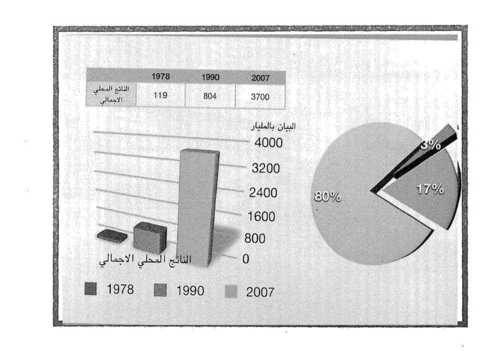


فندق هوليدي- المكلا


ميناء الحاويات - الحديدة

بخصوص إدارة السيولة مما ساهم في تعزيز الأوضـاع المالية. ثم قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على الإيداع ما أدى إلى تجاوز حالة الركود الاقتصادي وتحفيز عملية الاستثمار. ثم قرر رفع رأسمال البنوك العاملة إلى ٦ مليارات ريال.

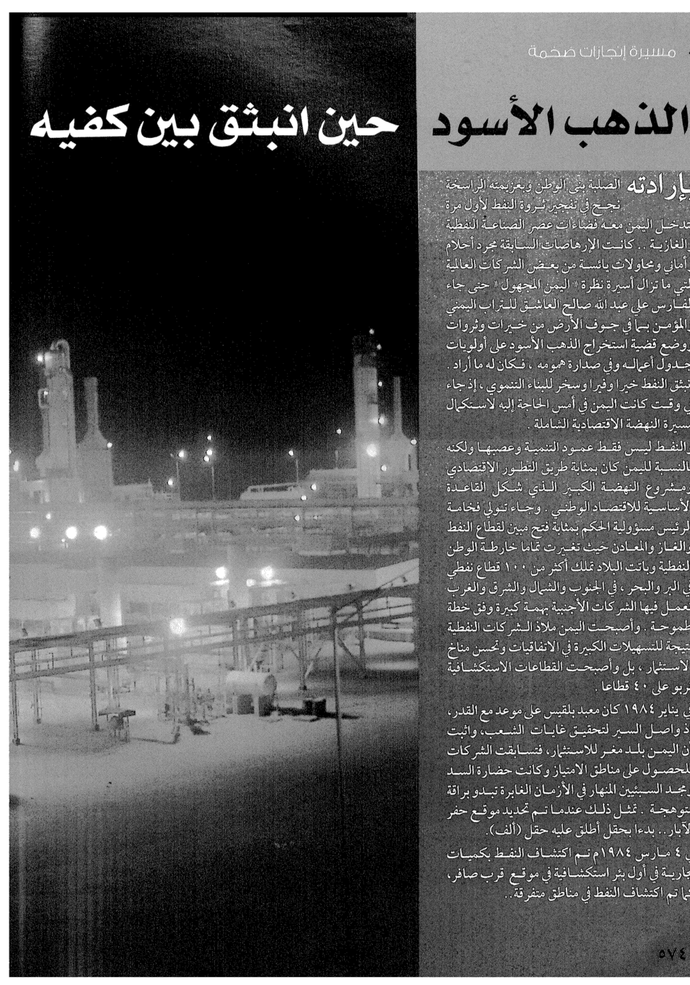
وظل الاحتياطي من العملة الأجنبية في البنك المركزي يشهد خلال السنوات الماضية الأخيرة ارتفاعا مستمراً، حتى وصل في فبراير ٢٠٠٨م إلى (٨,٢) مليار دولار.



	1978	1990	2007
الناتج المحلي الاجمالي	119	804	3700

وصل الاحتياطي من العملة الأجنبية في البنك المركزي في فبراير ٢٠٠٨ الى (٢,٨)مليار دولار.

الذهب الأسود حين انبثق بين كفيه

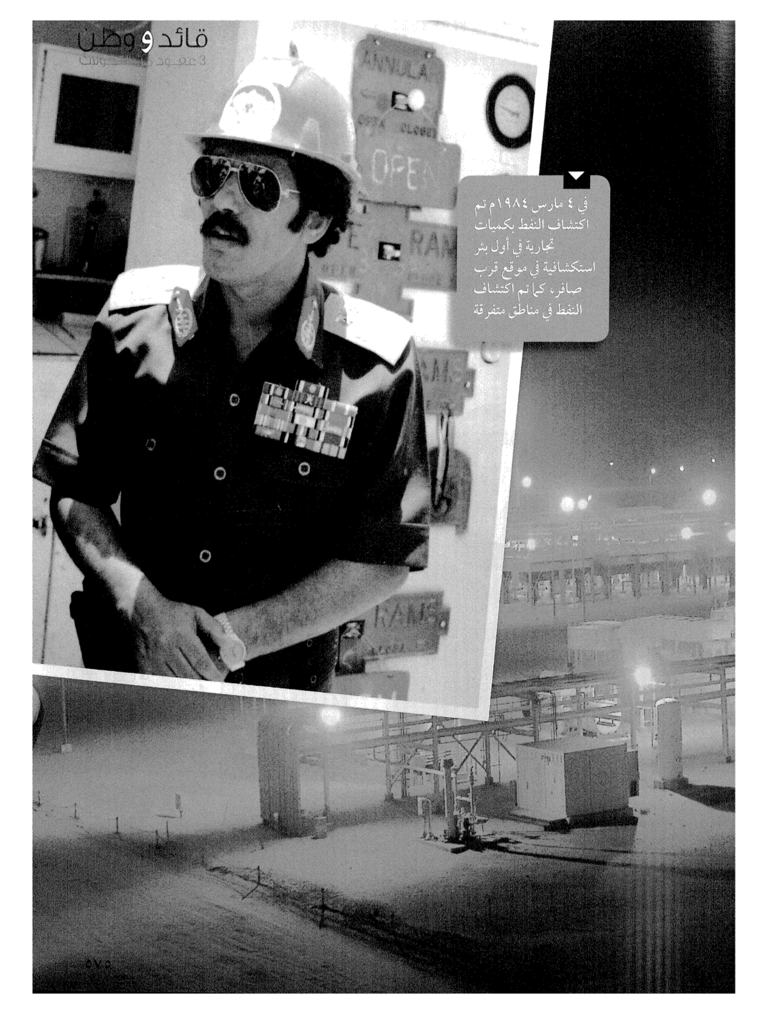


بإرادته الصلبة بني الوطن وبعزيمته الراسخة نجح في تفجير ثروة النفط لأول مرة لتدخل اليمن معه فضاءات عصر الصناعة النفطية والغازية .. كانت الإرهاصات السابقة مجرد أحلام وأماني ومحاولات يائسة من بعض الشركات العالمية التي ما تزال أسيرة نظرة « اليمن المجهول » حتى جاء الفارس علي عبد الله صالح العاشق للتراب اليمني والمؤمن بما في جوف الأرض من خيرات وثروات ووضع قضية استخراج الذهب الأسود على أولويات جدول أعماله وفي صدارة همومه ، فكان له ما أراد . انبثق النفط خيرا وفيرا وسخر للبناء التنموي ، إذ جاء في وقت كانت اليمن في أمس الحاجة إليه لاستكمال مسيرة النهضة الاقتصادية الشاملة .

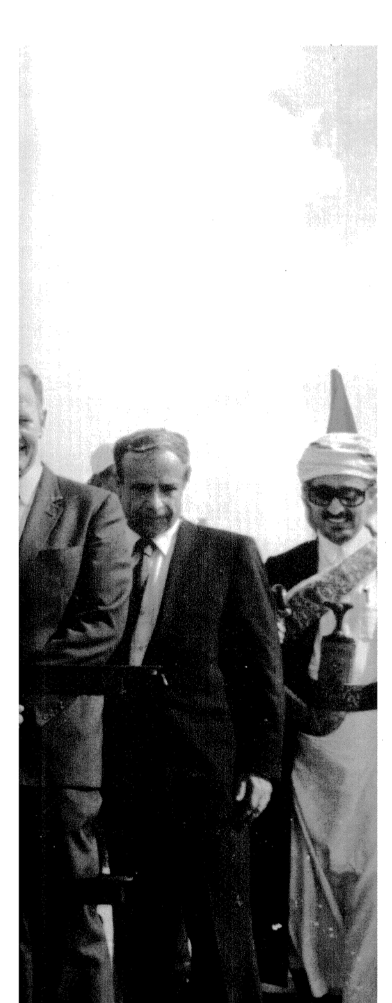
والنفط ليس فقط عمود التنمية وعصبها ولكنه بالنسبة لليمن كان بمثابة طريق التطور الاقتصادي ومشروع النهضة الكبير الذي شكل القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني . وجاء تولي فخامة الرئيس مسؤولية الحكم بمثابة فتح مبين لقطاع النفط والغاز والمعادن حيث تغيرت تماما خارطة الوطن النفطية وباتت البلاد تملك أكثر من ١٠٠ قطاع نفطي في البر والبحر ، في الجنوب والشمال والشرق والغرب تعمل فيها الشركات الأجنبية بهمة كبيرة وفق خطة طموحة . وأصبحت اليمن ملاذ الشركات النفطية نتيجة للتسهيلات الكبيرة في الاتفاقيات وتحسن مناخ الاستثمار ، بل وأصبحت القطاعات الاستكشافية تربو على ٤٠ قطاعا .

في يناير ١٩٨٤ كان معبد بلقيس على موعد مع القدر ، إذ واصل السير لتحقيق غايات الشعب، واثبت أن اليمن بلد مغر للاستثمار، فتسابقت الشركات للحصول على مناطق الامتياز وكانت حضارة السد ومجد السبئيين المنهار في الأزمان الغابرة تبدو براقة متوهجة . تمثل ذلك عندما تم تحديد موقع حفر الآبار.. بدءا بحقل أطلق عليه حقل (ألف).

في ٤ مارس ١٩٨٤م تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في أول بئر استكشافية في موقع قرب صافر، كما تم اكتشاف النفط في مناطق متفرقة..



في ٤ مارس ١٩٨٤م تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في أول بئر استكشافية في موقع قرب صافر، كما تم اكتشاف النفط في مناطق متفرقة



وفي ٨ يوليو ١٩٨٤م كان اسم اليمن في سماء العالم ؛ تردده الإذاعات وقنوات الاتصال العالمي من تلفزة وصحف ومجلات.. بينما الرئيس علي عبد الله صالح يصعد سلالم التحدي والمجد ؛ ليدشن الإنتاج من أول بئر نفطي في تاريخ اليمن.. بقدرة إنتاجية بلغت نحو(٧٨٠٠) برميل يومياً.

وفي ١٢ أبريل ١٩٨٦م تم إنشاء مصفاة مأرب بطاقة إنتاجية قدرها(١٠,٠٠٠) برميل في اليوم وفي أكتوبر ١٩٨٧م تم تدشين خط أنبوب تصدير النفط الممتد من صافر إلى رأس عيسى على البحر الأحمر بطول ٤٤٠ كيلو متر.

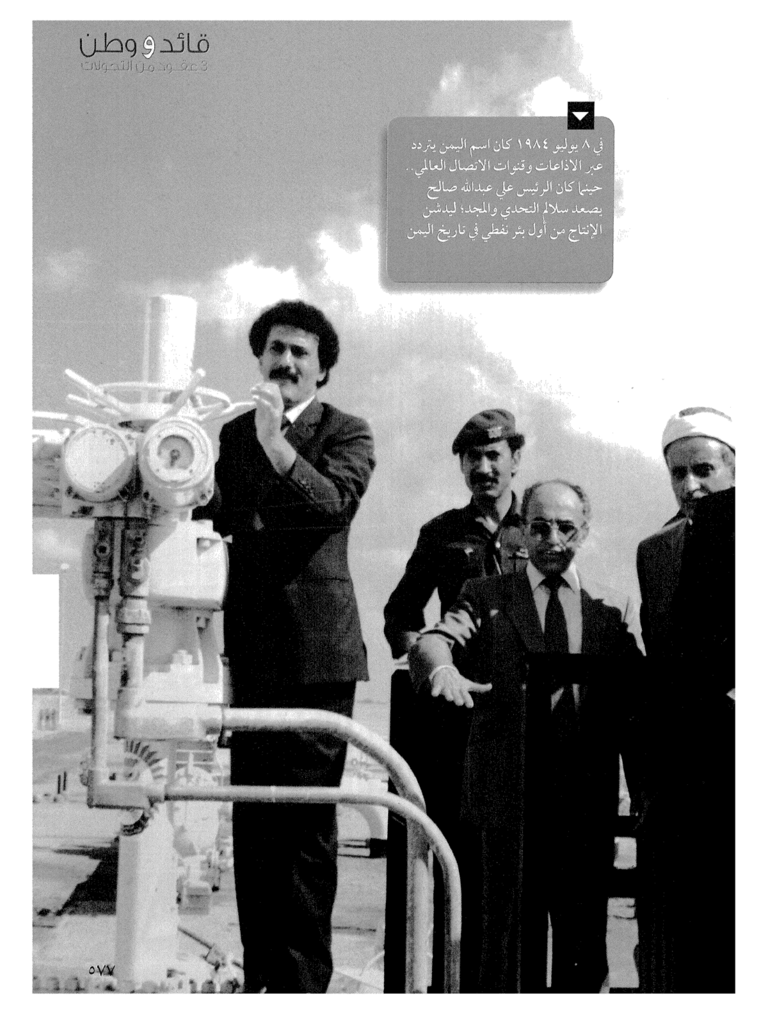
وبعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة توفر المناخ الاستثماري الملائم للشركات الأجنبية، وشهدت البلاد قدوم عدد كبير من الشركات النفطية العالمية للعمل في مختلف مناطق الجمهورية، التي تم تقسيمها إلى قطاعات نفطية، حيث شهدت نشاطات استكشافية واسعة تعززت باكتشافات نفطية جديدة في عدد من القطاعات وتوسعت الأنشطة المرتبطة بها.

وبعد عام ١٩٩٠ كان لا بد من إيجاد آليات أكثر فاعلية بغرض تحفيز وتشجيع الشركات النفطية العاملة في المناطق الواعدة لتسريع أنشطتها الاستكشافية، والدخول في محطة الإنتاج. وفي أغسطس ١٩٩٠م اكتشف النفط بكميات تجارية في حوض المسيلة قطاع (١٤) وبدأ الإنتاج من هذا القطاع في سبتمبر ١٩٩٣م بمعدل ١٢٠ ألف برميل يومياً.. بعد ذلك تم إنشاء وحدة الإنتاج المركزية ثم منشأة التصدير في الشحر، والتي تتكون من خمسة خزانات ومرسى عائم لشحن النفط الخام.

وفي عام ١٩٩٢م أعيد حقل «غرب» إلى برنامج الإنتاج بمعدل ٨٥٠٠ برميل يومياً، كما تم بناء خط أنبوب بطول ٢١٠ كيلو متر لتصدير النفط الخام المنتج من هذا القطاع. وفي أكتوبر ١٩٩٣م دشن الأخ الرئيس علي عبد الله صالح تصدير النفط الخام من قطاع المسيلة، وبدخول هذا القطاع مرحلة الإنتاج زادت كمية إنتاج اليمن من النفط الخام لتصل في عام ١٩٩٣م إلى ٧٨,٩ مليون برميل، وفي أكتوبر ١٩٩٦م بدأ الإنتاج من قطاع (٥) جنة بمعدل ١٥ ألف برميل في اليوم.

وفي ديسمبر ١٩٩٧م بدأ الإنتاج من قطاع (١٠) شرق شبوة بمعدل ٢٠ ألف برميل في اليوم ليصل إنتاج اليمن من النفط الخام في ذلك العام إلى (١٣٢,٣٠٧,٢٧٩) برميل. وفي عام ٢٠٠٠م بدأ الإنتاج من قطاع (٣٢) حواريم بمعدل(٨٠٠٠) برميل يومياً ليصل إنتاج اليمن من النفط الخام حينها إلى ١٥٩ مليون برميل.

وفي عام ٢٠٠١م اتخذت وزارة النفط والمعادن جملة من التدابير ووضعت إستراتيجية واضحة ومحددة تركزت بصفة رئيسية على جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية لتعزيز الاحتياطيات النفطية والغازية واستغلال الثروات المعدنية المكتشفة لما من شأنه دعم وتنفيذ الخطط والبرامج الإستراتيجية والتنموية.



في ٨ يوليو ١٩٨٤ كان اسم اليمن يتردد عبر الاذاعات وقنوات الاتصال العالمي.. حينما كان الرئيس علي عبدالله صالح يصعد سلالم التحدي والمجد؛ ليدشن الإنتاج من أول بئر نفطي في تاريخ اليمن



صافر



هناك جملة من الاكتشافات الغازية والمكثفات النفطية يجري العمل لتسخيرها في مجال الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيماويات

وفي عام ٢٠٠٢م تم تدشين الإنتاج لأول شحنة من حقل (شريوف) في قطاع رقم (٥٣) شرق سار في حضرموت بطاقة إنتاجية (١٥) ألف برميل يومياً من قبل شركة (دوف) البريطانية وشركائها. وبذلك ارتفع إجمالي إنتاج بلادنا من النفط إلى ٤٧٥ ألف برميل يومياً في ذلك الوقت.

وتم اكتشاف النفط من بئرين في قطاع (١٤) المسيلة وأظهرت النتائج وجود زيادة في المخزون النفطي في هذا القطاع بحوالي (١٤,٧) مليون برميل، كما تم اكتشاف زيادة في المخزون النفطي في قطاع(١٠) شرق شبوة بمحافظة حضرموت. وتم تقدير الاحتياطي النفطي في حقل شريوف قطاع (٥٣) بحوالي ٦١ مليون برميل.

وتؤكد الإحصائيات أن النفط يمثل ٩٢٪ من الصادرات اليمنية إلى الخارج ونحو ٧٠٪ من حجم الميزانية الحكومية ونحو ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تؤكد أن اليمن لم تستثمر سوى (٥٪) من المساحة المخصصة للعمليات البترولية حتى الآن أي أن (٩٥٪) من مساحة القطاعات تحت عمليات الاستكشاف ومعظمها مفتوح حتى الآن.

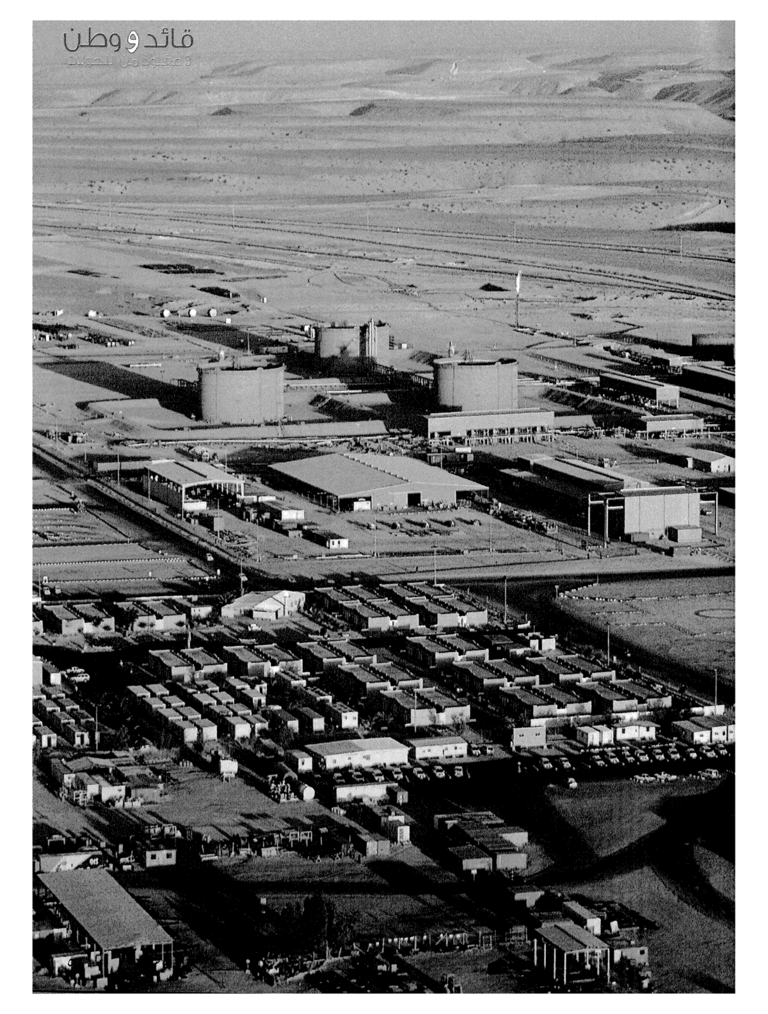
وتحرص القيادة السياسية بزعامة فخامة رئيس الجمهورية على تلبية احتياجات مختلف محافظات الجمهورية من المشاريع الخدمية ضمن خطط وبرامج التنمية الشاملة، وتولي المحافظات الشرقية اهتماما خاصاً تمثل باعتماد مبالغ سنوية إضافية لتنفيذ احتياجاتها الضرورية من المشاريع، حيث تم اعتماد نحو ١٦٠ مليون دولار لتنفيذ جملة من المشروعات الخدمية في مناطق عمل الشركات النفطية في كل من حضرموت، مأرب، المهرة، وشبوة.

وتؤكد التقارير النفطية المحلية والدولية أن اليمن أمام مرحلة قادمة وطويلة للعمل على زيادة مخزونها النفطي والغازي وتتوقع عددا من الاكتشافات النفطية والغازية في الفترة القريبة، حيث أن هناك جملة من الاكتشافات الغازية والنفطية في ثلاثة قطاعات يؤمل أن تسخر للاستثمارات المحلية في مجال الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيماويات، وخلال السنوات القادمة هناك برامج عمل واسعة تشمل قطاعات الاستكشاف ومسوحات جيوفيزيائية وحفر آبار وفقاً للخطط والبرامج المتفق عليها مع الشركات المشغلة.

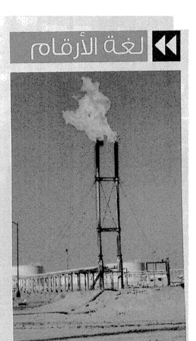


وتتحدث التقارير العلمية بشأن مستقبل النفط في اليمن عن التفاصيل الخاصة بجيولوجيا الأحواض الرسوبية وإمكانية تراكم المواد البترولية وتبين أن هناك مؤشرات هامة إيجابية في مناطق مختلفة في اليابسة والبحار كما أن هناك برامج عمل مدروسة لتكثيف حملات التنقيب عن البترول وزيادة معدلات الإنتاج في اليمن .

وتبنت الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن بتوجيهات من فخامة الرئيس سياسة ترويجية تهدف إلى استقطاب الشركات النفطية العربية والأجنبية تمثلت بإقامة العديد من الفعاليات والأنشطة الترويجية أبرزها انعقاد المؤتمر الأول للنفط والغاز في سبتمبر ١٩٩٨م، ومؤتمري لندن وهيوستن في سبتمبر ١٩٩٩م، والندوتين الترويجيتين في أبوظبي والدوحة حول الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والمعادن والمؤتمر الثاني للنفط والغاز في يونيو ٢٠٠٢م، وقد حقق هذان المؤتمران نتائج طيبة تمثلت بالحضور المتميز لمعظم كبريات الشركات النفطية العالمية وقدوم العديد من الشركات إلى اليمن بغرض الحصول على مناطق امتياز للتنقيب عن النفط ، فضلا عن المؤتمر العربي الثامن للثروة المعدنية والذي عقد في صنعاء في أكتوبر ٢٠٠٣م ، إضافة إلى ندوة للترويج النفطي في دبي والتحضير للمؤتمر الوطني الثالث للنفط والغاز والمتوقع عقده بصنعاء أواخر عام ٢٠٠٨م .



لغة الأرقام

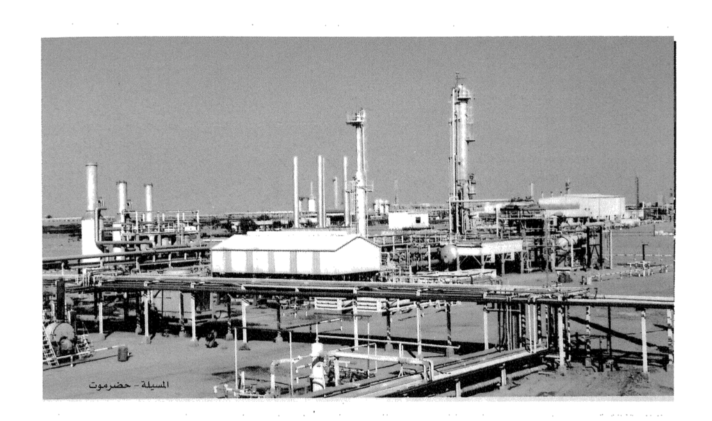


- ـ١٩٨٦ إنتاج أول بئر من قطاع ١٨ مأرب بطاقة ٨ آلاف برميل يوميا.
- ـ ١٩٩٣ أول إنتاج في حضرموت قطاع ١٤ بطاقة ١١٠ ألف برميل يوميا.
- ـ ٨٣ إتفاقية نفطية وقعت حتى ٢٠٠٧م
- ـ ١٨٢٤ بئرا حفرت منها ٩٢٩ استكشافية و ١٤٢٢ تطويرية
- ـ ١٧٢,٣٣١ ألف كم دراسات سيزمية ثنائية الأبعاد
- ـ ٦٢٢٣ كم مربع دراسات سيزمية ثلاثية الأبعاد
- ـ ٥٧ شركة دولية عملت في ٣٩ قطاعا استكشافيا
- ـ ٤٣ شركة خدمات نفطية دولية تعمل في اليمن
- ـ ٥٧ بئرا تم حفرها عام ١٩٩٥ ارتفعت إلى ٩٥ بئرا عام ٢٠٠٠م ثم ١٣٨ بئرا عام ٢٠٠٧م.
- ـحجم الإنتاج السنوي للنفط ارتفع من ٦ ,٢ مليون برميل عام ١٩٨٦ إلى ٦٩ مليون برميل عام ١٩٩٠ ثم إلى ١١٦,٦ مليون برميل عام ٢٠٠٧ .
- ـ١٠٠ قطاع نفطي ضمن أحدث خارطة نفطية في اليمن منها ١٢ منتجة و٢٥ استكشافية و١٤ قيد المصادقة و ٤٩ مفتوحة و١١ ضمن المنافسة الدولية الرابعة .
- ـ ارتفع عدد القطاعات النفطية من ٥٦ قطاعا عام ١٩٩٦ إلى ٦٣ عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٨٧ قطاعاًعام ٢٠٠٦



المسيلة - حضرموت

١٠٠ قطاع نفطي ضمن أحدث خارطة نفطية في اليمن منها ١٢ منتجة و٢٥ استكشافية و ١٤ قيد المصادقة و٤٩ مفتوحة و١١ ضمن المنافسة الدولية الرابعة.


المسيلة - حضرموت

التكرير

تعتمد صناعة تكرير النفط في اليمن على مصفاتي عدن ومأرب حيث تكرر مصافي عدن ما نسبته (٩٠٪) من حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية، بينما تقوم مصفاة مأرب بتكرير (١٠) ألف برميل يومياً لتغطية جزء من احتياجات السوق المحلية، كما تقوم شركة مصافي عدن بنشاط المتاجرة بالمشتقات النفطية خارجياً كشراء كميات مختلفة من المشتقات النفطية وبوجه خاص الديزل وذلك لتغطية الطلب المتزايد للسوق المحلية.

وقد تم خلال الفترة السابقة إنجاز مشاريع هامة في كل من مصفاتي عدن ومأرب وذلك على النحو التالي:

اولاً: مصفاة عدن

- إعادة بناء خزانين للزيت الخام بسعة ٥٠ ألف طن بتكلفة إجمالية ٥, ٧ مليون دولار.
- بناء خمسة خزانات بسعة ٦٥ ألف طن بتكلفة إجمالية ٥, ٨ مليون دولار.
- رفع سعة خزانات البوتجاز من ٥٠٠, ٢ طن إلى ٠٠٠, ٤ طن بتكلفة إجمالية ٥, ٢ مليون دولار.
- شراء باخرة لنقل المشتقات النفطية بمبلغ ٣٠ مليون ريال.

ثانياً: مصفاة مأرب

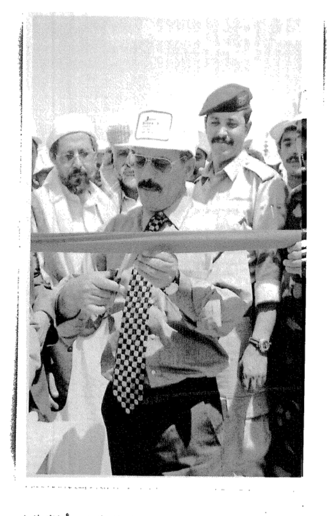
- استلام هذه المصفاة من شركة هنت لتدار وتشغل بكوادر يمنية ١٠٠٪.
- إنجاز مشروع الدراسة الأولى لتطوير وتوسعة المصفاة بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية.

المصافي الجديدة

عملت وزارة النفط على تشجيع الاستثمار في مجال إنشاء مصافي جديدة للتكرير وكان من نتيجة ذلك التوقيع على اتفاقيتين مع القطاع الخاص لإنشاء مصفاتين جديدتين:

مشروع مصفاة رأس عيسى- الحديدة

صدر القرار الجمهوري رقم (٥٩) لسنة٢٠٠٣م بالمصادقة على اتفاقية إنشاء مصفاة رأس عيسى(محافظة الحديدة) والموقعة بتاريخ ٨/ ٣/ ٢٠٠٣م. ممثلة بوزارة النفط والمعادن وشركة «هود أويل» النفطية المحدودة..



مشروع مصفاة الضبة - حضرموت

صدر القرار الجمهوري رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢م بالمصادقة على اتفاقية انشاء مصفاة الضبة (محافظة حضرموت) والموقعة بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٢م بين الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن وشركة مصافي حضرموت.

تطور الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية

شهدت محافظات الجمهورية حركة داخلية واسعة أدت إلى زيادة كميات المشتقات النفطية المستهلكة محلياً . ولمواجهة تلك الزيادات قامت الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن باتخاذ كافة التدابير لضمان إمداد جميع محافظات الجمهورية باحتياجاتها من المشتقات النفطية وبالأسعار المناسبة . وقد بلغ حجم الإستهلاك المحلي للمشتقات النفطية خلال العام ٢٠٠٧ حوالي ٦,٥ مليار لتر بقيمة ٣٤٠ مليار ريال .

وقامت الوزارة ممثلة بشركة توزيع المنتجات النفطية بإنجاز عدد من المشاريع الاستثمارية السنوية،بتمويل ذاتي، يهدف من خلال تنفيذها تطوير الشركة للتوسع في البنية التحتية كبناء مقرات للإدارة العامة والفروع بالمحافظات للتخلص من أعباء الإيجارات، وكذا المضي في زيادة وتطوير أسطول النقل التابع للشركة وبناء محطات نموذجية، وأيضاً صيانة وإعادة تأهيل المحطات القائمة التابعة للشركة، وكذا العمل على التوسع في بناء منشآت تخزينية للشركة وصيانة المنشآت التابعة للوصول إلى نقطة المخزون الاستراتيجي الآمن لمواجهة أي ظروف طارئه أو أي اختناقات تموينية.



لغة الأرقام

- ٥٧٥ ألف كم مساحة القطاعات المفتوحة تمثل ٧٢ ٪ من المساحة الإجمالية للقطاعات، أما القطاعات المنتجة فتمثل مساحتها ٣ ٪ فقط، وتمثل القطاعات الاستكشافية ١٤ ٪ أما القطاعات قيد المصادقة فتمثل ١١ ٪ من إجمالي مساحة القطاعات.
- ١٣ حوضا رسوبيا عدد الأحواض الرسوبية في اليمن ويتم العمل في ثلاثة منها فقط إلى الآن.
- ٦ قطاعات إستشكافية تحولت في السنوات الأخيرة إلى منتجة.
- ٤ إكتشافات تحت التقييم في القطاعات ١٥ و ١ و ٤١، و٤ اكتشافات جديدة تتضمن شواهد نفطية مشجعة لاحتمال وجود نفط وغاز بكميات تجارية.
- ١٤٢ بئرا يتم حفرها عام ٢٠٠٧ منها ٥٥ استكشافية و ٨٧ تطويرية.
- ٣٧ قطاعا من المحتمل تحقيق إستكشافات نفطية وغازية فيها خلال الفترة من ٢٠٠٨ / ٢٠١٢م ضمن ست مجموعات.
- الإنتاج الحالي يتراوح بين ٣٢١ ـ٣٢٨ ألف برميل يوميا.
- ٩,١٠ مليار برميل إحتياطي النفط في اليمن وإجمالي النفط القابل للإستخراج ٣,٩ مليار برميل، و١٨,٢ تريليون قدم مكعب إحتياطي الغاز.
- المنافسة الدولية الرابعة تضمها ثلاث مناطق بحرية الأولى سقطرى وفيها قطاعات ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦. والثانية خليج عدن وتضم القطاعات ٤٦، ٦١، ٦٢، ٦٣، والثالثة البحر الأحمر وتضم قطاعات ٢٢، ٢٣، ٥٥.

الغاز مشروع المستقبل



شهد عهد فخامة الرئيس القائد اكتشاف الثروة الغازية في اليمن بكميات كبيرة، فتبنى فخامته سياسات ناجحة لتوظيف هذه الثروة في خدمة الاقتصاد الوطني على الصعيدين المحلي والخارجي.

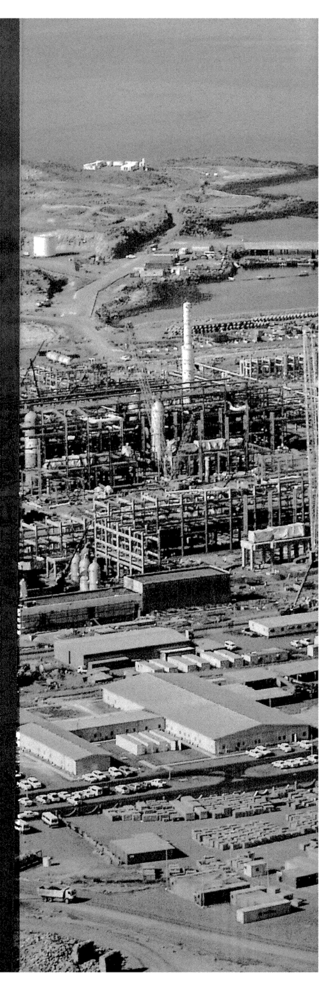
فعلى الصعيد المحلي تم إنشاء وحدتين إضافيتين لاستخلاص الغاز البترولي المسال في منطقة العمليات البترولية بصافر، كما تم تطوير وتحديث وتوسيع محطة تحميل قاطرات نقل الغاز البترولي المسال لمواجهة التزايد المستمر في الاستهلاك المحلي لهذه المادة.

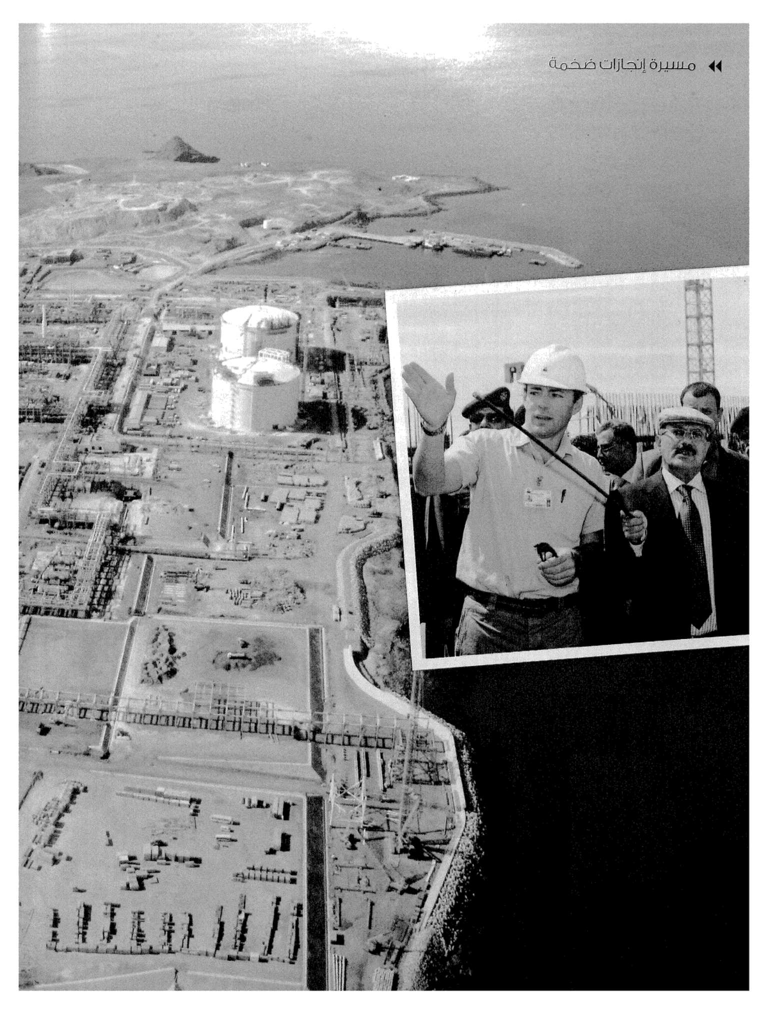
وقد رافق تطور استهلاك الغاز البترولي المسال محلياً زيادة في المشاريع الاستثمارية مثل أسطول النقل ومحطات التعبئة، إضافة إلى المشاريع المتعلقة باستخدامات هذه المادة كوقود للسيارات والمصانع الخفيفة باعتباره إحدى المقومات الأساسية لحماية البيئة.

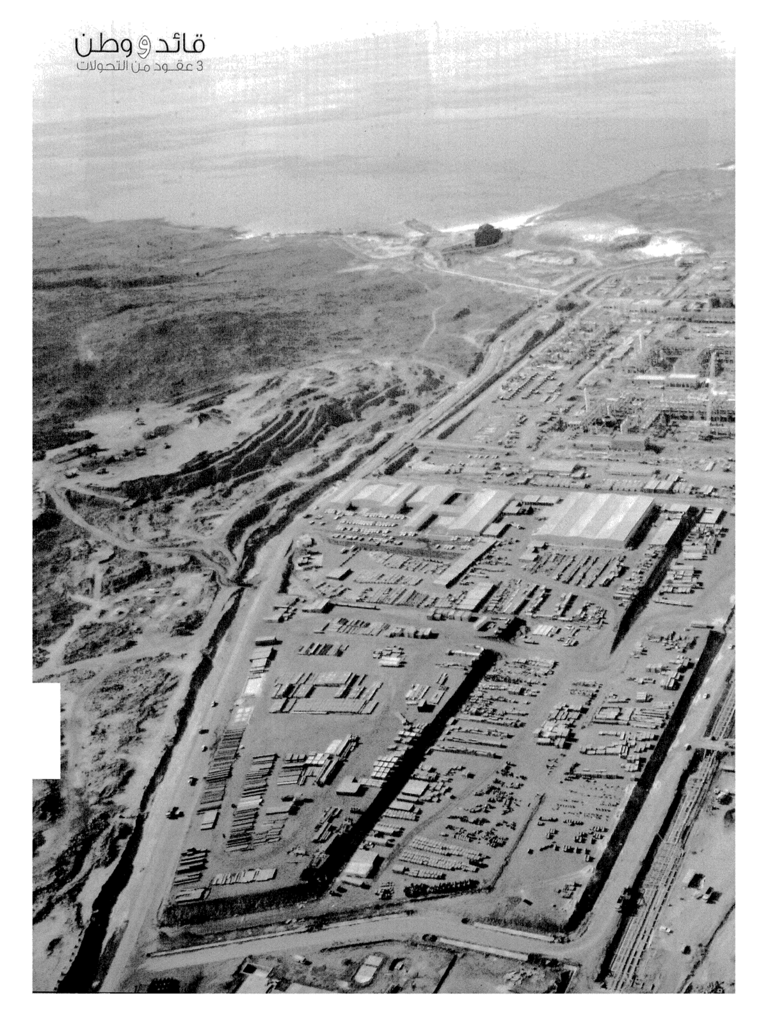
أما على الصعيد الخارجي فقد تمثل استغلال الغاز الطبيعي بإنشاء الشركة اليمنية للغاز المسال في عام١٩٩٦م لتقوم بتشييد وتشغيل منشآت مصنع تسييل الغاز وخطوط الإنتاج والتخزين ومصب ورصيف السفن.

ومن المتوقع تصدير حوالي ٦,٧ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال ولمدة خمسة وعشرين عاماً عبر ميناء التصدير والمعامل في منطقة بلحاف على البحر العربي، ويبلغ طول خط الأنبوب الرئيسي ٣٢٠كم، وبقطر ٣٦ بوصة. كما أن اتفاقية مشروع الغاز الطبيعي المسال تنص أيضاً على إنشاء خط أنبوب فرعي لتغطية احتياجات العاصمة صنعاء وضواحيها من الغاز الطبيعي، ويأتي هذا انسجاماً مع توجهات الحكومة بضرورة استغلال جزء من احتياطي الثروة الغازية محلياً لتوليد الطاقة الكهربائية ومشاريع الصناعات البتروكيماوية. وتمتلك اليمن احتياطياً كبيراً من الغاز الطبيعي الذي يمثل رافداً جديداً للاقتصاد الوطني.

ووقعت الشركة اليمنية للغاز المسال ثلاثة اتفاقيات بيع وشراء طويلة الأجل لمدة (٢٠ عاماً) مع شركة (سويس) للغاز الطبيعي المسال، بكمية (٢,٥) مليون طن متري في السنة.. ومع شركة (كوجاز) بكمية مليون طن متري في السنة.. ومع شركة (توتال للطاقة والغاز المحدودة) بكمية مليوني طن متري. ويولي فخامة الرئيس استكمال مراحل مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال في ميناء بلحاف البالغ تكلفته ٤ مليارات دولار أهمية خاصة لضمان بدء التصدير بحلول بداية العام ٢٠٠٩م ورفع الطاقة الإنتاجية للغاز المنزلي وذلك بإقامة الوحدة الجديدة ضمن مشروع الغاز الطبيعي ليتراوح إنتاجها بين (٨٠٠-١٠٠٠) طن متري. ومن المقرر أن يتم الانتهاء من الدراسة لتنفيذ مشروع أنبوب نقل الغاز (صافر - معبر) وتزويد محطة الكهرباء الغازية المزمع إقامتها في معبر وتحديث الدراسة الخاصة لإنتاج الغاز البترولي المسال في قطاع (٥) خلال عام ٢٠٠٨م.









المعادن .. كنوز تحت الأرض

شهد قطاع المعادن في عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح تنفيذ العديد من أعمال المسوحات والبحث والتنقيب عن المعادن والترويج لاستغلال ما تم دراسته من معادن وصخور صناعية وإنشائية. وكذلك تطوير العلاقات بالجهات والمنظمات العربية والدولية .

وقدم مشروع الخارطة الجيولوجية الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الأصدقاء الألمان نقلة نوعية وقفزة تكنولوجية في هذا المجال نظراً لقاعدة البيانات التي يقدمها المشروع كأساس ضروري ودقيق يساهم في وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية في بلادنا. لتشمل جوانب كثيرة ومتعددة مثل التعدين والمياه والبيئة والزراعة والتربة والري والتخطيط الحضري والصناعة وغيرها من المجالات.. كما قام المشروع بإنتاج أول خارطة جيولوجية رقمية لأرخبيل (حُنيش) مقياس رسم ١:١٠٠,٠٠٠ ومعالجة وتفسير صور الأقمار الصناعية والإدخال والمعالجة الرقمية للخرائط الطبوغرافية وإدخال الصور الرقمية والمكتبة الجيولوجية وتطوير بنك المعلومات الجيولوجي.

وخلال السنوات القصيرة الماضية اهتمت هيئة المساحة الجيولوجية بالعناصر المشعة التي تزامنت مع أعمال التنقيب عن المعادن الأخرى وبالتعاون مع جهات أجنبية. حيث تضمنت هذه الأعمال مسوحات جوية إشعاعية ومغناطيسية غطت جزءاً كبيراً من مساحات التكوينات الصخرية في اليمن. وقد سُجلت معطيات إشعاعية لأكثر من خمسين ألف كيلو متر على مساحات خطوط طولية متوازية فوق ثمان مناطق متعددة مثلت بخرائط كنتورية وشواذ إشعاعية بمختلف القياسات. ويمكن أن تشكل هذه المعلومات قاعدة أساسية للنهوض بعملية الاستكشاف الحقلي وتنمية الموارد النووية وعناصرها في المستقبل.



وفي ظل توجيهات فخامة الرئيس المستمرة إلى وزارة النفط والمعادن بالبحث والتنقيب عن المعادن وإيجاد مشاريع إستراتيجية عملت الوزارة على تقديم كافة التسهيلات وتذليل الصعوبات أمام الاستثمارات الأجنبية التي حققت اكتشافات كبيرة وهامة للخامات الفلزية واللافلزية في اليمن ذات الجدوى الاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية.. كان أهمها استكشاف ودراسة الذهب والمعادن المصاحبة في المناطق الشمالية الغربية من الجمهورية. حيث توصلت شركة (كنديان ماونتين) الكندية خلال العام ٢٠٠١م إلى تقدير الاحتياطي الجيولوجي للذهب في منطقة (الحارقة) غرب محافظة حجة بـ ١٦ مليون طن وبنسبة تواجد ١,٦٥ جرام/ طن واحتياطي محتمل يصل إلى أكثر من ٤٠ مليون طن وبنفس النسبة. والكشف عن وجود معدن الذهب في منطقة (الفيض) شمال مدينة صعده تتدرج قيمته من٥,٠-٣ جرام/ طن. كما حققت الشركة نتائج مشجعة لتمعدنات المعادن الأساسية الزنك والرصاص والفضة بالإضافة إلى ظواهر النحاس والنيكل والكوبالت ومجموعة البلاتين.

يقدر الاحتياطي الجيولوجي للذهب في منطقة الحارقة بـ١٦ مليون طن وبنسب تواجد ١,٦٥ جرام/ طن واحتياطي يصل إلى أكثر من ٤٠ مليون طن ذهب.

وتقوم حالياً شركة(زنكوكس) البريطانية - الشركة الوحيدة المنجمية في العالم المتخصصة في معالجة واستخلاص الزنك - بتنفيذ مشروع لخام الزنك في منطقة (الجبلي) بمحافظة مأرب، وقد نجحت الشركة خلال العام ٢٠٠٢م في زيادة كمية الاحتياطات إلى٩,٤ مليون طن من الخام بنسبة ١٠,٨٪ للزنك. ٢,١٪ للرصاص. ٨٧ جرام/ طن فضة مع وجود مؤشرات للزيادة بنسبة ٣٠٪.

أما بالنسبة للصخور الصناعية فقد مُنحت شركة (لورفن بروجيكت) الهندية في عام ٢٠٠١م ترخيص لمشروع استغلال الحجر الجيري في منطقة الراحة بمديرية (الملاح) محافظة لحج بمعدل إنتاج حوالي ٢٠٠٠- ٢٥٠٠ طن في اليوم لاستخدامه في الصناعات الإسمنتية والحديدية.

وفي إطار المسوحات الجيولوجية التقييمية للصخور الصناعية والإنشائية قامت هيئة المساحة الجيولوجية خلال السنوات الماضية بحصر العديد من المواقع في محافظات الجمهورية. والتي تمثل مناطق واعدة للاستغلال. حيث تم تحديد مواقعها على خرائط طبوغرافية وتقدير الاحتياطات المحتملة. كما أجريت لها دراسة متكاملة وتقييم جيوهندسي وإجراء التحاليل الكيميائية والتجارب الفيزوميكانيكية لمعرفة مدى ملاءمتها للصناعة ولأعمال البناء والتشييد. كانت نتائجها ضمن المدى المقبول لصلاحيتها.. وعملت الهيئة على إيصال هذه النتائج إلى المستثمرين من خلال طباعة ونشر البروشرات والكتيبات الترويجية للعديد من الصخور الصناعية والانشائية مثل التلك. الملح الصخري. الزجاج البركاني. الجبس. الحجر الجيري والدولوميت. الفلدسبار. رمال الزجاج. أحجار البناء والزينة. الزيوليت. وغيرها.

ولم يقف طموح هيئة المساحة الجيولوجية عند امتلاك وجمع هذه المعلومات بل انطلق إلى إنشاء قاعدة بيانات أساسية لهذه المعلومات تهدف إلى ربطها بالمشاريع الميدانية والبحثية القائمة في الهيئة وتسهيل إمكانية الوصول إليها والتعامل معها.. وتوجت الهيئة أعمالها بهذا الخصوص خلال عام ٢٠٠١م بالتعاون مع المعهد الفيدرالي الألماني لعلوم الأرض والمصادر الطبيعية لعمل دراسة لمشروع إنشاء قاعدة المعلومات المتعلقة بعلوم الأرض الذي سيحقق قفزة علمية كبيرة في سرعة نقل المعلومات وتداولها وربط جميع فروع الهيئة وإداراتها بمنظومة معلومات موحدة وكذا الربط الأساسي بقاعدة المعلومات المركزية في وزارة النفط والمعادن.

ومن جهته يواصل المركز الوطني للرصد الزلزالي التابع لهيئة المساحة الجيولوجية تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بطبيعة نشاطه للعديد من الجهات الحكومية حيث عمل في الفترة الماضية على إعداد الإحصائيات العامة للزلازل الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء والتعاون مع المركز الوطني للمعلومات في عملية المسح المعلوماتي في مجال التقنية الإلكترونية. إضافة إلى تقديم المعلومات الزلزالية اللازمة للباحثين وشرح مفصل عن كيفية رصد الهزات الأرضية وطرق تحليلها واستخداماتها في تخفيف المخاطر الزلزالية.. ويأتي التنسيق بين مركز الرصد الزلزالي بذمار ومراكز الرصد في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان من ضمن المشاريع الاستراتيجية للهيئة في ربط الشبكة الحالية للمركز بشبكة رصد زلزالي متكاملة للجزيرة العربية.

برامج ومشاريع

تنفذ وزارة النفط والمعادن حاليا عدة مشاريع إستراتيجية منها ، مشروع إقامة خزانات للنفط الخام في رأس عيسى محافظة الحديدة ومشروع تحديث مصافي عدن ومشروع الخزن الاستراتيجي بمنطقتي الصباحة محافظة صنعاء والضبة بمحافظة حضرموت وكذا مشروعي إعداد إستراتيجية للصناعة النفطية (التكرير، البتروكيماويات) وإجراءات تسويق النفط الخام.

وتستكمل وزارة النفط حاليا إجراءات تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية واستكمال الإجراءات القانونية الخاصة بإنشاء المجلس اليمني للشفافية الذي تم تأسيسه في عام ٢٠٠٧ بالشراكة مع مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والعمل على تعزيز الإصلاحات المالية والإدارية والمؤسسية في مشروع المنظومة القانونية للوزارة .

وتسعى وزارة النفط والمعادن حالياً إلى استكمال الإجراءات القانونية لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج التي تم الإعلان عنها في إطار المنافسة الدولية الثالثة، فضلا عن سعي الوزارة إلى الوصول باليمننة إلى ٩٠ ٪ في الشركات النفطية والإنتاجية مع نهاية ٢٠٠٨م .

ولدى الوزارة مشاريع إستراتيجية مهمة منها البدء باستغلال الزنك والرصاص والفضة والرخام والجرانيت وأحجار البناء وتصدير الحجر الجيري واستكمال دراسة الاحتياطي والجدوى الاقتصادية لاستغلال الذهب بوادي مدن (حضرموت)، ومتابعة أعمال الحفر والتنقيب في محافظات حجة وعمران وصعدة عن المعادن الصناعية والإنشائية، إضافة إلى مشروع تقييم الوضع البيئي في القطاعات النفطية والإنتاجية من خلال شركة استشارية وإجراءات وسياسات بيئية فاعلة.

وتضمنت خطة وزارة النفط استكمال صيانة ٢١ خزانا وإنشاء ثلاثة خزانات ذات سعة ٣٥٠٠ طن للمرحلة الثانية في منشأة الحديدة، ومكننة أعمال شركة النفط اليمنية المرحلة قبل الأخيرة، فضلا عن إنشاء خمسة خزانات في منشأة المخا المرحلة الأولى وثلاثة خزانات سعة ٤٠٠٠ طن ، مع إنشاء منظومة إطفاء، إضافة إلى مشروع تحديث خزانات البريقة الذي ينقسم إلى أربعة مراحل الأولى والثانية ستتم خلال عام ٢٠٠٨ .

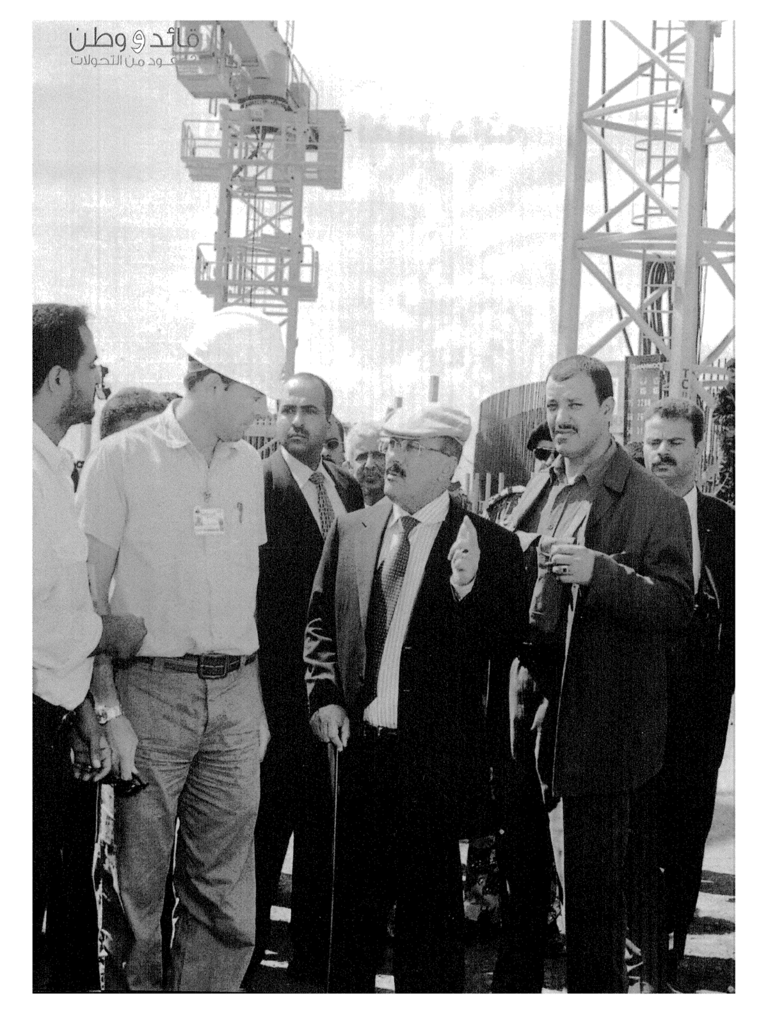
وتشمل الخطة كذلك مشروع تفكيك منشآت فج عطان وإجراء التوسعة التخزينية لمنشأة الصباحة وإنشاء خزان آخر سعة ٥٠٠ متر مكعب لتموين الطائرات بمطار المكلا، وبناء محطات نموذجية أمام فرع عدن وبدمت الضالع وشارع صنعاء بالحديدة وسيئون ورأس العارة بلحج على خط الساحل، إضافة إلى بناء شبكة التعبئة والتفريغ لخزانات حظيرة مطار سيئون وصيانة وطلاء خزانات مطار صنعاء الدولي وإنشاء خزان مازوت بسعة ٥٠٠٠ طن مع منطقة تعبئة.

كما تضمنت الخطة مشروع الردم البحري بالمهرة (المرحلة الأولى) ومتابعة الفريق الفني لمشروع الخزن الاستراتيجي في الضبة وتوفير ٤ عدادات وارد ومنصرف للمواد البترولية في منشأة سد الجبلين ومنصة لأربعة مساكب مع كافة الملحقات بمنشاة خلف وشراء مولد كهربائي ٣٠٠ كيلو عدد ٢ نوع كاتربلر لمنشأة خلف وتوفير ٤ مضخات بترولية وإنشاء منصة تعبئة جديدة وكذا توفير ٤ عدادات وارد للمواد البترولية في منشأة المخا وشراء مولدين كهربائيين واحد بقوة ٣٠٠ كيلو فولت والأخر بقوة ٤٠-٥٠ كيلو فولت وشراء ١٥ رأس قاطرة .

وتضمنت الخطة تنفيذ عدد من المشاريع الخاصة بهيئة المساحة الجيولوجية ومنها مشروع الخارطة الجيولوجية، واستكمال مشروع الخارطة النوعية التخصصية ، الجيولوجيا والتحري المعدني، وكذا إعداد الخارطة الجيوبيئية وإعداد الدليل الطيفي المرجعي للصخور في الجمهورية اليمنية ودراسة المعادن والصخور الصناعية والإنشائية .

وتحتوي الخطة على إجراء استكشافات معدنية مع الاهتمام بعملية التقييم والترويج وقاعدة المعلومات والمتحف الجيولوجي والدراسات الجيوفيزيائية والمختبرات الجيولوجية المركزية وضبط الجودة وتطوير شبكات الرصد الزلزالي وإعداد خارطة الغطاء الصخري لليمن وتطوير البنية التحتية للهيئة (الفريق الوطني الجيولوجي) وإنشاء مبنى فرع الهيئة عدن وحضرموت ومشروع الطاقة الحرارية الأرضية وصناعة الحجر الطبيعي في اليمن .



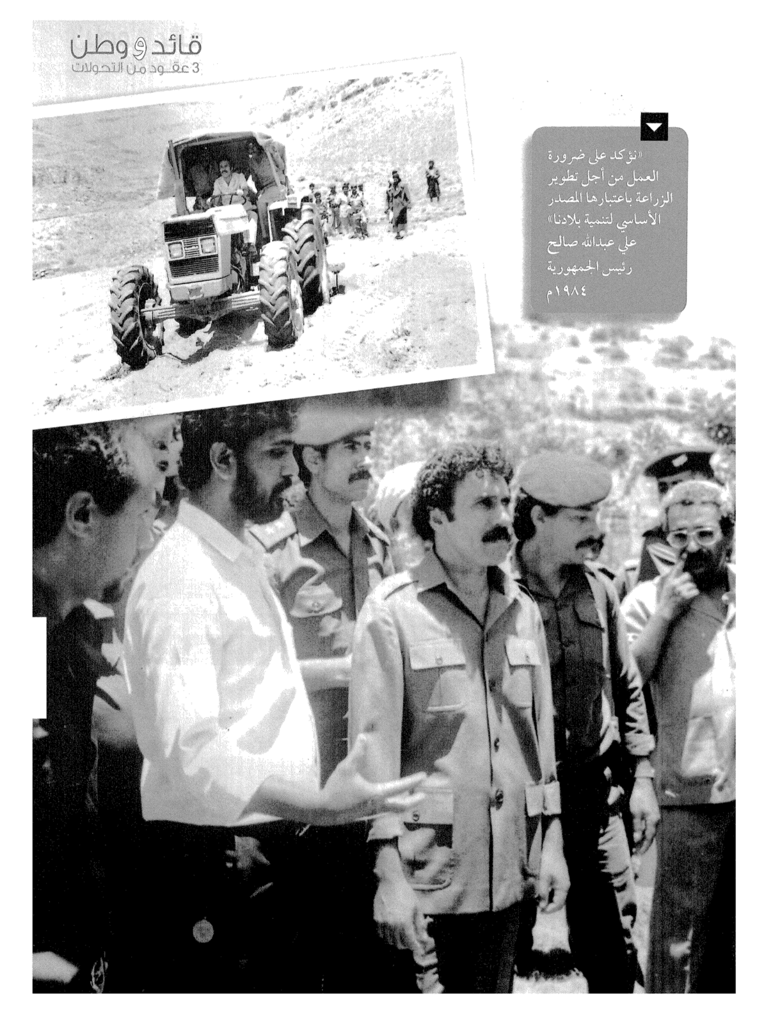


الزراعة نفط دائم



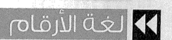
تمتد أولويات اهتمام الأخ الرئيس إلى الزراعة باعتبارها عمود الحياة الاقتصادية في اليمن وقرينة حضارتها وقوتها عبر التاريخ.. وسعا في أن يعيد لليمن اسم السعيدة الخضراء، أرض الجنتين، والنهوض بالزراعة تجديداً للثروة، وتنمية للاقتصاد... وكثيرا ما أكد على أن الزراعة نفط دائم، ودعا إلى تحقيق الاستقلال الأخضر، ووضع إستراتيجية طويلة المدى للأمن الغذائي... وهو الذي قرن القول بالفعل، ولذلك فقد ركز فخامته منذ انتخابه رئيساً للجمهورية على تطوير الزراعة في اليمن رغم أن الملفات السياسية كانت هي المشكلة الأهم آنذاك، ويتذكر الجميع ان فخامته حدد عام ١٩٨٤م كعام للزراعة واصدر حينها قراره التاريخي بمنع استيراد الفواكه والخضروات، الامر الذي شكل منعطفاً تاريخياً بالنسبة للزراعة في اليمن حيث نجح المزارعون في التحول من الاعتماد على الاستيراد إلى الاهتمام بزراعة الخضروات والفواكه، واليوم نرى اليمن مكتفية ذاتياً في هذا المجال بل ومصدرة للمنتجات الزراعية إلى الخارج.

ويمثل قطاع الزراعة والري أحد أهم ركائز النهضة الاقتصادية والتنموية، فالزراعة كانت ومازالت وستظل مصدراً أساسيا من مصادر الدخل القومي والأمن الغذائي والاقتصادي والمعيشي في حياة شعبنا حيث يحتل النشاط الزراعي المرتبة الأولى في قائمة الأنشطة الاقتصادية في بلادنا، فهناك ما نسبته ٧٠ إلى ٧٥٪ من السكان يعملون في النشاط الزراعي ويعتمدون على مردوده المادي في معيشتهم ودخلهم الاقتصادي حيث تساهم الزراعة في الناتج المحلي بنسبة ١٨٪.



«نؤكد على ضرورة العمل من أجل تطوير الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي لتنمية بلادنا»
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
١٩٨٤م

يولي فخامة الرئيس المزارعين اهتماما وتشجيعاً متواصلين

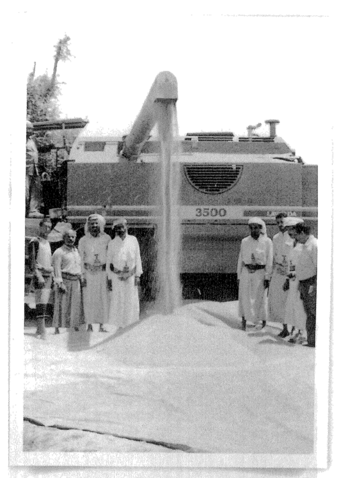


لغة الأرقام

- القرار التاريخي الذي اتخذه فخامة الرئيس في ١٩٨٤م بمنع استيراد الفواكه والخضروات شكل منعطفاً تاريخياً بالنسبة للزراعة في اليمن ، واليوم اليمن مكتفية ذاتياً بل ومصدرة للمنتجات الزراعية .
- حققت الثروة الحيوانية زيادة سنوية مقدارها أكثر من (٤ , ٥٪) لتصل عدد المواشي لأكثر من (١٥) مليون رأس حتى العام ٢٠٠٨.
- أكثر من (١٥) سوقاً ومركزاً تجميعياً للمنتجات الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية ، فيما يتم استكمال بناء (١٨.) مركزاً وسوقاً تجميعيا جديداً ، إضافة إلى إيجاد (٦) وحدات لجمع ونشر المعلومات التسويقية الزراعية .
- أكثر من ١٣٠٠ سد وحاجز مائي مختلفة الأحجام والمستويات، لتلبية احتياجات القطاع الزراعي من المياه . وثلاثة مشاريع مائية عملاقة في محافظات الحديدة، صنعاء، عدن بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٧٥ مليون دولار.

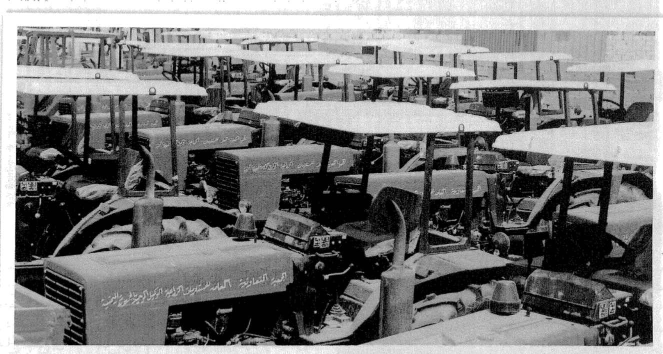


وشهد القطاع الزراعي نموا كبيرا في عهد فخامة الرئيس حيث تجاوز إنتاج اليمن من الخضروات والفواكه ٧٠٠, ٢٧٤ طن ، وارتفع إنتاج الخضروات من ٣٣٣ ألف عام ١٩٧٨ إلى ٦٣٨ ألف طن عام ١٩٨٨ كما زاد حجم إنتاج الخضروات والفواكه إلى ٧٠٣ ألف طن عام ١٩٩٧ وارتفع إنتاج القمح إلى ٨٨٠ ألف طن عام ١٩٩٥ وانتهجت الدولة برعاية كريمة من فخامة الرئيس سياسة التنمية الريفية والزراعية الشاملة والهادفة إلى بناء وتنمية الإنسان والأرض في ريف البلاد ، وبمقتضى هذه السياسة أنشأت الدولة الهيئات العامة للتنمية الزراعية والريفية في عموم المحافظات وأبرزها ، الهيئة العامة لتطوير تهامة والهيئة العامة لتطوير المناطق الشمالية والريفية لمحافظات صنعاء وصعدة وحجة ، والهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية ، ومشاريع المرتفعات الوسطى والمرتفعات الجنوبية ، ومشروع وادي الجوف الزراعي وعدد آخر من المشاريع المتكاملة والمتخصصة التي



تهدف كلها إلى تنمية المناطق وتطوير الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والدواجن .

ومنذ عام ١٩٩٠م أخذت المساحات الزراعية تتزايد لتصل في السنوات الأخيرة إلى أكثر من (١,٤) مليون هكتار تزرع فيها محاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والبقوليات والأعلاف والمحاصيل النقدية والنخيل ، فيما زادت المساحات المزروعة بالحبوب من (٦٣٩,٨٠٦) هكتار إلى (٦٨٥,٤٩١) هكتار ، وارتفعت كمية الإنتاج لنفس الفترة من (٤٤٧,٤٧٠) طناً إلى (٤٨٧,٩٤٤) طناً، كما زادت المساحة المزروعة بالفواكه بحوالي الضعف لتصل إلى (٩٨,١) ألف هكتار، صاحبها ارتفاع الإنتاج من (٣١٦) طناً إلى (٨٣٣) ألف طن ، واتسعت المساحة المزروعة بالخضروات إلى (٧١,٢) ألف هكتار ، وزاد الإنتاج إلى (٨٣٣) ألف طن بنسبة نمو (٣٠٪) ، وحقق إنتاج المحاصيل النقدية قفزة كبيرة على مستوى المساحة المزروعة والإنتاج ، إذ وصلت مساحة البن إلى (٣٣,٧) ألف هكتار والإنتاج إلى (١١,٦) ألف طن في حين بلغ إنتاج القطن حوالي (٢٩) ألف طن، كما يتضح التوسع في المساحات المزروعة بمحصول العنب خلال (٢٠٠٢-٢٠٠٦م) بمقدار (٦٦٢,٧٩٧) طناً في مساحة (٢٦٥٠) هكتاراً، كما بلغ إنتاج المحاصيل الزراعية من الخضروات والفواكه والبقوليات النقدية والأعلاف خلال (٢٠٠١-٢٠٠٧م) أكثر من (٢٤,٠٤٠,٣٣٦) طناً بمساحة مزروعة تقدر بأكثر من (١٧) ألف طن لمساحة زراعية تقدر بحوالي ٨٨ ألف هكتار .





ويولي فخامة الرئيس مشاريع المزارعين اهتماماً وتشجيعاً متواصلين من خلال توفير القروض الميسرة عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي والتي بلغت على سبيل المثال حوالي (١٣) ملياراً لعدد(٩٦,٢١٦) قرضاً منذ عام ١٩٩٠م - ٢٠٠٣م . بمختلف الآجال وفي كافة الأنشطة الزراعية ، كما تحرص الحكومة على تشجيع العمل التعاوني الزراعي والمساهمة في المشروعات الزراعية المختلفة كالتوسع في حظائر الأبقار وتشجيع التربية المنزلية لها ودعم التوسع في زراعة النخيل بالمحافظات ، وقد شهدت اليمن في السنوات الأخيرة اتجاهاً نحو الاستثمار التعاوني في قطاع الثروة الحيوانية وإنتاج الألبان ، نظراً للجدوى الاقتصادية والعائد المالي الذي يحققه هذا النوع من الاستثمار ،ومن ثم فإن الوزارة تسعى وتعمل باستمرار في توجيه الاستثمارات الزراعية التعاونية والخاصة نحو التسويق والتصدير والتصنيع الغذائي ، إضافة إلى تشجيع صغار المزارعين وتفعيل دور الحجر البيطري وبرامج الإرشاد وإيجاد قاعدة معلومات يعتمد عليها في وضع الخطط والبرامج المستقبلية .

ويشكل تسويق المنتجات الزراعية داخليا وخارجياً حلقة مهمة وجزءاً مكمل للنشاط الإنتاجي ولهذا أولت الحكومة مشاريع التسويق والتصدير اهتماماً كبيراً لما له من مردودات كثيرة في هذا المجال تتمثل في تأسيس أكثر من (١٥) سوقاً ومركزاً تجميعياً للمنتجات الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية والتي تعتبر أهم مصادر تغذية أسواق الجملة الرئيسية وعلى رأسها سوقان يتجمعان في الحسينية والمراوعة وغيرها من الأسواق ذات الخصوصية ، فيما يتم استكمال إنشاء بعض الأسواق الجديدة وكذا استكمال بناء (١٨) مركزاً وسوقاً تجميعيا جديداً ، إضافة إلى إيجاد (٦) وحدات لجمع ونشر المعلومات التسويقية الزراعية ، وغيرها من البنية التحتية اللازمة لإنجاح عملية التسويق والتصدير بدءا من الكادر الإنساني ومروراً بوسائل ومعدات نقل وحفظ المنتج وانتهاء بخدمات مراكز إعداد الصادرات في مواقع الإنتاج ومراكز التسويق ، وإقامة مركز تقنية ما بعد الحصاد ، التي تلعب دوراً هاماً في تطوير جودة الإنتاج الزراعي وتقليل الفاقد منه، إلى جانب تنظيم المعارض المحلية لتسويق المنتجات الزراعية ، كما أن الحكومة قدمت تسهيلات لتأسيس شركات تسويقية وإنشاء مراكز تصدير وفق أسس علمية صحيحة تواكب التطورات وتطابق المواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية حيث أثمرت تلك الخطوات عن نتائج ايجابية في تحسين وتطوير التسويق محلياً ، وتصدير المنتجات الزراعية إلى العديد من دول الجوار ، وهو ما أدى إلى تحسين وضع الأسر الزراعية وزيادة الدخل القومي ونمو الصادرات التي ترتفع من عام لآخر .



وحرص فخامة الرئيس على تحقيق تنمية زراعية في الريف اليمني والقرى اليمنية سعياً للوصول إلى أمن غذائي من خلال مشاريع تنموية تركز على الاستصلاح الزراعي للأرض وزيادة الإنتاج وتطوير كفاءة استخدام المياه، وتطوير وتوسيع الخدمات الزراعية والعمل على إيجاد تجمعات زراعية مستقرة ، إضافة إلى تحسين دعم المزارعين وغيرها من الإجراءات المؤدية إلى إيجاد بنية تحتية وخدمات مستديمة في الريف ، وقد تم اعتماد مشروعات تنموية تركز على المناطق الشمالية والمحافظات الجنوبية والمناطق الشرقية (مأرب - الجوف) والمرتفعات الوسطى (أبين) والمرتفعات الجنوبية (تعز _ إب) والتنمية الريفية في محافظة ريمه وتطوير وادي حضرموت ، والتنمية الريفية في محافظة المهرة وكذلك المحويت ورداع ، بالإضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية في محافظة الضالع، ومشروع التعاونيات الشرقية وحماية البيئة في تهامة وغيرها من المشاريع المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية الاقتصاد الريفي .

ويمثل قطاع الثروة الحيوانية (٢٠٪) من الناتج الزراعي. وحقق هذا القطاع زيادة سنوية مقدارها أكثر من (٤ ,٥٪) لتصل عدد المواشي الى أكثر من (١٥) مليون رأس حتى العام ٢٠٠٨ حيث احتل الماعز المرتبة الأولى تليه الأغنام ثم الأبقار والإبل ، كما واكب هذه الزيادة تطور في الإنتاج الحيواني من مختلف مصادره في اللحوم البيضاء والحمراء والحليب

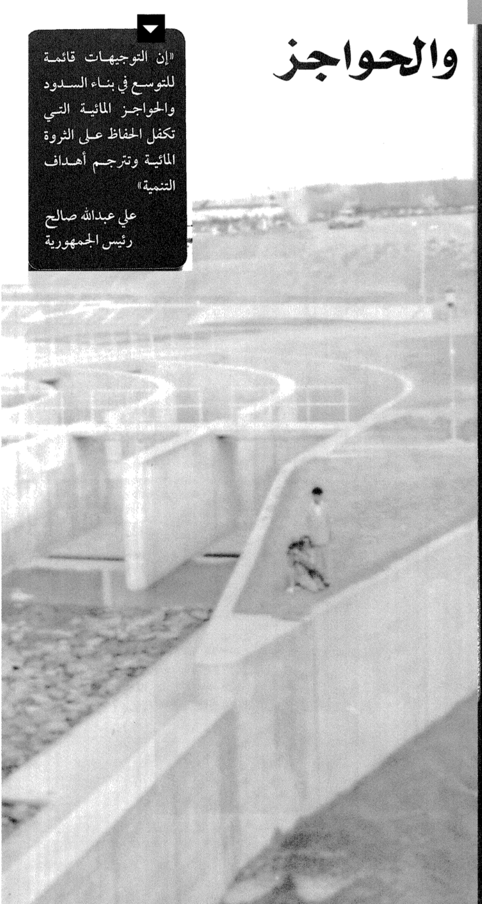
حرص فخامة الرئيس على تحقيق التنمية الزراعية من أجل ضمان الأمن الغذائي

والبيض ، حيث وصل إنتاج اللحوم الحمراء إلى نحو (٥٠) ألف طن واللحوم البيضاء إلى أكثر من (٨٠) ألف طن ، وزاد إنتاج الحليب إلى أكثر من (١٩٧) طناً، وتضاعف إنتاج البيض إلى أكثر من (٦٠٠) مليون بيضة. ونجد أيضاً زيادة في إنتاج الجلود التي وصلت إلى أكثر من (١٠) آلاف طن.
فيما تحققت قفزة كبيرة في إنتاج العسل اليمني الذي لا يضاهيه في الجودة أي عسل آخر، فقد بلغ الإنتاج في عام ١٩٩٩م نحو (١٦٤) طناً وحقق في عام ٢٠٠٥م قفزة كبيرة بزيادة سنوية (٢ ,٢٢٪) .



أكثر من ١٥ سوقاً ومركزاً تجميعياً للمنتجات الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية

السدود والحواجز



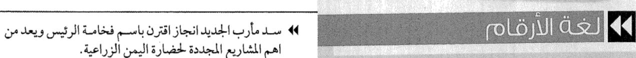
«إن التوجيهات قائمة للتوسع في بناء السدود والحواجز المائية التي تكفل الحفاظ على الثروة المائية وتترجم أهداف التنمية»

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

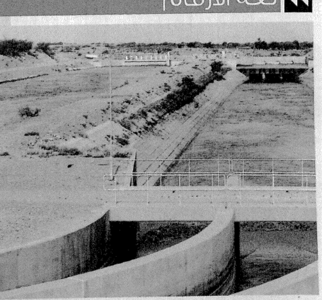
ترجمة لتوجيهات فخامة الرئيس في مجال السدود والحواجز المائية تم وضع إستراتيجية شاملة تستهدف الاستفادة من مياه الأمطار الموسمية التي تهطل على بلادنا بغزارة أثناء موسم الصيف، وذلك من خلال إنشاء العديد من السدود والحواجز المائية في عموم محافظات الجمهورية.. حتى بلغت في مجملها خلال الأعوام القليلة الماضية أكثر من ١٣٠٠ سداً وحاجزاً مائياً مختلفة الأحجام والمستويات، وذلك لتلبية احتياجات القطاع الزراعي من المياه، وسد الفجوة بين زيادة الطلب على المياه وشحة الموارد، بالإضافة إلى الاستفادة منها في تغذية الأحواض الجوفية.

ويقول فخامة الرئيس : «نحن نبني سياستنا وإستراتيجيتنا بالاعتماد على النفس من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة لدينا ومن ذلك تطوير الجانب الزراعي والذي يحتاج إلى المزيد من بناء السدود والحواجز المائية للاستفادة من مياه الأمطار لأنه لا توجد لدينا مصادر مائية ثابتة كالأنهار فيما يوجد لدينا أرض بكر قابلة للزراعة ولكن مشكلتنا هي في المياه والتي نؤكد دوماً اهتمام الدولة بها وبالزراعة كهدف وطني ومدخل اقتصادي ورئيسي هام للتنمية».
ويضيف فخامة الرئيس : «إن التوجهات قائمة للتوسع في بناء السدود والحواجز المائية التي تكفل الحفاظ على الثروة المائية وتترجم أهداف التنمية وهي مستقبل شعبنا وخياره القوي من البناء التنموي الشامل والحل هو التوجه إلى إنشاء الحواجز والسدود وأن يتكامل الجهد الرسمي والشعبي في هذا المجال ».

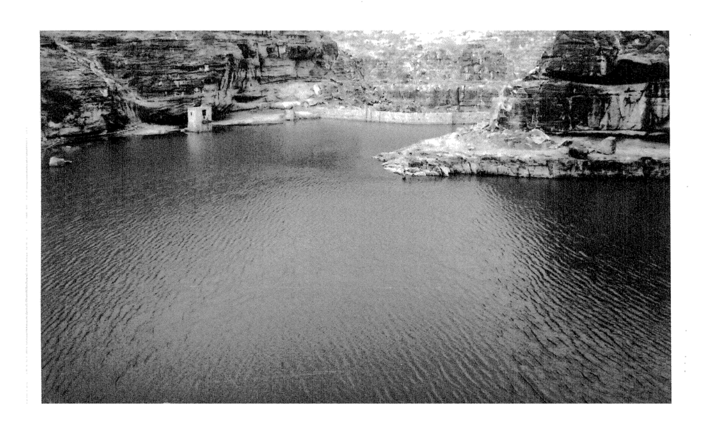




لغة الأرقام



- سد مأرب الجديد انجاز اقترن باسم فخامة الرئيس ويعد من اهم المشاريع المجددة لحضارة اليمن الزراعية.
- مساحة حوض السد الجديد (٥ , ٣٠) كيلو متر مربع، وسعته التخزينية حولي (٤٠٠) مليون متر مكعب، فيما تعمل بوابة التصريف بطاقة (٣٥) متراً مكعباً في الثانية. ويروي السد حوالي (١٦,٥٧٠) هكتار.
- نسبة إنتاج محافظة مأرب من الحبوب ارتفعت من (٣٠٪) عند افتتاح السد عام ١٩٨٦م إلى أكثر من (٦٠٪) في عام ٢٠٠٧م.
- يعتبر سد وادي حسان في محافظة أبين من السدود العملاقة على مستوى المحافظة والوطن بشكل عام بسعة تخزينية ١٩,٥ مليون متر مكعب ويستفيد منه ١٣ ألف نسمة ويضاعف المساحة الزراعية إلى ١٠٥٠٠ هكتار.



وخلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٨م، عملت الحكومة على تنفيذ مشاريع خاصة بإنشاء وتشييد منظومة واسعة من السدود والحواجز والقنوات والكرفانات المائية في مختلف محافظات الجمهورية ، وأولت الإستراتيجية الوطنية للمياه والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه «٢٠٠٥- ٢٠٠٩م» خاصة في مجال الري، وإنشاء وحدات للري الحديث، بموجب توجيهات فخامة الرئيس، وحظيت مشاريع المنظومة المائية باهتمام كبير لمواجهة المشكلة المائية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

حيث هدفت الإستراتيجية الوطنية إلى تنمية الموارد المائية واستثمارها، والاستفادة المثلى من مياه الأمطار والسيول كمطلب أساسي في عملية التنمية الزراعية والريفية من خلال تركيزها على التوسع في بناء وتشييد السدود والحواجز والمنشآت المائية المتنوعة في كافة محافظات ومناطق الجمهورية، الأمر الذي يمكن من تخزين وتجميع مياه الأمطار والسيول، واستغلالها في عمليات الري بإعادة توزيعها عبر شبكات وقنوات ري رئيسة وفرعية لضمان تحقيق توسيع أكبر قدر من المساحة الزراعية.

وشهدت الفترة الممتدة من ٢٠٠٦م وحتى العام ٢٠٠٨ ، تنفيذ عدد من المشاريع في مجال السدود والحواجز المائية بتكلفة إجمالية بلغت ٥ ,٤ مليار ريال وبطاقة استيعابية تصل إلى ٧ ملايين و٣٣٣ ألف و١٦٨ متراً مكعباً من المياه ، وقد شملت هذه المشاريع محافظات إب ٨ مشاريع ، وصنعاء ٤٥ مشروعا ، وحجة ١٢ مشروعاً ، وعمران ٣٤ مشروعاً ، والحديدة ٥ مشاريع ، وذمار ١٥ مشروعاً ، والضالع ٩ مشاريع ، ومأرب ٣ مشاريع ، وتعز مشروعين ، والمحويت ٣ مشاريع ، والجوف ٤ مشاريع ، وشبوة مشروع واحد ، والبيضاء ٤ مشاريع ، وأبين مشروع واحد ، والمهرة مشروع واحد ، وصعدة مشروعين ، وحضرموت مشروع واحد.

ويجري العمل حالياً في تنفيذ عدد من السدود والحواجز المائية تزيد تكلفتها الإجمالية عن ٤ مليارات ريال وبطاقة استيعابية تصل إلى ١٣ مليون و٧٦٢ ألف و١٣٠ متراً مكعباً من المياه موزعة على محافظات الجمهورية

وبحسب الإستراتيجية الوطنية فإن الحواجز المائية والسدود تسهم في تغذية المياه الجوفية اللازمة لتلبية احتياجات الري فضلا عما توفره السدود من حماية للأراضي الزراعية والقرى والوديان من آثار السيول والأمطار والفيضانات المتدفقة من أعالي الجبال سيما في حالة الأمطار الغزيرة.

وأوضحت الإستراتيجية بأن وزارة الزراعة والري بدأت بتنفيذ ثلاثة مشاريع مائية عملاقة في محافظات الحديدة، صنعاء، عدن بعد استكمال الدراسات الخاصة بها، وبتكلفة إجمالية تبلغ ٣٧٥ مليون و١٦٩ ألف دولار.

وفي إطار التوجهات المستقبلية للحكومة فيما يتعلق بمشاريع السدود

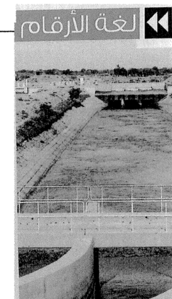
والحواجز المائية أولت الخطة الخمسية للتنمية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) هذا المجال المزيد من الاهتمام من خلال العديد من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى التوسع في بناء السدود والحواجز المائية لما من شأنه تحسين معيشة العاملين في النشاط الزراعي وبالذات صغار المزارعين.

وتأتي تلك التوجهات الحكومية منسجمة مع ما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، والذي أكد على ضرورة التركيز على تنمية الموارد المائية من خلال التوسع في إنشاء السدود العملاقة والحواجز المائية الإستراتيجية وإنشاء الكرفانات المائية التي تساعد على تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي .

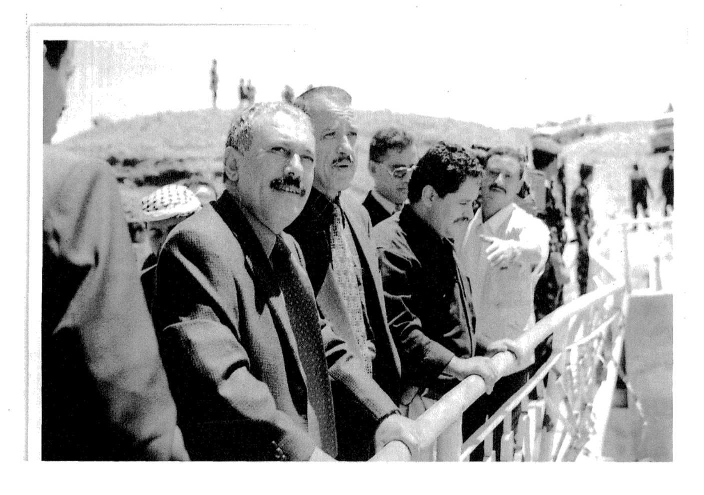
سد حسان

ويعتبر سد وادي حسان في محافظة أبين من السدود العملاقة

لغة الأرقام



- سد وادي سردود تكلفة ١٠٠ مليون دولار وسعته التخزينية ٣٢ مليون و٣٢ ألف متر مكعب ويستفيد منه ١٤ ألف هكتار من المساحة الزراعية .
- مشروع سد الخارد تقدر تكلفته ١٨١ مليون و ٤٠٠ ألف دولار دولار، وسعته التخزينية ٤٤ مليون و٢٤ ألف متر مكعب .
- مشروع سد وادي بنا شرق مدينة عدن تقدر تكلفته بنحو ١٥٥ مليون دولار، وسعة تخزينية ٣٩ مليون و ٥٠٠ ألف متر مكعب .



على مستوى المحافظة والوطن بشكل عام.. حيث يأتي الغرض من إنشاء هذا المشروع التحكم وحجز المياه الفائضة وتنظيم الري للأراضي الزراعية الواقعة في نطاق السد.. والذي يتكون من:-

- سد تخزيني مع التحكم بالفيضانات وملحقاتها وذلك بسعة تخزينية ١٩,٥ مليون متر مكعب.
- حواجز تحويلية وتهذيب الوادي وعددها أربعة حواجز.
- قنوات الري والتحكم وعددها أربع قنوات مع المنشآت التوزيعية.
- ويغذي المشروع عدد ٧٥ بئراً في محافظة عدن وأبين ولحج.
- ويبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع العملاق ١٣٠٠٠ مستفيد.. بينما تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الحالية المستفيدة ٥٠٠٠ هكتار والمساحة الزراعية التوسعية ٥٥٠٠ هكتار.. ليصبح إجمالي المساحة الزراعية الواقعة في نطاق المشروع ١٠٥٠٠ هكتار.

وتبلغ مساحة منطقة التجمع الفعالة للمياه ٣٢٠٠ كم٢.. ومتوسط الجريان السنوي ٣٩ مليون م٣.. وتبلغ نسبة الأمطار المتساقطة على منطقة التجمع ٢٠٠ مليون متر مكعب في السنة.. أما المساحة القائمة عليها بحيرة السد تبلغ ٢,٤٢ كم٢.. وتبلغ السعة التخزينية للسد ١٩,٥ مليون متر مكعب.. في حين تبلغ مساحة التخزين الميت (الغير فعاله) ٢,٦ مليون م٣ لتبلغ سعة التخزين الحي (الفعال) ١٧,٤٤ مليون م٣ ويبلغ أعلى منسوب للسد ١٣٧,٥متر.. ومنسوب التأسيس ١١٨,٥ متر وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع بحو ٩٥ مليون دولار شاملة السد وملحقاته وأعمال الوادي (قنوات وطرق) وتكلفة الاستشاري.

سد سردود

ومن بين المشاريع مشروع سد وادي سردود بمحافظة الحديدة (سهل تهامة) بتكلفة إجمالية تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار، وسعة تخزينية للمياه تبلغ ٣٢ مليون و٣٢ ألف متر مكعب ويُتوقع أن تستفيد من هذا السد مساحة من الأراضي الزراعية تقدر بـ ١٤ ألف هكتار.

بالإضافة إلى تنفيذ مشروع سد الخارد بمحافظة صنعاء بتكلفة ١٨١ مليون و٤٠٠ ألف دولار، وسعة تخزينية ٤٤ مليون و٢٤ ألف متر مكعب وكذا مشروع سد وادي بنا شرق مدينة عدن بتكلفة ١٥٥ مليون دولار، وسعة تخزينية تقدر بـ ٣٩ مليوناً و٥٠٠ ألف متر مكعب .

" إن الإحتفال بإعادة بناء سد مأرب العظيم إنما هو إحتفال بأمجادنا التليدة وحضارتنا العريقة الشهيرة التي نوه بها رب العزة في كتابه الكريم "

علي عبدالله صالح

سد مأرب الجديد

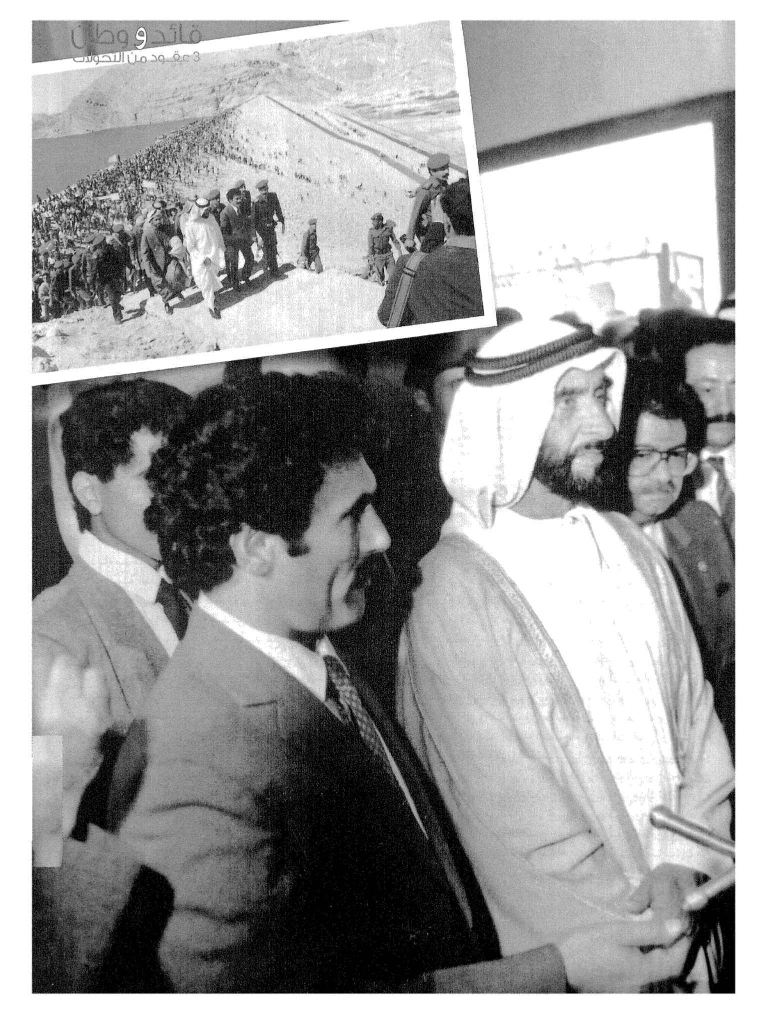
اليمن يستعيد مجده

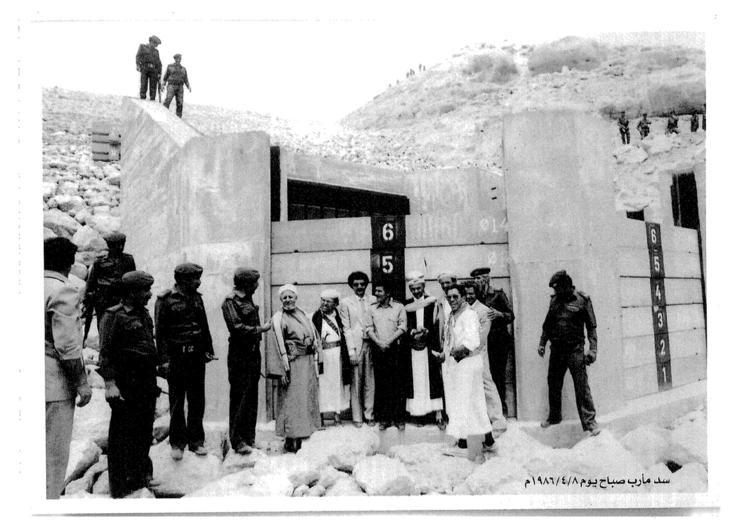
لقد أثبتت الدراسات والأبحاث الأثرية ان الإنسان قد أستوطن أراضي مأرب منذ عصور غابرة، فهناك بقايا مواقع العصور الحجرية في شرق مدينة مأرب في صحراء رملة السبعتين، وهناك المقابر البرجية في منطقة الرويك والثنية والتي يعود تاريخها إلى عصور ما قبل التاريخ، أما بالنسبة للمواقع التاريخية والتي يعود تاريخها إلى الفترة الممتدة من مطلع الألف الأول قبل الميلاد وحتى فجر الإسلام فهناك الكثير منها يأتي في مقدمتها موقع مدينة مأرب القديمة والسد.

وقد شهدت هذه الأراضي قيام واحدة من أعظم الدول اليمنية القديمة هي دولة سبأ التي بدأت في الظهور في مطلع الألف الأول قبل الميلاد، وقد شهدت في القرون الممتدة من القرن التاسع إلى القرن السابع قبل الميلاد نشاطاً معمارياً واسعاً، شيدت خلالها المدن والمعابد، وأعظم منشآتها سد مأرب العظيم الذي وفر للدولة الأمان ومنحها صفة الاستقرار.

ويُعد سد مأرب القديم آية الحضارة السبئية، ويقع في منطقة وادي دنا حيث تندفع السيول المتجمعة من الأمطار الموسمية المتساقطة على المرتفعات الشرقية بين جبلي البلق الشمالي والأوسط. والهدف من بنائه السيطرة على مياه السيل الجارفة وتوزيعها في أرض مأرب حتى أصبحت -كما يقولون- أخصب اليمن وأكثرها جناناً.

سد مأرب ١٩٨٦م



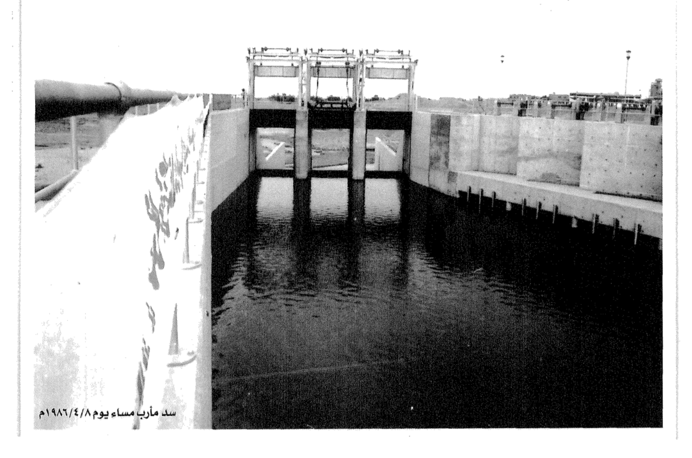


سد مأرب صباح يوم ١٩٨٦/٤/٨م

ويعود بناء سد مأرب القديم إلى ما قبل الألف الأول قبل الميلاد، ذكرته النقوش اليمنية القديمة باسم (عرمن) أي العرم وبهذا الاسم ذكر في القرآن الكريم، شيد على قواعد صخرية وربط جداره بالصخر في أسفل جبلي (البلق)، ويعتبر اختيار موقع السد من الناحية المعمارية، فبناء سد متين يصعب على قاعدة ترابية، في طرفي جسم السد يقع الصدفان أو المصرفان ، يتم تصريف المياه من السد بقناة رئيسية تقع خلف واجهته إلى قنوات فرعية تتشعب في الأرض الممتدة أمامه وعن يمينه ويساره وتسقيها. كانت سعة بحيرته ٥٥ مليون متر مكعب من الماء، وحجم الطمي النازل إليها ٢,٥ مليون متر مكعب سنوياً وكانت قوة اندفاع السيول إليه ٩٥٠ متراً مكعباً في الثانية، ارتفعت إلى ٧٢٥٠ متراً مكعباً بعد مائة عام.

ولأن فخامة الرئيس يعتبر مجددا للحضارة اليمنية العريقة فقد عمل على انبعاث سد مأرب من جديد من خلال إعادة سير اليمنيين الأولين الذين شيدوا حضارة السدود والحواجز واشتهروا بها بين الأمم.

ففي مطلع الثمانينات بدأ العمل في سد مأرب الجديد بدعم من حكيم العرب -المغفور له- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة -رحمه الله- والذي يستشعر جذوره الأصيلة في مهد العرب اليمن وحضارتها التليدة في مأرب . وفي كلمته بمناسبة إحتفال اليمن بإفتتاح سد مأرب يوم ٢١ ديسمبر عام ٨٦ أكد فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح إن إحتفال اليمن بإعادة بناء سد مأرب العظيم إنما هو إحتفال بأمجادها التليدة وحضارتها العريقة الشهيرة التي نوه بها رب العزة في كتابه الكريم . وأضاف فخامته : لقد برهنت آثار السد القديم والآثار الأخرى القائمة في منطقة مأرب على أن حضارة سبأ كانت حضارة عمران وزراعة وصناعة ولقد كان من أبرز مآثرها سد مأرب العظيم وقنوات الري المتفرعة عنه التي تدل على تقدم في فن البناء وخبرة بطرق الري وفنون الزراعة . وأكد فخامة الرئيس أن تحقيق التنمية الزراعية لن يتم إلا باستغلال مياه الأمطار من خلال بناء السدود والحواجز والقنوات وفي مقدمتها السدود القديمة وأهمها سد مأرب العظيم . وقال: إن بناء السد جاء في الوقت الذي ركزت فيه الدولة إهتمامها بقطاع الزراعة وتطوير إنتاجه . وحينما سئل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن الأسباب التي جعلته يمول إعادة بناء سد مأرب قال: هناك ثلاثة أمور، أولها: إن هذا السد هو الذي كان يحيي اليمن بأكمله وهو الذي تطور اليمن بوجوده، وثانيهما: إن اليمن خرج من حرب طاحنة إبتلي بها من الداخل ومن الخارج وإستطالت هذه الحروب ، وثالث الأسباب: إن من يقرأ التاريخ يعرف أن نسب العرب وحسبهم يعود كله إلى اليمن ، فمنه خرجت الهجرات إلى كل بقاع العرب وبالأخص إلى الخليج العربي . ومن هذا المنطلق رأينا أن من واجبنا أن نأخذ بيد اليمن حتى يكون رافداً للأمة العربية في الحاضر والمستقبل / فلم أجد عندئذ أعز و أغلى لليمني من بناء


سد مأرب مساء يوم ١٩٨٦/٤/٨م

سد مأرب ، فعزمت على بنائه من جديد والحمد لله على ذلك ، فاليمن يعتبر جناح الخليج ، وكما كان وجود السد القديم يسبغ على اليمن اسم اليمن السعيد ، فإني أردت أن يجعل السد الجديد اليمن سعيداً بعون الله وتوفيقه .

وتبلغ مساحة حوض السد الجديد (٣٠,٥) كيلو متر مربع، وسعته التخزينية حوالي (٤٠٠) مليون متر مكعب، فيما تعمل بوابة التصريف بطاقة (٣٥) متراً مكعباً في الثانية حيث يروي السد حوالي (١٦,٥٧٠) هكتاراً.

ـ أما جسم السد الجديد فإن عمق القاطع الخرساني (٦٠) متراً ، وساحة القاطع الخرساني (٢٤) ألف متر مربع ، وطول جسم القاطع الخرساني (٧٦٣) متراً ، وعرض جسم القاطع الخرساني عن مستوى سطح الوادي (٣٣٧) متراً ، وعرض جسم القاطع الخرساني عند مخرج المياه من بوابة التصريف (١٩٥) متراً.

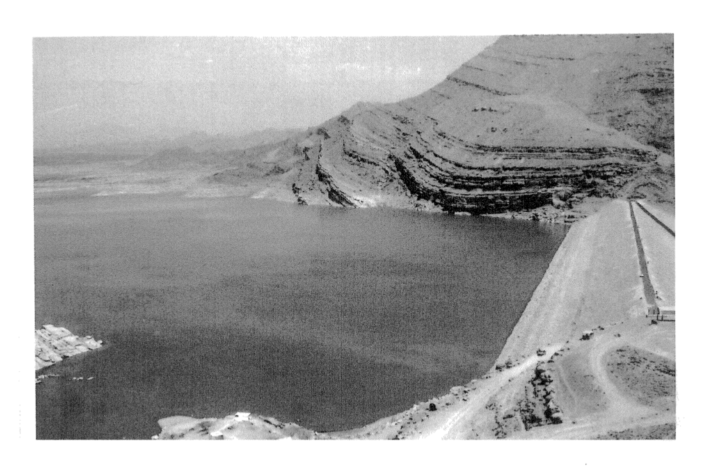
أهم النقاط المتعلقة بعملية تنفيذ سد مأرب:

بلغ إجمالي حجم الردميات في جسم السد (٣) ملايين متر مكعب تم إزالة (٢٠٠) ألف متر مكعب من الصخور من جانبي الموقع وتغطية جسم السد بالصخور التي بلغت (١٠٠) ألف متر مكعب ، وشارك في إنشاء السد الجديد حوالي (٤٠٠) مهندس واستشاري وعامل وفني وإداري وغيرهم.

بدأت التجارب الأولية لتشغيل بوابة مخرج المياه في نهاية شهر يونيو ١٩٨٦م بعد انتهاء مرحلة بناء جسم السد، وبلغت كمية المياه المتدفقة من بوابة السد (١٧,٥٣٠) متراً مكعباً، تم ضخها في فترات زمنية متقطعة قدرها سبع عشرة دقيقة، وامتد تدفق المياه مسافة ثلاثة كيلو وخمسمائة متر مربع وذلك من بوابة السد القطرية التي تعمل بالانزلاق .

وفي يونيو من عام ١٩٧٨م قدمت شركة (الكتروات للخدمات الهندسية) بالتعاون مع شركة (هنتنج للخدمات التقنية) دراسة شاملة إلى حكومة بلادنا تتضمن توصية بمشروع متكامل لبناء سد مأرب الجديد، وتفاصيل خطة البناء والجدوى الاقتصادية والتكاليف اللازمة للمشروع.

في الثاني عشر من يوليو عام ١٩٨٤م وقعت في صنعاء اتفاقية بين حكومة بلادنا وشركة (دوغوش التركية) لبناء وتنفيذ مشروع السد الجديد في مأرب والذي تصل كلفته الإجمالية إلى حوالي (٩٠) مليون دولار أمريكي على نفقة الشيخ الراحل زايد بن سلطان آل نهيان وأشرف على تنفيذ مشروع سد مأرب الجديد صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي،



وفي الثاني من أكتوبر عام ١٩٨٤م قام فخامة الرئيس علي عبد الله صالح وصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بوضع حجر الأساس لبناء سد مأرب الجديد.

موقع السد الجديد ومناخ المنطقة ومعدل المطر والتبخر:

- يقع سد مأرب الجديد على سهول محافظة مأرب والتي تبعد نحو (١٨٠) كيلو متر شرقي العاصمة صنعاء.

- يقع السد عند خط عرض (٣٠، ١٥) درجة شمالاً وخط طول ٣٠، ٤٥ شرقاً.

- يقع السد على بعد (١١) كيلو متر غرب مدينة مأرب القديمة وثلاثة كيلو مترات عن السد القديم.

وتتجسد أهمية بناء سد مأرب الجديد في تطوير وإنعاش المناطق الشرقية لليمن زراعياً وتنموياً، حيث أصبح يمثل خزاناً هائلاً لمياه الأمطار ومصادر السيول، وحاجزاً يحول بينها وبين المساحات الصحراوية المترامية.

واستكمالا لمكرمة المغفور له الشيخ زايد فقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة توجيهاته إلى صندوق أبوظبي لتمويل المرحلة الثانية للسد التي تقدر تكلفتها بنحو ٢٤ مليون دولار شملت تنفيذ القنوات الرئيسة والفرعية إضافة إلى إنشاء طرق فرعية إسفلتية بطول ٣٨ كيلو مترا وأخرى معبدة بطول ٨٦ كيلو مترا وحماية للقنوات طولها ٢٤ كيلو مترا.

ويبلغ طول القنوات الرئيسية للسد عند نهاية تنفيذها ٥٠ كيلو مترا والفرعية ٨٦ كيلو مترا إلى جانب قناتين تحويليتين سعة الأولى ٢٠٠ ألف متر مكعب والثانية ١٨٠ ألف متر مكعب. ومع استكمال المرحلة الثانية سوف يتحقق الهدف المرسوم لها وهو ري سبعة آلاف و٤٠٠ هكتار بدلا من ألف و٨٠٠ هكتار حاليا بالإضافة إلى تغذية المياه الجوفية والتي سوف تسهم بدورها في ري نحو ١٠ آلاف هكتار.

ومنذ إنجاز المرحلة الأولى لسد مأرب حدث تحول كبير في حياة سكان المنطقة الاقتصادية والاجتماعية فقد شجع ذلك المزارعين على استصلاح أكثر من ٢٠ ألف هكتار مما أدى بالتالي إلى ارتفاع ملحوظ في إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة.

وتؤكد الإحصائيات أن نسبة إنتاج محافظة مأرب من الحبوب ارتفعت من ٣٠ ٪ عند افتتاح السد عام ١٩٨٦ إلى أكثر من ٦٠ ٪ في العام الماضي ٢٠٠٧ وتشير إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج المحاصيل الحقلية وزراعة محاصيل لم تكن موجودة قبل إعادة بناء السد مثل الخضار والفواكه التي تمتلىء بها الأسواق في اليمن.

وفي الجانب الاجتماعي يمكن ملاحظة التطور الذي حدث في المنطقة من خلال توجه نسبة كبيرة من السكان نحو الزراعة والتوسع الأفقي فيها الذي يعتمد على المياه الجوفية وإنتاج المحاصيل ذات المردود الاقتصادي العالي الأمر الذي ساعد في رفع مستوى الدخل وتحقيق الاستقرار المعيشي للسكان الذين كانوا يعتمدون في السابق على مياه السيول والأمطار الشحيحة وبسبب ذلك غلب على حياتهم طابع الترحال والتنقل بحثا عن المياه والمرعى.

المرحلة الثانية للسد

في شهر أبريل ٢٠٠٣م بدا العمل فى المرحلة الثانية من مشروع قنوات سد مأرب بطول ٦٩ كيلو مترا بكلفة بلغت ٢٣ مليون و ٩١٠ الاف دولار اميركى بتمويل من صندوق ابوظبى للتنمية.

وتشتمل المرحلة الثانية على إصلاح وصيانة القنوات الرئيسية التى تأثرت بالسيول وإقامة قناة رئيسية أخرى بطول ١, ٦ كيلومتر وتركيب القنوات الفرعية بطول ٦٩ كيلومترا إضافة الى انشاء طرق مسفلتة بطول ٦,٣٦ كيلومترا واقامة معابر على القنوات الفرعية واقامة طرق فرعية اخرى بطول ٨٧ كيلومترا للتفتيش الزراعى على طول القنوات الرئيسية والفرعية.

كم تشمل أيضا أعمال الحماية من السيول واقامة ردمية ترابية بطول ١٩ كيلومترا على الضفة اليمنى لوادى سيلة وردمية أخرى لحماية القرى على الضفة اليسرى للوادى بطول سبعة كيلومترات وردمية أخرى بطول نصف كيلومتر على ضفة وادى السد مع اعمال اخرى فى شعاب مصادر السيول وعمل مفيضات ومخارج للسيول الفائضة وانشاء معابر للسيارات وصيانة السدود التحويلية الصغيرة التى جرفتها السيول مع أعمال حماية لمنع انجراف التربة وتعريتها وسوف يستغرق تنفيذ هذه الأعمال ٧٣٠ يوما حيث ينتهى العمل خلال شهر فبرايل ٢٠٠٥.

وسوف تروي المرحلة الثانية عند اكتمالها حوالي ٧٤٠٠ هكتار من الاراضى الزراعية التى تم حتى الآن ري ١١٠٠ هكتار منها بواسطة منشآت الرى التى تم انشاؤها خلال المرحلة الأولى من مشروع سد مأرب.



الأسماك.. ثروة لاتنضب



أعطى فخامة الرئيس اهتماما مبكرا لقطاع الثروة السمكية منطلقا من فهم عميق لأهمية هذا القطاع الواعد في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الإقتصادية وخلق فرص العمل. وقد اعتبر فخامة الرئيس أن الثروة السمكية ينبغي أن تكون قبل النفط، فالثروة النفطية قابلة للنضوب أما الثروة السمكية فهي واعدة ومتجددة. ووجه فخامته مختلف الحكومات بالعمل على مزيد من الاهتمام بالثروة السمكية باعتبارها الثروة التي لا تنفذ وذات مردود اقتصادي كبير ويستفيد منها كل المواطنين، مشددا على الاهتمام بكل الصيادين في جميع مناطق اليمن الساحلية وجزرها. وأتخاذ الإجراءات الصارمة ضد كل من يعبث بالثروة السمكية.



منجزات متواصلة ومشاريع كبيرة في مجال الثروة السمكية ثاني القطاعات مساهمة في الناتج المحلي

لغة الأرقام



* إرتفعت طلبات الاستثمار المؤكدة في القطاع السمكي خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧م، إلى نحو ١٦١ مشروعاً سمكيا بتكلفة استثمارية تبلغ ٤١ مليار ريال، وبموجودات ثابتة لهذه المشاريع بلغت ٣٩ مليار ريال و ٨,٤ ملايين ريال.

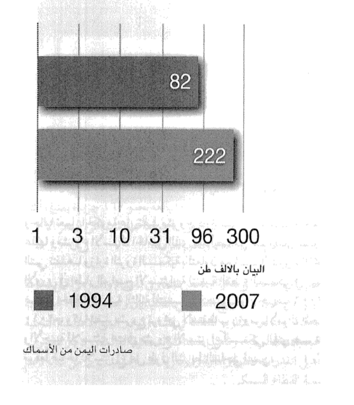
* صادرات اليمن من الأسماك ارتفعت من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٩٧ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٧، كما ارتفع الإنتاج من ٨٢ ألف طن عام ١٩٩٤م، إلى قرابة ٢٢٢ ألف طن عام ٢٠٠٧.

* ٢٤ ألف صياد في عام ١٩٩٠م، وفي عام ٢٠٠٧ أصبحوا ٧٧ ألفاً و ٥٨٠ صياداً يملكون أكثر من ٢٠ ألفاً و٧٨٧ قارب صيد تقليدي مختلفة الأحجام والأنواع، ويعولون أكثر من ٥٠٠ ألف أسرة .

وبعد إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني سعت الحكومة إلى تطوير الاستثمار في القطاع السـمكي بتوجيه ورعاية كاملة من فخامة الرئيس علي عبد الله صالـح سـواءً من حيث توفـير البنى التحتيـة وتنظيم الاصطيـاد في المياه الإقليميـة، أو مـن خلال إتاحة الفرص للقطاع الخاص للاسـتثمار في هذا القطاع الأمر الذي أسـهم في تطوير الإنتاج السـمكي، وصناعة المنتجات السـمكية، إذ بلغ إجمالي ما خصص لتغطية احتياجات القطاع السمكي في البناء المؤسـسي والتشريعي منذ عـام ١٩٩٠م، وحتى ٢٠٠٧ م، نحو ١٢ مليار ريال، ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة كمية الإنتاج السمكي .

غـير أن القفزة الحقيقية لتطوير القطاع السـمكي في اليمن تمثلت في تنفيذ مشروع الأسـماك الرابـع، بالتعاون مـع الاتحاد الأوربي خـلال الفترة من ١٩٩٨م، إلى ٢٠٠١، بتكلفـة إجمالية بلغت ٥, ٣٩ مليون دولار، باعتبار ذلك من أهم وأكبر مشاريع الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي، وقد سـاهـم في تحسـين طرق الاصطياد ودعم مراكز الأبحاث السمكية وحماية البيئة البحرية.

كما إن إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي أسهم هو الآخر في تنمية الاستثمارات في القطاع السمكي خلال الفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧م، من خلال مشروعات عملاقة تجاوزت كلفتها ٥ مليارات ريال .



صادرات اليمن من الأسماك



مصانع الاسماك- حضرموت

وحالياً تعمل الحكومة على تنفيذ مشروع إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها ومشروع الأسماك الخامس الذي يعد أيضا من أهم وأكبر المشاريع التي تنفذها وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوربي في إطار البرامج الاستشارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م، وكذا تنفيذ مشروع ترويجي لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات في مشروع الاستزراع السمكي الذي يضم ٢٥ موقعاً صالحاً للاستزراع على طول الشريط الساحلي لليمن.

وبدأ تنفيذ مشروع الأسماك الخامس في مارس ٢٠٠٧م، بتكلفة إجمالية تصل إلى ٥ , ٣٢ مليون دولار بدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوربي والحكومة، ومدته أربع سنوات، وهو من المشاريع السمكية الإستراتيجية التي تهدف إلى تطوير وتحسين البنية التحتية السمكية من خلال رفع كفاءة جودة المنتجات والصادرات السمكية في مواقع الإنزال، وتوفير المتطلبات الخاصة بترشيد عمليات الاصطياد ومراقبة جودة المنتجات ابتداء من عمليات الاصطياد والتداول والعرض والبيع للمنتجات السمكية.

وقد أدت الإصلاحات الحكومية المدعومة بالتزام رئاسي قوي بشأن

وتوضح البيانات الإحصائية أن صادرات اليمن من الأسماك ارتفعت من ٢٧ مليـون دولار عـام ١٩٩٠ إلى ١٩٧ مليون دولار خلال العام الماضي ٢٠٠٧ ، كما ارتفع الإنتاج من ٨٢ ألف طن عام ١٩٩٤م، إلى قرابة ٢٢٢ ألف طن عام ٢٠٠٧.

وحقـق الإنتـاج السـمكي في العـام ٢٠٠٦م، معـدل نمـو متوسـط بلـغ ٣, ٢٠٪، وبزيـادة عـما اسـتهدفته الخطة الخمسـية الثانيـة للتنمية ٢٠٠١ -٢٠٠٥م، بنحو ٤١ ألف و٥٤٨ طناً، بنسبة زيادة قدرها ١٧ ٪. فيما بلغ معدل نمو متوسط الزيادة السنوية لقيمة الإنتاج السمكي نحو ٦ ٪.

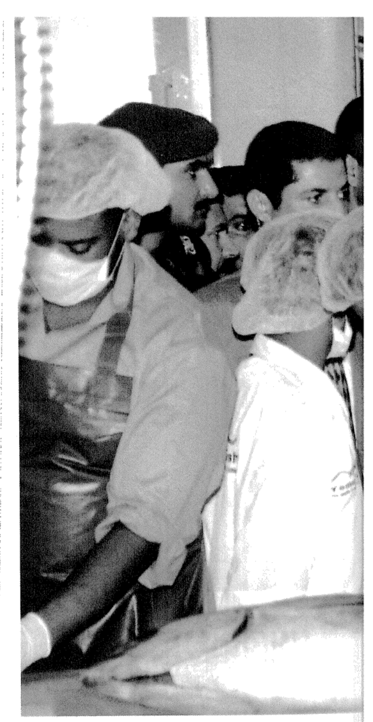
ويعد القطاع السمكي من أهم القطاعات الإنتاجية في اليمن ويحتل المركز الثـاني من حيث مسـاهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي بعـد القطاع النفطي، ناهيـك عـن ارتفاع أعـداد الصياديـن العاملين مـن ٢٤ ألف صيـاد عام ١٩٩٠م، إلى ٧٧ ألف و٥٨٠ صياداً عام ٢٠٠٧م ، يملكون أكثر من ٢٠ ألف و٧٨٧ قارب صيد تقليدي مختلفة الأحجام والأنواع، ويعولون أكثر مـن ٥٠٠ ألـف أسرة ، مما سـاهم في توفير فرص عمـل عديدة في مجالات الإنزال والنقل والتسـويق السمكي ومعامل التحضير، والأنشطة المرافقة لذلـك منهـا صناعة الثلـج والقوارب والتجـارة بوسـائل الاصطياد مثل الشباك وغيرها .

كـما شـهد العمـل التعاوني السـمكي تطـورا ملحوظا، حيـث ارتفع عدد الجمعيات التعاونية السـمكية من ٢٠ جمعية عام ١٩٩٠م، إلى ١٢٨ جمعية نهاية العام ٢٠٠٧م، تعمل في إطار الاتحاد التعاوني السمكي وتنظم نشاط الصيادين التقليديين، والمنتشرة على طول الشريط الساحلي الذي يطل على كل من البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب.

وتنتشر في عدد من المحافظات اليمنية حالياً مصانع ومشاريع استثمارية في القطاع السـمكي تشمل ٤٠ مصنعا للتحضير، و٣ مصانع لتعليب أسماك التونـة وبطاقـة إنتاجيـة ٣٠ مليون علبة سـنوياً، وأكثر من خمسـة مصانع لتصنيـع القـوارب وعشرات من مصانـع الثلج. وتنتشر قـرى وتجمعات الصيادين على طول الشواطئ والجزر اليمنية.

ويبلغ عدد القرى والتجمعات السـمكية الرئيسة ومراكز الإنزال المنتشرة عـلى طول الشـواطئ والجزر اليمنية البالغة نحـو ١٦٠ جزيرة يمنية، أكثر مـن ٩٠ قرية ومجمعاً سـمكياً منها ٤٠ موقعاً على شـواطئ البحر الأحمر، و٥٠ موقعاً على خليج عدن وبحر العرب.

وتحظى الجمعيات السمكية والعمل التعاوني باهتمام واسع من قبل فخامة الرئيس من خلال تشـجيع الصيادين التقليديين وتحفيز أنشطة الجمعيات السمكية، ومتابعة المشاريع المتمثلة في إنشاء وتوفير البنى الأساسية التحتية للجمعيات السمكية، وتأهيل المنشآت السمكية القائمة، وتوفير القوارب وتأهيل القدرات الفنية والمالية والإدارية لهذه الجمعيات بما من شأنه دعم وتنمية القطاع السمكي .



دور مسـتقبلي فعال للقطاع السـمكي، إلى زيادة طلبات الاستثمار المؤكدة في القطاع السـمكي خلال الفترة مـن ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧م، إلى نحو ١٦١ مشروعا سمكيا بتكلفة استثمارية تبلغ ٤١ مليار ريال، وبموجودات ثابتة لهذه المشاريع بلغت ٣٩ مليار و٨٠٤ ملايين ريال، وفرت ما يقارب أكثر من ستة آلاف فرصة عمل.

كما لعب القطاع الخاص دورا هاماً في تنمية قطاع الأسـماك في اليمن الأمر الذي أدى إلى تنامي حصة الصادرات السمكية.



وتسعى الحكومة ممثلة بوزارة الثروة السمكية جديا خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠٦ / ٢٠١٠م)، إلى رفع معدلات الإنتاج السمكي السنوي إلى ٧٠٠ ألف طن بنهاية عام ٢٠١٠م والى إعادة هيكلة الصادرات السمكية ليصبح مركز الثقل فيها يميل لصالح منتجات القيمة المضافة، وتحقيق معدلات نمو سنوية في الناتج الإجمالي السمكي لتصل في المتوسط إلى ٦ ٪ سنويا.

وتهدف الخطة الى تأمين معدلات نمو إنتاج وصادرات سمكية متزايد، وخصوصا المنتجات المحضرة مع الحفاظ على المخزون السمكي بما يساعد على استدامة الثروة السمكية، وتحسين جودة الأسماك وتسويقها، كما تسعى إلى زيادة الصادرات السمكية بمعدل نمو سنوي ٥ , ٨ ٪ لتصل إلى ١٢٤ ألف طن بنهاية ٢٠١٠م.

كما تهدف إلى تحسين نوعية تحضير ومعالجة الأسماك وتصدير المصنعة كمنتج نهائي، وإنتاج الاستزراع السمكي لرفع قيمة الصادرات السمكية سنويا لتبلغ ٥٠٠ مليون دولار بنهاية ٢٠١٠م، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوجيه ما نسبته ٦٨ ٪ من إجمالي الإنتاج السمكي للسوق المحلية.

وتستهدف الخطة تحسين البنية الأساسية والإنتاجية الساحلية لمصايد الأسماك، وتحسين وسائل ومستلزمات الإنتاج السمكي، ورفع إنتاجيتها السنوية من الأسماك والأحياء البحرية المصطادة بمستوى عال من الجودة من خلال تقييم جهود الاصطياد المحدث للصيد التقليدي والساحلي والصناعي، واستغلال المخصصات وبرامج الإقراض المحلية لتصنيع ١٠٠٠ قارب من قوارب الصيد التقليدي الجديدة والمطورة والمدعومة مجانا بنصف تكلفتها بهدف إحلال واستبدال القوارب العاملة، وإضافة وسائل إنتاج وقوة عمل جديدة والتشجيع على امتلاك قوارب الصيد الساحلي من قبل الصيادين الشباب بتوفير ٣٠ قاربا سنويا، ومشاركة الاستثمار فيها مع القطاعين التعاوني والخاص، وتنمية وتطوير التعاونيات السمكية

وتنظيم الصيادين من خلال رفع كفاءة وفعالية الجمعيات التعاونية.

وتعتبر اليمن الأولى بين الدول العربية في إنتاج الحبار والشروخ، وتحتل الصادرات السمكية المرتبة الأولى في الصادرات الوطنية غير النفطية، وبنسبة ٤٠ ٪ إلى المجموع العام لهذه السلع المصدرة.

وبحسب الدراسات هناك أكثر من ٥٠٠ ألف فرد في الجمهورية يستفيدون مباشرة من القطاع السمكي، إذ يوفر أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل بينها ٧٠ ألف فرصة عمل في الاصطياد، و٣٠ ألف في الصناعات السمكية والأنشطة الأخرى المرتبطة بها في القطاع التي بلغت أكثر من ٤٠ منشأة سمكية منتشرة في المدن الساحلية الرئيسية الثلاث الحديدة وعدن وحضرموت بشكل رئيسي، بينها ٢٣ منشأة صناعية حاصلة على الرقم الأوربي.

وتحتل اليمن المرتبة الرابعة بين الدول العربية المنتجة للأسماك بعد المغرب وموريتانيا ومصر، ولا تزال هناك أنواع من الأسماك غير المستغلة في المياه الأقليمية لليمن.

ويساهم القطاع السمكي في توفير الأمن الغذائي للمواطنين من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي حيث يصل ما يوجه للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو ٧٠ ٪ من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنويا، مما حقق ارتفاعاً في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك الى ١٢ كيلو جرام مقارنة بتسعة كيلو جرام ٢٠٠٥م.

مؤشرات وأرقام

تشير أخر الدراسات السمكية إلى إمكانية ارتفاع الاصطياد سنويا بنسبة تتراوح ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٣٢٠ ألف طن من الأسماك والأحياء البحرية.

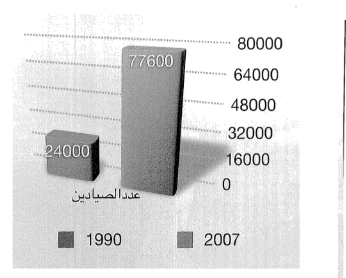
وتشكل نسبة الأسماك السطحية الكبيرة والصغيرة ٧٠ ٪ من إجمالي المخزون السمكي المتاح للاستغلال و٣٠ ٪ من الأسماك القاعية العظمية والقاعية الرخوية والقشريات مما يوفر للدولة مجالات وإمكانيات واسعة لزيادة استغلال الموارد السمكية التي لم تستغل بعد من خلال استثمارات جديدة.

ويعد القطاع السمكي مورداً طبيعياً واقتصاديا هاما لليمن حيث يساهم في توفير الأمن الغذائي للسكان من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي حيث يصل ما يوجه للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو ٧٠ ٪ من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنويا مما حقق ارتفاعا في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك بلغ مع نهاية العام ٢٠٠٦ م إلى ١٢ كيلو جرام مقارنة بتسعة كيلو جرام في العام ٢٠٠٥م.

وتفيد الدراسات والبحوث السمكية العلمية ونتائج المسوحات التي نفذت من قبل البعثات والمنظمات الدولية ومركز أبحاث علوم البحار بعدن بالتعاون مع المعاهد العلمية البحثية والسمكية الروسية أن المياه الإقليمية اليمنية غنية بأكثر من ٤٥٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية، يتم استغلال واصطياد ما بين ٦٠ إلى ٧٠ نوع من بين هذه الأنواع

لغة الأرقام

- * ٤٠ مصنعاً للتحضير، و٣ مصانع تعليب أسماك التونة بطاقة إنتاجية ٣٠ مليون علبة سنوياً، و٥ مصانع لتصنيع القوارب وعشرات من مصانع الثلج .
- * اليمن الأولى بين الدول العربية في إنتاج الحبار والشروخ، وتحتل الصادرات السمكية المرتبة الأولى في الصادرات الوطنية غير النفطية، وبنسبة ٤٠ ٪ .



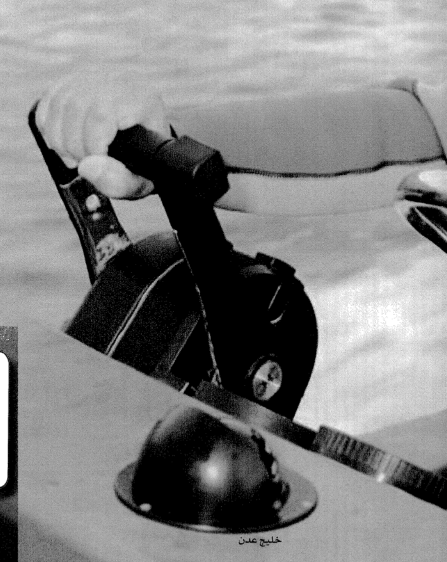

mares

السياحة
رافد إقتصادي هام

تمتاز اليمن بمميزات ثقافية وحضارية وطبيعية تجعلها واحدة من أفضل المقاصد السياحية في العالم. ولذلك فقد كرس فخامة الرئيس علي عبد الله صالح جهداً كبيرا لتنمية القطاع السياحي وجعله رافدا مهما للاقتصاد الوطني. وشهدت الثلاثة عقود الماضية تحقيق العديد من المنجزات في هذا القطاع. وتم إنشاء وزارة مستقلة للسياحة.

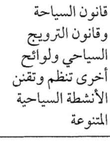
ووضعت خطط التنمية المتتالية القطاع السياحي ضمن الأولويات. واهتمت بالحفاظ على مقوماته وتطويرها، وبمجال البناء الإداري والمؤسسات، وتدريب وتأهيل القوى العاملة اللازمة. وكان إعلان عام ٢٠٠٥م كعام للترويج السياحي دليل على بدء مرحلة جديدة من الاهتمام بتنمية وتطوير هذا القطاع.

كرس فخامة الرئيس جهداً كبيراً لتنمية القطاع السياحي وجعله رافدا مهماً للاقتصاد الوطني



خليج عدن

السياحة.. رافد إقتصادي هام



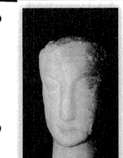
قانون السياحة وقانون الترويج السياحي ولوائح أخرى تنظم وتقنن الأنشطة السياحية المتنوعة

ومن بين خطوات وإجراءات كثيرة تم إنجاز العديد من الدراسات والبحوث المختصة، وإصدار التشريعات والنظم السياحية، منها "قانون السياحة" و"قانون الترويج السياحي" وإصدار لوائح لوكالات السفر والسياحة، والمرشدين السياحيين، وتنظيم أعمال المنشآت الفندقية، ونشاط المطاعم والبوفيات والمتنزهات. والتصنيف السياحي. ووضع استمارات خاصة لمزاولة النشاط السياحي. وصاحب ذلك تنفيذ المئات من الندوات واللقاءات التشاورية والدورات التدريبية. وأعطت الدولة اهتماما خاصاً بالآثار وعمليات الحفاظ عليها وصيانتها، إضافة إلى التنقيب عن آثار جديدة. وجرى تنفيذ إجراءات هامة لمعالجة الأضرار التي لحقت بقطاع السياحة في بعض الفترات نتيجة للعمليات الإرهابية التي شهدتها اليمن، وقيام البعض باختطاف عدد من السياح.





لغة الأرقام

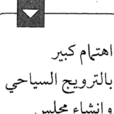


- * ارتفاع عدد السياح الواصلين إلى اليمن من أرقام غاية في التواضع والضعف في فترة السبعينات إلى (٥٢) ألف سائح في سنة ١٩٩٠م ثم إلى (٣٧٩,٤) ألف سائح في سنة ٢٠٠٧م. قضوا أكثر من (٣) ملايين ليلة سياحية بلغت عائداتها (٨٤,٦) مليار ريال.

- * زاد عدد الفنادق من (١١١) في عام ١٩٩٠م إلى (١,٢) ألف فندق تزيد طاقتها الإيوائية عن (٥٠,٥) ألف سرير. بينها (٥) فنادق خمسة نجوم

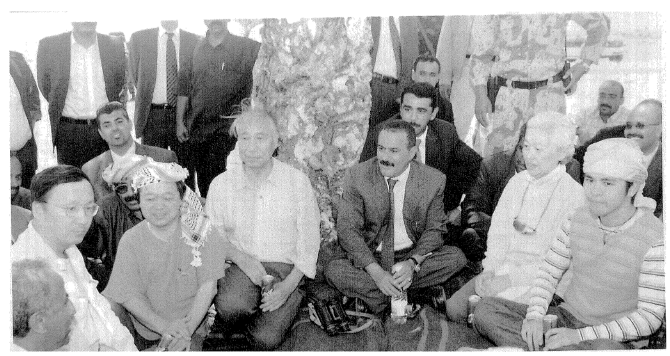


السياحة.. رافد إقتصادي هام

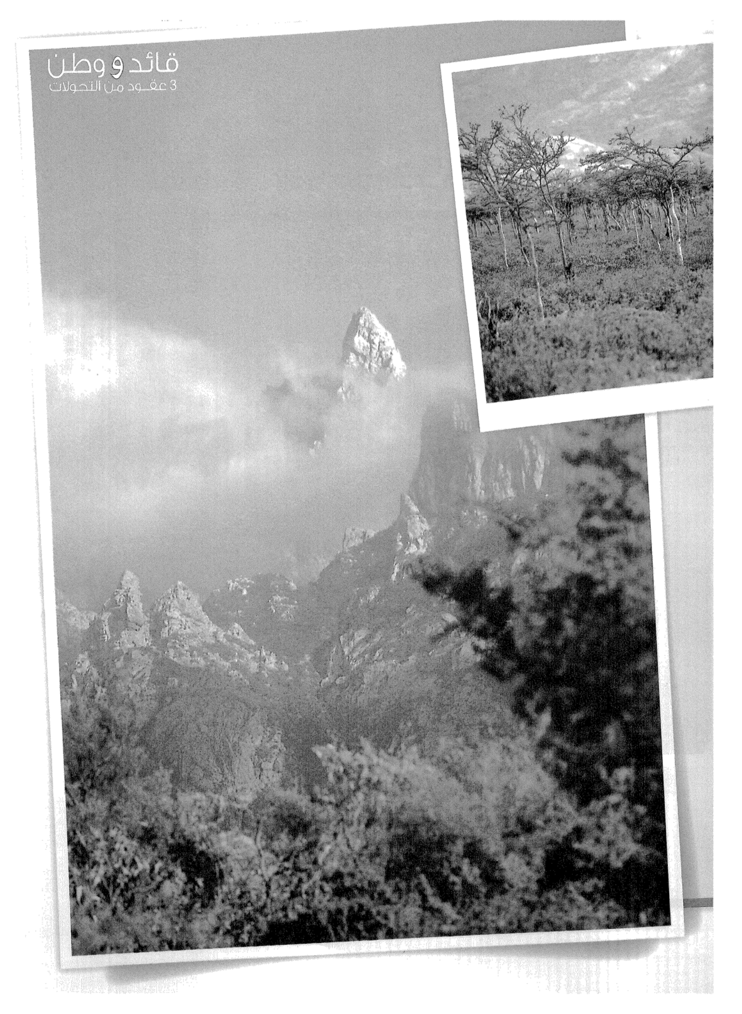


كما تم إيلاء اهتمام كبير بالترويج السياحي شمل إنشاء "مجلس الترويج السياحي" والمشاركة في الكثير من المعارض والمهرجانات السياحية في دول المنطقة والعالم، إضافة إلى حضور المؤتمرات الإقليمية والدولية في مجال السياحة. وإصدار وطباعة الدليل السياحي باللغتين العربية والإنجليزية، فضلا عن طباعة نشرات وملصقات سياحية عن عدد من المحافظات بأربع لغات. هذا بالإضافة إلى توقيع أكثر من عشرين اتفاقية وبرنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة بين بلادنا والدول الشقيقة والصديقة. وبذلت الدولة جهودا ناجحة لتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية في المجال السياحي تم ويتم بموجبها تنفيذ الكثير من المرافق السياحية بينها مشروعات ضخمة لمدن ومنتجعات سياحية متكاملة.

وكان من نتائج ذلك كله ارتفاع عدد السياح الواصلين إلى اليمن من أعداد غاية في التواضع والضعف في فترة السبعيناث إلى (٥٢) ألف سائح في سنة ١٩٩٠م، وصولا إلى (٤, ٣٧٩) ألف سائح في سنة ٢٠٠٧م. قضوا أكثر من (٣) ملايين ليلة سياحية بلغت عائداتها (٦, ٨٤) مليار ريال؛ وزاد عدد الفنادق من (١١١) في عام ١٩٩٠م. إلى (٢, ١) ألف فندق في سنة ٢٠٠٧ بطاقة ايوائية تزيد عن (٥, ٥٠) ألف سرير، بينها (٥) فنادق خمسة نجوم.

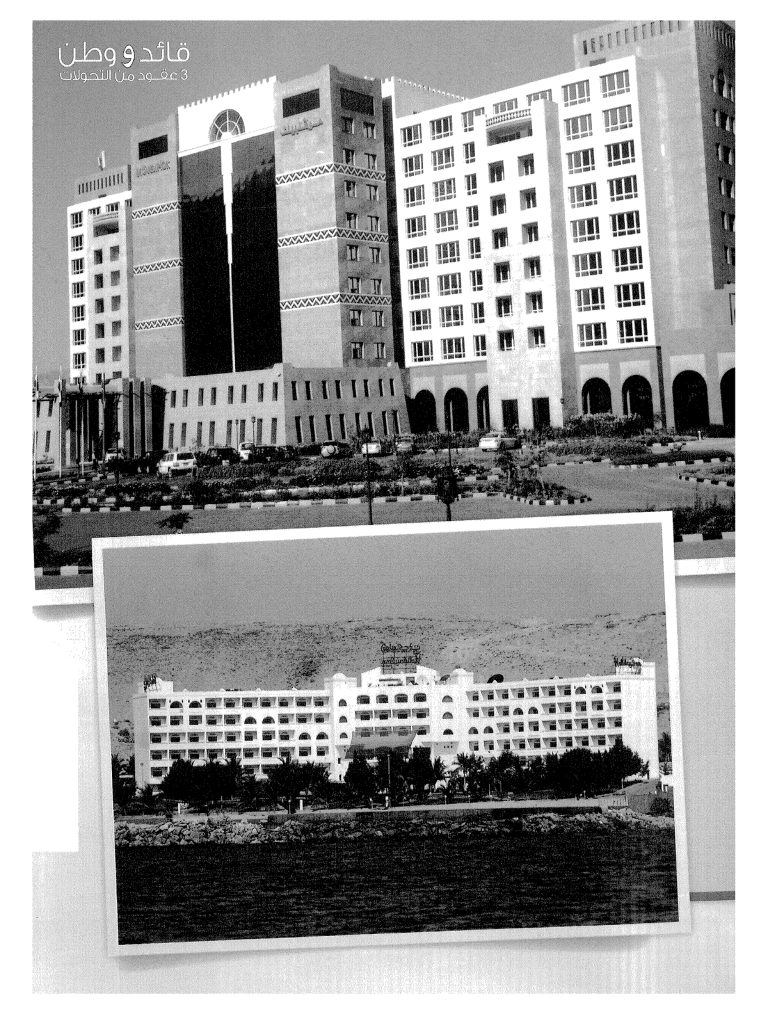


مع السياح في جزيرة سقطرى



السياحة.. رافد إقتصادي هام





الدولة أعطت التجارة ما تستحقه من اهتمام في عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح

التجارة
دور أساسي في التطور

يُعد قطاع التجارة من أهم الأنشطة في الاقتصاد الوطني نظراً للدور الأساسي الذي يقوم به في تنمية القطاعات السلعية والخدمية المحلية ورفع مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك أعطت الدولة خلال سنوات حكم فخامة الرئيس علي عبد الله صالح هذا القطاع ما يستحقه من اهتمام، وحققت في ذلك منجزات ضخمة بكل معنى الكلمة.



ميناء الحاويات - عدن

التجارة.. دور أساسي في التطور

وكان من القرارات المهمة التي اتخذها فخامة الرئيس قرار ترشيد الاستهلاك والاستيراد في ١٩٨٦م. الأمر الذي أدى إلى استقرار السلع، وتنمية الصادرات، ومن ثم تقليل حجم العجز في الميزان التجاري الذي كان ينمو بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١م.

وكان من أهم أسس سياسة فخامة الرئيس في المجال الاقتصادي تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في التنمية. وأدى ذلك إلى أن يضطلع هذا القطاع بالدور الأكبر في المجال التجاري ويتولى معظم عمليات تجارة الجملة والتجزئة والاستيراد والتصدير، مثلما يحدث في كل دول العالم المتقدمة.

وبسبب النمو المتعاظم الذي شهده العمل التجاري والاستثماري خلال سنوات حكم فخامة الرئيس وصل عدد الشركات المرخص لها حتى سنة ٢٠٠٧ إلى (٣٣٠٠) شركة. وارتفع عدد الوكالات التجارية من (٩٢) فقط في سنة ١٩٧٨م إلى (٦٥٦٠) وكالة عربية وأجنبية. فيما وصل عدد الشركات والبيوت الأجنبية إلى (٤٠٠) فرع. الأمر الذي عكس حجم النمو الكبير في القطاع التجاري.

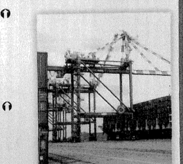
وتعززت الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع التجاري من خلال إصدار عدد من التشريعات المختصة منها قوانين للتجارة، والشركات والوكالات والهيئات التجارية، والمقاييس، والسجل التجاري، ونظام المحاسبين. بالإضافة إلى قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، وبراءة الاختراع. فضلا عن قوانين استهدفت دعم القطاع الخاص وتشجيعه للقيام بدور أكبر في إدارة النشاط التجاري والاقتصادي ودفع عجلة التنمية الشاملة، كقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون الحق الفكري.

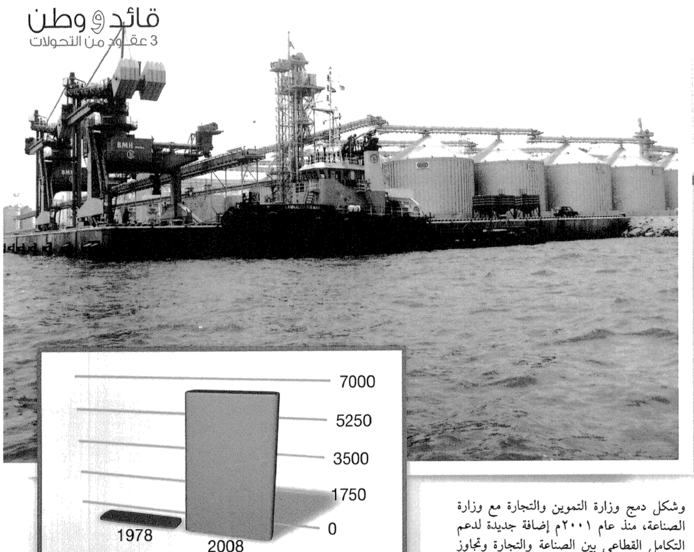


لغة الأرقام

* وصل عدد الشركات التجارية المرخص لها حتى سنة ٢٠٠٧ إلى (٣٣٠٠) شركة، وارتفع عدد الوكالات التجارية من (٩٢) فقط في سنة ١٩٧٨م إلى (٦٥٦٠) وكالة عربية وأجنبية. فيما وصل عدد الشركات والبيوت الأجنبية (٤٠٠) فرع.

* حجم الصادرات اليمنية ارتفع من (٢٨,٥) مليون ريال في سنة ١٩٧٨م إلى (٨,٣) مليار في ١٩٩٠، ثم إلى (١,٥) تريليون ريال في سنة ٢٠٠٧م.





وشكل دمج وزارة التموين والتجارة مع وزارة الصناعة، منذ عام ٢٠٠١م إضافة جديدة لدعم التكامل القطاعي بين الصناعة والتجارة وتجاوز العقبات التي رافقت النشاط التجاري نتيجة لتداخل الاختصاصات.

وشهد قطاع التجارة تغيرات جذرية واسعة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، حيث تم تحرير التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، وإزالة كافة القيود عن التجارة وإحلال التعرفة الجمركية محلها، حيث تم إلغاء العمل برخص الاستيراد والتصدير، كما تم تخفيض التعرفة الجمركية من (١٥) حزمة أدناها (٥٪) وأعلاها (٢٠٠٪) إلى ثلاث فئات أدناها (٥٪) وأعلاها ٢٥٪ بحسب بنود النظام الدولي المنسق. وجرى تحرير أسعار السلع والمنتجات وفقاً لآلية السوق، وتشجيع الصادرات الوطنية للمنافسة الخارجية، وإطلاق صلاحية البنوك التجارية لفتح اعتماد الاستيراد والتصدير، وتحرير سعر صرف الريال. فضلا عن الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي للسلع لخفض الإنفاق ودعم التنمية.

وتضمنت الخطط الحكومية العديد من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تنمية وتنويع الصادرات غير النفطية، وتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي والدولي عبر الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنظمة التجارة العالمية، والتكتلات العربية الإقليمية الأخرى، وكذا إعداد استراتيجية التجارة الخارجية، وتعزيز اتجاه تحرير التجارة، وتقوية أطر البناء المؤسسي. بالإضافة إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص لاسيا في

الصناعة الغذائية وصناعة المشتقات النفطية والمنتجات اللافلزية تمثل ٧١٪ من الصناعات الوطنية.

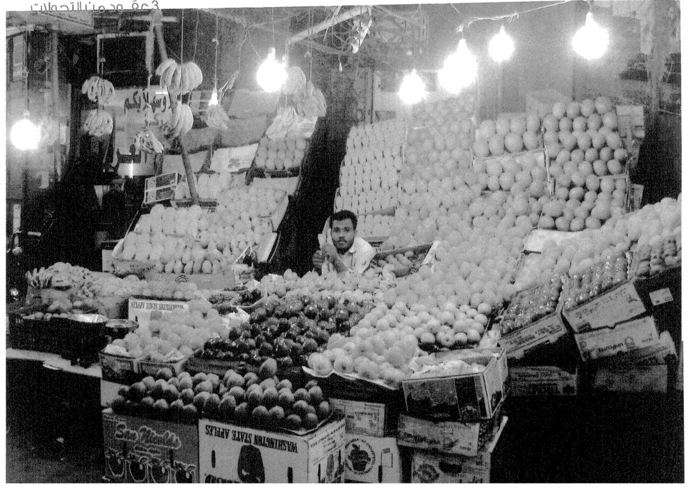
التجارة.. دور أساسي في التطور

المجمع الليبي- صنعاء



تنمية البنية التحتية والخدمات المساعدة لقطاع التجارة، وتعزيز دور المؤسسات المشرفة على القطاع التجاري ومن بينها الجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات .

وشهدت السنوات منذ ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٦م فائضا جيداً في الميزان الكلي للمدفوعات في الجمهورية اليمنية بسبب الفائض في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.



التجارة الخارجية

تحققت في عهد فخامة الرئيس القائد طفرة نوعية في مجال التجارة الخارجية لليمن. وتعزز الاهتمام بهذا القطاع من خلال تشكيل المجلس الأعلى لتنمية الصادرات وجهازه الفني برئاسة رئيس مجلس الوزراء بموجب قرار جمهوري صدر في ١٩٩٧م بهدف النهوض بالقطاع التصديري من خلال تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الآليات المساعدة والوسائل الفاعلة لتنمية الصادرات .

وتشير الإحصاءات إلى أن حجم الصادرات اليمنية ارتفع من (٥ ,٢٨) مليون ريال في سنة ١٩٧٨م إلى (٨,٣) مليار في ١٩٩٠م. ثم إلى (٣ ,١) تريليون ريال في سنة ٢٠٠٧م. فيما ارتفع حجم الواردات من (١ ,٥) مليار ريال في ١٩٧٨م، إلى (١ ,٢٥) مليار في ١٩٩٠م، وصولا إلى ما يزيد عن تريليون ريال. وتزايدت خلال الفترة نفسها أهمية التجارة الخارجية اليمنية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى وصلت إلى نحو (٦٨٪).

وتعتبر الهند والصين وتايلاند وكوريا الجنوبية أهم الدول المستوردة من اليمن في الوقت الحاضر. فيما تأتي الإمارات والسعودية والكويت وأمريكا والهند في مقدمة الدولة المصدرة لليمن.

وتتركز الصادرات اليمنية في النفط ثم الأسماك

التجارة.. دور أساسي في التطور



بنك اليمن الدولي

والبن والفواكه والخضروات والعسل والجلود. أما أهم الواردات فهي القمح والسكر والزيوت والأدوية واللحوم والسيارات والمعدات.

وضمن الجهود التي بذلت لتطوير القطاع التجاري تم التوقيع على عشرات الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون في المجال التجاري مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة. كما تم تشكيل الكثير من اللجان العليا واللجان الوزارية المشتركة بين بلادنا والعديد من الدول الشقيقة والصديقة. وعملت اليمن على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الإقليمية والدولية والانضمام إليها، وذلك من خلال مواءمة تشريعاتها وقوانينها وتسهيل حركة انسياب السلع من وإلى اليمن وإزالة كافة القيود غير الجمركية بما يكفل اندماج الاقتصاد اليمني في محيطه الإقليمي والدولي.

وتنفيذاً للقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٢م انضمت الجمهورية اليمنية لعضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وترجمةً لذلك بدأت اليمن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات والأثر المماثل على السلع العربية الواردة، وفقاً للبرنامج التنفيذي لجدول التخفيض المحدد بنحو (١٦٪) سنوياً على أن يكون التخفيض في عام ٢٠١٠م بنسبة (٢٠٪)، وصولاً إلى التعرفة الصفرية خلال العام ذاته إنشاء نقطة الاتصال الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بوزارة الصناعة والتجارة وتحديد مهامها.

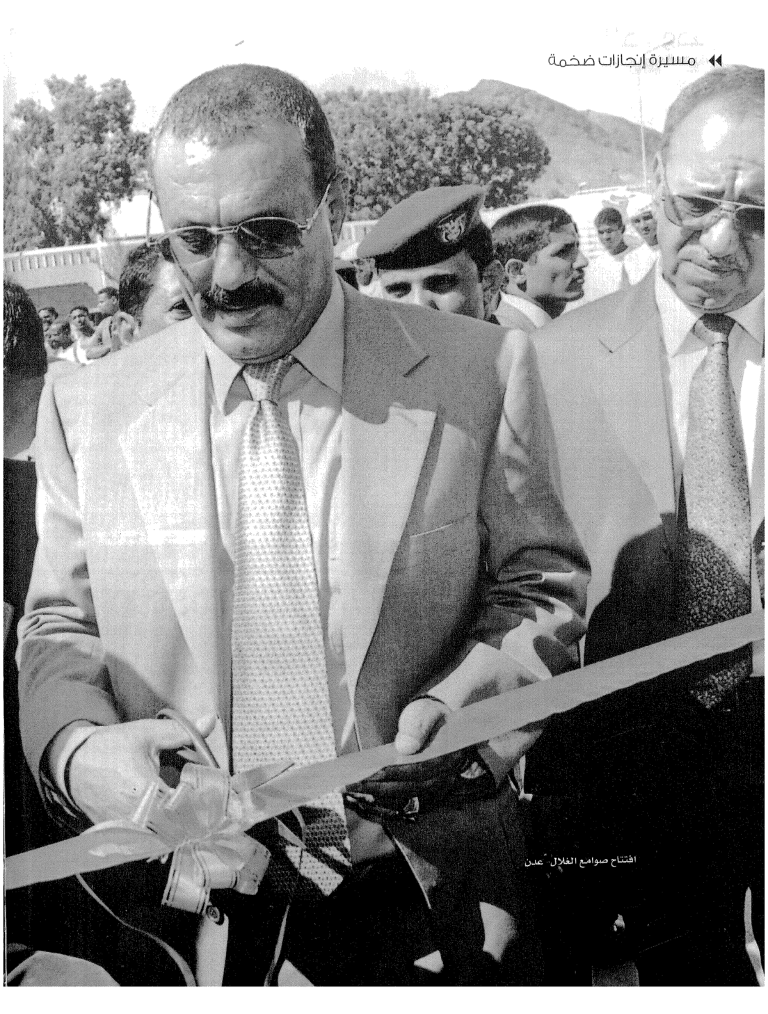
وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠م) مواصلة عملية تطوير ودمج الاقتصاد اليمني بالاقتصاد العالمي عن طريق استكمال إجراءات عملية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، وتطبيق إجراءات منطقة التجارة الحرة العربية، وتعظيم المكاسب وتلافي السلبيات. إلى جانب مواصلة إجراءات انضمام اليمن إلى التكتلات الاقتصادية والإقليمية، وتحسين إدارة الدين والاحتياطيات الخارجية وتفعيل دور سياسة

التجارة الخارجية في تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وتشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الخارجية، بما يرفع معدل التبادل وزيادة الدخل القومي.

وكشفت الخطة عن عدد من الإجراءات والسياسات التي سيتم اتخاذها بهدف تطوير قطاع التجارة من خلال استكمال تطوير وتحديث البنية القانونية والمؤسسية للتجارة الخارجية. بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة لتعزيز دور التجارة الخارجية في الدفع بعجلة التنمية والتطور الاقتصادي، منها تطوير البنية التشريعية والمؤسسية والبشرية للتجارة الخارجية عن طريق متابعة إصدار قانون التجارة الخارجية الجديد ولوائحه التنفيذية، ولائحة تنظيم المعارض التجارية الداخلية والخارجية، وقانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناتجة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وكذا قانون التجارة الإلكترونية، وإعداد آلية للانتقال التدريجي من التجارة التقليدية إلى الالكترونية. وتنفيذ الهيكل الإداري الجديد للإدارة العامة للتجارة الخارجية.

كما تتضمن تلك الإجراءات والسياسات إعداد برامج التأهيل والتدريب وإنشاء وحدة لمكافحة الإغراق، ودعم الإجراءات الوقائية، واستكمال ربط الشبكة الإلكترونية والمعلوماتية بوزارة الصناعة والتجارة بالشبكة العالمية والمحلية لتوفير قواعد معلومات للتجارة الخارجية . وكذا العمل على مواءمة البنية المؤسسية والتشريعية للتجارة الخارجية بما يتوافق مع قواعد التجارة الدولية ويعزز حرية التجارة ودعم المنافسة. وتستهدف الخطة بدرجة رئيسية تنويع الصادرات السلعية غير النفطية.

انضمت اليمن إلى عضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.



افتتاح صوامع الغلال - عدن

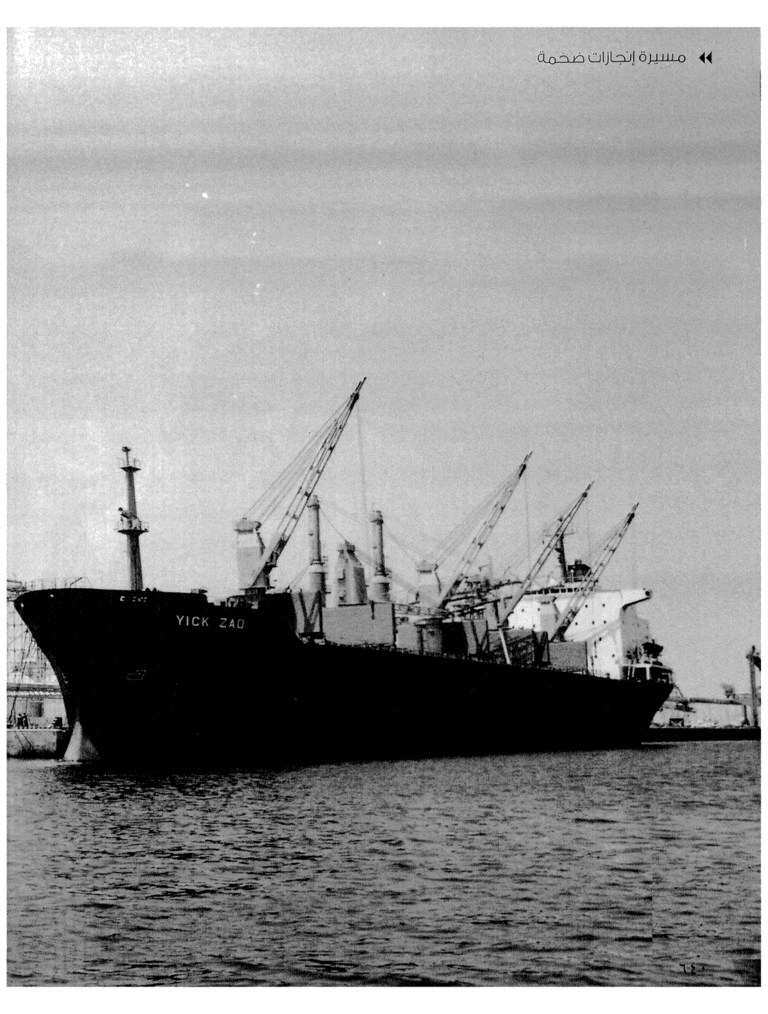
الصناعة
البداية الحقيقية



تعد الصناعة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية. ولذلك فقد أولاها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح اهتماما خاصا، وظل منذ السنوات الأولى لعهده المبارك يؤكد ضرورة الاهتمام بها. وقد قال فخامته في خطابه بمناسبة العيد السابع عشر لثورة ٢٦ سبتمبر في ١٩٧٩م: "إننا نولي الصناعة أهمية كبيرة، حتى لا نظل معتمدين على الصناعات الأجنبية ونركن إلى الاستيراد في الوقت الذي تتوافر فيه لدينا الثروة الطبيعية والخامات والإمكانيات البشرية. وإننا بحاجة إلى أن نهتم بقطاع الصناعة اهتماماً كبيراً لما نعلقه على هذا القطاع من آمال كبيرة بالنسبة لاقتصادنا الوطني ولتنمية قدرات الفرد على الخلق والإبداع. (...) إن التوسع في الصناعة سواء من جانب الدولة أو من جانب القطاع الخاص مهم وضروري. وستقوم الدولة- من جانبها- ببذل كل جهد لتشجيع المواطنين، خاصة المغتربين، على استثمار أموالهم في هذا القطاع، كما ستتيح الفرصة للاستثمار العربي والأجنبي في بلادنا في كافة المجالات وخاصة الصناعة".

«يجب أن نولي الصناعة أهمية كبيرة حتى لا نظل نعتمد على الصناعات الأجنبية»

من خطاب فخامته ٢٦/٩/١٩٧٩م


YICK ZAO

صوامع الغلال الحديدة

الصناعة.. البداية الحقيقية



ويمثل هذه الكلمات الواعية والواثقة ظل اهتمام الدولة بالصناعة في عهد فخامة الرئيس القائد يتجسد حقائق ملموسة على أرض الواقع. وخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦/١٩٧٧ - ١٩٨٠/١٩٨١م) نما قطاع الصناعات التحويلية بمعدل سنوي بلغ (١٧,٧٪) متخطيا المعدل المخطط له وهو (١١٪). وواصل هذا القطاع تقدمه خلال الخطة الخمسية الثانية.

وفي عهد الوحدة اليمنية تركزت جهود الدولة على توفير شروط التنمية والإصلاحات الاقتصادية الشاملة اعتبارا من عام ١٩٩٤م. وتم اتخاذ عدد من الإجراءات التي استهدفت إصلاح وتطوير القطاع الصناعي، منها تشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره الأساسي في النشاط الإنتاجي والاستثماري، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمشتركة، ومعالجة أوضاع المؤسسات المتعثرة، وكذا دعم وتطوير البنية الأساسية للقطاع الصناعي من خلال إصدار الأنظمة والتشريعات المنظمة، وإقامة المناطق الصناعية واستكمال قاعدة البيانات الصناعية.

واستندت استراتيجية الحكومة على تشجيع الصناعات التي تعتمد على الخامات المحلية، وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية، واستخدام التكنولوجيا الملائمة للظروف الاقتصادية السائدة. فضلا عن الانتقال السريع من استراتيجية تشجيع الصناعات بصورة عامة إلى تشجيع فروع صناعية معينة.

وأدى كل ذلك إلى حدوث تطور ملموس في القطاع الصناعي، شمل ارتفاع عدد المنشآت الصناعية من (٢٣,٨) ألف منشأة في العام ١٩٧٦م، إلى (٢٩,٣) ألف منشأة في ١٩٩٠م ثم إلى (٤٤) ألفا حتى النصف

لغة الأرقام

* تطور ملموس في القطاع الصناعي، شمل ارتفاع عدد المنشآت الصناعية من (٢٣,٨) آلاف منشأة في العام ١٩٧٦م، إلى (٢٩,٣) آلاف منشأة في ١٩٩٠م ثم إلى (٤٤) ألف في سنة ٢٠٠٨م، يعمل فيها (١٧٥,٧) الف عامل.



الأول من سنة ٢٠٠٨م، يعمل فيها (١٧٥,٧) ألف عامل. ويملك القطاع الخاص معظم هذه المنشآت التي يغلب عليها قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

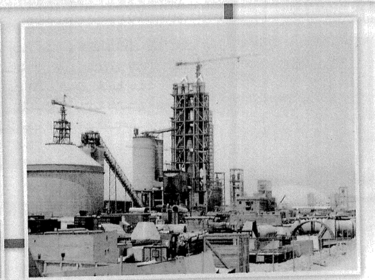
وتهيمن الصناعات الغذائية، وصناعة المشتقات النفطية، والمنتجات اللافلزية، ومنتجات التبغ، على هيكل الصناعات التحويلية بنسبة تزيد عن (٧١ ٪). فيما تتوزع النسبة الباقية على صناعة الورق والطباعة والمعدات والآلات والمنسوجات والملابس التي تعد من أهم الصناعات الواعدة نظرا لتوفر موادها الخام محليا.

وتهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٦-٢٠١٠) في مجال الصناعة إلى رفع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي إلى (١٢٪). وإنشاء المناطق الصناعية على مراحل. والاتجاه نحو إنشاء المشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة، بالإضافة إلى إيجاد صندوق للتنمية الصناعية، وتحديث الاستراتيجية الخاصة بذلك. فضلا عن توفير بيئة استثمارية ملائمة للاستثمارات الصناعية. وزيادة حصة الصادرات الصناعية.

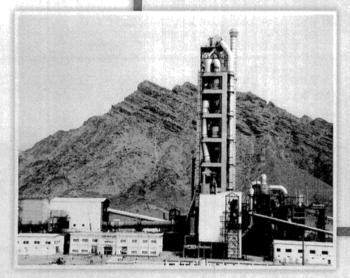
الصناعة.. البداية الحقيقية

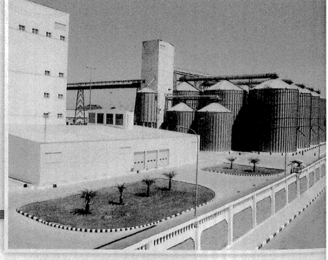


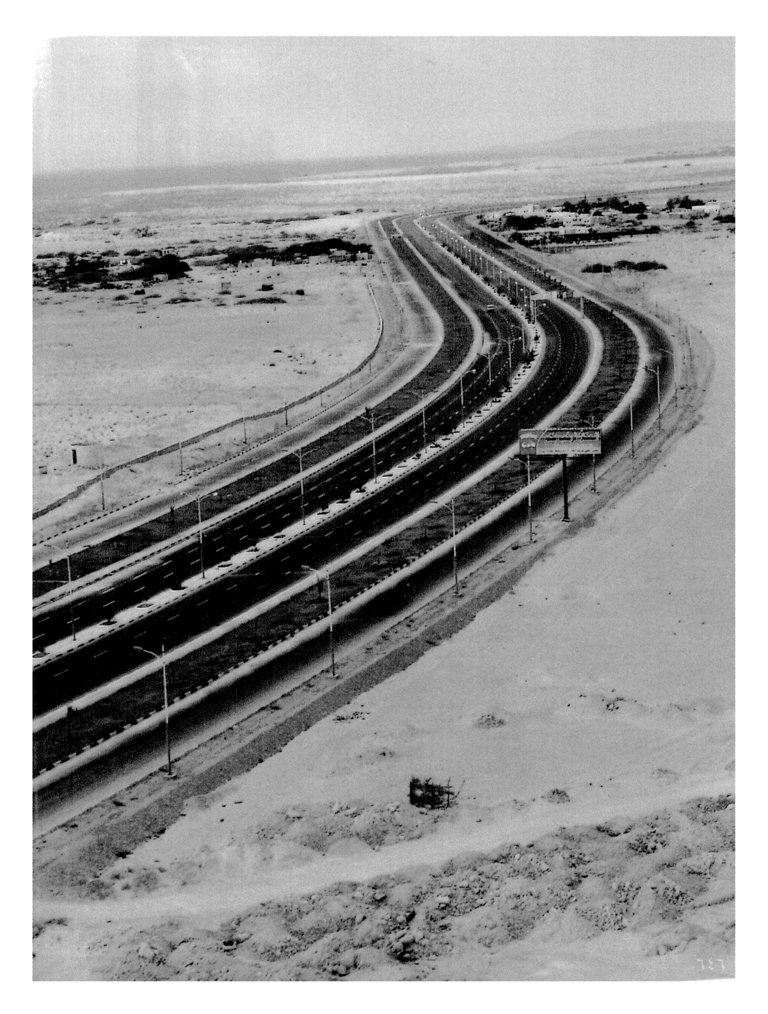
صناعة الإسمنت والورق والطباعة والمعدات والآلات والمنسوجات من المجالات الواعدة نظراً لتوفر موادها الخام محلياً.

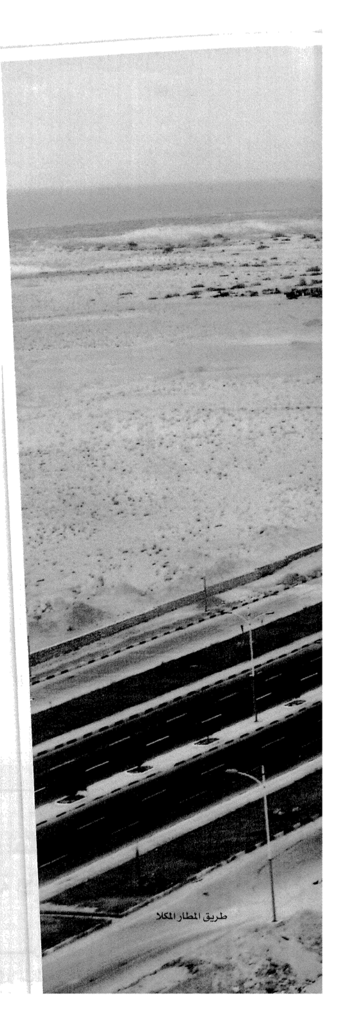











طريق المطار المكلا

البنى التحتية
خدمات شاملة



شهد قطاع النقل قفزة هائلة في ظل حكم فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح حتى صار من أرقى القطاعات الخدمية في بلادنا

النقل

منجزات في كافة المجالات

شهد قطاع النقل، بتكويناته الثلاثة الجوي والبري والبحري، قفزة هائلة في ظل حكم فخامة الرئيس القائد الفذ علي عبد الله صالح حتى صار من أرقى القطاعات الخدمية في بلادنا.

وفي إطار الاهتمام الكبير بهذا القطاع حققت اليمن منجزات ملموسة في النهوض بقدرات وطاقات النقل وتعزيز خدماته داخلياً وخارجياً لدعم التكامل الاقتصادي ونمو أنشطة التجارة والتصدير، وتحسين أداء وزيادة طاقة الموانئ البحرية والجوية القائمة، وإنشاء عدد من المواني الجديدة. إضافة إلى تنمية وتطوير وتنظيم خدمات النقل بكافة أشكالها. وتشجيع الاستثمار في مجالات النقل، وتأمين أسطول بحري وجوي وبري للنقل يفي بالاحتياجات المتنامية للمواطنين وللدولة واقتصادها وتجارتها.

النقل.. منجزات في كل المجالات



النقل الجوي

لقي النقل الجوي اهتماما كبيرا من قبل فخامة الرئيس القائد. الأمر الذي أدى إلى تحقيق إنجازات كبيرة في بناء وتجهيز المطارات وتحسين وتطوير الخدمات الملاحية وأجهزة الاتصال ووسائل الإطفاء والإنقاذ بما يضمن أمن وسلامة الطيران في الأجواء والمطارات اليمنية. وشهدت العقود الثلاثة الماضية ارتفاعا كبيرا في عدد المطارات اليمنية من (٣) مطارات في سنة ١٩٨٠م، إلى(٥) مطارات في ١٩٩٠م، إلى (١١) مطارا حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٨م مجهزة بأحدث المعدات الملاحية اللازمة، وهي مطارات: (صنعاء الدولي، عدن الدولي، المكلا الدولي، الحديدة الدولي، تعز الدولي، سيئون الدولي، سقطرى الدولي، الغيظة، صعدة، عتق، ومأرب).

يذكر أن مطار سقطرى الذي تم إنشاؤه بعد تحقيق الوحدة اليمنية، وقام فخامة الرئيس بافتتاحه في يونيو ١٩٩٩م يُعد من أبرز الإنجازات التنموية الإستراتيجية العملاقة. ويتميز مدرج هذا المطار بأنه الأطول من بين مدارج المطارات في الجمهورية، وهو قادر على استقبال كافة أنواع الطائرات الضخمة. ولذلك فان الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد تعمل حالياً على تحويله إلى محطة ترانزيت وتموين للطيران الدولي.

ومن بين المنجزات الكبيرة المحققة في مجال النقل الجوي تم في عام ١٩٨٥ م تطوير وتحديث مطار

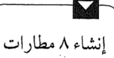
وتجسيدا لتنامي الاهتمام بقطاع النقل وضمان مواكبته للطموحات التنموية تم إنشاء وزارة مستقلة للنقل في أول حكومة تتشكل عقب تحقق الوحدة في ١٩٩٠. وتنفيذاً لما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٦م يجري العمل حاليا على تنفيذ العديد من المشاريع في مجالات النقل المختلفة بكلفة تصل إلى (١١٣) مليار ريال.

وتشارك اليمن بفعالية في جل المنظمات والاتفاقيات العربية والدولية المختصة بمجالات النقل، مثل مجلس وزراء النقل العرب، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، والمنظمة البحرية الدولية. كما وقعت اليمن العديد من الاتفاقيات في مجالات النقل المختلفة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

> حظي النقل الجوي باهتمام كبير من قبل فخامة الرئيس القائد الأمر الذي أدى إلى تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال.



مطار الحديدة الدولي



إنشاء ٨ مطارات جديدة وتوسيع وتطوير وتحديث المطارات الثلاثة القديمة.. صنعاء..عدن.. تعز.

صنعاء الدولي من خلال مشروعات بلغت تكلفتها (٨٦٩) مليون ريال. كما جرى مؤخرا إنجاز مشروع التوسعة الجديدة للمطار بقيمة (١١٥) مليون دولار.

وشهد مطار عدن الدولي توسعات ومشاريع تطويرية مختلفة أهمها مشروع إعادة تأهيله الذي كلف (٢٥) مليون دولار وقام فخامة الرئيس بافتتاحه في ٢٠٠١م. كما شهدت السنوات الماضية إنجاز أعمال توسعة وتحديث وتطوير للمطارات الأخرى.

كذلك حظي أمن الطيران باهتمام كبير من قبل الحكومة. وتم خلال السنوات الأخيرة توفير أجهزة أمنية للمطارات اليمنية بكلفة إجمالية بلغت (١٣٩,٣) مليون ريال. وشملت منظومة متكاملة وفقاً للتوصيات الدولية والمواصفات الفنية الحديثة.



النقل.. منجزات في كل المجالات



تم خلال السنوات الماضية توقيع ٥١ اتفاقية للتعاون الثنائي في مجال خدمات النقل مع العديد من الدل الشقيقة والصديقة.

بالإضافة إلى تنفيذ مشروع منظومة مراقبة أرضية بكلفة (١٨١,٧) مليون ريال. ووفقا للنزول الميداني من قبل منظمة الطيران المدني الدولية تأكد أن أفضل المعايير الأمنية تطبق داخل المطارات اليمنية.

وفازت الخطوط الجوية اليمنية مرتين في الحصول على الشهادة الدولية لسلامة التشغيل الجوي والعمليات الأرضية (الايوزا).

وفي إطار نهج الدولة الرامي لتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في كافة المجالات التنموية الخدمية والإنتاجية عبر الاستثمارات، صدر قرار من مجلس الوزراء لإنشاء وتأسيس شركة مساهمة للنقل الجوي الداخلي. وفي ٨ يناير ٢٠٠٨م أعلنت الخطوط الجوية اليمنية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (إحدى مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية) تأسيس شركة طيران السعيدة للنقل الجوي الداخلي برأسمال (٨٠) مليون دولار في أول استثمار من نوعه في اليمن للقطاع الخاص في مجال النقل الجوي.



لغة الأرقام

* شهدت العقود الثلاثة الماضية ارتفاعا كبيرا في عدد المطارات اليمنية من (٣) مطارات في سنة ١٩٨٠م و(٥) مطارات في ١٩٩٠م، إلى (١١) مطارا حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٨م مجهزة بأحدث المعدات الملاحية اللازمة .

* انعكس اهتمام الأخ الرئيس بالطيران المدني ورعايته المستمرة له على شركة "الخطوط الجوية اليمنية" التي شهدت تطوير وزيادة حجم أسطولها الذي لم يكن يتجاوز (٤) طائرات من طراز (بوينج ٧٢٧) في سنة ١٩٧٨م. وحتى سنة ٢٠٠٧ تم تجديد الأسطول بشكل كامل تقريبا حيث تم إدخال (١٠) طائرات حديثة ومتطورة منها (٦) طائرات إيرباص، و(٤) طائرات بوينج (٨٠٠-٧٣٧) . وتم التعاقد مؤخرا على شراء (١٠) طائرات إيرباص جديدة يتوقع تسلمها بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥م.

وبهدف تشجيع شركات الطيران على استخدام المطارات اليمنية عملت هيئة الطيران المدني في السنوات الأخيرة على تحرير الأجواء، وبالفعل تم فتح الأجواء في مطارات عدن والحديدة والمكلا وصنعاء، ثم صدر قرار من مجلس الوزراء تضمن إلغاء رسوم الملاحة الجوية بهدف تشجيع وصول الطائرات إلى المطارات اليمنية.

وتم خلال السنوات الماضية توقيع ما يزيد عن (٥١) اتفاقية للتعاون الثنائي في مجال خدمات النقل مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في زيادة عدد الطائرات الواصلة والمغادرة من وإلى الجمهورية، فخلال عام ٢٠٠٧م وصلت إلى اليمن (٢٦٤٩٢) طائرة، فيما زاد عدد الركاب الواصلين والمغادرين عن (١,٣) مليون راكب.

النقل..



الخطوط الجوية اليمنية:

انعكس اهتمام الأخ الرئيس بالطيران المدني ورعايته المستمرة له على شركة «الخطوط الجوية اليمنية» التي شهدت تطوير وزيادة حجم أسطولها الذي لم يكن يتجاوز (٤) طائرات من طراز (بوينج ٧٢٧)، ومنذ ذلك الوقت وحتى سنة ٢٠٠٧ تم تجديد الأسطول بشكل كامل تقريبا حيث تم إدخال (١٠) طائرات حديثة ومتطورة منها (٦) طائرات إيرباص، و(٤) طائرات بوينج (٨٠٠-٧٣٧) . وتم التعاقد مؤخرا على شراء (١٠) طائرات إيرباص جديدة يتوقع تسلمها بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥م.

قفزة نوعية في عدد الطائرات والرحلات والركاب تتحدث عنها الأرقام.

عدد المطارات

السنة	عدد المطارات
1980	3
1990	5
2007	11

1 2 3 5 9 15

وشهدت عمليات تطوير الخطوط الجوية اليمنية، توسعاً كبيراً في شبكة الرحلات الدولية والداخلية لتصل إلى (٣٥) نقطة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، فيما توسع عدد الرحلات الداخلية إلى (١٠) مدن يمنية. وتجاوزت طاقة الرحلات الدولية للشركة أكثر من (١,٣) مليون راكب خلال العام ٢٠٠٧م. وكانت هذه الطاقة حتى سنة ١٩٩٥م لا تتجاوز (٣٥٠) ألف راكب.

مطار صنعاء الجديد:

لمواكبة الحركة المستقبلية والمتزايدة للركاب والشحن الجوي يجري حاليا العمل في إنجاز واحد من أهم المشاريع الإستراتيجية في مجال النقل الجوي، يتمثل في مطار صنعاء الدولي الجديد بمراحله الإنشائية الثلاث والذي تصل تكلفة إنشائه إلى (٥٠٠) مليون دولار، وتزيد مساحته عن (١٥,١) مليون متر مربع. وينفذ وفقا لأحدث المواصفات وطبقا للمعايير الدولية للمطارات العالمية. ويشتمل المطار على موقف يسع (٦٠) طائرة مختلفة الأحجام، ومواقع لصيانة الطائرات، و(١٢) مخرجا للطائرات نصفها مخارج مباشرة عبر الأنابيب المتحركة.

معهد الطيران المدني:

تأسس في عام ١٩٨١م معهد الطيران المدني والأرصاد. وتمكن منذ ذلك الوقت من تلبية احتياجات هيئة الطيران المدني في تدريب أساسيات بعض التخصصات، بالإضافة إلى تدريس اللغة الإنجليزية. وتم في سنة ٢٠٠٠م توسيع هيكلة المعهد ومنحه الاستقلالية المالية والإدارية وتطوير قدراته وإمكانياته البشرية والفنية والتقنية مما أدى إلى ازدياد أنشطته لتغطي كافة دورات التدريب الأساسي

ومعظم دورات التدريب المتقدم لأغلب التخصصات.

قطاع الأرصاد:

ظل قطاع الأرصاد يشهد تطورا مستمرا في عهد فخامة الرئيس القائد. وقد شهد عام ١٩٧٨م إدخال نظام الاستشعار عن بعد من خلال إنشاء محطة لاستقبال صور الأقمار الصناعية في المركز الوطني للأرصاد. وفي ١٩٨٦م تم استحداث إدارة للحاسب الآلي لأرشفة وتحليل المعلومات المناخية وإصدار الأدلة المناخية السنوية، ومثل إدخال نظام الحاسب الآلي في أعمال الأرصاد الجوية منذ عام ١٩٨٦م قفزة نوعية مكنته من المساهمة في تطوير البلاد تنموياً واقتصادياً وزراعياً من خلال تقديم المعلومات المناخية والرصدية الدقيقة لكافة القطاعات الوطنية والخاصة. وشهدت السنوات اللاحقة تركيب محطة رصد بحري في عدن، وتحديث منظومة الرياح للمطارات الرئيسية، وإنشاء وتجهيز محطات أرصاد في (ذمار، وأبين، والمكلا). فضلا عن توسيع الشبكة الداخلية لنظام القنوات، ومنظومة أجهزة رصد السحب.

لغة الأرقام

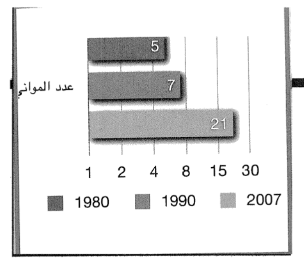


* مطار جديد في صنعاء بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار، وتزيد مساحته عن (١,١٥) مليون متر مربع. وينفذ وفقا لأحدث المواصفات وطبقا للمعايير الدولية للمطارات العالمية.

* ارتفع عدد الموانى من (٥) موانى في عام ١٩٨٠م و(٧) موانى في ١٩٩٠م، إلى (٢١) ميناء في ٢٠٠٧م. منها (٧) موانى رئيسية .

* ارتفعت طاقة الرحلات الدولية للخطوط الجوية اليمنية من (٣٥٠) الف راكب في سنة ١٩٩٥م إلى (١,٣) في سنة ٢٠٠٧م.

النقل..



اولى فخامة الرئيس اهتماماً كبيراً بميناء عدن كصرح اقتصادي مهم لمستقبل اليمن.

النقل البحري

من بين منجزات لا معدودة في مجال النقل البحري شهدتها سنوات حكم فخامة الرئيس، ارتفع عدد الموانئ في بلادنا من (٥) موانئ في عام ١٩٨٠م و(٧) موانئ في ١٩٩٠م، إلى (٢١) ميناء في ٢٠٠٧م. منها (٧) موانئ تجارية رئيسية هي (عدن، المكلا، نشطون، الحديدة، المخا، سقطرى، والصليف). وشهدت السنوات الماضية استكمال الدراسات الفنية والتصاميم لإنشاء العديد من الموانئ والأرصفة الجديدة. منها ميناء حضرموت الجديد (بروم)، وميناء خلفوت بالمهرة، وتطوير ميناء المخا، وتوسيع وتعميق رصيفين في ميناء المعلا. وتزويد جميع الموانئ بما تحتاجه من أحدث المعدات والآليات. إضافة إلى إنجاز عدد من المشاريع الإنشائية والتوسيعية والفنية فيها.

وأدت الهيئة العامة للشؤون البحرية في السنوات الماضية دورا كبيرا في مكافحة التلوث البحري، والحد من الآثار السلبية للحوادث البحرية. وتحديد خطوط سير الملاحة البحرية في المياه الإقليمية لليمن وإنجاز مسح هيدروجرافي حديث لمنطقة جنوب البحر الأحمر بالتنسيق مع إرتريا وجيبوتي. وبلغ إجمالي كلفة المشاريع التي أنجزتها الهيئة في عهد الوحدة اليمنية منذ ١٩٩٠م وحتى ٢٠٠٧م (١,٧) ترليون ريال.

وحرصا على إيلاء الموانئ أهمية اكبر أصدر فخامة الرئيس في سنة ٢٠٠٧م قرارا جمهوريا بإنشاء





ثلاث مؤسسات مستقلة للموانى اليمنية إحداها لموانى البحر الأحمر، والثانية لموانى خليج عدن، وثالثة لموانى البحر العربي.

وفي إطار تشجيع الدولة للقطاع الخاص تم منح تراخيص مزاولة أنشطة مناولة البضائع والتوكيلات الملاحية وتموين السفن بالوقود والمواد الغذائية للعديد من شركات ووكالات القطاع الخاص في كافة موانئ الجمهورية.

وترتبط بلادنا باتفاقيات للتعاون في مجال النقل البحري مع كل من السعودية، وعُمان، والأردن، وسوريا، ومصر.

النقل.. منجزات في كل المجالات

ميناء الحاويات في عدن صرح اقتصادي عملاق أعاد لعدن حيويتها ونشاطها الإقتصادي.

ميناء الحاويات في عدن:

عقب تحقيق الوحدة اليمنية أولى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح اهتماما كبيراً بميناء عدن كصرح اقتصادي مهم لمستقبل اليمن، وعندها بدأ السير نحو النهوض بالميناء وتطويره واستعادة مكانته العالمية وتاريخه العريق في حركة الملاحة الدولية، حيث تم إفتتاح أرصفة المعلا المتعددة الأغراض وإعلان ميناء عدن حراً في عام ١٩٩٥م، وتشييد محطة للحاويات بمواصفات عالمية وإقامة المنطقة الصناعية، وتوفير البنيات التحتية الرئيسية، وبذل الجهود لجذب الاستثمارات العربية والعالمية.

وتم في ٩ مارس ٢٠٠٨م توقيع اتفاقية بين الحكومة اليمنية وشركة موانئ دبي العالمية لإنشاء شركة مشتركة بالمناصفة تتولى مهمة تطوير وتنمية ميناء الحاويات بعدن وتشغيل وإدارة محطة الحاويات ورصيف الحاويات بميناء المعلا. الأمر الذي من شأنه تمكين موانئ عدن من مواكبة التطور الحادث في موانئ المنطقة والعالم، والمساهمة في تطوير المنطقة الحرة بعدن.







ميناء الحاويات- عدن

النقل.. منجزات في كل المجالات



النقل البري

توالت المنجزات في مجال النقل البري منذ أن تم انتخاب فخامة علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية وكان لجهود إصلاح قطاع النقل البري وتحريره من القيود والعوائق والاحتكار، أثره في تولي القطاع الخاص تقديم الجزء الأكبر من خدمات هذا القطاع لكل من الركاب والبضائع. وتعزز هذا الأثر بإصدار قانون لتنظيم النقل البري لأول مرة في اليمن عام ٢٠٠٢م ووضع اللوائح التنظيمية لفتح المجال أمام القطاع الخاص. وبعد أن كانت هناك شركتان للنقل الدولي، توجد الآن (٢٣) شركة ووكالة للنقل الدولي مع الدول المجاورة (السعودية، وسلطنة عُمان). ومن شركتين فقط كانتا تعملان في النقل الداخلي توجد حاليا ثمان شركات. إضافة إلى ما يزيد عن ست شركات في مجال النقل بسيارات الأجرة (الليموزين)، وثلاث شركات أجرة (تاكسي) للعمل في مجال نقل الركاب في أمانة العاصمة وعدن وحضرموت. وأكثر من ٢٠ مكتباً يعمل في مجال نقل البضائع. وتوجد حاليا (٦) منافذ برية.

تظهر البيانات الإحصائية تنامياً مستمراً في وسائل النقل بأنواعها المختلفة حتى زاد عدد المركبات عن مليون مركبة.

وتُظهر البيانات تزايدا مستمرا في عدد وسائل النقل المسجلة بأنواعها المختلفة. حيث ارتفع عدد مركبات النقل من (٢٠٥) الاف مركبة في ١٩٩٠م إلى نحو (١,٥) مليون مركبة نقل ومركبة خصوصية في ٢٠٠٧م.

وتم خلال السنوات الماضية توقيع اتفاقيات في مجال النقل البري بين اليمن وكل من السعودية وعُمان، والأردن، وسوريا .

السكة الحديد

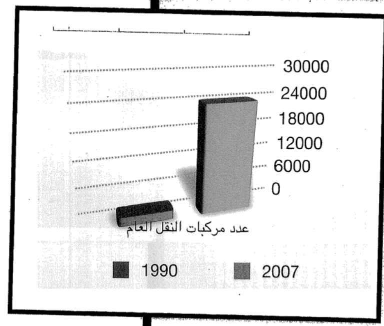
في خطوة من شأنها إحداث نقلة نوعية في أوضاع النقل في اليمن بدأت الحكومة بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية العمل لإيجاد سكة حديدية عصرية وحديثة في بلادنا. واستكملت وزارة النقل تجميع وإعداد كافة البيانات والمؤشرات الأولية للبدء بإعداد دراسة إنشاء هذا المشروع خلال عام ٢٠٠٨م. كما جرى في الوقت نفسه تحديث الدراسة المعدة من قبل شركة بريطانية لربط مناطق التجمعات السكانية بمدن الموانى.

ويعد مشروع السكة الحديدية أحد المحاور والأهداف الأساسية في برنامج الرئيس الانتخابي، وينقسم إلى عدة محاور تشمل إنشاء خط دولي يمتد من «الطوال» في الحدود مع السعودية ويمر عبر الشريط الساحلي بالكامل، وإنشاء سكة حديدية للنقل الداخلي بين



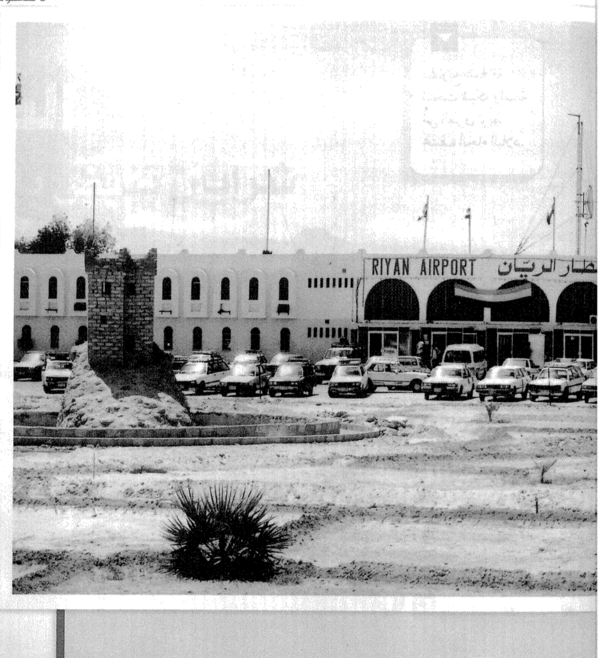
المدن، وإيجاد نقاط اتصال مباشر مع دول الجوار.

ووافق مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر ٢٠٠٧م على ضم اليمن لمشروع سكة حديد دول المجلس. وتجري الآن دراسة أكثر من خيار لسير خط السكة الحديدية داخل الأراضي اليمنية بحيث يربط اليمن ببقية دول المجلس بدءاً من سلطنة عُمان.



النقل.. منجزات في كل المجالات




RIYAN AIRPORT
مطار الريان

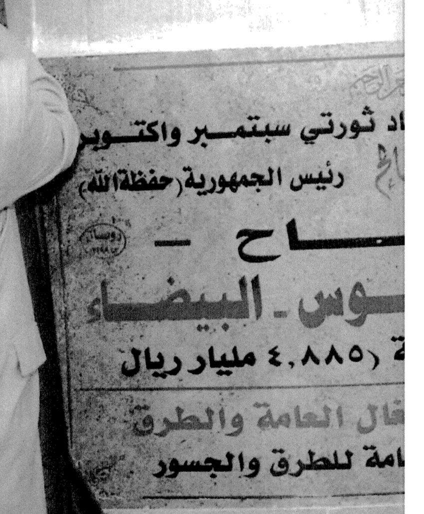


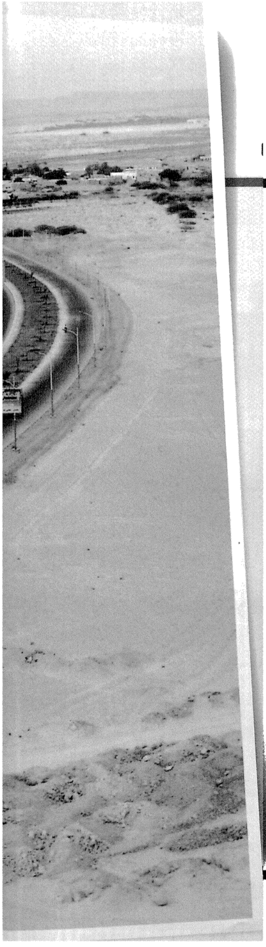
مشاريع عملاقة
انتجت شبكة واسعة
من الطرق تربط
مختلف أنحاء البلاد.

الطرق

شرايين تنبض بالحياة

بادراك عميق لأهمية الطرق لخدمة المواطنين والتنمية، أولى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح اهتماما كبيرا بهذا القطاع الهام باعتباره شريان التنمية وعمودها الفقري. وأثمر هذا الاهتمام تحقيق ما يشبه المعجزات خلال ثلاثين سنة ليست إلا برهة في تاريخ الشعوب والدول.



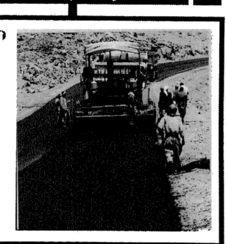


الطرق.. شرايين تنبض بالحياة

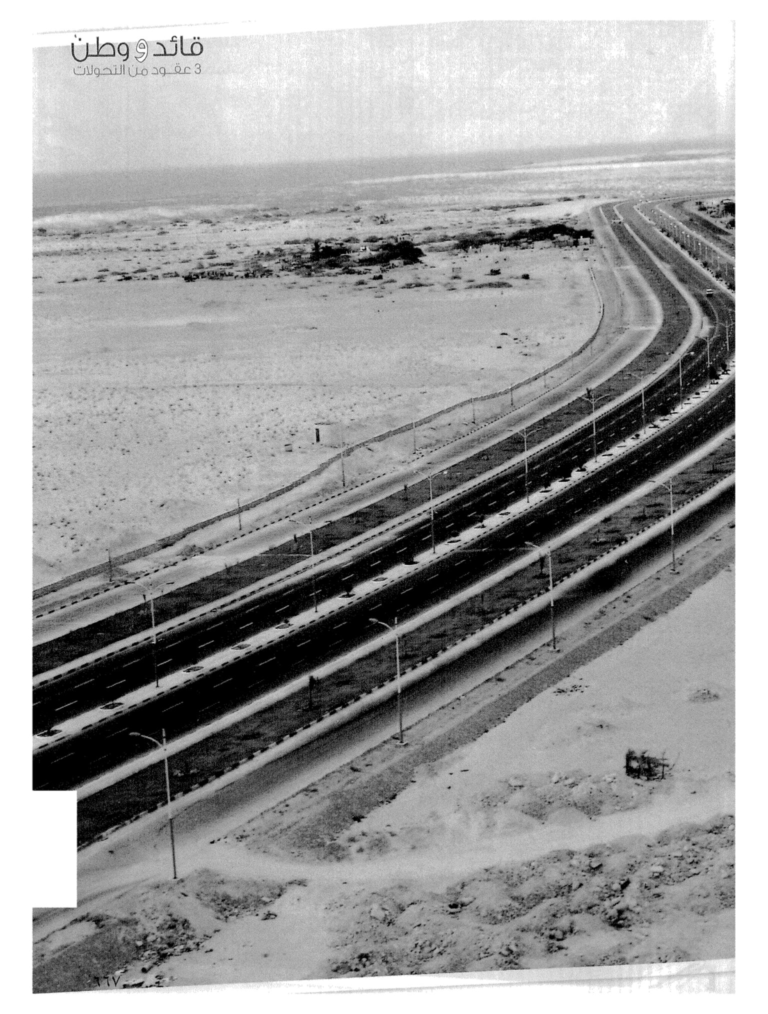
بذلت الدولة بتوجيه من فخامة الرئيس جهوداً عظيمة لتحقيق نقلة نوعية في مجال الطرق.

لم تكن أطوال الطرق المسفلتة تتجاوز (١١١٣) كيلو متر عندما تم انتخاب فخامة الرئيس لتولي الحكم في سنة ١٩٧٨م. فيما كان عدد الطرق الحصوية يبلغ (٨٥٩) كيلو متر فقط. وتحديا لهذا الواقع، الذي ظلت فيه معظم أنحاء اليمن تشكل ما يشبه الجزر المنعزلة والمنقطعة عن بعضها البعض. وفي مواجهة المشاق الكبيرة التي يتحملها المواطنون في التنقل، بذلت الدولة في عهد الرئيس القائد جهودا عظيمة لتحقيق أكبر نقلة ممكنة في قطاع الطرق، ونجحت في ذلك بتفوق. حيث تم إنجاز شبكة واسعة من الطرق تربط مختلف المدن الرئيسية، وتصل المناطق الريفية المتباعدة ببقية أنحاء الوطن.

لغة الأرقام



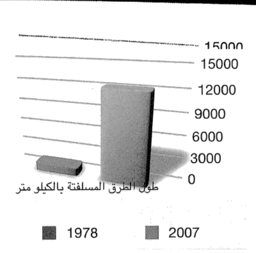
❶ * لم تكن أطوال الطرق المسفلتة تتجاوز (١١١٣) كيلو متر عندما تولى فخامة الرئيس الحكم في سنة ١٩٧٨م. فيما كان عدد الطرق الحصوية يبلغ (٨٥٩) كيلو متر فقط ، وقد بلغ عدد الطرق الإسفلتية حتى عام ٢٠٠٧ أكثر من ١٢,٢ ألف كيلو متر، وارتفع طول الطرق الحصوية إلى (١٦,٧) كيلو متر. في حين بلغ إجمالي أطوال الطرق المشقوقة والتي يتم تأهيلها للإسفلت نحو (١٢٦٠٠) كيلو متر. كما يوجد نحو (٥٥) ألف كيلو متر من الطرقات التي تم شقها شقاً أوليا.



الطرق.. شرايين تنبض بالحياة

تبلغ الاعتمادات المخصصة لقطاع الطرق في موازنة الدولة لعام ٢٠٠٨م ٦, ٩٣ مليار ريال.

وتفصح الأرقام عن ذلك بشكل جلي حيث بلغ عدد الطرق الإسفلتية حتى عام ٢٠٠٧ أكثر من (١٢,٢) ألف كيلو متر، إضافة إلى مئات الكيلومترات من الطرق الرئيسية والفرعية داخل المدن الحضرية والريفية. وارتفع طول الطرق الحصوية إلى (١٦,٧) كيلو متر. في حين بلغ إجمالي أطوال الطرق المشقوقة والتي يتم تأهيلها للإسفلت نحو (١٢,٦) ألف كيلو متر. كما يوجد نحو (٥٥) ألف كيلو متر من الطرقات التي تم شقها شقاً أوليا. وتبلغ الاعتمادات المقدرة لقطاع الطرق في موازنة ٢٠٠٨م (٩٣,٦) مليار ريال.



جبل صبر- تعز



عقبة ثرة- أبين

الطرق.. شرايين تنبض بالحياة

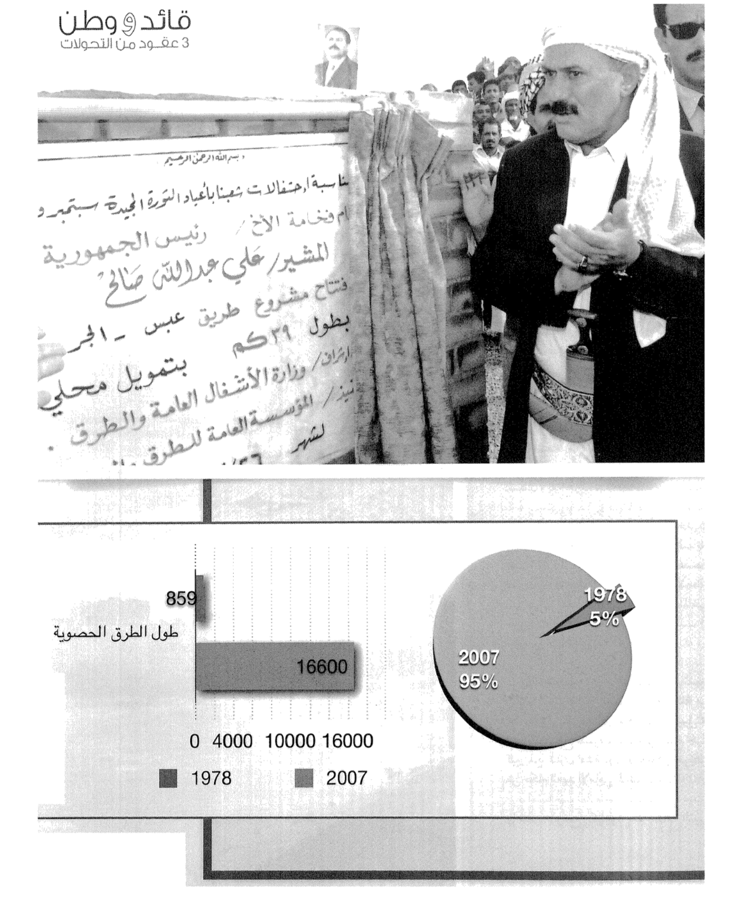


وزارة الأشغال العامة والطرق

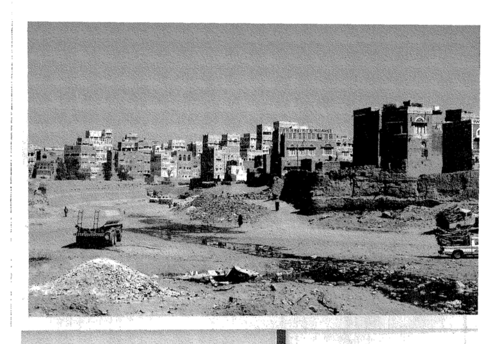
ولم تقتصر المنجزات المتحققة والجهود المبذولة في هذا المجال على النطاق الجغرافي للجمهورية اليمنية فقط، بل تعدت ذلك إلى العمل على ربط اليمن بمحيطه العربي بشبكة طرق دولية حديثة وإستراتيجية. وفي هذا الجانب تم ربط اليمن بدول الجوار بشبكة طرق يبلغ طولها نحو (٤) آلاف كيلو متر، تشمل طريق الخط الساحلي الذي يربط بين اليمن والسعودية وسلطنة عمان ابتداءً من صرفيت إلى حوف على الحدود مع عُمان بطول (١,٨) ألف كم. ويجري العمل حالياً في استكمال الطريق الساحلي بطول (٥٠٣) كم منها طريق (سيحوت- نشطون) بطول (١٧٣) كيلو متر. ويشمل جزء آخر من الطرق الإستراتيجية الدولية الطريق الصحراوي الذي يربط اليمن بالدول المجاورة ابتداء من منطقة البقع في صعدة على الحدود مع السعودية وانتهاءً بمنطقة شحن على الحدود العمانية بطول (١٢٧٧) كيلو متر.

وتسعى الدولة خلال الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦- ٢٠١٠م) إلى توسيع شبكة الطرق البرية لتحقيق الربط بين المواقع الإنتاجية ومراكز الاستهلاك والتجمعات السكانية، فضلا عن الاتصال مع الدول المجاورة عبر طرق حديثة، وزيادة أطوال الطرق الإسفلتية إلى (١٩,١) ألف كم، والطرق الحصوية إلى (١٣,٤) ألف كم خلال سنوات الخطة. بالإضافة إلى تنفيذ شوارع داخل عواصم المحافظات وبعض المدن الثانوية وسفلتت (٢٠) مليون متر مربع، كما تستهدف الخطة أعمال الصيانة الدورية للعديد من الطرق.




بسم الله الرحمن الرحيم
ناسبة احتفالات شعبنا بأعياد الثورة المجيدة سبتمبر و
ام فخامة الأخ / رئيس الجمهورية
المشير / علي عبدالله صالح
فتتاح مشروع طريق عبس - الجر
بطول ٣٩ كم
إشراف / وزارة الأشغال العامة والطرق
بتمويل محلي
نيذ / المؤسسة العامة للطرق
859
طول الطرق الحصوية
16600
0 4000 10000 16000
1978
2007
1978
5%
2007
95%

الطرق.. شرايين تنبض بالحياة





اسرار « السايلة »

سرار « السايلة » وادي يشق صنعاء نصفين كما قال المؤرخ الرازي في كتابه الشهير « تاريخ مدينة صنعاء »، وعلى ذلك الوادي قصور مبنية من الجص والأجر والحجارة ، وعامة هذه القصور للدباغين واليه تنفذ فوهات ازقتها .

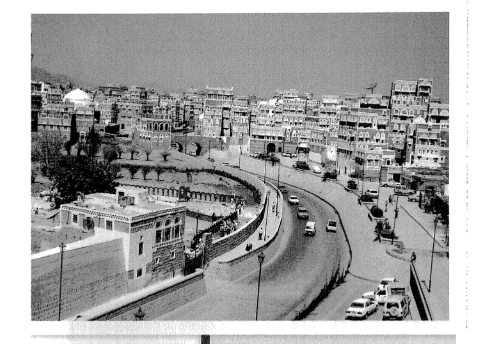
وقد عقب المحقق الدكتور حسين العمري بالقول : ولعله السايلة المعروفة الآن والتي تشق صنعاء من الجنوب والشمال وشرقها صنعاء القديمة وغربها احياء النهرين وبستان السطان وبير العزب .

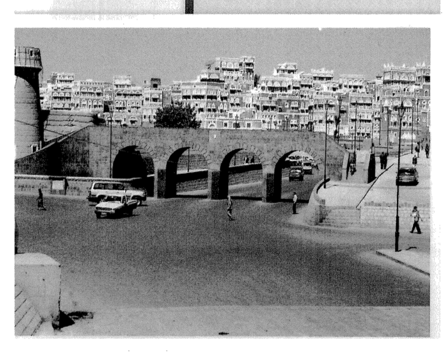
هذا في التاريخ القديم .. امافي التاريخ الحديث فكل مخضرم من اهالي صنعاء يعرف ان السايلة كانت تشكل عائقاً طبيعياً لسكان صنعاء القديمة والجديدة ولاسيما في مواسم الأمطار التي عرفها الصنعانيون في مطلع القرن الماضي حين كان الموسم يستمر عدة اشهر ويتسبب في اعاقة حركة للأهالي لعدم وجود الجسور ..

كما ان تلك المواسم كانت تتسبب في تدمير البيوت الطينية التي كانت تحيط بالسائلة من جانبيها فيتسبب ذلك في اعاقة مجرى السيل مما يؤدي الى ارتفاع منسوب المياه حتى يجتاح جزءاً كبيراً من المنازل الهشة دون ان يجد اي تعويض من حكام العهد الإمامي البائد .

واستمر الوضع كماهو بعد قيام الثورة

سائلة صنعاء في عام ١٩٧٨م





السبتمبرية المباركة ربما لأنشغال الثورة والثوار بتصفية الفلول الملكية وملاحقة المرتزقة الذين توافدوا الى اليمن من خارجها لدعم المغرربهم من بقايا فلول الثورة المضادة ..

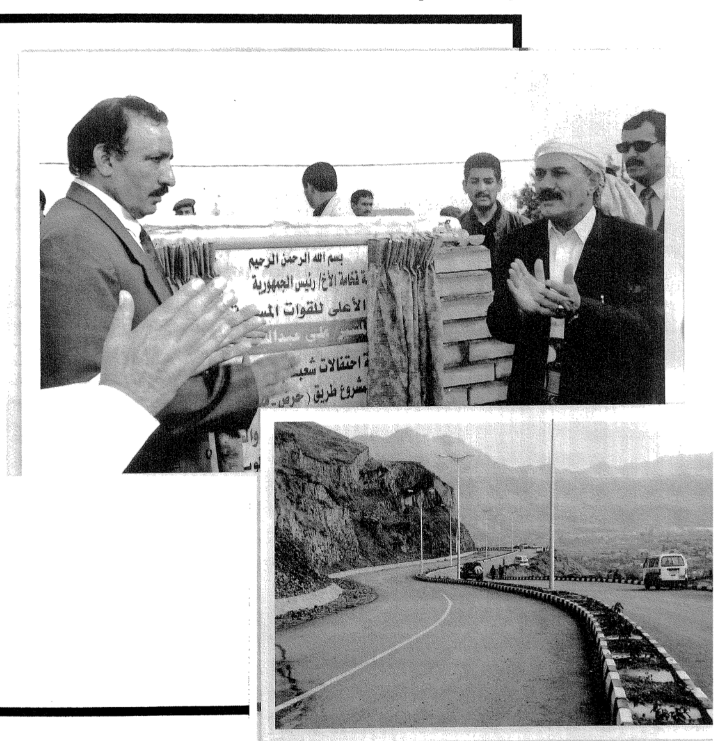
حتى جاء العهد الميمون لفخامة الرئيس الفذ علي عبدالله صالح حفظه الله فبادر بإنجاز هذا المشروع الهام من خلال عدة مراحل .

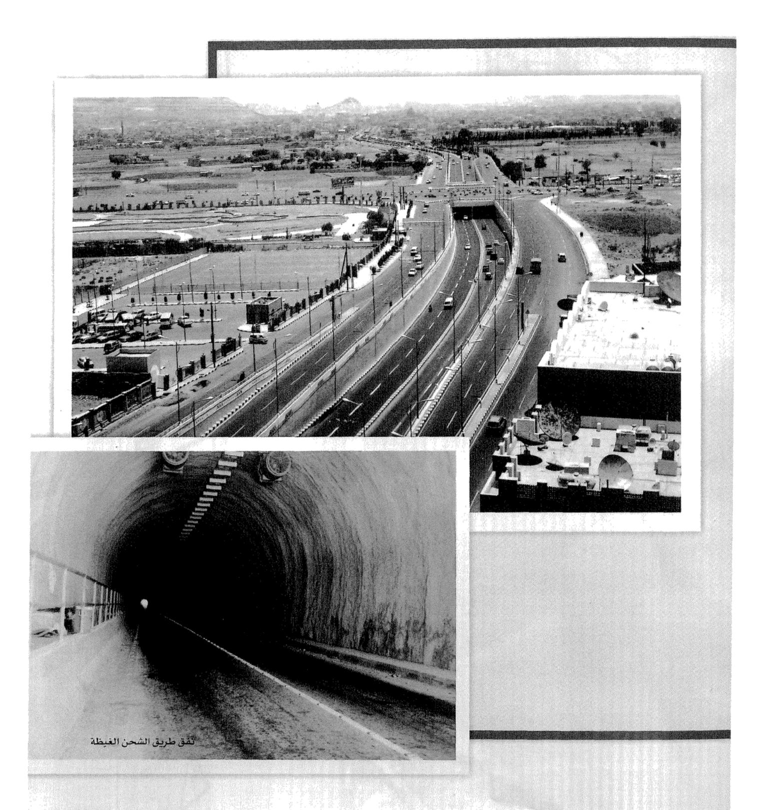
وبالرغم من بقاء مرحلة اخيرة لاكتمال هذا المشروع الحيوي الهام ، إلا ان السايلة اليوم اصبحت تمثل معلماً رائعاً من معالم صنعاء الجميلة واصبحت متنفس ومنتزه لسكان صنعاء بعد ان كانت في السابق تشكل عائقاً يحول دون تنقلهم من مكان الى آخر وهو مايحسب الى انجازات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح التى لاتعد ولا تحصى ولم يسبق لزعيم قبله ان حقق مثلها في تاريخ اليمن القديم والحديث.

ووفقاً لتقرير وحدة تنفيذ هذا المشروع فقد بلغ عدد المشاريع التي تم تفيذها أو التي هي قيد التنفيذ (٤١) مشروعاً ؛ بتكلفة تقدر بـ (٢٧,٣٧٠) مليار ريال ؛ منها (٢٣) مشروعاً تم تنفيذها واستلامها بتكلفة تقدر بـ(٨,٣٧١) مليار ريال و (١٨) مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة تقدر بـ(١٨,٩٩٨) مليار ريال وهنالك مشاريع اخرى يجري دراستها ليتم البدء في تنفيذها في انحاء العاصمة صنعاء.

**سائلة صنعاء
في عام ٢٠٠٨م**

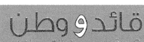
الطرق.. شرايين تنبض بالحياة





نفق طريق الشحن الغيظة


ATTENZIONE
CAUTION



الكهرباء خدمة تتسع

شهد عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح البداية الحقيقية والانطلاقة الفعلية والعملية للدخول في عصر الطاقة الكهربائية الحديثة والمتطورة. فقبل هذا العهد المبارك كانت اليمن تعتمد في الحصول على احتياجاتها من الطاقة الكهربائية على عدد قليل من المصادر المتمثلة في محطات ديزل محدودة، ومولدات كهربائية مستقلة وفردية ذات قدرات ضعيفة. وكانت بعض محطات الديزل الرئيسية متهالكة، فيما تعاني الشبكات من زيادة الأحمال.

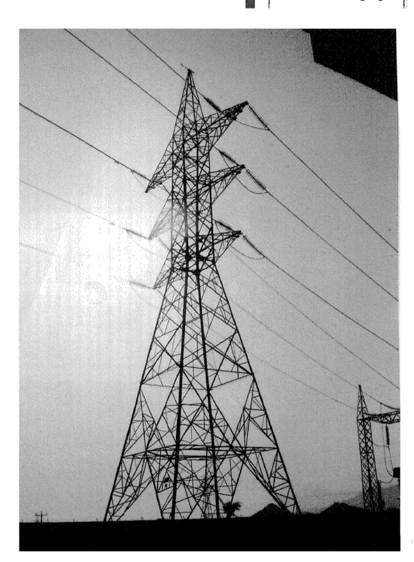
شكل تاريخ ١٧ يوليو١٩٧٨ البداية الجادة للدخول في عصر الطاقة الكهربائية الحديثة.

الكهرباء.. خدمة تتسع



تم في عام ١٩٧٩م افتتاح محطة رأس كثيب البخارية بتكلفة ١٤٣ مليون دولار.

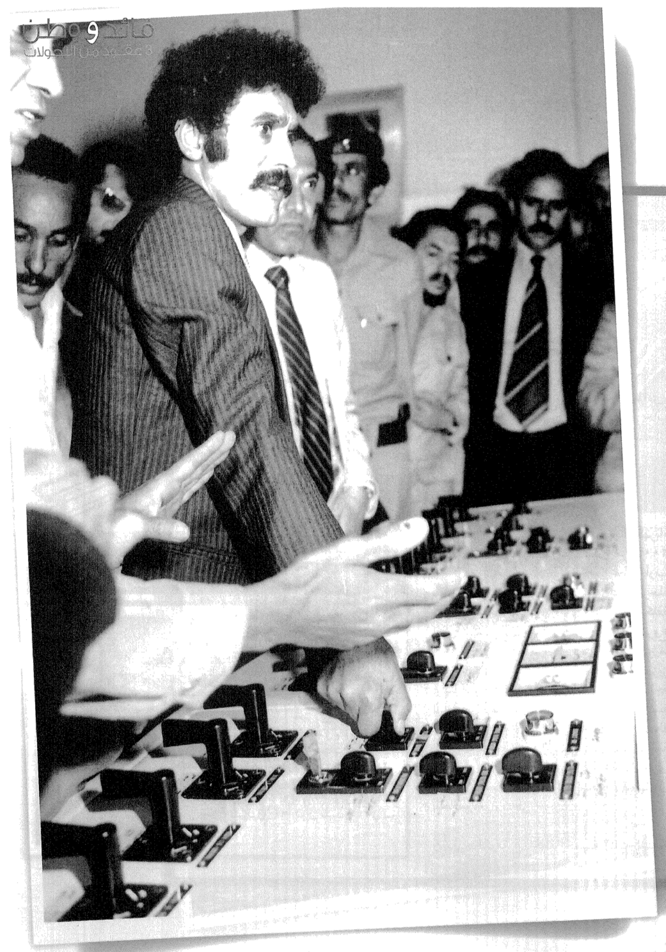
ومن ثم فقد شهد عهد فخامة الرئيس القائد إرساء البدايات الجادة لانتشال قطاع الكهرباء من واقعه الصعب. ووفقا لتوجهات مدروسة تم العمل بجد لتوسيع شبكة الكهرباء وإنارة المدن والأرياف رغم ما صاحب ذلك من صعوبات بسبب الزيادة السكانية الكبيرة واتساع التجمعات السكنية بشكل مضطرد.



وفي أول سنة بعد انتخاب الرئيس لتولي الحكم بدأ في ١٩٧٩م العمل في إنشاء محطة رأس كثيب البخارية بكلفة إجمالية قدرها (١٤٣) مليون دولار، لتقوم هذه المحطة بتغذية صنعاء وتعز والحديدة وإب وذمار ويريم وباجل ومعبر ومدن أخرى، وقد انتهى العمل فيها عام ١٩٨٤م. وفي فبراير من العام نفسه بدأ العمل في إنشاء محطة المخا وانتهى في سنة ١٩٨٧م بكلفة (١٦٥,٨) مليون دولار و(١٧٢,٦) مليون ريال. كما تم تنفيذ العديد من المشروعات الصغيرة لتوليد الطاقة بالديزل في عدة مناطق. وفي ١٩٨٩م بدأ تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المشترك بجانب العديد من المحطات التحويلية الفرعية في تعز وصنعاء والحديدة وذمار.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن القدرة المركبة للكهرباء كانت في سنة ١٩٧٨م لا تتجاوز (٧٦) ميجاوات، ثم سجلت قفزة كبيرة خلال سنوات حكم الرئيس القائد لتصل في يوليو ٢٠٠٨ إلى (٨٧٧) ميجاوات. وزاد عدد المشتركين من (١٠,٨) ألف مشترك عام ١٩٧٨م إلى (٣٤١,٣) ألفاً في ١٩٩٠ ثم إلى نحو (١,٥) مليون. وتبلغ الاعتمادات المقدرة لقطاع الكهرباء في موازنة ٢٠٠٨م (١٨٢,٩) مليار ريال.

ورافق ذلك تطوير وتحسين شبكة النقل والتوسع في



الكهرباء.. خدمة تتسع



ازدادات الطاقة الكهربائية المولدة بنسبة تجاوزت ١٠٠٠٪ في عام ٢٠٠٧م مقارنة مع عام ١٩٧٨م.

خدمات الكهرباء من خلال ربط مناطق جديدة بالشبكات الرئيسية. وتركزت خطط الحكومة على مواجهة الأحمال المتزايدة على الطاقة الكهربائية ومواكبة التوسع العمراني الكبير رغم ما تطلبه ذلك من التزامات بالغة الكلفة.

ونفذت خلال السنوات الأخيرة الماضية عدد من المشاريع الإستراتيجية لتعزيز التوليد الكهربائي منها مشروع محطة حزيز بصنعاء بقدره (٦٠) ميجاوات بكلفة (٤٦) مليون يورو، ومحطة الحسوة في محافظة عدن بقدرة (٦٠) ميجاوات بكلفة (٤١) مليون يورو، ومشروع كهرباء صنعاء الإسعافي بقدرة (٦٠) ميجاوات بكلفة (٥٤) مليون دولار في سنة ٢٠٠٥م. كما تم إنجاز مشروع توسعة محطة الريان بمحافظة حضرموت بقدرة (٢٠) ميجاوات، والإعلان عن مناقصة مشروع تعزيز التوليد بمحافظة حضرموت بقدرة (٥٠) ميجاوات في الساحل و(٥٠) ميجاوات في الوادي، وشبكة النقل ومحطات التحويل حيث يجري حالياً الترتيب لتوفير التمويل المطلوب للمشروع. إضافة إلى عدة مشاريع أخرى.

الكهرباء الغازية

تتركز الجهود اليوم على الإنتقال إلى توليد الكهرباء بالغاز بدلا عن الديزل. وخلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧م شرعت الحكومة في تنفيذ محطة مأرب الغازية. ويوشك العمل أن يكتمل في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بقدرة (٣٥٠) ميجاوات وبكلفة إجمالية تبلغ (٢٠٠) مليون دولار. ويُعد هذا المشروع واحد من ابرز وأهم المشاريع الإستراتيجية الكبيرة، ومن شأنه أن يكون نقطة تحول هامة في مجال تعزيز توليد الطاقة الكهربائية، ليس فقط لتغطية حاجة المنازل، بل أيضا لتلبية احتياجات ومتطلبات التنمية والصناعة وحركة الاستثمار. ويتوقع أن تدخل المحطة الخدمة في ديسمبر ٢٠٠٨م. ليلي ذلك تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع. والعمل على تنفيذ محطات أخرى مشابهة وُضعت الخطط والدراسات لإقامتها في بلحاف ومعبر ومناطق أخرى.

وتسعى الحكومة في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية

لغة الأرقام

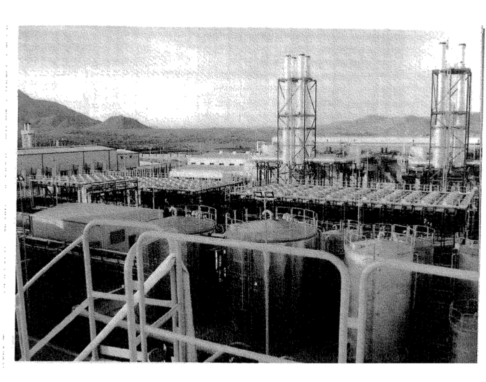
* في أول سنة بعد انتخاب الرئيس بدأ في ١٩٧٩م العمل في إنشاء محطة رأس كثيب البخارية بتكلفة إجمالية قدرها ٥٤,٩ مليون ريال مضافا إليها ١٢٩,٤ مليون دولار بواسطة قروض خارجية، لتقوم هذه المحطة بتغذية صنعاء وتعز والحديدة وإب وذمار ويريم وباجل ومعبر ومدن أخرى.

* كانت القدرة المركبة للكهرباء في سنة ١٩٧٨م لا تتجاوز ٧٦ ميجاوات ثم سجلت قفزة كبيرة خلال سنوات حكم الرئيس لتصل في سنة ٢٠٠٦ إلى ٩١,٥٣٣٦ كيلو وات في الساعة. وزاد عدد المشتركين من ١٠,٨٠ عام ١٩٧٨م إلى ٣٤١,٣ آلاف مشترك في ١٩٩٠ ثم إلى مليون و٣٤١ في سنة ٢٠٠٧م.

محطة حزيز للكهرباء

نهاية ٢٠٠٨م تدخل اليمن مرحلة إنتاج الكهرباء بالغاز ليس فقط لتغطية حاجة المنازل بل كذلك متطلبات التنمية والصناعة وحركة الإستثمار.

الكهرباء.. خدمة تتسع



(٢٠٠٦ -٢٠١٠م) إلى زيادة الطاقة الكهربائية المركبة إلى (٢٠٠٠) ميجاوات مع نهاية العام ٢٠١٠م، والتحول من توليد الطاقة بواسطة وقود المازوت والديزل إلى استخدام الغاز الطبيعي.

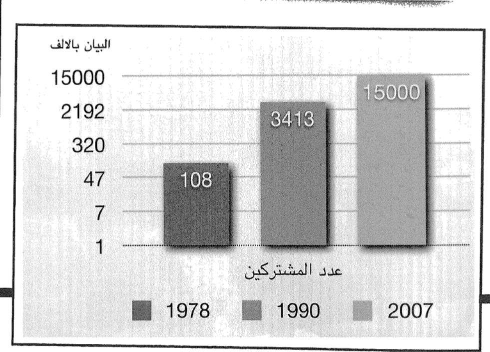
كهرباء الريف

نظراً لوجود جزء كبير من السكان في الريف تم الاهتمام بقطاع كهرباء الريف وبلغ إجمالي المشاريع المنفذة في هذا المجال منذ إعادة تحقيق الوحدة وحتى ٢٠٠٧م (٢٧٧) مشروعا بكلفة (١٨,٥) مليارات ريال.

وتتضمن الخطة الإستراتيجية العشرية التي أعدتها وزارة الكهرباء والطاقة إيصال خدمات التيار الكهربائي إلى كافة المدن الحضرية والثانوية والريفية بحلول العام ٢٠١٠م. وضمن العمليات الجارية في تنفيذ هذه الخطة تم إنجاز العديد من المشاريع الكهربائية الحيوية للمدن الحضرية والثانوية والمديريات والقرى والتجمعات السكانية الريفية. وبلغ إجمالي عدد القرى المستفيدة من هذه المشاريع منذ سنة ٢٠٠٠م وحتى ديسمبر ٢٠٠٦م نحو (٢,١٨٩) قرية وتجمعاً سكانياً، فيما بلغ عدد المنازل المستفيدة من خدمات التيار الكهربائي نحو (٢٦٣) ألف منزل، ووصل عدد المواطنين المستفيدين أكثر من (١,٦) مليون نسمة وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع (١٩) مليار ريال.

لغة الأرقام

- بلغ اجمالي المشاريع المنفذة في قطاع كهرباء الريف (٢٧٧) مشروعاً حتى عام ٢٠٠٧م بكلفة ١٨,٥ مليار ريال.
- ٢,٢ الف قرية وتجمعا سكاني استفادت من مشاريع كهرباء الريف خلال الفترة من ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٦م.



إنجاز العديد من المشاريع الكهربائية الحيوية للمدن الحضرية والثانوية والمديريات والقرى.



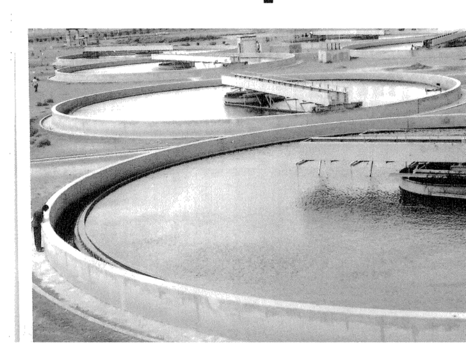
اهتمام متواصل
بخدمات المياه النقية
لأبناء الوطن في جميع
المحافظات .

المياه والصرف الصحي والبيئة خدمات متزايدة



لم يكن لخدمات المياه والصرف الصحي وجود يُذكر في اليمن عندما بدأت سنوات حكم فخامة الرئيس علي عبد الله صالح. فحتى العام ١٩٧٨م لم يزد حجم المياه التي يتم توزيعها عبر الشبكات عن (١٠) ملايين متر مكعب فقط. أما الصرف الصحي فكان في حكم المعدوم.

المياه.. والصرف الصحي والبيئة



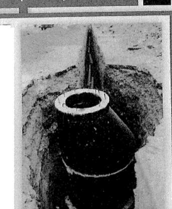
ولذلك أعطى فخامة الرئيس أكبر الاهتمام لقطاع المياه والصرف الصحي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تطور كبير فيه. وتُظهر البيانات أن كمية المياه المنتجة من الشبكة العامة للمياه في الحضر ارتفعت إلى أكثر من (٢٠) مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٧م. وهو ما انعكس إيجاباً على ارتفاع نسبة التغطية من الشبكة العمومية في المناطق الحضرية. وارتفع إنتاج واستهلاك المياه الريفية إلى (١١٥) مليون متر مكعب تقريبا في عام ٢٠٠٧م فيمازاد عدد المستفيدين من خدمات الصرف الصحي عن مليوني شخص وتبلغ الاعتمادات المقدرة لقطاع المياه في موازنة ٢٠٠٨م (٤٩) مليار ريال.

ويجري حاليا تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجها الاستثماري (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) التي تهدف إلى رفع عدد السكان في الحضر المزودين بخدمة المياه إلى (٤,٩) ملايين نسمة عام ٢٠٠٩م وبنسبة تغطية تبلغ (٧١٪) و(٦,٧) ملايين) خلال العام٢٠١٥م بنسبة (٧٥٪) طبقا لأهداف الالفية (٢٠٠٥- ٢٠١٥م).

كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة حجم المشروعات التي أنجزت في السنوات الأخيرة في مجال الصرف الصحي وسكان الحضر المزودين بخدمات الصرف الصحي إلى (٦,٣) ملايين في عام ٢٠٠٩م وبنسبة (٥٢٪) و (٦,٥) ملايين في سنة ٢٠١٥م بنسبة (٦٣٪).

وتعمل وزارة المياه والبيئة على مواجهة تحدي آخر هو مكافحة كل ما يضر بالبيئة. وفي مقدمة ذلك استنزاف وتلويث الموارد الطبيعية، واتخاذ التدابير المناسبة لحماية هذه الموارد والحفاظ عليها. فضلا عن الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئة البحرية والمحميات الطبيعية التي تتميز بها بلادنا.

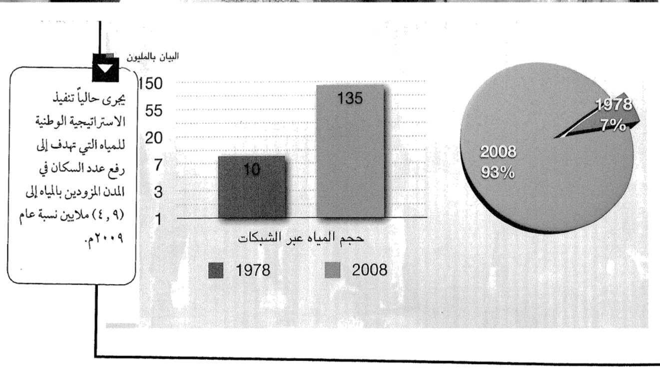
لغة الأرقام



* في العام ١٩٧٨م لم يزد حجم المياه التي يتم توزيعها عبر الشبكات عن (١٠) ملايين متر مكعب فقط. أما الصرف الصحي فكان في حكم المعدوم ، وارتفعت كمية المياه المنتجة من الشبكة العامة للمياه في الحضر إلى (١٩,٤) مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٥م. وتبعا لذلك زاد عدد المستفيدين من الشبكة العامة ليصل إلى (٦٧٣,٧) ألف مشترك

* شهدت السنوات الأخيرة الماضية اهتماما كبيرا بإنشاء شبكات للصرف في العاصمة صنعاء وعدد من المدن. وحتى سنة ٢٠٠٥م بلغت توصيلات الصرف الصحي (١٨,٧) ألف توصيلة .

يجرى حالياً تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمياه التي تهدف إلى رفع عدد السكان في المدن المزودين بالمياه إلى (٩ , ٤) ملايين نسبة عام ٢٠٠٩م.



المياه.. والصرف الصحي والبيئة

« يجب اعداد الدراسات لمعالجة مشكلة انخفاض مخزون المياه في بعض المناطق »

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

وقد حققت هذه الوزارة منذ تأسيسها منجزات جيدة في وضع اللوائح التنفيذية لقانون المياه وتطبيقها بحزم، والتوعية بأهمية الحد من الحفر العشوائي وترشيد استخدام الثروة المائية وتحديث التشريعات الخاصة بحماية البيئة والإستراتيجية الوطنية للمياه، فضلا عن العمل على تنفيذ عدة سياسات من خلال إعداد الخطة الوطنية المائية، ومخطط على مستوى الأحواض والمناطق المائية، مع التركيز على استكمال خرائط وخطط الأحواض المائية الحرجة كمرحلة أولى. إضافة إلى وضع وتنفيذ خطة توجيهية لإقامة المنشآت المائية لتعزيز تغذية المياه الجوفية وتوفيرها للاستخدامات المختلفة. إضافة إلى وضع الخطة الاستثمارية الموحدة للمياه والبيئة والبرامج المطلوبة لتنفيذها ومراقبة التنفيذ والتقييم وتعزيز الشفافية في التنفيذ والإشراف على كافة المرافق العاملة في المياه والبيئة ومراقبة أداءها وتقييمها دوريا. ودعم المؤسسات والهيئات العاملة في مجال المياه والصرف الصحي، وتحسين الأداء وزيادة عدد المستفيدين.

كما عملت الوزارة على ربط القضايا البيئية بالتنمية المستدامة واستكمال خارطة المناطق الحساسة بيئيا والغنية بالتنوع الحيوي ووضع الخطط والتشريعات اللازمة لإعلان وإدارة عدد من المحميات الطبيعية. بالإضافة إلى





مواصلة تنفيذ التزامات اليمن تجاه قضايا البيئة العالمية. واستكمال قاعدة البيانات البيئية وربطها بإستراتيجية التخفيف من الفقر. وتعمل الـوزارة بكل جد لتنفيذ توجيهات الرئيس المتعلقة بمجال عملها. وقد قال فخامته في خطابه بمناسبة العيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية في مايو ٢٠٠٦م: "يجب إعداد الدراسات لمعالجة مشكلة انخفاض مخزون المياه في بعض المناطق" ووجه بـ"**إنشاء شركة مساهمة لإقامة محطة لتحلية مياه البحر في المخا لتلبية احتياجات مدينة تعز وضواحيها**" وأعلن انه "**يجري حالياً البحث مع الأصدقاء اليابانيين لتنفيذ مشروع مستقبلي لتحلية المياه من البحر الأحمر لتغذية العاصمة صنعاء وضواحيها بالمياه**".

الهيئة العامة لمياه الريف:

تعزيزا لقدرات الدولة في مواجهة تحديات النقص الحادث في المياه، وإيلاء اهتمام أكبر بالأرياف والمناطق التي عانت من الحرمان التنموي في العهود السابقة، تم إنشاء "الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف" في ظل توجه الدولة الجاد لحل مشكلة المياه وتوفير مياه آمنة ونقية للمواطنين في المناطق الريفية.. وقد استطاعت هذه الهيئة تنفيذ العديد من مشاريع المياه في الكثير من المديريات والمناطق الريفية.

وقد استطاعت الهيئة في مرحلتها الحديثة منذ ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٧م تنفيذ (٩٤٠) مشروعا على مستوى الجمهورية بكلفة تصل إلى (١, ٢٢) مليار ريال. الأمر الذي رفع نسبة تغطية الأرياف اليمنية بخدمات المياه إلى (٤٩٪). ورفع عدد المستفيدين إلى (٩, ٦) ملايين نسمة.

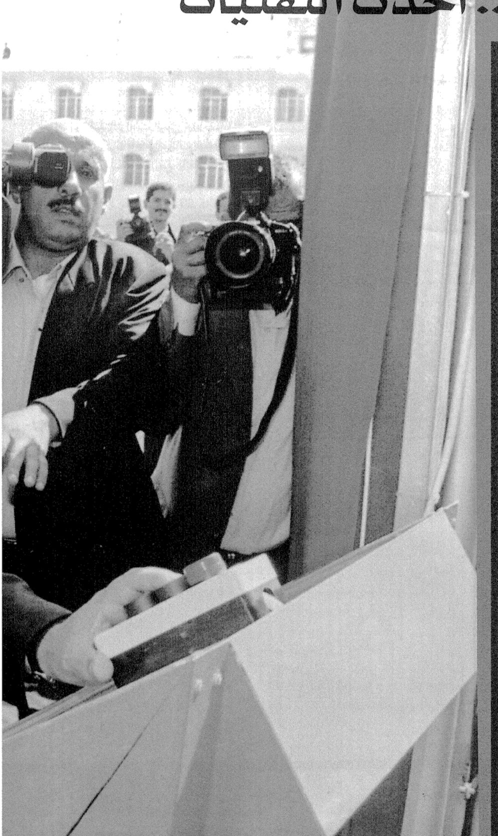
٩٤٠ مشروعاً نفذتها الهيئة العامة لمياه الريف خلال أعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧م بكلفة ١, ٢٢ مليار ريال.

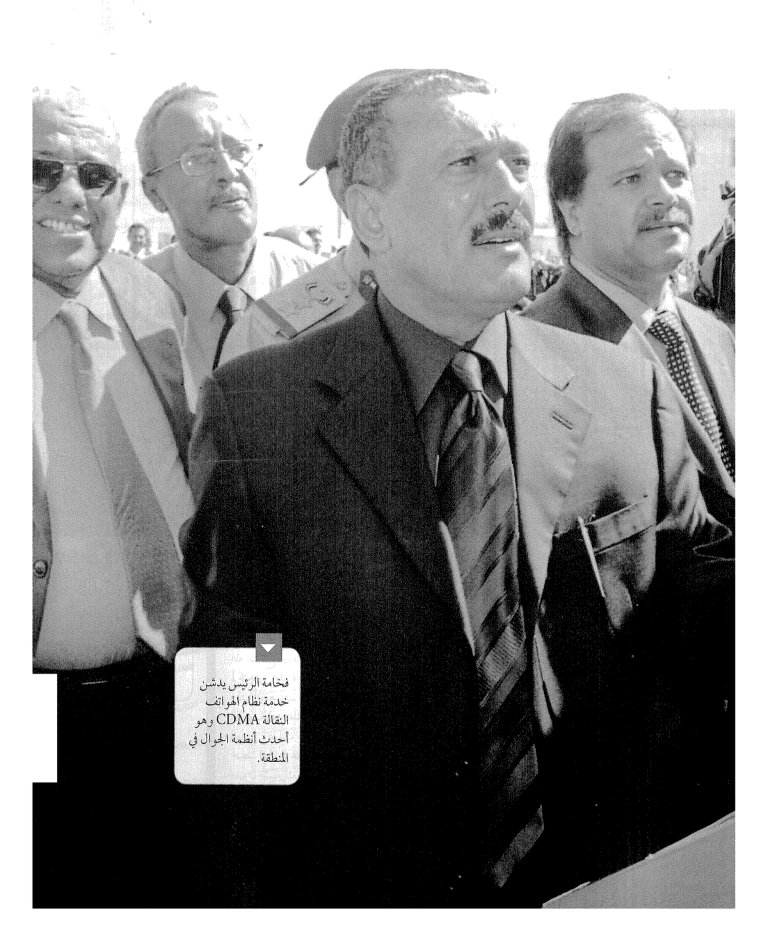
وتعمل الهيئة حاليا على تنفيذ مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية في ما يتصل بتوسيع وزيادة مشاريع مياه الريف وتغطية المناطق الريفية بمياه الشرب النقية. وتشمل مشاريعها في هذا المجال تنفيذ (٢٨٠) مشروعا في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م تغطي حاجة (٧٥٠) ألف مواطن في الريف.

وتتضمن الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجها الاستثماري رفع عدد السكان الريفيين الحاصلين على خدمات المياه بنهاية العام المقبل ٢٠٠٩م إلى (٢, ٨) ملايين نسمة. ليصل عدد السكان الريفيين الحاصلين على الخدمة عام ٢٠١٥م (٦, ١٣) مليون نسمة. وكذلك رفع عدد السكان الريفيين الحاصلين على خدمات الصرف الصحي إلى (٥, ٦) ملايين لتصل هذه الخدمة عام ٢٠١٥م إلى (٩, ١٠) ملايين نسمة.

الاتصالات.. أحدث التقنيات

منجـزات أقـل ماتوصـف بأنها ضخمة شـهدها العهد المبارك لفخامـة الرئيس علي عبـد الله صالـح في قطـاع الاتصـالات خـلال الثلاثـة عقـود الماضية، لتنقـل اليمن إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال الهام.





فخامة الرئيس يدشن خدمة نظام الهواتف النقالة CDMA وهو أحدث أنظمة الجوال في المنطقة.

الاتصالات.. أحدث التقنيات


الهيئة العامة للبريد

ارتفع عدد الخطوط الهاتفية من ٢٦,٥ ألف عام ١٩٧٨ الى ١,٣ مليون عام ٢٠٠٧م.

الاتصالات الهاتفية:

كان واقع الاتصالات الهاتفية في اليمن يعاني من الضعف الشديد قبل عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح. وحتى يوم انتخاب فخامته رئيساً للبلاد لم يتجاوز عدد الخطوط الهاتفية (٢٦,٥) ألف خط. ولنا أن نعرف حجم النقلة التي حدثت في قطاع الاتصالات عندما نعلم أن سعة محطات الهاتف في اليمن وصلت حتى عام ٢٠٠٧ إلى (١,٣) مليون خط. فيما زاد عدد المشتركين في الخطوط العاملة عن مليون مشترك. إضافة إلى نحو (٣,٥) مليون خط سيار. ويوجد في أنحاء البلاد المختلفة أكثر من (٢٠) ألف مركز اتصالات توفر فرص عمل لنحو (٦٠) ألف شاب.

ووضعت وزارة الاتصالات ونفذت خططاً وبرامج لمشاريع إستراتيجية مختلفة، من بينها وضع الرؤية الإستراتيجية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٠١-٢٠٢٥). وإنشاء المرحلة الأولى من مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في ٢٠٠٢م. ووافق مجلس الوزراء على قيام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بشراء أسهم شركة البرق اللاسلكية البريطانية المحدودة عند انتهاء الاتفاقية في عام ٢٠٠٣م.

ومواكبة لأحدث التقنيات في مجال الاتصالات تم تشغيل مشروع الربط الإقليمي عبر التراسل الرقمي لربط اليمن بالمملكة العربية السعودية وعبرها إلى بقية بلدان الخليج العربي والأردن بكلفة (٦٣٠) مليون ريال. واستكمال ربط بقية المحافظات بكابلات الألياف الضوئية بإجمالي مسافة (٢,٤٥٥) كيلو متر. وتم في ٢٠٠٥م افتتاح المرحلة الأولى من مشروع الربط الإقليمي عبر كابل الألياف الضوئية بين اليمن وسلطنة عُمان. وساهمت الجمهورية اليمنية مع إدارات الاتصالات في العديد من بلدان العالم، في تمويل مشروع الكابل البحري (سي- مي- دي٢) الذي يمتد من سنغافورة مروراً بمنطقة الشرق الأوسط حتى فرنسا. كما ساهمت مع جيبوتي في تمويل الكابل البحري الفرعي (عدن- جيبوتي) الذي يشكل حلقة الوصل لربط بلادنا بالكابل (سي - مي-



دي٢)، وبلغت السعة المخصصة لليمن فيه (٣٤٥) قناة هاتفية. ووقعت المؤسسة العامة للاتصالات عقداً مع مؤسسة «عربسات» لاستئجار نصف قناة قمرية في القمر العربي لأغراض الاتصالات المحلية وربط عدد من المناطق النائية.

الاتصالات الريفية:

بعد أن كانت الغالبية العظمى من الأرياف اليمنية محرومة من خدمة الاتصالات، نفذت وزارة الاتصالات في السنوات الماضية «مشروع ١١٥ ألف خط ريفي». ونظراً للطبيعة الجغرافية الوعرة للمناطق اليمنية وتشتت تجمعاتها السكانية وتباعد بعضها، تم العمل على إدخال أنظمة اتصالات لاسلكية حديثة ومتنوعة للمساعدة في تغطية معظم مناطق الجمهورية بكلفة منخفضة وبيسر وسرعة كبيرة.

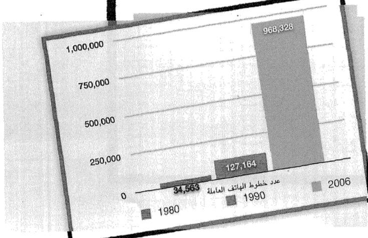
الهاتف النقال:

يوجد في اليمن حاليا أكثر من نظام للاتصالات لخدمات الهاتف النقال. وتعمل في هذا المجال أربع شركات هي: «يمن موبايل» التي تعتمد نظام (CDMA)، وثلاث شركات خاصة بنظام (GSM). وتغطي خدمات هذه الشركات معظم مناطق البلاد. بالإضافة إلى خدمة الهاتف النقال عبر الأقمار الصناعية. وارتفع عدد المشتركين لدى شركات الهاتف النقال من (١٢٠) ألف في العام الأول لانطلاق خدماتها في سنة ٢٠٠١م إلى نحو من (٣,٥) مليون مشترك في الوقت الراهن.

خدمة الانترنت:

كانت اليمن من أوائل دول المنطقة في إدخال خدمة الانترنت. حيث بدأت هذه

كانت اليمن من أوائل دول المنطقة في إدخال خدمة الانترنت. حيث بدأت هذه الخدمة في بلادنا عام ١٩٩٦م، وتم إنشاء مشروع البوابة اليمنية للانترنت لتزويد المواطنين والمؤسسات بهذه الخدمة العصرية.





الأول من عام ٢٠٠٨م إلى (٢٣٣,٢) ألف مشترك. فيما بلغ عدد مقاهي الانترنت (٩٤٠) مقهى في عموم محافظات الجمهورية.

وتعكف المؤسسة العامة للاتصالات حاليا على تغيير سياسة تقديم خدمة الانترنت في اليمن وذلك بوضع تعرفة جديدة أرخص وتوسعة خط (ADSL) إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما هو عليه في الشبكة الحالية مع إدخال خدمات الانترنت اللاسلكي بتقنيات جديدة.

وتسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى زيادة عدد المشتركين في الانترنت إلى (٢٦٠) مشتركا لكل عشرة آلاف نسمة من السكان بحلول عام ٢٠٢٥م من خلال زيادة عدد الحواسب الآلية الشخصية المستخدمة إلى (٦,٢) مليون جهاز وبواقع سبعة أجهزة لكل (١٠٠) مواطن.

مشروع الرئيس لتعميم الحاسوب

أعطى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح اهتماما كبيرا بضرورة الاستفادة من أحدث التقنيات في مجال المعلومات، وحرص على النهوض بهذا القطاع وتطويره وإحداث نقلة نوعية في خدماته من خلال تبني سياسات ومشروعات تصب في نشر الوعي التكنولوجي في أوساط المجتمع ومواكبة تحولات العصر في ظل ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وضمن هذا الاهتمام تم في سنة ٢٠٠٢م إعلان مشروع فخامة الرئيس لتعميم الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) في أوساط المجتمع اليمني، وذلك من خلال توفير أجهزة الحاسوب وتوزيعها على المواطنين، وخاصة فئات

الخدمة في بلادنا عام ١٩٩٦م، وتم إنشاء مشروع البوابة اليمنية للانترنت لتزويد المواطنين والمؤسسات بهذه الخدمة العصرية. وبعد أن بدأت هذه الخدمة عبر نظام (Dial Up) تم لاحقا إدخال خدمة "سوبر يمن نت" التي تستخدم النظام العريض (ADSL) الأكثر تطورا وسرعة. وبموجب توجيهات من فخامة رئيس الجمهورية تم منذ سنوات جعل خدمة الانترنت بواسطة النظام الأول مجانية. وبمقتضى توجيهات أخرى لفخامته تم تخفيض أسعار خدمة "سوبر يمن نت" مرتين بنسبة (٣٠٪) في كل مرة.

ووصل عدد مشتركي خدمة الانترنت حتى الربع

خدمة الانترنت بنظام (Dial up) مجانية وتخفيض ٦٠٪ من تعرفة النظام العريض بموجب توجيهات الرئيس.


مشروع فخامة

الاتصالات.. أحدث التقنيات



الشباب والطلاب والموظفين بأسعار معقولة وشروط ميسرة لسداد القيمة عبر أقساط شهرية بسيطة.

وتبنت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تنفيذ هذا المشروع عبر ثلاث مراحل بدأت سنة ٢٠٠٣م وتنتهي في سنة ٢٠١٠م. وقد تم اكمال تنفيذ المرحلة الأولى التي شملت توزيع (٦, ٢٢) ألف حاسوب بقيمة إجمالية تقدر بنحو (٣, ١١) مليون دولار. ويوشك تنفيذ المرحلة الثانية على الانتهاء لإكمال توزيع (٧, ٤٤) ألف جهاز بقيمة تزيد عن (٣, ٢٢) مليون دولار. وتشمل المرحلة الثالثة التي يبدأ تنفيذها في سنة ٢٠٠٩م توزيع (٦, ٤٤) الف جهاز بقيمة (٣, ١٧) مليون دولار. وعليه يبلغ إجمالي عدد أجهزة الكمبيوتر التي يتم توزيعها في إطار مشروع الرئيس لتعميم الحاسوب إلى (٨, ١٠١) ألف جهاز بكلفة إجمالية مقدرة بنحو (٩, ٥٠) مليون دولار. الأمر الذي من شأنه تحقيق نقلة نوعية كبيرة فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واستخداماتها في أوساط المجتمع اليمني. والمساعدة على محو أمية الحاسوب.

وكانت توجيهات فخامة الرئيس قد قضت سابقا بإعفاء أجهزة الحاسوب من رسوم الجمارك لتصل إلى المواطنين بأسعار معقولة وتيسير الحصول على خدمة الانترنت. وتم بموجب توجيهات رئاسية أخرى إدخال مادة الحاسوب ضمن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات.

> شهدت خدمات البريد تطورات كبيرة في عهد فخامة الرئيس وتعزز ذلك بإنشاء الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي.

البريد:

شهدت خدمات البريد تطورات كبيرة في عهد فخامة الرئيس القائد، وتعزز ذلك بإنشاء الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي عقب قيام الوحدة اليمنية مباشرة. ومنذ ذلك الحين أخذت الهيئة تخطو خطوات متقدمة في تطوير خدماتها لتلبية احتياجات المجتمع المتنامية ومواكبة التطورات في اليمن. وحققت هذه الخدمات انتشاراً لم يُشهد له مثيلاً من قبل، من خلال ربطها بشبكة الكمبيوتر، وتعميم الخدمات المالية وخدمات الإنابة، والخدمات الاليكترونية وخدمة البريد الممتاز العاجل، الدولي والمحلي، في كافة المناطق اليمنية. وتم تحديث شبكة البريد. وشهدت السنوات الماضية تحولات نوعية في مختلف الخدمات المقدمة للجمهور عبر العديد من المشروعات أهمها بناء العشرات من المكاتب البريدية. وتطوير وتحديث شبكة الكمبيوتر البريدية. وأدخلت اليمن في سنة ٢٠٠٢م خدمة الريال



الالكتروني كثالث دولة عربية تقدم هذه الخدمة.

متحف الاتصالات والبريد:

افتتح فخامة رئيس الجمهورية في يونيو ٢٠٠٦م متحف الاتصالات في مدينة تكنولوجيا المعلومات بصنعاء. ويحتوي المتحف مقتنيات نادرة تحكي تاريخ الاتصالات والبريد في اليمن. ويوضح تطور الاتصالات وصناعة الهواتف في العالم.

المعلومات:

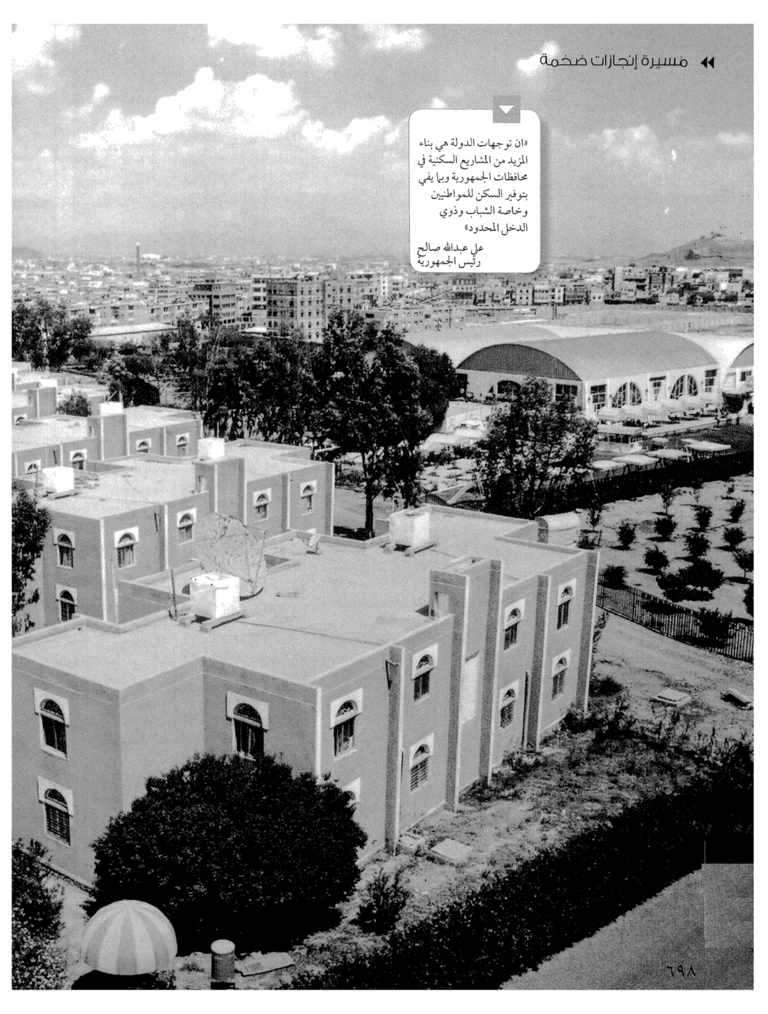
في عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح تعرفت اليمن على مجال المعلومات الذي شهد تطورات كبيرة أدت إلى إيجاد المقومات الأساسية لقطاع المعلومات الوطني. وفي هذا المجال تم في ١٩٩٥م إنشاء «المركز الوطني للمعلومات» كمؤسسة رسمية تُعْنَى بالمعلومات على المستوى الوطني. واتجهت العديد من المؤسسات الحكومية لإنشاء وحدات للمعلومات لديها، واعتماد الأساليب الحديثة في إدارة العمل المعلوماتي. وتم بموجب ذلك إنشاء المئات من وحدات المعلومات، وارتفاع عدد مراكز المعلومات والمراكز البحثية والمكتبات والمؤسسات المعلوماتية المختلفة.

كما شهد عهد فخامة الرئيس نموا ضخما في حجم الكادر المعلوماتي. وبعد أن بلغ عدد أفراد القوى العاملة في مجال المعلومات نحو (١٠٥٦) في سنة ١٩٩٠م فانه يفوق الآن العشرة آلاف كادر بالأقل.

مواكبة للتطورات تحولت وزارة المواصلات إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

لغة الأرقام

- ٢٦,٥ ألف خط هاتفي عام ١٩٧٨ وحاليا ١,٣ مليون خط إضافة إلى نحو ٣,٥ مليون خط سيار، ويوجد في أنحاء البلاد أكثر من ٢٠ ألف مركز اتصالات توفر فرص عمل لنحو ٦٠ ألف شاب.
- تنفيذ ١١٥ ألف خط ريفي لتغطية الحرمان في المناطق الريفية.
- وصل عدد مشتركي خدمة الانترنت حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٨م إلى (٢٣٣,٢) ألف مشترك، فيما بلغ عدد مقاهي الانترنت (٩٤٠) مقهى.

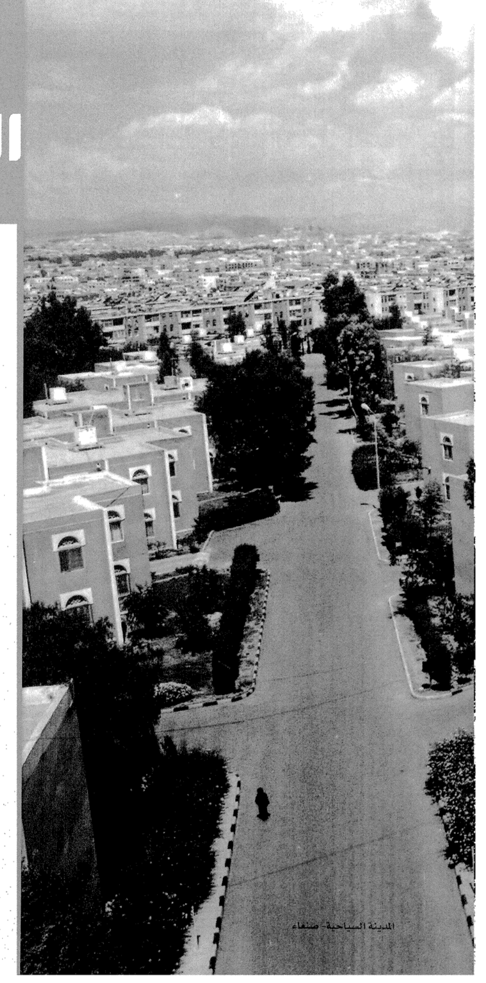


«ان توجهات الدولة هي بناء المزيد من المشاريع السكنية في محافظات الجمهورية وبما يفي بتوفير السكن للمواطنين وخاصة الشباب وذوي الدخل المحدود»

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

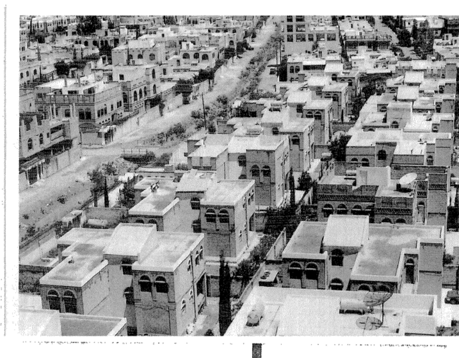
الإسكان

أكد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح منذ السنوات الأولى لحكمه حرصه على الاهتمام بقطاع الإسكان، ووجه الحكومة في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الاحتفال بالعيد السابع عشر لثورة ٢٦ سبتمبر في ١٩٧٩م بتنفيذ مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود قائلا: "ولما كان واجب الحكومة إزاء موظفي الدولة عموماً، لاسيما ذوي الدخل المحدود، يقتضي الاهتمام بأحوالهم وتحسين مستوى معيشتهم وتأمين السكن لهم، فان الحكومة تقوم بتبني مشاريع سكنية متوسطة المستوى ليتم تمليكها للموظفين من خلال اقتطاع قسط من معاش الموظف الشهري، وعلى أن يتم تنفيذ مثل هذه المشاريع بالتعاون والتنسيق مع بنك الإسكان. ولقد دفعني إلى توجيه الحكومة إلى هذا الأمر ما أحس به وألمسه من معاناة موظفي الدولة وخاصة محدودي الدخل منهم، على أن تبدأ الحكومة وأجهزتها المختصة بتنفيذ مثل هذه المشاريع بدون تأخير أو تأجيل، إذ لا يجوز أن تظل أحوال موظفي الدولة السكنية على ما هي عليه".



المدينة السياحية- صنعاء

الإسكان.. مشاريع من أجل ذوي الدخل المحدود



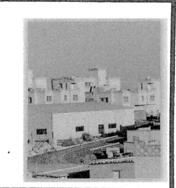
وتنفيذا لهذه التوجيهات قامت الحكومة في السنوات الماضية بإنجاز العديد من المشاريع السكنية في اتجاهين، أولهما مشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود تم ضمنها إنشاء (٧٣٠٥) وحدات سكنية استفاد منها معظم موظفي الدولة في محافظتي صنعاء والحديدة. وثانيهما تأسيس مدن حضرية للبدو الرحل في صحراء محافظتي حضرموت والمهرة احتوت (٦٠٠) وحدة سكنية. ومشاريع إسكانية للمعدمين في أمانة العاصمة عددها (١١٥٠٠) وحدة. ومشروع آخر للمعدمين في محافظة تعز والمتضررين من تنفيذ مشروع حماية تعز من كوارث السيول تم بموجبه إنشاء (٢٤٤) وحدة سكنية.

وتزايد اهتمام فخامة الرئيس بقطاع الإسكان في السنوات الأخيرة الماضية لمواجهة مشكلات السكن الناتجة عن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان. ونص برنامج فخامته الانتخابي لعام ٢٠٠٦م على "إنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود، و توزيع أراض سكنية وزراعية للشباب ومحدودي الدخل في إطار مشاريع الأمل". وتم تشكيل فريق حكومي لتنفيذ هذا الجزء من البرنامج.

وفي نوفمبر ٢٠٠٧ ترأس فخامة رئيس الجمهورية اجتماعا للفريق الحكومي المكلف بتنفيذ ما جاء في برنامج فخامته الانتخابي بشأن المشاريع الخاصة بإنشاء الوحدات السكنية وتوزيع الأراضي. وأقر الاجتماع تنفيذ (١٨) ألف وحدة سكنية للشباب بكلفة (٧٥) مليار ريال. وفي الشهر نفسه أقر الفريق المقترحات الأولية لمتطلبات بدء المرحلة الأولى من مشروع الصالح السكني والزراعي الذي يستهدف إنشاء (٦) آلاف وحدة سكنية وإقامة (٣٥٩) وحدة إنتاجية زراعية وحيوانية موزعة على عدد من المحافظات. وبموجب ذلك تم تحديد وتخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء المشاريع المحددة، وطرح مناقصاتها والبدء في إرسائها.



لغة الأرقام



* إنشاء (٧٣٠٥) وحدات سكنية استفاد منها معظم موظفي الدولة في محافظتي صنعاء والحديدة. وتأسيس مدن حضرية للبدو الرحل في صحراء محافظتي حضرموت والمهرة احتوت (٦٠٠) وحدة سكنية. ومشاريع إسكانية للمعدمين في أمانة العاصمة عددها (١١٥٠٠) وحدة. ومشروع آخر للمعدمين في محافظة تعز والمتضررين من تنفيذ مشروع حماية تعز من كوارث السيول تم بموجبه إنشاء (٢٤٤) وحدة سكنية.

المدينة السكنية الليبية



نص برنامج فخامة الرئيس على إنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود في إطار مشاريع الأمل .

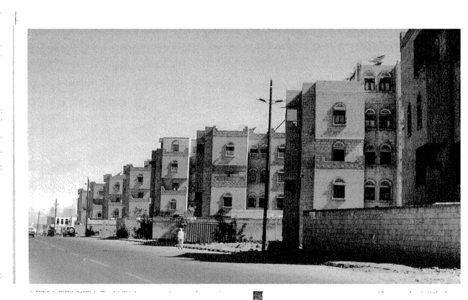
الإسكان.. مشاريع مستقبلية

ويجري العمل حاليا على تنفيذ مشروع الرئيس الصالح السكني الزراعي للشباب ومحدودي الدخل، بعد أن تم الإعلان عن مشروع تنفيذ (٣٦٥٠) وحده سكنية بكلفة تبلغ (١٥) مليار ريال، على أساس تنفيذ (٢١٢٠) وحدة سكنية في عدن بكلفة (٨,٥) مليار ريال. و(٥٠٠) وحدة في محافظة الحديدة بكلفة تقديريه تبلغ (٢) مليار. و(٣٠٠) وحدة في محافظة لحج بكلفة (١,٢) مليار ريال، ومثلها في كل من محافظتي الضالع وحجة. إضافة إلى (١٢٨) وحدة في محافظة الحديدة بكلفة (٥٠٠) مليون دولار.

وأوضح فخامة الرئيس خلال زيارة قام بها إلى وزارة الأشغال العامة والطرق في يونيو ٢٠٠٨ **"أن توجهات الدولة هي بناء المزيد من المشاريع السكنية في محافظات الجمهورية وبما يضمن توفير السكن للمواطنين وخاصة للشباب وذوي الدخل المحدود بأسعار مناسبة تكون في متناولهم ويضمن أيضاً توفير المزيد من فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية"** .

وتقوم الوزارة حاليا بإنجاز مشاريع إسكان أخرى للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠م، من بينها (٢٥٠٠) وحدة سكنية لشريحة المعدمين بكلفة (٢,٧) مليار ريال. و(٣٣٠) وحدة سكنية للبدو الرحل بكلفة (١,٢) مليار. فضلا عن أنشاء العديد من الوحدات السكنية للمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والفتن بكلفة (٣,٤) مليار ريال، وإعادة تأهيل المناطق العشوائية بكلفة (١,٥) مليار.

وتبنت الوزارة في السنوات الأخيرة العديد من السياسات والإجراءات التي يجري تنفيذها حاليا بهدف تحقيق أهدافها السكنية ومن أهمها دراسة القوانين المتعلقة بمجال الإسكان لتشجيع الاستثمار فيها، وأعداد مشروع قانون استرداد تكلفة مشاريع التنمية الحضرية



لغة الأرقام

- ١٨ ألف وحدة سكنية يتم تنفيذها للشباب بقيمة ٧٥ مليار ريال ضمن تنفيذ برنامج الرئيس الإنتخابي .
- يتضمن مشروع الرئيس الصالح السكني الزراعي للشباب ومحدودي الدخل، تنفيذ (٣٦٥٠) وحدة سكنية بكلفة (١٥) مليار ريال، على أساس تنفيذ (٢١٢٠) وحدة سكنية في عدن بكلفة (٨,٥) مليار ريال. و(٥٠٠) وحدة في محافظة الحديدة بكلفة تقديريه تبلغ (٢) مليار. و(٣٠٠) وحدة في محافظة لحج بكلفة (١,٢) مليار ريال. ومثلها في كل من محافظتي الضالع وحجة.
- تخطط الحكومة لتنفيذ عدد من مشاريع الأسكان الجديدة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠م، من بينها (٢٥٠٠) وحدة سكنية لشريحة المعدمين بكلفة (٢,٧) مليار ريال. و(٣٣٠) وحدة سكنية للبدو الرحل بكلفة (١,٢) مليار ريال . فضلا عن إنشاء العديد من الوحدات السكنية للمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والفتن بكلفة (٣,٤) مليار ريال، وإعادة تأهيل المناطق العشوائية بكلفة (١,٥) مليار ريال .



مشاريع الشركة القطرية

مشروع الرئيس الصالح السكني الزراعي للشباب ضمان لتوفير السكن وايجاد المزيد من فرص العمل .

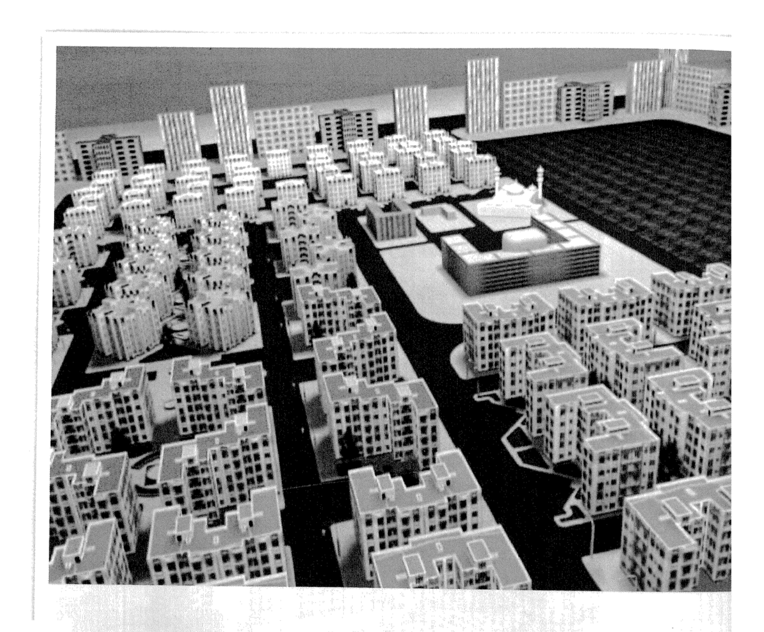
من المستفيدين بأقساط تتناسب مع دخولهم، واستغلال المبالغ المستردة في مشاريع التنمية الحضرية والإسكانية بغرض تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

وتعمل الحكومة على تطوير مرصد وطني حضري لجمع المعلومات والمؤشرات بالتنسيق مع المراصد المحلية لأعداد سياسة أسكانية رصينة بالاستناد إلى المؤشرات والبيانات الحقيقية لدراسة الاحتياج السكاني على مستوى الجمهورية ورسم السياسة الكفيلة بتحقيق الحلول لمشكلة الإسكان بما في ذلك تأمين الأراضي اللازمة لها.

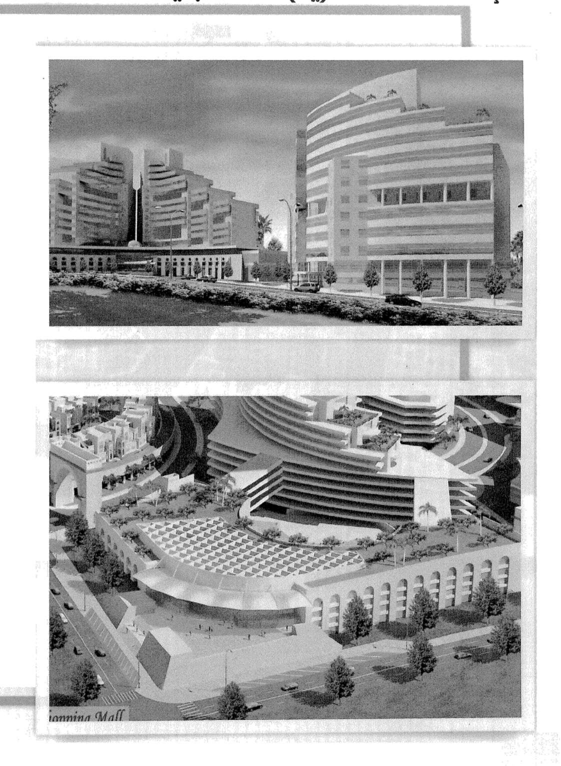
الإسكان.. مشاريع مستقبلية

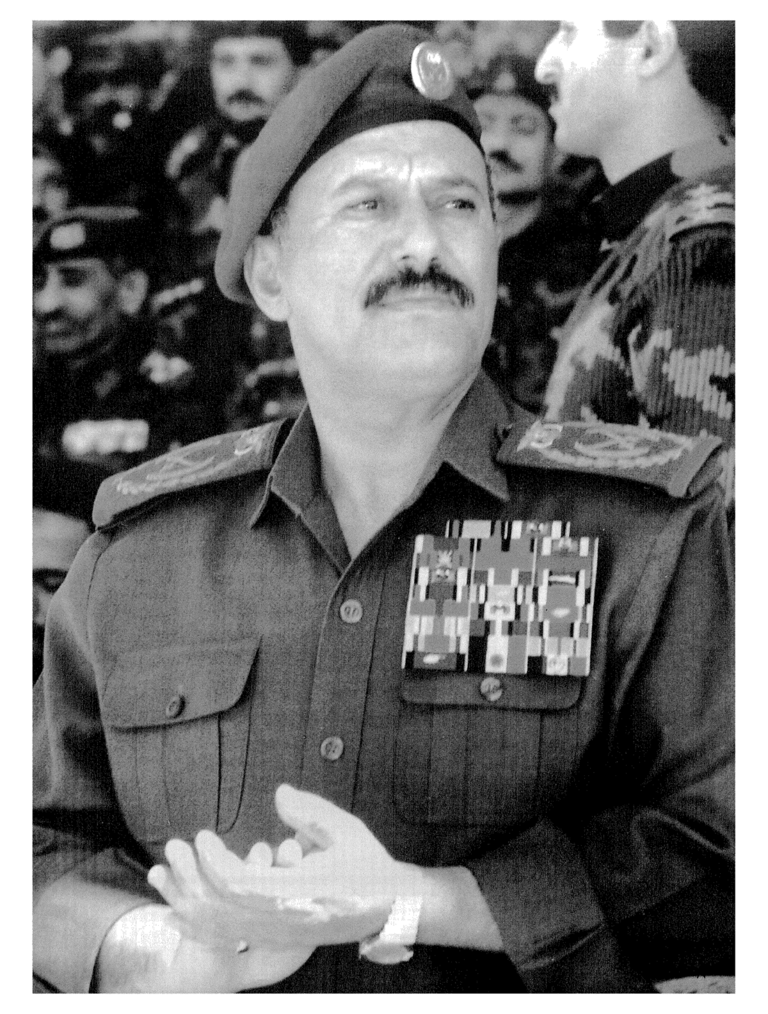


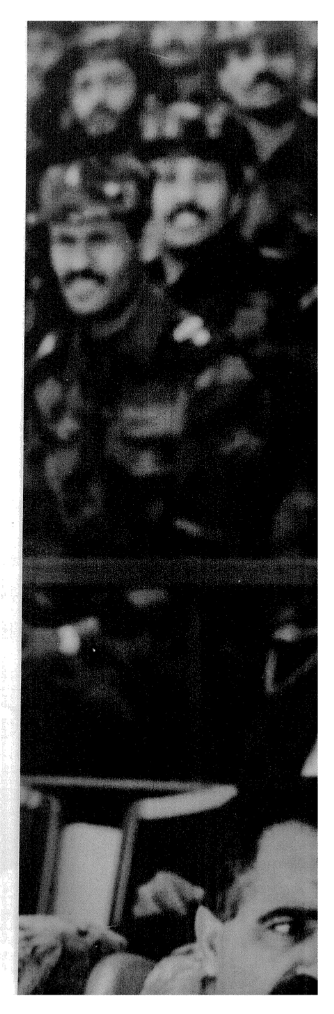




الإسكان.. مشاريع مستقبلية





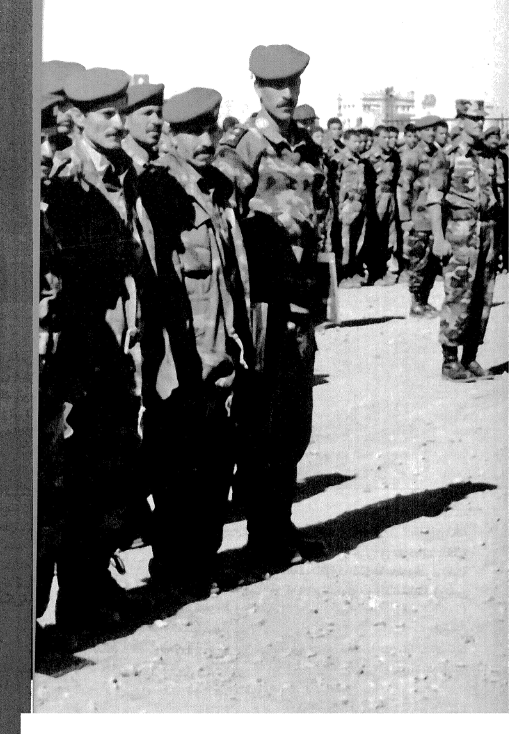


7 البنـــاء العسكري والأمني



البناء العسكري والأمني

لا يمكن رسم صورة واضحة المعالم لأوضاع القوات المسلحة عند انتخاب فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية- وقائداً عاماً للقوات المسلحة في الـ ١٧ من يوليو عام ١٩٧٨م- ما لم يتم التعرف على المراحل التي مرت بها القوات المسلحة من بعد قيام الثورة في الـ ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م.. مثلما يصعب قراءة الواقع الذي ورثته الثورة في الجانب العسكري دون معرفة التشكيلات العسكرية لمرحلة ما قبل قيام الثورة.. بدءاً من الجندرمة والمكاتب الرشيدية والطوابير الضبطية.. وإنشاء الكتيبة اليمنية الأولى في جزيرة ميون، مروراً بالجيش النظامي والجيش المظفر في شمال الوطن وجيش الليوي والبوليس المسلح و شبرد واللحجي وغيرها من التشكيلات في جنوب الوطن قبل قيام الثورة.. وكلها تشكيلات بدائية.. أوجدها الأئمة والمستعمرون للحفاظ على كراسي حكمهم وتسلطهم على رقاب الشعب وحرصوا على أن تبقى تشكيلات متخلفة في التسليح والتدريب والتأهيل.. يسود صفوفها التناقض والتناحر والجهل.. لكي تنفذ أوامر الطغاة والمستعمرين وتتصدى لأية حركة شعبية تحاول الخروج على الحكم الإمامي الكهنوتي والاستعمار البغيض.



مرت القوات المسلحة بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر بعدد من المراحل أهمها مرحلة التكوين ومرحلة اعادة التنظيم ومرحلة التطوير.

من بين صفوف تلك التشكيلات.. انبرى الضباط الأحرار والمقاتلون الأبطال الذين حملوا أرواحهم على أكفهم.. وشكلوا النواة الأولى لجيش ثورة سبتمبر وأكتوبر.. حيث خرج من بين تلك الوحدات الهزيلة رواد أماجد قادوا ثورة ٢٦ سبتمبر و ثورة الـ١٤ من اكتوبر ودافعوا عن النظام الجمهوري والاستقلال وواصلوا حماية المكاسب المحققة بما توفر حينها من مقومات الدفاع عن تلك المكاسب.

لقد مرت القوات المسلحة بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر بعدد من المراحل أهمها:

- **مرحلة التكوين.**
- **مرحلة إعادة التنظيم.**
- **مرحلة التطوير.**

وبدأت المرحلة الأولى بتأسيس القيادة العسكرية للمرحلة التي أعقبت قيام الثورة والتي تكونت من:

هيئة العمليات.

هيئة إدارة الجيش.

هيئة الإمداد والتموين.

هيئة التسليح العسكري العام.

وتم إنشاء الحرس الوطني.. وافتتاح المركز الحربي في تعز.. ثم الكلية الحربية.. تلا ذلك إنشاء القيادة العليا للقوات المسلحة عند وصول (هيئة الخبراء العرب) المصريين عام ١٩٦٣م لتتكون من القائد العام ورئيس الأركان وتتبعه الفروع التالية:

فرع العمليات الحربية.

فرع الإدارة والتنظيم.

فرع الشؤون الإدارية.



الفرع المالي.
وفروع المشاة والشرطة العسكرية والمدفعية والمدرعات والإشارة والمهندسين والمنشآت التعليمية.
وتمثلت المرحلة الثانية (١٩٦٤-١٩٦٧) في تحديد قوام الجيش بـ(٢٠,٠٠٠) مقاتل نظموا في حوالي سبعة ألوية.. واعتمد الجيش في التأهيل على الكلية الحربية والمركز الحربي وعدد قليل من المدارس البدائية.
لقد كانت القوات المسلحة عقب قيام الثورة غاية في التخلف وغير صالحة في تكوينها لكي يبنى عليها جيش حديث.. ولم يكن من مخرج أمام القيادة العسكرية إلاّ أن تقوم بتجميع بقايا وحدات الجيش القديم، من مختلف المناطق، تحت قيادة واحدة.. أطلق عليها اسم الوحدات النظامية.
وبالرغم من صدور عدد من القوانين المنظمة وأهمها:
قانون خدمة الضباط.
قانون خدمة الأفراد.
قانون الإجراءات والعقوبات.

تمثلت البداية بصدور عدد من القوانين؛ منها قانون خدمة الضباط وقانون خدمة الأفراد وقانون الإجراءات والعقوبات.



الجانب التنظيمي العسكري كان، قبل عهد الرئيس علي عبدالله صالح، متخلفاً بشكل كبير.

إلاّ أن الجانب التنظيمي ظل متخلفاً بشكل كبير..وفي الظروف الصعبة التي واجهت الثورة تم تشكيل ما يمكن أن يطلق عليها مجازاً:

ستة ألوية مشاة.

ثلاث كتائب مدفعية مستقلة.

ثلاث كتائب مدرعات.

كتيبة إشارة.

كتيبة شرطة عسكرية.

كتيبة مهندسين.

وعند مغادرة القوات المصرية كانت القوات العسكرية اليمنية في وضع تنظيمي رديء، فقد كان لواء النصر عبارة عن كتيبة واحدة . ولواء العروبة لا يشكل كتيبة . وكان لواء الوحدة يحتفظ بنسبة ٧٠ ٪ من ملاكه القانوني . وكذلك لواء الثورة، وكانت المدفعية

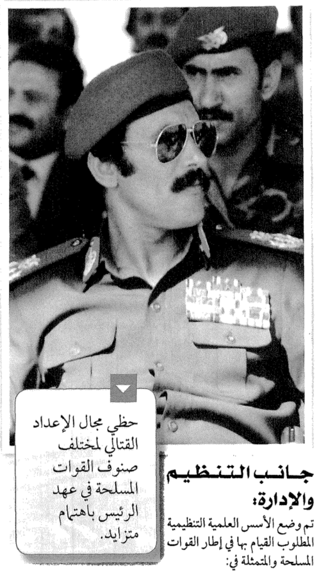
لا تملك إلاَّ كتيبة ٨٥مم في صنعاء وكتيبة ٧٦ وبطارية ١٢٢مم وكتيبة ٨٥مم وكتيبة م/ ط في الحديدة وكتيبة دفاع ساحلي في ميناء الحديدة، وكلها كانت تعاني من نقص في الملاك البشري - الأفراد - وكان لديها ما يقارب من "٣٠٠" مدفع قديم وحديث موزعة على طول البلاد وعرضها.

وعندما تولى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قيادة البلد في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، كانت القوات المسلحة تعيش أوضاعاً سيئة وحالة من عدم الاتزان جعلت منها أداة خطر على استقرار الوضع السياسي، فقد كانت ضئيلة في تعدادها البشري، ضعيفة في إعدادها وتدريبها، ومتخلفة في تسليحها وجاهزيتها الفنية والقتالية، تنخر الحزبية مكونها الاجتماعي في مختلف حلقات بنائها، مشتته في قناعاتها الفكرية وولاءاتها الضيقة، بين جماعات سياسية ومناطقية متناقضة ومتباينة.. عاجزة عن بسط نفوذ الدولة خارج إطار العاصمة، ومواجهة التمردات القبلية الخارجة عن الشرعية والقانون. .ويعتبر الرئيس علي عبدالله صالح أحد خريجي المدرسة النضالية الوطنية التربوية لهذه المؤسسة العسكرية.. حيث عاصر وعايش مختلف مراحل تخلقها وبنائها المعاصر وتطورها، وتجاربها النضالية ومعاركها دفاعاً عن الثورة والجمهورية. كان دقيقاً وصائباً في قراءته لتاريخ هذه المؤسسة والوضع الذي وصلت إليه ومستوعباً لكافة مكوناتها المادية والبشرية واشكالاتها ومصاعبها، ويمتلك، في الوقت ذاته، رؤية وطنية شاملة ومتكاملة لمعالجة كل هذه الإشكاليات، والآلية التي يمكن من خلالها إعادة بناء وتأهيل هذه المؤسسة لاستعادة دورها المأمول منها في الحاضر والمستقبل.

كانت الخطوات العملية الأولى في عملية البناء وإعادة البناء العسكري مكرسة لإعادة تنظيم هذه المؤسسة وتعزيز انضباطها العسكري الجديد والشروع بتطهيرها من الرواسب والأمراض الاجتماعية والولاءات الحزبية والسياسية والدفع بعناصر وطنية من الضباط الموهوبين المجردين من أي ولاءات ضيقة إلى مناصب قيادية، وإعادة النظر في برامج وخطط التدريب العسكري والإعداد السياسي المعنوي وإعادة تشكيل الوعي والقناعات الفكرية لمنتسبيها بهدف خلق الصورة الروحية النبيلة للجندي اليمني حامل السلاح الجديد المتميز بوعي سياسي وطني رفيع مبني على الولاء لله والوطن والثورة، وإحياء روح الجماعة والتضامن وتوحيد جميع منتسبي هذه المؤسسة وتوجيه قناعاتهم الفكرية وسلوكهم العملي نحو تنفيذ أهداف وطنية مشتركة في الدفاع عن الوطن وحماية السيادة الوطنية.

لقد حظيت القوات المسلحة باهتمام كبير في جوانب البناء النوعي والتحديث، منذ أن تولى فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح مقاليد السلطة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، إذ تم إعادة النظر في جميع وسائل وأساليب البناء والتطوير، وذلك على ضوء معطيات الواقع الذي كانت تمر به اليمن حينها وطبيعة الطموحات والتطلعات التي كانت تحتم تجاوز سلبيات الماضي والانطلاق نحو الآفاق الرحبة لبناء المجتمع اليمني الحديث.

ويمكننا أن نستعرض هنا أبرز ملامح التطور في مجالات البناء النوعي والتحديث للقوات المسلحة من خلال الآتي:



حظي مجال الإعداد القتالي لمختلف صنوف القوات المسلحة في عهد الرئيس باهتمام متزايد.

جانب التنظيم والإدارة:

تم وضع الأسس العلمية التنظيمية المطلوب القيام بها في إطار القوات المسلحة والمتمثلة في:

إصدار القوانين والقرارات الجمهورية واللوائح التنفيذية والأنظمة والتعليمات الثابتة والوثائق.

تحديد هياكل القوات المسلحة وصنوفها المختلفة وتجديدها من حين إلى آخر وفقاً لمتطلبات كل مرحلة.

اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد الملاك البشري والمادي.

التأهيل والتدريب المخطط، من خلال تطوير المنشآت التعليمية العسكرية وكادرها التدريبي ومناهجها.

التأهيل الخارجي وتوجيه ذلك لتأمين القوات المسلحة بحاجتها من التخصصات المختلفة.

العمل بمبادئ الإدارة الحديثة.

إعادة تنظيم ودمج واستحداث العديد من الوحدات والمدارس والمعاهد العسكرية في ضوء السياسة العامة لبناء وتنظيم القوات المسلحة.

التدريب القتالي:

حظي مجال الإعداد القتالي لمختلف صنوف القوات المسلحة في ظل قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح باهتمام متزايد، وجرت عملية الإعداد القتالي للقوات المسلحة على المستويات التالية:-

التدريب القتالي.

التدريب العملياتي.

التدريب التعبوي.

وكان تدريب القوات على خوض غمار المعارك الحديثة المشتركة يجري في ميادين التدريب لتنفيذ مختلف أشكال الأعمال القتالية في:

الدفاع.

الهجوم.

المعركة التصادمية.

المسير والمناورة بالقوات.

وشهدت القوات المسلحة نقلة نوعية متميزة في إعداد القادة والضباط والصف والجنود لخوض الأعمال القتالية، إذ نفذت القوات المسلحة عدداً من المشاريع والمناورات العسكرية من بينها:-

التمرين التعبوي «معين ١٩٩٥م».

المشروع التكتيكي ٣٠ نوفمبر.

المشروع التكتيكي ١٧ يوليو ١٩٩٦م.

المشروع التكتيكي "سبتمبر ١٩٩٦".

المشروع التكتيكي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦م.

المشروع التكتيكي ٣٠ نوفمبر١٩٩٩م.

التمرين العملياتي ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٠م.

مشاريع القادة والأركان على الخارطة.

المشروع التكتيكي نصر ٢.

المشروع التكتيكي نصر ٣.

المشروع التكتيكي العملياتي ٣٠ نوفمبر.

المشروع التكتيكي الصقر الجارح.

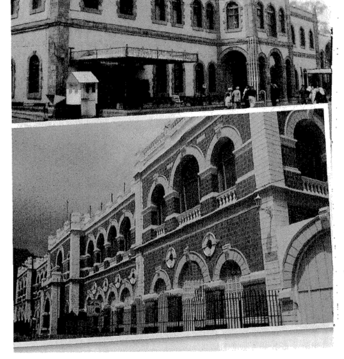
المشروع التكتيكي ٢٢مايو وغيرها من التمارين والمشاريع والمناورات العسكرية.

الإعداد المعنوي للقوات المسلحة:

وفي مجال الإعداد المعنوي للقوات المسلحة بذلت جهود كبيرة لإعداد منتسبي القوات المسلحة إعدادًا معنويًا في ضوء الأهداف السامية للثورة والمهام المقدسة المسندة للقوات المسلحة وبما يضمن تقوية اعتزاز منتسبيها



تطورت أشكال وأساليب العمل السياسي والمعنوي في عهد الرئيس تطوراً ملحوظاً



بالانتماء لهذه المؤسسة الوطنية العظيمة وابعادها عن أي تأثيرات ضيقة وتأكيد ولائها المطلق لله ثم الوطن والثورة. وحرص فخامة الرئيس القائد منذ ١٩٧٨م وحتى اليوم على أن ينال التوجيه المعنوي جل الرعاية والاهتمام. وقد تم انجاز الكثير من الخطوات والمهام أبرزها ما يلي :-

- إنشاء هيئة معنية بالعمل المعنوي في القوات المسلحة.
- إصدار قرار تعيين ضباط التوجيه المعنوي في عموم وحدات وتشكيلات القوات المسلحة من مصدر قرار تعيين القادة.
- إصدار وثيقة مهام وواجبات دائرة التوجيه المعنوي..
- عقد الدورات التأهيلية لضباط التوجيه المعنوي من عام إلى آخر.
- إدراج مادة العمل المعنوي في مناهج الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية.

وقد تطورت أشكال العمل السياسي والمعنوي وأساليب القيام بها من عام إلى آخر من خلال:-

- تنفيذ المحاضرات المركزية والتعاميم حول مختلف مجالات العمل المعنوي.
- إنزال القوافل الثقافية والتوجيهية - الإعلامية سنوياً إلى عموم الوحدات.
- التركيز على نشر برامج محو الأمية والتشجيع على مواصلة التعليم النظامي في صفوف القوات المسلحة.



- التوظيف الجيد لمختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري من صحافة عسكرية وبرامج إذاعية وتلفزيونية لضمان الارتقاء بمستوى المقاتلين.
- إنشاء المكتبات المركزية وقاعات المطالعة وصالات المجد وتوفير الإذاعات الميدانية وأجهزة عرض السينما والفيديو وأجهزة الاستقبال التلفزيوني وأجهزة التسجيل الإذاعي.
- تحريم الحزبية في صفوف القوات المسلحة.
- إعداد وتطوير الفرق الموسيقية النحاسية وفرق القرب وفرق الإنشاد والرقص والمسرح.
- مواصلة إصدار وتطوير "صحيفة ٢٦ سبتمبر" الصحيفة الرسمية الناطقة باسم القوات المسلحة شكلاً ومضمونًا وكذلك المجلة النظرية العسكرية "الجيش" وتعميم تجربة إصدار صحف متخصصة في فروع القوات.
- إصدار الكتب والمناهج والكراسات وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة وصالات المجد القتالي.
- إعداد وبث برنامج تلفزيوني أسبوعي «حماة الوطن» وبرنامج إذاعي يومي حماة الوطن.. بالإضافة إلى البرامج التلفزيونية للقنوات الفضائية «اليمانية وسبأ والسعيدة» والبرامج الإذاعية الأسبوعية للإذاعات المحلية في المحافظات والتي توجه إلى حماة الوطن وأبناء الشعب في آن واحد.
- اعتماد مناهج وكراسات الإعداد المعنوي والتربية السياسية لضباط وصف وجنود القوات المسلحة سنويًا.
- إنزال المحاضرات المركزية وخطب الجمعة والمحاضرات الخاصة بالمناسبات الدينية والوطنية..
- إنزال قوافل المحاضرين والإعلاميين وفرق الإنشاد والرقص للترفيه عن المقاتلين في مختلف وحدات القوات المسلحة ومشاركتهم أفراحهم في مختلف الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية.

الأنظمة والقوانين واللوائح العسكرية:

حتى يتم المضي قدماً في عملية البناء النوعي للقوات المسلحة على أسس حديثة كان لابد من إرساء قاعدة النظم والقوانين التي لابد منها لإحداث النقلات المتميزة في البناء في مختلف المجالات، فقد شهد هذا الجانب تطوراً كبيرًا في عهد فخامة الرئيس القائد تجلى في إصدار القوانين المنظمة للحياة العسكرية مثل:

- قانون الخدمة الثابتة.
- قانون الخدمة الإلزامية.
- قانون التقاعد والمعاشات والمكافآت.
- قانون العقوبات وغيرها من القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بكيفية التعامل مع المواقف العسكرية وأساليب وطرائق منح الرتب العسكرية، وصرف مستحقات المقاتلين، وأنظمة الالتحاق بالكليات والمدارس العسكرية، وغيرها من المجالات.

الاهتمام بمنتسبي القوات المسلحة ورعاية أسر الشهداء:

في إطار رعايته الدائمة والمتواصلة لحماة الوطن حرص فخامة الرئيس القائد

على إصدار العديد من القرارات الهادفة إلى رفع مستوى معيشة من دفعوا ويدفعون ضريبة العرق والدم وذلك من خلال الزيادات المتتابعة لمرتبات ضباط وصف ضباط وجنود القوات المسلحة.

كما أصدر العديد من القوانين والقرارات التي أدت إلى تحسين مستوى غذاء وملبس وسكن المقاتلين وتقديم العلاج والتطبيب المجاني لهم ولأفراد أسرهم.

وخلال العهد الميمون لزعيم انتصاراتنا الخالدة واعترافاً بالأدوار البطولية للمقاتلين، خلال مراحل الدفاع عن الثورة والجمهورية والوحدة، فقد تم استحداث ومنح وحدات وأبطال القوات المسلحة العديد من الأوسمة والأنواط وهي:

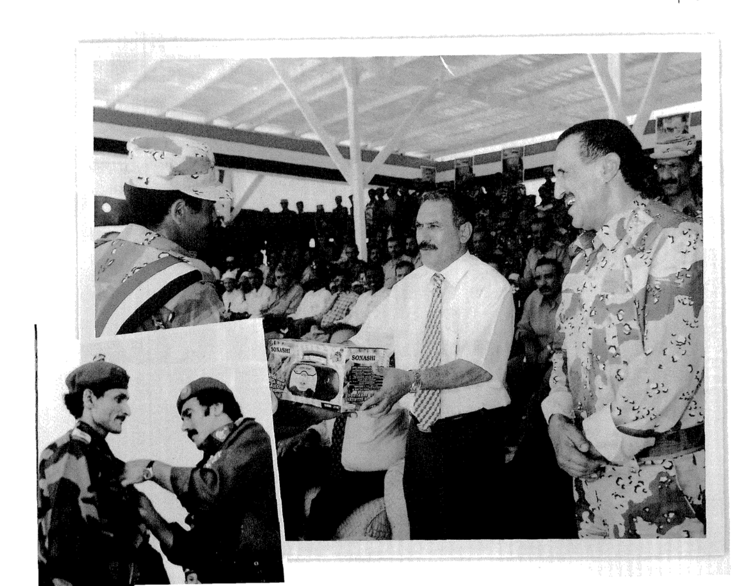
- وسام الثورة «٢٦» سبتمبر.
- وسام السبعين يوماً.
- وسام الشجاعة.
- وسام الواجب.
- وسام الشرف.
- وسام الخدمة.

، بالإضافة إلى الأنواط التالية:

- نوط الـ٢٦ من سبتمبر.
- نوط السبعين يوماً.
- نوط الذكرى اليوبيلية للثورة.
- شارة جرحى الحرب.

وكان الإنسان المقاتل في صدارة اهتمامات الرئيس القائد إدراكاً منه بأن السلاح وحده لا يكفي للدفاع عن الوطن ولا قيمة له وحده، ما لم يكن وراءه مقاتل مؤهل يحظى بالرعاية والاهتمام، وهذا ما تأكد من خلال حرصه على إصدار القوانين الخاصة بحقوق وواجبات المقاتل ورعايته رعاية كاملة، بما في ذلك رعاية أبناء وأسر الشهداء، وترجم ذلك الاهتمام كما سبقت الإشارة بعدة قوانين منها:

- قانون رعاية أسر الشهداء العسكريين.
- قانون التقاعد.



في مجال الخدمات الطبية العسكرية:

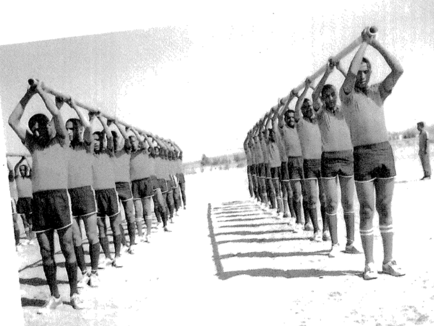
لم تكن هناك خدمات طبية حقيقية قبل الثورة، ومع قيامها بدأت الخدمات الطبية بفتح قسم خاص بالمستشفى الجمهوري، سمي حينها قسم الجيش، وكان يتم تأهيل كوادر التمريض العسكري في الجمهورية العربية المتحدة وفي عام ١٩٦٤م تم تخصيص أحد المباني الحكومية في «البونية» ليكون مستشفى عسكرياً حتى أوائل ديسمبر ١٩٦٧م في بداية حصار السبعين يوماً للعاصمة.

وفي عام ١٩٦٩م قامت وزارة الصحة بإهداء مستشفى الحوادث للجراحة «الذي انشأته دولة المجر الصديقة» ليكون خاصاً بالقوات المسلحة وسمي حينها بالمستشفى العسكري.

وفي ظل قيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة و في إطار التطورات الكبيرة التي شهدتها القوات المسلحة، فقد كان للخدمات الطبية نصيبها من ذلك التطوير. ومن أبرزها:

- توسيع وتطوير المستشفى العسكري العام بصنعاء.
- أصبح للقوات المسلحة أكثر من اثني عشر مستشفى وواحد وعشرين مستوصفاً وعدد من النقاط الطبية.
- افتتاح فروع الخدمات الطبية العسكرية في المحافظات.
- إنشاء العيادات العسكرية في وحدات القوات المسلحة.
- تأهيل عدد كبير من الأطباء ومساعدي الأطباء والممرضين، من خلال مدرسة التمريض التي تم إنشاؤها في المستشفى العسكري.
- توفير أحدث الأجهزة والمعدات الطبية ووحدات التشخيص العلاجية الحديثة.
- تأمين القوات المسلحة بالأدوية اللازمة.





في الجانب الرياضي:

تم إيلاء اهتمام خاص بالجانب الرياضي والإعداد البدني للمقاتل، وذلك من خلال تشكيل الاتحاد الرياضي العسكري وفقاً لقرار القائد العام للقوات المسلحة رقم «٩» لعام ١٩٨٤م، الذي ضم إليه الفرق الرياضية العسكرية.

وقد لعب الاتحاد دوراً كبيراً في تنشيط الحركة الرياضية العسكرية وربطها بالحركة الرياضية المدنية، ونظم العديد من المسابقات، بين مختلف الوحدات، وأصبح للاتحاد علاقات مع الاتحادات الرياضية العربية.. وهو عضو الاتحاد العالمي للرياضة.

القوات المسلحة للدفاع والبناء:

من خلال الجهود والخدمات التي تسهم بها الوحدات ودوائر القوات المسلحة العسكرية اعتادت القوات المسلحة على تقديم العون اللازم للمواطنين حيثما تواجدت قواتها، وخاصة عند حدوث الكوارث الطبيعية أو في حال وجود المناسبات ذات الطابع القومي كالتعداد السكاني. ومن اجل تفعيل دور القوات المسلحة في الجانب التنموي تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية لتشكل رافداً حيوياً لجهود القوات المسلحة في التنمية، من خلال توفيرها لاحتياجات ومستلزمات القوات المسلحة والأمن من المواد والسلع الاستهلاكية وفتح باب التقسيط المريح.

وبهذا تمكنت القوات المسلحة من تأدية دورها التنموي المنشود في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة. وقد نجحت في إنشاء العديد من المزارع العسكرية مثل:

مبنى وزارة الدفاع

مزرعة رصابة.

مزرعة حمام علي.

مزرعة المطار.

مزرعة عطان.

مزرعة سنوان.

مزرعة باجل.

مزرعة دمت.

مزرعة مأرب.

مزرعة معبر.

مزرعة تعز.

إضافة إلى المزارع المصغرة الخاصة في الوحدات القتالية.

كما أمكنها المشاركة في مجال الصناعة، عبر إنشاء العديد من المصانع والمعامل مثل:

مصنع باجل للأغذية المحفوظة.

معمل الألمونيوم.

معمل الخياطة.

معمل الثلج.

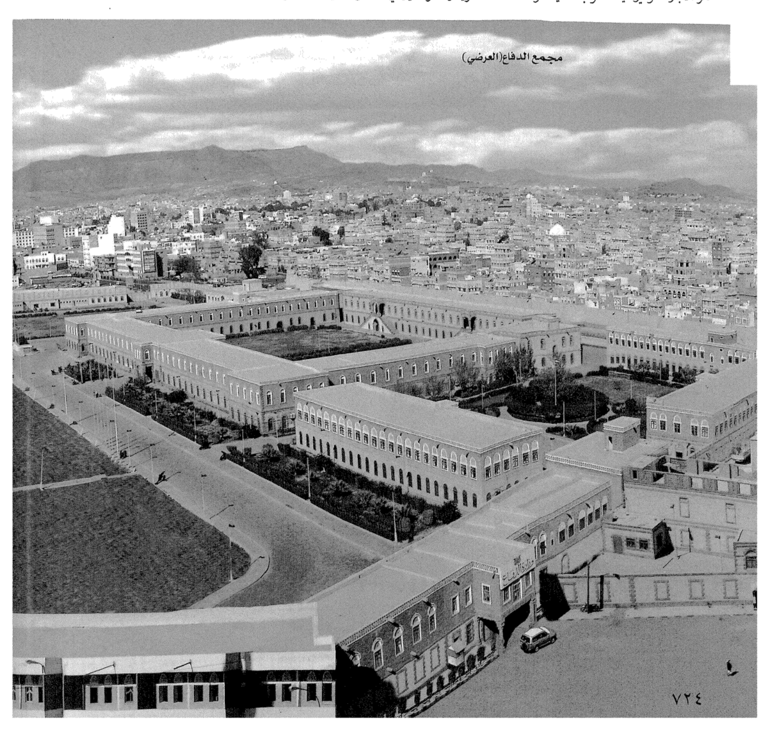
مخزن التبريد في معبر.

وفي مجال البناء والإعمار تم إنشاء وتشييد المعسكرات، وكذا الرموز والصروح التي تخلد المآثر والبطولات، وكذا النوادي الثقافية في المعسكرات.. وصالات المجد القتالي وغيرها من المنجزات الكثيرة والمتعددة.

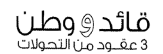
وتطبيقاً لشعار «جيش للدفاع والبناء» فإن القوات المسلحة قد شاركت في العديد من المجالات التنموية. فبالإضافة إلى إنشاء وتطوير المزارع العسكرية وتوظيف منتجاتها لتلبية جزء من احتياجات القوات المسلحة،



فقد أنجزت العديد من المشاريع الإنشائية مثل:
- بناء عنابر سكن ونوادي الضباط والأفراد وغيرها.
- بناء الوحدات الصحية.
- بناء وتوفير المتطلبات الضرورية في الجزر والمواقع المستحدثة.
- بناء المخازن «المستودعات» المختلفة.
- إنشاء غرف العمليات ونقاط المراقبة.
- بناء المساجد والمدارس.
- حفر الآبار، لتوفير مياه الشرب النقية للوحدات العسكرية وللمواطنين في المناطق النائية والصحراوية.



مجمع الدفاع (العرضي)



- شق وسفلتة الطرقات ومسح الطرق الترابية وسفلتة ساحات المعسكرات .. وميادين الاستعراض والممرات.
- تنفيذ الأعمال الانشائية والهندسية المطلوبة لوحدات القوات المسلحة.
- تنفيذ الخطط الاستراتيجية الخاصة بتجهيز مسرح العمليات في القوات المسلحة وإنشاء القواعد الجوية والبحرية.
- بناء وتطوير وصيانة المعسكرات وإجراء الترميم الدائم للمنشآت والمباني المختلفة.
- تأمين مختلف وحدات القوات المسلحة بالأثاث.
- القيام بكل أعمال الصيانة والطلاء والتلبيس وأعمال السباكة والكهرباء والنجارة، في مختلف وحدات القوات المسلحة.
- كما قامت الدوائر المتخصصة بتأمين وحدات القوات المسلحة بالكوادر المتخصصة وتوزيع الآليات والوسائل لتنفيذ المشاريع المختلفة. وتم وضع الخطط الخاصة بالوسائل والمواد اللازمة وطرق إيصالها إلى الوحدات العسكرية.



مع اللجنة العسكرية المشتركة بين شطري الوطن ١٩٩٠م

القوات المسلحة في طليعة المسيرة الوحدوية:

مثلما كان أبطال القوات المسلحة هم الرواد الحقيقيون للثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر»، فقد كانوا في طليعة المسيرة الوحدوية المباركة.

تلك الحقيقة الناصعة التي غابت عن الأحزاب والتنظيمات السياسية، كانت حاضرة لدى فخامة الأخ القائد الوحدوي الرمز الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، إذ أدرك أنه لا يمكن تحقيق وحدة الوطن في ظل أجواء التوتر والاحتراب، سواء كان ذلك بين شطري اليمن أو داخل كل شطر على حدة.

وكانت اللجنة العسكرية العليا واللجان المتفرعة عنها والتي شكلت في إطار العمل الوحدوي المبارك من أهم اللجان الوحدوية. ومن أولى اللجان التي أنجزت أعمالها في وقت مبكر، مؤكدة أن أبناء القوات المسلحة لن يكونوا إلا في طليعة المسيرة الوحدوية المباركة.

فجاء يوم الثاني والعشرين من مايو سنة ١٩٩٠م وقد التقى جيش اليمن الواحد روحاً وسلاحاً، وكان يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م يوم ميلاد الجيش الوطني القوي الذي أسند إليه الشعب والدستور مهمة «حماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها».

وقد برزت أمام عملية البناء العسكري الوحدوي مهام كثيرة، أهمها:

- ترسيخ الوحدة الوطنية، وإنجاز مهمة دمج أجهزة الدولة، ومنها القوات المسلحة.
- محاربة رواسب الماضي التشطيري.
- استكمال بناء هياكل الدولة، وفي مقدمتها القوات المسلحة.
- تحريم الحزبية داخل صفوف القوات المسلحة.

القوات المسلحة والدفاع عن الوحدة:

منذ الساعات الأولى لإعلان الجمهورية اليمنية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م وكنتاج لنضالات شعبنا اليمني وكحصيلة موضوعية للحوارات واللقاءات المتعددة، لم تتوان القوى الحاقدة على شعبنا اليمني وحقه في التوحد ولم الشمل سيراً نحو تحقيق الرخاء والتنمية والاستقرار، عن حبك ونسج المؤامرة تلو الأخرى، مستخدمة كافة الأساليب والطرق، العلنية منها والمستترة، بهدف القضاء على المنجز التاريخي العظيم والعودة بالوطن اليمني إلى ماضي التشطير والتفرق والتخلف الدائم. وهذا ما انعكس في المؤامرة الانفصالية التي نفذتها عناصر التآمر والخيانة.

وحيال ذلك فقد هبت القوات المسلحة والأمن ومعها جماهير الشعب اليمني للانتصار للشرعية الدستورية والوحدة اليمنية المباركة هبة رجل واحد ملتفة حول القيادة الشرعية السياسية للوطن ممثلة بفخامة الرئيس



القائد علي عبدالله صالح، متصدية بقوة وقدرة وعزيمة وإيمان لا يتزعزع لتضع النهاية الحتمية لغطرسة عناصر الردة والانفصال ليندحروا إلى غير رجعة، وترسخ جذور الوحدة في ٧ يوليو ١٩٩٤م.

وللتدليل على حنكة وحكمة القيادة السياسية ونظرتها البعيدة المدى في خدمة الوطن وقضاياه ومصالحه، أصدر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة قرار العفو العام والشامل والذي كان له أثر بالغ، ليس فقط على مسار المعارك، بل وفي لأم الجراح والتغلب على آثار الحرب.

لقد بدأت الانطلاقة الحقيقية لبناء وتطوير قواتنا المسلحة الموحدة وتحديثها، على أسس وطنية وعلمية معاصرة، مع إشراقة يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، بتحقيق الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة -.. ومثل الـ٧ من يوليو ١٩٩٤م محطة هامة في مسار استكمال دمج وبناء وتحديث القوات المسلحة على أسس وطنية راسخة. وفي إطار هذا التحديث الذي شمل مختلف مجالات البناء العسكري تم استحداث المناطق العسكرية، وهي:

- المنطقة العسكرية المركزية.
- المنطقة العسكرية الجنوبية.
- المنطقة العسكرية الشمالية الغربية.
- المنطقة العسكرية الوسطى.
- المنطقة العسكرية الشرقية.

وفي المجال التنظيمي تم إصدار القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية وإنشاء المحاكم والنيابات العسكرية في المناطق والمحكمة الاستئنافية العسكرية في دائرة القضاء العسكري وكذلك استكمال الهياكل التنظيمية وحصر القدرات والإمكانيات المادية والبشرية لمختلف الوحدات العسكرية بتطبيق النظام المالي والإداري الموحد، في مختلف المجالات المالية والإدارية والإمدادية والتموينية وتحديث نظم الأرشفة.

تكريم القادة المشاركين في حرب الدفاع عن الوحدة



تكريم شهداء وجرحى حرب الدفاع عن الوحدة





التأهيل العلمي:

ما من شك في أن مسألة التأهيل العلمي وإعداد الكفاءات المؤهلة لقيادة عملية البناء النوعي في القوات المسلحة قد حظيت باهتمام كبير، انطلاقًا من كونها قاعدة أساسية من قواعد البناء التي يجب ترسيخ جميع أركانها للانطلاقة الواثقة نحو مواكبة التطورات المتسارعة في ميادين البناء العسكري، إذ سارت عملية التأهيل في القوات المسلحة في اتجاهين رئيسيين هما:

- التركيز على تطوير وتحديث المنشآت العسكرية التعليمية الوطنية.
- إرسال بعثات الضباط والصف والجنود للدراسة في التخصصات التي تحتاجها القوات المسلحة في الخارج. وقد شملت عملية تحديث واستحداث المنشآت العسكرية التعليمية ما يلي:

– تطوير مناهج الكلية الحربية وتأمينها بأحدث الوسائل والمعدات.

– إنشاء العديد من الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية مثل:

كلية الطيران والدفاع الجوي التي أنشئت في عام ١٩٨٠م.

الكلية البحرية التي أنشئت في عام ١٩٨٣م.

كلية القيادة والأركان التي أنشئت في عام ١٩٨٥م.

معهد الثلايا لتدريب وتأهيل القادة.

كما تم إنشاء وتطوير العديد من المنشآت التعليمية منها:

- مركز التدريب الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي.
- معهد اللغات.
- المعهد الإداري العسكري.
- معهد الموسيقى العسكرية.
- مدرسة الشرطة العسكرية.
- مدرسة الوقاية الكيماوية.
- مدرسة الإمداد والتموين.
- مدرسة الهندسة العسكرية.
- مدرسة الشؤون الفنية.
- مدرسة المدرعات.
- مدرسة التدريب الفني والسياقة التي أنشئت عام ١٩٨٠م، وضمت إليها مدرسة المركبات عام ١٩٩٥م.
- مدرسة المدفعية.
- مدرسة الصيانة ومدارس تخصصية في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وفي القوى والمناطق العسكرية المختلفة.

وتم إنشاء وتجهيز عدد من معسكرات استقبال وتدريب مجندي خدمة الدفاع الوطني الإلزامية.

وشهد مجال تأهيل وتدريب القوات المسلحة تطوراً ملحوظاً من حيث الأنظمة والوسائل والأجهزة والكادر، إذ تم إدخال النظم الحديثة واستخدام الإمكانيات التعليمية الفنية مثل الكمبيوتر والوسائل التوضيحية المختلفة، وتمت الاستعانة بالعديد من الخبراء والمدرسين من الدول الشقيقة والصديقة.

وشهدت المؤسسات التعليمية تطورًا مشهودًا، في مختلف التخصصات.

كشف بأسماء الدفع المتخرجة من الكلية البحرية

م	اسم الدفعة	عدد الخريجين	تاريخ التخرج	ملاحظات
	الدفعة الأولى	٧٧	١٩٨٦	
	الدفعة الثانية	٨٧	١٩٨٧	
	الدفعة الثالثة	٢٥	١٩٨٨	
	الدفعة الرابعة	٢٧	١٩٨٩	
	الدفعة الخامسة	٦٧	١٩٩٠	
	الدفعة السادسة	١١٢	١٩٩١	
	الدفعة السابعة	٨٩	١٩٩٢	
	الدفعة الثامنة	٥٦	١٩٩٣	
	الدفعة التاسعة	٥٧	١٩٩٤	
	الدفعة العاشرة	٢٧	١٩٩٥	
	الدفعة الحادية عشرة	٣٥٧	١٩٩٧	
	الدفعة الثانية عشرة	١٨١	١٩٩٨	
	الدفعة الثالثة عشرة	٨٩	٢٠٠٠	
	الدفعة الرابعة عشرة	١٩٥	٢٠٠١	
	الدفعة الخامسة عشرة	٢١٣	٢٠٠٢	
	الدفعة السادسة عشرة	٢٠٧	٢٠٠٤	
	الدفعة السابعة عشرة	٣٦٦	٢٠٠٥	
	الدفعة الثامنة عشرة	١٠٥	٢٠٠٦	
	الإجمالي لعدد الخريجين			٢٣٢٧

كشف بالدفع المتخرجة من الكلية الحربية ١٩٩٠-٢٠٠٧م

م	رقم الدفعة	التاريخ	العدد
	٢٧	١٩٩٠/٩/٢٧م	٢٢٠
	٢٨	١٩٩١/٩/٢٦م	٣٨٤
	٢٩	١٩٩٢/٩/٢٨م	٨٨٥
	٣٠	١٩٩٣/١٠/١٤م	٤٠٠
	٣١	١٩٩٤/١٠/٢٦م	٣٣٤
	٣٢	١٩٩٥/٩/٢٦م	١١٩
	٣٣	١٩٩٧/٩/٢٨م	٨٢١
	٣٤	١٩٩٨/١٠/١٤م	٢٥٦
	٣٥	٢٠٠٠/٩/٢٦م	٣٠١
	٣٦	٢٠٠١/٩/٢٦م	٣٤١
	٣٧	٢٠٠٢/٩/٢٧م	٣٦٩
	٣٨	٢٠٠٣/٩/٢٦م	٤٦٢
	٣٩	٢٠٠٤/٩/٢٥م	٣٢٠
	٤٠	٢٠٠٥/١٠/١م	٦٣
	٤١	٢٠٠٦/١١/١م	٢٧٨
	٤٢	٢٠٠٧/٩/١٠م	٣٦٩


TOYOTA

كشف بالدفع المتخرجة من كلية الطيران والدفاع الجوي

م	رقم الدفعة	تاريخ التخرج	عدد المتخرجين
	الدفعة الأولى	١٩٨٣/٩/٢٨م	٧٢ ضابطاً
	الدفعة الثانية	١٩٨٤/١٠/٢م	٥٣ ضابطاً
	الدفعة الثالثة	١٩٨٥/١٠/١م	٧٨ ضابطاً
	الدفعة الرابعة	١٩٨٦/٩/٢٨م	٨١ ضابطاً
	الدفعة الخامسة	١٩٨٧/٩/٢٨م	٢١٦ ضابطاً
	الدفعة السادسة	١٩٨٨/٩/٢٨م	٢٨ ضابطاً
	الدفعة السابعة	١٩٨٩/٩/٢٨م	٦٢ ضابطاً
	الدفعة الثامنة	١٩٩٠/٩/٢٨م	١٢٦ ضابطاً
	الدفعة التاسعة	١٩٩١/١٠/١٤م	٢١٧ ضابطاً
	الدفعة العاشرة	١٩٩٢/٩/٢٨م	٢٢٧ ضابطاً
	الدفعة الحادية عشرة	١٩٩٣/٩/٢٨م	١٦٦ ضابطاً
	الدفعة الثانية عشرة	١٩٩٤/٩/٢٨م	١٧٧ ضابطاً
	الدفعة الثالثة عشرة	١٩٩٥/٩/٢٦م	٨٥ ضابطاً
	الدفعة الرابعة عشرة	١٩٩٧/٩/٢٦م	٢٣٥ ضابطاً
	الدفعة الخامسة عشرة	١٩٩٨/٩/٢٦م	١٣٦ ضابطاً
	الدفعة السادسة عشرة	١٩٩٩/١٠/٢٤م	١٣٧ ضابطاً
	الدفعة السابعة عشرة	٢٠٠٠/٩/٢٦م	١٩٤ ضابطاً
	الدفعة الثامنة عشرة	٢٠٠١/٩/٢٦م	١٦٦ ضابطاً
	الدفعة التاسعة عشرة	٢٠٠٢/٩/٢٨م	١٨١ ضابطاً
	الدفعة العشرون	٢٠٠٣/٩/٢٦م	٢٣١ ضابطاً
	الدفعة الحادية والعشرون	٢٠٠٤/٩/٢٦م	٢٨١ ضابطاً
	الدفعة الثانية والعشرون	٢٠٠٥/٩/٢٨م	٢٠٣ ضابطاً
	الدفعة الثالثة والعشرون	٢٠٠٦/١١/١م	١٧٧ ضابطاً
	الدفعة الرابعة والعشرون	٢٠٠٧/٩/٢٨م	١٨١ ضابطاً
	الإجمالي		٢٩٢٠ ضابطاً

كشف بالدفع المتخرجة من معهد الشهيد الثلايا

م	العام الدراسي	قادة الألوية	قادة الكتائب والاركانات	قادة السرايا والبطاريات	الإجمالي
	١٩٨٣م	-	٦٠	٧٣	١٣٣
	١٩٨٤م	-	٩٩	١٧	١١٦
	١٩٨٥م	-	١١٤	٢٣٤	٣٤٨
	١٩٨٦م	-	١١٣	-	١١٣
	١٩٨٧م	-	١٦٩	-	١٦٩
	١٩٨٨م	-	١٣٧	-	١٣٧
	١٩٨٩م	-	٢٣٠	-	٢٣٠
	١٩٩٠م	-	٢٥٨	-	٢٥٨
	١٩٩١م	-	٢٤٣	-	٢٤٢
	١٩٩٢م	-	٢٦٣	١٦٧	٤٣٠
	١٩٩٣م	-	٢٩٤	٢٦٨	٥٦٢
	١٩٩٤م	٥١	٢٦٠	-	٣١١
	١٩٩٥م	٦٩	١٤٨	-	٢١٧
	٩٧/١٩٩٦	١٣٧	٥٦٨	-	٧٠٥
	٩٨/١٩٩٧	٨٦	٢٩٦	-	٣٨٢
	٩٩/١٩٩٨	١١٢	٣٥١	-	٤٦٣
	٢٠٠٠/١٩٩٩	١١٤	٣٥٧	-	٤٧١
	٢٠٠٠٢٠٠١م	١٢٥	٤١٣	٩٨	٦٣٦
	٢٠٠٢/٢٠٠١م	١٠٦	٢٤٦	٢٥١	٦٠٣
	٢٠٠٣/٢٠٠٢م	١٠٦	٢٨٥	١٠٧	٤٩٨
	٢٠٠٤/٢٠٠٣م	١٢٦	٣٠٧	٥٩	٤٩٢
	٢٠٠٥/٢٠٠٤م	١٥٣	٣١٧	١٠٢	٥٧٢
	٢٠٠٦/٢٠٠٥م	١٣٩	٣٣٥	٨٥	٥٥٩
	٢٠٠٧/٢٠٠٦م	١٢٨	٢٧٤	٢٣٠	٦٣٢
	٢٠٠٨/٢٠٠٧م	١٧٠	٢٨٩		٦٧٣
	الإجمالي	1622	6526	1791	9380

وللتدليل على الاهتمام المتزايد بأبناء القوات المسلحة وبالمؤسسات التعليمية العسكرية نشير إلى الأهمية القصوى التي تحظى بها الأكاديمية العسكرية العليا والتي تضم :

- كلية القيادة والأركان.
- كلية الحرب العليا.
- كلية الدفاع الوطني..
- مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية..

كلية القيادة والأركان:

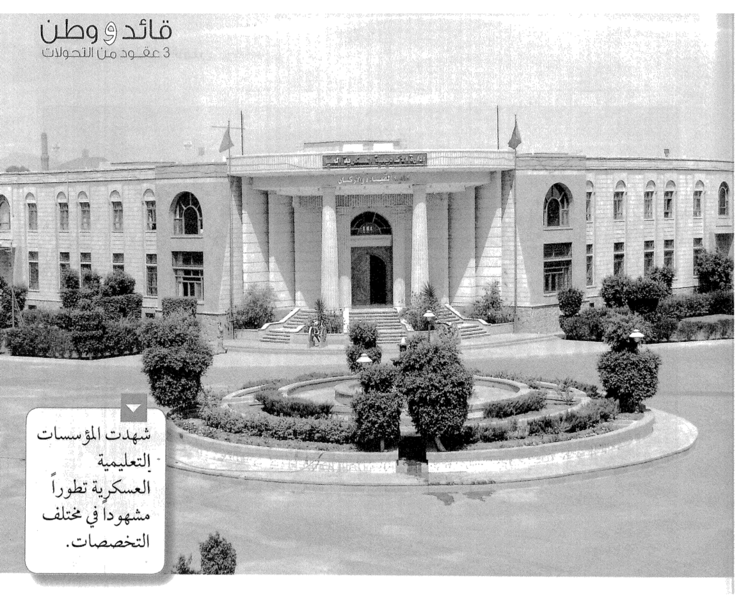
صدر قانون تأسيس كلية القيادة والأركان في صنعاء عام ١٩٨٥م وانعقدت أول دورة في الكلية في ١ يناير ١٩٨٧م.

بلغ عدد الدورات المتخرجة إحدى عشرة دورة قيادة وأركان مشتركة، على النحو التالي:

أ.الدورة الأولى تخصص قيادة وأركان عام.

ب. عشر دورات تخصص قوات برية.





شهدت المؤسسات التعليمية العسكرية تطوراً مشهوداً في مختلف التخصصات.

ج. عشر دورات تخصص قوات جوية.
د. ست دورات تخصص قوات بحرية ودفاع ساحلي.
هـ. ثلاث دورات تخصص دفاع جوي.
عدد الدارسين المتخرجين من كل دورة كما هو موضح في الجدول التالي:

رقم الدورة	التخصص				الإجمالي	ملاحظات
	قوات برية	قوات بحرية	قوات جوية	دفاع جوي		
١	٢٥	-	-	-	٢٥	قيادة وأركان عامة
٢	٤٠	-	١٢	-	٥٢	
٣	٥٠	-	١٩	-	٧١	
٤	٦٦	-	٢٠	-	٨٦	
٥	٧٦	-	٢٤	-	١٠٠	
٦	٨٨	١٤	٢١	-	١٢٣	
٧	٧٦	١٥	١٩	-	١١٠	
٨	٧٩	١١	١٥	-	١٠٥	
٩	٦٩	١٣	١٠	١١	١٠٣	
١٠	٧٣	١١	٧	١٢	١٠٣	
١١	٧٢	٩	٧	١٢	١٠٠	
الإجمالي الكلي	٧٢٦	٧٣	١٥٤	٣٥	٩٨٨	

كلية الحرب العليا :

١- تاريخ إنشاء كلية الحرب العليا

تم إنشاء كلية الحرب العليا بموجب قانون إنشاء الأكاديمية العسكرية العليا رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥م.

قام فخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير/ علي عبدالله صالح بافتتاح كلية الحرب العليا والدورة الأولى (حرب عليا) بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٥م.

٢. الدفع المتخرجة من كلية الحرب العليا:



أ. تخرجت الدفعة الأولى (حرب عليا) بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٠٦م.

ب. تخرجت الدفعة الثانية حرب عليا بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧م.

٣. عدد الضباط الخريجين من كلية الحرب العليا

أ. عدد الضباط خريجي الدورة الأولى حرب عليا (واحد وعشرون ضابطاً دارساً.

ب. عدد الضباط خريجي الدورة الثانية حرب عليا (عشرون) ضابطاً دارساً.

٤. إجمالي الضباط الدارسين في الدورة الأولى والثانية حرب عليا (واحد وأربعون) ضابطاً دارساً.

٥. معلومات أخرى

أ. قام فخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير/ علي عبدالله صالح بافتتاح مبنى كلية الحرب العليا الجديد يوم السبت ١٩ مايو ٢٠٠٧م بمناسبة العيد الـ ١٧ للوحدة.

ب. استقبلت كلية الحرب العليا الدورة الثالثة حرب عليا في ١ مارس ٢٠٠٨م وكان عددهم (٢٣) ضابطاً دارساً وسيتم تخرجهم طبقاً للخطة التعليمية العامة للدورة الثالثة حرب عليا في تاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٩م.

كلية الدفاع الوطني:

تم إنشاء كلية الدفاع الوطني بموجب قانون إنشاء الأكاديمية رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥م. وتم افتتاحها يوم ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦م لتستقبل الدورة الأولى دفاع وطني.

بدأت الدورة الأولى يوم ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦م واستمرت حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧م، حيث كان عدد الدارسين (١٨) دارساً منهم:

١٢ دارساً عسكرياً.

و٦ دارسين مدنيين من مختلف مرافق الدولة المدنية.

بدأت الدورة الثانية دفاع وطني يوم ١/ ٣/ ٢٠٠٨م وانتهت يوم ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٩م وكان العدد (١٨) دارساً منهم:

-(١٦) دارساً عسكرياً.

-(١) دارس مدني.

- (١) دارس وافد من السودان الشقيق.

إجمالي عدد الدارسين المتخرجين في الدفعة الأولى (١٨) دارساً وإجمالي الدارسين في الدورة الثانية (١٨) دارساً أيضاً.



وحظي جانب التأمين المادي والإداري في القوات المسلحة باهتمام كبير من قبل قيادتنا السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ..لما يمثله هذا الجانب من أهمية في تأمين حاجيات القوات المسلحة في زمني السلم والحرب، وتحسين الحالة المعيشية للمقاتلين بالوجبات الغذائية الجيدة والمتنوعة والخضروات والفواكه الطازجة، والملبس المشرف وغير ذلك من الاحتياجات التي تفرضها منظومة التأمين المادي والإداري.. مع الحرص على عملية التوزيع والخزن بصورة صحيحة وسليمة.

وتوالت النجاحات الكبيرة لتشمل الأشغال العسكرية والتأمين الفني للقوات المسلحة وتطوير النظم والحاسبات الإلكترونية، وتفعيل دور الرقابة والتفتيش والتقاعد والضمان الاجتماعي بما يليق بالخدمة الطويلة لمنتسبي القوات المسلحة وتضحياتهم وأدوارهم في الدفاع عن الثورة والوحدة والديمقراطية.

كما تطورت الاتصالات العسكرية ومقومات الإصلاح والصيانة لأسلحة ومعدات القوات المسلحة.. وانعكس التطور غير المشهود في حياة القوات المسلحة على جاهزية وتنظيم وتسليح وحدات الشرطة العسكرية والنقل ومعدات التأمين المختلفة والدوائر التخصصية مثل: شؤون الضباط وشؤون الأفراد والقضاء والشؤون القانونية والعلاقات الخارجية والمساحة العسكرية ودائرة الاستخبارات والرياضة العسكرية والمزارع والهندسة والتسليح والعمليات والتدريب وغيرها من دوائر وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة.

وشهدت صنوف القوات المسلحة نقلات نوعية مكنت من بناء مؤسسة الوطن الدفاعية الكبرى بناءً متميزاً يمكن معه التأكيد بأن القوات المسلحة اليمنية في جاهزية دائمة وعالية لتأدية مهامها الدستورية على أكمل وجه.. ونتناول هنا أبرز ملامح التطور الذي شهدته صنوف القوات المسلحة وهي القوات البرية والقوات البحرية والدفاع الساحلي والجوية والدفاع الجوي والحرس الجمهوري والقوات الخاصة.







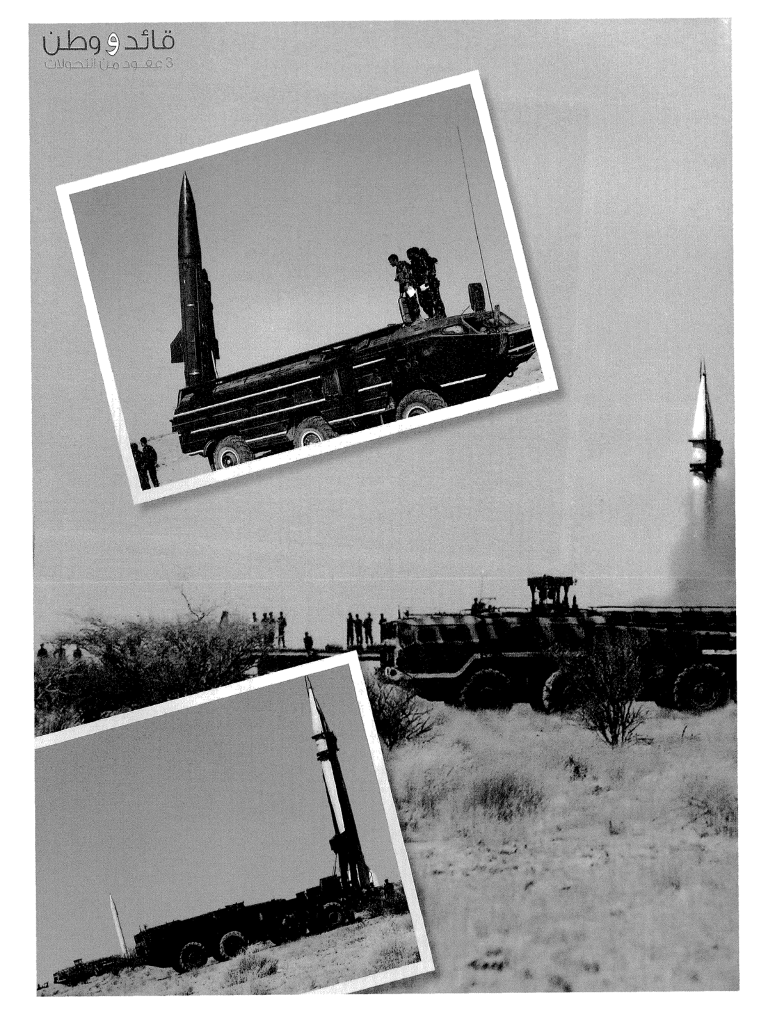
القوات البرية:

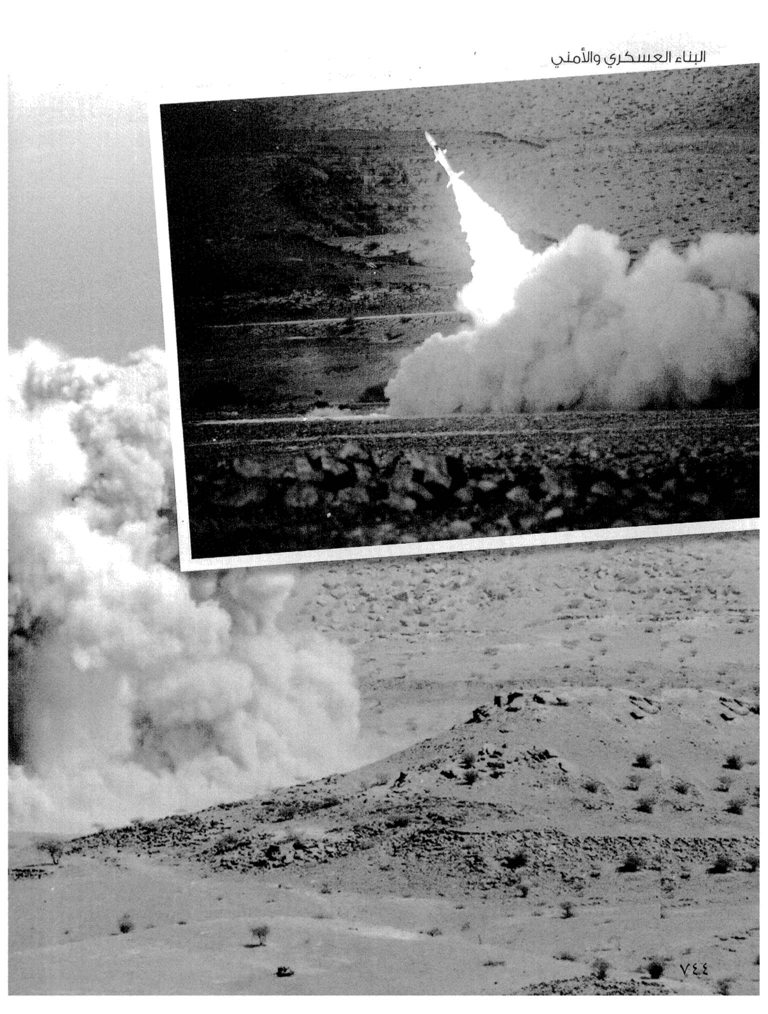
رغم ما شهدته المعركة الحديثة المشتركة من تطور تكنولوجي أعطى مساحة أوسع للقوات التي تقاتل عن بعد مثل الطيران والصواريخ وغيرهما إلاّ أن المعارك لا تحسم ولا تتحقق نتائجها إلاّ على الأرض وهذا ما يؤكد تنامي الدور الفعال الذي تلعبه القوات البرية في إحراز النصر بالتعاون مع الأصناف الأخرى من القوات البحرية والجوية..

ومن منطلق هذا الفهم الاستراتيجي جاءت توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية- القائد الأعلى للقوات المسلحة بالاهتمام بالقوات البرية كإحدى الصنوف الرئيسية التي تتكون منها قواتنا المسلحة الباسلة وتمت عملية تقييم شاملة للقوات البرية كما وكيفا.

وفي ضوء ذلك التقييم الشامل جرت عملية دمج وحدات القوات على









أسس وحدوية وطنية، بمعايير علمية تحقق أهداف إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة.

وقد تمت عملية الدمج وصارت ثكنات ومواقع القوات المسلحة تضم مقاتلين موحدين ماديًا ومعنويًا تشدهم إلى بعضهم روح الأخوة وصدق النوايا وسلامة التوجه، وقد شملت عملية الدمج مايلي:

١- تحديد الملاك المادي والبشري للوحدات ووضع الخطط اللازمة لاستكماله.

٢- إعداد الهياكل التنظيمية على أسس علمية تجسد المهام المنوطة بها وتبين تراتبها التنظيمي الرأسي وعلاقاتها التكاملية الأفقية.

٣- تزويد الوحدات بالأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة وأبرزها الدبابة الروسية تي ٧٢، ومدافع الاقتحام المتطورة ذاتية الحركة ومنظومة القيادة والسيطرة الحديثة وما إلى ذلك من الأسلحة الحديثة والمتطورة التي تتطلبها الاستراتيجية الدفاعية للجمهورية اليمنية.



٤- تنفيذ خطط التدريب القتالي والعملياتي والمعنوي السنوية بمعدلات عالية من الإنجاز.

٥- التأهيل المتكامل لمنتسبيها في مختلف التخصصات وفي الداخل والخارج.

القوات البحرية والدفاع الساحلي:

جاءت توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- القائد الأعلى للقوات المسلحة في المؤتمر السنوي الثامن لقادة القوات المسلحة بأن يكون العام التدريبي ٢٠٠١م عام الاهتمام بالقوات البحرية والدفاع الساحلي لتؤكد الاهتمام الذي يهدف إلى تعزيز القدرات القتالية





للقوات البحرية والدفاع الساحلي والارتقاء بكفاءتها للقيام بواجبها الوطني في الدفاع عن المياه الإقليمية والجزر اليمنية.. ولتفعيل دور وأداء القوات البحرية والدفاع الساحلي في الدفاع عن التنمية الاقتصادية من خلال محاربة أعمال التهريب التي تتم عبر المياه الإقليمية اليمنية وتضر بالاقتصاد الوطني.. وها هي القوات البحرية والدفاع الساحلي من خلال ما تم رفدها به مما تحتاجه من القطع البحرية الحديثة والمتطورة وما شهدته من تطور كبير في مجال تعزيز قدرتها القتالية وما تم تنفيذه من أعمال الصيانة الشاملة لكافة القطع البحرية المقاتلة وتأمين القواعد البحرية بما تحتاجه من إمكانيات القيام بمهامها بكفاءة عالية، وما هي بصدد إنجازه من مهام تدخل في صلب البناء النوعي والتحديث لها في مختلف التخصصات الفنية.. كما أكد فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح في الكلمة التي ألقاها أثناء حضوره حفل تدشين انضمام عدد من القطع البحرية الجديدة الحديثة والمتطورة لقوّاتنا البحرية على أن تحديث وتطوير القوات المسلحة اليمنية، بقدر ما يأتي كمطلب ملح تفرضه ظروف المتغيرات الدولية التي لا تستطيع بلادنا أن تكون بمعزل عنها،. فإنها تأتي كضرورة وطنية للدفاع عن السيادة وصيانة المكاسب والإنجازات المحققة.

القوات الجوية والدفاع الجوي:

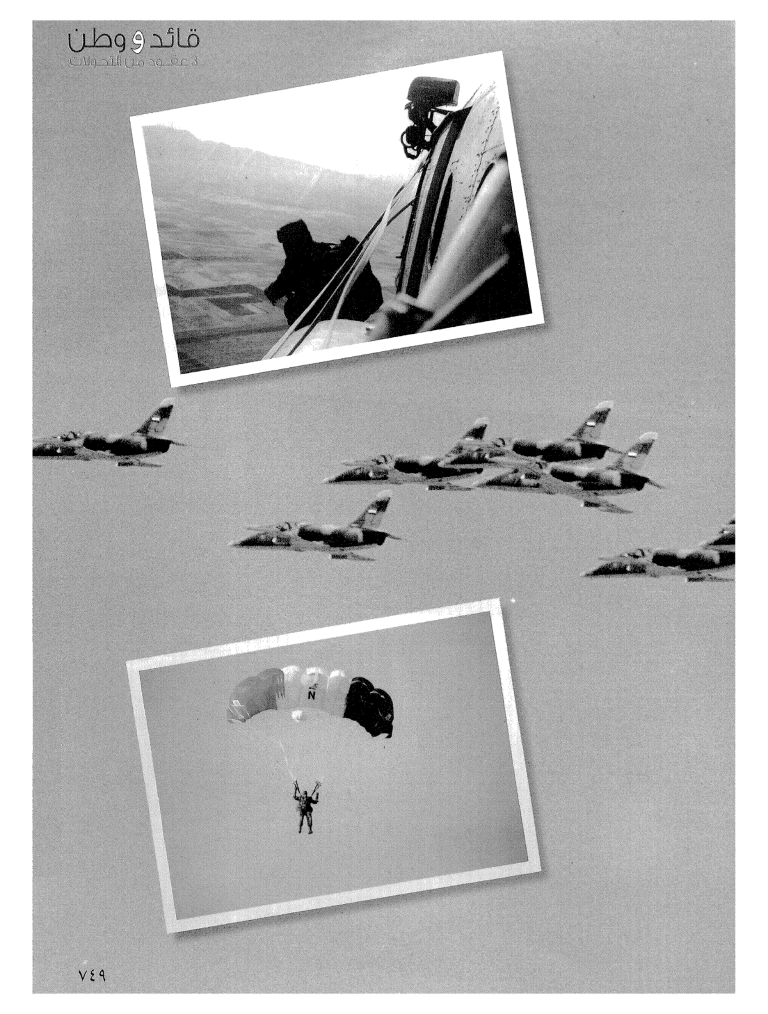
في إطار الخطة العامة لتطوير وتحديث القوات المسلحة شملت الخطة الفرعية الخاصة بالقوات الجوية والدفاع الجوي عقب الانتصار للوحدة عام ١٩٩٤م برامج متنوعة للنهوض بالقوات الجوية، كان من أبرز ملامحها:-

١- تنفيذ المشاريع التعبوية على الخارطة وعلى الارض، بالاشتراك مع القوتين البرية والبحرية، وذلك بهدف تطوير مهارات منتسبي هذه القوة والارتقاء بقدراتهم القتالية تحت الإشراف المباشر لقيادة القوات الجوية والدفاع الجوي، خاصة ما يتصل بتدريب وتطوير مهارات الطيارين والفنيين.

٢- زيادة عدد ساعات الطيران النهاري والليلي.

٣- تزويد الطيارين والفنيين بالعلوم النظرية والتطبيقية للطيران، الحديثة والمواكبة.

٤- تكثيف برامج الصيانة وإجراء الفحص الدقيق للطائرات للحفاظ





على الجاهزية الفنية والقتالية والاستعداد الدائم لتنفيذ المهام الطارئة.

٥- إنشاء المعهد الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي.

٦- يمننة الكادر التدريبي.

٧- عقد الدورات التحويلية للطيارين الذين هم بحاجة إلى التأهيل على الطائرات المقاتلة.

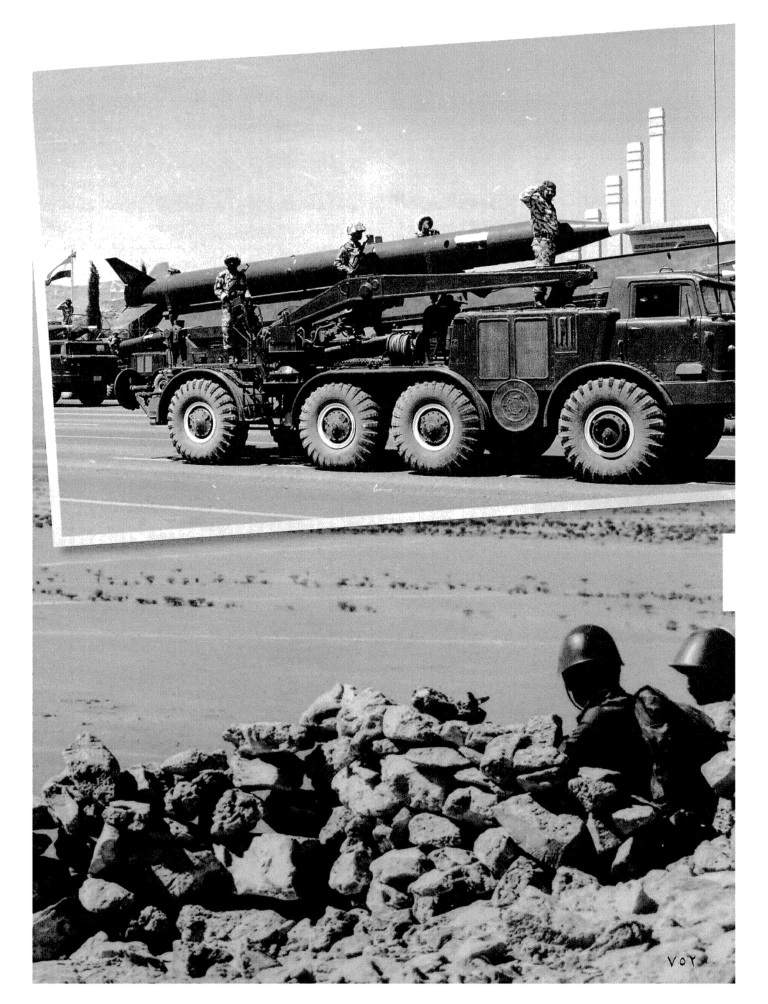
٨- تحديث القوة المادية للقوات الجوية، مع التركيز على تحديث الجهاز الفني.

٩- تعزيز قدرات القوات الجوية بطائرات حديثة، من أبرزها إدخال طائرة الميج ٢٩ التي تعتبر واحدة من أقوى الطائرات الاعتراضية المقاتلة في العالم، وغيرها من أنواع الطيران ووسائل الدفاع الجوي المتطورة، بحيث أصبحت القوات الجوية قوة ضاربة قادرة على خوض غمار المعركة الحديثة، ومؤهلة لأن تكون مع بقية صنوف القوات المسلحة سياج الوطن المنيع الحامي للسيادة الوطنية والعنصر الأكثر قوة في تعزيز القدرة الدفاعية لليمن.

الحرس الجمهوري والقوات الخاصة:

وتواصلاً لمسارات البناء والتحديث والتطوير في القوات المسلحة، كان لابد من إعداد قوة مواكبة لطبيعة فنون القتال المعاصر ومقتضيات المعركة المشتركة الحديثة.. وانطلاقًا من أهمية تعزيز القدرة الدفاعية للوطن وفي ضوء توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية-





القائد الأعلى للقوات المسلحة، تم إنشاء قوات الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة التي غدت اليوم قوة جبارة بعد أن تم تأهيل منتسبيها وفق أحدث أسس وقواعد التدريب القتالي والعملياتي والإعداد المعنوي ورفدها بالأسلحة والمعدات القتالية المتطورة والحديثة وفقًا وطبيعة مهامها القتالية وإعدادها المرتكز على أربعة اتجاهات رئيسية متمثلة في التخطيط السليم والتنظيم المواكب لمنظومة التدريب والتنفيذ الدقيق لمجمل خطط وبرامج التدريب وكذا المتابعة الصارمة لمسألة التنفيذ والتقييم المستمر للمهام والواجبات التدريبية المترجمة على أرض الواقع العملي، النظرية منها والتطبيقية وتعزيز الجانب الانضباطي وغرسه في نفوس المقاتلين، ولتشكل أيضًا انطلاقة جديدة في مسار بناء وتحديث وتطوير المؤسسة الدفاعية لبلادنا، حيث تتميز قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة



لقد بدأت الانطلاقة الحقيقية لبناء وتطوير قواتنا المسلحة الموحدة وتحديثها على أسس وطنية وعلمية معاصرة، مع إشراقة يوم الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م.



بالقدرة الفائقة على تنفيذ المهام القتالية وسرعة المناورة والانتقال من الدفاع إلى الهجوم والحسم السريع في الأعمال القتالية وفي ضوء طبيعة المهام المسندة للقوات الخاصة، فمنتسبوها يتلقون أرقى أشكال التدريب القتالي الذي يمكنهم من تأدية واجباتهم بكفاءة عالية، ويتسلحون بأحدث الأسلحة الدقيقة والتصويب. وقد تخرجت العديد من الدورات التخصصية التي أثبتت مدى مقدرتها في التعامل بمهارة مع مختلف أشكال وجوانب المعركة المشتركة الحديثة وتطور تقنية الأسلحة الحديثة لإنجاح المهام القتالية المسندة في ضوء الخطط المرسومة والتمارين والمشاريع التدريبية الشبيهة بالمعركة الحية والتي تم تنفيذها من قبل الحرس الجمهوري والقوات الخاصة في سلسلة متواصلة من عمليات التدريب والتأهيل الحديثة. إن كل الإنجازات الحديثة المعتمدة على آخر مستجدات العلوم العسكرية وإفرازات ثورة المعلومات قد عكست ثمار الجهود المبذولة لإعداد وتأهيل الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والتي أصبحت اليوم تشكل رافدًا جديدًا وعاملاً قويًا للمؤسسة الدفاعية في بلادنا.

لقد جسدت القوات الخاصة منذ إنشائها حقًا، قوة متميزة يعتمد عليها وبكل ثقة في تنفيذ المهام القتالية البالغة الصعوبة والقيام بواجبها الوطني في أصعب الظروف وأخطرها من خلال تأدية مهامها الدفاعية ومكافحة الإرهاب والشغب والاختطافات.. ومن جملة المهام الوطنية والأمنية والإنسانية التي تقع على عاتق القوات

الخاصة وما تبذله هذه القوات من جهد جبار في ميادين التدريب والتأهيل والإعداد الميداني للقيام بواجباتها على أكمل وجه وكفاءة عالية يمكن أن نستشف حقيقة مفادها أن قرارات إنشاء وتأسيس الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وإعدادها وفقًا لأحدث وسائل وأساليب القتال الحديث والمتطور قد جاء معبرًا عن اهتمام قيادتنا السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة الأخ المشير علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة – بجانب البناء النوعي وإعطاء الأولوية للكيف قبل الكم في تحديث وتطوير القوات المسلحة تماشيًا مع ما يشهده العالم من تطور كبير في جانب الإعداد والتنظيم والتسليح وبناء الجيوش على أسس الكفاءة والاقتدار في التعامل مع معطيات الحرب المعاصرة.

لقد أثبتت قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة من خلال ما توصلت إليه من كفاءة واقتدار وانضباط في تنفيذ المهام المنوطة بها، أن مسألة التخصص والاهتمام النوعي بجانب التأهيل والتدريب أمر في غاية الأهمية من أجل خلق المقاتل المتميز الذي يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ المهام الموكلة إليه بجدارة وقدرة عاليتين وبكل ثقة وكفاءة واقتدار وبروح معنوية عالية تجسد من خلالها الثقة الممنوحة له من قبل قيادتنا السياسية والعسكرية العليا وكذا ثقة كافة فئات وشرائح مجتمعنا اليمني في الذود عن سيادة الوطن ومكاسب العمل السلمي للشعب.

التعاون بين قواتنا المسلحة وجيوش الدول الشقيقة والصديقة:

ترتبط قواتنا المسلحة بعلاقات إخاء وصداقة مع العديد من الجيوش الشقيقة والصديقة. ويومًا إثر يوم تتطور وتتسع مجالات التعاون العسكري مع الأشقاء والأصدقاء لما فيه خدمة المصالح المشتركة وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى مستوى العالم، بالإضافة إلى ما تقوم به الملحقيات العسكرية بسفارات بلادنا في الدول الشقيقة والصديقة، وكذا ملحقيات هذه الدول بسفاراتها في بلادنا.. فإن هناك العديد من أشكال وأساليب تطوير أوجه التعاون ومنها على سبيل المثال لا الحصر:



قيام فخامة الرئيس القائد ببحث قضايا التعاون العسكري مع زعماء الدول واستقبال الوفود العسكرية من الدول الشقيقة والصديقة التي تزور بلادنا من حين إلى آخر، وكذا قيام كبار مسؤولي الدولة والحكومة وقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة باللقاءات وإجراء المباحثات مع الوفود الزائرة والملحقين العسكريين.

الزيارات التي تقوم بها الوفود العسكرية من بلادنا إلى مختلف دول العالم التي تربطنا معها علاقات تعاون في المجال العسكري.

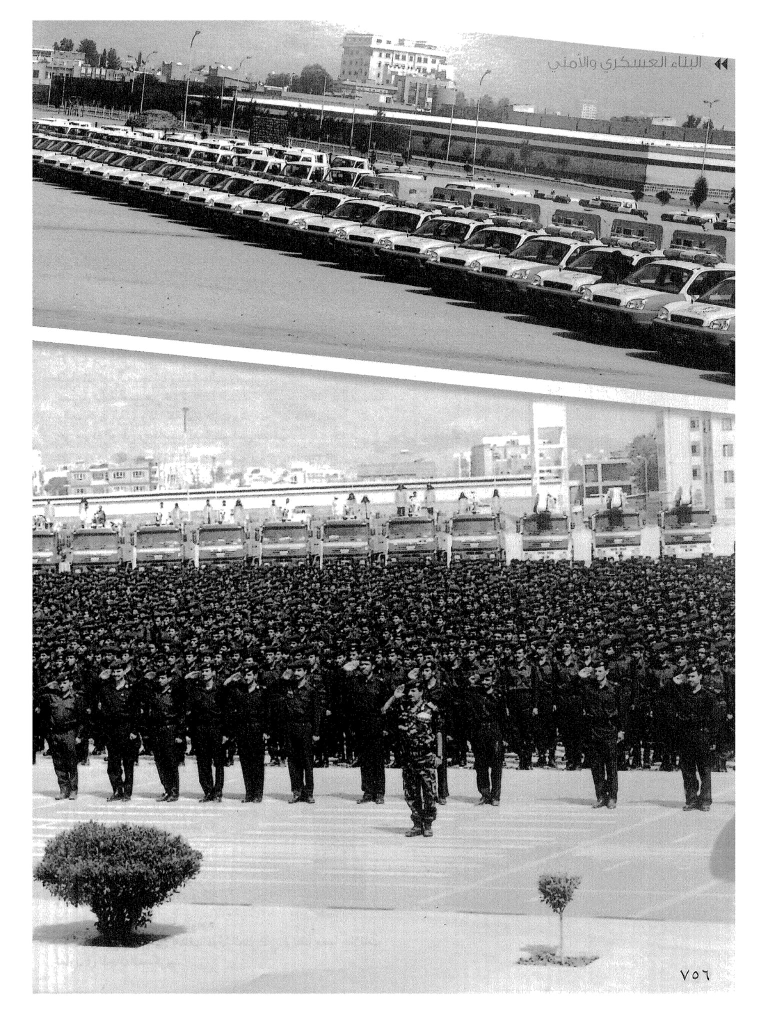
قيام بعض الدول الشقيقة والصديقة بتقديم العون لبلادنا في المجال العسكري سواء كان ذلك في مجال تقديم الاستشارات بمختلف وسائلها أو في جانب التأهيل والتطوير للمنشآت العسكرية.

مشاركة بلادنا في معارض الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية التي تقام في بعض الدول العربية والأجنبية.

تبادل الزيارات بين الكليات والمعاهد العسكرية لبلادنا مع الكليات ومعاهد الدول الشقيقة والصديقة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تتناول القضايا العسكرية والأمنية.

إن هذه وغيرها من الأشكال والطرائق قادت إلى بلوغ علاقات التعاون والصداقة بين قواتنا المسلحة والقوات المسلحة للدول الشقيقة والصديقة المستوى الحالي وفتحت آفاقًا رحبة لمزيد من تطوير العلاقات لما فيه خدمة متطلبات تعزيز القدرة الدفاعية لبلادنا وترسيخ عوامل الأمن والاستقرار في المنطقة وتعزيز مناخات السلام والتعاون بين أعضاء الأسرة الدولية.

وقد ساعد تطبيق تلك القوانين واللوائح على إيجاد نظام قانوني شامل يضمن تحديد صلاحيات ومسؤوليات مختلف مجالات عمل وزارة الداخلية إضافة إلى حماية الحقوق وتحديد الواجبات وتوفير بنية عمل إدارية تحقق سلامة الأداء وتلبي الاحتياجات من قوى بشرية وإمكانيات مادية.



البناء الأمني

أولى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة اهتماماً كبيراً بأجهزة الأمن، وقد تمثل هذا الاهتمام بجملة من الإجـراءات الهادفة إلى العمل على إصدار أو تعديل جملة من القوانين واللوائح التنظيمية لذلك.

وفي ضـوء ذلـك بـادرت وزارة الداخلية إلى إعـداد وتحـديـث بعض القوانين وعلى رأسها قانون الأحوال المدنية والسجل المدني وقانون الجنسية اليمنية وقانون دخول وإقامة الأجانب، إضافة إلى مراجعة اللوائح التنفيذية الجـديـدة لـلـوزارة وإعـداد اللائحة التنظيمية لإدارات أمن المحافظات والمديريات وأقسام الشرطة.





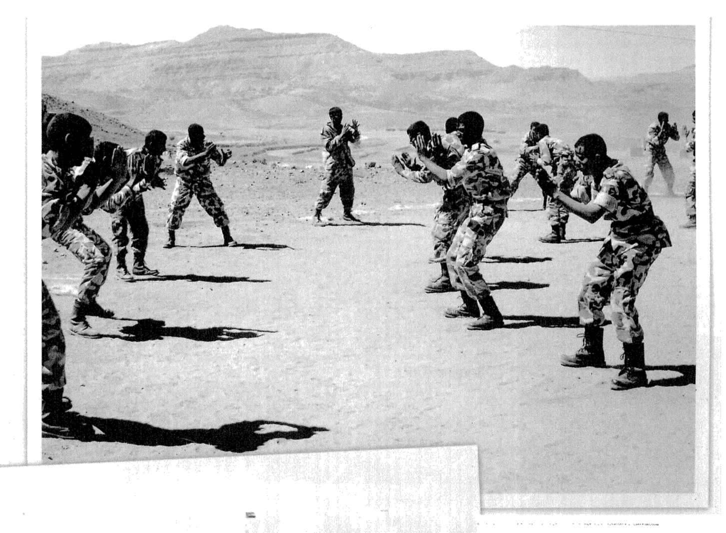
وعملت وزارة الداخلية وبجهود حثيثة على تنفيذ برامج الإصلاح المالي والإداري التي أعدتها الحكومة واتخذت جملة من الإجراءات، تمثلت في دمج القوى الأمنية والعمل بنظام التنقلات والإحالة إلى التقاعد. واعتمدت الوزارة كذلك أسلوب التخطيط للارتقاء بالعمل، ووضعت خطط وبرامج لتوحيد آلية العمل الإدارية والتنظيمية في القطاع الأمني وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتفتيش، كما باشرت في إجراء حصر شامل ونوعي للإمكانيات البشرية والمادية التابعة لوزارة الداخلية وتصنيفها وترتيب وضع الكادر الموجود، إضافة إلى توحيد نظام التوثيق والأرشفة من خلال أنظمة الكمبيوتر.

وعملت الوزارة أيضا، ووفقا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس القائد، على وضع استراتيجية أمنية لتعزيز عملية توسيع وانتشار الأجهزة الأمنية لتتمكن من تنفيذ المهام المنوطة بها وبما يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة. وتضمنت الخطة زيادة عدد أقسام الشرطة في أمانة العاصمة وفي محافظة عدن وكذلك توسيع خدماتها في بقية المحافظات إلى جانب تعميم نظام سيارات النجدة في عواصم المحافظات وتثبيت دوريات وخدمات المرور على خطوط الطرق الطويلة بين المحافظات.

التخطيط العلمي:

كما اعتمدت وزارة الداخلية التخطيط العلمي من خلال إجراء حصر شامل ونوعي للإمكانات البشرية والمادية التابعة لها، وتصنيفها وترتيب وضع الكادر البشري وفقا للتخصصات، واعتماد نظام التوثيق والأرشفة الآلية عبر أنظمة الكمبيوتر.





عملت الوزارة على أربعة محاور للتطوير هي: تقنية المعلومات، التدريب والتأهيل، التوسع في البنية التحتية، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية.

ونظراً لأهمية استخدام نظم المعلومات في مجال العمل الأمني، أنشئت إدارة للمعلومات والترجمة بمكتب وزير الداخلية وتم ربطها بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وأنظمتها، إضافة إلى إدخال نظام الأرشفة الالكترونية. وتم في أمانة العاصمة استحداث نظام الرقابة الآلية بالكاميرات الرقمية كمرحلة أولى عبر غرفة العمليات.

كما شهدت اتصالات الشرطة تطوراً ملموساً نتيجة تحديث منظومة الاتصالات في عموم الوحدات الأمنية بالأمانة والمحافظات، وأدخلت نظم اتصال متطورة لوحدات الربط المركزية والفرعية وكذلك العديد من شبكات الاتصال بنوعيها نظام الـHF ونظام الـVHF، بالإضافة إلى النظام "التشاركي" مع منظمة المراقبة من اجل السيطرة



وتغطية الاتصال لجميع الدوريات الراجلة والمتحركة في المدن والخطوط الطويلة وخدمات الانتشار الأمني في المناطق والمديريات والنقاط.

التدريب والتأهيل:



احتلت قضية التأهيل والتدريب اهتماماً كبيراً منذ الـ١٧ من يوليو ١٩٧٨م حيث جرى الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية في المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة مثل كلية الشرطة، المعهد العالي لضباط الشرطة، المعهد التخصصي لضباط الشرطة، مدرسة تدريب أفراد الشرطة ،أجنحة ومعسكرات التدريب في الأمن المركزي وشرطة النجدة. كما تم تجهيزها بالوسائل والمختبرات اللازمة، وإدخال نظام الحاسوب واللغات الأجنبية كمواد جديدة في التأهيل، وعملت الوزارة على التوسع في مجال خدمات الشرطة النسائية، وأعدت البرامج ومراكز التدريب والتأهيل النوعي ومنها مدرسة تدريب أفراد الشرطة. واستوعبت وزارة الداخلية بين صفوف منتسبيها أكثر من ألف مجندة برتب مختلفة، يعملن في المجال الإداري وفي الخدمات الطبية والهجرة والجوازات والأحوال المدنية وغيرها. ويتم كذلك تأهيل منتسبي الأجهزة الأمنية في الجامعات والمعاهد المدنية وفي بعض الدول الشقيقة والصديقة من خلال الدورات التدريبية التخصصية وكذلك الدراسات العليا، إلى جانب التأهيل والإعداد أثناء العمل. كما يتم الإعداد البدني والذهني لرجال الشرطة من خلال الإدارة العامة لاتحاد الشرطة الرياضي والأقسام الرياضية في المؤسسات الأمنية، والتي تشمل استخدام مختلف فنون القتال والدفاع عن النفس وتنمية المواهب الذهنية والفكرية، بالإضافة إلى ممارسة مختلف الألعاب الرياضية.



التوسع في البنية التحتية:

عملت وزارة الداخلية لمجاراة التوسع في التواجد والانتشار والتحديث للأجهزة الأمنية من خلال توفير المباني والمنشآت الأمنية في مختلف المحافظات .

تعزيز الانتشار والتواجد الأمني:

أعدت وزارة الداخلية خطة استراتيجية أمنية تواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وتهدف إلى التوسع والتواجد لخدمات الشرطة في كل المديريات البالغ عددها ٣٣٢.



وتسعى وزارة الداخلية إلى تنفيذ التوسع الشامل في مجال الشرطة النوعية التخصصية في كل المحافظات مثل الشرطة الراجلة والسياحية والتحريات والمرور ومكافحة الإرهاب والمخدرات .

وقد شهدت قوات الأمن المركزي تطويراً وتحديثاً واسعين في التجهيزات والإمكانات وفي الأساليب وطرق الإعداد والتدريب والتأهيل، وتم تخريج الدفع المختلفة من الوحدات الخاصة ومكافحة الإرهاب إضافة إلى تزويدها بالمعدات والأجهزة الحديثة التي تمكنها من تنفيذ المهام الخاصة والاستثنائية في مختلف الظروف والمواقف.

خفر السواحل:

أولى فخامة الرئيس اهتماما خاصاً لإنشاء قوات خفر السواحل التي القيت على عاتقها مسؤولية حراسة السواحل اليمنية التى يصل طولها إلى حوالي ٢٢٠٠كيلومتر .. معتبرا ذلك مسؤولية هامة .

وقد قال فخامته في حفل تخرج عدد من الدفع التدريبية عام ٢٠٠٦م : «لقد عملنا على تجهيز وإعداد خفر السواحل البالغ قوامها حتى الآن أكثر من عشرين الف فرد من ضباط وصف وجنود وهذا شيء جيد ».. مؤكدا أنه سيتم خلال العامين ٢٠٠٧م و٢٠٠٨ استكمال وتجهيز قوات خفر السواحل لتغطي طول الساحل اليمني مثلما تم تنفيذ خطة الانتشار الأمني في اليابسة وكان انتشاراً رائعاً وأسهمت في انخفاض معدل الجريمة بشكل كبير .

وتابع قائلاً :« الآن تقع على خفر السواحل مسؤولية كبيرة في ضبط كل من يحاول التسلل، عبر السواحل اليمنية أو من يحاول التهريب سواء تهريب أي سلع أو منتجات تجارية مختلفة أو تهريب أسلحة أومخدرات نظرا لما لذلك من أخطار وأضرار كبيرة تلحق بالإقتصاد الوطني ».

لقد استطاعت المصلحة خلال فترة وجيزة بعد استلامها أمن وحماية الموانى رفع مستوى الأداء الأمني إلى المستوى العالمي، طبقاً لشروط المنظمة البحرية الدولية. وكان من نتائج ذلك إعادة التأمين إلى ماكان عليه قبل الحادثتين. ومما يبعث على الفخر والاعتزاز أنه رغم حداثة نشأة مصلحة خفر السواحل وخلال هذه السنوات القليلة من عمرها الا أنها قد حققت نجاحات تفوق المعقول وتجاوزت ما كان متوقعاً وترتب عليها انجاز الكثير من تنفيذ المهات والعمليات، منها مكافحة عمليات تهريب المخدرات وضبط الهجرة غير الشرعية والتصدي لأعمال الإرهاب وغيرها من المظاهر المسلحة القادمة عبر البحر .

خدمات الشرطة وتسهيل إجراءاتها:

شهدت الفترة الماضية متابعة تحديث آليات العمل في المصالح التابعة للوزارة مثل مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية ومصلحة الأحوال المدنية ، ومصلحة السجون، فضلاً عن استحداث مصلحة خفر السواحل. وقد تم ربط مصلحة الهجرة والجوازات بشبكة المعلومات وبدأت العمل بنظام إصدار جوازات السفر الآلية.



وبعد !

هذا.. جهد المقل

تزامناً مع احتفالات وطننا بتولي فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح قيادة البلد في الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م الذي مثل حداً فاصلاً في تاريخنا وحياة شعبنا على كل المستويات ومحطة للتحول الايجابي في مسيرة الثورة اليمنية.. وتجدد روحها وتواصل انتصاراتها ونجاحاتها في توفير الحياة الحرة الكريمة للشعب.. حرصت قيادة وزارة الدفاع ممثلة بـ(دائرة التوجيه المعنوي) على أن تصدر هذا الكتاب تعبيراً عن تقدير وامتنان أبناء القوات المسلحة والأمن لقائدهم الذي ارتبطت به أعظم التحولات التاريخية نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة والنهوض الحضاري للشعب، والانتقال باليمن من دائرة النسيان والتخلف إلى دولة حديثة أصبح اسمها يتردد في أرجاء المعمورة كبلد ديمقراطي جدير بالاحترام والاعتزاز لكل ما تحقق من انجازات كبيرة ونجاحات متواصلة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والدفاعية والأمنية في ظل إمكانات شحيحة وموارد وطنية محدودة للغاية.. فيما تحول ١٧ يوليو إلى نهج للواقعية السياسية والممارسة الديمقراطية والجد والثقة في قوة الذات الوطنية والثقة بالانتصارات الجديدة والمتواصلة في بناء الوطن والإنسان الجديد.

هذا الكتاب الذي يؤرخ بتواضع جزءاً بسيطاً من السيرة الذاتية والتجربة القيادية والإنسانية للرئيس، على الصعيدين المحلي والخارجي، يختزل بين دفتيه وبشكل مكثف مسيرة ثلاثين عاماً من تاريخنا الوطني وعطاء القائد وانجازاته التي تعبر عن ذاتها من خلال الحقائق والأرقام التي تروي تفاصيل قصة انبعاث شعب وبناء وطن جديد.

إن ثلاثين عاماً هي عمر شاب أكمل لتوه دراسته العليا، لكن بلادنا اجتازت خلالها درباً يعادل مئات السنين، تم خلالها خلق مجتمع جديد لم تعرف له اليمن مثيلاً من قبل من حيث درجة تطوره الثقافي والعلمي والاقتصادي وتنميته ووحدته الوطنية، مجتمع يتمتع بكافة الحقوق والحريات وتتكشف أمامه رحاب لا حدود لها من التقدم الشامل وتفجير طاقاته الإبداعية الخلاقة، وتزرع فيه الثقة الراسخة بالمستقبل والآفاق الوطنية الوضاءة.

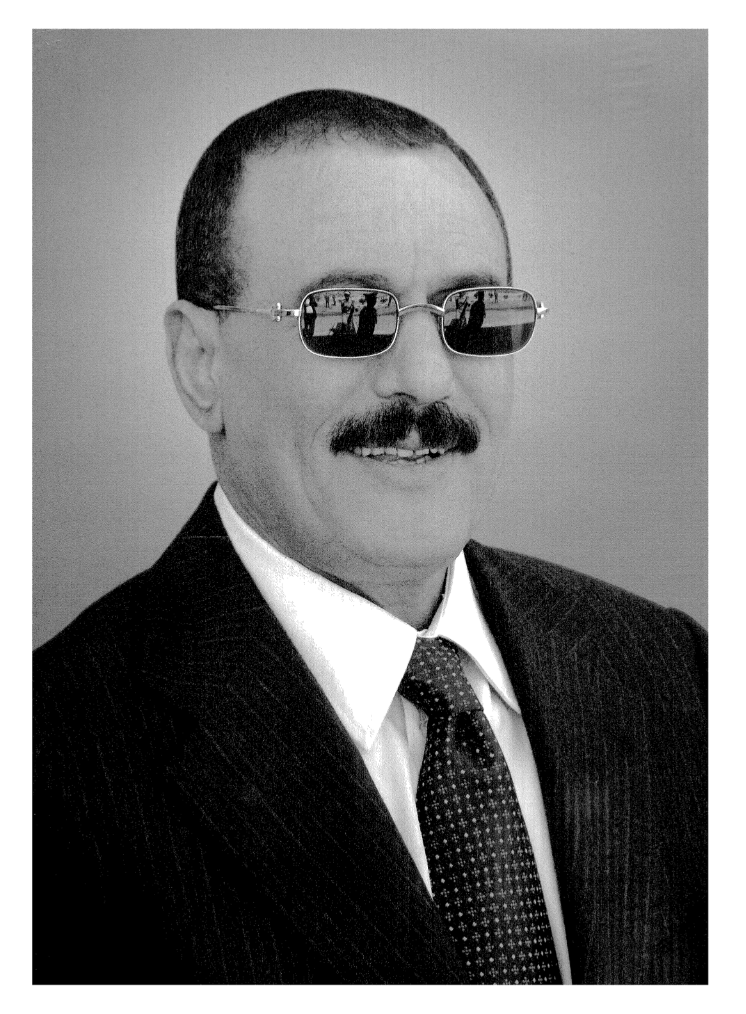
إن أعظم انجازات الرئيس تجسدت في بناء الإنسان الجديد الذي تغير جذرياً وجمع في ذاته بين صلابة الروح الوطنية الوحدوية والعقيدة الروحية والطاقة الحيوية الدفاقة والثقافة والمعرفة والقدرة على استخدامها.. انه الإنسان اليمني، الذي يحب بتفان وطنه ويخلص له..هذا الشعب الذي يدين بالفضل – بعد الله تعالى– لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بكل ما وصل إليه من تطور وتقدم وإزدهار حضاري، أصبح يدرك ويحدد بشكل واضح أين هي المصادر الجديدة لنجاحاته.. وأين هي الاحتياطات الحقيقية للنمو.

الـ ١٧ من يوليو شأنه شأن كل الأحداث العظيمة في تاريخ الشعوب تعددت حولها الآراء والتقييمات من مصادر وقناعات مختلفة ومتباينة إلا أن الحقائق الراسخة على الأرض وفي وجدان الشعب وحياته اليومية هي الحكم والشاهد وهي المعيار للتقييم.

هذا الكتاب، وإن كان يعتبر قطرات في نهر العطاء المتدفق لفخامة الرئيس، فإنه يمثل تحية من كل جندي وصف ضابط وضابط في قواتنا المسلحة والأمن الذين أسهموا في إظهاره بهذا الشكل وكتبوا حروفه من دمائهم الزكية التي تراق في ساحات الشرف والفداء من كل حبة عرق وجهد يبذل من اجل البناء والحفاظ على أمن الوطن وسيادته ومكتسبات الشعب.. وهذا الكتاب وان كان يعبر عن اعتزاز أبناء القوات المسلحة والأمن بقائدهم وانجازاته فهو يمثل هدية متواضعة موسومة بالوفاء الصادق والعهد الأمين للشعب وقائده بهذه المناسبة الغالية، وهذه الهدية البسيطة إنما نريد أن نؤكد من خلالها على أن أبناء القوات المسلحة والأمن المرابطين في كل مواقع الشرف والفداء سيظلون أوفياء ومخلصين لقائدهم يتمثلون تلك الدروس العظيمة لتاريخه النضالي ولكل البطولات الفريدة والتضحيات العظيمة لشعبنا في ظل قيادته الحكيمة في سبيل الثورة والوطن ومن اجل الحرية والديمقراطية، ولكل قيم القائد النضالية وسجاياه الأخلاقية والانسانية والقيادية.

اللواء الركن/ أحمد علي الاشول
رئيس هيئة الأركان العامة

اللواء الركن/ محمد ناصر أحمد
وزير الدفاع



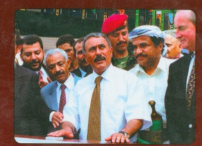

Guidance
Press
مطابع
التوجيه
Sana'a +967-1-262626
صنعاء٢٦٢٦٢٦-١-٩٦٧+

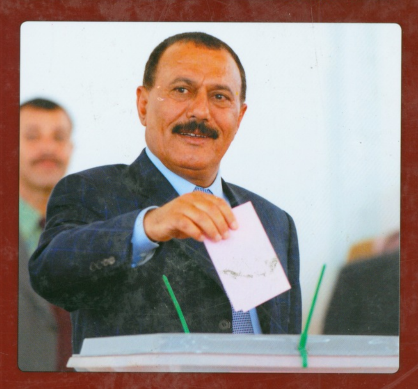













Bibliotheca Alexandrina
0685246